

الحمد لله الذي علّم البيان حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه من الرسل والأنبياء أجمعين.

فقد حظي ديوان الحماسة لأبي تمام بنصيب وافر من الشهرة، ونال ما يستحقّه من اهتمام علماء العربية وجهدهم إذ جمع فيه مصنفه أجمل الأشعار وجعلها في أبواب بدأها بباب الحماسة ثم المراثي فالأدب فالنسيب فالهجاء فالأضياف فالمدح فالصفات فالسير والنعاس فالملح، وختمها بباب مذمّة النساء. واختار لكل باب منها ما ارتضاه ذوقه، ولم يعمد من الشعراء إلى المشتهرين دون الأغفال، ولا من الشعر إلى المتردّد في الأفواه، بل عمد إلى دواوين الشعراء جاهليّه موخضرمهم وإسلاميّهم ومولّدهم، واختار منها أجمل المعاني حتى قيل إنّ أبا تمام في اختياره أشعر منه في شعره، وربها كان هذا ما دفع بعض علماء اللغة والأدب والنحو إلى النظر في هذه المجموعات الشعرية والعناية بدراستها، فتصدّى لها جمهرة منهم بالتفسير وتوضيح المشكلات النحوية وسوق الأخبار.

وقد حفظ لنا صاحب كشف الظنون أسهاء عشرين ممن شرحوا الحهاسة كأبي رياش، والديمرتي الأصبهاني، والنمري، والبياري، وابن جني، وابن فارس،

وأبي هلال العسكري، والمرزوقي، وأبي محمد الأعرابي الغندجاني، والرياشي، وثابت بن محمد الجرجاني، وأبي العلاء المصري، والفسوي، والأعلم الشنتمري، والتبريزي، والطبرسي، والقاشاني، وابن ملكون الحضر مي الإشبيلي، وأبي البقاء العكبري، وابن مرقد، وسبط ابن الجوزي، وابن زاكور الفاسي، ومحمد سعيد الرافعين. على أن هذا البحث اقتصر على دراسة خمسة منها، ويأتي في مقدّمتها كتاب التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جني، ولا تكمن أهمية هذا الكتاب في كون صاحبه نحوياً وصرفياً مبرّزاً فحسب، بل لأنه أيضاً أقدم الشروح التي وصلت إلينا، وأغناها مادة، وأعمقها فكراً ومناقشة للقضايا النحوية والصرفية، إذ عنى مصنّفه بتفتيق المسائل النحوية والصرفية، وشرح مشكلها، وتفسير غريبها، وتوضيح غامضها، وتوجيه عباراتها، وبيان وجوه الإعراب، وما يترتب على ذلك من اختلاف المعاني. وهو إلى ذلك يوشح كتابه ببعض المسائل الخلافية، فيعرضها في إيجاز غير مخلّ، ويبين معانى الأدوات النحوية ما أحوجه المعنى إلى ذلك. كما حظى الصرف بحيّز وافر من كتابه، إذ عنى بوزن الأسهاء وبيان أصول اشتقاقها، وساق المسائل الصرفية في ثنايا كتابه، ولم يخل كتابه من إلماعات بلاغية وعروضية، وتابعه في كثير من المسائل من جاء بعده كالمرزوقي والتبريزي والأعلم وابن مرقد، فنقلوا عنه كثيراً من القضايا النحوية والصرفية والاشتقاقية بإيجاز، وذكروا اشتقاق أسهاء الشعراء، وساقوا الأخبار، وفسروا الغريب، وعنوا بالإعراب الذي يخدم المعنى وذكروا ما اختلف فيه العلماء، كما عنوا بمعاني الشعر، والنقد، والموازنة، واللغة، والعروض، والبلاغة، والاشتقاق، والنحو، والتصريف. على أنّ انصراف ابن جنى إلى النحو والصرف

كان أكبر وأعمق. ووجدت في دراسة القضايا النحوية والصرفية في هذه الشروح فائدة جمّة ومتعة عظيمة على ما فيها من مشقة وما تحتاج إليه من جهد.

فجعلت الدراسة في مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة؛ خصّصت الفصل الأول للكلام على مناهج أصحاب الشروح الخمسة، مهدّت لها بتعريف موجز بأصحاب هذه الشروح وأسماء مصنفاتهم، وبدأت بالحديث عن منهج ابن جني، وبيّنت أنه يقوم على اختيار ما في الأبيات من مسائل نحوية وصرفية وعروضية مشكلة، فيتوقف عندها موضحاً ومناقشاً جاعلاً إياها في قسمين: ظاهر تشاق النفس إلى كشفه والبحث عنه، وساذج الظاهر ومن تحته أغراض ودفائن، ويعرض عن تفسير المعاني إلّا ما ينعقد بالإعراب، ويسوق آراء النحاة ويختار الأصوب. ثم بينت أن منهج المرزوقي يقوم على تفسير الأبيات ونقد الشعر وتوضيح ما في البيت من إعراب وتصريف لتوضيح المعنى لا غاية في ذاته كما فعل ابن جني.

وأما منهج التبريزي فيقوم على الجمع ليقدم شرحاً يغني عن قراءة الشروح التي سبقته، فجاء شرحه جامعاً للتفسير والإعراب واشتقاق أسهاء الشعراء والأخبار، متخذاً من الشروح التي سبقته تكأة له معوّلاً عليها، مسنداً الأقوال والنقول في أكثر المواضع إلا ما نقله عن المرزوقي، ذاكراً مآخذه عليه في بعض المواضع.

وأما منهج الأعلم فيقوم على الاختيار والإيجاز في سوق الأخبار وعزو الأشعار وتوضيح الغريب في بعض الأبيات، ولا يخلو من إلماعات في الإعراب والتصريف، وكذلك الشرح المعزو إلى المعرّي.

ولا يخفى على قارئ هذه الشروح اعتبادها على شرح ابن جني في الإعراب والتصريف، وعلى غيرها مما سبقها في الأخبار واللغة وتوثيق الأشعار.

وفي الفصل الثاني تناولت الأدوات النحوية التي وقفوا عليها، مرتبة ترتيباً الفبائياً، وبينت المعاني التي وقفوا عليها ومواقعها، وأحكامها، وأنواعها، وصورها، وعملها، ووجوهها التي يحتملها المعنى، ونبهت على مواضع اختلافهم في معانيها.

وفي الفصل الثالث عرضت أهم المسائل النحوية التي وقفوا عليها، فبدأت بمسائل المرفوعات ثم المنصوبات فالمجرورات فالتوابع فإعمال المشتقات والمصادر فالشرط ثم التنازع. فكنت أعرض المسائل كها وردت في كتبهم، وأسوق آراء النحاة فيها، وأبين وجوه الخلاف والاتفاق ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وبينت أنّ ابن جني كان أكثرهم عناية بالإعراب ومناقشة المسائل وعرض آراء النحاة على حين عدّها غيره من الفضول، وإن أكثروا من النقل عنه فلخّصوا عباراته وضمّنوها كتبهم.

وفي الفصل الرابع أوردت المسائل الصرفية، فعرضت معاني الصيغ التي وقفوا عليها، ومسائل التصغير، والنسب، وجمع التكسير، والتذكير والتأنيث، والإعلال، والإبدال، والاشتقاق، وبيّنت أن ابن جني كان من أكثرهم اهتهاماً بالصرف وولعاً بمناقشة قضاياه.

وختمت البحث بأهم النتائج التي استطعت الوصول إليها، وكنت في كل خطوة أخطوها أستعين بالله وأسأله التوفيق والسداد.

وفي الختام أزجي جزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضلة الدكتورة منى إلياس التي تفضّلت بقبولها الإشراف على هذا البحث حتى اكتمل، وأحاطتني بكل محبّة، وكانت خير ناصح ومعين، فجزاها الله تعالى عني كلّ خير وإحسان. كما أتوجه بالشكر العميق والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور

مزيد نعيم الذي تكرّم بإرشادي إلى اختيار هذا البحث موضوعاً لأطروحة الدكتوراه، وقبل الإشراف عليه بادئ ذي بدء، فكان صدراً رحباً لكل تساؤل. يذلّل الصعاب، ويقيل العثرات، فجزاه الله أحسن الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور محمد الدالي الذي تابع الإشراف فكان لنصائحه وتوجيهاته أعظم الأثر في سير البحث ومنهجه وتوجيه خطّته وإقالة عثراتي، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أشكر كلّ من كانت لـ ه يد بيضاء على هـ ذا البحـ ث جزاهـ م الله عني جميعاً كل خير.

وأرجو أن أكون قد وفّقت في عملي هذا لخدمة لغتنا الكريمة وحسبي أني أخلصت النيّة وصدّقت العمل وما توفيقي إلا بالله.







## ابن جني

ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، وأبوه جني مملوك رومي لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي<sup>(۱)</sup>. ولد ابن جني قبل الثلاثين وثلاثمئة، وخدم البيت البويهي: عضد الدولة وولده صمصام الدولة، وولده شرف الدولة وولده بهاء الدولة<sup>(۲)</sup>.

استوطن دار السلام ودرّس بها العلم إلى أن مات سنة اثنتين وتسعين و ثلاثمئة (٣).

عاصر المتنبي واتصل به، فكان يحضُر بحلب عند المتنبي كثيراً ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره أنفةً وإكباراً لنفسه، وله مرثية في المتنبي يقول فيها:

(۱) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، معجم الأدباء ٤/ ٣٨١، هدية العارفين ٥/ ٢٥٢، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، الأعلام ٤/ ٢٠٤.

<sup>(</sup>٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ وما بعدها.

 <sup>(</sup>٣) معجم الأدباء ٤/ ٣٨١، هدية العارفين ٥/ ٣٩٢، بغية الوعاة، وفي إنباه الرواة أن
 وفاته سنة ٣٧٢.

غاض القريض وأذوت نضرة الأدب وصوّحت بعدريِّ دوحة الكتب

وكان المتنبي يقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»(١).

برع ابن جني في النحو والتصريف وأبدع فيهما، وكان يعدُّ نفسه بصرياً، وإن لم يكتف بترديد آرائهم بل كان يختار من آرائهم ومن آراء الكوفيين وقيل عنه إنه كان في التصريف أبرع منه في النحو.

قال عنه ياقوت: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدّمين، وأعجز المتأخّرين، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلّم أحد في التصريف أدقّ كلاماً منه»(٢).

وذكره أبو الحسن علي بن الحسن الباخرْزِيّ في دمية القصر فقال: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع منها على ثمرة الغراب، ولا سيها في علم الإعراب، ومن تأمّل مصنّفاته وقف على صفاته، فوربي إنّه كشف الغطاء عن شعر المتنبي، وما كنت أعلم أنه ينظم القريض أو يسيغ ذلك الجريض حتى قرأت له مرثية في المتنبي».

وقال عنه السيوطي: «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو»(٣).

<sup>(</sup>١) معجم الأدباء ٤/ ٣٨٢.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٤/ ٣٨١.

<sup>(</sup>٣) إنباه الرواة ٣٣٦ وما بعدها.

أخذ النحو والصرف عن الفارسي، وصحبه أربعين سنة، وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه واستملى منه، وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ووقف أبو على على تصانيفه واستجادها. وكان السبب في صحبته له فيها نقلته كتب التراجم أن أبا علي اجتاز الموصل، فمر بالجامع، وأبو الفتح في حَلقة يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو على عن مسألة في التصريف فقصر فيها فقال له أبو على (زُبّبت وأنت حصرم). فسأل عنه \_ ولم يكن يعرفه \_ فقيل له: هذا أبو على الفارسي، فلزمه من يومئذ.

واعتنى بالتصريف فها أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحدٌ إحسانه في تصنيفه، فلها مات أبو علي، تصدّر أبو الفتح في مجلسه ببغداد (۱). ويذكر ابن جني في كثير من كتبه محاوراته مع شيخه الفارسي وسؤاله له في بعض المسائل المشكلة، وسؤال الفارسي له في بعض مسائل التصريف خاصة. تقديراً منه لتلميذه.

وأخذ عنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسمي<sup>(۲)</sup>، وأجاز للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروي عنه مصنفاته مما صحّحه وضبطه عليه عبد السلام بن الحسين البصري<sup>(۳)</sup>.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦ وما بعدها ومعجم الأدباء ٤/ ٣٨١ وبغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

<sup>(</sup>٢) بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

<sup>(</sup>٣) معجم الأدباء ٤/ ٤٠٢ وما بعدها.

### \* من مصنفاته:

- كتاب الألفاظ من المهموز أو الألفاظ المهموزة: طبع في القاهرة ١٩٢٤ و ١٩٨١ بتحقيق د.عبد الباقي الخزرجي، وطبعة بتحقيق د.مازن المبارك.
- \_ التصريف الملوكي: طبع ١٨٨٥ بعناية المستشرق هوبرغ، والثانية ١٣٣١ه تحقيق محمد سعيد النعساني، والثالثة في مطبعة التمدّن بالقاهرة، والرابعة بتحقيق أحمد الخاني ومحيى الدين جرّاح.
- \_التعاقب في العربية: ذكر في الخصائص ١/ ٢٦٤، ٢٦٦، والتنبيه ٢٨/ ب، وفي هديّة العارفين ٥/ ٢٥٢، وفي إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦.
- تفسير أرجوزة أبي نواس: طبع في المجمع العلمي بدمشق بتحقيق محمد بهجت الأثري.
  - المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن، ذكر في الخصائص ١/ ٨٤.
- ـ تفسير ديوان المتنبي: ثلاثة شروح الكبير والأوسط والصغير؛ الأوسط الموسوم بالفسر: طبع في بغداد ١٩٦٩ تحقيق د.صفاء خلوصي، والصغير الموسوم بالفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: طبع في بغداد ١٩٧٣ تحقيق د.محسن غياض عجيل.
  - ـ تفسير علويات الرضى: ذكر في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- \_ التلقين في النحو: ذكر في إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وفي هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- التهام في شرح أشعار الهذليين، أو التهام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله

أبو سعيد السكري: مطبوع في بغداد ١٩٦٢، تحقيق أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب. مطبعة العاني.

- ـ التنبيه في الفروع: ذكر في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة أو شرح مستغلق أبيت الحماسة، أو إعراب الحماسة: مخطوط في دار الكتب المصرية يقع في ٢٠٣ ورقات برقم ٤٤/ أدب.
- الخاطريات أو المسائل الخاطريات: طبع في بيروت ١٤٠٨ ه في دار الغرب الإسلامي تحقيق على ذو الفقار شاكر.
  - الخصائص: طبع في دار الكتب المصرية تحقيق محمد على النجار.
    - رسالة في مدّ الأصوات: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- ـ سر صناعة الإعراب: طبع في دار القلم بدمشق ١٩٨٤ تحقيق د.حسن هنداوي.
- شرح تصريف المازني أو المنصف: طبع في القاهرة ١٩٥٤ في مطبعة البابي الحلبي تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين.
  - ـشرح الفصيح لثعلب: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- ـشرح كتاب المقصور والممدود لأبي علي الفارسي: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- شرح كتاب المقصور والممدود ليعقوب بن إسحاق السكّيت: ذكر في معجم الأدباء ٤٠١ / ٤٠١.
  - \_كتاب العروض: مطبوع بتحقيق الشاذلي حسن فرهود.
    - ـ الفائق: في هدية العارفين ٥/ ٦٥٢.

- الفرق بين كلام الخاص والعام: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
- \_الكافي في شرح القوافي للأخفش: في إنباه الرواة ٢/ ٣٣٦، وهدية العارفين ٢/ ٣٣٦.
  - اللصوص: ذكر في التنبيه ٥٦/ أ.
- ـ اللمع في النحو: طبع في بيروت ١٩٨٥ مكتبة النهضة العربية تحقيق حامد مؤمن.
- المبهج في اشتقاق أسهاء شعراء الحماسة، أو المبهج في تفسير أسهاء شعراء الحماسة: طبع في دمشق ١٤٠٧ تحقيق حسن الحماسة: طبع في دمشق ١٤٠٧ تحقيق حسن هنداوي.
- \_ محاسن العربية: التنبيه ٩٠/ أ، هدية العارفين ٥/ ٢٥٢، بغية الوعاة / ٢٣٢.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أو المحتسب في إعراب الشواذ: طبع في القاهرة ١٩٩٤ لجنة إحياء كتب السنّة، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي.
- \_ مختار تذكرة أبي علي الفارسي: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٧، هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
  - المذكر والمؤنث: طبع في جدّة ١٤٠٥ تحقيق د. طارق نجم عبد الله.
    - ـ معاني المحرّرة: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
    - \_مقدّمات أبواب التصريف: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.

- \_ المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين (١): طبع في دمشق، دار ابن كثير ١٩٨٨ تحقيق د.مازن المبارك.
  - ـ المهذّب في النحو: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
  - ـ النقض على ابن وكيع: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
  - ـ النّوادر الممتعة في العربية: ذكر في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.
    - \_الوقف والابتداء: في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢.

#### \* \* \*

# \* التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنّي:

وهو شرح يختلف عن غيره من الشروح في انصراف صاحبه عن تفسير معاني الأبيات وسرد أخبارها إلى عمل ما فيها من إعراب وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عَروض أو قواف. وردّ ذلك لأمرين.

الأول: أنّ غيره من الشرّاح سبقه إلى شرح المعاني وسوق الأخبار ولا فائدة ترجى من ترديد ما قالوه.

الثاني: أنّه لم يسبق إلى عمل ما في الحماسة من إعراب وتصريف وعَروض فأراد أن يخوض فيها أعرض غيره عنه ويتصدّى لتوضيح ما فيها من مسائل مشكلة.

وعمل ابن جنّي في الحماسة يقوم على توضيح المسائل المشكلة في الجوانب التي ذكرها ولذلك كان يتخيّر من أبياتها ما يرى فيه بغيته وقد يترك بعض

<sup>(</sup>١) في هدية العارفين ٥/ ٢٥٢ ذكر المقتضب في معتل العين، والمقتضب من كلام العرب.

الحماسات التي ساقها غيره وصنّف المسائل التي سيتناولها في شرحه في صنفين(١):

الأول: ما هو ظاهر الإشكال تشاق النفس إلى كشفه والبحث عنه.

والآخر: ما هو ساذج الظاهر تريك صفحته أن لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن إذا تجلت لك راعتك وازدهتك.

كما وضّح في مقدّمة كتابه أنّه يتوجّه بهذا الكتاب إلى من تدرّب فكره وقوي نظره من النحويّين لأنّ أمثال هؤلاء يجدون فيه المتعة والفائدة ويقدّرون قيمته وأمّا من يجد فيه كدّاً واستكراهاً للطبع فإنّما يقول ذلك لأنّه يقصّر عن فهمه منصرفاً إلى مسموع يحفظه ليجنّب نفسه مؤونة فهمه وعناء البحث فيه فلا يرقى إلى مستوى هذا الكتاب وإلى مكانة صاحبه.

### \* \* \*

# \* منهج ابن جني في شرحه على الحماسة:

يقوم عمل ابن جني في كتابه التنبيه على هدف واحد أخلص جهده له، ووضّحه في مقدّمة كتابه وهو عَمَل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قوافي فقال: «وقد أجبتك \_ أيدك الله \_ إلى مُلْتَمَسِكَ مِن عَمَل ما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قواف»(٢).

وهو لم يسلك سبيل من سبقه أو من جاء بعده في شرح الأخبار أو تفسير المعانى، على أنّه وقف أحياناً على المعنى الذي ينعقد بالإعراب، فرأى الوقوف

<sup>(</sup>١) مقدمة التنبيه ١/ أ.

<sup>(</sup>٢) مقدّمة التنبيه ١/ أ.

عليه واجباً، كما ذكر، لأن معانيها وأخبارها مبذولة في كتب غيره كأبي رياش، والديمرتي، والنمري، وغيرهم ممن شرحها، وكذلك في حواشي ديوان الحماسة، فأراد أن يتعرّض لما أعرضوا عنه من صنعة الإعراب.

وابن جني في عمله على الحماسة لا يلجأ إلى إعراب كلّ ما فيها أو جُلّه بإيجاز كما فعل المرزوقي والتبريزي، بل يختار من الأبيات ما يرى أنه يحتاج الوقوف عليه، لذلك لا نراه يقف على كل القصائد وإن كان غالباً يراعي تسلسل ورودها في الحماسة، فيتخيّر من أبياتها ما يشكل، ويتكلم على ما فيه لينتقل منه إلى غيره مما اختاره، وهكذا. وقد صنّف المواضع التي استوقفته في صنفين:

الأول: ما هو ظاهر الإشكال تشاقُ النفس إلى كشفه والبحث عنه.

والثاني: ما هو ساذج الظاهر، تريك صفحته أنْ لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن إذا تجلّت لك راعتك وازدهتك(١).

وقد صرّح في هذه المقدّمة بأنه يتوجّه بهذا الكتاب إلى المتمرّسين بهذا العلم، لا إلى المبتدئين ولا إلى المتوسطين فقال: «فإنّ هذا الكتاب لست أعمله لمبتدئ ولا لمي المتوسط، وإنها أخاطب به مّن قد تدرّب فكره، وقوي نظرُه، وهو الذي يغرى به، ويقوى حظُّه منه، فأمّا مَن دون به ذلك فيتجافى عنه إلى مسموع يحفظه لتخفّ عنه كلفته وجُشَمه، وربّها بزّ كلّها عجب لتعجّبنا من إعراضه عنّا، وبغى الإساءة عنده في اختيارنا، وقال: وما في هذا الإغراق من النفع؟. وهل هو إلّا كدُّ واستكراه للطبع؟ وأنسي بلج اليقين بنتائج الفكر، واعتلاء المنة بإصهاء الرميّة، وتهذُّب الخاطر

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ١/ ب.

وإرهافه، ومُعازّة الخصم واعتنافه»(١).

ومن أهم الأمور التي وقفت عليها في منهجه أنه يقوم على الاختيار، إذ يتخيّر من المقطّعة الأبيات التي يرى فيها مسائل تستوجب الوقوف عليها، فيختار مثلاً من الحاسة الثانية للفِنْد الزّمّاني بيتين من تسعة أبيات ليقف عليهما(٢).

وقد يقف على بيت واحد، وينتقل بعده إلى حماسة جديدة، فيختار مثلاً من أبيات قطريّ بن الفجاءة بيتاً واحداً يقف عليه بعد أن يذكر مطلع الأبيات (٣).

وقد يقف على أربعة أبيات أو أكثر إذا وجد فيها مبتغاه من المسائل المشكلة التي يتحرّاها في الأبيات كما في الحماسة الأولى(٤).

ويتناول ما في الأبيات من مسائل نحوية وصرفية واشتقاقية وعروضية مشكلة، فيسوق البيت، ويعرض الوجوه التي يحتملها المعنى، فيذكر وجوه الإعراب والتقدير في كل حالة، ويستوفي الكلام على جوانب المسألة، ويحدّد المعنى في كل وجه، ويدعم ذلك بالأمثلة والشواهد. ومن ذلك إجازته في (حلقاً) و(قِداً) أربعة وجوه في قوله: «وفيها:

قـــومٌ إذا لَبســـوا الحديـــــ ـــد تنمّــروا حَلَقــاً وقِـــدّا(٥)

لك أن تنصب (حلقاً وقداً) على التمييز، أي تنمَّر حَلَقُهم وقِدُّهم، ثم أدار

<sup>(</sup>١) مقدّمة التنبيه ٢/ أ.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٧/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٢٢/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٢/ ب.

<sup>(</sup>٥) البيت لعمرو بن معديكرب كما في التنبيه ٣٤/ أ.

الفعل إليهم، فنصب ما كان مرفوعاً على عبرة التمييز في نحو هذا. فإن قلت: فكيف يجوز أن تنسب التنمُّر إلى الحلق والقِدّ؟ قيل: لمّا كان به يصحُّ نُسب إليه كقولك: (قطعَه سيفُه)، و(أوجعه سوطُه)، ثم يُنقَل الفعل فتقول: قطعه سيفاً، وأوجعه سوطاً(١).

ووجه ثان: وهو أن تنصب (الحلق) و(القِدّ) بفعل مضمر يدلّ عليه (تنمّروا) حتى كأنه قال: لبسوا حَلَقاً وقِدّاً، ودلّ (تنمّروا) عليه، وذلك أنّ من عادتهم إذا تنمّروا أن يلبسوهما، فكان في ذلك أقوى دليل على الفعل الناصب لهما، ومن أبيات الكتاب:

إذا تغنَّى الحيَّامُ الورْقُ هيَّجني ولو تعزَّيْتُ عنها أمَّ عيَّار (٢)

وأورده ابن جني في فصل الحمل على المعنى وقال: «اعلم أنّ هذا الشَّرْجَ غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً» وجعله من الاكتفاء بالمسبَّب الذي هو التهيج من السبب الذي هو التذكير. الخصائص ٢/ ٤١١ ـ ٤٢٥ وانظر شرح الجمل ٢/ ٥٧٢.

<sup>(</sup>۱) قال ابن مالك: «فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً كقولك (۱) (طابت نفسي) و(اشتعل شيب رأسي)، ومنه: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[طه: ٩٨] لأن الأصل فيه: وسع علمُه كلّ شيء» شرح التسهيل ٢/ ٣٨٢.

<sup>(</sup>٢) البيت للنابغة الذبياني وهو في ديوانه/ ٢٠٣. وروايته في الكتاب تغَرَّبتُ ١/ ٢٨٦، وفي الخصائص تعزّيت، ساقه سيبويه في باب ما يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وقال معلقاً على البيت: «قال الخليل رحمه الله: لمّا قال هيّجني عُرِف أنّه قد كان ثَمَّ تذكُّره الحام وتهيجه، فألقى ذلك الذي قد عُرِف منه على أمّ عار، كأنه قال هيّجيني فذكرني أم عار».

لَّا دلَّ التهيِّج على المذكّر أضمره، فكأنه قال: ذكّرني أمَّ عمارٍ، ونظائره في القرآن والشعر كثيرة.

ووجه ثالث: أن تنصبه بـ (تنمّروا) على أنّه أراد تنمَّروا بحلق وقِدِّ، ثم لمّا حذف حرف الجرنصب ما كان مجروراً به بالفعل الذي قبله، وعلى ذلك حمل قوله:

نجا سالم والنفس منه بشِدْقه ولم ينجُ إلا جفنَ سيفٍ ومتزرا(١)

قالوا: لم ينجُ إلّا بجفن سيف، فلمّ حذف حرف الجرّ، أفضى إليه الفعل قبله، فنصبه.

ووجه رابع: هو أن تنصبه نصب المصدر على تقدير حذف المضاف، أي تنمُّر حلق وقِد، أي: التنمُّر الذي يصحبه لُبسُهم الحلق والقِد، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه كإعرابه، وهكذا سلك بنا أبو على في قوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا المستمض عيناك ليلة أرمدا

قال: نصب الليلة على المصدر، أي ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلةِ أرمدَ، ثم حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا أغربُ وجوهه»(٣).

<sup>(</sup>۱) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٥٨ ونسبه ابن منظور لأبي خراش الهذلي. اللسان ٦/ ٢٣٤ نفس، و١٦/ ١٩ جفن.

<sup>(</sup>۲) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس وهو في ديوانه/ ١٣٥ (تح: د. محمد أحمد قاسم)، والخصائص ٣/ ٣٢٢ والمغني/ ٨١٣ وشرح التسهيل ٢/ ١٨٢ وشفاء العليل ١/ ٤٥٥ والهمع ٣/ ١٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢ والمساعد ١/ ٤٦٩. وعجزه: وعادك ما عاد السليم المسهّدا.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٣٤/ أوما بعدها.

وهو لا يكتفي بعرض الوجوه التي يحتملها البيت، بل يختار الأجود والأقوى كقوله في الكلام على أصل اشتقاق شيبان في قول الشاعر:

لو كنت من مازنٍ لم تستبح أبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا(١)

«فإذا كان كذلك كان (فَعلان) من (شاب، يشيب)، وإن شئت كان أصله (فَيْعلان) من (شيبان) كـ (هيبان) و(تيَّحان)، إلّا أنّه ألزم التخفيف بالحذف، وهذا وُجَيْه. ولكنّ الأجود والأقوى ما قدّمناه من كونه (فَعلان) من (الشيب)، فاعرفه»(۲).

وربها اعتمد في اختياره الأجود والأقوى على رواية أخرى للبيت كقوله: «لك في نصب (جانباً) وجهان: أحدهما: أن يكون مفعولاً به، أي نكّب جانباً منه عن ذكر العواقب وأن يكون انتصابه على انتصاب الظرف، أي نكّب عن ذكر العواقب في جانب، ويؤكّد لك هذا رواية مَن روى:

..... وأعرض عن ذكر العواقب جانباً

أي أعرض عنها في جانب»(٣).

وهو يعوّل في ذلك على وجه الكلام، ويبين الأجود ويقيسه على المسموع

<sup>(</sup>۱) نسبه في التنبيه لرجل من بلعنبر قال: وقد تروى لأبي الغول الطهوي ٢/ أ. وعزاه المرزوقي لقريط بن أنيف ١/ ٢٢.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ٤/ ب وانظر الصفحة/ ٤١٨. الأصل فيه إن كان من (فَيْعلان): شيوبان، التقت الواو والياء وسكنت أولاهما فقلبت الواو ياء فصارت شيبان، ثم حذفت الياء تخفيفاً فصارت شيبان.

<sup>(</sup>٣) التنبه ١٧/ أ.

من القرآن والشعر، كقوله في بيت الحماسة:

فلست بنازلٍ إلَّا ألَّت برَحْلي أو خيالتُها الكَذوبُ(١)

"عطف على المضمر المرفوع المتصل بغير توكيد، ولو أكّد فقال: (ألمّت هي) لكان أحسن، غير أنّ الكلام طال بقوله (برحلي) فناب طوله عن التوكيد، كما أنّ قول الله تعالى: ﴿مَآ أَشَرَكَنَا وَلاّ ءَابَآؤُنَا ﴾[الأنعام: ١٤٨] لمّا طال الكلام فيه بـ (لا)، وإن كانت بعد الواو، حَسُن الكلام بطولها»(٢).

وقد يرد الكلام إلى أصله ويبين المحذوف كفعله في معرض تعليقه على قول يزيد بن حمار السَّكوني:

حتى يكونَ عزيزاً من نفوسِهم أو أنْ يَبِينَ جميعاً وهو مختار

«أصل هذا: أو أن يبين مجتمعة أسبابه، أو جميعة أسبابه، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، فارتفع الضمير الذي كان مجروراً لوقوعه موقع المضاف المحذوف الذي كان مرفوعاً، فلما ارتفع قرَّ واستتر في (جميع) هذه في معنى (مجتمِع)»(٣).

ويبيّن ما يجوز وما لا يجوز حمله عليه لأنه خلافه. من ذلك ذهابه إلى أنّ الوجه في إنشاد (لا فتي) من قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) بلا عزو في التنبيه ٥٤/ ب وشرح المرزوقي/ ٣١٠.

<sup>(</sup>۲) التنبیه ۵۶/ ب. وانظر الکتاب ۱/ ۳۸۹، وشرح الجمل لابن عصفور ۱/ ۲٤۱ وشرح المفصل/ ۳۹۷.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٥٣/ أ والبيت في شرح المرزوقي ليزيد بن حمان السكوني/ ٣٠١.

ألا لا فتى من بعد نباشرةِ الفتى ولا عُبرُفَ إلّا قيد تبولّي فأدبرا(١)

بلا تنوين على أن يكون مفتوحاً في محل نصب، لمجيء (ولا عُرْفَ بعده) فيحمل على قولك (لا غلام لك، ولا جارية عندك) و(لا حول ولا قوة إلا بالله)، وعلى قول الله سبحانه: ﴿ فَلَا رَفَنَ وَلَا فُسُوقَ ﴾ [البقرة: ١٩٧](٢) أكثر من قول الشاعر: فسلا لغوو ولا تاثيم فيها

إذ قـد يجـوز التنوين على اعتقاد الموضع موضعَ رفـع على تقدير: (فلا لغوٌ ولا تأثيم فيها).

ثم قوله بعد ذلك: «وليس بحسنِ أن يعتقد مع التنوين أنّه نوّن مضطراً على قول يونس في قوله:

لانسبَ اليــوم ولا خلّــةً .........

لأن البيت اضطر وزنه إلى تنوين (خلّةً)، وأنت لو قلت كـ (ألا لا فتى) غير منوّن لكان الوزن وإحداً»(٥).

<sup>(</sup>١) ويروى في شرح المرزوقي ألا لا فتى بعد ابن ناشرة الفتي/ ٩٨٤.

<sup>(</sup>٢) ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ كَ وَلَا جِلَا أَنْ فِي ٱلْحَيِّم ﴾ [البقرة: ١٩٧].

<sup>(</sup>٣) البيت لأمية بن أبي الصلت ديوانه (تح: بشير يموت)/ ٥٤ وعجزه وما فاهوا به أبداً مقيم وروايته في اللسان (لهم) موضع (أبداً) ٢/ ٦ أثم وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٥ ومابعدها الهمع ٦/ ٧٨ أو التصريح ١/ ٢٤١ وروايته في الديوان بتحقيق د.عبد الحافظ السطلي وفيها للَحْمُ ساهرة وتجر وما فاهوا به لهم مقيم.

<sup>(</sup>٤) نسبه سيبويه إلى أنس بن العباس بن مرداس السلمي وعجزه اتسع الخرق على الراقع.

التنبيه ١٢٤/ أ. قال سيبويه: «لا تعمل لا فيها بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما

وقد يردّ أحد الوجوه أو الروايات إلى لغة من لغات العرب كقوله في معرض كلامه على بيت تأبّط شرّاً:

هما خطَّتاإمّا إسارٌ ومِنّةٌ وإمّا دمٌ والقتل بالحرّ أجدر(١)

«وأما الرفع فطريف المذهب، وظاهر أمره أنّه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكي ذلك، ومما يُعزى إلى كلام البهائم قول الحجلة للقطاة: (بيضك ثنتا، وبيضى مئتا) أي ثنتان ومئتان»(٢).

وتراه يحيط بجوانب المسألة، ويطرح ما يتوقّع أن يُعتَرض عليه به، ويجيب عنه مستخدماً عبارة مثل: فإن قلت كذا، فالجواب كذا، أو قيل كذا... كقوله في معرض تعليقه على بيت ابن المقفّع:

رزئنا أبا عمرو ولاحيَّ مثلُه فلِلهِ ريبُ الحادثات بمن وقع

(١) ويروى إسارٍ ومنةٍ على الإضافة. وفي ديوان تأبط شراً/ ٨٩: لكم خصلة إما فداء ومِنَّة وإمّا دم والقتل بالحرّ أجدر

(٢) التنبيه ١٨/ أفيكون الرفع لطول الكلام بالبدل من (خطتان) أو على وجه الحكاية: هما خطتا قولكم إمّا كذا وإما كذا. والجرّ على نيّة الإضافة: هما خطّتا إسارٍ ومنّةٍ. انظر شرح المرزوقي ٧٩ وما بعده: وفي الخصائص ٢/ ٤٣٠ ومما ينسبونه إلى كلام الطير. وفي التنبيه ١٨/ أ: البهائم.

بعدها كنصب (إنَّ) ما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خسة عشر» الكتاب ٢/ ٢٧٤، وذهب إلى أن اسم (لا) يرفع إذا كرَّرت (لا) وكان الكلام جواباً لـ (أكان كذا أم كذا) كقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ٢٦] الكتاب ٢/ ٢٥٩.

«الوجه أن يكون قوله (بمن وقع) جملة مستأنفة، ... وقد يجوز أيضاً أن تكون ذات موضع منه منصوبة على الحال من الريب.

فإن قلت: فإن الحال ضرب من الخبر، والخبر لا يكون استخباراً، لأنهما سبيلان متعاديتان ومذهبان متنافران. قيل: قد يجوز ذلك على ضرب من ضروب الحكاية، فكأنه قال: فلله ريب الحادثات مقولاً فيه، أوْله، أو من أجله: بمن وقع ؟...»(١).

وقد يجوّز في البيت وحهاً يراه أعلى، ويتوافق مع مذهبه ومذهب البصريين من ذلك قوله: «ويجوز فيه عندي وجه أعلى من هذا، لضعف حذف نون التثنية عندنا، وهو أن يكون على وجه الحكاية، حتى كأنه قال: هما خطّتا قولك: إما إسارٌ ومنّةٌ، وإما دمٌ، فحذف النون على هذا للإضافة البتة»(٢).

وإذا رأى في البيت غير مسألة وقف عليها، فيقف مثلاً على مسألة نحوية ومسألة صرفية في البيت نفسه، من ذلك وقوفه على استعمال الشاعر الأصل المرفوض عن الفرع المستعمل، كمجيء خبر (كاد) و(عسى) اسها، وصرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتل، ثم ينتقل للكلام على تأنيث المذكر ومفارقته أصلاً إلى فرع(٣) في رواية من روى بيت تأبط شرّاً:

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۰۹/ أوما بعدها. وقد جوّز الفرّاء وقوع الأمر ونحوه حالاً، وغيره يتأوّل ما ورد من ذلك. انظر مغني اللبيب/ ٥٦٢ والارتشاف/ ١٦٠٢ وما بعدها. والبيت في رثاء يحيى بن زياد. شرح المرزوقي/ ٨٦٣.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٨/ ب.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١٩/ أوذلك على الرواية التي اختارها ابن جني، واختار المرزوقي رواية لم أك آيباً قال: وتروى: ولم آلُ آيباً. ذكر سيبويه أنّ العرب لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، ومع أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم =

وأُبْتُ إلى فهم وما كدتُ آيباً وكم مثلَها فارقتها وهي تصفِرُ (١)

وإذا أطال في مسألة، وفصّل القول فيها، فقد يعود فيلخص ما قاله خاتماً بذلك كلامه عليها، كفعله في حديثه عن جواز تعليق الفعل (ذكرت) عن العمل إذا جعلته من هاجس النفس في قول عُويف القوافي الفزارى:

وذَكَرْتُ أَيُّ فتى يَشُدُّ مكانه بالرِّفْدِ حين تقاصَر الأرفادُ

كما جاز تعليق (عرفت) إذا كان بمعنى العلم (٢)، وتعليق (ننزعَنّ) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَكَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْنَنِ عِلِيًّا ﴾[مريم: ٧٤](٣) لما جاء

<sup>=</sup> يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء ثم قال: «واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعل يشبّهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله (عسى الغوير أبؤساً) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان» الكتاب ٣/ ١٥٨ وكذلك في كلامه على كاد ٣/ ١٥٩ و ١/ ٥١.

ونقل ابن عصفور عن الأخفش أنّ بني أسد يصرفون كلّ ممنوع، ولغتهم صرف (قوارير) شرح الجمل ٢/ ٥٥٠ وعدّها هو ضرورة/ ٥٥١ من باب ردّ الفرع إلى الأصل، لأن الأصل في الاسم الذي لا ينصرف أن يكون منوّناً، وعدّ فك التضعيف من زيادة الحروف للضرورة ٢/ ٨٥٥ وما بعدها، وعدّ من ذلك أيضا تصحيح المعتل ٢/ ٥٦٤. وحمل ابن جني تأنيث المذكر حتى يعامل معاملة ما في معناه ممّا هو مذكّر، وأن بعض النحويين عدّه من الضرائر ٢/ ٢٠١٠ و٣٩٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>۱) رواية الديوان: فأُبت إلى فهم وما كدتُ آيباً، ديوان تأبط شراً/ ٩١ وانظر الخصائص // ٣٩١.

<sup>(</sup>٢) انظر الكتاب ١/ ٢٣٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) مريم ١٩/ ٧٤ وتعليقه مذهب يونس كها في الكتاب ٢/ ٤٠٠ وقراءة النصب =

على معنى التمييز بالفكر والاستخلاص بالنفس، وإذا جعلته من جريان اللسان كانت الجملة بعده منصوبة الموضع بها لا على وجه التعليق، ولكن على أنها واقعة موقع المفرد الذي هو ترجمة معنى الجملة.

ويسهب في الكلام، ثم يعود فيقول ملخّصاً: «ثم لنعد فنقول: إنّ الأفعال المعلّقة هي التي تنصب المفعولين جميعاً، ك (ظننت وعلمت)، أو تضمّن معناها نحو (عرفت وتحقّقت)، وليس لـ (قلت) تعلّق بنصب المفعولين، وإنها تعمل في مفعول واحد هو ترجمة جملة، أو جزء من جملة على ما مضي»(١).

وقد يناقش المسألة ويميّزها من غيرها مما قد يشتبه بها، أو يتبادر إلى الذهن أنها مثلها، فيذهب مثلاً إلى أن (ال) التعريف في (الرقاد) من قول الشاعر عويف القوافي: فهسب الرُّقادُ في أيُحسُّ رُقاد مسلم السُّحاك ونامست العُسوَّادُ

لتعريف الجنس، و(رقاد) الثاني للجنس أيضاً، فهو الأول عينه، لا لنوع منه بدلالة ما تقدّمه عليه، لأن الثاني أيضاً من مواضع (مِن)، فيجوز أن نقول: فما يُحسُّ من رقاد. ويميّزه من بيت الكتاب:

ألا ليت شعري هل إلى أمّ معمر سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا(٢) وذلك أن الصبرَ عنها بعض الصبر لا جميعه، ويقول: «وقوله (فلا صبرَ) نفى

للكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي. الكتاب ٢/ ٣٩٩.

<sup>(</sup>۱) التنبيه ٤٧/ ب وما بعدها. وانظر الكتاب ١/ ٢٣٥\_٠ ٢٤ وشرح المرزوقي/ ٢٦٤.

<sup>(</sup>۲) البيت للرّماح بن ميّادة وهو في ديوانه/ ١٣٤ وانظر الكتاب ١/ ٣٨٦ مستشهداً به على نصب الصبر على الحال والأمالي الشجرية ٢/ ٣٤٩ وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٠ والخزانة ١/ ٤٥٢ والحياسة البصرية ٢/ ١١١.

للجنس أجمع، فدخل الصبر عنها وهو البعض في جملة ما نفي من الجنس»(١).

وإذا عرضت له مسألة سبق الكلام عليها أو الحديث عن مثلها ألمع إلى ذلك، وأوجز القول فيها، كقوله في معرض تعليقه على بيت الأرقط بن دعبل العنبري:

يلوذ أمامي لَوْدةً بلَبانه وتُرْهِبُ عنّا نبعةٌ ويانِ

«للّا كان معنى (تُرهب) معنى تفزع فتصرف عنا أعداءنا، عدّاه بـ (عن) على ما مضى من قول ه سبحانه: ﴿الرَّفَ الله إِلَىٰ شِكَابٍكُمْ ﴾[البقرة: ١٨٧](٢)»(٣). وكقوله معلّقاً على بيت حاتم بن عبد الله:

إذا كنتَ ربّاً للقَلوص فلا تدع وفيقك يمشي خلفها غير راكب «(غير راكب) حال مؤكّدة، لأنه إذا مشى خلفها فهو غير راكب لا محالة، وقد

<sup>(</sup>١) التنبيه ٤٧/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) ﴿ أَعِلَ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيامِ ٱلرَّفَثُ إِلَى نِسَآ إِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٣٥/ ب إذ جعله من باب الحمل على المعنى، فحمل معنى الرفث على معنى الإفضاء، فعدّاه بحرف الجرّ إلى. وشرح المرزوقي/ ٦٨٤. وكذلك فعل في معرض تعليقه على قول دريد بن الصمّة:

وعَبدُ يغوثِ تَجعلُ الطيرُ حوله وعزَّ المصابَ حثوُ قبرِ على قبرِ فجعل عزَّ متعدّياً لحمله على معنى غَلَبه. التنبيه ١٠٣/ أ.

وفي شرح المرزوقي رواية (المصابُ) بالرفع على معنى المصيبة، فتكون فاعلاً والمفعول به على المشاعر) وعلى النصب على المفعول به ٢/ ٨٢٣.

ذكرنا نحو هذا فيها مضي»(١).

وقد يكتفي بالشواهد التي يسوقها لتوضيح مضمون المسألة طلباً للإيجاز فيقول: «وفيها أيضاً:

يقول رجالٌ ما أُصيبَ لهم أبٌ ولا مِن أخِ أقبِل على الماء تُعْقَلِ (٢)

عطف الثاني على ما من عادته أن يزاد في الأول، ألا ترى إلى جواز قوله: (ما أصيب لهم من أب)، وهذا مثل قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا(٢)

لما كان من عادته أن يقول لست بمدرك ما مضى، عطف الثاني، وكأنّ الباء في الأول. وكقوله أيضاً:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولاناعب إلاببين غُرابُها(١)

وعكسه قوله:

(١) التنبيه ١٤٠/ أ.

- (٢) للمسور بن زيادة الحارثي كما في التنبيه ٤٦/ أ.
- (٣) يروى ولا سابقي شيئاً. نسب إلى زهير بن أبي سلمى ولصرمة الأنصاري وهو في ديوان زهير برواية الأعلم/ ١٦٧، ١٦٩ والكتاب ١/ ١٠٥، ٢٠٦ وشرح كتاب سيبويه للأعلم ١/ ٨٣ والخصائص ٢/ ٣٥٣ وشرح المفصل ٢/ ٥٢ والخزانة ٩/ ١٠٥.
- (٤) للأحوص الرياحي اليربوعي، وينسب إلى أبي ذؤيب وللفرزدق، ويروى ناعباً كما في الكتاب ١/ ٨٣، ١٥٤، ١٨٨ وشرح المفصل ٢/ ٥٢ ورواية الجرعلى توهم الباء في مصلحن.

فلسنا بالجبال ولا الحديدا(١)

وقول الحطيئة (٢):

طافت أمامة بالرُّكبان آونة يا حُسْنَه من قوام ما ومنتَقَبا »(٣)

ولأنه يتوخّى الإيجاز، في المواضع التي تتطلّب ذلك، والبعد عن التكرار يلمع إلى ما سبق الحديث عنه، أو تناول مثله، ويحيل على كتبه للتفصيل والاستزاده في مسألة عرضها، لأنه يدرك أن كتابه سيغدو أضخم مما هو عليه بكثير لو أنّه كرّر المسائل التي عرضها في كتبه الأخرى ككتاب تفسير شعر المتنبي الذي أحال عليه في كلامه على أن وزن (مَوْماة) فعلاة (٤) في قول تأبّط شرّاً:

يظــُلُّ بِمَوْمــاةٍ ويُمســـي بغيرهــا جَحِيشاً ويَعْرَوري ظهـور المهالـكِ<sup>(٥)</sup>

وعلى جواز عطف الصفات بعضها على بعض... وجواز عطف الصلات بعضها على بعض، أبي الحسن. في قول ابن بعضها على بعض، أبي الحسن. في قول ابن زيابة التيمى:

(۱) صدره:

معاوي إننا بشر فأسجح

وهو لعقبة بن الحارث. ويروى بنصب الحديد وجرّه. الكتاب ١/ ٣٤ والمغني/ ٦٢١.

- (٢) الديوان/ ١١، الخصائص ٢/ ٤٣٢ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٥ والخزانة ٣/ ٢٧٠، ٢٨٩.
- (٣) التنبيه ٤٦/ ب: والشاهد فيه عطف (منتقباً) على موضع قوامٍ من قوله: (يا حُسْنَه قواماً)
   وكأنّ الجارّ غير موجود.
  - (٤) المصدر نفسه ٢١/ ب وانظر الكتاب ٤/ ٣٩٤ والمخصص ١١٣/ ١١٣.
    - (٥) الديوان/ ١٥٢.
    - (٦) التنبيه ٢٨/ س.

يا لهف زيّابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب

مستشهداً بقول على : ﴿ وَالَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۞ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْقِينِ ۞ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْقِينِ ۞ وَالَّذِى أَظْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيّتَقِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ وَاللّذِينِ ۞ وَاللّذِينَ أَظْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيّتَقِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٧٩\_ ٨] ، وقول الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر(١)

وكتابة (ما) موصولة مع (قل) و(طال) ونظائرهما، لأنهها صارا كالجزء الواحد وذلك في قول الشاعر:

فقلت لها لا تُنكريني فقلَّها يسودُ الفتي حتى يَشيبَ ويصلعا(٢)

ومجيء القافية مجرّدة غير مؤسسة: وجواز مجيء الشعر على تحقيق الهمزة كما يجوز مجيئه على تخفيفها للضرورة، في قول عبد الله بن ثعلبة الحنفى:

وما إن يزال رسمُ دارٍ قد أُخلقَتُ وعهــدٌ لَيْــتٍ بالفِنـــاء جديـــدُ

منتصراً لقوّة قول أبي الحسن الذي أجاز الجمع بين يَسوء ويُسيء قافيتين. وبناؤه على تحقيق الهمزة يمنع اختلاف الرويّين الذي اعتمد عليه الخليل في منع الجمع بينها لأنها في التخفيف يصبحان يَسو ويُسي، فاستشهد بالبيت الذي خفّفت فيه الهمزة ضرورة وهو فرع، فإذا جاز البناء على التخفيف وهو فرع جاز البناء على التحقيق وهو أصل<sup>(٣)</sup> وكثرة مجيء ما اكتفى به الشاعر بالسبب عن

 <sup>(</sup>۱) لأبي صخر الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ والهمع ٥/ ١١٨ واللسان ٢/ ١٥٥ رمث ومغنى اللبيب/ ٧٨.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٩٣/ ب.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١١٣/ أوالمرزوقي/ ٨٩١ والتأسيس: ألف بينها وبين حرف الرويّ =

المسبِّب، أو اكتفاؤه بالمسبّب من السبب، كما في قول غويّة بن سلمي بن ربيعة: أولئك لو جزعت لهم لكانوا أعرزٌ عملى من أهمل ومالى

وذلك أن الشرط لا يجوز إلا إذا كان المعنى مما يتسلّط عليه الشك، فاكتفى الشاعر هنا بالسبب من المُسبّب، فكان كقوله لو جزعت عليهم لكنت معذوراً في ذلك لأنهم أعزّ على من أهلى ومالى، ومثل هذا كثير في القرآن والشعر(١).

وكتاب التهام في تفسير أشعار هذيل الذي أحال عليه لتبيّن علّة أن الاشتقاق لا يركَّب فيه القياس وذلك في كلامه على اشتقاق الزرافة من التزرّف للزيادة في الحديث لطول عنقها في قول الشاعر:

قوم إذا الشرُّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووحدانا(٢)

وجواز حلول المفرد محل الجملة إذا دلّ عليها لمشابهة اسم الفاعل وما يجري مجراه الجملة لما فيه من الضمير في قول الشاعر:

إذن لقام بنصري معشر خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذولوثة لانا فجعل جواب إن محذوف لدلالة (خشن) عليه (٣).

وعلى التقاء معنى (خام) بمعنى رجع بمعنى (الخيمة)، وأن أصل لام (آسي)

<sup>=</sup> حرف واحد صحيح، على أن تكون هذه الألف بعض كلمة الرويّ... علم العروض والقافية ١٩٧٤. د.عبد العزيز عتيق. دار النهضة. بيروت ١٩٧٤.

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ١٢٦/ أو٥٩/ أوذكر في الخصائص أنه باب واسع ٣/ ١٧٣\_١٧٧.

<sup>(</sup>٢) نسبه ابن جني لرجل من بلعنبر قال وتنسب لأبي الغول الطهوي، التنبيه ٤/ ب وتنسب لقريط بن أنيف. المرزوقي/ ٢٥.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٦/ أوالمرزوقي/ ٢٥ أي إن لان غيرُهم خَشُنوا وحذف لفهمه من خُشُنٌ.

واو وياء في قول الشاعر:

فأقسمت لا آسى على إثر هالك قدي الآن من حزنِ على هالك قدي (١)

لورودهما في السماع، لقولهم رجل أسوان وأسيان (٢).

وكتاب شرح المقصور والممدود ليعقوب في الكلام على أنَّ أصل لام (فنا) واو في معرض تعليقه على قول بعض بني بولان من طيئ:

نستوقد النبل بالحضيض ونص طاد نفوساً بُنَت على الكرم(٣)

وأن أصل لام (الفضاء)(٤) في قول أبيّ بن سلميّ بن ربيعة:

رأى أرنباً سنحت بالفضا فبادرَها ولجاتِ الخمَر و

ولام (أفعى)(٥) في قول الشاعر البرج بن مُسْهر:

كهاةٍ شارفٍ كانت لشيخ له خُلُقٌ يُحاذِرُه الغريم

<sup>(</sup>١) في التنبيه: وقال آخر، وفي شرح المرزوقي: قال آخر في أخ له مات بعد أخِ/ ٨٩٥.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١١٣/ ب والتمام/ ٧٤. وعبارته فيه: ولام آسى واو لأنّ معناه جعل نفسه أسوة لصاحبه، ولم يذكر البيت الذي ساقه هنا.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٣٢/ ب وانظر شرح المرزوقي/ ١٦٥ وشرح الشافية ٣/ ١١١ وشرح شواهدها/ ٤٨ واللسان ١١٤ ه. ٩٤ بقي، بني.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٨٦/ ألقولهم فضا الشيء يفضو فُضُوّاً والرزوقي/ ٥٥٦. وعبارته: لام الفضا واو لقولهم: فضا الشيء يفضو فُضُوّاً. وقد ذكرت هذا في شرح الممدود والمقصور لأبي يوسف يعقوب.

<sup>(</sup>٥) لقولهم (فَوْعـة السمّ) ونحوه لحدّته، التنبيـه ١٤٦/ ب، قال وقـد ذكرنا هذا في تفسير كتاب يعقوب.

ولام (النثا)(١) واو في قول الشماخ يرثي عمر بن الخطاب:

تظلُّ الحَصانُ البِكرُ يلقي جنينها نشا خبرٍ فوقَ المَطِيِّ مُعَلَّـق(٢)

وأن أوجل من الصفات التي على أفعل لا فعلاء لها<sup>(٣)</sup> في قول معن بن أوس المزنى:

لعمرك ما أدري وإني لأَوجلُ على أيّنا تعدو المنية أوّل ولام الميناء ياء(٤) في معرض تعليقه على قول حاتم:

لقد كنتُ أختارُ القوى طاوي الحشا محافظة مِن أَنْ يُقال لئيم (٥)

وذلك قوله: «ولو قصرت (الميناء) لموضع السفن، لكتبته بالياء لأنه يبقى رباعياً، فلو كان من الواو لكتبته بالياء لتجاوزه الثلاثة، لا سيها وهو من الياء، لأنه مفعال من (ونيت) لفتور السفن فيه. وقد تقصيت هذا الموضع في كتابي في شرح يعقوب. وكتاب سر صناعة الإعراب» الذي أحال عليه في مسألة حذف

<sup>(</sup>١) لقولك نثَوتُ الخبر أنثوه نثواً ١٣٠/ أ، قال: لقولك نثوت الخبر نثواً وقد شرحت ذلك في كتاب يعقوب ومعناه بثثته ونشرته.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۳۲۸ ب: أوجل مما جاء من الصفات على أفعل لا فعلاء لها، ألا تراهم لا يقولون امرأة وجلاء استغنوا عنها بـ (وَجُلة). ديوان الشهاخ/ ٤٤٩ شرح وتعليق: صلاح الدين عبد الهادي، دار المعارف بمصر.

<sup>(</sup>٣) قال: وتقصيت هذا الموضع في تفسير المقصور والممدود ليعقوب.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٨٨/ ب فذكر أنه مِفعال من وَنيت.

 <sup>(</sup>٥) ديوان حاتم الطائي/ ٧٨ وروايته فيه: لقد كنت أطوي البطن والزاد يشتهي مخافة يوماً
 أن يقال لئيم.

نون التثنية لغير إضافة (١٠): بقوله: «أما الرفع فطريف المذهب. وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكى ذلك. وذهب الفرّاء في قوله:

المَا مَنْ الله الله النمر الما مَنْ على ساعديه النمر

إلى أنه أراد (خطاتان) فحذف النون استخفافاً، واستدلّ على ذلك بقول الآخر:

ومتنتان خظاتان و كزحلوف من الهضب

وقد تقصيت القول على هذا الموضع في كتاب سرّ صناعة الإعراب».

في كلامه على رواية البيت على رفع إسار ومنة في قول تأبُّط شرّاً:

هما خطّتا إما إسارٌ ومنّةٌ وإمّا دمٌ والقتل بالحرّ أجدر واللام الموطئة للقسم (٢) في قول إياس بن قبيصة:

ما ولدتني حاصِنٌ رَبَعيّةٌ لئن أنا مالأنتُ الهوى لاتّباعها

فذكر أن العرب تزيد هذه اللام توكيداً مع إنْ ومع القسم، وتكسير ندى على أنداء مختاراً مذهب الفراء وابن السكيت، وأن النحويين قد وصفوه بالشذوذ(٣) وذلك في قول مُرّة بن محكان التميمي:

<sup>(</sup>۱) ردّه إلى لغة من لغات العرب وذكر أن الفراء ذهب إلى حذف النون استخفافاً، التنبيه /۱۸ أ.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۳۸/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١٧٦/ أوما بعدها وانظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٨ - ٦٢١ وانظر الصفحة ٣٥٦ وما بعدها والخصائص ٣/ ٢٥٢ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٣ واللسان =

في ليلة من جُمادى ذات أندية لا يُبصِرُ الكلبُ في ظَلمائها الطُنبا

وكتاب التعاقب في العربية: أحال عليه في كلامه على معنى (عوض)(١) في بيت الفند الزمّاني:

فقال سمّى الدهر (عوض) لأنه من التعويض، وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خَلَفه آخرُ من بعده، فكان الثاني عوضاً من الأول. وقد ذكرت هذا الكلام في كتابي الموسوم التعاقب في العربية».

وكتاب المحاسن: في كلامه على جمع (عمّ) على أعمام (٣) وذلك في بيت عبد الله بن عَنَمة الضبّي:

إنّا تركنا فلم نأخذ بهم بَدَلاً عِيزاً عزيزاً وأعماماً وأخوالا

وكتاب شرح تصريف المازني في كلامه على أن الواو في (أؤيسه) ليست أصلاً، وإنها هي همزة مبدلة لاجتماع الهمزتين وانضهام الأولى، وليست من (ويس). وأما (تُويِّل) فتفعِّل من الويل لأنه موضع تصحّ فيه الواو والياء كـ (سوّل)

<sup>=</sup> ١٥/ ٣١٨ وشرح المرزوقي/ ١٥٦٣، وذلك أنهم كسّروا (فَعَلاً) على (أفعِلة) والقياس (أفعُل).

التنبيه ۸۰/ ب وانظر المغنى/ ۲۰۰.

<sup>(</sup>۲) التنبيه النصرانية قبل الإسلاام والمخصص ۱۵/ ۲۰۷، وشرح التسهيل ۲/ ۲۲۱ والدرر ۱/ ۱۸۳ والخزانة ۷/ ۱۱٦ والمساعد ۱/ ۵۱۸.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٩٠/ أ.

و(سيَّل)، ولذلك جاز أن يبنى منه فعل لأمنهم اجتهاع علّتين متواليتين<sup>(۱)</sup> في قول المتلمّس:

ألم تَـرَ أَنَّ الجَـونَ أصبح راسياً تطيف به الأيام ما يتايَّسُ

وفي الكلام على (أثبية)(٢) في قول حميد الأرقط:

دون أثبابيَّ من الخيل زُمَرْ

فذهب إلى أنها أُفعولة من لفظ (الثُبَة)، ومنه تَشَّيتُ الثناء على الرجل، إذا أكثرته.

وكتاب اللصوص: الذي أحال عليه في رواية بيت فقال: «وفيها:

ونائية الأرجاء طامِسةِ الصُّوى خدَتْ بأبي النشناش فيها ركائبه

روينا هذا البيت في كتاب اللصوص هكذا: (النشناش)، ورويناه هناك أيضاً عن الأصمعي (النشّاش)»(٣).

وقد يحيل على كتابين معاً كشرح المقصور والممدود، والتهام في شعر هذيل في حديثه عن تشابه الألفاظ والمعاني مثل التقاء (تارة، وطور، ودار) بمعنى التنقل(٤) في قول حُرَقة بنت النعمان:

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٣٤/ أوما بعدها.

 <sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۱۹۹/ أ والبيت في ديوانه/ ۱۱۷ واللسان ۲/ ۱۶ أيس ومقاييس اللغة
 ۱/ ۳۲ وتاج العروس ۱۵/ ۳۹۰.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٥٦/ ألأبي النشناش، جمهرة اللغة/ ١٤١، لسان العرب ٦/ ٣٥٤ نشش.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ١٤٢/ ب وما بعدها.

فأُفِّ لدنيا لا يدوم نعيمُها تَقَلَّبُ تاراتٍ بنا وتَصَرَّفُ

أو شرح تصريف المازني، وسر صناعة الإعراب وغيرهما في كلامه على تصريف (طرفاءة، وقصباءة، وحلفاءة)(١) في قول وَجيهة بنت أوس الضبيّة:

فا لي إن أَحْبَبْتُ أرضَ عشيري وأبغضتُ طَرفاء القُصَيْبَةِ من ذَنْب

فقال: «وتصريف ذلك طريف، وقد ذكرته في شرح تصريف المازني وفي كتاب سر الصناعة وغيرهما»(٢).

وقد ينقد نفسه ويأخذ عليها إغفال شيء كان عليه ذكره في موضع من كتابه في المعرب في تفسير قوافي أبي الحسن، ويعتذر عن ذلك في كلامه على إشهام الضم في كسرة العين من (ادعينا) في قول بعض بني قيس بن ثعلبة:

<sup>(</sup>۱) نقل عن أبي زيد مجيئها بالهاء والهمزة وعدّها من الشاذّ الذي لا يعتدّ به وذكر أنه يرى أن من أدخل الهاء على هذه الهمزة ثم حذفها يلزمه أن يصرف الكلمة لأن الهمزة ليست للتأنيث بدليل دخول الهاء عليها. المنصف ١/ ٣٧٨ و١٣٠.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۰۵/ أ. قال ابن جني: «فأما ما حكاه أبو زيد من قولهم (قصباء، وحلفاء، وطرفاء) وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة فشاذ لا يلتفت إليه، ولا يُعرِّج عليه لقلّته، وأنا أرى أنّ من قال (حلفاءة، وقصباءة، وطَرْفاءة) فأدخل الهاء على هذه الهمزة، ثم حذف هذه الهاء فيلزمه أن يصرف الكلمة، لأن الهمزة عندنا ليست للتأنيث، إذ لو كانت للتأنيث لما جاز دخول الهاء عليها، كما أنّ (حُبلى) لما كانت ألفها للتأنيث لم يجز دخول الهاء عليها، كما دخلت على (أرْطأة) وعَلقاة، فيمن نوّن، لأنّ علامة تأنيث لا تدخل عليها علامة تأنيث. هذه هو الأشهر من أمر قصباءة وحَلْفاءة وطَرْفاءة» المنصف ١/ ٣٧٨. وفي الممتع في وقفت على كلامه على طرفاءة وقضباءة في المنصف ١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦ وفي الممتع في التصريف لابن عصفور ٢/ ١٣٥، ١/ ١٢٢ ولم أقف عليه في سر صناعة الإعراب.

وإن دعوت إلى جلّى ومكرمة يوماً سراة كرام الناس فادعينا

ويروى لبشامة بن حزن النهشلي، فقال: «وقد كان يجب أن يودع هذا الموضوع كائناً في تفسير قوافي أبي الحسن لامتزاجه به ومماسّته إياه، لكنه لم يحضُرنا حينئذ، والخاطر أَجُول مما نذهب إليه، وأشدّ ارتكاضاً وذهاباً في جهات النظر أن يقف بك على انتهائه أو يُمطيك ذروة أحواله واقتضائه»(١).

وقد يحيل على كتاب شيخه الفارسي لمن يبغي التفصيل والاستزادة تجنّباً للإطالة في كتابه كما فعل في كلامه على (كائن) من قول الشاعر أدهم بن أبي الزعراء:

وكائن بنا من ناشص قد علمتم إذا نفرت كانت بطيئاً سكونُها

فبعد أن تكلّم على أصلها ولغاتها قال: «وأما الكلام على هذه الكاف وكيف فارقت ما كان من معنى التشبيه، وفارقت أيضاً تعلُّقها بها كانت متعلّقة به. ووجه بقائها على ما كانت عليه من الجر فطويل، ولأبي علي رحمه الله فيه مسألة حسنة في جملة البغداديات قد أحكمها مع قولهم: (له كذا وكذا درهماً)، وقولهم: (كأنّ زيداً عمرو)»(٢).

وأما وقوفه على المعنى فقليل إلا ما ينعقد بالإعراب، على أنه قد يعنى أحياناً بتوضيح معنى الكلمة، فيردها إلى أصل المعنى الذي وضعت له، معتمداً على الاشتقاق والقياس كما فعل في كلامه على معنى الزرافة في معرض تعليقه على قول رجل من بلعنر:

<sup>(</sup>١) التنبيه ٢٢/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٦٩/ ب.

قوم إذا الشرّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووحدانا

فقال: «الزرافة الجماعة، سمّيت بذلك للزيادة التي في الاجتماع والتضامّ فيه، ومنه التزرّف للزيادة في الحديث، و(زرّف في كلامه) أي زاد فيه، ومنه سميت الزرافة لطول عنقها وزيادته على المعتاد المألوف فيها قَدُّه قدُّها. فإن قلت إن كثيراً من الإبل طول عنقه طول عنق الزرافة، فهلّا سمّيت زرافات؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما أن الاشتقاق لا يُركّب فيه القياس، لما قد بيّناه في شعر هذيل، وهو الموسوم بكتاب التهام وغيره من كتبنا.

والآخر: أنّ الجمل على علوّ جسمه وفخامة منظره لا يُنكَر أن تكون عنقه طويلة، ولكنّ الزرافة على اجتماع جسمها إلى جسم البعير يستنكر ويُستكثر لها طول عنقها، وهذا واضح (١).

وقد يلجأ إلى توضيح معنى كلمة إذا كانت تشكل فتلتبس بغيرها، كحمله معنى الندب في بيت الحماسة على الاستغاثة لا على التفجّع، لأنها من أصل واحد، يجتمع فيهما معنى الخصوصية والعناية (٢) وذلك في قول الشاعر:

لا يسألون أخاهم حين يندبهم للنائبات على ما قال برهانا

وقد يذكر وجوهاً يحتملها معنى كلمة، فيستبعد بعضها معتمداً على صحة المعنى والإعراب ليصل إلى إثبات المعنى المقصود، ولكن بعد إقناع القارئ بأنه لا يجوز غير ما اختاره. من ذلك مثلاً ما ساقه من معنى (نرى) من العلم أو الاعتقاد أو الإبصار في قول عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي:

<sup>(</sup>١) التنبيه ٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٧/ أ.

## وإنَّا لَقَومٌ لا نرى القتلَ سُبَّةً إذا ما رأتْهُ عامرٌ وسَلولُ

فمنع أن تكون بمعنى نعلم التي بمعنى نعرف لأنه لا يجوز أن يعلم قوم أنّ القتل سبّة ويعلمه آخرون غير ذلك، وإذا كانت بمعنى العلم تعدّت إلى مفعولين، ولم تتعدّ هنا إلا إلى مفعول واحد هو الهاء، ولسبب آخر وهو أنه لابد من تعلّق بالمحسوس عياناً، والقتل ليس مما له تعلّق بالنظر. وهي ليست بمعنى نبصر؛ فثبت بذلك أنها بمعنى نعتقد من الرأي في الاعتقاد، كالتي في قوله تعالى: ﴿لِتَحَكُمُ بَيْنَ النّاسِ مِمَا أَرَيْكُ اللّهُ ﴾[النساء: ١٠٥] وبمنزلة قولهم: (فلان يرى رأي الخوارج) و(يرى رأي أبي حنيفة) أي يعتقد اعتقاده، وهذه متعدّية إلى مفعول واحد(١).

وقد يفسر معنى بيت إن رآه يحتاج إلى ذلك كقوله في معرض تعليقه على بيت أبى كبير الهذلى:

حملت به في ليلة مزؤودة كُرْهاً وعَقْدُ نِطاقِها لم يُخلَلِ

«وفائدة ذكر الليلة في هذه الرواية أن تكون بدأت بحمله ليلاً، وهو أنجب له، فصاحبه يوصف بالشجاعة والبسالة، وقد دعاهم ذاك إلى أن وصلوا أنسابهم بالليل تحقُّقاً به، ... والغرض في الروايتين من ذكر الزؤد في الموضعين جميعاً أنّ المرأة إذا حملت بولدها وهي مذعورة كان أنجب له، وأذهبَ في الشهومة»(٢).

وقد يشرح معنى البيت بإيجاز كقوله في قول عبد الله بن أوفى الخُزاعيّ في امرأته:

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۲۶/ أ، وانظر الكافية/ ۱۷ والكتاب ۱/ ٤٠ وشرح التسهيل ۲/ ۸۱ وشرح الكافية للرضي ۲/ ۲۷۹ والإيضاح/ ۱۳۳ وشرح شذور الذهب/ ۳۵۳ والمقرب ۱/ ۱۱۲.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٢٠/ أوما بعدها وانظر ديوان الهذليين ٢/ ٩٢.

فبئسَ قِعادَ الفتى وحدّها وبئستْ مُوَفيّةَ الأربع

«معنى البيت أنها إن انفردت بزوجها فهي مذمومة، وكذلك إن كان معها ثلاث نسوة، فكنّ بها أربعاً، وكان الأصمعي يُلقى على أصحابه:

واحدةٌ أَعْضَ لَكُمْ شَانَهَا فكيفَ لو قُمْنَ على أربعِ المربعِ في المربعِ في المربعِ في المربعِ في المربع في المرب

وقد يطيل الوقوف على معنى البيت إذا رأى معناه مشكلاً كقوله في قول الفضل بن العبّاس بن عُتْبة بن أبي لهب:

كلُّ له نيّـةٌ في بغض صاحبِه بنعمـةِ الله نقلـيكم وتقلونـا

«فإن قلت: فهب الشاعر يعتقد أن بغضته إياهم نعمة من الله عليه، لأنه على الثقة بالظفر بهم والاقتدار عليهم، فكيف يسوغ له مع هذا أن يقول: إن أعداءه يعتقدون أنّ قلاهم له نعمة من الله عليه كما اعتقد هو ذلك، أفتراه يجعلهم على الثقة من عداوتهم إياه كما جعل هو نفسه على الثقة من عداوته إياهم.

قيل: ليس المعنى ما تصوّرته، إنها المعنى بنعمة الله علينا وُجدنا نتقالى ونتهاجر، لا عليكم معنا، وذلك أنكم إذا بَغَضتمونا دعاكم ذلُّكم إلى مُنافرتنا

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه ۱۷۳/ ب والبيت بلا نسبة في اللسان ۱۱/ ٤٥٢ وما بعدها عضل وروايته فيه:

ومكاشفتنا، فعاد ذلُّكم بإراداتنا أيضاً فيكم، ولو سالمتمونا فلم تحاربوا لم نعدَّ ذلك بخير أحوالنا وزيادة أموالنا»(١).

وهو يتحرّى الدقّة والعمق في تناول الأبيات معوّلاً على الإعراب والصنعة النحوية، رابطاً المعنى بالإعراب في كل وجه يقول مثلاً في معرض قول الشاعر:

لكان لى مضطرب واسع في الأرض ذات الطول والعرض (٢)

«المُضْطَرب هنا لا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً، ووصفه بالسعة يجتذبه إلى معنى المكان، فإذا كان كذلك لم يتعلّق به (في) من موضعين: أحدهما: أن المكان لا يعمل إنها ذاك المصدر (٣). والآخر: أنه لو كان يعمل في هذا الموضوع لما جاز أن يعمل هنا، من قِبَل أنه قد وُصِف بـ (واسع)، فأبعده الوصف عن شبه الفعل فامتنع من العمل، فيحمل عندئذ (مضطرب) على الصفة، وقد يجوز تعلق (في) بنفس (واسع). وقد يجوز في (مضطرب) أن يجعل مصدراً، ويكون وصفك له بالسعة والكثرة، فإذا جعلته مصدراً لم يجز تعلّق (في) به، لأنّ التعليق به يؤدي إلى نقصان المصدر دونه، وإذا وصفته حكمت له بالتهام، ولأن وصفه يبعده عن شبه الفعل، فإذا بطل ذلك عدل عنه إلى جعل الظرف صفة ثانية للمضطرب، وإن شئت علقته بنفس (واسع).

ويجوز أيضاً أن تعلّق الظرف بفعل محذوف يدل عليه (مضطرب) حتى

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٤٢/ ب.

<sup>(</sup>٢) نسبه المرزوقي إلى خطّاب بن المعلى ١/ ٢٨٥ والتبريزي إلى حِطّان بن المعلّى ولم ينسبه ابن جني/ ٤٩/ ب.

<sup>(</sup>٣) انظر مغنى اللبيب/ ٥٦٧.

كأنه قال: لأضربن في الأرض. ويجوز ههنا كون الفعل مصدراً أو مكاناً، وكونه مصدراً أقوى لأنه أشبه بالفعل من المكان»(١).

وهو يعوّل على الصنعة النحوية لتوجيه معنى البيت، ويسوق الشواهد الداعمة لرأيه، ولذلك تراه يذكر وجوهاً كثيرة يحتملها المعنى، ويوجّه المعنى في كل وجه، ويراعي في ذلك أصولهم في قواعد النحو فيجيز نصب (صاحباً) من قوله:

ولم يستشـــر في رأيــه غــير نفســه ولم يرضَ إلّا قائم السـيف صــاحباً

على المفعول به، ونصب (قائم السف) نصب المفعول به، وانتصاب (صاحباً) حالاً منه. ولم يجز نصب (قائم السيف) على البدل ولكن على الاستثناء المقدّم لتقدّمه على (صاحب) لأن البدل لا يجوز تقدّمُه على المبدل منه (٢).

<sup>(</sup>١) التنبيه ٥٠/ أ

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۱۷/ أ. اختار ابن جني مذهب جمهور النحويين وعدّه كنصب الصفة إذا تقدّمت على الموصوف، وجعل تقديم المستثنى مما يقبله القياس وأن النصب واجب إلا في لغة ضعيفة ونقل سيبويه أن هذه اللغة حكاية يونس عن بعض العرب وأنهم يجعلونه بدلاً. الكتاب ۲/ ۳۳۷ وانظر الخصائص ۲/ ۳۸۲ والأصول ۱/ ۲۸۳ والمسائل البصريات/ ۱۷ و والإيضاح/ ۲۰۲. وعزا السيوطي الإتباع على البدل أو الصفة إلى الكوفيين والبغداديين وابن مالك الارتشاف/ ۱۵۱ والبيت لسعد بن ناشب المازني ومذهب البصريين منع تقديم المبدل منه، الكتاب ۲/ ۳۳۷ وقال الأنباري: «من العرب من يجوّز البدل مع التقديم، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه، لأن هذا التقديم التقديم التقديم وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب» الإنصاف مسألة/ ۳۰۲ وجوز أبو حيان تقديم البدل على المبدل منه في بدل البعض والاشتهال =

وإذا رأى المعنى يقبل تأويلاً تأباه الصنعة وتردُّه نبّه عليه كقوله معلقاً على قول سُلمى بن ربيعة من بنى السيد بن ضَبّة:

تربت يداكِ وهل رأيتِ لقومه مثلي على يُسري وحين تعلّتي

"ومثلي يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون مفعول (رأيت) فينتصب (رجلاً) حينئذ على التمييز، كقولك: (لي مثله عبداً) أي من العبيد، فيصير تقديره: مثلي من الرجال الذين إذا غُشُوا كَفَوا، والآخر أن يكون أراد: هل رأيت رجلاً مثلي، فلما قدَّم (مثلي)، وهو وصفُ نكرة نصبه على الحال منها(۱). واللام في قوله (لقومه) معلَّقةٌ بنفس (رأيت)، كقولك: رأيت لبني فلان نَعَماً وعبيداً، وإن جعلت (مثلي) مفعول (رأيت) كانت الهاء في (قومه) له، وإن جعلته حالاً مقدّمةً فالهاء لـ (رجل).

فإن قلت ألا تعلم أن حال الشيء هي الشيء في المعنى على مذهب أهل العربية، لا على مذهب أهل الكلام، فهلّا قلت إن الهاء عائدة في القول الثاني على المثل أيضاً كما كانت في الوجه الأول.

قيل: لا أمنع ذاك من جهة المعنى كها ذكرت، لكنّ طريقَ الصنعة ومأخذَها ما ذكرت لك»(٢).

وتراه في موضع آخر يخرّج البيت على الإضهار مما يدل عليه الظاهر إذا تعارض المعنى والصنعة، فيقول معلّقاً على بيت الكروّس بن زيد بن حصن:

<sup>=</sup> ومنعه في بدل الموافق. الارتشاف/ ١٩٧٤.

<sup>(</sup>۱) انظر الكتاب ٢/ ١٢٢ والأصول ٢/ ٢٢٢ والجمل/ ١٥ والخصائص ٢/ ٣٩٢ والارتشاف/ ١٩٢٩.

<sup>(</sup>٢) التبيه ٨٤/ أوما بعدها.

ألا ليت حظّي من عَطائكَ أنني علمتُ وراءَ الرملِ ما أنت صانع

«معناه: ما أنت صانعٌ وراء الرمل، إلّا أن حملَه على هذا الإعراب الآن لا يجوز، وذلك أنّ (ما) هنا لا تخلو أن تكون موصولة أو موصوفة أو استفهاماً، فإن كانت موصولة لم يجز أن تعلّق (وراء) بـ (صانع)، لاستحالة جواز تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، وكذلك إن كانت موصوفة (۱)...، وكذلك إن كانت استفهاماً لامتناع عمل ما بعد الاستفهام فيها قبله. فإذا كان المعنى عليه، وسبيل الإعراب ضيّقة عنه أُضمِر له ما يتناوله مما يدلّ الظاهر عليه»(۲).

وقد يعدل عن وجه إلى وجه يجده أهون في الصنعة، فيعدل عن ضرورة أشد إلى ضرورة أهون لتخريج البيت فيقول في بيت عقيل بن عُلفة:

وأبغضُ من وضعتُ إلىّ فيه لساني معشرٌ عنهم أذود

«ظاهر هذا البيت محمول على الفصل بين الموصول وبعض الصلة بالأجنبي (٣)، وذلك أنه يريد: وأبغض مَن وضعت فيه لساني إليّ معشرٌ عنهم أذود. و(إلى) على ما ترى متصلة بـ (أبغض) ومعمولة له، وقد فصلت بها بين (وضعت)

<sup>(</sup>۱) قال ابن جني في الخصائص: «ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا الصفة على الموصوف ولا البدل على المبدل منه» ٢/ ٣٨٥ ووصفه بالقبح وانظر الأصول ٢/ ٣٢٣.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۷۰/ بوما بعدها.

<sup>(</sup>٣) ذهب ابن جني إلى أنه إذا فصل بين الصلة والموصول فلا بد من تقدير عامل يتناوله يدل عليه المذكور لأنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي. الخصائص ٣/ ٤٠٣ والأصول ٢/ ٣٤٤، ٣٣٦.

و(فيه لساني) وكلاهما من صلة مَن، فإذا كان الأمر كذلك عدلت بـ (مَن) عن أن تكون موصوفة كان الفصل عن أن تكون موصوفة، فإذا كانت موصوفة كان الفصل بين بعض الصفة وبعض؛ وذلك أنه قد جاز الفصل بين الصفة والموصوف فيها أنشدنا من قول الشاعر:

أُمَرَّتْ من الكتّان خيطاً وأرسلتْ وسولاً إلى أخرى جَرِيّاً يُعينها (١)

وقد يتطرّق للكلام على العروض إذا رأى في البيت ما يشكل، من ذلك قوله في بيت الحماسة:

إن تــذنبوا ثــم تــأتيني بقيّــتكم فــاعــايّ بــذنبِ عنــدكم فَــوْتُ

"ولو جزمه البتة - أي تأتيني - فقال: (ثم تأتني) لصح الوزن والإعراب، وذلك أنه كان (مستفعلن) يلحقه الخبن، فيصير إلى (مفاعلن) وهذا فاش في البسيط، وجاء حرف الردف في هذه الأبيات بعد الفتحة وليست من جنسه، إنها التي من جنسه الضمة، وليست الواو والياء ردفين، وعوضاً من ذهاب حرف متحرّك أوزنة حرف متحرّك يقوّي كون الحركة قبلها من غير جنسها، نحو (الصَّوْت والبَيْت)، وذلك أن أصل الرِّدْف إنها هو الألف لما فيها من تمكّن الملد المجعول عوضاً من ذلك المحذوف إذا كان حرفاً متحرّكاً، أوزنة حرف متحرّك، فإذا أوقعت واحدة من الواو والياء موقع الألف للتعويض فأخلق أحوالها شبها بحال الألف أن تكونا تابعتين لما هو من جنسها، أعني الكسرة قبل الياء، والضمة قبل الواو، لأن الألف لا تكون أبداً إلا كذلك.

فأمّا أن تجيئا تابعين بحركتين ليستا من جنسهما فذلك يبعدهما عن شبه

<sup>(</sup>١) التنبيه ٦٤/ ب، والبيت في الخصائص ٢/ ٣٩٦ والمحتسب ٢/ ٢٥٠ بلا عزو.

الألف فيضعُفان لقيامهما مقامهما، ولكن إذا لم يكن من ذلك بدّ، واعتزم البتّة لما في الواو المفتوح ما قبلها والياء التي هي كذلك من بقيّة المدّ واللين، حتى إن المدغم يقع بعدهما نحو: (هذا جَيب بكر وثوب بكر)، فأحمدُ ذلك أن يكون إذا لم يكن الحرفان \_ وإنْ كانا ردفين \_ عوضاً من حرف محذوف ... (١).

وقد نبّه على أبيات جاءت على غير الأوزان التي وضعها الخليل كقول سلمي بن ربيعة:

إنّ شَــواءً ونَشْـووةً وخَبَـبَ البازلِ الأمـونِ

فقال: «هذه القطعة خارجة من مُثُل العروض التي جاء بها الخليل، فأقرب ما تُصرَف إليه الضرب السادس من البسيط، غير أنّ عروضه لزمت (فَعَل) وكأنها محذوفة من (فعولن) الذي هو مخبون (مفعولن)، كها جاءت عروض المتقارب في كثير من الأماكن محذوفة، غير أنّ ذلك في المتقارب أسهل منه هنا من موضعين:

أحدهما: أنه قد يصاحب (فعولن) في القصيدة الواحدة، وهذه لم يأت معها (فعولن) و لا (مفعولن).

والآخر: أن (فَعَل) في المتقارب أصلها (فعولن)، فإنها لحقها الحذف لا غير، و(فَعَل) في هذه القطعة أصل جزئيها (مستفعلن)، فلا يجوز في مثله أن يتخوّنه التغيير إلى أن يجوز عن السبعة إلى الثلاثة، وإنّها غاية ذلك أن يصير إلى الأربعة،

<sup>(</sup>۱) التنبيه ٣٣/ أوما بعدها، وانظر ٣٦/ ب، ٤٥/ ب، ٤٥/ ب وما بعدها، ٥٥/ أ، ٥٨/ ب وما بعدها، ٥٥/ أ، ٥٨/ ب وما بعدها. والرّدف ٥٨/ ب وما بعدها، ٩٢/ ب، ٩٣/ ب، ١٢٥/ أ١٤/ ب، ٢٠١/ أوما بعدها. والرّدف حرف مدّ ساكن (واو، ألف، ياء) يأتي قبل حرف الرويّ، والخبن حذف الساكن الثاني. علم العروض والقافية/ ١٧٥، ١٧٢.

نحو (فعلن) في (فاعلاتن) وفي مفعولات وفي متفاعلن.

وكأنّ الخليل رحمه الله لم يومئ في هذه القطعة إلى شيء لما في هذا الجزء من التناهي في القلّة، ولأنّ هذه القطعة في ديوان القبيلة إنها هي (إن شواءً وإن نشوةً)، بإعادة (إنّ)، فلمّا تعاظمه اضطرب هذا البيت، وخالف بقية الأبيات ضرب صفحاً عن الجميع»(١).

وهو غالباً ما يعزو الحماسيات إلى أصحابها فيسميهم فيقول: قال يزيد بن الحكم الكلابي<sup>(۲)</sup>، وقال الفند الزماني<sup>(۳)</sup>، وقال أبو حِبال بن البَراء بن رِبعي<sup>(٤)</sup>، وقال تأبّط شراً<sup>(٥)</sup>، وينبّه على الاختلاف في نسبة بعضها فيقول مثلاً: «قال بعض بنى قيس بن ثعلبة، ويروى لبشامة بن حَزْن النهشلى:

إنا محيّوك يا سلمي فحيّينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا (٢)

أو: «وقال عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، ويقال بل هي للسموأل بني عادياء:

فكـــل رداء يرتديــه جميـــل»(٧)

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٣٧/ ب.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٤٤/ ب.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٧٣/ ب.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ١٠٧/ أ.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٢٠/ ب.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه ۲۱/ ب.

<sup>(</sup>٧) التنبيه ٢٣/ ب وانظر ديوان السموءل/ ٩٠.

وقد ينسبها لشاعر من قبيلة ما فيقول: «رجل من وائل:

فطعنتُ تحت كنانة المتمطِّر »(١) ولقد شهدتُ الخيل يـوم طرادهـا

أو «بعض بني بَوْلان من طيّئ:

طادُ نفوساً بُنَت على الكرم»(٢) نستوقدُ النبلَ بالحضيض ونص

أو «آخر من طيئ:

كفي بالغِني والنأي عَنْهُ مداويا»(٣) داوِ ابنَ عمِّ السوء بالنأي والغنِي

أو «امرأة من طيئ:

ومَنْ لا يُجِبُ عند الحفيظةِ يُكلَم<sup>»(٤)</sup> دعا دعوةً يوم الشرى يا لمالكِ

أو «بعض بني أسد:

بأسفل ذي الجذاة يد الكريم»(٥) يَدَيْتُ على ابن حَسْحاس بن وَهْـبِ

أو «رجل من بني عقيل:

بكُـرْهِ سراتِنا يا آلَ عمـرهِ نغاديكم بمرهفة صقال»(٦)

(١) المصدر نفسه ٢٧/ أ.

- (٥) المصدر نفسه ٣٨/ أ
- (٦) المصدر نفسه ٣٨/ أ.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٣٢/ أ وانظر شرح الشافية ١/ ١٢٤ والبيت لرجل من بولان في المرزوقي/ ١٦٥ واللسان ١٤/ ٨٠، ٩٤ بني وشرح شواهد الشافية/ ٤٨.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٥٢/ ب.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٣٩/ س.

وقد ينسبها لمجهول لا تعرف قبيلته فيقول: «وقال آخر:

برحلي أو خيالتها الكذوب

فلست بنازل إلّا ألّست

كما يهتم بعزو الشواهد في مواضع كثيرة من كتابه كفعله في معرض تعليقه على بيت ربيعة بن مقروم الضبي:

أوجيتُه عني فأبصر قصدَه وكويتُه فوقَ النواظرِ من عَلي

إذ قال: «كتابة (علي) بالياء، والياء لام الكلمة، والياء قبلها لازمة كالاسم المنقوص فهو معرفة لا نكرة، فهو إذن كبيت أوس:

فَملَّكَ باللِّيْطِ الذي تحت قشرها كغِرقيِّ بيضٍ كَنَّه القيضُ من عَلُ(١)

وقال الشنفرى:

تثوبُ فَنأتي من تُحيتُ ومن عـلُ(٢)

إذا وَرَدتْ أَصْدِرتُها ثُـم إنّها

ومثله قول العجلي:

أَقَبُّ مِن تَحَتُ عريضٌ مِن عَـلِ (٣)

فبيت ربيعة وبيت العجلي هذان جميعاً سواء، ولكن بيت امرئ القيس الذي هو قوله:

<sup>(</sup>١) ديوان أوس بن حجر/ ٩٧.

<sup>(</sup>٢) ديوان الشنفري/ ٩٤.

<sup>(</sup>٣) ذهب ابن هشام إلى أن (عل) إذا أريد به المعرفة بني على الضم تشبيهاً له بالغايات/ ٢٠٥ وهو في الكتاب ٣/ ٢٩١ بالضم أيضاً وديوان أبي النجم العجلي/ ٢٠٢ وروايته أقبّ من تحتّ عريضٍ من عَلِ.

..... كجلمود صخر حطّه السيل من عَـل (١)

(علِ) فيه نكرة، فالكسرة فيه كسرة إعراب (٢)، وأحياناً لا يعزوها كما فعل في كلامه على قول جعفر بن علبة الحارثي:

ولكن عرتني من هواك ضهانةٌ كما كنتُ ألقى منك إذا أنا مُطْلَقُ

حين استشهد على نصب الصفة المتقدمة على الموصوف حالاً فجوّز كون (من حالاً من (ضهانة) لتقدّمها عليها لأن وصف النكرة المقدّم عليها ينصب على الحال فقال: «وكقوله:

ليّــــة موحشـــاً طلـــل .........»(٣)

وقد يكتفي بالإلماع إلى أنها من أبيات الكتاب كقوله في معرض تعليقه على قول عمرو بن معديكرب:

قـــوم إذا لبســـوا الحديــــ «ومن أبيات الكتاب:

إذاتغنّي الحمام الورق هيّجني ولو تعزّيت عنها أمَّ عمار "(٤)

<sup>(</sup>۱) صدره: مكرِّ مفرِّ مقبلٍ مدبرٍ معاً. الكتاب ٤/ ٢٢٨ والمغني/ ٢٠٥ وهو في الديوان (تح: د.محمد حمود) / ٩١.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٥/ أو ما بعدها.

 <sup>(</sup>۳) المصدر نفسه ۱۳ أ، ۱۳۳ / ب، ۱٤۱ / ب، ۱٤۲ أ، ۱۵۳ / ب. والبيت لكثير عزة
 في ديوانه ۲/ ۲۱۰ والكتاب ۱/ ۲۷۲ والمغنى/ ۱۱۸ وعجزه: يلوح كأنه خلل.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٣٤/ ب البيت للنابغة الذبياني ديوانه/ ٢٠٣ ويروى تغرّبت الكتاب ١/ ٢٨٦ والخصائص ٢/ ٤١١.

أو يرويها عن أبي على وغيره ففي بيت قطري بن الفجاءة:

ولا ثـوبُ البقاء بثـوبِ عـزِّ فيطوى عن أخي الخنعِ الـيراعِ

استشهد بالبيت الذي أنشده إياه أبو علي عن أبي عثمان على الوصف بالاسم غير الصفة:

بُـرَّةَ العرقوب أشهفي المرفق (١)

على وضع أشفى لما فيه من معنى الحدّة في معنى حادّة»(٢).

واستشهد بها أنشده أبو الحسن وابن الأعرابي على حذف حرف العطف في معرض تعليقه على قول زياد بن منقذ:

يا ليت شعريَ عن جنبي مكشَّحةٍ وحيث تُبنى من الحنّاءةِ الأُطُم عن الأشاءةِ هل زالت محارمها وهل تغيّر مِن آرامها إرّمُ

فقال: «ومثله من حذف حرفه ما أنشدناه أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الود في فؤاد الكريم (٣) وأنشد ابن الأعرابي:

<sup>(</sup>۱) رجز وهو في الخصائص ٢/ ٢٢١ بلا نسبة وروايته متبرة العرقوب إشفى المرفق و٣/ ١٩٥ والممتع في التصريف ١/ ٧٤. الشاهد فيه الوصف بالاسم الجامد (اليراع) لما فيه من معنى الضعف والحَوَر.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۲۲/ ب وما بعدها.

 <sup>(</sup>۳) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٠، ١/ ٢٩٠ والرصف/ ٤١٤ والدرر ٢/ ١٤٠ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤.

وكيف لا أسقى على عِلَّتي صبائحي غبائقي قليلاتي ١١٥٠

وكثرة الشواهد التي يسوقها تدلّ على قوة حافظته وسعة اطّلاعه، فيسوق للمسألة الواحدة أكثر من شاهد (٢)، ويستشهد بشعر المحدثين في المعاني كالمتنبي الذي استشهد بشعره على أنّ من ألف السفر وأنس به صار كذلك كأنه مقيم في أهله، غير ظاعن عن وطنه وهو قوله:

ألفت ترحُّلي وجعلتُ أرضي قُتودي والغُريْرِيَّ الجُللا فها حاولت في أرض مقاماً ولا أزمعت عن أرضٍ زَوالا<sup>(٣)</sup>

فجعل سفره إقامة وإيطاناً، ثم قال: «والمولّدون يُحتَجّ بهم في المعاني كما يحتجّ بالقدماء في الألفاظ وذلك في معرض تعليقه على قول الشاعر:

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۰۵/ أوالبيت بلا نسبة في الخصائص ۱/ ۲۹۰، ۲/ ۲۸۰ والرصف/ ٤١٤ واللسان ۲/ ۲۸۰ صبح والشاهد فيه حذف الواو ضرورة ولا يجوز حذفها عند بعض النحاة لأنها موصولة لمعنى العطف والتشريك فإذا حذفت زال هذا المعنى فزالت فائدتها ولذلك ضعفه ابن جني في سر صناعة الإعراب حيث فصل القول فيها ۲/ ۲۳۵ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) كما في تعليقه على بيت ربيعة بن مقروم الضبي: أوجيته عنه فأبصر قصده وكويته فوق النواظر من على وقد مرّ في الصفحة ٥٧. التنبيه ١٥/ أ.

<sup>(</sup>٣) شرح ديوان المتنبى ٣/ ٣٤١.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١١٤/ ب.

النحوية والصرفية، من ذلك ذهابه في قول الشاعر:

ع سِراعــاً والعِــيسُ تَهــوي هَوِيّــا بيـنها نحـن مـن بلاكـث فالقـا

إلى أن ألف (القاع) بدل من واو قياساً واشتقاقاً؛ فأما القياس فلأنها عين وأما الاشتقاق فلقولهم في تكسيره (أقواع)، فأما (قيعان) و(قيعة) فلا دليل فيه لسكون العن مكسوراً ما قبلها(١).

وقوله في قول سلمي بن ربيعة:

فَلْجاً وأهلك باللِّوى فالحلّب حلّـت تُمُـاضر غَرْبـةً فاحتلّـتِ

إنَّ التاء في (تماضر) فاء في مذهب البصريين، ومنع الصرف لما فيه من التعريف والتأنيث، لا لأنه بوزن (تُفاعِل) فهي كـ (قُراقِر) و(عُذافِر)، وكـذلك القياس في تاء (جمل ترامز)(٢).

<sup>(</sup>١) التنبه ١٤٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) ذكر سيبويه أن الواو لا تزاد أولاً لأنها بمنزلة القلقال، والتاء كذلك وأنه لا يحكم بزيادتها في الأسماء والصفات إلا بثبت الكتاب ٤/ ٣١٥، ٣١٨. وقال في موضع آخر: وأما الألف فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فُعالِل في الاسم والصفة فالاسم بُرَائِل وجُخادب وعُتائد، والصفة الغرافص والعُذافِر ٤/ ٢٩ وذكر ابن جني أنا أبا بكر ذهب إلى زيادة التاء في (تماضر وتُرامز) ، قال: ولا وجه لذلك لأنَّما في موضع عين عُذافر فهذا يقضى بكونها أصلاً وليس معنا اشتقاق فيقطع بزيادتها. وذهب بعضهم إلى أنه (تُفاعِل) وأنه فعل منقول ليزيد وتغلب، ولا حاجة به إلى ذلك بل تماضر رباعي وتاؤه فاء كترامز، فإن توهّم امتناع صرفه فللعلمية والتأنيث كامرأة سميت بعُذافر. الخصائص ٣/ ١٩٧ وانظر التنبيه ٨٢/ أ.

وقد يقيس المسألة على نظائرها مستعيناً بها ورد في القرآن وكتب النحو كالكتاب، فيقيس مثلاً إبدال جملة من جملة على ما ورد في القرآن. يقول في قول رجل من بلعنبر:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا إذن لقام بنصري معشرٌ خُشنٌ عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

«قوله (إذن لقام بنصري معشر خُشُن) بدل من قوله (لم تستبح إبلي). وهذا كقولك: (لو زرتني لأكرمتك، إذن لم يضع عندي حقّ زيارتك)، ونظيره في غيره قول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَاعفُ لَهُ ٱلْمَكذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٢٩](١)؛ (يضاعف) بدل من قوله: (يلق أثاما)، وذلك أن مضاعفة العذاب هي لُقِيّ الآثام، فهي كقولك: (إن تأتني أحسن إليك أُعْطِك بغيتك)»(٢).

ويقيس على مذهب سيبويه والأخفش، فيجيز في الهاء من (به) من قول تأبّط شرّاً:

إني ألهدد من ثنائي فقاصِد " به لابن عمّ الصدق شَمسِ بن مالك (٣)

على مذهب سيبويه أن تكون عائدة على موصوف محذوف، ثم يقيس على ذلك، فيجيز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لقوله: «عود الهاء على الموصوف المحذوف في قول صاحب الكتاب يؤنسك بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه»

<sup>(</sup>١) الفرقان ٢٥/ ٦٩.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٦/ أقال ابن جني وتروى لأبي الغول الطهوى.

<sup>(</sup>٣) الديوان/ ١٤٨.

وأما قياسه على مذهب الأخفش فأن تكون عائدة على نفس (ثنائي) و(مِن) عنده زائدة (١).

ويقول في تكسير (أيمّ) (أيائم) بالهمز على قياس قول صاحب الكتاب<sup>(٢)</sup> و(أيايم) غير مهموزة على قول أبي الحسن، على الخلاف المشهور بينهما في ذلك وذلك في قول برج بن مُسهر الطائى:

فأخرجنا الأيامَي من حصوني بها دارُ الإقامة والثباتِ(٣)

وقد يؤول البيت على قياس مذهب سيبويه والمازني، كقوله في انتصاب (حتف) انتصاب المصدر في قول عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي:

وما مات منا سيد حتف أنفه ولا طُلَّ منّا حيثُ كان قتيلُ (١)

وقياس قول يونس في النسب إلى هنت هنتي، كقوله أختي، في قول البرج ابن مُسهر:

\_\_\_\_

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۲۱/ أ، قال سيبويه: ومثله في الحذف (لا عليك) فحذفوا الاسم، وقال ما فيهم يفضلك في شيء، يريد ما فيهم أحد يفضلك كما أراد لا بأس عليك أو نحوه، والشواذ في كلامهم كثيرة. الكتاب٢/ ١١٥ وانظر ٢/ ٣٤٥.

<sup>(</sup>٢) أيام.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٦١/ ب قال سيبويه: «وإذا قلت أفْعَلُ من (اليوم) قلت (أيَّم) كما قلت أيَّام، فإذا كسّرت على الجمع همزت فقلت (أيائم) لأنّها اعتلّت ههنا، كما اعتلّت في سيّد، والياء قد تستثقل مع الواو، فكما أجريت (سيّداً) مجرى فَوْعلٍ من قلتُ، كذلك تجري هذا مجرى أوّل.» الكتاب ٤/ ٣٧٤.

<sup>(</sup>٤) مات حتف أنفه: بلا ضرب ولا قتل. اللسان ٩/ ٣٨ حتف.

فنعم الحيُّ كلبٌ غير أنَّا رأينا في جيوارهُمُ هَنَات

«وقياس قول أبي عثمان في نحو هذا أن يكون (حتف أنفه) منصوباً بنفس (مات) هذه الظاهرة، لأنه في معنى الموت كقوله في: (تبسّمتُ وميضَ البرق). وقياس قول سيبويه أن يكون منصوباً بفعل آخر في معنى هذا، يدلّ هذا عليه، ألا ترى أنه حمل (وميض البرق) على أومضت الدال عليه (تبسّمت) فكأنه قال: حُتِف حتفَ أنفه»(١).

ويقيس على مذهب يونس في النسب إلى (هَنْت): وقياس قول يونس في النسب إلى (هَنْت) (هَنْتيّ) كقوله: (أختيّ)(٢).

ويقيس على أصولهم في إجراء الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره في معرض تعليقه على بيت زياد الأعجم:

ومن أنتمُ إنّا نسينا مَن انتم وريحكم من أيّ ريح الأعاصر

«أجرى (نسينا) مجرى نقيضه من (علمنا) و(عرفنا)، فاستعمل الاستفهام بعدها وعلّقها عنه، والعرب تجري الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، ألا

<sup>(</sup>١) التنبيه ٢٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٦١/ ب. قال في الخصائص ٣/ ٣٦٢: فإن قلت (بَنيّ) جائز كما قلت بناتٌ، فإنه ينبغي لك أن تقول بَنيٌّ في (ابن) كما قلت في (بنون)، فإنها ألزموا هذه الردّ في الإضافة لقوّتها على الرّد، ولأنّها قد تُردّ ولا حذف، فالتاء يعوّض منها كما يعوّض من غيرها، وكذلك (كلتا وثنتان) تقول كَلُويٌّ وثَنويٌّ وبنتان وبنَويٌّ. وأما يونس فيقول ثِنتيّ، وينبغي له أن يقول: هَنتيّ في هَنه، لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث. وزعم الخليل أنّ من قال: بِنتي قال هَنتيّ ومنتيّ، وهذا لا يقوله أحد.

تراهم قالوا: (شبعان) كها قالوا: (جَوْعان) و(ريّان) كـ (عطشان)، و(جَهِل) كـ (عَلِم)، و (لَؤُم) كـ (كَرُم)، وقالوا: (أكثر ما تقولنّ) كقولهم: (قلّها تقومَنّ)»(١).

وقد يتطرّق إلى ما يخالف أصولهم النحوية كتأنيث المذكر، لأنه مفارقة أصل إلى فرع، ويقيس على ما ورد من ذلك، فيجيز إقامة الصفة مقام الموصوف حتى كأنّ الموصوف حاضر، فيقول في معرض تعليقه على قول الشاعر تأبط شرّاً:

فأبـــتُ إلى فهـــم ولم أك آيبــاً وكم مثلَها فارقتها وهي تصفر

«وقوله: وكم مثلها فارقتها، فأنّث المِثْل حملاً على المعنى لمّا كان المراد به الحال والصورة التي ذكرها، وقد جاء في التنزيل: ﴿ فَلَهُ عَشُرُ أَمَثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، لمّا كان عَشْرَ حسنات أمثالها، وتأنيث المذكر أغلظ من تذكير المؤنث لأنّه مفارقة أصل إلى فرع، وفيها ورد من تأنيث نحو ذلك دَليل على قوّة إقامة الصفة مقام الموصوف حتى كأنّ الموصوف حاضر، ولولا أنّ ذلك كذلك لما جاز تأنيث (المثل)، لكن دلّ جوازُ تأنيثه على قوّة إرادة موصوفه. فاعرف ذلك فإنه هو غرض هذا الفصل» (٢).

وينقل عن العرب أصلاً من أصولها، وذلك أنها إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخر مكّنته في الثاني وثبّتت قدمه عليه، فإذا نقلت الأسهاء إلى الوصف بها أعملتها فرفعت الظاهر بها، فذهب إلى أن الشاعر قطري بن الفجاءة وصف بالاسم غير الصفة وهو اليراع لما يتصوّر فيه من الضعف والخور في قوله:

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٧٤/ أ.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۹/ أوما بعدها وانظر الكتاب ۲/ ۱۱۰ والبيت في الديوان/ ۹۱ والخصائص ۱/ ۳۹۱ والخزانة ۸/ ۳۷۲، ۳۷۶ واللسان ۳/ ۲۱۷، ۲۸۳ كيد. وروايته في الخصائص: فأبت إلى فهم وما كدت آيباوذكر أن هذه هي الرواية الصحيحة.

ولا ثـوبُ البقاءِ بثـوبِ عـزِّ فيُطوى عن أخي الخنَعِ اليراع

وعلى هــذا أجــازوا (مررت بصحيفة طينٍ خاتمَها وبسرجٍ خزِّ صُفَّتُه وبقاع عرفج كلُّه وبحيَّةٍ ذراعٍ طولهًا)(١).

وقد يعتمد على الأخذ بالظاهر وعلى السماع لبيان أصل عين كلمة فيقول في كلامه على قول الشاعر:

أوطانــــه مَبْقَلَــــةٌ وسِـــــيْفُ ...............

«عين (السيف) ياء كما ترى أخذاً بالظاهر، وجنوحاً إلى السماع، ألا تراهم قالوا في تكسيره (أسياف)، قالوا ومنه (درهم مَسِيف)، للذي لا كتابة في جوانبه، كما أن (السِّيف) لا يُنبتُ شيئاً »(٢).

ويتكلم على السماع والقياس ويبين ما يجوز في القياس وما لا يجوز، فيذكر أن حذف خبر (كان) وأخواتها يضعف في القياس، وقلّما وجد في الاستعمال. يقول معلقاً على بيت التيميّ في منصور بن زياد:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير

«وذلك أن (كان) الناقصة إنها ألزمت الخبر تعويضاً لها مما اخترم منها من الحدث (٣)، فجاء متمّاً لها وعوضاً من المخترم منها، فلو حذفت لنقضت

<sup>(</sup>١) التنبيه ٢٣/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٧٤/ أ.

<sup>(</sup>٣) وذكر سيبويه أنها مما لا يستغني عن الخبر ١/ ٤٥ وشرح التسهيل ١/ ٣٣٣ وذهب إلى أنها تقتصر على الفاعل إذا كانت بمعنى خلق، وقد كان الأمر، أي وقع أو ثبت ١/ ٤٦ وردّ ابن مالك على من ذهب إلى أنّ هذه الأفعال تدل على زمن وقوع الحدث ولا تدل =

الغرض الذي جئت به له ومن أجله، فجرى ذلك نحواً من ادّغام الملحق، لما في ذلك من نقض الغرض الذي أريد من احتذاء المثال الملحق به، وكحذف المؤكّد لما فيه من تناقض المطلب، ألا ترى أنّ التوكيد من مقام الإسهاب والإطناب، والحذف من مظانّ الإيجاز والاختصار، وهما كما ترى ضدّان(١١)، وكنت رأيت أبا عليّ رحمه الله وقتاً ما آنساً بحذف خبر (كان)، ولم أره راجعه، ولا كثُر في كلامه، وفيه عندي ما ذكرتُه لك، فتفهّمُه. فإنه لا يجوز في القياس غيره (٢٠).

وَإِذَا تَعَارِضَ السَّاعِ مَعَ القَيَاسِ غَلَّبِ السَّاعِ، فقد ذَهِبِ إِلَى أَنْ وَزِنْ (دِهقَانُ) فِعلال وليس فِعلان، فنونه أصلية لا زائدة، مستدلًّا على ذلك بقولهم (قد تدهقن) وليس في كلامهم تفعلن ثم قال: «وقد كان القياس في نون (برهان) و(دهقان) أن يكونا زائدتين حملاً على الأكثر، ولكن قد ورد السَّاع بِمَا أَرْغَبَ عَنِ القياسِ فَتُرك البَّتَة»(٣). وذلك في قول أبي الغول الطهوي:

<sup>=</sup> على حدث، شرح التسهيل ١/ ٣٨٨ والبيت للشمردل. التصريح ١/ ٢٠٠، المرزوقي/ ٩٥٠ والأشباه والنظائر ٦/ ٨٢ والتوضيح ١/ ٢٨٧ ويروى حين لات مجير.

<sup>(</sup>۱) ذكر ابن مالك أن الخليل أجاز حذف المؤكد والاستغناء عنه بالتوكيد، ووصفه بأنّه بيّن الضعف لأن المؤكد مذكور كتقوية، وأن الأخفش بالغ في منع حذف المؤكد وقال: لو نظرت إلى قوم فقلت: (أجمعون قومك) تريد هم أجمعون قومك لم يجز، لأنك جئت بالتوكيد قبل أن يثبت عند المخاطب اسم يؤكد، شرح التسهيل ٣/ ٢٩٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٢١/ ب.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٧/ أ. قال سيبويه: «فأما الدهقان والشيطان فلا تجعلها زائدتين فيها، لأنها ليس عليها ثبت، ألا ترى أنك تقول تَشَيْطَن وتَدَهْقَنَ وتصرِّ فهما» الكتاب ٤/ ٣٢١ وقال في موضع آخر: «وسألته عن رجل يسمى دهقان فقال: إن أسميته من التدهقن =

لا يسألون أخاهم حين يَنـدُبهم للنائبات على ما قـال برهانـا

وإذا جاء البيت على غير قياس نبّه على القياس فيه وتأوّله كقوله في قول الشاعر:

دَعَتْه وفي أثوابه من دمائها خليطا دم من ثوبهِ غيرُ ذاهبِ

«كان قياسه غير ذاهبين، غير أنه لما اختلفا فصار لذلك الشيء الواحد أفرد وصفهها، كما تقول: (جمعت بين الصوف والقطن فجعلتهما ثوباً)، و(أضفت الفضة إلى الشبة فصببتهما طاساً)، وهو باب واسع، ومن كلام العرب: (قميصي وردائي جُبّة)»(١).

وقد يحمل مسألة على غيرها، ويقيس عليها، ويبني حكماً كتجويز إقامة الصفة مقام الموصوف، وذلك في تعليقه على قول الشاعر:

وأبتُ إلى فهم ولم أكُ آيبً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فأنث المثل حملاً على المعنى المراد به الحال والصورة.

وعبارته: «وتأنيث المذكّر أغلظ من تذكير المؤنث لأنه مفارقة أصل إلى فرع، وفيها ورد من تأنيث نحو ذلك دليل على قوّة إقامة الصفة مقام الموصوف، حتى كأنّ الموصوف حاضر، ولو لا أن ذلك كذلك لما جاز تأنيث المثل، لكن دلّ

<sup>=</sup> فهو مصروف، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون وإن جعلت دِهقان من الدّهق وشيطان من شيط لم تصرفه ٣/ ٢١٧».

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ١٦٣/ ب.

جواز تأنيثه على قوّة إرادة موصوفه، فاعرف ذلك فإنه هو غرض هذا الفصل»(١).

كما يستدل على قوّة شبه الظرف بالفعل بنصب (كم) الاستفهامية على الظرفية أو على المصدرية، وذلك في قول الشاعر:

ولم ندر إن جِضنا من الموت جَيْضةً كم العمر باق والمدى متطاول

وبعطف الجار والمجرور والجملة الاسمية عل الفعلية، وبالشرط بالظرف مع أنّ الشرط بابه الفعل وذلك في قول جعفر بن علبة الحارئي:

نقاسِمُهُمْ أسيافَنا شرَّ قسمةٍ ففينا غواشيها وفيهم صدورها(٢)

وقد يتطرّق إلى بعض ما تلحن فيه العامّة كقوله في كلامه على قول الشاعر:

أجِــدَّكما لم تعلـما أنّ جارنـا أبا الجِسل بالبيداء لا يتنوَّرُ

«الذي رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: (انترْتُ) من النُّورَة، و(انْتَر يا هذا). فأمّا (تنوّرت) فأبْصَرْتُ النار. قال: تنوّرتها من أذْرعات. وقد

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۹/ أوما بعدها. والبيت لتأبط شراً الديوان/ ۹۱ والخصائص ۱/ ۳۹۱ واللسان ٣/ ٢١٧ كيد.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۱۰/ أوما بعدها، قال: في هذا البيت دلالة على قوة شبه الظرف بالفعل، وذلك أنه عطف قوله (ففينا غواشيها) على قوله (نقاسمهم) ومن شرط المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، وهذا أقوى شبهاً من قوله: أنشده أبو زيد:

أولعت العامة بـ (اتَّنرّتُ) وهو خطأ»(۱). وقد يقف على الشاذّ في كلامهم وشعرهم فينبّه عليه، من ذلك مثلاً ما ذهب إليه من أنّ التزام الشاعر من الضرورة ماله عنه مندوحة، وما لو لم يلتزمه لم يُخلِل بالوزن قليل، وأن العرف والعادة أن يلتزم الشاعر ما هو مُجاء إليه محمول عليه، فأمّا ما يتطوّع به ويُدلّ بارتكابه، ويرى باستعماله عن غير ضرورة أنّه موطاً به لما يأتي في حال الضرورة من غيره شاذّ في الاستعمال وغيرُ مطالب به على وجه القياس وذلك في قول آخر:

ألا لا فتى من بعدِ ناشرة الفتى ولا عُرْفَ إلا قد تولّى فأدبرا

يقول: «الوجه إنشاده (لا فتى) بلا تنوين على أن يكون مبنياً في محل نصب بـ (لا). وقد يجوز التنوين على اعتقاد الموضع موضع رفع، وليس بحسن أن يعتقد أنّه نوّن مضطراً، وأنت لو قلت ألا لا فتى غير منوّن لكان الوزن واحداً»(٢).

\* \* \*

## \* مواقفه من آراء النحاة:

لم يكتف ابن جني بالوقوف على الوجوه الإعرابية للكلمات لتوضيح المعنى كما فعل المرزوقي والتبريزي، بل عمد إلى مناقشة المسائل التي رأى فيها ما يشكل، ووقف عندها مناقشاً ومحلّلاً، ذاكراً ما تحتمل من وجوه مختلفة يقبلها المعنى، رادّاً ما يخالفه منها مستعيناً بآراء النحاة واللغويين وأقوالهم ورواياتهم لتأكيد وجه أو

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه ۲۰۱/ ب نسب البيت لأعرابي في ابنه وقد دخل الحيّام فأحرقته النُّورَة وجاراً له.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٢٤/ أ.

دفع آخر، ومن النحاة واللغويين الذين ساق آراءهم ونقل عنهم: يونس (۱)، وعيسى (۲)، وابن الأعرابي (۳)، والخليل (٤) وأبو حاتم السجستاني (٥)، والأصمعي (٢)، وقطرب (٧)، وأبو زيد (٨)، وأبو عبيدة (٩)، وسيبويه (١٠)، والأخفش (١١)، والمازني (١٢)، والكسائي (٣)، والفرّاء (١٤)، والمبرد (٥١) والزجاج (٢١)، ...........

- (٢) المصدر نفسه ١٥٦/ ب.
- (٣) المصدر نفسه ١٦١/ أ، ٧٦/ أ.
- (٤) المصدر نفسه ٦٤/ أ، ٧٦/ أ، ١٥٦/ ب، ١٦١/ أ.
  - (٥) المصدر نفسه ٢٣/ أ، ١٧٢/ أ.
  - (٦) المصدر نفسه ٣٢/ ب، ٧١/ ب، ١١٦/ أ.
  - (V) المصدر نفسه ٥٨/ ب، ٨٥/ ب، ١١٦/ أ.
  - (٨) المصدر نفسه ٥٤/ أ، ٥٨/ ب وما بعدها، ١١٦/ أ.
    - (٩) المصدر نفسه ١٥٣/ ب، ١٨٠/ أ.
      - (١٠) المصدر نفسه ٥٤/ أ.
- (۱۱) المصدر نفسه ۲۱/ أ، ۹۹/ أ، ۹۲/ ب، ۱۰۲/ أ، ۱۱۱/ ب، ۱۵۳/ ب، ۱۵۳/ أ، ۱۱۱/ ب. ۱۵۳/ ب. ۱۹۸/ ب.
  - (١٢) المصدر نفسه ٣٩/ أ، ٧٠/ أ، ٧٦/ أ، ١١٨/ أ، ١١٥/ أ، ١٤٦/ أ، ١٤٩/ أ.
    - (۱۳) المصدر نفسه ۲۹/ أ، ۷۸/ أ، ۱۲٥/ أ، ۱۰۸/ ب.
      - (١٤) المصدر نفسه ٦٥/ ب.
      - (١٥) المصدر نفسه ١٨/ أ، ٤٤/ أ، ١٤٢/ ب.
        - (١٦) المصدر نفسه ١٦٨/ ب.

<sup>(</sup>۱) التنبيه ٤٧/ ب وما بعدها، ٩٠/ أ، ١٠١/ ب، ١٠٧/ ب، ١٤٩/ أ، ٦٦/ أ.

وابن السرّاج(١)، والفارسي(٢).

وسأقف على أهم مواقفه من آراء البصريين والكوفيين، ثم على موقفه من سيبويه والأخفش، ومن شيخه الفارسي، وبعض الآراء الأخرى التي توضح منهجه في هذا الكتاب.

# ١ \_ موقفه من البصريين والكوفيين:

يصرّح ابن جني في غير موضع من كتابه بأنه بصريّ المذهب، فيذكر آراء البصريين ويسمّيهم أصحابنا، من ذلك قوله في معرض تعليقه على بيت الحماسة: ألا أيّهذا النابحُ السيدَ إنني

«أصحابنا يستضعفون وصف (أيّ) في النداء بـ (هذا)، قالوا: وذلك أنها مبهمة ومحتاجة إلى الصفة، وهذا مبهم ومحتاج إلى موضّح، فلم يكن في القياس أن ينفى الإيهام بمُغْرِق في الإيهام، لكنّه لمّا كان (هذا) هنا موصوفاً بها فيه اللام، صار الاعتهاد على الصفة واستهلاك (هذا) بينهها، فلم يكن ليكون أقلّ من غير موجود»(٣).

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٤٩/ ب.

 <sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۸/ أ، ۶۳/ أ وما بعدها، ۵۳/ أ، ۵۸/ ب، ۲۱/ أ، ۲۷/ ب، ۱۰۱/ أ، ۱۰۲/ ب، ۱۰۵/ أ
 ۲۰۱/ أ، ۹۳/ ب، ۲۸/ ب، ۱۰۳/ ب وما بعدها، ۱۳۳/ أ، ۱۳۸/ ب، ۱۰۵/ أ
 وما بعدها، ۱۰۵/ أ، ۱۲۵/ ب، ۱۲۲/ أ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٩٠/ ب وهو مذهب الجرمي والفارسي، وقال أبو حيان لا يُلتفتُ إليه لأنه مخالف للسماع الارتشاف ٤/ ٢١٩٤، وأجاز سيبويه وغيره وصفها باسم الإشارة كها توصف بالألف واللام. الكتاب ٢/ ١٩٣ والمقتضب ٤/ ٢١٩ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ والارتشاف/ ٢١٩٣ والبيت للفضل بن الأخضر الضبّي.

وقوله في موضع آخر معلقاً على قول الشاعر:

أنِحْ فاصطنع قرصاً إذا اعتادك الهوى بزيتٍ كما يكفيك فقد الحبائبِ

«يحكي الكوفيون أنّ (كما) من حروف النصب للفعل وينشدون:

إذا جئت فامنح طرفَ عينيكَ غيْرَنا كما يحسبوا أنَّ الهـوى حيث تنظـرُ

وهذا شيء لا يثبته أصحابنا. وقال الكسائي، كما أظن: إنّ أصله كيما، فحذفت الياء»(١). ويتبنّى مذهبهم فيقول وذلك في وقوفه على بيت زفر بن الحارث الكلابي:

أفي الله أما بحدل وابن بحدل وابن بحدل) جملة في موضع رفع مبتداً كما في قولهم «إذ جعل (أما بحدل وابن بحدل) جملة في موضع رفع مبتداً كما في قولهم

(۱) قال ابن هشام اختلف في (كما)، فقال الفارسي: الأصل كيما فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلّف، بل هي كاف التعليل وما الكافة، نصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى. ونقل ابن هشام عن سيبويه إثباته الكاف للتعليل إذا كفّت بها، وذكر أنها إما تعليلية مؤكِّدة للام أو مصدرية مؤكَّدة بأن ولا تظهر أن بعدها إلا في الضرورة وعن الأخفش أنها جارة دائماً والنصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً المغني/ ٢٤١ ومذهب سيبويه أن الكاف جارة وما لغو إلا أنها لا تحذف ها هنا الكتاب ٣/ ١٤٠ والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه/ ٩٣ برواية:

وطرفَك إما جئتنا فاحبسنَّه كما يحسبوا أنَّ الهوى حيث تنظر قال ابن هشام وزعم أبو محمد الأسود الغندجاني في كتابه نزهة الأديب أن أبا علي حرّف هذا البيت وأن صوابه:

إذا جئت فامتح طرف عينيك غيرنا كما يحسبوا أنّ الهـ وى حيث تنظـ رق المغني/ ٢٣٥ والتنبيه ٢٠٠/ ب.

(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) على إرادة (أن تسمع).

«والجملة لا تكون فاعلةً عندنا»(١).

ويقول في موضع آخر معلقاً على بيت أدهم بن أبي الزعراء:

فلستُ لَين أُدْعى له إن تفقّات عليها دماميلُ استه وحُبونُها

«أراد (دمامِل) فأشبع الكسرة، فأحدث عنها ياء: (دماميل)، وقد أولعت العامة بهذا، ومذهبه ما ذكرت لك. كذا قياس مذهبنا نحن، فأما الكوفيون فيرون زيادة الياء في كل رباعى العدد تحرّك ما قبل آخره»(٢). وقوله في قول الآخر:

ضَمَمْناكُمُ مِنْ غيرِ فَقْرِ إليكمُ كَمَا ضَمَّتِ الساقَ الكسيرَ الجبائر

«الكوفيون يقيسون تذكير (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) وجرى وصفاً على مؤنث نحو (امرأة قتيل، وصريع، وجريح)، فعليه جاء: (الساق الكسير)،

<sup>(</sup>۱) قال الرضي: «وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسمّ فاعله، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى: ﴿وَبَبَيْنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَكْنَا بِهِمْ ﴾ [براهيم: ٥٥] شرح الكافية ١/ ٨٣ وانظر شرح التسهيل ٢/ ١٢٢ وما بعدها إذ ذكر أن الفاعل قد يقدّر بمصدر مفهوم من الكلام الذي ولي الفعل كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَمُمُ وَنَهُ بِدَا مَلَى الفاعل قد يقدّر بمصدر مفهوم من الكلام الذي ولي الفعل كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَمُمُ وَنَهُ بِدَا مَلَى النابِهِ ١٣٢/ ب. وين بعد ماراً والمنابِ المنابِ المنابِ المنابِ الفعل نكرة كما أن الأحوال والتمييز نكرة، وإذا لزم وأنها لا تتعرّف أبداً، فكما لا يجعلان فاعلين لأن الفاعل مما يلزم إضهاره، وإذا لزم إضهاره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تقم مقام الفاعل، لأنها لو أقيمت مقامه لزم إضهارها والكناية عنها، وإضهارها والكناية عنها لا يصحّ لأنها لا تكون معارف. المسائل البصريات/ ٧٢٢.

<sup>(</sup>٢) التنبه ١٧٠/ أ.

وقياس مذهبنا نحن ألا يجوز قياسه، بل يروى المسموع منه بحاله»(١١).

ويذكر مذهب الكوفيين، ويسميهم الكوفيين أحياناً كما سلف، والبغداديين أحياناً، كفعله حين عزا إليهم منع إبدال النكرة من المعرفة، والنكرة بغير لفظ المعرفة، فقال في معرض تعليقه على قول رجل من خثعم:

نَهِ ل الزمّان وعَلَّ غيرَ مُصَرَّدِ مـن آل عَتَّابٍ وآل الأسـودِ مِن كلِّ فياضِ اليدين إذا غّدتْ نكباءُ تُلْوي بالكنيفِ المُوْصَدِ

«وهذا شيء يأباه البغداديون ويقولون: لا تبدل النكرة من المعرفة حتى تكونا من لفظ واحد، نحو قول الله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَلاِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦]»(٢).

وهو لا يتبع البصريين في كل المسائل، فأحياناً يكتفي بعرض مذهب الفريقين، فيذكر أنّ (عوض) ظرف مبني على الضم والفتح جميعاً لتضمّنها معنى حرف الظرف (في)، وذكر أنّ مذهب الكوفيين أن عوض قد يأتي للقسم وما بعده جوابه وذلك في قول الفند الزماني<sup>(٣)</sup>:

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه ۱۷۰/ ب وانظر الكتاب ٣/ ٨٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ١٦٣ ومعانى القرآن للأخفش ١/ ١٣٩.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۱۰۱/ أوالآية من سورة العلق ۹۱/ ۱۰۱. أجاز سيبويه إبدال النكرة من المعرفة، الكتاب ۲/ ۹ و ۱۶ وشرح الكافية ۱/ ۳٤۰ وقال ابن مالك اشترط الكوفيون في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين، والعرب لا تلتزم ذلك. شرح التسهيل ۳/ ۳۳۱. والشاهد في البيتين إبدال (كل) من آل عتّاب وآل الأسود. وأعاد الجار للدلالة على أن البدل من جملة غير الجملة التي منها المبدل منه.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٨٠/ ب وما بعدها وانظر شرح الجمل ١/ ٩١ وشرح المفصل ٤/ ١٠٨ وشرح =

ولـــولا نبـــل عـــوض في خطبّـــاي وأوصـــالي

وقد يعرض المذهبين ويوضحهما ويناقشهما كفعله في كلامه على وزن (أبينون) وذلك قوله في قول الشاعر:

زعمت تماضر أنني إمّا أمت يَسدُد أبينوها الأصاغر خلّتي (١)

«ذهب سيبويه إلى أنّ الواحد المكبّر من هذا الجمع (أبنى) على وزن أفعَل، مفتوح العين، بوزن (أعمى)، ثم حُقِّر فصار (أُبيْن) كـ (أُعَيْم)، ثم جمع بالواو والنون فصار (أبينوها)، وذهب الفرّاء إلى أنه كسّر (أبينوها)، على أفعُل، مضموم العين كـ (كلْب) و(أكلب).

ويذهب البغداديون في هذه المحذوفات إلى أنها كلّها سواكن الأعين، و(أُبَيْن) إذن عندهم كر(أُدُلِ)، كما أنّ (أُبْنِ) ذلك المقدّر عندهم كر(أُدْلِ)... (٢٠).

وأحياناً يخالف البصريين فيذكر مذهبهم ويجيز خلافه، فقد خالفهم في جواز وصف فاعل (نعم وبئس) إذ لا يجوزونه وذلك في قول يزيد بن قُنافة:

لَعَمري وما عَمْري عليَّ جليَّ جهيّنِ لبئس الفتى المدعوّ بالليل حاتم وعبارته: «قال أصحابنا في قول الشاعر:

<sup>=</sup> التسهيل ٢/ ٢٢١ والمغنى/ ٢٠٠ والارتشاف/ ١٤٢٦.

 <sup>(</sup>۱) البيت لسُلمي بن ربيعة وهو في الخزانة ٨/ ٣٠ وشرح المرزوقي/ ٥٤٧ واللسان ١١/ ٢١٥ خلل وبلا عزو في شرح المفصل ٩/ ٥،١٥.

 <sup>(</sup>۲) التنبيه ۸۲/ ب \_ ۸۶/ أ وانظر الكتاب ۳/ ۶۸۶ ومعاني القرآن للفراء ۳/ ۲٤۷ والمسائل البصريات/ ۳۷۰ وكتاب الشعر ۱/ ۱۳۹\_۱۳۹، ومعاني القرآن للأخفش ۱/ ۶.

نعهم الفتي المرّيّ أنيت .....(۱)

إنّ (المرّيّ) بدل من الفتى، وذلك أنّ فاعل (نعم) و(بئس) لا يجوز وصفه، من حيث كان واقعاً على الجنس، والجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه، وقد ذكرنا ذلك، فلمّا كان كذلك عدلوا به عن الوصف إلى البدل، فقياس هذا أن يكون (المدعو) بدلاً من (الفتى) كذا قالوا، وأمّا أنا فأجيز جوازاً حسناً أن يكون (المدعوّ) وصفاً لـ (الفتى)، وذلك أن يكون المدح والتفضيل إنها وقع على أن يفضّل حاتم على الفتيان المدعوّين بالليل، أي فاق (حاتم) جميع الفتيان المدعوّين بالليل، ولم يرد أن يفضّله على جميع الفتيان عموماً، ولو أراد ذلك لما جازت، لعمري، الصفة»(۲). وخالفهم في ذهابهم إلى أنّ قلبَ الواوِ الواقعةِ فاءً همزةً لا ينقاس فقال معلقاً على بيت أبي حيّة النميرى:

(١) البيت لزهير وتمامه:

نعم الفتى المرّيُّ أنت إذا هُمُمُ حضروا لدى الحُجُرات نارَ الموقد شرح ديوان زهير بن أبي سلمى/ ٢٧٥. صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب. القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٣هم ١٩٤٤م) وانظر شرح الأشموني ٢/ ٣٧٣.

(۲) التنبيه ۱۶۸/ أوما بعدها. وانظر الكتاب ۲/ ۱۷٦ والمقتضب ۲/ ۱۶۱ وشـرح الكافيـة ۲/ ۳۱۲ والارتشاف ٤/ ۲۰٤٧ والخزانة ۹/ ۴۱۵

خالف ابن جني الفارسي وابن السراج اللذين منعا الوصف وحملاه على البدل قياساً لأنّ الجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه. انظر الأصول ١/ ١١٩ والمسائل البصريات/ ٦٤٠ واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ١٠ وفي الأصول مجيئه منعوتاً في الشعر واختار كونه بدلاً الأصول ٣/ ١٢٠.

رَمَتْ أناةٌ من ربيعة عامر رقودُ الضحى في مأتم أيّ مأتم

«أصل (أناة) وناة، لأنها فَعَلة من (الوُنيّ)، ... وتلقّى أصحابنا هذه الهمزة بأن قلبها عن الواو المفتوحة على غير قياس، وعندي فيه شيء، وذلك أنّ أناة صفة والصفة تشبه الفعل والمصدر، كها أنّ كل واحد منها يشبهها، ومصدر هذه الصفة (الوُنيّ)، وواوه كها ترى مضمومة، وهمزها حسن جائز لضمّتها، فتقول (الأُنيّ)، فلها كان ذلك سائعاً في الصفة من هذه اللفظة أُجري أيضاً عليها الصفة، كها أنّ العين لما أعلّت في الماضي نحو قام وباع، أعلّت أيضاً في المضارع، نحو: (يقوم) و(يبيع)، ...»(۱). وقد يأخذ على البصريين والخليل والأخفش وأبي عمرو إغفالهم الحركة المشوبة بالضم في كسرة العين ويذهب إلى وجوب أن تكون مخلصة فيقول في معرض كلامه على بيت الشاعر (۲):

وإن دعــوتِ إلى جُــلّى ومَكرُمــةٍ يومــاً سراةً كِـرامِ النـاس فادعينــا

«أمّا من رواه (فادعينا) بإشهام الضم ففيه السؤال، فذلك أن الحركة قبل الرِّدف هي التي يقال لها (الحذو) لم تأتِ عنهم مُشَمَّة ولا مشوبة، وإنها هي إحدى الحركات مخلصة البتة، ولم يذكر الخليل ولا أبو الحسن ولا أبو عمرو ولا واحد من أصحابنا حالَ هذه الحركةِ المشوبةِ كيف اجتهاعها مع غيرها، فدل ذلك على

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۵۲/ أوما بعدها. ذكر سيبويه أن إبدال الهمزة المفتوحة واواً لا يطّرد. الكتاب ۱۸ ۳۳۱ وأنهم أبدلوها في (أناة وأجم وأحد) لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل.

<sup>(</sup>٢) نسبه ابن جني لبعض بني قيس بن ثعلبة. قال: ويروى لبشامة بن حزن النهشلي.

أنّ الحركة في نحو هذا ينبغي أن تكون مخلصة»(١).

#### ٢ \_ موقفه من آراء سيبويه:

لم يكتف ابن جني باتباع آراء البصريين ولم يقتنع بكل ما قالوه، بل وقف عند آرائهم موقف الخبير الممحّص، فاختار منها ما رآه صواباً، واحتجّ به، وقاس عليه، وناقش بعضها وأجاز فيها رأياً آخر أو خالفها. وكذا كان موقفه من آراء سيبويه. فقد انتصر له في بعض المواضع وأثبت صحة استشهاده بشواهد من القرآن الكريم وأشعار العرب، وساق رأي المعترض عليه وردّه معتمداً على السماع والقياس، متخذاً من بيت الحماسة شاهداً لصحة مذهب سيبويه وذلك في قوله في بيت جعفر بن علبة الحارثي:

ف لا تحسبي أنّي تخشّعت بعدكم لشيء ولا أني من الموت أفرق

وفي قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) شاهدٌ لجواز استدلال سيبويه بقوله سبحانه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِى ۗ مُنَ ٱلْمُشْرِكِينِ وَرَسُولُهُ ﴾ [التربة: ٣](٢) بالرفع على معنى الابتداء، وردُّ وردعٌ لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخّرين...، والقول فيها بعد مع صاحب الكتاب، لأن عليه سهاعاً وقياساً؛ أما السهاع فها جاء في هذا البيت، وهو قوله:

•••••	ف لا تحسبي أنّي تخشَّ عت
	ثم قال:

<sup>(</sup>١) التنبيه ٢٢/ أ.

 <sup>(</sup>۲) التوبه ۹/ ۳ فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء... وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللّهَ بَرَىٓ مُنَ ٱلْمُشْرِكِينُ وَرَسُولُهُ ﴾ [النوبة: ٣] الكتاب ٢/ ١٤٤ و ١/ ٢٣٨.

ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم ......

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله (أنّي تخشّعت)، وهو يريد معنى (أنّ) المفتوحة، يدلّ على ذلك رواية من روى: (ولا أنّ نفسي يزدهيها وعيدُهم). وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل، قال الله عزّ اسمه: ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِ الْمُتَكُمُ أُمَّةُ وَحِدَةً وَأَنّا رُبُّكُمُ مَا فَاعْبُدُونِ ﴾[الأنبياء: ٩٦]... ونحوه قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّمَ لَا مِنْ أَنْ مُنْ مَن مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُم مِن شُرَكاءَ في مَا رَزَقَنَكُمْ فَأَنتُدُ فِيهِ سَوَآهُ ﴾[الروم: ٩٢]. أي: فتستووا... فهذا وجه السماع.

وأما وجه القياس فهو أن المفتوحة وإن لم تكن من مواضع الابتداء، فإنها من مواضع التحقيق والاعتلاء. كما أنّ المكسورة كذلك، فلمّا استوتا في المعنى والتحقيق والعمل، وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها... فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخّر على ما أورده سيبويه، وأسقط كلفته عنه»(١).

وقد يذكر مذهب سيبويه ويسوق الآراء المؤيدة لصحّته، ويعرض بعض الأوزان التي قد تحتملها الكلمة ويدفعها معتمداً على أصولهم، فقد ذكر في تعليقه على قول الشاعر تأبّط شرّاً:

يظلُّ بِمَوْمَاةٍ ويُمْسِي بغيرها جَحيشاً ويَعْرَوري ظهورَ المهالك

أن (مَوْماة) عند سيبويه (فَعْلَلَة) من مضاعف الميم والواو، ومثلها (مرمرة)، وردّ أن تكون على (فعلاة) لأنّ (فعللة) أكثر من (فعلاة)، ولأنّ حملها على (فعلاة) يخرجها عن الباب الواسع إلى الضيّق، أي من باب (صرصر) و (جمجم) إلى باب

<sup>(</sup>١) التنبيه ١١/ ب-١٣/ أوانظر الخزانة ١٠/ ٣٠٣.

(سَلِس) و(قَلِق)، ودفع أن تكون (مَفْعَلة) بأن ذلك عدول عن باب (فعللتُ) المضاعف إلى باب ما اعتلّت فاؤه ولامه، نحو (وفيت) و(وشيت)، وهو أقلّ من باب (صلصلت) و(قرقرت)، ولو كانت (موماة) على (مَفعلَة) لما كانت لامها إلا ياء، لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو، ولامه واو إلّا قولهم (واو)»(١).

وقد يجد في بيت الحماسة شاهداً لمذهب سيبويه فيلمع إلى ذلك، ويذكر مذهب غيره فيه كعيسى ويونس فيقول معلقاً على قول قتيلة بنت النضر بن الحارث:

أمحمـدٌ هـ أنـت ضِـنْءُ نجيبةٍ من قومها والفَحْل فَحْلٌ مُعْرِقُ (٢)

«هذا على مذهب الكتاب؛ أعني تبقية الضمة في المنادى مع التنوين اللاحق اضطراراً كقوله:

سلام الله يا مطرعليها (۳)....

ومن رأى نصب نحو هذا المكان لطوله بالتنوين، وهو عيسى، فقياسه (أمحمداً)، ومثل هذا مما نوّن اضطراراً والحركة قبل التنوين حركة بناء لا حركة

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۲۱/ ب وانظر الكتاب ٤/ ٣٩٤ والمخصص ١٠٠ ١١٣ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٦ موم.

<sup>(</sup>٢) رواية البيت في شرح المرزوقي: أمحمد ولأنت نجلُ نجيبةٍ.

<sup>(</sup>٣) البيت للأحوص ديوانه/ ١٨٩ والكتاب ٢/ ٢٠٢ ومجالس ثعلب/ ٩٢ والأمالي الشجرية 1/ ٤٣١ والخزانة ٢/ ١٥٠، ١٥٠، شرح التصريح ٢/ ٧١ وعجزه: وليس عليك يا مطر السلام.

إعراب ما رآه يونس في قول الشاعر:

لا نَسَبَ اليوم ولا خلَّة اتَّسع الخرق على الراقع (١)

من أنّ التنوين في (خلّةً) إنّما دخل اضطراراً، فكما أنّ ضمة راء قوله (يا مطرٌ) ضمة بناء، فكذلك فتحة تاء قوله (ولا خلة) فتحة بناء، فكذلك فتحة تاء قوله (ولا خلة)

وقد يتابع سيبويه فيها ذهب إليه، ويستنتج أصلاً من أصولهم هو الحمل على الظاهر فيقول في قول الشاعرة كنزة أم سلمة بن بُرْد المنقري:

لهفي على القوم الـذين تجمَّعـوا بذي السّيْد لم يَلقوا عليّـا ولا عَمْـرا

«تقبّل سيبويه عين (السِّيْد) على ظاهرها، فاعتقد فيها كونها ياء، ألا تراه

<sup>(</sup>۱) نسبه سيبويه إلى أنس بن العباس بن مرداس السلمي ۲/ ۲۸۵، ۳۰۹، واللسان ۵/ ۱۱۵ والهمع ۲/ ۱۷۵.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۲۲/ أقال سيبويه: إنها لحقه التنوين كها لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف من لحاقه التنوين اضطراراً، لأنك أردت في حال التنوين في (مطرٍ) ما أردت حين كان غيرَ منوّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفَع بها يَرفع من الأفعال والابتداء، فلها لحقه التنوين اضطراراً لم يغيَّر رفعُه كها لا يغيَّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع لأنّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكها لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا وكان عيسى بن عمر يقول (يا مطراً) يشبّهه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة وأن مذهب يونس أن التنوين للاضطرار وما بعدها الكتاب ٢/ ٢٠٢ وما بعدها و ٢/ ٨٠٣.

قال في تحقيره (سُيَيْد)، ولا اعتبار بقولهم في تحقير (عيد): (عُيَيْد)، لقلّته وشذوذه، فحصّلنا بذلك أصلاً مأخوذاً به مرجوعاً إليه»(١).

وقد يؤيد رأي سيبويه ويرجّحه على رأي الخليل، فقد ذكر في معرض تعليقه على قول حريث بن زيد الخيل:

فــلا تجزعــي يــا أمَّ أوسٍ فإنــه تُصيب المنايا كلَّ حـافٍ وذي نَعْـلِ

أن الخليل ذهب إلى أن (حائض) و (طاهر) وبابهها على معنى ذات حيض وذات طهر، قال: «إنّه كأنّه منسوب... ولا فرق بين نهاريّ، ونهر، وذي نهار... ويؤكّد مذهب سيبويه أنّ (حائضاً) صفة لمذكّر جرت على مؤنث إعلالهُم العين في (حائض) كإعلالهم إيّاها في (بائع) و (سائر)، فهذا يؤكّد أنها جارية على الفعل جريان (قائم) و (قاعد) وغيرهما من الصفات، وإذا كان كذلك قوي كونه صفة على ما ذهب إليه سيبويه.

وذاكرت أبا علي رحمه الله بهذا الموضوع يوماً محتجاً به لسيبويه على الخليل، فجنح إلى أنّ فاعلاً مما عينه أحد حرفي العلة لا يأتي إلا مهموزاً، وإن لم يجرِ على الفعل اعتياداً للهمز ههنا، وأظنني ذاكرته في الوقت بالحائش، وهو اسم المكان ذي النخل، ألا تراه اسماً لا صفة، ومعتلاً من (حاش): (يحوش) إذا ضمَّ وجمع، فتقبّل ذلك»(٢).

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٣٦/ أوانظر الكتاب ٣/ ٤٨١ و٤٥٨.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۰٦/ ب ذكره في باب النسب: باب ما يكون مذكراً يوصف به المؤنث: وذلك في قولك: (امرأة حائض، وهذه طامث) كما قالوا: (ناقة ضامر)، يوصف به المؤنث وهو مذكر، فإنها الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء، والشيء مذكّر فكأنّهم =

وقد يلجأ إلى تفسير عبارة لسيبويه أخطأ نحوي كالمازنيّ في تفسيرها، وذلك في الكلام على مجيء القول بمعنى الظن، وإعماله النصب فيما بعده، أو على الحكاية فلا تعمل، ويرتفع ما بعدها وذلك في قول عمرو بن معديكرب:

عَلامَ تقولُ الرمحُ يُثقِلُ عاتقي إذا أنا لم أطعُن إذا الخيلُ كَرَّت(١)

فالمازني فسر عبارة سيبويه (إن شئت رفعت بها نصبت به)(٢) بأنّ الرافع

<sup>=</sup> قالوا هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نكحة، فزعم الخليل أنهم إذا قالوا حائض فإنه لم يُخرجه على الفعل، كما أنّه حين قال: دارعٌ لم يخرجه على فعَل، وكأنه قال: دِرعي، فإنها أراد (ذاتُ حيض) ولم يجئ على الفعل، وكذلك قولهم مُرْضِع، إذا أردت ذات رضاع، ولم يجرها على أرضعت، ولا تُرضِع، فإذا أراد ذلك قال مرضعة، وتقول هي حائضة غداً لا يكون إلّا ذلك، لأنّك إنها أجريتها على الفعل، على هي تحيض غداً، هذا وجه ما لم يُجرَ على فعله فيها زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب. الكتاب ٣/ ٣٨٣ وما بعدها و٤/ ٣٤٨.

<sup>(</sup>۱) ديوان عمرو بن معديكرب/ ٧٢ والخزانة ٢/ ٤٣٦ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣ والتوضيح ٢/ ٧٦ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤ واللسان ١١/ ٥٧٥ قول.

<sup>(</sup>۲) ذكر سيبويه أن (تقول) يعمل عمل الظن إذا سبق باستفهام وعبارته: «ولم تجعل (قلت) كظننت لأنها إنّها أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، وسأفسّر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء، ثم لا يكون معه على أكثر أحواله، وقد بُيّن بعضه فيها مضى. وذلك قولك: (متى تقول زيداً منطلقاً) و(أتقول عمراً ذاهباً) و(أكلَّ يومٍ تقول عمراً منطلقاً)، لا يُفصَل بها كها لم يُفصَل بها في (أكلَّ يومٍ زيداً تضربه)، فإن قلت: (أأنت تقول زيدٌ منطلق) رفعت، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كها فصل في قولك (أنت زيدٌ مررتَ به) فصار بمنزلة أخوتها، وصارت على الأصل، قال الكميت:

والناصب في كلتا الحالتين واحد هو الفعل، فقال: «وهذا الموضع هو الذي تعلّق منه أبو عثمان بظاهر لفظ الكتاب، فقال في قوله: (وإن شئت رفعت بها نصبت به): هذا غلط وذلك أنك إذا رفعت فبالابتداء، وإذا نصبت فبنفس الفعل فها مختلفان. وهذا موقف كان يجب على أبي عثمان أن يرغب بنفسه عنه، ولا يُسِفّ بها إليه، أفتراه لا يعلم أنّ سيبويه لا يرفع زيداً إلا بالابتداء \_(أتقول زيدٌ منطلقٌ) \_ ولا ينصبه إلا بنفس القول \_ (أتقول زيداً منطلقاً) \_ وإنها غرض سيبويه هنا في قوله (وإن شئت رفعت بها نصبت به): إن شئت رفعت بعد القول الذي نصبت به... (۱).

إلى أنّ ظاهر أمر العين من (صِيق) أنها ياء، حملاً على الظاهر، وكذلك مأخذ هذا النحو، «ألا ترى أنّ سيبويه حمل (سِيداً) على أن عينه ياء فقال في تحقيره (سييد) حملاً على ظاهر أمره»(٢).

أجُه الا تقول بني لوي لعمر أبيك أم متجاهلينا
 وقال عمر بن أبي ربيعة:

أمّا الرحيلُ فدونَ بعدِ غددٍ فمتى تقولُ الدارُ تجمعُنا

وإن شئت رفعت بها نصبت فجعلته حكاية. وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة \_ أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيم يجعلون باب قلتُ أجمعَ مثل ظننت». الكتاب ١/ ١٢٢ \_ ١٢٤.

- (١) التنبيه ٣٠/ أوما بعدها.
- (٢) التنبيه ٥٧/ ب وانظر الكتاب ٣/ ٤٨١.

وقد يجيز أمراً للحمل على المعنى، ويستشهد بها ورد في الكتاب، فيجيز الإخبار عن النكرة في الواجب فيقول: «وفيها: إنّ أمراً فادحاً عن جوابي شغلك.

يُسأل عن هذا فيقال: كيف أخبر عن النكرة في الواجب، وأنت لو قلت: (إنّ رجلاً قام) لم يَحسُن، لإخبارك عن النكرة في الواجب؟. والجواب أنه كلام محمولٌ على معناه، وذلك أنه في المعنى: ما شغلك إلا أمر فادح، ولولا هذا التقدير لم يَحسُن الإخبار عن النكرة هكذا، ومثله قول العرب في حكاية الكتاب: (شرُّ أَهَرَّ ذا ناب) و(شيء ما أجاءك إلى مخة عرقوب)، ألا ترى أنه لولا أنّ معناه: ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ، وما أجاءك إلى مخة عرقوب إلا شيء، لما حَسُن الابتداء بالنكرة في حال الإيجاب، ... فالكلام إنها يصلحه ويفسده مواقعه والأغراض المترامية به، فتأمّل، يصحّ لك بإذن الله (١٠).

وقد يخالف سيبويه في بعض المسائل، من ذلك ما حمله سيبويه وغيره على الغلط من قول العرب: (هذا جحر ضبِّ خربٍ)، وذلك في معرض تعليقه على قول يزيد بن حِمار السَّكوني:

حتى يكون عزيزاً من نفوسِهِم أو أن يبين جميعاً وهو مختار

يقول: «فهذا تناوله سيبويه والجهاعة على أنّه جارٍ على الغلط، وأنا أرى فيه مع ذلك أنه ليس بغلط، وذلك أن أصله: هذا جحر ضبٌّ خرب جحره، ثم حذف

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۱۷ أوما بعدها. ذكر أبو حيان أن سيبويه أجاز إنّ قريباً منك زيد، وأنه اشترط لجواز الابتداء بالنكرة أن يكون في الإخبار بذلك فائدة، الارتشاف ٣/ ١١٠٠، ١١٠٠ وقال سيبويه ١/ ٣٢٩: «وأما قوله: (شيء ما جاء بك)، فإنه يَحسُن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأنّ فيه معنى: ما جاء بك إلا شيء، ومثله مَثَل للعرب (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)».

المضاف، وهو الجحر، وقد كان مرفوعاً، فلمّا أقيمت الهاء مقامه ارتفعت أيضاً ارتفاعه، فلما ارتفعت استرت في الصفة ضميراً مرفوعاً، كما يستر الضمير في نحو: (مررت برجل ظريفٍ وامرأة عاقلةٍ). فهذا يؤوّل في المعنى إلى ما أراده من ذهب إلى الغلط، غير أن طريق الصنعة فيه مخالفة، وحذف المضاف كما علمت ما لا يحصى كثرة، وأمّا الغلط فشاذٌ لا يعتد، والحمل على الأكثر ما وجدت إليه سبيلاً يثنيك عن الأقلّ النزر، وهذا واضح»(۱).

وخالف أيضاً في جواز رفع الاسم بالظرف، والمنع قياس مذهب سيبويه في قولها:

لقد زعموا أتي جزعت عليها وهل جزع أن قلت وابأباهما

قال: «(هما)رفع بقوله (بأبا) على حد ارتفاع الاسم بالظرف، وأصله يفديان بأبي، أو يفتديان بأبي، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه، فرفع ما كان يرفعه قبله، فجرى حينئذ مجرى (استقر في الدار زيد) ثم يحذف فيقول في الدار زيد، فيمن رفعه بالظرف، ومن رفع زيداً في نحو هذا بالابتداء، وهو قياس قول سيبويه، فإنه لا يرفع (هما) من (بأبا هما) إلا بالظرف بلا خلاف، وكذا يوجب القياس». لأنّ

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۵۳/ ب. قال سيبويه ۱/ ٤٣٦: "وبما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا حجر ضبِّ خربٍ) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجُحر، والجُحر رفع، ولكن بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد، ألا ترى أنك تقول هذا حبُّ رمان، فإذا كان لك قلت: هذا حبّ رُمّاني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمّان إنها لك الحب». وفي موضع آخر: "وقد حملتهم قرب الجوار على أن جرُّوا اهذا جحر ضبّ خرب ونحوه فكيف ما يصح معناه» ١/ ٢٧. وانظر المسألة في الخصائص ٣/ ٢٢٠.

أصله يفديان بأبي، ثم حذف الفعل، وأقيم الظرف مقامه، فرفع ما كان يرفعه قبله، وذكر أنه لا يجوز في هذا الموضع إلا الرفع بالظرف وعلّل ذلك بقوله: «وذلك أنّ (بأبا) قد صيغ صيغة المفرد، حتى صارت الباء مع ما بعدها جزءاً واحداً، ولذلك قلبت الياء ألفاً في غير النداء. وأنت لا تقول: بأبا عيب، فصارت كأنها كلمة مفردة ترفع كما يرفع الفعل، وزال عنها تعلّقها به، وتعالت عن هذه الحال بعدما كانت مبدوءة منها وناشئة عنها»(١).

وقد يستدرك على سيبويه نقصاً في الكتاب فيذكر فوائت منه، من ذلك (عَدَوْلِيّ) منسوب إلى (عدولي) في قول زينب بنت الطثرية ترثى أخاها:

ترى جازريه يُرْعَدان ونارُه عليها عدوليّ الهشيم وصامِلُهُ

فقال: «وهي في الظاهر ذاهبة عن أمثلة الكتاب، ووجه سقوطه عندي أن يكون أراد (عَدَولَلْ: فَعَوْلُلْ) بمنزلة حَبَوْنَنْ، ثم أبدل الثاني من المثلين ياء، ثم أبدل الياء ألفاً فصارت (عدولَى)»(٢).

والآخر (عِفِرِّين) من قول الشاعر:

لا تَعْــذُلِي فِي حُنْــدُجاً إِنَّ حنــدجاً وَلَيْـــثَ عِفِــرِّينٍ عـــليِّ سَـــواءُ قال: وهذا المثال أحد الفوائت في الكتاب، وذلك أنَّ سيبويه لم يأت به

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۹/ ب وما بعدها وانظر الكتاب ۲/ ۱۲۷\_۱۲۸ و ۱/ ۱۲۸ والمقتضب گ/ ۱۲۷ ومعاني القرآن للفراء ۱/ ۱۳ والمسائل البصريات/ ۰۰۵\_۱۱۰ وشرح الكافية ۱/ ۲۸۶ والارتشاف ۳/ ۱۱۰۲ والمغني/ ۷۸۰ وكتاب الشعر ۱/ ۲٦٤ والإنصاف ۱/ ۵۱.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۲۸/ ب.

فيها، وأقرب ما يُصرَف إليه أنه كأنه (فِعِل) نحو (طِمِرّ) و(فِلِزّ)، وكأن النون والياء لحقتا على لفظ لحاقها للجمع، ثم نُقِل فسمِّي به على إعراب نونه، كما أنك إذا أعربت النون من (مسلمون) بعد التسمية به قلت في اسم رجل (هذا مسلمينٌ)، منوّن كه (عفرينٍ)، فجرى قولهم (هذه قنسرينٌ) و(هذه فلسطينٌ)، فإن قلت إن (فلسطين) و(قنسرين) قد سمع في كل واحد منهما إعرابُ النون وتركُ إعرابها، نحو (هذه فلسطون) و(فلسطين)، ولم يسمع في (عِفرِّين): (عِفرون).

قيل: لا يُنكر الاقتصار في الاستعمال على بعض ما يؤذن به القياس، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿ كُلّا إِنَّ كِننَبَ ٱلأَبْرَارِ لَفِي عِلْتِينَ ﴿ وَمَا آذَرَنكَ مَاعِلَتُونَ ﴾ [المطففين: ١٨]، ولم يسمع في هذا: (هذا علّيّينٌ)، وإن كان القياس لا يمنع منه فقد يَرِد الاستعمال بأحد الأمرين الجائزين كليهما.

وقلت مرّة لأبي على وفوائت أمثلة الكتاب تُقرأ عليه، وقد مرّ بنا منها: (عُياهِم: فُياعِل)، فقلت له: تكون عينه بدلاً من همزة (أُياهِم: أُفاعِل) كـ (أُحامِر) و(أُجادِر) و(أُباتِر). فقال: هذا عجبٌ من العجب، وقد وقع التقصّي على الجميع هناك بها أسقط عن سيبويه عامّة الاعتراض فيه عليه»(١).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ٤٨/ ب وما بعدها. الممتع في التصريف ١/ ١٣٧، ٢/ ٢٠٧. قال سيبويه في باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحِق له الواحدَ واواً ونوناً: «فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول (هذا رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين)، كما تقول: (هذا مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين). فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف، ومثل ذلك قول العرب: (هذه قنَّسرون، وهذه فلسطون). ومن النحويين من يقول (هذا رجلانُ) كما ترى يجعله بمنزلة عثمان. وقال الخليل: من قال هذا قال: مسلمينٌ كما ترى، وبمنزلة قولم سنينٌ كما ترى، وبمنزلة قول العرب =

### ٣\_ موقفه من آراء الأخفش:

نرى ابن جني يتابع الأخفش في بعض ما ذهب إليه، ويقر له به، وقد ينتصر له على غيره إن رأى رجحان رأيه على غيره، ويبدي استحسانه لرأيه أحياناً، وأحياناً يقيس على مذهبه، وقد يكتفي بإيراد رأيه، فأما ما تابعه فيه فتجويزه زيادة الباء في خبر المبتدأ، وذلك قوله في بيت رجل من تميم:

فلا تطمع أَبيْتَ اللعنَ فيها ومنعُكَها بشيءٍ يستطاع

«الباء في (بشيء) زيادة في خبر المبتدأ، وقد جاء ذلك، ألا ترى إلى قول أبي الحسن في قول الله سبحانه: ﴿ جَزَاءُ سَيِنَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس: ٢٧](١) أن تقديره: جزاءُ سيئة مثلُها، اعتباراً لقوله عزّ اسمه: ﴿ وَجَزَرُونُ سَيِّنَةٌ سَيِّنَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠] فكأنه قال: ومنعُكُها شيءٌ يستطاع، أي: أمر مطاق، غير باهض ولا معجِز، أي فاله عنها، ولا تعلّق يد فكرك بها»(٢).

<sup>=</sup> فلسطينٌ وقِنَّسرينٌ كما ترى» الكتاب ٣/ ٢٣٢.

<sup>(</sup>١) ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّعَاتِ جَزَآهُ سَيِتَعَقِ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس: ٢٧]. وزيدت الباء كها زيدت في قولك بحسبك قول السَّوء. معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۳۹/ أ. ذكر ابن هشام أن زيادة الباء في الخبر الموجب يتوقّف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآهُ سَيِنَةٍ بِعِثْلِهَا ﴾ [يونس: ۲۷] وقول الخياسي: ومنعُكها بشيء يستطاع، والأولى تعليق (بمثلها) باستقرار محذوف هو الخبر، و(بشيء) بمنعكها، والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع، وقال ابن مالك في (بحسبك زيد) إن زيداً مبتدأ مؤخر لأنه معرفه وحسبك نكرة. مغني اللبيب/ ١٤٩ واختاره ابن السراج والفارسي وابن جني وأبو حيان انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨ وما بعدها =

وقد يستشهد لصحّة قوله في ذهابه إلى أنّ (أنْ) الموصولة في قول الشاعر: وهل يدع الواشون إفساد بيننا وحفراً لنا العاثور من حيث لا ندري

قد تكون نكرة مع صلتها إذا عطف موضعها على اسم نكرة، وعبارته: «وقد أجاز أبو الحسن أن تكون (أنْ) هذه الموصولة نكرة، فقلت لأبي علي رحمه الله: قد وجدت في شعر امرئ القيس ما يشهد لصحة قول أبي الحسن هذا، وأنشدته قوله: فَدَمْعُهُمَا سَـحٌ وسَـحُبٌ وديمـةٌ ورشٌ وتوكـاف وتـنهملان(١)

أراد: وانهمال، ثم وضع موضعه في التقدير: وأن تنهملا، ثم حذف (أنْ) فرفع الفعل، فقد ترى (أنْ) وصلتها نكرة، لأنه عطف (تنهملان) على النكرة. فقَبِل ذلك، ورضيه (٢٠).

وقد ينتصر له على الخليل ببيت الحماسة، فيرى فيه ما يرجّح رأيه، وإن كان يرى رأي الخليل أقوى وأعلى في العموم فيقول معلقاً على قول عبد الله بن ثعلبة الحنفى:

وما إن يزالُ رسمُ دارٍ قد اخْلَقَتْ وعهدٌ لَيْتِ بالفناء جديدُ

<sup>=</sup> وكتاب الشعر ١/ ٣٣٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤١٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠ وانظر الكلام على زيادة الباء.

<sup>(</sup>۱) البيت لامرئ القيس في ديوانه/ ۸۸ (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). والشاهد في بيت الحماسة إعمال المصدر (حفراً) منوّناً وهو أقوى حالات إعماله، وذكر ابن جنّي أنّ حفراً بمعنى أن يحفر، والتقدير إفساد بيننا، ثم عطف عليه (وأن) يحفروا لنا العاثور. والعاثور: البئر.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٤٩/ ب وما بعدها.

«في قوله (قد اخلقت) مخفّف الهمزة دليلٌ على قوّة قول أبي الحسن وعلوّه على قول الخليل في امتناع الخليل من اجتهاع (يَسوء) و(يُسيء) قافيتين، وذلك أنه فيها زعم يختلف إذا خفّف همزُه حرفُ رويِّه، ألا تراه يصير إلى: (يَسو) و(يُسي)، فيختلف الرويّان. فاحتجّ عليه أبو الحسن بأنّه إذا بنى الشاعر القصيدة على تحقيق الهمزة البيّة أمِن هذا الخلاف الذي أشفق منه الخليل. وشاهد هذا القولِ هذا البيت الذي نحن بصدده، ألا ترى أنّ الشاعر بناه على تخفيف همزة (أخلقت) البتة، وإلّا كسر الوزن، وإذا جاز أن يُبنى الشعر على التخفيف لا غير، وهو فرع كها علمت، جاز أيضاً أن يبنى الشعر على تحقيق الهمز لا غير، وهو أصل كها علمت... فالقول الآن مع أبي الحسن على الخليل كها ترى، وأمّا محصول الحال فإنّ قولَ الخليل أقوى وأعلى»(۱).

وقد يذكر مذهب الأخفش ويبيّن أنه محض القياس، ثم يذكر مذهب أبي عمرو والخليل ويقوّيه، ثم يورد رأي الفارسي في مذهب الأخفش ويرى فيه تجشّما واستكراها، ويصرّح بأنّ رأي الأخفش أجرى على قوانين أحكام الهمز، وكأنه إلى مذهب الأخفش أميل، وإن كان لا يدفع رأيها أو يضعّفه، بل يقوّيه ويغلّبه. فقد ذكر أنّ قياس مذهب الأخفش أن تكون الواو في (لومها) من قول حاتم: أعاذلَ إنّ الجودَ ليس بمُهْلِكي ولا يُخلِدُ النفسَ الشحيحةَ لومُها(٢) بدلاً من همزة (لؤمها) بدلاً محضاً لا على حدّ التخفيف(٣)، لأنه ذهب أي

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۱۲/ بوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) ديوانه/ ٩٩.

<sup>(</sup>٣) ذهب الأخفش إلى أنَّ الهمزة إذا كانت ساكنة فهي في لغة من يخفَّف الهمزة إن كان =

الأخفش \_ إلى إبدال الهمزة في (رال) ألفاً لا تخفيفاً لأنها كها لا تكون الهمزة ردفاً (١) محققة، فكذلك لا تكون مخفّفة، ثم قال: وهذا محض القياس.

وذكر أن قياس قول أبي عمرو أن تكون مخفّفة، لأنه عامل اللفظ، وأضاف أن قياس قوله هذا أن يكون على قول من قال (رُيّا) و(رُيّة)، وعليه قول الخليل في تخفيف (فُعُل) من وأيت (أُوْي) فأجرى غير اللازم مجرى اللازم. وذكر أن ما يقوّي مذهب أبي عمرو أنه إذا أبدل فقد تجشّم مكروها وإذا خفّف فكأنْ لم يُحدِث أمراً، ولم يتكلّف شاقاً، ومعه أيضاً اللفظ الذي عليه مدار أكثر أحكام الشعر، ثم قال: «وسألت يوماً أبا على عن نحو هذا، فقلت له: ما يقول أبو الحسن في قوله:

عجبت من ليلاك وانتيابها من حيث زارتني ولم أورا بها(٢)

ألا ترى أنه أبدل همزة (أورا) البتة، فقد أخرجها إلى بنات الياء، فكان يجب أن يجذفها للجزم... فثبات الألف في موضع الجزم يقضي بأنها همزة مخفّفة،

<sup>=</sup> ما قبلها مكسوراً جعلوها ياء نحو: ﴿أنبيهم بأسمائهم﴾ ونحو (نبينا)، وإن كانت مضمومة جعلوها واواً نحو (جُوْنة)، وإن كان ما قبلها مفتوحاً جعلوها ألفاً نحو (اس وفاس)، وقال: (ومنهم من يقول النبآء. قال: ومنهم من يقول (النبآء) الذين يهمزون النبيء فيجعلونه مثل عريف وعرفاء، والذين لم يهمزوه جعلوه مثل وصيّ وأوصياء، وذلك أنّ العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء. معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٧ وما بعدها و ٢٠١ وذكر ابن عصفور أنّ الواو تبدل من الهمزة باطراد إذا كانت ساكنة وما قبلها ضمة، وذلك غير لازم نحو بؤس ونؤي. وقال المبرد تبدل من الهمزة إذا انضمّ وكانت ساكنة نحو جُؤنة. الممتع في التصريف/ ٣٦٢ والمقتضب ١/ ٢١.

<sup>(</sup>١) الردف حرف ساكن من حروف المديقع قبل الرويّ ليس بينهما شيء.

<sup>(</sup>٢) رجز بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٤٤ و٢/ ١٦٥ والحجة ٢/ ٨٦ واللسان ١/ ١٩٤ ورأ.

كما يقول أبو عمرو. أو كلاماً هذا نحوه، فقال: جاء به على قول مَن قال:

ألم يأتيك والأنباء تَنمي المانيك والأنباء تَنمي

وهذا تجشُّم على مذهب أبي الحسن فيه استكراه، غير أنَّ رأي أبي الحسن أجرى على قوانين أحكام الهمز»(٢).

وقد يستحسن مذهبه في تجويزه نصب (جميعاً) في نحو (مررت بالقوم جميعاً) على المصدر، على حدّ قولك (مررت بهم جميعاً)، لأنه يعدّه من المصادر التي جاءت على فعيل كـ (الشحيح، والصعيب، والنذير، والنكير، والعذير). قال في بيت يزيد ابن حمار السّكوني:

حتى يكون عزيزاً من نفوسِهم أو أن يبين جميعاً وهو مختار «وهذا مذهب حسن»(۳).

\_\_\_\_\_

(١) عجزه:

لقــــس بـــن زهــــس

بها لاقست لبسون بنسي زيساد

انظر الخزانة ٨/ ٣٥٩ واللسان ١٤/ ١٤ أتي.

- (٢) التنبيه ١٨٦/ ب وما بعدها. وذكر ذلك الفارسي في الحجة ٢/ ٨٦ وما بعدها «ومما يبين أن الألف قد أبدلت من الهمزة في العدة التي يجوز معها تحقيق الهمزة، فلو لم تنزّل منزلة الألف التي لا تناسب الهمزة، مع أنّ الهمزة قد يجوز أن تخفّف في نحو (أورا)». وقال سيبويه ٣/ ٤٤٥: «خفّف (ولم أورا بها) فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات، وهي أمهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضِها، وبعضُها حركاتُها، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف».
- (٣) التنبيـ ٥٣/ ب. ذكر ابن مالك أن الأخفش والمبرد ينصبان المصادر الواقعـة مواقع =

وقد يذكر رأيه في أنّ أصل ألف (فتى) ياء من قول ابن أخت تأبّط شرّاً: وفتـــوٌ هجّــروا ثـــم أسرّوا لـيلهم حتى إذا انجـاب حلّـوا

بدلالة قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَكَيَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦](١)، لأنّ فعول إذا كان مكسّراً ولامه واو قلبت إلى ياء نحو (عُصِيّ، ودُليّ، وحُقيّ) فأمّا أن تكون ياء ثم تقلب في التكسير واواً فقلبُ القضية ونقضّ الطريقة، وذكر أن مجيء (فتوّ) في البيت يتخرّج على مذهب أبي الحسن الذي ذهب إلى أنّ لام (فتى) تصلح أن تكون واواً، وأن تكون ياء (١).

وقد يرجّع ردّ مذهب الأخفش في رفع الاسم بعد (إذا) و(إنْ) على الابتداء (٣) إلى ما ذهب إليه يونس من جواز عطف المبتدأ وخبره على الشرط

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنّا معشرٌ نُرنُل فقال: الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك. (ولا سابق شيئاً)، وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء كأنه قال أو أنتم نازلون وعلى هذا الوجه فُسِّر الرفع في الآية، كأنه قال: أو =

<sup>=</sup> الأحوال مفاعيل مطلقة. شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨ وشرح الكافية ١/ ٢١٠ والارتشاف/

<sup>(</sup>١) يوسف ١٢/ ٣٦ وذهب الثمانيني إلى أن أصل الألف ياء. شرح التصريف/ ٢٨٤.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٠٤/ أوانظر الكتاب ٤/ ٢٤١ والأصول ٣/ ٢٦٨ والمخصص ١٣/ ٢٧٠.

<sup>(</sup>٣) ذكر غير واحد مذهب الأخفش في جواز رفع الاسم بعد إذا على الابتداء. التسهيل/ ٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧ ومغني اللبيب/ ١٢٧ ومذهب يونس ذكره سيبويه في الكتاب فقال: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

وجوابه لمضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ أو خبره يقول في قول الآخر \_ وهو خالد ابن نضلة \_:

لَعَمري لَرَهْطُ المرءِ خيرٌ بقيّةً عليه وإن عالوا به كلَّ مركب من الجانب الأقصى وإن كان ذا غنى قريبٍ ولم يخبرُك مشلُ مجرّبِ

ولا أُبعد أن يكون أبو الحسن أخذ هذا الموضع من يونس، وتجاوزه إلى أن رفع بعد آلة الشرط بالابتداء في نحو قول الله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلتَّمَآءُ ٱنشَقَّتُ ﴾ [الانشقاق: ١] و ﴿إِنِ ٱمْرُقًا هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦](١)، وهذا واضح (٢).

وقد يذكر مذهب الأخفش ويخالفه، فقد نصّ الأخفش على أن ترك إظهار الضمير مع اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جرى واحد منهما على ما قبله صلة أو صفة أو حالاً أو خبراً لحنٌ، وأما ابن جني فذهب إلى أنّه على شذوذه وضع الضمير المتصل موضع المنفصل للضرورة يقول: «وفيها:

هو يُرسِلُ رسولاً. كما قال طرفة:

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتَّسال أو أنا مفتدي وقول يونس أسهل...» وذكر أن الإشراك على التوهم كما ذهب الخليل بعيد. الكتاب ٣/ ٥١ و ٧٧ وذكر ابن السراج أن الشرط نظير المبتدأ، فالشرط لا بدّ له من جواب وإلّا لم يتمّ الكلام، كالمبتدأ الذي لا بدّ له من خبر. الأصول ٢/ ١٥٨.

<sup>(</sup>١) ﴿إِنِ ٱمْرُقُواْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدُّ وَلَهُ وَأَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦].

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٦٠/ ب. استشهد به ابن جني على مضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ وخبره بدخول لام الابتداء على جواب إن.

ترى جازريه يُرْعِدان ونارُه عليها عدوليّ الهشيم وصامِلُهُ يجرّان ثِنياً خيرها عظْم جاره بصيراً بها لم تَعْدُ عنها مشاغِلُهُ

كان يجب أن يظهر اسم الفاعل من (بصيراً) فيقول: بصيراً بها هو، وذلك أنّ اسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل إذا جرى واحدٌ منها على ما قبله صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبراً عنه لم يحتمل الضمير كما يحتمله نفس الفعل، ونصّ أبو الحسن على أنّ ترك إظهاره على هذه الأوصاف لحن، وقد ترى إلى هذا البيت والفاعل فيه مضمر غيرُ مظهر، ووجهه عندي مع شذوذه أنه وضع للضرورة المتصل موضع المنفصل(۱).

#### ٤ \_ موقفه من الخلاف بين سيبويه والأخفش:

كان ابن جني يكتفي أحياناً بعرض الخلاف بين الرجلين كما في الكلام على بناء (غير) في معرض تعليقه على قول معن بن أوس المزني:

لعمرُك ما أدري وإنَّى الأَوجَلُ على أيّنا تعدو المنيّـةُ أوّلُ

فذهب إلى أن (أوّل) بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة كقبل وبعد، وأما (غير) في قولهم (افعل هذا ليسَ غيرُ)، فقد ذكر أن سيبويه جعل بناءها على الضم لمشابهتها للظرف بها فيها من الإبهام ولزوم الإضافة، فلها قطع عن الإضافة بني

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۸ ب البصريون يوجبون إظهار الضمير، والكوفيون لا يوجبونه إلا إذا ما جرى على من هو له. انظر الكتاب ٢/ ٥٤ والإنصاف ١/ ٥٥ - ٦٥، والتبيين للعكبري/ ٢٥٩ والمقتضب ٣/ ٩٣، ٢٦٢ والأمالي الشجرية ١/ ٣١٤ والخصائص ١/ ١٨٦ ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٩ ومعاني القرآن ١/ ٨٩ - ٩٢ والبيتان لزينب بنت الطثرية.

على الضم، وأما الأخفش فذهب إلى أن ضمّة الراء ضمة إعراب لا بناء، وأنه أراد في (ليس غيرُ): ليس غيرُه، وحذف المضاف إليه، ويؤكّد ذلك ما حكاه من قولهم (ليس غيرٌ)(١).

ومن ذلك أيضاً وقوفه على خلافهما في رافع الاسم بعد الظرف في قول الشاعر:

أفي الله أمّا بحدلٍ وابن بحدلٍ فيحيا وأما ابن الزبير فيقتل

وذكر أن الاستفهام لا يغيّر حكم الظرف، فها يرتفع وقبله الظرف بغير استفهام، يرتفع وقبل الظرف حرف استفهام من حيث ارتفع في الوجه الأول، وأن سيبويه على أنّ المرفوع بعد الظرف مرفوع بالابتداء، والظرف خبر له مقدّم عليه، والأخفش يرفعه بالظرف، وذكر أن حكم الظرف يختلف عن حكم اسم الفاعل في قولك (قائم زيد)، و(قائم) عند سيبويه خبر مقدم لـ (زيد)، وعند الأخفش مبتدأ و(زيد) فاعل سدّ مسدّ الخبر.

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۳۷۷/ أقال سيبويه: هذا باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك (ليس غير، وليس إلا) كأنه قال: ليس إلّا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني. الكتاب ۲/ ۲٤٤ وما بعدها. وذكر ابن هشام أن قولهم (لا غير) لحن، وأنّ مذهب المبرد والمتأخرين أنّ ضمتها ضمّة بناء لا إعراب، وأنها أشبهت الغايات قبل وبعد، وقال الأخفش أنها ضمة إعراب لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت، وإنها هو بمنزلة كل وبعض، فهو الاسم وخبره محذوف. وقال ابن خروف يحتمل الوجهين المغني/ ۲۰۹ وما بعدها. وذكر الأنباري أنّ الكوفيين على بنائها مطلقاً والبصريون على أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن الإنصاف ۲۸۷ – ۲۹۳.

وابن جني هنا يختار مذهب سيبويه الذي يؤيده بيت الحماسة، وذلك أن الجملة هي التي وليت الظرف، والجملة عند البصريين لا تكون فاعلة (١). بل تقع موقع المبتدأ، لأن المبتدأ جاء غير اسم محض في قول العرب (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)(٢).

وقد يختار مذهب الأخفش ويرجّحه على مذهب سيبويه، كما في حذف الجار والمجرور؛ فالأخفش يذهب إلى أن الحرف حذف أولاً، ثم حذف الضمير المجرور، وسيبويه يذهب إلى حذفهما معاً. وابن جني يختار مذهب الأخفش فيقول:

فإن أنت لم تقدر على أن تُهينَه فَذَرْه إلى اليوم الذي أنت قادره

أراد: قادرٌ فيه، فحذف حرف الجر وشبهه في اللفظ بالمفعول به، وعليه ست الكتاب:

<sup>(</sup>۱) الدليل على أنّ الجمل لا تقوم مقام الفاعل أن الفعل نكرة كما أنّ الأحوال والتمييز نكرة، وأنّها لا تتعرّف أبداً كما لا تتعرّف الحال والتمييز أبداً، فكما لا يجعلان فاعلين لأنّ الفاعل مما يلزم إضهاره، وإذا لزم إضهاره وجب تعريفه، كذلك الجمل لم تقم مقام الفاعل، لأنها لو أقيمت مقامه لزم إضهارها والكناية عنها، وإضهارها والكناية عنها لا يصحّ لأنها لا تكون معارف. المسائل البصريات/ ٧٢٢.

<sup>(</sup>۲) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ويسمّون الظرف المحلّ أو الصفة، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرّد من البصريين، والبصريون على أنه مرفوع بالابتداء. الإنصاف ١/ ٥١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣ والبصريات/ ٥٠٩ - ٥١١ وشرح الكافيه ١/ ٨٣ والتصريح ١/ ١٩٨ والارتشاف ٣/ ١١٠٦.

(1)	ويــومٍ شــهدناه سُــليهاً وعـــامراً
	وقول الآخر:
•••••	في ساعةٍ يُحبُّها الطعام(٢)

وهذا مما يؤكّد قول أبي الحسن في قول الله تعالى: ﴿ وَاتَقُوا يَوْمًا لَا يَجْزِى نَفْسُ عَن نَفْسِ شَيْعًا ﴾ [البقرة: ٤٨]، أراد: تجزي فيه، ثم حذف حرف الجر فصار تجزيه، ثم حذف الهاء من الصفة خلافاً على قول سيبويه»(٣).

وكذلك في مجيء الكاف اسماً، فسيبويه يخصّه بالضرورة، والأخفش يجيزه في غير ضرورة. يقول ابن جني في قول سلمة الجعفي يرثى أخاه:

وكنت أرى كالموت من بينِ ليلةٍ فكيف ببين كان ميعادَه الحشر

«أجرى الكاف اسماً، وكان أبو الحسن يجيز ذلك في غير الضرورة. وهو أمثل من أن يجعل قوله (كالموت) صفة مفعول محذوف، كأنه أراد: وكنت أرى أمراً كالموت، من قِبَل أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجب أن يرتكب

<sup>(</sup>۱) عجزه: قليلِ سوى الطعن النهال نوافِلُه. لرجل من بني عامر، المقتضب ٣/ ١٠٥، المغني/ ٢٥٤ وشرح المفصل ٢/ ٤٦ والأشباه والنظائر ١/ ٣٨ واللسان ١٤٤/ ١٤٤ جزي.

 <sup>(</sup>۲) رجز في معاني القرآن للفراء ١/ ٣١ وجمهرة اللغة/ ١٣١٨ والمخصص ١٢/ ٢٤٣ واللسان
 ١/ ٢٨٩.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٣٣/ ب. معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢ وما بعدها وذكرها سيبويه على تقدير فيه وذكر الخلاف بينهما الفارسي بلا عزو الحجة ٤/ ٣٧٥ وذهب الكسائي إلى أنّ المحذوف الهاء فقط (تجزيه نفس) معاني القرآن للكسائي/ ٦٨ ونقل عنه الفراء أنه لا يجوز إضهار الصفة في الصلات معاني القرآن للفراء ١/ ٣١ والمغني/ ٦٥٣.

إلا عن ضرورة أو ضيق من الكلام، وكلاهما مذهب حسن، ويحسن هذا الثاني أن سيبويه لا يجعل الكاف اسماً إلّا عن ضرورة أيضاً، فإذا كانتا ضرورتين اعتدل الأمر فيهما»(١).

وقد يخرّج البيت على مذهب الرجلين فيقول: «وقال إياس بن الأرَتّ:

فإن يَكُ خيراً أو يكن بعضَ راحةٍ فإنَّك لاقٍ من غمومٍ ومن كَرْبِ

هذا على مذهب صاحب الكتاب على تقدير موصوف محذوف، أي: لاق شيئاً من غموم أو طرفاً من غموم، ونحو ذلك، وعلى قول أبي الحسن على زيادة (من) في الواجب، أي: لاقي غموماً»(٢).

# ٥ \_ موقفه من آراء شيخه الفارسي:

وهو يحتفي بآراء شيخه الفارسي ويشيد به في غير موضع من كتابه، وينقل

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۹/ ب. ذكر مذهب الأخفش ابن جني في الخصائص ۲/ ۳٦۸ وسر صناعة الإعراب ۱/ ۲۸۲ وابن مالك في التسهيل/ ۱٤۷ وشرحه ۳/ ۱۷۰ وما بعدها. ومذهب أكثر النحويين أنّه خاصّ بالضرورة كسيبويه والمبرد وابن السرّاج. الكتاب ۱/ ۳۱ و ۶۸ والمقتضب ٤/ ۱٤٠ وما بعدها والأصول ۱/ ۶۳۷ ـ ۶۳۹ وعزا أبو حيان وابن هشام مذهب الأخفش إلى الفارسي في ظاهر قوله الارتشاف ٤/ ۱۷۱٠ـ ۱۷۱۳ والمغني/ ۲۳۹ واختار ابن عصفور مذهب الأخفش.شرح الجمل ۱/ ٤٧٧ والجني/ ۶۷۰

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٤٦/ أجوّز الأخفش زيادة من في الواجب لقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِن سَرَيَّ السَّمَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ولقول العرب: (قد كان من حديث فخلّ عني حتى أذهب) وعزاه ابن مالك إلى الكسائي انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨ والمغني/ ٤٢٨ ونقل ابن هشام عن الزنخشري والكوفيين زيادتها مع المعرفة.

آراءه ويستشهد بها ويبني عليها آراءه، ويذكر محاوراته معه حول بعض القضايا، ويتابعه في غير مسألة، وقد يخالفه في بعض آرائه؛ فقد ينقل عنه مسألة بكاملها متصرّفاً بعبارته، من ذلك قوله في بيت معدان بن جوّاس:

وكفّنْتُ وحدي منذراً في ردائه وصادفَ حَوْطاً من أعاديّ قاتلُ

«حمل أبو علي هذا البيت على ثلاثة أضرب من التأويل فقال: يجوز أن تكون الياء الثانية من (أعاديّ) اسم المتكلم، فوزنه إذن أفاعِلي. ووجه ثان، قال: تكون (أعاديّ) أفاعيل جمع أعداء، والأعادي تخفيفه، فيها حكاه أبو الحسن. والثالث: أن تكون (أعاديّ) أفاعيل على التهام ثم أضاف فصار (أعاديّي) بوزن أفاعيلي، ثم قلب الياء استخفافاً وضرورة لأنه في غير النداء، فصار (أعاديّا) ثم حذف الألف استخفافاً» ثم قال: «فهذه ثلاثة أوجه رآها أبو عليّ، وهذا معقود قوله وإن لم يكن صريح لفظه»(١).

ومن المواضع التي نقلها عن شيخه كلامه على مجيء الحال مؤكّدة، وكذلك الصفة والخبر، وساق قول العجّاج:

بات يقاسي أمرَه أَمُبْرَمُه أَعْصَمَهُ أم السحيلُ أَعْصَمُهُ

ثم قال: «فقوله: (أعصمه) بعد (السحيل) زيادة لا يحتاج إليها إلّا للتوكيد لا غير، ألا ترى أنه إذا قال (أزيد عندك أم عمرو) لم يحتج أن يقول بعد (عمرو) عندك ثانية، وذلك أن المخبر عنه واحد في المعنى، فلم يحتج إلى أكثر من خبر واحد، ألا ترى أنّ معناه أيها عندك، وأنت لا تجيز أيها عندك عندك إلّا على ما ذكرناه

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٢٨/ ب.

من إرادة التوكيد، وذلك أن (يقاسي) هنا يراد بها (يقايس) فقلب. فكأنه قال: بات يقايس أمره ويتأمّله، أيُّ أمريه أعصم، أسحيله أم مبرمه، وذلك تفسير أبي علي رحمه الله(١).

وقد يفصّل ما أجمله شيخه، كما فعل في كلامه على تعليق الفعل (ذكرت) من قول عُوَيف القوافي الفزاري:

وذكرتُ أيُّ فتى يَسُدُّ مكانَه بالرِّفدِ حين تَقاصَرُ الأرْفاد

إذا جعلته من هاجس النفس لا من جريان اللسان، كما جاز تعليق (عرفت) لما جاءت بمعنى العلم، وكما جاز عند يونس تعليق (ننزعن) من قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ لَنَنزِعَكَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمُ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْنَنِعِنِيًا ﴾ [مريم: ٢٩] لما كان بمعنى التمييز بالفكر والاستخلاص بالنفس لا النزع باليد، ثم قال: «فاللفظ واحد، والمعنيان كما ترى اثنان، فلهذا جاز عندنا أن يذهب يونس إلى تعليق قوله (لننزعن)، ولو كان من النزع الظاهر المقدَّم ذكره لما جاز تعليقه، وهذا تلخيص أبي على رحمه الله، وإنها بسطت ما قبضه، وفصّلتُ ما أجمله» (٢).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۳/ أوما بعدها وانظر بيت العجاج في ديوانه/ ٤٢٩ ويروى يصادى، وذكر مجىء الحال مؤكدة في البصريات/ ٦٦٣ وانظر كتاب الشعر ١/ ٢٨١ والمبهج/ ٤٤.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ٤٧/ ب وما بعدها. قال سيبويه: «وحدثنا هارون أنّ ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها: (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَتِيَّا)[مريم: ٢٩] وهي لغة جيدة، نصبوها كها جرّوها حين قالوا: امرر على أيهم أفضل فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيّاً ومَن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام... وزعم الخليل أن (أيُّهم) إنها وقع في اضرب أيَّهم أفضل على أنه حكاية... وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك أشهد أنك لرسول الله واضرب معلقة» الكتاب ٢/ ٣٩٩ =

وقد يرد على الفارسي فيها نقد فيه الفراء وذلك في حديثه عن وزن (لِيّة) في قول صخر بن عمرو أخى الخنساء:

إذا ذُكِر الإخوان رقرقت عَبْرةً وحَيَّيْت رمساً بين لِيَّةَ ثاويا

فذكر أنه (فِعْلة) من (لَوَيت) كالطِّية من طويت، والنيّة من نويت، وجوِّز أن يكون (فِعْلة) من (لأي)، ونقل عن الفارسي أنه لا يجوز أن تكون (لِيَّة) (فُعْلة) من (لَوَيت)، قياساً على قولهم (قرن ألوى) و(قرون لِيِّ)، من قِبَل أنهم قد قالوا في ذلك (لِيِّ) و(لُيِّ). ولو كانت (فُعلة) لسُمِع فيها الضم، وسماع (لِيّة) بالكسر البتة دلالة على كونها فِعْلة لا غير. ثم قال: «وبهذا نفسه أنكر أبو علي رحمه الله على الفرّاء قوله في قول الشاعر:

# وقد نری إذ الحياة حِسَّيُّ (۱)

أنه أراد (فُعْلاً)، وكسَّر (حياة) على (فُعُل)، كقولهم: (خشبة وخُشُب) و(أكمة وأُكُم). قال أبو علي: لو كانت حِيّ فُعْلاً لسمع فيها حُيّ بالضم أيضاً كما سُمِع في جمع (ألوى) (ليّ وليّ) جميعاً.

وهذا عندي ساقط عن الفرّاء، لأنّ له أن يقول لأبي على: القياس يوجب فيها الضمّ كما سُمْت، غير أنها في هذا الموضع لم يكن الضمّ فيها لوقوع الياء الساكنة قبلها، فأتبعت بقية القوافي، نحو البكيّ والصبيّ ودَعفليّ ودوّاريّ، ونحو ذلك،

<sup>=</sup> وما بعدها. وانظر الارتشاف ٤/ ٢١١٩.

<sup>(</sup>۱) رجز للعجاج في ديوانه، واللسان: حيا ومعاني الفراء ٢/ ١٧١ والحجمة ٥/ ٢١٠، ٤/

وأما (لِيَّة) فلم تقع قافية في البيت فكانت خليقة أن تروى بالضم كما رويت بالكسر»(١).

وساق بيتاً استشهد به الفارسي ورده فقال في معرض تعليقه على قول أبان بنِ عَبْدة بن العيّار:

ببيضٍ خِفَافِ مرهفَاتِ قواطعٍ ليداود فيها أَثْرُه وخواتِمُهُ • على أنّ خواتم يحتمل أن يكون جمع خاتم أو ختم.

«وأجاز أيضاً في بيت بشر:

إذا ما شئت نالك هاجراتي ولم أُعْمِل بهن إليك ساقي (٢)

أن يكون جمع (هُجُر). وهذا عندي إنها يجوز في جمع التكسير لا في جمع التصحيح»(٣).

وقد يذكر مذهب شيخه ثم يجيز وجها آخر، فقد ذكر أنّ مذهب الفارسي في شين (شمّت العاطس) أنها بدل من السين، ووصفه بأنه ظاهر الحسن، وأجاز أن تكون الشين أصلاً (٤) وذلك في قول أرطاة بن سُهَيّة المُرّي:

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۳۰/ ب قال الفارسي: «فليس حِيُّ بجمع حياة، كَبَدَنة وبُدُن، وقَارَةٍ وَقُوْرٍ، إنها الحِيُّ مصدرٌ كالعِيّ، ولو كان جمعاً على فُعُل لجاز في فائه الضمّ والكسر، كما قالوا (قَرن أليِّ مصدرٌ كالعِيّ، ولو كان جمعاً على فُعُل لجاز في فائه الضمّ والكسر، كما قالوا (قَرن ألوى، وقرون أليُّ ولِيُّ)» الحجة ٣/ ٣٦٨ و٣٦٩ وانظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٥ والمنصف ٢/ ٢٨، ٣٧، والخصائص ١/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٢) لبشر بن أبي خازم ديوانه/ ١٦٤ واللسان: هجر.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٣١/ ب.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٦٤/ أوما بعدها انظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٠٥ وجعلها يعقوب =

كف عززاً ألَّا تُسرَدَّ تحيّـةٌ على جانب ولا يُشَمَّتَ عاطِسُ

وقد يستدرك عليه شاهداً من القرآن فاته الاستشهاد به لتأييد صحّة مذهبه وذلك في كلامه على جواز عطف الجملة الاسمية على المصدر المؤوّل لأنها في تأويل المفرد، وفي وقوع الجملة الاسمية موضع الفعل المنصوب في قول جعفر بن علبة الحارثي:

لشيء ولا أني من الموت أفرق ولا أنني بالمشي في القَيْد أُخْرَقُ فلا تحسبي أني تخشّعت بعدكم ولا أنا مما يزدهيه وعيدهم

فذكر أن قوله: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) شاهد لجواز استدلال سيبويه بقوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللّهَ بَرِيّ مُن ٱلْمُشْرِكِينُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] بالرفع على معنى الابتداء فقال: فلا تحسبي أني تخشّعت بعدكم ثم قال: (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على المصدر المؤول، وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أَمَّ تُكُمُ آمَّ تُوَحِدَةً وَأَنَارَبُكُمُ مَا فَاعَبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٦] (١) ألا تراه أن معناه ولأنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة ولأني ربكم فاعبدون، فعطف الجملة الاسمية على أنّ وفيها معنى اللام وهذا يزيل معنى الابتداء عنده ويصرف الكلام إلى معنى المصدر أي، ولكوني ربكم فاعبدون ونحوه قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُمُ مِن أَنفُسِكُم مَن أَنفُسِكُم مَن شَرَكَاءَ في مَا رَزَقَنك مُ مِن أَنفُسِكُم مَن أَنفُسِكُم مَن مَا مَلَكَتَ أَيْمَننكُم مِن شُرَكاءَ في مَا رَزَقَنك مُ مِن الله موقع الجملة الاسمية موقع المنصوب بأن، و(وأنا ربكم) عطف على أنّ المفتوحة والمصدر اسم مفرد.

<sup>=</sup> وأبو عبيدة لغة اللسان ٢/ ٥٢ شمت والتهذيب ٣/ ٣٢٩.

<sup>(</sup>١) وردت في سورة المؤمنين: ٥٢ بالواو، وفي سورة الأنبياء: ٩٢ بلا واو وهي بكسر همزة إنَّ.

بقوله: «ووجدت أنا في التنزيل موضعاً آخر لم أرّ أبا عليّ ذكره على سَعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُو يَرَى ﴾ [النجم: ٣٥]، أي فيرى، ألا ترى الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعده إلى الانتصاب بأن مضمرة، وأنْ والفعل المنصوب فيها مصدر في المعنى لا محالة حتى كأنه قال: أم عنده علم الغيب فرؤيته، كما أنّ قوله تعالى: ﴿فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾ [الروم: ٩٢] أي هل هناك شِركة بينكم فاستواء» (١).

وقد يذكر مناقشته وحواره معه ويرى في رأيه تعسفاً فيعرض عنه ويجنح إلى الأقرب والأسهل، فيقول في معرض تعليقه على بيت الصمّة:

ونبّئت ليلي أرسلت بشفاعة إليّ فهلّ نفس ليلي شفيعُها(٢)

معلقاً على قول البُرْج بن مُسهِر الطائي:

سَرَت مِن لِوى الْمَرُوتِ حتى تجاوزت إليّ ودوني مـن قنـاةَ شُــجونُها

«وسألنا أبا عليّ يوماً عن بيت عديّ هذا فأخذ يتطلّب له وجها، وتعسّف فيه، ورام أن يرفع (حلقي) بفعل مضمر يفسّره بقوله (شَرِق)، فقلنا له: فبم يرتفع إذن (شرِق)؟ فقال: هو بدل من (حلقي) فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال: إنها جملة داخلة على أخرى كبيت الصمة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجّهاً»(٣). وذلك قوله:

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٢/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) انظر المغني/ ١٠٣ وكتاب الشعر ١/ ٨٩.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٤٣/ أوما بعدها وانظر مغني اللبيب ذكر أنه اختلف فيه فالفارسي ذهب إلى أنّ لو وليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده وقيل الجملة الاسمية شذوذاً =

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري

وقد يجاوره ويخالف، ويذكر أنّ أبا علي قبل ما ذكره ولم ينكره كقول في قول الآخر:

إتّي إذا ما القومُ كانوا أُنجِيَهُ واضطربَ القومُ اضطرابَ الأرشية

«وأمّا لام الرشاء فواو عندي، ورأيت أبا عليّ في بعض كلامه في تذكرته وقد ذهب إلى أنها ياء، فقلت له: من أين لك الياء دون الواو؟. فأخذ ينظر، فقلت: هو عندي (فِعال) من الرشوة، وذلك أنه يوصَل به إلى ماء القليب كها يوصل بالرشوة إلى البغية، فقبل ذلك ولم ينكره»(١).

وقد يظهر في محاوراته مع شيخه مكانته عند شيخه الذي يشاوره في بعض المسائل المشكلة لمعرفته قدر تلميذه ومبلغ علمه. وذلك في قول معلقاً على قول البُرْج بن مُسهِر الطائى:

سَرَت مِن لِوى الْمَرُوتِ حتى تجاوزت إلى ودوني من قناةَ شُـجونُها

«دخلت يوماً إلى أبي عليّ رحمه الله، فقال لي: أين أنت؟ أنا أتوقّعك، قلت: وما ذاك؟ قال مرّ بي (حَوْريث) اسم مكان، فانظر فيه، فخضنا معاً، فلم نظفر منه بها يُدخله جملة الأمثلة، لأنها ليست في لغة ابني نزار، وحملها على ما يأتي من ناحية حِمْيَر في الإعراب والمباينة»(٢).

<sup>=</sup> كها ذهب ابن جني، الخزانة ٨/ ٥١٠ وما بعدها كتاب الشعر ١/ ٣٣. مغني اللبيب/ ٣٥٤.

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٣٣/ ب.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٩١/ أ.

ويصرّح بأنه يلجأ إلى شيخه إذا ما أشكل عليه أمر ليسأله، ويرى رأيه فيه. وذلك في قوله: «وسألت أبا علىّ عن قوله:

عاود هراة وإن معمورها خربا ......۱۱۰۰

كيف موقع الواو هنا، وأمأت في حال السؤال له إلى ما نحن بصدده، فرأيته كالمُصانع عن الجواب، لا قصوراً بحمد الله عنه ولكن فتوراً عن تكلُّف فأحُمْتُه»(٢).

ويتجلّى إعجاب ابن جنّي بآراء شيخه في بيان عمق فكره وبعد غوره في النحو، فيعزو ما نسب إليه من غلط أو ما شابهه إلى أخذهم كلامه على ظاهره وعدم التّعمق فيه أو التحريف عليه، فقد التبس عليه قول شيخه، وناقشه فيه ثم ظهر له مقصوده، وعرف غايته، وذلك فيها ذكره من ذهاب الفارسي إلى أن الضمير لا يعود من كل واحد من الخبرين في قولك (هذا حلوٌ حامضٌ) بل هو عائد على المبتدأ من من كل واحد من الخبرين في قولك (أنه إنها يريد أنّ العائد المستقل به جميع الخبر بعود من مجموعها، وبعد محاورته معه أدرك «أنه إنها يريد أنّ العائد المستقل به جميع الخبر إنها يعود من مجموع الاسمين، فأمّا كل واحد منها فلا محالة أنّ فيه ضميراً، من حيث كان مما يوصف به كها يوصف باسم الفاعل، فحينئذ ثلجت النفس بقوله، وبدا مكنون غرضه، وهذا مما يدلّك على قوّة مأخذه وعلوّ طريقته، نعم، وعلى كثرة التحريف عليه ونَسَب ما لا يُضْبَط عنه إليه، وأن كثيراً ممن علّق عنه، واستكثر على التحريف عليه ونَسَب ما لا يُضْبَط عنه إليه، وأن كثيراً ممن علّق عنه، واستكثر على

<sup>(</sup>۱) البيت لعبد الله بم مسلم الهذلي وعجزه: وأسعِد اليوم مشغوفاً إذا طَرِبا. وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ والكتاب ٣/ ١١٢ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٤ والواو عنده حالية وانظر الهمع ٤/ ٤٣.

<sup>(</sup>٢) التنبه ٣٤/ أ.

طول المدّة منه إنها كان يصافح ظاهر كلامه، ويعزو إليه ما ليس من اعتقاده، ويروي أنه قد حظي بمطاولته، وملأ صحائفه من مخزون لطائفه، وهذا شيء عَرَض (١٠). وذلك في معرض تعليقه على قول الأعرج المعني:

# لا جزع اليوم على قرب الأجل

وقد يقدّم رأي شيخه على رأي سيبويه والأخفش، فيعرض قوله وحواره معه ثم يبين مذهب كل من سيبويه والأخفش كها في كلامه على اشتقاق (اللاتِ) من قول حَزار بن عمرو:

هـــ لا عـــلى زيــد الفــوارس زيــ ـــ دِ الــ لات أو هَــ لا عــلى عمـرو

فقد ذكر أن الفارسي ذهب إلى أنّ (اللات) (فَعْلة) من (لويت على الشيء) إذا أقمت عليه، وأصلها (لَوْية)، ثم حذفت اللام تخفيفاً فصارت (لَوَّة) ثم قلبت واوها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت (لاة). وذكر نقلاً عن شيخه أن هذا محض رأي الفارسي، لم يتبع به مَن قبله، ولم يقله غيره. ثم ذكر أن ظاهر مذهب سيبويه أنه لا يقطع بيقين على أصلها كما يدلّ كلامه فيها، وأنّ أبا الحسن ذهب إلى أن التاء فيها بدل من الياء التي هي لامها لا محذوفتها (٢).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ٥٦/ أنقل أبو حيان عن الأخفش قوله: «قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسودُ، إنها أرادوا هذا حُلْوٌ فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول، وليس قولهم إنهم جميعاً خبرٌ واحدٌ بشيء» الارتشاف ٣/ ١١٣٧ وانظر الكتاب ٢/ ٨٣ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٥٣٥.

 <sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۲٦/ أ وما بعدها وانظر مذهب الأخفش في معاني القرآن ۲/ ۲۵٦ وانظر
 معاني القرآن للفراء ۳/ ۹۷ وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ۲۷۲ والكشاف ٥/ ٦٤١ =

وقد يذكر مذهب شيخه ويقوّيه على غرابته، وذلك في تجويزه نصب (حلقاً وقِدّ، أي: وقِدّاً) نصب المصدر على تقدير حذف المضاف، أي: تنمّروا تنمُّر حلق وقِدّ، أي: التنمُّرُ الذي يصحبه لبسهم الحلق والقدّ، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه كإعرابه، وقال: «وهكذا سلك بنا أبو على في قوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا

قال: نصب الليلة على المصدر، أي ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إله مقامه، وهذا أغرب وجوهه.

فإن قيل: فإذا كانوا متى تنمّروا لبسوا الحلق والقدّ، على ما تقدّم في أحد الوجوه فلا فائدة إذن فيها قدرته من كونه تنمّروا تنمُّر حَلَق وقدّ، أي التنمّر الذي يصحبه لبسهها. قيل: قد تفعل العرب ذلك احتياطاً وتوكيداً (٢).

وتراه يتابع شيخه في رأيه في غير موضع من كتابه هذا، فقد تابعه في استحسانه فصاحة الحجّاج، وذلك أنه إذا ذكر المفرد وأراد الجنس أكّد العموم ليزيل الشك من

<sup>=</sup> وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩ والمنصف ٣/ ١٣١ ـ ١٣٢.

<sup>(</sup>۱) البيت للأعشى وعجزه: وعادَكَ ما عادَ السليمَ المسهّدا. وهو في ديوانه/ ١٣٥ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم) والخصائص ٣/ ٣٢٢ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٢ وشرح التسهيل ٢/ ١٨٢ والمساعد ١/ ٤٦٩.

ساقه ابن هشام في المغني مستشهداً به على حذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه (ليلة) وأقام صفته مقامه أي اغتماض ليلةِ رجلٍ أرمدِ المغني/ ٨١٣ واستشهد به الفارسي في الحجة على خطاب الشاعر نفسه كما يخاطب غيره فنزّله منزلة الأجنبي المنفصل عنه الحجة ٢/ ٣٨٤.

<sup>(</sup>۲) التنبه ۳٤/ ب وما بعدها.

نفس السامع الذي قد يظن أنّه عنى مفرداً بعينه فقال:

فقلتُ لهم إنّ الأسى يبعثُ الأسى دعوني فهذا كلُّه قبرُ مالكِ

هذا إشارة إلى القبر الحاضر، كان إذ ذاك بين يديه، غير أنّه إنها أراد هنا جنس القبور فقال (هذا كلّه) أي جميع ما أرى من القبور، غير أنّه لمّا أشار بلفظ الواحد أشفق أن يُظنَّ به أنه إنها يعني أنّ ذلك القبرَ نفسَه قبرُ مالك، فوكّد العمومَ ليزيل هذا القدر من الشك من نفس السامع له ونحو من ذلك قول الحجّاج في خطبته للناس بين يديه: (يا أيها الرجل، وكلّكم ذلك الرجل). وأنا أستعلي وأستحسن هذه الحكاية لما فيها من قوّة الصنعة مع التقدّم في الفصاحة. وكان أبو عليّ رحمه الله يوردها مستكثراً من الحِجاج لها»(١).

وتابعه في جواز حذف (كنت) من قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ (٢)

ووضع (ما) عوضاً عنها وإعهالها فقال: «ألا ترى أنّ معناه: لأِن كنت ذا نفر، فلمّ حذفت (كان) عوَّضَتْ منها (ما)، فصارت (ما) هذه هي الرافعة لـ (أنت) والناصبة لـ (نفر) لمّا نابت عن (كان) الرافعة الناصبة، وهذه طريق أبي علي، ومعنى قوله في هذا البيت، وليست كلّ نفس تنطوي معك على هذا، ولا تقاودك فيه، ومَن عرف أنِس، ومَن جهل استوحش»(٣).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۰۰/ ب.

<sup>(</sup>٢) البيت للعباس بن مرداس وهو في الكتاب ١/ ١٤٨ والمغني/ ٨٤ وكتاب الشعر ١/ ٥٥. وروايته في جمهرة اللغة ١/ ٣٥٣: إما كنت ذا نفر ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٢٥/ أقال الفارسي: فالفعل بعد (أنْ) مراد، إلّا أنّه عُوِّض منه (ما) فصار الفعل =

واعتمد على قوله، وقاس عليه جواز حذف لا من لولا التي بمعنى هلا، ووضع (كنت) موضعها، لأنه موضع استعطاف.

وتابعه فيها ذهب إليه من أنّ (الكُّبينا)من قول الكميت:

وبالعَــــــذَواتِ مَنْبِتُنــــا نُضــــارٌ ونبـــعٌ لا فصـــافصُ في كُبينــــا

في تعليقه على قول عامر بن شَفيق الضبّى:

فإنَّك لورأيتِ ولن تَريْهِ أَكُفَّ القوم تَخْرِق بالقُنينا

جمع حذفت لام مفرده قبل الجمع فهو من (الكِبا)، حذفت لامه، ثم جمع بالواو والنون عوضاً مما حذف منه، ولم يجوّز أن يكون جمعه هكذا من غير حذف، ثم قاس عليه (القُنينا)، فذهب إلى حذف لام (القناة) فصارت (قَنَة)، ثم جمعت بالواو والنون عوضاً مما حذف منها، فصارت (القنينا)(۱).

لا يظهر معه، قال سيبويه: فإن كسرتَ (إمّا) لم يجز حذف الفعل... وعلل ذلك بأنّ دخول ما قد أشبه دخول اللام التي تؤكّد الفعل، ألا ترى أنّ النون تدخل معها على المضارع في نحو: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَ ﴾ [الأنفال: ٥٨]. كتاب الشعر ١/ ٥٨ وانظر المغني/ ٨٤ الأصل: لِأَنْ كنتَ، فحذف الجار وكان للاختصار، فانفصل الضمير، لعدم ما يتصل به، وجيء بـ (ما) عوضاً عن كان وأدغمت النون في الميم للتقارب.

<sup>(</sup>۱) ذكر ابن جني أنّ أبا علي ذهب في قول الكميت إلى أنّه يريد جمع (الكُبا) وهو كُساحة البيت مثل الزبالة، ويقال (الكِبا) بالكسر والقصر أيضاً. قال أبو علي: إنها يجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو (بُرَة وبُرون، وظُبَة وظُبون) وكُباً ليس بمحذوف اللام، فإمّا أن يكون حذف اللام في الضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإما أن يكون جمع واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التام. المنصف ١/ ٢٢ واللسان ٥/ ٢١٤ كبا وذكر مثل ذلك في مقتوين. كتاب الشعر =

وابن جني لا يكتفي بنقل آراء النحاة كما مرّ سابقاً، بل يستشهد بما ارتضى منها. وما يرى فيه ما يستوجب النظر والمناقشة يقف عليه مناقشاً ومحلّلاً، فقد يذكر رأي نحوي ويرده مستشهداً برواية للبيت، فيردّ رأي الفرّاء مثلاً الذي قال بمنع تصغير الترخيم في غير الأعلام مستشهداً بمجيء (رويداً) من قول ودّاك بن ثُمَيل المازني:

رُوَيداً بني شيبان بعضَ وعيدِكم تُلاقوا غداً خيلي على سَفُوان

المنصوب على المصدر بمعنى (أرود إرواداً) محقّراً تحقير الترخيم وذكر أن هذا التصغير في الأعلام أقيس منه في الأجناس، لأنّ العلمية فيه دالّةٌ على المحذوف المراد منه، قال: «وأمّا ألّا يجوز إلّا في الأعلام فلا، فقد جاء عنهم (كُميت) تصغير (أكمت)، و(سكيت) تصغير (السكّيت)»(۱).

وخالف المبرد في قوله بنيابة الواو مناب (ربّ) في جرّ الاسم بعدها، وذهب إلى أنّ (ربّ) من قول ربيعة بن مقروم الضبّي:

فإن أهلِك فذي حَنَي لظاه عليَّ تكادُ تلتهبُ التهابا

مضمرة حذفت للعلم بموضعها لأنها قد تحذف بغير الواو، وقد تحذف بعد (الفاء) و (بل)، ولم يدّع أحد أن (بل) عوض من (ربّ)(٢).

التنبيه ۸۹/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۲۵/ ب ذكر أبوحيان أنّ البصريين يجيزونه في العلم وغيره خلافاً للفراء وثعلب، وقيل خلافاً للكوفيين فإنه مختصّ عندهم بالعلم. الارتشاف ۱/ ۳۹۹ وانظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ والمقتضب ٢/ ٣٩٣.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٨١/ ب وما بعدها. ذهب الكوفيون والمرّد إلى الجرّ بالواو لأنّها بدل =

وأخذ على أبي حاتم إنكاره لقراءة من قرأ: (وَقولوا لِلنَّاسِ حُسْنَى)[البقرة: ١٦](١) الذي تناول اللفظة على أنها مؤنث (الأحسن)، فلا يجوز تنكيرها، وفاته أنها قد تكون مصدراً كـ (الرُّجعى، والبُؤسى، والبُشرى)، وعدّ إنكاره للقراءة سهواً منه. وذلك في قول عمرو بن مخلاة الكلبى:

فلا تكفروا حُسنى مضت من بَلائنا ولا تمنحونا بعد لين تجابُرا

إذ جعل (حُسنى) مصدراً كالرُّجعى والبُؤس والبشرى لا تأنيث الأحسن لأن تلك لا تستعمل نكرة (٢).

وخالف من لا يجيز الإخبار عن ضمير المتكلّم لوروده في السماع في بيت يزيد بن الحكم الكلابي:

<sup>=</sup> من (ربّ) تعمل عملها، المقتضب ٢/ ٣٤٧ وما بعدها والإنصاف ١/ ٣٧٦ واختاره الزجاجي والهروي حروف المعاني/ ١٥ والأزهية/ ٢١٩ واختار ابن جني مذهب البصريين الأصول ١/ ٤٢٠ والإنصاف ١/ ٣٧٦ - ٣٨١، والارتشاف ٤/ ١٧٤٦ والتسهيل/ ١٤٨ وشرحه ٣/ ١٨٩.

<sup>(</sup>۱) البقرة ۲/ ۸۳. (حَسَناً) قراءة حمزة والكسائي وقرأ الباقون حُسناً السبعة/ ١٦٢، والتيسير/ ٧٤ والنشر ۲/ ۲۱۸.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۷۲/ أقرأ بها الأخفش معاني القرآن ۱/ ۳۲۹ وفي اللسان: قال أبو حاتم: قرأ الأخفش وقولوا للناس حُسنى فقلت هذا لا يجوز لأنّ (حُسنى) مثل فُعْلى، وهذا لا يجوز إلّا بالألف واللام، قال ابن سيدة: هذا نصّ لفظه، وقال ابن جني: هذا عندي غيرُ لازم لأبي الحسن، لأنّ حُسنى هنا غير صفة، وإنها هو مصدر بمنزلة الحُسن، كقراءة غيره: ﴿ وَقُولُو اللّهَ اللّهِ عَسْمَا اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَسْمَا اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ الللللللللللّهُ الللللللللللل

فلم المغنا الأمهات وجدتم بني عمّكم كانوا كرام المضاجع

فقال: وفي هذا سِرٌّ يُحتاج إليه في باب الإخبار، وذلك أنّه أراد (وجدتمونا) فوضع بني عمّكم موضع (نا)، و(نا) أخصُّ من بني عمّكم، ففي هذا ردّ على مَن امتنع أن يجيز الإخبار عن ضمير المتكلم في نحو (مررتَ بي). قال: لأنه يصير أن تقول (المارّ به أنتَ أنا)، فتضع الهاء وهي ضمير الغائب مع الياء وهي ضمير المتكلم فهي أعرف من الهاء فتضع الأخصّ موضع ما هو دونه في الخصوص، ففي هذا البيت ردّ عليه فهذا طريق السهاع، والقياس أيضاً يشهد بجوازه، وذلك أنّ الجملة قد انطوت من البيان على ما يُقدَّر أو يُظنَّ أنه استُهلِك منها وفي هذا كافِ(۱).

\* \* \*

(١) التنبيه ٤٤/ ب.



المرزوقي هو أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي الأصفهاني النحوي (١). كان غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف وإقامة الحجج وحسن الاختيار. وتصانيفه لا مزيد على حسنها (٢).

قال عنه القفطي: «أحد علماء وقته في الأدب والنحو، أخذ الناس عنه واستفادوا منه وحثّوا إليه آباط الرِّحال، وكان الحجّة في وقته وصنّف التصانيف الجليلة في علم العربية» (٣). كان يحاول تقليد ابن جني في تصانيفه ولغته قال عنه ياقوت: «ووجدت في المجموع بخطّ بعض فضلاء العجم، نقلت من خطّ الأبيورُدي: أبو علي المرزوقي: صاحب شرح الحماسة والهذليين قرأ على أبي علي، وهو يتفاصح في تصانيفه كابن جني، وكان معلم أولاد بني بويه بأصبهان، ودخل إليه الصاحب فما قام له، فلم أفضت الوزارة إليه جفاه» (٤).

قرأ على أبي علي الفارسي كتاب سيبويه وتتلمذ له بعد أن كان رأساً بنفسه (٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) إنباه الرواة ١/ ١٤١.

<sup>(</sup>٢) بغية الوعاء ١/ ٣٦٥.

<sup>(</sup>٣) إنباه الرواة ١/ ١٤١.

<sup>(</sup>٤) معجم الأدباء ٢/ ١٩٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) هدية العارفين ٥/ ٧٣ وما بعدها ومعجم الأدباء ٢/ ١٩٦ وما بعدها وبغية الوعاة ١/ ٣٦٥.

### \* من مصنّفاته:

١ ـ شرح الحماسة: مطبوع في أربعة أجزاء، وهو في كشف الظنون. الاختيار في شرح الحماسة. تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون في دار الجيل بيروت 1811 ـ ١٩٩١.

٢ ـ شرح الفصيح لثعلب: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، إنباه الرواة ١/ ١٤١،
 هدية العارفين ٥/ ٧٣.

٣ ـ شرح المفضليات: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، هدية العارفين ٥/ ٧٤، الأعلام ١/ ٢١٢.

٤ ـ شرح أشعار هذيل: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، هدية العارفين ٥/ ٧٤.

مرح الموجز: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧، هدية العارفين ٥/ ٧٤.

٦ ـ الأزمنة والأمكنة: طبع في حيدر آباد الدكن/ ١٩١٣ مطبعة مجلس دائرة
 المعارف. وفي بيروت بتحقيق محمد نايف الدليمي/ ٢٠٠٢ في جزأين، عالم الكتب.

٧ ـ شرح النحو: معجم الأدباء ٢/ ١٩٧.

٨ ـ الأمالي: مطبوع في دار الغرب الإسلامي.

٩ ـ القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينها. الأعلام ١/ ٢١٢.

١٠ ـ المنظومة عقيدة العوام مطبوع في القاهرة مع شرحه نور الظلام على
 المنظومة المسياة بعقيدة العوام في مكتبة الأزهرية للتراث في القاهرة/ ١٩١٩.

وكانت وفاته في ذي الحجة من سنة إحدى وعشرين وأربعمئة(١).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) إنباه الرواة ١/ ١٤١ وبغية الوعاة ١/ ٣٦٥.

## \* شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:

شرح ديوان الحماسة لأبي على أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقي الذي يعدّ من أكبر الشروح التي وصلت إلينا، يقع في أربعة أجزاء يضمّها سفران كبيران، بدأه بمقدّمة طويلة وضح فيها منهج أبي تمام في اختياره وتحدث عما يتميز به النظم من النشر وما يحمد أو يذم من الغلوّ فيه أو القصد وعن قواعد الشعر التي يجب الكلام فيها وعليها لتحفظ جوانبها وأركانها من الوهن.

كهاتحدث عن سبب تأخر الشعراء عن رتبة الكتاب البلغاء. وذكر أنّ مذاهب نقّاد الكلام في شرائط الاختيار مختلفة وطرائقهم متفاوتة؛ فمنهم من عني بجهال اللفظ ودقّته وتقبّله في الأفهام والتذاذ السمع به، ومنهم من عني بتناسب الفصول والوصول وتعادل الأقسام والأوزان ومطابقة اللفظ للمعنى، ومنهم من طلب البديع.

ثمّ تكلّم على اشتراك النظم والنثر في اتساق اللفظ والمعنى والعناية بالبلاغة وفنونها والبديع وفنونه وساق أركان عمود الشعر السبعة: شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف، والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم على تخير من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعار منه للمستعار له، ومشاكلة اللفظ للمعنى وذكر معايرها.

ورد التباين الواضح بين اختيارات أبي تمام في الحماسة وبين شعره إلى أنه يقول الشعر بشهوته ويختار ما يختار لجودته.

وذهب إلى أن أبا تمام لم يلتزم النقل الحرفي للأبيات بل غيّر فيها فبدّل بعض كلهاتها أو جبر نقيصة وجدها في بيت. وردّ سبب تأخر الشعراء عن رتبة البلغاء إلى تأخر الشعر عن رتبة النثر عند العرب لأمرين:

الأول: اهتمام ملوكهم بالخطابة وأنفتهم من الاشتهار بقرض الشعر وعدّه دناءة.

الثاني: أنَّ الشعراء اتحذوا الشعر مكسبة وتجارة وتعرَّضوا لأعراض الناس.

واهتم في شرحه بمعاني الشعر، فكان يسوق الأبيات ويوضح معانيها، ويسوق الأبيات التي تشابهها معنى أوتفوقها أوتقصر عنها وقد يبين الأبلغ والأجمل، كما عُني بالإعراب ومسائل النحو والصرف، فساق بعض المسائل في المواضع التي تقتضي ذلك، ولم يفته الكلام على معاني الأدوات النحوية ودلالاتها، على أنه لم يتوسع فيها توسع ابن جني فقد عُني بالمعنى أكثر من النحو والتصريف، بل جعلها وسيلة لتوضيح المعنى، واتّكا على الشروح التي سبقته ولاسيّما ابن جني فاستفاد منها، وخالفه في بعض المواضع ونقده فيها. ومقارنة الشروح التي بين أيدينا توضح أنّ ثمّة اختلافات في عدد الحماسات وترتيبها وعدد أبياتها. وليس هذا البحث مجالاً لعرضها.

#### \* \* \*

# \* منهج المرزوقي في شرحه على الحماسة:

لم ينهج المرزوقي منهج معظم المؤلفين في التمهيد لكتبهم بمقدّمة توضّح مضمون الكتاب ومنهج مصنفه وسبب تأليفه؛ بل قدّم له بمقدمة نقدية طويلة تكلّم فيها على منهج أبي تمام في اختياره لقصائد الحماسة، وبيّن أنّ منهجه في اختياره مغاير لمذهبه في شعره، وردّ ذلك إلى أنه يقول الشعر بشهوته ويختار ما يختار

لجودته (١). ثم تحدّث عن الفروق بين الشعر وبين النظم، وعن سبب تأخّر الشعراء عن رتبة الكتّاب والبلغاء، وعن اختلاف مذاهب النقّاد وطرائقهم في شرائط الاختيار، وعن عمود الشعر ومعاييره.

على أنه بيّن في خاتمة الكتاب أهميّته ومضمونه ومنهجه فيه بإيجاز، ويتجلّى في النقاط التالية:

1 ـ عمل على جمع المنشور وتوضيح الكامن وحلّ المعقود وردّ المحذوف ونشر المطوي وتوضيح المختصر الموجز. وذلك واضح في شرحه، فهو لا يكتفي بشرح معنى البيت بل يفسّر مفرداته ويردّها إلى أصولها أحياناً ويعرب ما يوضح المعنى مستعيناً بها أثر من قرآن وشعر وأحاديث وأقوال.

٢ - تحدث عن أسلوبه في الشرح إذ لم يجنح إلى توعير اللفظ وتكلّف الصنعة فعبارته رصينة تجري مع الطبع اختار لها الألفاظ الواضحة الدقيقة المعبّرة، وفي ذلك قال: «وتيقّن أني أمليت هذا الشرح مستعملاً أرفق الآلات في اختراعه، وأوفق الألفاظ في تصويره وبيانه»(٢).

٣ ـ استشهد بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف وبأشعار العرب وأقوالهم لتكون عوناً له على توضيح معاني الأبيات وبيان المتشابه والمختلف وغيره من المعاني فقال: «مستحضراً من الشواهد والمثل ما لم يكمل إلا بتعاونه وحضوره»(٣).

٤ ـ بيّن أنه نَهَج نَهْج التقريب في شرحه للأبيات وإعراب ما يحتاج إليه

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١٣.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ١٨٨٦ ويلاحظ تأنّقه اللفظي وتوخّيه السجع أحياناً في المقدمة والخاتمة.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ١٨٨٦.

المعنى لتوضيحه، وترك الاشتغال بأبواب الإعراب والغريب وغير ذلك مما عدّه من الفضول الذي لا حاجة إليه كما فعل غيره، وهو هنا يعرّض بابن جني، وعبارته: «ولو عدلت عن نهج التقريب مشتغلاً بأبواب الإعراب والغريب إلى غيرهما مما يعدّ في الفضول لتضاعفت المؤن، وضاعت في غمارها النكت»(١).

وعلّل انصرافه عن النحو والغريب، وتركه نهج ابن جني برغبته في استهالة القلوب إلى كتابه الذي قدّم فيه فوائد جمّة بأسلوب سهل ولغة واضحة بعيداً عن الإغراب، ليجنّب قارئه المشقّة والعنت، لأنه لا يتوجه بكتابه إلى فئة معينة بل يكتبه ليقرأه الجميع ويكلف به، وهذا يتضح في قوله: «على أني أرجو أن يكون ضنّنا في تحصيله وحصره، وسهاحتنا بعده بتصنيفه وبذله يكسبنا من القلوب استحلاء، ومن النفوس ميلاً واستحباباً، وأنه لا تزال تلك المحبة زائدة نامية، ما دامت فوائده قائمة باقية»(٢).

ومما وقفت عليه في منهجه أنه يشرح القصيدة بيتاً بيتاً فيفسر مفرداته، ويسوق معناه، ويعرب ما يرى أنه يحتاج إلى إعراب غير متبّع ترتيباً معيناً في ذلك فتارة يبدأ بشرح معانى الكلمات فيذكر البيت:

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومِن إساءة أهلِ السُّوءِ إحسانا(٣)

ثم يقول: روى بعضهم (من ظَلم أهلِ الظلم) والظّلم بالفتح المصدر

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه/ ١٨٨٦.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۸۸٦.

<sup>(</sup>٣) نسبه المرزوقي لبعض شعراء بلعنبر وفي التنبيه: قد تروى لأبي الغول الطهوي، ونسبه التبريزي لقريط بن أنيف.

وبالضم الاسم، وهذه الرواية عندي أحسنُ. وقد بيّنتُ ما في المغفرة والإحسان من الدلالة على أنهم كانوا يقدِرون على إيثار ضدِّهما. والظُلم انتقاص الحظ والنصيب. وقيل: هو وضع الشيء في غير موضعه، ونقيضه العدل، وينتصب (إحساناً) بيجزون مضمراً... (١)، وتارة يبدأ بتوضيح معنى البيت ككلامه على قول الشاعر:

قوم إذا الشرّ أبدى ناجِذَيْه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا

إذ بدأ بتفسير البيت ثم شرع يعرب ما فيه ويذكر اشتقاقه. فقال: «أراد أن يصف بني مازن بها يهتاج له قومه فينصرونه، فقال هم قوم إذا ظهر لهم الشر واشتد سارعوا إليه غير متوقعين لتجمّع، ولا معرّجين على تأهّب، لكنهم يتبادرون أفراداً وثُباتٍ، وأشتاتاً وجماعات، وإبداء الناجذ وهو ضرس الحلم مثل لاشتداد الشر... وجواب إذا طاروا...»(٢)، وتارة يبدأ بتناول ما فيه من مسائل وأدوات أو إعراب كقوله في بيت الصمة بن عبد الله: وينسب لابن الدمينة:

ونبّئت ليلي أرسلت بشفاعة إلى فهلد نفسُ ليلي شفيعُها(٣)

«نبّئ يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل، وقد حصلتْ إلى قوله (أرسلت بشفاعة إليّ)، وقوله: (هلّا نفس ليلي) (هلّا) حرف تحضيض، وهو يطلب الفعل وقد وقع في البيت بعده جملة من مبتدأ وخبر...»(٤)، لأن غرضه الأساسي ينصبّ على

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۳۱ وانظر ۲۹، ۱۰۸۷، ۱۱۲۰، ۱۱۸۲، ۱۲۲۰.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه/ ۲۷، ۳۰، ۲۸، ۱۱۸۳، ۱۱۸۳، ۱۱۸۳.

<sup>(</sup>٣) نسب إلى قيس بن الملوح وإلى الصمة وإلى ابن الدمينة. المغنى/ ١٠٣.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ١٢٢٠ ـ ١٢٢٢، ٢٦، ٩٨٢، ١٢٤٦، ١٢٤٦.

توضيح الجانب الدلالي للأبيات، فيعمد إلى ما يخدم هذا الغرض من تفسير مفردات، وتوضيح مسائل ومعاني أدوات، وأحياناً يسوق بيتين أو أكثر ثم يورد معناها كقوله: وقال آخر:

وكلُّ غنعً في القلوب جليل عشيَّةَ يَقري أو غداةً يُنيلُ

أُجلَّكَ قومٌ حين صِرتَ إلى الغِنى وليس الغِنى إلا غنى زيَّنَ الفتى

يقول: لما استغنيتَ عظُمتَ في عيون الناس فأجلّوا قَدرَك ورفعوا مكانَتك، وكذا الأغنياء مواقعُهم من النفوس عظيمة ومحالله في الأفئدة والقلوب جليلة رفيعة وأقدارهم موقوفة على سعة أحوالهم ومردودة إلى مقادير قُدَرهم، لكنّ الغنى المحمود المتّفق على فضله على التحصيل هو ما يَزين الفتى فلا يَشينه، ويكسب له الحمد والذخرَ فلا يَذيمه، عشيّة ينزل الأضيافُ فيُكرم مثواهم أو غداة يُنيل العُفاةَ ويوسّع في فنائه مأواهم (۱).

وهو لا يهتم كثيراً برواية الأخبار إلا ما يراه ضرورياً لتوضيح مناسبة الأبيات، من ذلك الخبر الذي ساقه في معرض تعليقه على بيت بشر بن أبيّ:

لطمنَ على ذات الإصادِ وجمعُكم يَـرَون الأذى مـن ذِلّـةٍ وهـوانِ

«الملطوم داحس، فجرى على ما بنى عليه الكلام من الإخبار عن نسله وآله، وكان حذيفة بن بدر أرصد فتياناً له من بني فزارة لمّا تغالق هو وقيس على الفرسين في موضع من ذات الإصاد لقّب بشِعب الحيّس \_ لحِيْس أكلوه فيه \_ وقال لهم إن جاء داحس متقدّماً سابقاً فالطموه ونهنهوه عن الغاية حتى تتقدّمه الغبراء، فمرّ بهم داحسٌ مبرّزاً، وفعلوا به ما رسم لهم حتى تخلّف عن الغبراء،

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه/ ١٦٥٥، ١٦٥٥، ٧٣٨، ٧٣٧، ٢٨١، ٢٨٥، ٨٢٢...

فاجتهد داحس، وتكلّف من العدو ما لحق بها، وتقدّم عليها ثانياً فجاء سابقاً»(١).

وقد يحقق فيها يورده من الأخبار والمناسبات التي قيلت فيها بعض الأبيات، فيردّها لمخالفتها المعنى وذلك قوله في معرض تعليقه على قول الشاعر: فيا ضَيعة الفتيان إذ يَعْتِلونه بِبَطْنِ الشرى مِثْلَ الفنيق المُسَدّم(٢)

«وذكر بعضهم أن هذا المقتول هو بهدل بن قِرفة، أحد بني نبهان، وأخذ بسبب دم ابن جعدة المخزومي فقتل بالمدينة صبراً، وما اقتُص في الأبيات يدلّ على خلافه»(٣).

وقد يلتفت إلى الأنساب كفعله في البيت الأول من الحماسة الأولى:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

حيث قال: «مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، هم بنو أخي العنبر بن عمرو ابن تميم» (٤) لتوجيه معنى الأبيات إلى الانتقام والانتصار لهم لا إلى الذمّ.

وكثيراً ما يعمد إلى الموازنة، فيسوق البيت وهو قول الوقّاد بن المنذر:

لقد علمت عوذ وبهشة أنني بوادي حمام لا أحاول مغنها ويوضح معناه ن ثم يسوق بعض الأبيات المتضمنة لمعنى يشابه هذا البيت،

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۰۳، ۲۰۳، ۲۰۰، ۳۹۳، ۲۰۵، ۲۳۰، ۵۳۲، ۲۵۰، ۲۲۰، ۲۲۰، ۲۲۰، ۲۶۸، ۲۶۰، ۲۶۹

<sup>(</sup>٢) يعتلونه: أي يدفعونه بعنف.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ٢١٢.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٢٣.

ومثل ذلك كثير في كتابه. ومن ذلك قوله: «وفي طريقة هذا البيتِ قول عنترة (١٠):

يخبرك من شهد الوقيعة أنني أغشى الوغى وأعفّ عند المغنم»(٢)

وقد يسوق البيت الذي يهاثله في الأسلوب كقوله:

«وقال آخر:

هجوت الأدعياء فناصبتني معاشر خلتها عرباً صحاحا(٣)

فقلت لهم وقد نبحوا طويلاً عليّ فلم أجب لهم نباحا

أمنهم أنتم فأكفَّ عنكم الشتم الصراحا

هذه الطريقة في ذمّ الأدعياء غريبة حسنة جداً. وفيها قال أبو العتاهية في والبة بن الحباب ما هو مستبدع أيضاً، وهو:

ما بالُ من آباؤه عرب الـ ألوان أصبح من بنى قيصر(١)

أكذا خلقت أبا أسامة أم لوّنت سالفتيك بالعصفر

وأخذه أبو نواس فقال أيضاً (٥):

وابن الحباب صليبة زعموا ومن المحال صليبة أشقر»(٢)

.

<sup>(</sup>۱) ديوانه/ ۸۷.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ٥٦٠.

<sup>(</sup>٣) لإبراهيم بن هرمة في ديوانه/ ٨٢.

<sup>(</sup>٤) ديوان أبي العتاهية/ ٥٦٠ ورواية الديوان: يُحسَب من بني قيصر.

<sup>(</sup>٥) البيت في ديوان أبي العتاهية/ ٥٥٩.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٢٣،١٥٢٤.

وهو لا يكتفي بذكر المتشابه في المعنى والأسلوب، بل قد يبين رأيه، ويختار الأجود أو الأبلغ. من ذلك قوله في معرض تعليقه على قول عبد الشارق بن عبد العُزّى الجهني:

فأرسلنا أبا عمرو ربيئاً فقال ألا انعموا بالقوم عيناً

«وهذا مما يترجم عن محبتهم لملاقاة الأعداء وحرصهم على القتال، وتشوّفهم للمجاذبة والنزاع، حتى عدّوا قربهم بشارة والالتقاء معهم غنيمة، وهذا عندي أبلغ من قول أبي تمام:

يستعذبون مناياهم كأنهم لا ييأسون من الدنيا إذا قتلوا ومن قوله:

...... لقاءُ أعادٍ أم لقاء حبائب»(١)

وقد يشير إلى الاختلاف في معنى البيت ووجوه حمل الكلام عليه، فإذا رأى البيت يحتمل أكثر من معنى ذكر الوجوه جميعاً ومن ذلك قوله في بيت أبي الغول الطهوي:

هُمُ مَنَعوا حِمى الوَقْبى بِضَرْبٍ يؤلَّف بين أشتات المنونِ

«وقوله (يؤلّف) من صفة الضرب، ويحتمل وجوهاً: يجوز أن يكون المعنى إن هؤلاء لو بقوا في أماكنهم ولم يجتمعوا في هذه المعركة لوقعت موتاتهم متفرّقة في أماكن مغايرة، وأزمنة متفاوتة، فلما اجتمعوا تحت الضرب الذي وصفه صار الضرب جامعاً لتلك المنايا ووجوهها، وحكي عن أبي سعيد الضرير أن المعنى

<sup>(</sup>۱) شرح نفسه/ ۶۶۶، ۹۲۹، ۹۲۹، ۹۷۰.

إذا وقع بهم ألّف بين أقدارهم التي قدّرت عليهم، ويجوز أن يكون المعنى أن أسباب الموت مختلفة، وكأن هذا الضرب جمع بين الأسباب كلّها. ويجوز أن يكون المراد ضرباً لا ينفّس المضروب ولا يمهله، لأنه جمع فرق الموت»(١).

وقد يحقّق في صحة رواية بعض الأبيات، ويشير إلى التغيير الذي ألحقه أبو تمام بها، وينقد رواية ابن جني (٢)، ويردّها كقوله في قول تأبّط شراً:

فأُبِتُ إلى فهم ولم أكُ آيباً وكم مثلُها فارقتُها وهي تصفرُ (٣)

«واختار بعضهم أن يروى: (فأبت إلى فهم وما كدت آيباً) وقال: كذا وجدته في أصل شعره. قال: ومثله في أنه ردّ إلى الأصل ووضع اسم الفاعل موضع الفعل قول الآخر:

أكثرت في العذل ملحّاً دائها لا تكثرن إني عسيت صائما(٤)

والمثل السائر: (عسى الغوير أبؤسا)(٥) ولا أدري لم اختار هذه الرواية؟ ألأنّ فيها ما هو مرفوض في الاستعمال شاذّ، أم لأنه غلب في نفسه أن الشاعر كذا

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ٤٢.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٩/ أ.

<sup>(</sup>۳) الديموان/ ۹۱ والخصائص ۱/ ۳۹۱ والخزانـة ۸/ ۳۷۲\_۳۷۳ واللسان ۳/ ۲۱۷، ۲۸۳ كيد.

<sup>(</sup>٤) نسبه البغدادي لرؤبة بن العجاج ٩/ ٣١٦ وهو في الخصائص ١/ ٢٨٣، ٨٣ ومغني اللبيب/ ٢٠٣.

<sup>(</sup>٥) جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠ وجمهرة اللغة/ ٧٨٣، خزانة الأدب ٥/ ٣٦٤ وما بعدها واللسان ٥/ ٣٨ غور.

قاله في الأصل؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار. على أني قد نظرت فوجدت أبا تمام قد غير كثيراً من ألفاظ البيوت التي اشتمل عليها هذا الكتاب، ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلموا له. ويروى: (ولم آل آيباً) والمعنى لم أدع جهدي آيباً وفي الإياب والأول أحسن»(١).

وقد يقف على الجانب النحوي فيبيّن مواضع الكلمات من الإعراب ويذكر معاني الأدوات التي قد ترد ويذكر وجوه الإعراب فيها. ومن ذلك قوله في قول الآخر:

ما أنا بالساعي إلى أمِّ عاصم لأضرِبَها إني إذاً لجهولُ

«قوله (لأضربها) اللام منها لام كي، فإن قيل: كيف يكون كذلك وفي صدر الكلام ما النافية، ولم لا يكون لام الجحود؟ قلت لام الجحود تقع بعد ما كان وما تصرّف منه كقول الله تعالى: ﴿ وَمَاكَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] وكقولك ما كنت لأشتمك (٢)، ولهذا لم يظهر معه أن الناصبة للفعل وإن جاز ظهوره مع لام كي. وإذا وقع لغوا لافتقار ما قبلها إلى ما وقع بعدها، ... وانتصب (إلا فينة) على الاستثناء من واجب وقوله (إذا حان من ضيف عليّ نزول) موضعه نصب على أنه بدل من فينة (٣). وذلك في قول الشاعر:

لك البيت إلا فينة تحسبينها إذا حان من ضيف على نزول

وهو غالباً يلجأ إلى الإعراب وتوضيح المسائل النحوية لخدمة الجانب

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۸۳ وما بعدها وانظر ۹۵۷.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ١٧٨ والجني الداني/ ١١٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٥٧٢.

الدلالي، فيعرض عن الكلام على الجانب النحوي إن لم ير ضرورة لذلك من ذلك قوله في قول بعض آل المهلّب:

واستوثقوا من رِتاج الباب والدارِ ولا تُكَفُّ يـدٌ عـن حُرْمـةِ الجـارِ قومٌ إذا أكلوا أخفَوا كلامَهُمُ لا يَقبِسُ الجارُ منهم فَضْلَ نارِهم

«معناهما ظاهر ولا إعراب فيهما»(١).

وقد يفصّل القول إن رأى ذلك البيت يقتضي ذلك. من ذلك قوله في قول أبي الغول الطهوى:

بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

لو كنت من مازن لم تستبح إبـلي

إذاً لقام بنصري معشر خشن

«قال سيبويه إذاً جواب وجزاء (٢). وإذا كان كذلك فهذا البيت جواب لهذا السائل وجزاء على فعل المستبيح. ويجوز أن يكون أيضاً (إذاً لقام) جواب (لو) كأنه أجيب بجوابين. وهذا كها تقول: لو كنت حراً لاستقبحت ما يفعله العبيد، إذا لاستحسنت ما يفعله الأحرار، وقوله (إن ذو لوثة) يرتفع عند حذّاق النحويين بفعل مضمر، الفعل الذي بعده تفسيره (٣)، وهو (لان). والتقدير: إن لان ذو لوثة لانا، وإنها قالوا هذا لأنّ إنْ لما كان شرطاً كان بالفعل أولى وعمله الجزم، فيجب ألا

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١٥٢١ وانظر: ٤٦،٤٢.

<sup>(</sup>٢) انظر الكتاب ٣/ ٣١٢.

<sup>(</sup>٣) هو مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج الكتاب ١/ ٢٦٥، ٢٦٣ وما بعدها والمقتضب ٢/ ٧٣، ٤٩ والأصول ٢/ ٢٣٢، ١٩٥، ١٦١.

يفارق معموله في اللفظ والتقدير. وليس هذا موضع الكلام على من يجعل (ذو) بعد (إن) وما أشبهه مبتدأ»(١).

وتراه يرجّح، ويختار الأجود، فيجوّز في (ما) من قول جعفر بن عُلبة الحارثي: ولكن عرتني من هواك صبابةٌ كما كنتُ ألقى منكِ إذْ أنا مُطلِقُ

أن تكون موصولة أو موصوفة، ويختار كونها موصوفة نكرة لا موصولة معرفة لمناسبة المعنى إذ يقول: «قوله (كما كنت ألقى منك) الأجود أن تكون (ما) موصوفة غير موصولة، لأنك إذا جعلتها موصولة كانت معرفة وفي تقدير الذي، والقصد إلى تشبيه صبابة مجهولة بمثلها»(٢).

وهو غالباً يعمد إلى الإيجاز في تناول المسائل، وربها كان مرد ذلك إلى اهتهامه بالمعنى كها ألمع في خاتمة كتابه فقال: «ولو عَدَلتُ عن نهج التقريب مشتغلاً بأبواب الإعراب والغريب إلى غيرهما مما يُعَدّ في الفضول لتضاعفت المؤن، وضاعت في غهارها النكت»(٣).

ولذلك لا نراه يسوق الكثير من آراء النحويين في كتابه، وإن فعل فهو لا يهتم كثيراً بعزو الآراء إلى أصحابها إذ يذكر مذاهبهم من غير تسمية أصحابها ويكتفي بالقول: «من جوّز حذف الجار والمجرور من الصفة نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَقُوا يَوْمًا

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲٦. ذهب إلى ذلك الأخفش. انظر الخصائص ۱/ ۱۰۶ والتسهيل/ ۹۶ وشرحه ۲/ ۲۱۳ وشرح الكافية الشافية ۲/ ۹۳۷.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٥٥ وما بعدها. ذكر ابن هشام أن ما الموصولة معرفة، والموصوفة نكرة ناقصة. المغني/ ٣٩٠\_٣٩١.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي ١٨٨٦.

لَا تَجَزِى نَفَسُ عَن نَفْسِ شَيْءًا ﴾[البقرة: ٤٨] وبمثل هذا توصّل من زعم في الآية أن التقدير واتقوا يوماً لا تجزيه نفس»(١) وذلك في معرض تعليقه على قول الشاعر شهل بن شيبان:

وقد يذكر ما أثر عن النحويين، ويذكره من غيرما عزو، فيذكر أن موماة وزنها فعللة (٢) وقد ذكر ابن جني أنه مذهب سيبويه (٣).

ونراه في غير موضع من كتابه يحتفي بآراء البصريين، ويختار مذهبهم، ويعلن أنه بصري المذهب، ويعبّر عنهم «بأصحابنا» (٤) فيختار مثلاً مذهبهم في أن (كلا) اسم موحد مقصور لتوكيد المثنى مخالفاً الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه مثنى (٥).

(۱) شرح المرزوقي ٣٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) انظر الكتاب ٤/ ٣٩٤ والمخصص ١٠/ ١١٣ واللسان ١٢/ ٥٦٦ موم.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٢١/ ب.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٩٣، ٤٣٨، ٥٤٨، ٨٤٨.

<sup>(</sup>٥) قال سيبويه: «وسألت الخليل عمّن قال: (رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك) ثم قال (مررت بكليها) فقال: جعلوه بمنزلة (عليك ولديك) في الجرّ والنصب، لأنها ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين فجُعل (كلا) بمنزلتها حين صار في موضع الجررّ والنصب، وإنّا شبهوا كلا في الإضافة بعلى لكثرتها في كلامهم، ولأنها لا يخلوان من الإضافة، وقد يشبّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء كما شبّه (أمسِ) بغاقي، وليس مثله، وكما قالوا مِنَ القوم، فشبهوها بأين، ولا تُفرَد إنها تكون للمثنى أبداً». الكتاب ٣/ ٤١٣ وانظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٣ والإنصاف مسألة/ ٢٢ وأسرار العربية/ ٢٨٦ والأمالي الشجرية ١/ ١٨٨ وشرح الجمل/ ٢٧٥.

فقال: «و (كلا) اسم موحد يؤكد به المثنى، كها أنّ (كلّا) اسم موحد يؤكّد به الجمع، وهو مقصور كمِعى، وألفه منقلبة عن واو، وهذا مذهب أصحابنا البصريين، والكوفيون عندهم أنه اسم مثنى (١٠).

كما اختار مذهبهم في إعمال الثاني في التنازع، فقال في قول العباس بن مرداس: إذا طالتِ النجوى بغير أولي القُوى أضاعتْ وأضغَتْ خَدَّ مَن هو فارِدُ

«وقد جمع بين فعلين في قوله (أضاعت وأصغت) فأعمل الثاني، وهو المختار عند أصحابنا البصريين»(٢).

وإذا تطرّق لمسألة خلافية يذكر خلاصة القول فيها من غير تفصيل. ومن ذلك قوله في زيادة (من) في الواجب في قول تأبّط شرّاً:

إنَّى لُهْدِ من ثنائي فقاصِدٌ به لابنِ عمِّ الصدقِ شمسِ بنِ مالكِ

«من زائدة على مذهب الأخفش، وسيبويه لا يرى زيادة من في الواجب، فطريقته في مثله أنه صفة لمحذوف»(٣).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي ۸۳۳. قال سيبويه: «وأما كلتا فيدلّك على تحريك عينها قولهم (رأيت كلا أُخَوَيك) فإنه يجعل الألف كلا أُخَوَيك) فإن كم واحد الأمعاء، ومن قال (رأيت كلا أختيك) فإنه يجعل الألف ألف تأنيث فإن سمّى بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى» الكتاب ٣/ ٣٦٤.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۵۰ وانظر الكتاب ۱/ ۷۳ وما بعدها والمقتضب ۳/ ۱۱۲ والمسائل العسكريات/ ٤٧ واختار الكوفيون إعمال الأول لأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. الإنصاف ۱/ ۸۳ ومعاني القرآن للفراء ۲/ ۱۲۰.

<sup>(</sup>٣) شـرح المرزوقي/ ٩٣ وانظـر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ والإنصاف ١/ ٣٧٦=

وأحياناً يقدم رأي البصريين على رأي الكوفيين فيقول معلّقاً على بيت سليمان ابن قَتَّةَ العدويّ:

مررتُ على أبياتِ آلِ محمدٍ فلم أرَها أمثالَها يوم حَلَّتِ

«الآل عند أصحابنا البصريين والأهل واحد، ويدلّ على ذلك أن تصغير الآل أهيل، كما أنّ تصغير الأهل أهيل، وأخبرنا الفراء عن الكسائي أنه قال: سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: أهل وأهيل، وآل وأويل، قال أبو العباس ثعلب: فقد صار أصلين لمعنيين، لا كما قال أهل البصرة، وحكى أبو عمر الزاهد عن ثعلب أن الأهل القرابة، كان لها تابع أو لم يكن، والآل: القرابة بتابعها»(۱).

وقد يقف على المسألة الواحدة في غير موضع ككلامه على زيادة من في الواجب، فتارة يفصل القول فيها وتارة يوجز (٢).

وقد يعزو المذاهب إلى أصحابها ولاسيها إذا كان هناك خلاف فيها. من ذلك مثلاً وقوفه على مذهب سيبويه في صوغ فعل التعجب من الثلاثي ومن أفعل دون غيرها في قول هشام أخى ذي الرّمة:

فلم تُنسِني أوفى المصيباتُ بعدَه ولكنَّ نَكْءَ القرح بالقرْح أَوْجَعُ

وإيراد مذهب المبرد في تجويزه ذلك على حذف الزوائد، وأنه تبع الأخفش

<sup>=</sup> وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨ ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والمغني/ ٤٢٨ والجنى الداني/ ٣١٨. ويشترط البصريون في مجرورها التنكير وأن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام. انظر الكتاب ٤/ ٢٥٥ والمقتضب ٤/ ٣١٧ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٤ والرصف/ ٣١٧.

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٩٦١.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٩٣، ٦٢٤، ٩١٣، ١٢٧٩.

في ذلك. فيقول: «وقوله (أوجع) موضوع موضع أشد إيجاعاً، فإن قيل: كيف صلح ذلك، وأفعل الذي للمبالغة والتفضيل يتبع ما أفعله وكذلك أفعِل به، وفعل التعجب يجب أن يكون من الثلاثي لا غيرُ: فعَل وفعُل وفعِلْ و(أوجعني) ليس منها؟ قلت: ذلك سائغ على مذهب سيبويه إذ كان عنده أن فعل التعجب يكون من الثلاثي ومما كان على (أفعل) خاصة(١)، على ذلك حكى قولهم ما أعطاه للمال وما آتاه للخبر، وإنها هما من الإيتاء والإعطاء، لا من الأتي والعطاء... وذلك لكثرة وجوه الشبه بين فعَل وأفعَل ألا ترى أنها يتفقان في المعني، وأنه يقال في مفعولهما مفعول، وفي فاعلهما فاعِل، وأن كل واحد منهما يقع في مطاوعة الآخر، إلى غير هذا من الشبه، وكان أبو العباس المرّد يقول: ذلك جائز على حذف الزوائد، يعنى بناء التعجب من أفعل... ويجوّز مثل هذا في كل ما كان أصله ثلاثياً على أيّ بناء حصل (٢)، وكان يتبع مذهب الأخفش في ذلك فاعلمه «٣). وهو يحتفي بآراء سيبويه، فيعزو في مواضع كثيرة آراءه إليه، وينتصر له، ويغفل ذكر اسم المخالف له، بل يكتفي بالإلماع إليه وبالرد عليه. من ذلك قوله في بيت الشاعر:

<sup>(</sup>١) قال سيبويه: وبناؤه أبداً من فَعَل وفَعِل وفَعُل وأَفَعل. الكتاب ١/ ٧٣.

<sup>(</sup>۲) ذهب المبرّد إلى أنّه ما جاء من قولهم (ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف) من أعطى وأولى، فإنّ أصله الثلاثة، والهمزة في أوّله زائدة، وحذف الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو ضرورة، وذكر أنّ جميع ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لا يصاغ منه (أفعل) وذلك أنك إن بنيته هذا البناء حذفتَ من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز لأنّ معناه إنّها كمل بحروفه إذ كُنّ كلهنّ أصولاً. المقتضب ٤/ ١٧٨ \_ ١٨٠٠.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٧٩٦.

أرى كلَّ أرضٍ دَمَّنتُها، وإن مَضتْ لَما حِجَـجٌ، يـزدادُ طِيباً تُرابُها

«وانتصب (طيباً) على التمييز وقد نقل الفعل عنه لأن الأصل يزداد طيبُ ترابها، فجعل الفعل للتراب فأشبه (طيباً) المفعول وعلى هذا قررتُ به عيناً.

فإن قيل: هل في هذا دلالة على صحّة قول المخالف لسيبويه في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً<sup>(۱)</sup>، وهل يُفصل بين هذا البيت وبين ما استدلّوا به من قول الآخر:

..... وما كان نفساً بالفراق تطيب(٢)

قلت: لا دلالة في هذا الذي نحن فيه، وإن كان البيت الذي أوردته أمكن التعلّق به، حتى ذكر أصحاب سيبويه أن الرواية على غيره وهو:

..... وما كان نفسي بالفراق تطيب

وذلك أن (طيباً) لم يقدّم على العامل وهو الفعل، وإنها قدّم على ما صار فاعلاً، وإذا كان كذلك لم يصحّ الاحتجاج به له، لأن الموضع المختلف فيه هو

<sup>(</sup>۱) منع سيبويه تقديم التمييز على الفعل العامل فيه وتبعه في ذلك ابن السراج والفارسي قياساً على منع تقديم الفاعل على الفعل، لأنّ التمييز هو الفاعل في المعنى. الكتاب الرمين منع تقديم الفاعل على الفعل، لأنّ التمييز هو الفاعل في المعنى. الكتاب الرمين والأصول ٢/ ٢٦٣ والإيضاح/ ٢٠٣ وكتاب الشعر ١/ ٢٦٩. وخالفه المازني والجرمي. المقتضب ٣/ ٣٦ والخصائص/ ٣٨٤ واختاره ابن مالك وأبو حيان. الارتشاف ٤/ ١٦٣٤ وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ٢/ ٣٨٤ ولسان العرب ١/ ٢٩٠ حبب والإنصاف ٢/ ٨٢٨ ونسب لأعشى همذان أو لقيس بن الملوح في الدرر ١/ ٢٥٢ وشرح ابن عقيل ٣٤٨ وروايته في شرح المفصل وما كاد نفساً بالفراق تطيب ٢/ ٧٣ وما بعدها.

جواز تقدمه على العامل فيه وامتناعه منه لا غير، فأما مادام واقعاً بعد الفعل فلا مستدل به على موضع الخلاف»(١).

ومن النحاة واللغويين الذين نقل عنهم وصرّح بأسمائهم الخليل<sup>(۲)</sup>، والأخفش<sup>(۳)</sup>، والمبرّد<sup>(۱)</sup>، والمازني<sup>(۵)</sup>، والفارسي<sup>(۲)</sup>، وقطرب<sup>(۷)</sup>، وثعلب<sup>(۸)</sup>، وأبو عمرو بن العلاء<sup>(۹)</sup>، والأصمعي<sup>(۱۱)</sup>، وابن دريد<sup>(۱۱)</sup>، وأبو عبيدة<sup>(۱۲)</sup>، وابن

- (٥) المصدر نفسه ٧٩٧، ٨٦٩.
- (٦) المصدر نفسه ٣٦٤، ٣٩٩، ٧٦٩، ٨١٤.
  - (٧) المصدر نفسه ٧٤ه.
  - (٨) المصدر نفسه ٢٥٤، ٥٢٥.
    - (٩) المصدر نفسه ٤٢٣.
- (۱۰) المصدر نفسه ۲۲۶، ۳۷۵، ۳۸۹، ۲۲۳، ۲۲۱، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۲۷، ۳۲۸۷، ۱۲۸۱ ۱۲۸۱، ۱۲۸۵.
  - (١١) المصدر نفسه ٣٦٦، ١٢٦٠، ١١٥٠.
  - (۱۲) المصدر نفسه/ ۳۹۱\_۴۵۹، ۲۵۹، ۲۸۲، ۳۵۲، ۲۸۳، ۱۱۹۲.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۳۳۰

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه/ ۲۷۱، ۳۹۷، ۳۹۸، ۴۰۰، ۲۰۱، ۲۲۵، ۲۲۵، ۲۲۵، ۲۲۵، ۲۲۸، ۲۲۱. ۲۶۲، ۲۶۲، ۹۶۲، ۲۷۷، ۷۳۷، ۷۷۷، ۲۷۷، ۲۷۷، ۲۸۱، ۲۸۱، ۱۲۸۱.

<sup>(</sup>۳) المصدر نفسه/ ۲۹۱، ۲۳۰، ۲۲۶، ۲۹۷، ۸۱۸، ۱۳۳، ۱۰۵۰، ۱۸۱۱، ۱۰۸۳، ۱۸۱۸، ۱۲۳۳، ۱۲۷۹، ۱۸۱۸، ۱۲۳۳، ۱۲۷۹، ۱۲۳۳، ۱۲۷۹، ۱۲۳۳

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٢٥١، ٢٥٧، ٨٦٤، ٩٦٨، ٤٨٧، ٩٦١، ٧٢٦٧.

 $(1)^{(1)}$ ، وأبو زيد $(1)^{(1)}$ ، وأبو حاتم

ومن النحاة الذين تأثر بهم ونقل عنهم ولم يصرّح بأسمائهم ابن جني، إذ يفيد منه ويتجنب النقل الحرفي عنه في مواضع كثرة. وقد يتعقب كلام ابن جني معزوّاً إلى بعضهم أو إلى بعض المتأخرين، فيورد رأيه ويردّه سواء أكان في آرائه النحوية، أم في روايته لبعض الأبيات، ومن المواضع التي ردّ فيها على ابن جني وكنّى عنه ببعضهم قول يزيد بن الحكم:

فليّا بلغنا الأمّهاتِ وجدتُهُ بني عمِّكم كانوا كِرامَ المضاجع

وعبارته: «وذكر بعضهم أنه كان يجب أن يقول: (وجدتمونا) فوضع (بني عمكم) مكان (نا)، وهو أخصّ من بني عمّكم، بدلالة أن ما يكون للنفس أخصّ مما يكون للغائب، وإذا كان كذلك فقد وضع الأدون موضع الأخصّ، وليس الأمر على ما قال، لأنّ الرجل إنها يريد ببني عمكم الآباء وقد قدّم ذكرهم في قوله (مسسنا من الآباء)، ألا ترى أنه قال: (كانوا كرام المضاجع) وإذا كان الأمر على هذا كان الواجب عليه أن يقول: وجدتهم آباءنا كانوا، لا وجدتمونا»(٤).

ونصّ عبارة ابن جني: «وفي هذا سرّ يحتاج إليه في باب الإخبار، وذلك أنه أراد: (وجدتمونا) فوضع (بني عمكم) موضع (نا)، و(نا) أخصّ من (بني عمكم). ففي هذا ردّ على من امتنع أن يجيز الإخبار عن ضمير المتكلم في نحو (مررت بي)،

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٥٨٧، ٥٥١، ٢٦٢، ٦٦٣، ١١١١.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٢٠٥، ٢٥٦.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ١٣٠٣.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٢٣٣ وما بعدها.

قال: لأنه يصير إلى أن تقول: المارّ به أنت أنا، فتضع الهاء، وهي ضمير الغائب، مع الياء وهي ضمير المتكلم، فهي أعرف من الهاء، فتضع الأخصّ موضع ما هو دونه في الخصوص.

ففي هذا البيت ردُّ عليه، فهذا طريق السماع، والقياس أيضاً يشهد بجوازه، وذلك أن الجملة قد انطوت من البيان على ما يقدَّر أو يظنّ أنه استهلك منها، وفي هذا كاف»(١).

ورد عليه في موضع آخر غير مصرّح باسمه، ولكن نقله عن بعضهم فقال في تعليقه على قول غَلّاق بن مروان:

فأضحت زهير في السنين التي مضت وما بعدُ لا يُـدْعَون إلَّا الأشائيا

«وذكر بعضهم أن (ما) من قوله (وما بعد) لا يجوز أن يكون إلا صله وزائدة، لأن (بعد) لما جعل غاية ودخله النقصان بحذف ما كان مضافاً إليه امتنع من أن يكون مبنياً على شيء وخبراً عنه، وإذا امتنع من ذلك امتنع أن يكون صلة لموصول، لأن الذي يكون صلة من الظروف والجمل هو ما جاز أن يكون خبر المبتدأ، وليس الأمر على ما قاله...»(٢).

ودحض قوله بأن (ما) في قول عالى: ﴿ وَمِن قَبُّلُ مَا فَرَّطَتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) التنبيه ٤٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) جوّز المرزوقي في (ما) أن تكون في موضع جر معطوفة على السنين أو أن تكون في موضع نصب على الظرفية معطوفة على السنين على الموضع لا على اللفظ لأنه ظرف وأن تكون زائدة. شرح المرزوقي/ ٤٥٨.

[يوسف: ٨٠](١) مبتدأ خبره (من قبل) سواء أكانت موصولة أم مصدرية، وأن أبا إسحاق أورد لـ (ما) في الآية ثلاثة أوجه هذا أحدهما. ثم قال: «وإذا كان الأمر على هذا، فها ذكره هذا القائل غير صحيح، لأني قد أريتكه بعد وهو غاية خبراً، وكونه صلة تابع لكونه خبراً فاعلمه»(٢).

وقد يتعقّبه في رواية بعض الأبيات التي اختارها ولا يسميه ويكتفي بقوله بعض المتأخرين، من ذلك تعقبه له في رواية بيت ربيعة بن مقروم الضبّي:

أرجيت عنَّي فأَبْصَرَ قصدَه وكويتُه فوقَ النواظرِ من علِ

على أوْجَيْتُهُ وقوله بتصحيف ما سواها فقال: «ذكر بعض المتأخّرين من (أَرْجَيْتُهُ) أن الرواية الصحيحة (أَوْجَيْتُهُ)، وما عداها تصحيف، وهو أفعلته من (الوجى)، وإنها أوجب ذلك ليكون لِفْقَ قوله بزعمه، و(كويته): والمعنى أذللته، ورددته رازحاً كرزوح الفرس الوجي، ثم أنشد قول طرفة مؤنّساً به:

وقوم تناهو عن أذاتي بعدما أصاب الوجى منهم مُشاش السنابكِ

قال الشيخ: ولقد قضيت العجب من هذا المستدرِك، ومن ضلاله عن طريق الرشاد فيها قصده من المعنى، ورواه في الاستشهاد، وذلك أنّ شعر طرفة إنها هو:

<sup>(</sup>١) ﴿ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُواْ أَكَ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن فَبَـٰ لُ مَا فَرَطَتُـمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١٥].

<sup>(</sup>٢) جوز الفراء في (ما) في الآية أن تكون في موضع رفع وأن تكون زائدة. معاني القرآن ١/ ٥٣: وأوجه ما التي ذكرها أبو إسحاق أن تكون مصدرية زمانية أو موصولة أو زائدة ورجح أن تكون زائدة وكذلك النحاس. معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٢٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٤٠ وما بعدها وفصلت القول فيها في الكلام على (ما).

ومازال شربي السراح حتى أشرّني وحتّى يقسول الأقربسون نصساحةً وحتسى تنساهوا عسن أذاتي بعسدما

صديقي وحتى ساءني بعض ذلكِ (١) دعِ الغيَّ واصرم حبلَه من حبالكِ أصاب الوجى منهم مشاش السنابك

... ألا ترى أنّه جعل (الوجى) في المشاش من السنابك منهم، فهذا ما عليه في الرواية، والذهاب عن طريقة الشاعر.

وبعد، فإنه لا يقال أوجيت الدابة عني ويراد الإحفاء، ولم يُسمَع في التذليل فِكرُ الحفى والوجى مستعاراً، كما سُمع الوسم والكيُّ فيه! وبُعدُ الغوص لا يدرى على ماذا يهجم بصاحبه، والرواية الصحيحة (أرجأته وأرجيته)، وهما لغتان، والهمز أفصح، ...

ويروى (أوحيته)، ويروى (أزجيته)، والمعاني تتقارب في الكل»(٢). وتعقّبه أيضاً في رواية بيت عامر بن الطفيل الكلابي:

أَكُــرُ عليهم دِعلِجـاً ولَبَائــه إذا ما اشتكى وَقْعَ الرماح تَحَمْحَا

فقال: «جعل الفعل\_أي اشتكى\_للصدر على المجاز والسعة لكونه موقع الطعن. هذا إذا رويت: (ولبانُه) بالرفع، لأنّ بعض الناس روى (ولبانَه) بالنصب،

(۱) الوارد في ديوان طرفة/ ٨٦ ـ ٨٨:

أخبرك أنّ الحيّ فرّق بينهم ولا غرو إلّا حارتي وسؤالها أبي أنزل الجبّار عامِلُ رُحمه

نوىً لي غَرْبَةٌ ضرّارة لي ذلك ألا هل لنا أهل سُئلْتِ كذلك عن السرج حتى خرّبين السنابكِ

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ٦٤ وما بعدها وانظر ٦٣/ و٨٣.

كأنه فرّ من أن يكون الاشتكاء والتحمحم للبّان على كثرة نسبة الاشتكاء إلى الأعضاء الآلمة. فوقع فيها هو أقبح، لأنّ المراد أكرُّ عليهم فرسي، فلا معنى لعطف اللّبان عليه. وسمعت من يجعله من باب تكرير البعض من الكل بالعطف عليه، وإن كان داخلاً فيها دخل فيه على وجه الاختصاص وتفخيم الشأن، كقوله عزّ وجل: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِلّهِ وَمَلَتَهِ كَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكُنلَ ﴾[البقرة: ٩٨]. قال: ووجه الاختصاص أن الذكر بصدره كها أن الأنثى بعجزها»(١).

فالمرزوقي في هذا الموضع يغلّط ابن جني لأمرين: الأول: لأنه يجوز في رواية الرفع جعل الفعل للصدر على المجاز والسعة لأنه موقع الطعن والثاني: لأن رواية النصب توقع فيها هو أقبح من الحمل على المجاز والسعة ألا وهو عطف البعض على الكل الذي جوّزه ابن جني وعبارته: «لبانُه بعضه، وإذا كرّ علف البعض على الكل عليهم فرسَه فقد دخل لبانُه في جملته، فكيف إذن جاز عطف البعض على الكل الداخل فيه بعضه، وأنت لا تقول: أخذت العشرة وثلاثتها، ولا يجوز ذلك. والجواب أنه أعاد ذكر اللبان لعِظم قدره في نفسه، ولأنّ الذكر بصدره كها أنّ الأنثى بعجزها، فلمّا فخمه وعظم أمره أعاد ذكره تنويهاً به، ومثله قول الله سبحانه: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِنَهِ وَمُلَتِهِكَيِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبِيلَ وَمِيكُنلَ ﴾[البقرة: ٩٨] فأفردهما حملي الله عليهها - بالذكر مخصوصين به، وإن كانا داخلين في جملة الملائكة المقدَّم ذكرهم. وهذا هو ظاهر الأمر وبادي الرأي، وإن كان مذهب الفقهاء العراقيين في نحو هذا أن جبريل وميكال ليسا داخلين في الآية في جملة المقاول الملائكة، قالوا: لأنها لو كانا داخلين معهم لما جاز عطفها عليهم، وكذلك القول الملائكة، قالوا: لأنها لو كانا داخلين معهم لما جاز عطفها عليهم، وكذلك القول الملائكة الملائكة المال المن كانا داخلين معهم لما جاز عطفها عليهم، وكذلك القول الملائكة المورة عليهم، وكذلك القول الملائكة الملائكة المالية عليهم المالوكة المؤل المنا داخلين معهم لما جاز عطفها عليهم، وكذلك القول الملائكة المالية في الملائكة المالية في الملائكة المالية في خوا المنا داخلين معهم لما جاز عطفها عليهم، وكذلك القول الملائكة المالية في الأيدة في المالية في المالية و المالية في المالية و المالية في المالية و الم

(١) شرح المرزوقي/ ١٥٤.

في قوله عزّ اسمه: ﴿ فِيهِمَا فَكِهَةٌ وَغَلُّ وَرُمَّانٌ ﴾ [الرحمن: ٦٨](١).

وكأن بيت عامر هذا تقوية لمن قال بخلاف قولهم، ألا ترى أن (دعلجاً) هذا الفرس لا يجوز أن يكون لبانه غير داخل فيه في حال ذكره ولا في غير ذلك.

ويروى (ولبانُه) بالرفع على ابتدائه وإسناد الفعل إليه. ويقال حَمحَم الفرس يُحَمْحِم.

أنشد أبو زيد:

ف لا وأبيك خيرٍ منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل (٢) وقال:

وشكا إليّ بعبرة وتحمحه»(۳)

فالمرزوقي اختار رواية من روايتين أجازهما ابن جني في البيت، وردّ الأخرى، وردّ على ابن جنى تأويله من غير تصريح باسمه.

وقد يختار في كلمة وجهاً غير الذي ذكره ابن جني، ويستبعد ما رآه ابن جني فيها. من ذلك ما ذهب إليه من أنّ (حتف) من قول السموءل بن عادياء اليهودي:

البيث لعنبره وصدره.	(
ف ازورٌ من وَقُعِ القنا بلبانيه	
ديوانه/ ١٣٧ والمرزوقي ١٥٥.	

الرحمن ٥٥/ ٦٨.

<sup>(</sup>۲) لشُمَيْر بن الحارث في النوادر لأبي زيد/ ۱۲۶ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٩ وما بعدها واللسان ۱۲/ ۱۰ أذن.

وما مات منّا سيّدٌ حَتْفَ أنفِه ولا طُلَّ منَّا حيث كان قتيلُ

انتصب على الحال، ولم يستعمل منه حُتِف، ولا هو محتوف، وليس هذا مثل تبسَّمتْ وميضَ البرق(١).

في حين ذهب ابن جني إلى أنه منتصب انتصاب المصدر لأنه بمعنى الموت، وذكر أن قياس مذهب المازني انتصابه بنفس (مات) لأنه بمعناه، وقياس مذهب سيبويه انتصابه بفعل آخر محذوف في معناه. وصرّح بأنه مصدر لا فعل له (٢).

وقد يختار وجهاً غير الذي رجّحه ابن جني ويقوّيه في قول الشاعر:

كانها الأُسد في عرينِهِم ونحن كالليل جاش في قتَمِه (٣)

فقال: «والقَتام والقَتَم والقُتْمة يجئ في الظلمة والغبار والريح، وجاء الفعل منه فقيل قَتِم يقتَم قَتَماً وقَتاماً. وذكر بعضهم أنه أراد بالقتم القتام، فحذف الألف، كما قال غيره ورواه قطرب:

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۱۷. جوز سيبويه وقوع المصدر حالاً وذكر ابن هشام في المغني/ ۷۲۹ وما بعدها أن سيبويه يحمله على معنى المشتق وأنه موقوف على ما سمع من العرب ولا يقاس عليه وأنّ المبرّد والزجاج شدًّا في تجويز القياس، وعن المبرد قولان: القياس مطلقاً، وقيل فيها هو نزع للفعل. ذكرهما أبو حيان الارتشاف ۱۵۷۰ وانظر الكتاب ۱/ ۳۷۰.

<sup>(</sup>۲) وهو مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وعزاه الرضي إلى الفارسي. انظر شرح التسهيل ۲/ ۳۲۸ والارتشاف/ ۱۵۷۱ وشرح الكافية ۱/ ۲۱۰.

<sup>(</sup>٣) نسبه كل من المرزوقي وابن جني إلى بعض شعراء حمير. شرح المرزوقي/ ٣٣٢ والتنبيه ٥٨/ أ.

ألا لا بـــارك الله في ســهيل إذا ما الله بارك في الرجال(١)

ومصدر ما كان على فعِل الفعَل في الأكثر، فلا أدري لم أنكره حتى اعتذر بما ذكره؟»(٢).

وابن جني لم ينكر هذا الوجه الذي ساقه المرزوقي واختاره، بل جوّز أن يكونا لغتين: فَعَلاً وفَعَالاً كزمنِ وزمانٍ، وقضيً وقضاءٍ (٣).

وقد ينقل عن ابن جني كلامه بنصّه، ولا يردّه أو يدحضه، بل يكتفي بعزوه إلى بعض المتأخرين. يقول في قول الأعرج المعنى:

# لا جزع اليومَ على قربِ الأجلْ

«وذكر بعض المتأخرين أنه لا يجوز أن يكون معنى (على) هنا معناها في قولك: جزعت على كذا، أي أشفقت عليه، لأنه غير الغرض المقصود. ألا ترى أنّ معناها: لا جزع اليوم من الموت على أنّ الأجل قريب منّا، فإذا قرُب منّا فلم

ألا لا الله بارك في سهيل ....

أو أن يكون:

ألا لا بارك الله سهيلا

- (۲) شرح المرزوقي/ ۳۳۲.
  - (٣) التنبيه ٥٨/ أ.

<sup>(</sup>۱) البيت في الخصائص ٣/ ١٣٥ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢١ والممتع في التصريف ٢/ ٦١١ والرصف/ ٢٧٠ والخزانة ١٠/ ٣٤١ وهـو مـن الـوافر كـذا ورد في التنبيه وشرح المرزوقي والأرجح أن يكون صدره:

نجزع منه، فها ظنّك بنا إذا بَعُد عنّا الهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

وعبارة ابن جني: «ولا يجوز أن يكون معنى (على) هنا معناها في قولك: (جزعت على كذا) أي أشفقت عليه، لأنه غيرُ الغرض، ألا ترى أنّ معناه: لا جزع اليوم من الموت على أن الأجل قريب منا، فإذا قرب منا فلم نجزع منه، فها ظنّـك بنا إذا بَعُد عنا»(٢).

ومن ذلك قوله أيضاً في قول عبد الشارق بن عبد العزّى الحهني:

فجاؤوا عارضاً بَرِداً وجئنا كمثلِ السَّيْفِ نَرْكَبُ وازعينا

«ولم يثنّ وازعينا لأنه يشير إلى رجلين، لكنّه أراد الكثرة والجنس بالوازع، ثمّ ثنّى مبيّناً اختلاف الطائفتين من الخيلين، ولا يجوز أن يروى (وازِعَيْنا) بكسر العين لما يحصل من العيب بالسِّناد مع ارتفاع الضرورة»(٣).

وعبارة ابن جني: «ليس الغرض في تثنية الوازعين هنا عدد الذي بين المفرد والجهاعة، أعني ما يُشفع للواحد، لكنه يريد به الكثرة كقولك وازعٌ من هنا ووازع من هنا، فثنّى على هذه العادة من العبارة وهو كقولك لبيّك وسعديك، فهذا مطابق لقولك تلبية بعد تلبية وإسعاداً بعد إسعاد، فكأنك لو قلت هذا القول لكان الموجود في كلامك تلبيتين وإسعادين، فلذلك إذا خرجت عليه التثنية في لفظ لبيّك وسعديك، ومنه قولهم (لايكري لك) ألا ترى أنّ المنفيّ بلا إنها هو جميع جنسه لأنه من عامّ النفي وقد رواه بعضهم وازعينا فركب قبح السّناد لضيق طريق المعنى

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۹۱.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٥١/ أانظر الخصائص ٢/ ٣١٢ والتهام في تفسير أشعار هذيل/ ٩٠ والمغني/ ١٩٣.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٤٤٥. والسناد هو ما يراعي قبل الروي من الحروف والحركات.

الأول عليه والقول فيه ما ذكرته»(١).

ففي هذا الموضع نقل عبارة ابن جني بنصها من غير تصريح أو إلماع، كما اختار مذهبه في إرادة الكثرة من تثنية الوازعين لا المثنى قسيم المفرد والجمع.

وقد يلخّص قول ابن جني من غير عزو أو إلماع وذلك قوله في قول البرج بن مُسهر:

فنعم الحيُّ كلبٌ غير أنَّا رأينا في جوارِهم هناتِ

«وقد يُجمَع (هَنَةٌ) على هنوات فمن ردّ اللام في الجمع ردّه في النسبة أيضاً، ومن لم يردّه فهو في النسبة بالخيار إن شاء قال هنيّ، وإن شاء قال هَنَوِيّ»(٢).

وأما ابن جني فقال: «يقال في جمع (هَنْت) هَناتٍ وهَنَوات، أنشدنا أبو علي:

نريد هناتٍ من هنينَ فتَلْتَوي علينا ونأبي من هنين هناتِ<sup>(٣)</sup> وأنشدنا أيضاً:

أرى ابن نزار قد جفاني ورابني على هَنَواتٍ شائمًا مُتتابعُ (١٤) فمن قال (هَنات) فقياسه إذا نسب إلى (هَنْت) أن يجيز فيه (هَنِيّ)، وإن شاء

<sup>(</sup>١) التنبيه ٦٩/ أ.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوق*ي/* ۳۶۰.

<sup>(</sup>٣) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٣٦٦ هنا.

<sup>(</sup>٤) البيت في الكتاب ٣/ ٣٦١ والمقتضب ٢/ ٢٧٠ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٥١ و٢/ ٥٥٩ والليان ٢/ ٢٥٠ هنا والمنصف ٣/ ١٣٩ وشرح المفصل ١/ ١٥٣ على أن هنوات جمع (هنْت) دليل على أن التاء بدل من واو ويروى قد جفاني وملّني.

(هَنَوِيّ) ومن قال (هَنَوات) فقياسه (هَنَويّ) لا غير»(١).

ونراه في غير موضع يفيد مما قاله ابن جني فيتبناه ويعزوه لنفسه ويتجلى ذلك في غير موضع منها مثلاً ما ذكره من أن أصل ألف دار واو ومن ذلك أيضاً ما أجازه في (مَنْ) مِن قول الشاعر:

أشارت له الحرب العوان فجاءها يُقَعْقِع بالأقراب أوّلَ من أتى (٢)

قال المرزوقي: «وقوله (أول من أتى): يجوز أن يكون (مَنْ) نكرة، كأنه قال فارس طلع، فيكون (أتى) صفة له، ويجوز أن يكون معرفة و(أتى) صلة له، كأنه قال أول الآتين، ويكون (مَن) موحّد اللفظ والمعنى. وانتصب أولَ على الحال في الوجهين جميعاً»(٣).

وقال ابن جني: "إن كانت (مَن) هنا نكرة، و(أتى) صفة لها، فلا نظر في نصب (أوّل) على الحال حتى كأنه قال: أولَ إنسان آتٍ، والواحد هنا في معنى الجميع، كقولك هذا أول فارس مقبل. وإن كانت (مَن) معرفة و(أتى) صلة لها فكذلك أيضاً. ألا تراك تقول مررت برجل أفضل الناس، وذلك لمشابهة أفْعَلَ لاسم الفاعل، فكما تقول: مررت برجل يفضُل القوم فكذلك: أفضل القوم»(٤).

<sup>(</sup>١) التنبيه ٦١/ أوانظر الكتاب ٣/ ٥٩٨ والأصول ٢/ ٤٤٦ وشرح الشافية ٢/ ١١٥.

<sup>(</sup>٢) هـو بيت من أبيات ساقها لسـويد بن المراثد الحارثي شـرح المرزوقي/ ٨٤٢ والتنبيـه /١٠٥ أ.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٨٤٢.

<sup>(</sup>٤) التنبيه: ١٠٥/ أوانظر الكتاب ٢/ ١٠٥ وما بعدها ومغنى اللبيب/ ٤٣٢ وما بعدها.

ونراه في موضع آخر يختار مذهب الكسائي (١) الذي ساقه ابن جني فيذكره، ويوجز من غير ما عزو إليه فيقول في قول المنخّل اليشكريّ:

وف وارس ك أوار حرر ير النار أحلاس الذكور

«الأوار التوهّج والالتهاب، ولهذا أضافه إلى الحرّ، ويقال: وَأَرَتِ النارُ إذا توهّجت، ومنه الإِرَةُ. وإذا كان كذلك فالأصل في أُوار: وُؤار، فإما أن يكون قد قلب، فقدّم الهمزة، وإمّا أن يكون ليّن الهمزة، ثم أبدل من الواو المضمونة التي هي فاء الفعل همزة، كما فعل في وُقّت إذا قيل: أُقّت، فصار أُواراً»(٢).

وعبارة ابن جني: «ظاهر لفظ (أُوار) أنه من (أَوَرَ) كأنه من لفظ ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

..... إذا هي ما احتلَّت بين قـ دس وآرَتِ

غير أنّ الكسائي ذهب فيه مذهباً حسناً، وذلك أنه أخذه من لفظ (وأرت النار) و(الإِرَةُ) لموقد النار، فقال: أصله (وُآر) فخفّفت الهمزة، فانقلبت واواً، فصار في التقدير (وُوَار)، فأجرى الواو العارضة للتخفيف مجرى الواو اللازمة، كما أجراها الخليل في ذلك مجراها في قوله في (فُعْل) من (وَأَلْتُ) إذا خفّف

<sup>(</sup>۱) قال ابن جني: ذهب فيه الكسائي مذهباً حسناً، قال: هو فُعال من وَأَرْتُ الإرَة، أي احتفرتها لإضرام النار فيها، وأصلها (وُآر)، ثم خففت الهمزة، فأبدلت في اللفظ واواً، فصارت (وُوار) فلما التقت في أول الكلمة الواوان وأجري غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزة فصارت (أوار) أفلا ترى إلى استحالة لفظ (وأر) إلى لفظ (أور) بالصنعة. الخصائص ٢/ ٩٨.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٧٢٤ وما بعدها.

(أول)، فلم الصارت الواو الثانية في (ووار) كأنها أصل وغير بدل هَمَز الأولى، لاجتماع الواوين في أول الكلمة، فصارت (أوار)، ولم يحمله على القلب، وأن ينقله من فُعال إلى عُفال كراهية منه لتعجرف القلب فيه ما وجد مندوحة ووجهاً لسلوك طريق الصنعة دون المعازة والاقتسار له.

ويحتمل عندي أن تكون طريقه غير هذه، وهو أن يقدّره على الأصل (وُآر) كما قال، غير أنه أبدل الواو الأولى لانضهامها ضمّاً لازماً همزةً كـ (أُجوه) و(أُقّتت) ونحو ذلك فصار تقديره أُآر، فوجب قلب الثانية لانضهام الأولى قبلها واواً، فصار (أُوار)»(۱).

وهو يأخذ كلام ابن جني ويقدّمه وكأنه كلامه، ويفيد من شواهده ويوردها كما ورد في كلامه على قطع همزة ابن حيث قال في معرض تعليقه على قول العديل ابن الفرخ العجلى:

فَمَا تُرْبُ أَثْرِى لُو جَمَعْتَ ترابَها بِأَكثرَ مِن إبني نزادٍ على العدِّ

(وقَطَع همزة (ابنَيْ نزار) ضرورةً، كما قال الآخر:

إذا جاوز الإثنين سِرُّ فإنه بنَّتُ وإكثار الوشاة قمينُ (٢)

ويركبون هذه الضرورة في الأكثر الأعمّ إذا كانت الألف في اسم، وذلك أنّ ألفات الوصل بابها الأفعال دون الأسماء حتى يمكن حصرً ها إذا لم تكن في مصدر، فإذا كان كذلك فالمعتاد في ألفات الأسماء القطع، فعلى ذلك يستحسن

<sup>(</sup>١) التنبيه: ٧٧/ أ، وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) لقيس بن الخطيم وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٥ وانظر سر صناعة الإعراب/ ٣٤١. شرح الشافية ٢/ ٢٦٥، الكامل ٢/ ٨٨٣ ونسبه لجميل.

إذا جاوز الإثنين سم فإنه

قطعها فيها، وإن كانت في الوصل للضرورة»(١).

وقال ابن جني: «وقطع همزة (ابَنيْ) ضرورة. واعلم أن أكثر قطع همزة الوصل إنها هو في الاسم دون الفعل، وذلك أن موضع همزة الوصل إنها هو الفعل لاطّراد الاعتلال فيه، ثم إنها لحقت من الأسهاء ما ضارع الفعل. فإذا كان الأمر كذاك عرفْت به أُنْسَ العرب بها في الفعل، فلم تكد تقطعها فيه، وليس كذلك الاسم، وذلك لقلتها في الاسم وكثرة همزات القطع فيه، فإذا اعتيد فيه القطع، وقلّ الوصل، سبق إلى اللفظ مِن قطع الوصل هناك ما من عادتهم أن يستعملوه فيه، فلذلك قال:

	وقال:
وكـــل إثنـــين إلى افـــتراقِ <sup>(٣</sup>	
	و قال الفرز دق:

- (۱) شرح المرزوقي/ ۷۳۹. قال ابن عصفور: في باب الضرائر: «ومن زيادة الحرف أيضاً قطع همزة الوصل في الحشو تشبيهاً لها في ذلك الموضع بكونها مبتدأة وأكثر ما يكون ذلك في أوائل أنصاف الأبيات وقد تقع حشواً وذلك قليل جداً نحو قوله وهو قيس بن الخطيم» شرح الجمل ۲/ ٥٥٥.
- (۲) قيس بن الخطيم ديوانه/ ١٠٥، ديوان الحماسة للبحتري/ ١٤٧ والهمع ٦/ ٣١٢ وشرح المفصل ٩/ ١٤٧. يروى في الكامل جاوز المفصل ٩/ ١٩ واللسان ٢/ ١٩٤ نثث. والحماسة الشجرية/ ١٤٧. يروى في الكامل جاوز الخلين. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
- (٣) رجز مجهول وهو في الحجة ٢/ ٢٨ والهمع ٦/ ٢٣٩ وسر صناعة الإعراب/ ٣٤١ والرصف/ ٤١ وقبله: يا نفسُ صبراً كلّ حيّ لاق. وقد ينسب لجميل.

إذا خاف من مكروهة إلتئامها(١)

فاعرف ذلك، فإنّ فيه سرّاً»(٢).

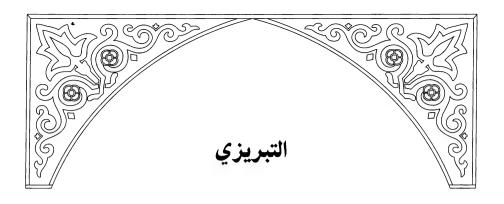
فكأن المرزوقي يرى في تصريحه بالنقل عن ابن جني غضاضة، وإن كان يفيد من أقواله وشواهده، ويترسّم خطاه في شرحه على الحماسة، وربها كان السبب في ذلك معاصرته لابن جني ومنافسته له، إذ نراه يعزو آراء شيخه الفارسي إليه كما يعزو أحياناً بعض الآراء إلى أصحابها ولا سيها سيبويه والبصريين.

\* \* \*

(١) الديوان/ ٧٩٤ برواية:

تَصولُ بِحَوْلِ اللهِ فِي الأمر كلِّه (٢) التنبه ٩٦/ أ، وما يعدها.

إذا خِيف من مَصدوعةٍ إلتئامها



التبريزي: هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا بن الخطيب التبريزي. أصله من تبريز، نشأ في بغداد، ورحل إلى بلاد الشام، وهو من أئمة اللغة والأدب(١). قال ياقوت: «وربها يقال له الخطيب وهو وهم»(٢).

وقال القفطيّ: «يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني التبريزي الخطيب أبو زكريا، والخطيب أبوه علي، ولم يكن هو خطيباً. ورأيت بخطّه على جزء من كتاب (الردّ على حمزة الأصبهاني) في كتاب (الموازنة بين العربية والأعجمية) ما مثاله: ليحيى بن الخطيب على (٣).

ولد سنة إحدى وعشرين وأربعمئة، ومات فجأة في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسمئة، ودفن بمقبرة بابرز(٤).

هاجر إلى أبي العلاء المعرّي وأخذ عنه وعن عبد الله الرّقيّ، والحسن بن رجاء بن الدهان، وابن برهان، والمفضّل القصباني، وعبد القاهر الجرجاني وأبي

<sup>(</sup>١) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨ وهدية العارفين ٦/ ١٩٥.

<sup>(</sup>٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

<sup>(</sup>٣) إنباه الرواة ٤/ ٢٨.

<sup>(</sup>٤) إنباه الرواة ٤/ ٢٨ وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

محمد الدّهّباني اللغوي وغيرهم. وسمع الحديث وكتب الأدب على خلق منهم القاضي أبو الطيب الطبري، وأبو القاسم التنوخي والخطيب البغدادي<sup>(۱)</sup>. والفقيه أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي وأبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن يوسف الدلال النساوي البغدادي.

أخذ عنه العلم: موهوب الجواليقي وغيره، وروى عنه السِّلفيّ، وأبو الفضل ابن ناصر. والخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي صاحب تاريخ بغداد وابن سهل الأندلسي: وقرأ عليه في مصر طاهر بن بابشاذ شيئاً من اللغة (٢). دخل مصر ثم عاد إلى بغداد، وولي تدريس الأدب في المدرسة النظامية وخزانة الكتب فيها، وانتهت إليه الرياسة في فنّه، وشاع ذكره في الأقطار، وكان يدمن شرب الخمر، ويلبس الحرير والعهامة المذهّبة، وكان الناس يقرؤون عليه تصانيفه وهو سكران، وكان أكولاً (٣).

قال القفطي: وقد تكلّم الناس في صيانته(٤).

\* \* \*

#### \* من مصنفاته:

ـ ثلاثة شروح على الحماسة: الكبير والأوسط والصغير: ذكرها القفطي

<sup>(</sup>١) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨ وإنباه الرواة ٤/ ٢٨.

<sup>(</sup>٢) هدية العارفين ٦/ ١٩٥.

<sup>(</sup>٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.

<sup>(</sup>٤) إنباه الرواة ٤/ ٢٨.

والسيوطي. الشرح الكبير شرح ديوان الحماسة مطبوع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد في المكتبة التجارية الكبرى في القاهرة وديوان الحماسة شرح التبريزي مطبوع في دار القلم بيروت بعناية محمد عبد القادر سعيد الرافعي وهو مختصر وديوان الحماسة عليه مختصر من شرح التبريزي مطبوع في القاهرة في مطبعة الجمالية/ ١٩١٦ وطبعة في القاهرة في مطبعة التوفيق/ ١٩١٢ ١٩٠٢هـ.

\_شرح المفضليات: مطبوع في مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق د.فخر الدين قباوة.

- تهذيب غريب الحديث: إنباه الرواة ٤/ ٢٩.
- تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت: مطبوع بتحقيق د. فخر الدين قباوة.
  - ـ مقدّمة في النحو: إنباه الرواة ٤/ ٣٠، هدية العارفين ٦/ ٥١٩.
- \_ الكافي في العروض والقوافي: مطبوع في مصر بتحقيق حسان حسن باسم الكافي، وباسم الوافي في دمشق بتحقيق د.فخر الدين قباوة.
- \_ إعراب القرآن: إنباه الرواة ٤/ ٣٠. وفي بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨. والملخص في إعراب القرآن في هدية العارفين.
  - ـشرح اللمع: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، هدية العارفين ٦/ ١٩٥.
    - ـ شرح شعر المتنبى: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.
      - ـ شرح الدريدية: مطبوع.
  - ـ شرح سقط الزند: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، الأعلام ٨/ ١٥٧.
    - ـ أسرار الصنعة في النحو: هدية العارفين ٦/ ٥١٩.
    - ـ تهذيب غريب أبي العلاء: هدية العارفين ٦/ ١٩.٥.

- \_شرح شعر أبي تمام: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨، هدية العارفين ٦/ ١٩، الأعلام // ١٥٧.
  - شرح القصائد العشرة المختارة: مطبوع.
  - ـ شرح قصيدة بانت سعاد: هدية العارفين ٦/ ٥١٩.
  - تهذيب الألفاظ لابن السكيت: الأعلام ٨/ ١٥٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٨.
- ـ شرح المقدمات الخمس والعشرين في إثبات وجود الله ووحدانيته، مطبوع بتحقيق محمد زاهد الكوثري مكتبة الخانجي/ ١٩٤٩.
- ـ مشكاة المصابيح طبع ثلاث طبعات في بيروت شركة دار الأرقم بتحقيق نزار تميم هيثم نزار تميم ١٩٥٥ في جزأين. وفي بيروت دار الكتب العلمية بتحقيق جمال عيتاني في ٤ أجزاء/ ٢٠٠٣.

#### \* \* \*

## \* شرح ديوان الحماسة للتبريزي:

يُعدّ شرح ديوان الحماسة للتبريزي من الشروح الضخمة لهذا الديوان الذي جمعه أبو تمّام. يقع في أربعة أجزاء، مهد له بمقدّمة تكلّم فيها على تباين أهل الأدب في درجاتهم، وعلى فضل علم الإعراب في دراسة علوم القرآن والسنة، وتوضيح مكنون العبارات فيهما. والإفصاح عن المجاز والاستعارات وعلم الأشعار التي يستشهد بها في كتاب الله عزّ وجل وغريب أخبار رسوله، وساق ما روي من أحاديث الرسول الكريم في فضل الشعر والترغيب في روايته والحضّ على معرفته، وفضل اللغة (۱).

<sup>(</sup>١) شرح الحماسة للتبريزي، المقدمة/ ١٥٥.

ثمّ أورد بعد ذلك خبر أبي تمام الذي دعاه إلى جمع هذا الديوان، وألمع إلى مضمون تفاسيره فقال: «وقد فسّره جماعة، فمنهم من قصَّر فيه، ومنهم من عُني بذكر إعراب مواضع منه دون إيراد المعاني، ومنهم من أورد الأخبار التي تتعلق به وأعرض عن ذكر المعاني، ومنهم من ذكر المعاني دون الإعراب والأخبار»(١).

وذكر أنّ له شرحاً على الحماسة مستوفى، أجمل فيه شرح أبيات كل قصيدة مجتمعة من غير فصل بين أبياتها بالتفسير، وأنّ رغبة من يقرأ عليه شرحه ذاك في شرح كل بيت بعده ليسهل عليه معرفة ما يشكل في كل بيت ليبين له غرض الشاعر دفعته إلى شرحه بيتاً بيتاً وتبيين اشتقاق أسامي الشعراء وغيرهم ممن يجري ذكرهم في الأشعار والأخبار، وتوضيح الغريب والإعراب والمعنى في كل بيت، وذكر ما اختلف فيه العلماء في المواضع التي اختلفوا فيها، وإيراد الأخبار في أماكنها(٢).

وصرّح في خاتمة كتابه باعتهاده الشروح التي عني كل منها بجانب غلب على غيره؛ فبعضها اقتصر على تفسير المعاني، وبعضها عني برواية الأخبار أو الإعراب، فأراد أن يجمع كل ذلك في كتاب واحد، فجمع ما ورد فيها من اشتقاق أسهاء الشعراء وتفسير المعاني وإيراد الأخبار والإعراب، وفي ذلك يقول: «هذا آخر شرح الحهاسة لأبي تمام الطائيّ، وإنها ذكرت فيه ما ذكره من تقدّم من العلهاء، غير أني جمعت بين اشتقاق أسامي الشعراء والإعراب والمعاني والأخبار، ولا يشتمل كتاب من كتبهم في الحهاسة على ما جمعته فيه، وإنها توجد

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي/ ٦.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٦.

هذه الأشياء متفرّقة في كتبهم، فجمعت بينها ليكون الكتاب مستقلًا بنفسه، والناظر فيه مستغنياً عن غيره من الكتب التي صنّفت في الحماسة، فإن وقع تقصير فيها جمعت أو سهوٌ فيها أتيت به فالعذر واضح عند المتميّز الفاضل، ولا يكاد يخلو كتاب في هذا الفن وغيره بعد الاجتهاد والتحرّي من استدراك عليه أو تتبّع فيه لاسيها والشعر شعب، والمعاني مشتركة وربّها ذهب الفهم الصحيح إلى معنى يكون أوقع في التفسير من المعنى الذي أراده الشاعر، وإذا تأمّله المنصف حقّ التأمّل وجده جامعاً لأغراض الكتاب ومعانيه، نافعاً لملتمس الفائدة عمّا يجويه»(١).

فالتبريزي يعمد في شرحه هذا إلى التيسير والتسهيل على القارئ بتفصيل ما أجمل في الشروح السابقة ليكون الكتاب أيسرَ تناولاً وأكثر نفعاً وأقرب مجتنى. وهو لم يدّع أنه أبدع جديداً في شرحه هذا، بل عمله فيه قائم على جمع ما تفرّق في الشروح التي سبقته في شرح يغني عن قراءة تلك الكتب.

\* \* \*

### \* منهج التبريزي في شرحه:

يقوم منهج التبريزي كما ذكر في مقدمة كتابه وخاتمته على جمع ما تفرّق في شروح من سبقه من العلماء ليقدّم شرحاً يستوفي كل الجوانب الدلالية والنحوية والصرفية والتاريخية من تفسير للكلمات، وتوضيح لمعاني الأبيات، وإعراب ما يحتاج إلى إعراب لتوضيح المعنى، وذكر اشتقاق أسهاء الشعراء وغيرهم من الأعلام التي ترد في الأخبار، وتوضيح مناسبات بعض القصائد وسرد الأخبار.

ولأنه يسعى إلى تقديم شرح يغني عن غيره عمد إلى التوضيح بتناول

<sup>(</sup>١) شرح ديوان الحماسة للتبريزي الخاتمة ٤/ ٣٧٩.

الأبيات بيتاً بيتاً، يفسّر كلماتها ويوضّح غريبها، ويبين وجوه استعمالها. من ذلك قوله في تفسير بيت إياس بن مالك:

فلمّا أدركناهم وقد قلَّصتْ بهم إلى الحيِّ خُوصٌ كالحنيِّ ضَوامِرُ

«قلّصت بهم: ارتفعت وضمّتهم إلى الحي، كما يقال: (قلّص ثوبه) إذا رفعه، وقد يكون قلّص من الأضداد؛ يكون في معنى ارتفع، وفي معنى قصر، قال الراجز:

يا رِيَّها من بارد قَلَّاصِ قد جمّ حتّى هَمَّ بانقياص (١) وقال امرؤ القيس:

بَلائقَ خُضْراً ماؤهن قليص (٢)»

وقد ينقد المعنى ويبين المشابه والمخالف مما جاء به الشعراء فيقول:

وأذهل عن داري وأجعل هدمها ليعرضي من باقي المذمّة حاجبا

يقول: إذا نبا المنزل بي حتى صار دار الهون انتقلت عنه، وجعلت خرابه وقايةً لنفسي من العار الباقي، وهذا قريب من قوله:

وإذا نَبا بكَ منزل فتحوّل

وهوضد المعنى الذي يقصدونه بالثبات فيه والصبر عليه من الإقامة في دار الحِفاظ، لأنّ الانتقال ثمّ هو الجالب للعار، كما أنّ الإقامة هنا هو الجالب للعار.

<sup>(</sup>۱) رجز ورد بلا نسبة في المخصص ۱۰/ ۳۸ وتهذيب اللغة ۸/ ۳٦۹ و ۹ ۲۲ واللسان ۷/ ۸۰ قلص و ۸۶ قيص، والتاج ۱۸/ ۱۱۸، قلص، ۱۳۳ قيص.

<sup>(</sup>٢) شرح ديوان الحماسة ٢/ ١٥٥ وما بعدها.

والمَذمّة بالفتح من الذمّ، وبالكسر من الذِّمام(١)».

وقد يجوّز في المعنى ما يدعمه بها أثر عن العرب مما رواه ابن الأعرابي فيقول في معرض تعليقه على قول بشامة النهشلي:

بيضٌ مفارقنا تغلى مراجلنا نأسو بأموالنا آثار أيدينا

«ويكون على هذا (تغلي مراحلنا) أي قدورنا للضيافة، ويجوز أن يريد مَشيبنا مشيب الكرام لا مشيب اللئام، كما أنشد ابن الأعرابي في نوادره:

وشَيبُ مشيبِ العبدِ في نُقرةِ القفا وشيب كرام الناسِ فوق المفارق»(٢)

ويعنى بالإعراب لتوضيح المعنى ويبين المحذوف فيقول:

لعمري لَرهط المرء خيرٌ بقيّة عليه وإن عالوا به كُلّ مركب

خبر (لعمري) مضمر، و(لَرَهُط) جوابه، والرهط يقع على ما دون العشرة، ولهذا دخل عليه من العدد أسماء الآحاد، فقيل (ثلاثة رهْط)، ومثله نفر، ولو كان يقع على الكثير لما جاز ذلك فيه، ألا ترى أنك لا تقول ثلاثة إبل<sup>(٣)</sup>.

وانتصاب (بقيّةً) على التمييز، وموضع (وإن عالوا به) نصب على الحال للرهط، وجواب الشرط فيها دلّ عليه قوله (خبر بقية)، وقوله (كل مركب) يريد

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٧٠.

<sup>(</sup>٢) البيت بلا نسبة في الخزانة ٨/ ٣١٠. وانظر شرح التبريزي ١/ ١٠٣.

<sup>(</sup>٣) قال ابن منظور: رهط الرجل قومه وقبيلته والرَّهْط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة ويجمع على أَرْهُط وأرهاط وأراهط. اللسان/ رهط والرهط الأب الأدنى، وأهل البيت ذكره ثعلب في مجالسه ١/ ١٨٠.

به كلّ مركب مذموم، وعاليت بفلان بمعنى أعليته.

يقول: لَعِترة الرجل أحسن إبقاءً عليه وإن أركبوه مراكب صعبة (١)».

وقد يبين اختلاف اللغات ويحدد اللغة الأعلى، من ذلك كلامه على مجيء (اثنتان وثنتان) بالهمزة وبغيرها في قول جعفر بن علبة الحارثي:

وقالوا لنا ثِنتان لا بدّ منها صدور رماح أشرعت أو سلاسل

وعبارته: «التاء في (اثنتان) كالتاء في (ابنتان) إلا أنهم لم يقولوا (اثنة) كما قالوا (ابنة). ومجيء الهمزة في أوله أحسن، لأنّ اللغة العالية على ذلك. قال عنترة:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم<sup>(۲)</sup> .

وقد يأخذ على الشاعر معنى يجد غيره أقوى منه، فينبه على ذلك، ويذكر المعنى الأقوى.

يقول:

بضرب فيه تروهين وتخضيع وإقران والخضوع (تخضيع): تفعيل من الخضوع (تخضيع): تفعيل من الخضوع

.770 /1,

. ^

ب الثهانيني إلى أن التاء في (ثنتان) بدل من الياء التي هي لام ن ثنيت (ثِنيان) ، وإبدالها من الياء قيليل جداً كما أبدلت من سريف/ ٣٥١ وما بعدها.

وهو الذل، وأصله التطامن. (ظليم أخضع) و(نعامة خضعاء): في عنقها تطامن، ويقال (خضع الرجل وأخضع) إذا ليّن كلامه للنساء. والإقران اللين والاسترخاء، يقال: (أقرن الحِبْن واستقرن)، إذا نضج. والباء في قوله (بضرب) تتعلق بمشينا، أي مشينا بضرب، في ذلك الضرب تضعيف للمضروب وتذليل. قيل: وليس هذا الوصف بجيد، والجيد أن يقول بضرب يفلق الهام ويُتِرُّ العظم، كما قال الآخر:

بضربٍ يزيلُ الهام عن سكناته ويَنقع من هامِ الرجالِ بمَشْرَب(١)

فأما أن يقول ضرب يوهي ويُرخي فإن أدنى الضرب يوجب هذا، ويجوز أن يكون المعنى: فيه توهين وصوت في القطع وكسر العظام. وإقران أي إطاقة (٢)».

وإذا رأى البيت يحتمل أكثر من وجه، ساق هذه الوجوه المحتملة ناقلاً ما تأولّه غيره من الشرّاح. من ذلك قوله في بيت شبيب بن عوانة:

تركت بجَنْبَيْ سَحْبَلِ وتِلاعهِ مُرَاقَ دم لا يبرح الدهرَ ثاويا

أي: تركت بجانبي هذا الوادي ومسايل مائه مُراقَ دم. يجوز أن يريد به موضعاً أُريقَ به دم، كما يجوز أن يريد به دماً مُراقاً، لكنّه إذا أريد به الموضع يكون (لا يبرح) من صفة الدم. ويجوز أن يريد به رجلاً قد أريق دمه، ويكون كقولك (حسنُ وجهٍ)، وذكر بعضهم أن المراد مُراق دم لا يزال ذكره باقياً على الدهر، فحذف المضاف (٣)».

ويبدأ شرح الأبيات بتسمية قائلها وذكر اشتقاق اسمه نقلاً عن ابن جني

<sup>(</sup>١) البيت لطفيل الغنوي ديوانه/ ٤٧.

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٣٣٠.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ١/ ٣٣٥.

وغيره. من ذلك ما نقله عن أبي هلال العسكري من قوله: «وقال سُوَيد المَراثِد الحارثي. أبو هلال: ويقال سويد المراثي. (سويد): تصغير أسود على الترخيم، و(المراثد): جمع (مَرْثد)، وهو في الأصل مصدر رَثَدْتُ المتاعَ بعضه فوق بعض أي نضّدته، ولما سمّي بالمصدر كُسِّر بعد التسمية، فأما المصدر نفسه فقد ذكر امتناع العرب من تحقيره كامتناعهم عن تكسيره (۱)».

ولا يفوته الكلام على سبب تسمية الشاعر بعد ذكر نسبه واشتقاقه فيقول: «تأبّط شرّاً. وهو ثابت بن جابر بن سفيان. قيل إنّه سمّي بذلك لأنّه أخذ سيفاً تحت إبطه وخرج، فقيل لأمّه: أين هو؟ فقالت: لا أدري، تأبّط شرّاً وخرج، وقيل أيضاً: إنه أخذ سكيناً تحت إبطه وخرج إلى نادي قومه فوجاً بعضهم، فقيل تأبّط شرّاً. وأما سفيان فمرتجل للعلمية، وفيه لغات: شفيان وسَفيان، لأنه ليس في الكلام فعيال ولا فعيال. والوجه أن تكون نونه زائدة لأنّ ذلك أكثر، ولأنه أيضاً لم يسمع مصروفاً، ويقال: إنه كان له أربعة إخوة: أحدهم اسمه ريشُ بَلغُب، والآخر ريش مَشر، والآخر: لا بَوَاكي له (٢)».

<sup>(</sup>۱) شرح التبريزي ۲/ ۳۲۰. قال الأصمعي: «(مَرْثَد) نرى أنه اشتقّ من الرَّثْد وهو نَضْدُ المتاعِ بعضُه على بعض، يقال: تركت فلاناً مُرْثَئِداً ما تحمَّل، أي ناضداً» اشتقاق الأسهاء/ ۱۰٦ وكلام التبريزي بنصه في المبهج/ ۱۱۹.

<sup>(</sup>۲) شرح التبريزي ١/ ٧٥. قال ابن جني: «وأما سفيان فمرتجل للعلمية وفيه لغات: فتح السين وضمّها وكسرها، فإن أخذته من سَفَتِ الريحُ تسفي فهو فَعْلان وفُعْلان وفِعْلان، ويجوز أن يكون (سِفيان فِعيالاً) من السَّفَن، ولا يجوز ذلك في سُفيان ولا سَفيان، لأنه ليس في الكلام فُعيال ولا فعيال، والوجه أن تكون نونه زائدة لأنّ أكثر، ولأنه أيضاً لم يُسمَع مصروفاً» المبهج/ ٤٦.

وقد ينقل عزو الأبيات عن أبي رياش فيقول: «قال أبو رياش هذه الأبيات لبعض بني تَيْم الله بن ثعلبة يوم أوارة (١)». أو عن البرقي فيعزو الأبيات ويسوق مناسبتها: «قال البرقي: هذا الشعر لسُوَيد بن صُمَيع المَرْتَديّ من بني الحرث، وكان قتل أخوه غيلة فقتل قاتل أخيه نهاراً في بعض الأسواق من الحضر (٢).

وإذا ما اختلف في نسبة بعض أبيات من قصيدة نبّه على ذلك، وذكر أنها تروى لشاعر آخر. كقوله: «وهذا البيت مع ما بعده يروى في شعر مالك بن الريب»(٣) والبيتان هما:

إذا ما أتيت الحارثيات فانعني لَمُكن وخبر هن أنْ لا تلاقيا(٤) وقو قلومي بينهن فإنها ستُضحِكُ مسروراً وتُبكي البواكيا

وقد ينقل نقد الأعرابي للنمري في عزو بعض الأبيات فيقول:

«وقال النمري: قال رجل من بني قيس بن ثعلبة:

إنها محيّه وك يها سهامي...

قال: وفيها: (إنّا بني نهشل). قال أبو محمد الأعرابي: هذا موضع المثل: اختلط الخاثر بالزباد؛ قال في البيت الأول: هو لبعض بني قيس بن ثعلبة، ثم قال:

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ١١٩.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ٣٣٥.

<sup>(</sup>٤) نسبا لجعفر بن علبة الحارثي ولمالك بن الريب وليسا في ديوانه انظر شرح المرزوقي ١/ ٣٥٦ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب/ ٤٤١ ورصف المباني/ ٣١٦.

وفيها إنا بني نهشل، ولم يفرّق بين نهشل الذين هم مُضريّة، وبين قيس بن ثعلبة الذين هم رَبَعيّة، فلزّهما في قَرَن، والبيت الذي فيه (إنّا بني نهشل) لبشامة بن حَزْن النهشلي، والأبيات الأخر لمرقَّش الأكبر، وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة»(١).

وهو لا يكتفي بالوقوف على أسماء الشعراء واشتقاقها، بل قد يتناول أسماء الأعلام التي ترد في الأشعار والأخبار وأنسابهم كقوله في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

«المازن في اللغة بيض النمل<sup>(۲)</sup>، وقد يكون الذاهب في الأرض من غير أن يعرف له أثر، ومزن الرجل مزوناً إذا أضاء وجهه، ومزنت فلاناً فضّلته، وفلان يتمزّن على أصحابه أي يتفضّل عليهم، والموازن في العرب أربعة: مازن قيس ومازن اليمن، ومازن ربيعة، ومازن تميم، والمراد في البيت مازن تميم. واللقيطة فعيلة بمعنى مفعولة، كقولك (جارية لقيط)، وأصله من التقطت الشيء إذا وجدته مطروحاً فأخذته، ولا يسمى لقيطاً حتى تأخذه، وقيل اللقيطة هنا نسب وليس بشتم، وزعم أبو محمد الأعرابي أن الرواية (بنو الشقيقة من ذهل بن شيبانا).

والشقيقة هي بنت عباد بن زيد بن عمرو بن ذهل بن شيبان، وهم سيّارة مرَدة، ليس يأتون على شيء إلا أفسدوه. قال: وأما اللقيطة \_ وليس هذا موضعها \_

<sup>(</sup>۱) شرح التبريزي ۱/ ۱۰۲.

<sup>(</sup>٢) انظر المبهج/ ٤٩ والاشتقاق/ ١٨١ واللسان ١٧/ ٢٩٣ مزن.

فهي أم حصين بن حذيفة وإخوته»(١). ثم يبين نسبها وسبب تسميتها ويذكر خبرها.

وينبه على الاختلاف في رواية الأشعار ويذكر الروايات من ذلك قوله: «ويروى شَدَدْنا شِدَّة الليث»(٢). وقوله: «فيه تعجيج وتأييم وإرنان»(٣). وذلك في قوله:

مشينا مشية الليث غضبان بضرب فيه توهين وتخضيع وإقران

وقد يحدد الرواية الأفصح: «ويروى أرجيته وأرجأته، والهمز أفصح، ويروى أوجيته عنى وأزجيته، وكلّها تتقارب في المعنى»(٤). كفعله في قول الشاعر:

أرجيته عني فأبصر قصد قصد وكويته فوق النواظر من عل

وقد يبين الوجه الذي تحمل عليه رواية من خالف الشرّاح الآخرين ويتأوّلها فيقول:

"وكلّهم روى هذا البيت (إن جِضنا من الموت جِيْضة)، غير أبي العلاء المعرّي، فإنه أخذ على (أن جِضنا) بفتح الهمزة، وكأنه ذهب في هذا إلى أنّ (إنْ) بكسر الهمزة لما يستقبل و(أن) بفتح الهمزة لما مضى، والشاعر في ذكر قصة قد مضت، فيحمل قوله (أن جضنا) بفتح الهمزة على تقدير (لمّا جِضنا)»(٥). وذلك

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ٢٤.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ٢٥.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ١/ ٦٨.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ١/ ٤٨.

في قول جعفر بن علبة الحارثي:

ولم ندر إن جضنا من الموت جَيضة كم العمر بـاق والمـدى متطـاول

وقد ينقل عن بعضهم رواية بيت حملاً على التقابل في المعنى ويردّ عليه بأن الشعراء لا يراعون ذلك إذا تناسبت المعاني فيقول: «وروى بعضهم: (يقصر حبّ الموت) واختاره ليكون القِصر بإزاء الطول، وهم لا يراعون مثل هذا إذا تناسبت المعاني وتقابلت، ويكون ذلك منهم كالمبرئ من التكلف، ألا ترى أبا ذؤيب قال:

وَشيكُ الفضولِ بعيدُ القُفو لِي إلَّا مُشاحاً به أو مُشيحا(١)

وكان يمكنه أن يقول بطيء القفول فلم يراع ذلك»(٢). وذلك في قول الشاعر:

يقرّب حبُّ الموت آجالَنا لنا وتكرهه آجالُم فتطول

وبعد ذكر مطلع القصيدة يذكر وزنها وقافيتها: «من الضرب الثاني من البسيط، والقافية متواتر»، «الأول من الكامل والقافية متراكب» (۱۳).

ويسوق الأخبار ويبين المناسبة التي قيلت فيها الأبيات لتوضيح معاني الأبيات، كقوله نقلاً عن أبي رياش: «هذه قالها في غارة الحُطَم، وهو شُريح بن

<sup>(</sup>١) لأبي ذؤيب الهذلي ديوانه/ ٩٠ وشرح أشعار الهذليين/ ٢٠٢.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ١١٣.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ٩٠ و٢/ ١٦٤، ١٦٤ على الترتيب.

شُرَحبيل بن عمرو بن مَرْثَد، أغار على اليمن، فقتل وليعة بن معديكرب أخا قيس، وسبى بنت قيس بن معديكرب أخت الأشعث بن قيس، فبعث الأشعث يعرض في فدائها بكل قرن من قرونها مئة من الأبل، فلم يفعل الحُطَم، وماتت عنده عطشاً»(١).

ويعنى كثيراً برواية الأخبار فيسوقها في ثنايا شرحه لتوضيح معاني الأبيات وهذه الأخبار قد تكون موجزة كقوله: «كان معاوية بن أبي سفيان لما جعل يزيد ابنه وليَّ عهده بايعه الناس إلّا الحيَّ من قيس فإنهم قالوا: والله لا نبايع ابن الكلبية، وذاك أنّ أم يزيد ميسون بنت مالك بن بَحْدل الكلبي، فصار في نفس يزيد ضغن، وابتدأ الشر بينهم وبين بنى أمية»(٢).

وقد يسوق الأخبار الطويلة ويسهب في عرضها. قال نقلاً عن أبي رياش: «قال أبو رياش: كان عبد الله بن سَبْرة هذا أحد فُتّاك العرب في الإسلام، وكان رجل من الروم يقال له سَعْد الطلائع يأتي صاحب الصّوائف والصوائف جمع صائفة وهي الغزاة في الصيف، وكانوا في صدر الإسلام يقولون: ولي فلان الصائفة، إذا كان أمير الجيش الذي يغزو الصائفة \_ فيقول سعد لصاحب الصوائف: ابعث معي جنداً أَدُهُم على عَوْرات الروم، فيتوغّل بهم، وقد جعل لهم كميناً من الروم، فيتونّل بهم، وقد جعل لهم كميناً من الروم، فيُقتلون، فأكثر، فقال يوماً لصاحب الصائفة: ابعث معي رجلاً من أصحابك فإني قد عرفتُ غِرّةً لهم، فانتدب عبد الله بن سَبْرة، ومضى معه حتى انتهى إلى غيضة، فقال لعبد الله: ادخل، فقال له عبد الله: أنا الدليل أم أنت؟

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٩٠.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/ ١٩٧.

فأبى، وعرف عبد الله ما أراد، فقتله، وخرج عليه بَطريق من بَطارقتهم، فاختلف هو وعبد الله ضَرْبَتين، فضربه عبد الله فقتله، وضربه الرومي فقطع إصبعين له، ورجع فسئل عن سعد، فقال:

ومستخبر عن حال سعد ولم أكُن لأخُذَ شيئاً في الحوادث عن سَعْدِ وعَهْدي يسعدِ وسط شَجراءَ جَمِّةٍ ومالي بسعدِ بعدَ ذلك من عهد»(١)

كما يعنى بالجانب البلاغي فيوضح الصورة بإيجاز كقوله: «استعار الضحك للضبع والاستهلال للذئب، وأصل التهلّل والاستهلال في الفرح والصياح»(٢). وقوله: «هذا كناية عن العفة»(٣).

وفي الجانب النحوي قد يكتفي بإعراب ما فيه وتوضيحه، ويذكر أحياناً مذاهب النحويين وآراءهم فذكر مذهب ابن جني في جعل (إذا) بدلاً من (لم تستبح)(٤). وذلك في قول الشاعر:

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا إذاً لقام بنصري معشر خُشُن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

ومذهب سيبويه في مجيء (فوارس) شاذاً في الجموع، لأن فواعل إنها يكون

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٢/ ٥٥.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/ ٣١٨.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ٣٧٨.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ١/ ٣١. أي تجعل إذا مع ما بعدها بدلاً من الجملة قبلها كأنه إبدال جملة من حملة.

جمع فاعلة في صفة ما يعقل دون فاعل (١)، قال: «واستدرك (هالك في الهوالك)، وقول الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار (٢) وبيت عتبة:

ومــــــثلي في غـــــــوائبكم قليــــــل ..............

وخارج وخوارج. قال المبرد هو الأصل في جمعه، ويجوز في الشعر»(٣).

وما ذهب إليه من أن لام القسم يلزمها إحدى نوني التوكيد، وأن حذفها ضرورة (٤). وأن (أنّى) بمعنى كيف ومن أين، وقد تجرّد لمعنى كيف(٥).

(۱) ذهب سيبويه إلى أنّ فواعل خاص بالمؤنث الذي على فاعلة، وكذلك ما جاء لغير الآدميين وإن كان لمذكر لا يجوز فيه في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوّته كقولك جمال بوازل وجمال عَواضِه، وقد اضطرّ فقال في الرجال نواكس الأبصار لأنك تقول هي الرجال كها تقول هي الجهال. الكتاب ٣/ ٦٣٢ وما بعدها وانظر المقتضب // ١٣٠ وما بعدها و٢/ ٢١٨.

- (۲) للفرزدق في ديوانه ۱/ ۳۰۶ والكتاب ۳/ ۱۳۳ والمقتضب ۱/ ۱۲۱، ۲/ ۲۱۹ وشرح المفصل ۵/ ۵۰ وشرح التصريح ۲/ ۳۱۳.
  - (۳) شرح التبريزي ۱/ ۳۲.
- (٤) المصدر نفسه ١/ ٥٢. قال سيبويه: «إذا حلفتَ على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام، وألزمت اللامُ النونَ الثقيلةَ أو الخفيفةَ في آخر الكلمة» الكتاب ٣/ ١٠٤ وانظر كتاب اللامات للزجاجي/ ١١٤.
  - (٥) شرح التبريزي ٢/ ١٢٨.

وقد يتأوّل البيت على مذهب نحوي كالأخفش في تجويزه زيادة (من) في الواجب كقوله: «يجوز أن يكون زاد (من) على مذهب الأخفش في الواجب، أراد جهلت عنانه، ويكون قوله ونظري في موضع النصب عطفاً عليه»(١). في قول الشاعر:

جهلت من عنانه الممتد ونظري في عطفه الألد ت وقد يذكر حكاية الأخفش في سواء فيقول:

سَلِي إِن جَهِلْتِ الناس عنّا وعنهم وليس سواءً عالم وحهول (٢)

وسواء أي استواء، كما تقول: هذا درهم تماماً، أي تمّ تماماً، وفي القرآن: ﴿ فِي الْقَرْآنِ عَلَى الْمُصدر فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامِ سَوَآءٌ لِلسَّآمِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠] أي مستويات، وقرئ (سواءً) على المصدر كأنه قال استواء.

وحكى الأخفش (هما سواء وسَوَاآن وأسواء في الجمع)»(٣).

(۱) المصدر نفسـه ۲/ ۱۸۰ وانظر معاني القرآن للأخفش ۱/ ۲۷۲ وما بعدها والإنصاف ۱/ ۳۷۲ وشرح التسهيل ۳/ ۱۳۸ ومغني اللبيب/ ٤٢٨ والجني الداني/ ۳۱۸

ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والارتشاف٤/ ١٧٢١.

<sup>(</sup>٢) البيت للسموءل في ديوانه/ ٩٢ والخزانة ١٠/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٣) قال الأخفش: وأما من نصب (سَواءً للسائلين) فجعله مصدراً كأنه قال (استوامٌ) وقد قُرِئ بالجر وجُعِل اسماً للمستويات، أي في أربعة أيام تامة. معاني القرآن ٢/ ٥٠٤ وما بعدها. وقال الفارسي: وقالوا: (قوم أسواء) أي مستوون. فأسواء لا يخلو أن يكون جمع سِتى أو أسواء. الحجة ١/ ٢٤٦ وما بعدها وانظر شرح التبريزي ١/ ١١٧.

وقد يكتفي أحياناً بعرض المسألة من غير عزو ومثل هذا في شرحه كثير منه قوله: «وقد تجمع (هنة) على (هنوات)، فمن ردّ اللام في الجمع ردّه في النسبة أيضاً، ومن لم يردّه فهو في النسبة بالخيار، إن شاء قال هنيّ، وإن شاء قال هنويّ»(١).

وهو يكثر من النقل عن الشروح التي سبقته كما صرّح في مقدّمة الكتاب وخاعمته ليكون كتابه مغنياً عنها، ولذلك نجد عبارات المرزوقي بنصّها في أغلب المواضع من ذلك قوله: «وقوله ذو لوثة يرتفع عند حذّاق النحويين بفعل مضمر، الفعل الذي بعده تفسيره، وهو (لان). والتقدير إن لان ذو لوثة لانا، وإنها قالوا هذا لأنّ (إنْ) لمّا كان شرطاً كان بالفعل أولى، وعمله الجزم، فيجب أن لا يفارق معموله في اللفظ والتقدير »(٢).

وقد ينقل كلام المرزوقي ويقدّم في بعض العبارات ويؤخّر، من ذلك قوله: «التغشّي والغَشْي: أصله الإتيان والملابسة، ومنه الغشاوة والغطاء، وتوسّعوا فيه حتى قيل تغشّاهم بالعدل أو الجور، وغشّيته كها يقال قنّعتُه، والعضب من السيوف، كأنه وصف بالمصدر، والعَضْب القطع، وتوسّعوا فيه فقالوا: (عَضَبَه عن حاجته) أي حبسه، والسواء الوسط ههنا، ومنه: ﴿ فِي سَوَلَةٍ ٱلْجَدِيمِ ﴾ [الصافات: ٥٥]، ويوضع موضع المصدر ثم يوصف به نحو: ﴿ سَوَلَةَ لِلسَّآبِلِينَ ﴾ [فصلت: ١٠]. وأصاب بمعنى

<sup>(</sup>۱) شرح التبريزي ۱/ ۳۳۷ وانظر الكتاب ۳/ ۵۹۸ والأصول ۲/ ٤٤٦ وشرح الشافية ۲/ ۱۱۵. ذهب سيبويه إلى أنه ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء إذا أردت جمعه لم ترد وليه ما حذف منه، فتقول (هنة وهنات، وفئة وفئات، وشية وشيات)، وربها ردّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء، وذلك قولهم (سنوات وعِضَوات). الكتاب ۳/ ۵۹۸.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ٣ وانظر الكتاب ١/ ٢٦٥ والمقتضب ٢/ ٧٤ والأصول ٢/ ٢٣٢.

طلب، وبمعنى نال، يقال: والبَسالة من البَسْل وهو الحرام»(١).

وعبارة المرزوقي: «العَضْب: القَطْع، وتوسّعوا فيه فقالوا: عَضَبه عن حاجته أي حبسه، وامرأة معضوبة أي معضولة، وسيف عضب أي قاطع، كأنه وُصِف بالمصدر. والتغشّي أصله الإتيان والملابسة، ومنه الغشاوة: الغطاء، وتوسّعوا فيه حتى قيل تغشّاهم بالعدل والجوّر، وفي القرآن: ﴿ إِذَيْنَشِيكُمُ النُّعَاسَ اَمَنَةً مِنَّهُ فيه حتى قيل تغشّاهم بالعدل والجوّر، وفي القرآن: ﴿ إِذَيْنَشِيكُمُ النُّعَاسَ اَمَنَةً مِنَّهُ اللَّعَالَ اللَّهُ وَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الل

ونراه يتتبع المرزوقي في كل ما يقوله وينقل عنه ويردّ عليه في نقده لابن جنى فينتصف لابن جنى منه من ذلك:

فأبـــت إلى فَهــم ولم أك آيبــاً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر (٣)

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٦٢ وما بعدها ١/ ٦٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ٦٠ وانظر شرح التبريزي ١/ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٧٥ وشرح المرزوقي/ ٦٢، ٥٤، ٧٥.

<sup>(</sup>٣) البيت لطرفة وروايته في الديوان/ ٩١ وما كدت. الخزانة ٨/ ٣٧٤ وما بعدها والخصائص ١/ ٣٩١. لطرفة والدرر ٢/ ١٥٠ واللسان ٣/ ٣٨٣ كيد.

ويجوز أن يريد ولم أك آيباً في تقديرهم، ويروى ولم آلُ آيباً، أي لم أدع جَهْدي في الإياب، والأول أحسن. واختار أبو الفتح (وما كدت آيباً). أي وما كدت أؤوب، فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: (كدت أقوم) أصله (كدت قائماً). ومنه:

أكثرتَ في العذل مُلِحًا دائها لا تُكثِرَن إني عسيت صائهاً (١)

ومنه (عسى الغوير أبؤساً)... والرواية الصحيحة: (وما كدت آيباً). ورواية من روى (ولم أك آيباً) خطأ. و(فَهُم) ابن عمرو بن قيس غيلان، وتكلّم المرزوقي على اختيار أبي الفتح هذه الرواية راداً عليه ولم ينصفه»(٢).

ومن الشرّاح الذين أكثر النقل عنهم ابن جني، فقد نقل عنه اشتقاق أسهاء الشعراء الذي أفرد له ابن جني كتاباً سهاه المبهج، ونقل عنه كثيراً من المسائل النحوية والصرفية. من ذلك كلامه على وزن برهان وأصل اشتقاقه: «قال بعضهم (برهان) فُعلان من البَرْه، وهو القطع، وقال أبو الفتح: (برهان) عندنا فعلال، كقرطاس وقرناس، وليست نونه زائدة، يدل على ذلك قولك: برهنت له على كذا، أي أقمت الدليل عليه، ونظيره دِهقان، وهو فِعلان بدليل قولهم (تدهقنت). وليس في الكلام (تفعلن). وقد كان القياس في نون برهان ودِهقان أن تكونا زائدتين حملاً على الأكثر، ولكن ورد السهاع بها أرغب عن القياس فترك لذلك»(٣).

<sup>(</sup>١) رجز لرؤبة في الخصائص ١/ ٨٣ والخزانة ٩/ ٣١٦ والمغني/ ٢٠٣.

<sup>(</sup>٢) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٨١ وانظر شرح المرزوقي/ ٨٣.

<sup>(</sup>٣) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ١٧ وذكره في اللسان في برهن ونقله عن الأزهري في تهذيب اللغة ١٣/ ٥١ برهن برهنة.

وقد ينقل عنه مذاهب النحويين وتأويله الكلام على هذا المذاهب كقول بلعاء بن قيس:

وفارس في غهار الموت منغمس إذا تألّى على مكروهة صدقا

"وقال أبو الفتح: (مكروهة) تحتمل خلاف الرجلين سيبويه وأبي الحسن. فمذهب صاحب الكتاب أنه وصف لموصوف محذوف، كأنه قال: إذا تألّى على حال مكروهة صدق، ومذهب أبي الحسن أنه مصدر جاء على مفعول، وقياس قول صاحب الكتاب أن يكون فيه ضمير من الموصوف المحذوف، وقياس قول أبي الحسن ألا يكون فيه ضمير، كها لا يكون في الكره والكراهة. وكأنّ تأنيث المصدر من حيث كان المصدر دالًا على الجنس. وإذا أفضى به الأمر إلى الجنس ملكك جانب التنكير فاعلمه"(۱).

وقد ينقل عنه ولا يصرّح بهذا النقل، ويلخّص كلامه ولا يعزوه إليه، ككلامه على وزن شيبان وأصل اشتقاقها إذ يقول: «و (شَيبان) فَعُلان من شاب يشيب، وقد أجاز قوم أن يكون من شاب يشوب، فبنى على شيبان بالتشديد كما قالوا: (رجل هيبان) أي جبان، ثم خفّفت الياء كما قالوا: (رَيحان) وهو من الرَّوْح، و(ريح ريدانة) من راد يرود، والعَيْدان من النخل الطوال يجب أن يكون اشتقاقه من (العود) فكان أصله (عَيَّدان)، ثمّ خفّف. فإن قيل: لو كان شيبان من شاب يشوب إذا اختلط لكان شَوْبان كخَوْذان وخَوْلان. فالجواب: أنه يمكن أن يكون فيُعلان كهيبًان وتيَّحان، وكان أصله شَيْوَبان، فلما اجتمعت

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٦٢.

الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار شيبان، ثم إن العين حذفت تخفيفاً كحذفهم إيّاها من هيّن وميّت فبقيت شيبان»(١).

كها نقل عن أبي العلاء المعري في غير موضع من ذلك كلامه على (الكُهاة). قال: «أبو العلاء: الكهاة في الحقيقة جمع (كام)، كها يقال غاز وغُزاة، وذلك من قولهم (كمى نفسه في السلاح) إذا توارى فيه، وأهل العلم يتجوّزون في العبارة فيقولون (الكهاة) جمع كميّ، وفعيل لا يجمع على هذا الوزن»(٢).

وفي كلامه على أصل اشتقاق الشنفرى قائلاً: «قال أبو العلاء: تكلّم بعض الناس في اشتقاق هذا الاسم، فزعم قوم أنه يراد به الأسد، وقيل الجمل الكثير الشعر، ويجب أن يكون قولهم (في رأسه شنفارة) إذا كان حاداً، فإن كانت النون في الشنفرى زائدة، فيجوز أن يكون في قولهم (أُذن شُفاريّة) إذا كانت كثيرة الشعر والوبر»(٣).

وقد يسوق آراء أبي محمد الأعرابي في ردّه على النمري كقوله: «قال أبو محمد الأعرابي في قوله: (وفارس في غمرات الموت): لا أعرف هذا البيت في شعر بَلعاء، وأظنّه مصنوعاً، والذي أعرفه:

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٤٧.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ١٠٤.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٢/ ٦٣. قال ابن منظور: الشُفُر بالضم شُفُر العين، وهو ما ينبت عليه الشعر... وليس الشُفْر من الشَعَر في شيء، وهو مذكر، والجمع أشفار، والشفير حَدُّ مِشفَر البعير... والشنفرى اسم شاعر من الأزد وهو فَنْعَلى. اللسان ٤/ ٤١٨ ـ ٤٢٠ شفر.

فإن تكن عَبري ظلّت أُكَفْكِفها فَرُبّ قَرْنٍ أَمَلْتُ الرأسَ والعنقا بضربةٍ لم تكن منّي مخالسةً ولا تعجّلتُها جبناً ولا فَرَقا

وسائر الناس على غير هذا الذي ذهب إليه في ردّه على النمري»(١).

وقد يؤيّد النمري فيها ذهب إليه ويصحّح رأيه كقوله: «وذكر أنه لخلف الأحمر وهو الصحيح، وقيل: قال ابن أخت تأبّط شرّاً. قال النمري: ومما يدل على أنها لخلف الأحمر قوله فيها:

# جَــلَّ حتِّــي دقَّ فيــه الأجــل»(٢)

وقد يقف على اختلافهم في تعريف القافية ويختار قول الأخفش وعبارته: «وقافية البيت عند الأخفش آخر كلمة في البيت. وقال غيره: القافية من كلمتين في آخر البيت، وقال آخرون: هي المصراع الأخير. والقول قول الأخفش، لأنّا رأيناهم إذا قالوا البيت حتى تبقى منه كلمة واحدة قالوا بقيت قافية، ولو أنّ شاعراً قال لك: اجمع لي قوافي لم تجمع له أنصاف أبيات، وإنها كنت تجمع له كلمات أواخرها الحرف الذي يريد أن يجعله رويّ القصيدة»(٣).

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ١/ ٦٤.

<sup>(</sup>٢) قال الأخفش: «اعلم أنّ القافية آخر كلمة في البيت، وإنها قيل لها قافية لأنها تقفو الكلام وفي قولهم قافية دليل على أنها ليست بالحرف لأنّ القافية مؤنثة والحرف مذكر، وإن كانوا قد يؤنثون المذكر، ولكن هذا قد شُمِع من العرب، وليست تؤخذ الأسهاء بالقياس كتاب القوافي للأخفش/ ١».

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ١/ ١٢٠.

كما نقل عن الرياشي (١) وأبي هلال العسكري (٢) وأبن دريد (٣) والنمري (٤)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (٥) والأصمعي (٦) وغيرهم.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) شرح التبريزي ۱/ ۱۰٦، ۲/ ۲٤.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ٣٣٦.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ١٠١،١٦.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٩.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٢/ ٣٨.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه ١/ ٢٥.



هو يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجّاج الشنتمري المعروف بالأعلم النحوي لشقّ كان في شفته العليا<sup>(۱)</sup>. كان عالماً بالعربية واللغة، واسع الحفظ للأشعار ومعانيها، جيد الضبط، كثير العناية بهذا الشأن.

ولد في شنتمرية الغرب سنة (٤١٠)، ورحل إلى قرطبة، وكفّ بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية سنة (٤٧٦هـ)(٢).

أخذ العلم عن أبي القاسم إبراهيم الأفليلي وساعده في شرح ديوان المتنبي، وعن أبي سهل الحرَّاني ومسلم بن أحمد الأديب (٣).

وأخذ عنه أبو عبد الله محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ، وأبو الحسن علي ابن عبد الرحمن التنوخي المعروف بابن الأخضر، وأبو الحسن سليهان بن محمد المالقي المعروف بابن الطراوة، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن غالب العامري، وأبو الوليد إسهاعيل بن عيسى بن الحجّاج اللخمي، وأبو بكر محمد بن عبد الغني بن فندلة وأبو الحسن سلام بن عبد الله بن سلام، وأبو محمد عبد المجيد بن عبد الله بن عبدون، وأبو بكر محمد بن عهار وأبو على الغساني.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.

<sup>(</sup>٢) الأعلام ٨/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٣) معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.

### \* من مصنفاته:

- ١ تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه مطبوع.
  - ٢ ـ شرح أبيات الجمل: معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.
    - ٣ ـ شرح الجمل: معجم الأدباء ٥/ ٦٤٩.
- \$ \_ شرح ديوان الحماسة. معجم الأدباء: شرح الحماسة شرحاً مطولاً ورتبها على حروف المعجم.
  - دیوان زهیر: الأعلام ۸/ ۲۳۳.
  - ٦ ـ شرح ديوان طرفة: مطبوع في دار الفكر العربي.
- ٧ ـ شرح ديوان علقمة الفحل: مطبوع في حلب بتحقيق درية الخطيب ولطفى الصقال.
  - ٨ ـ شعر الشعراء الستة الأعلام: ٨/ ٢٣٣.
- ٩ ـ النكت على كتاب سيبويه: مطبوع في معهد المخطوطات في الكويت.
   وطبع في المغرب بتحقيق الرشيد بن حبيب.

#### \* \* \*

#### \* منهجه:

لكلّ شارح أسلوب خاص به يمتاز به من غيره، وللأعلم طريقته المميّزة التي اتّصف بها، إذْ لم يغادر معنى من المعاني التي يشرحها، إلّا بعد أن يستوفي كلّ ما يتعلّق بها، مزيلاً الغموض عنها حتى تبدو للقارئ جليّة مفهومة مستساغة. وهو شديد الحرص على تطبيق منهج صارم وتنفيذ خطة محكمة لا يخرج عنها

تستوعب النص وتستخرج عصارته وتقدمه إلى المتعلمين مذلّلاً موطّا الأكناف (١)؛ فيقدم للحهاسة بعبارة يذكر فيها اسم الشاعر إن كان معروفاً عند غيره أو عنده، حريصاً على التنقيب عن نسبة ما أغفله الشراح قبله، مردفاً ذلك بإسناد كلّ شاعر إلى القبيلة التي ينتسب إليها، محاولاً ذكر أوجه التشابه والاختلاف بين ما تآلف من أسهاء الشعراء أو تضارب أحياناً، يقول: قال آخر ويشفعها بذكر اسم الشاعر معتمداً على ما ذكره بعض القدامي كأبي رياش. كها يتضح من مقارنته مع شرح التبريزي. وقد يسرد بعض الأخبار المقتضبة المتعلقة بحياة الشاعر أو نسبه أو مشهور أخباره، ويشير إلى أنّ بعض الحهاسات تنسب لاثنين، وربّها تصدّى لتحقيق بعض الأسهاء بهذه المناسبة وميّزها من نظائرها، كاشفاً عن مضامين النص ودلالاته. فهو يتناول بيتاً أو اثنين أو ثلاثة... وينبّه على ما في البيت من عيب في الوزن أو القافية.

ويغلب عليه افتتاحُهُ الشرحِ بكلمة (يقول) (٢)، وعبارة (والشاهد فيه)، ثم يلخّص المعنى نفسه بأسلوب حسن وعبارات واضحة الدلالة. وقد يفتتحه بالكلمة نفسها تتلوها لفظة أو عبارة من المشروح، فيشرحها ويكشف عن جوانبها مزيلاً الغموض والإبهام، فينجلي المضمون وتتضح معالمه للقارئ، كما أسلفت، فقد تُفرد الأبياتُ في موضع ثم يُوضح شرحُها بعدها مصطنعاً علامة/ دالة على البيت وشرحه. أو يذكر البيت مُفرداً ويعقُبُه شرحه. ومثال هذا شرحُهُ لبيت قيس ابن الخطيم الأنصاري الأوسى:

<sup>(</sup>١) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، المقدمة ١/ ٦٧.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ٦٧.

طعنْتُ ابن عَبْد القيسِ طعْنةَ ثائرِ لَمَا نَفَذُ، لولا الشّعاع أضاءَها(١)

إذ قال: «يقول: قَتَلْتُ الرجلَ العبديَّ قاتلَ أبي بطعنةِ ثائرٍ، وخصَّ (الثَّائر) لأنّ طعنَتَهُ (تكون) بحنق، فهي أشدُّ وأبلغُ. وأراد (بالشعاع) لمعان الدَّم عند فَوْرِه، ويقال أراد شِدَّة حُرة الدَّم، أي لولا أخذُ الدم للعِيْنِ لأضاء ذلك النَّفَذُ تلك الطعنة لسَعتِها، حتى يُرى ما وراءها، وأراد (بالنَّفَذ) موضع نُفوذ السِّنان وخَرْقِه، ويُروى (الشَّعاع) بفتح الشين وهو المتفرّق من الدَّم وغيره، يقال جاء القوم شعاعاً، أي متفرّقين، وأشار بتفرّق الدم إلى سَعَة الطعنةِ وكثرة فروغها المنصبة ونواحيها السائلة، ويقال أضاء الشيءُ وضاءَ وأضأته.»(٢).

ونراه يُكثِر استخدام لفظة (يقول)، ففي شرح البيت الثالث من القصيدة نفسها:

ملأتُ بها كفي فأنهَرْتُ فَتْقَها يرى قائمٌ في دُونها ما وراءَها (٣)

نجده يقول: «يقول ملأتُ كفّي بتلك الطعنة، أي تمكنْتُ منها فبالغْتُ فيها. ومعنى (أَنْهَرْتُ) وسَّعْتُ، ومنه النَّهْر، وهو ما اتَّسَع من المياه الجارية؛ والنَّهارُ لانْفِساح البَصر فيه واتساع التّصرف...»(٤).

ومثال آخر على شرحه معاني الألفاظ الغريبة وكشف الغموض واللّبس

<sup>(</sup>۱) دیوانه/ ٦.

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للأعلم ١٠٢/

<sup>(</sup>٣) ديوان قيس الخطيم/ ٦.

<sup>(</sup>٤) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٣.

عنها يبدو في شرحه للبيت الرابع من قصيدة قيس المذكورة:

يهــونُ عــليَّ أن تَــرُدَّ جِراحُهــا عيونَ الأواسي إذْ حَمِدْتَ بلاءَهـا(١)

يقول الشنتمري: «الأواسي جمع آسية وهي المعالجة للطَّعنة المداوية لها، وخصَّ الآسية لِلُطف النّساء وإشفاقهن ورِفْقِهنّ، ويُحتمل أن يُريد جمع آسٍ فبناه على الأصل ضرورةً»(٢).

إذاً هو يشرح الكلمات الغامضة التي يصعب فهمها، فيعالجها، ليسهل الطريق لفهم غيرها. وإنْ عَدِم وجودها، عالج الكلمات بالتتابع مقتفياً الترتيب الذي رُصَّت به في الشعر، سالكاً الطرق الفُضلى لإظهار المعنى معتمداً على الترادف والتعاكس، والمألوف من الاشتقاق، والمشهور في الصيغ، حتى يبرز المعنى جلياً إلى القارئ. ونراه يُلمع تارة إلى معنى المفردة باستخدامه لفظة (أراد) دليلاً على معناها في لغات القبائل الأخرى. فإذا ما وردت لفظة تخرج على القياس، أو القاعدة النحوية يذكرها وموضع استخدامها، كما في شرحه لقول منظور بن سعيد الفقعسي، ويقال منظور بن شحَيْم:

فإمّا كرامٌ موسِرون أتَيْتهُ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عندهم ما كفانيا (٣)

يقول إذا نزلْتُ بقومٍ فلم يوفُوني حقَّ القِرى ولم يشاركوني في الزَّاد لم أحزنُ لذلك ولا بكيْتُ لما فاتني منه فأُبكي غيري ببكائي. (والموسِرُ) الغنيُّ. وقوله (من ذو عندهم) أي من الذي عندهم، وهي لغة طيّئ، أي استغني بها عندي،

<sup>(</sup>١) ديوان قيس بن الخطيم/ ٧.

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للأعلم ١٠٣/.

<sup>(</sup>٣) شرح التصريح ١/ ٢٦٣، ١٣٧ وشرح المفصل ٣/ ١٤٨، الدرر اللوامع ١/ ٢٦٨.

ميّا كفاني، عيّا في أيديهم»(١).

وهو يُكثر من الشواهد الداعمة لشرحه، من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف أو الأمثال العربية أو الشعر والرجز...، موجزاً مراده فيذكر موضع الشاهد وحَسْب. ويذكر الرواية، ويشير إلى ما اختلف منها، ويحاول استغلالها لخدمة النص، وقد يعلّق على بعضها، ويرجّح طرفاً على آخر، فهو ينبّه على المعاني المختلفة التي قد تدلّ عليها خصوصية تركيب النص مبيّناً المتداول منها والمخترع كقوله: «هذا معروف شائع».

فالشاهد من القرآن الكريم نراه في شرحه لقول مرداس بن همّام الطّائي:

ألا حبّ ذا لولا الحياءُ ورُبّ مَن حُتُ الهوى من ليس بالمتقاربِ مَن حبّ ذا لله المُثابِ المُث

أراد ألا حبَّذا هؤلاء النّسوة اللاتي هنَّ كالظّباء، فحذف الممدوحَ لعلم السامع، وفي التنزيل: ﴿ وَعَمَ الْعَبَدُ إِنَّهُ وَ أَوَابُ ﴾ [ص: ٣٠] أي نعم العبدُ أيوبُ، فحذف لما جَرَى من ذكره. وقوله: (لولا الحياءُ) أي لولا استِحْيائي من الناس لألمُمْتُ بهنَّ وزُرْتُهنَّ. وقوله: (مَنْ ليسَ بالمتقاربِ) أي من لا يواتيني ولا يدنو بوده منّي. (وربيعة عامر) من قيس عيلان مُضر وهي من عامر بن صعِصَعة. (والحقائبُ) جمع حقيبة وهي مؤخرة الرَّحْل، وأراد بها الأعجاز»(٢).

ومثالٌ آخر يدل على استعانته بشواهد من القرآن الكريم لدى شرحه،

<sup>(</sup>١) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٧٢٩.

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٧٥٠.

وهو في شرح قول الشاعر:

ألا قالت العَصْاءُ يَوْمَ لَقِيتُها كَبرْتَ ولم تجزعْ من الشيب مَجْزَعا رأتْ ذا عصاً يمشي-عليها وشيبةً تَقَانَع منها رأسُهُ ما تقنَعا

(العَصْماء) امرأةٌ، والعُصْمةُ بياضٌ في المعاصم من يَدَي الوَعْل، ويُروى (يوم لقيتُها أراكَ حديثاً ناعم البال أفْرَعا). (الأفْرعُ) التّام الشّعر، وهو ضدُّ الأصلع، وإنّما يكون الفَرَعُ مع الشبابِ والصَّلَعُ مع الكِبَر. وقوله: (تقنَّع ما تقنَّعا) إيهامٌ للمبالغة في وصف الشّيْب بالشناعة كما قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْمَحٍ مَا غَشِيَهُمْ فَي اللّهِ عَلَى وعنَّ. (وقوله: (اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهُ عَ

وأسوقُ مثالاً ثالثاً يدعم شرحه بشواهد من القرآن الكريم يميط اللثام عن المعنى فيجعله سهل المنال واضح المرام، وذلك أثناء شرحه لبيتين من شعر سالم بن وابصة المرّيّ:

أحبّ الفتى ينفي الفواحش سمعه كأنّ به عن كلّ فاحشةٍ وَقُـرا سليم دواعي الصّدرِ لا باسِطٌ أذى ولا مانعٌ خيراً ولا قائلٌ هُجْـرا

(الوَقْرُ) الصَّمَمُ، أي لِجلمه لا يصغي إلى فُحش ولا يقبل قبيحاً من القول. وقوله (سليم دواعي الصَّدرِ) أي لا ينطوي على غائلةٍ ولا تدعُوه نفسه إلى شرّ، و(دواعي الصدر) هِم القلب، لأنها التي تدعوه إلى الشيء وتحملُه عليه. (والسليم) السالم. وقوله (لا باسطٌ أذىً) أي لا ينشر أذاه في الناس ويبسطُهُ بل

<sup>(</sup>١) ﴿ فَأَنْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيهُم مِّنَ ٱلْمَعْ مَا غَشِيهُمْ ﴾ [طه: ٧٨].

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٧١٧.

يقبضه عنهم. (والهُجُرُ) الإفحاش في القول، والهَجْرُ بفتح الهاء الهَذَيان، ويقال في الأول أَهْجَرَ الرجلُ وفي الثاني هَجَرَ، وقرئ: ﴿سَنِمِرَا تَهَجُرُونَ ﴾[المؤمنون: ١٣] و﴿ تُسْمِرُا تَهَجُرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٣] و﴿ تُسْمِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٣]

كما ألمع الشنتمري في شرحه إلى الأمثال، فذكر عبارة «وضرب هذا مثلا» بعد الشرح في شرحه قول الشاعر الحكم بن عَبْدَل الأسدي:

وأستنفذُ المولى من الأمر بَعْدَما يزلُّ كما زلَّ البعيرُ عن الدَّحْضِ

(الدحْض) الزَّلَقُ، وأراد به الموضع الذي يُزَلُّ فيه أي يُزْلَق، أي أنصُرُ ابن عمّى إذا نُكِبَ، وضربَ هذا مثلاً »(٢).

ـ ولم تغب عنه فكرة شرح وإيضاح أو تعريف أسهاء الأشخاص والبلدان، فهي عنده كالألفاظ اللغوية المجرّدة. ففي قول الشاعر:

وساعَدَني فيها ابنُ عمْرو بن عامر خِداشٌ فأدّى نِعمةً وأفاءَهَا

أراد (بابن عَمروٍ) خداش بن زهيرِ العامريّ الشاعر، وهو من بني عمرو بن عامر بن صعصعة، ويروى (زُهَيْر)، و(خِداش) هو الصحيح لما تقدّم به الخبر، وإن صحّت رواية من روى (زُهَيْر) فمخرجها أنّه يريد ابن زهير، فسمّى الابن باسم الأب...»(٣).

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه ۲/ ۲۰۰ من سورة المؤمنون ۲۷/ ۱۳ قرأ نافع وابن محيصن وابن عباس وحميد تُهجِرون وابن عاصم: يَهْجُرون. وذكر الفرّاء أن من قرأ تَهجرون جعله كالهذيان. معاني القرآن ۲/ ۲۳۹ والكشاف ۲/ ۵۶۷.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/ ٧١٢، وليس هذا من المثل السائر، وكأن مراده بالمثل هنا تصوير المعاني.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٤.

ـ وقول الشاعر سعد بن ناشب المازني:

فيا لِرزامِ رشِّحوا بي مقـدِّماً إلى الموت خوّاضاً إليه الكتائبا(١)

(رزام) حيَّ من بني مازن، وهم رهطه الأَذْنُوْن إليه (٢) وقد يكشف المعنى بذكر بيت شعري لشاعر آخر، فيذكر محاسنه وجوانب تميّزه. ومن ذلك شرحه لبيت طرفة:

ف إذا ما شربوها وانتشَوا وهبواكلّ أمونٍ وطِمِرّ<sup>(٣)</sup>

وأحسن من ذلك في الوصف وأبلغ في المدح قول امرئ القيس:

سهاحة ذا، وبررَّ ذا، ووفياء ذا ونائلَ ذا، إذا صحا وإذا سَكِرْ (٤)

ومن أمثالهم في تتميم النِّعمة: أَتْبع المهْرةَ لِجامَها والدَّلْوَ رشاءَها والنَّاقة زمامَها. وأراد (بالأربع) أربع أَكْوْسِ، والكأس مؤنَّتة»(٥).

وأسلوب الموازنة عنده دليلٌ على اهتهامه بإظهار المعنى جليّاً للقارئ، فلم يكتف بشرح معاني الكلهات الغامضة بل زاد فعمد إلى موازنة معناها بمعاني لشعراء آخرين ومثال هذا قوله في قول الشاعر:

<sup>(</sup>۱) الشعر والشعراء/ ۷۰۰ والخزانة ۸/ ۱٤۰ وما بعدها واللسان ۱/ ۷۱۱ كتب والبيت لسعد بن ناشب.

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للأعلم ١٠٤/.

<sup>(</sup>٣) البيت لطرفة في ديوانه/ ٦٥.

<sup>(</sup>٤) لامرئ القيس ديوانه/ ٥٠.

<sup>(</sup>٥) شرح الحماسة للأعلم ١٠٦/١٠٦.

فجاءتْ به سَبْطَ العِظام، كأنَّما عِمامتُهُ بين الرِّجال لِواءُ(١)

«يقال سَبْطٌ وسَبِطٌ للطويل المُسْتَرسِل من الشَّعر وغيره. فيقول ولدتْهُ أمُّه طويلَ العظامِ، تامَّ الخَلْق، فإذا اعتمَّ حلَّت عِمامتُه منه لطوله محلَّ اللّواء من قناته، وهذا كما قال عنترة (٢):

بَطَــلٌ كِــأنَّ ثِيابَــهُ فِي سَـرْحَــةٍ يُعْذَى نِعالَ السِّبتِ ليس بتـوْأُمِ»(٣)

وقد يشرح بيْتين معاً ويذكر ما هو ضروري لكشف المعاني ويهمل ما هو واضح وبيّن بالسِّياق وذلك في قول عَدِيّ بن الرَّعْلاء:

ليس من مات فاستراحَ بميْتِ إنها المسيْتُ مسيِّتُ الأحساءِ (٤) إنها المسيْتُ من يعيش كئيباً كاسفاً بالُه قليلَ السرَّجَاءِ

يقول الشنتمري: «هذا مؤكّد لما قدَّم من الصَّبر على مكروه الحرب. يقول من مات في الحرب فاستراح من نكدِ الدنيا فليس بميّتٍ في الحقيقة، لأنّ الذي يبقى له من طيب الذكر مع ما ينتقل عنه من نكد العيش عِوَض من الحياة. وقد فسَّر ذلك بتام البيت والذي بعده.

<sup>(</sup>۱) نسب في الخزانة لبعض بني العنبر ٩/ ٤٨٨ وانظر شرح الأشموني ١/ ٢٤٣ ولسان العرب ٧/ ٣٠٩ سبط.

<sup>(</sup>۲) ديوان عنترة/ ۱۳۸.

<sup>(</sup>٣) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١٠٨.

<sup>(</sup>٤) البيتان لعدي بن الرعلاء الأصمعيات/ ١٥٢ والحماسة الشجرية ١/ ١٩٥ والمغني/ ٢٠١ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣ واللسان ٢/ ٩١ موت.

(والكئيبُ) الحزين. و(الكاسفُ) المتغيّر اللون، وضربه مثلاً لتغيّر الحال. (والبالُ) الحال»(۱).

ولم ينس الشَّنْتَمْري الجانبَ النحويَّ، فهو من العلماء والمبرِّزين في عصره، فكان يقف عليه، ويذكر الموقع الإعرابي لكلمة ما مرجِّحاً ومعلَّلاً وموضحاً. ومن أمثلته في قولِ سلمي بنت ربيعة من بني السِّيد بن ضبّة:

رج الاَّ إذا ما النائباتُ غشينَهُ أَكْفى لِمُعْضِلَةٍ وإنْ هي جَلَّتِ ومناخِ نازلةٍ كَفَيْتُ وفارسٍ بَهِلَتْ قناتي مِنْ مَطاه وعَلَّت

«نَصَب (رجلاً) على البَدَل من قوله (مِثلي)، ويجوز نصبه على التمييز، والتقدير مثلي من رجل. (والمُعْضِلة) الدّاهية الشديدة التي يضيق على الإنسان علاجُها، من قولهم عَضَلت القطاةُ إذا ضاقت عن خروج بَيْضَتِها. وقوله «وإنْ هي جَلَّتِ» توكيدٌ، لأن المعضلة لا تكون إلا جليلة، إلا أن يُفاضِلَ بين الجلالة فيجعل بَعضها أجلّ من بعض، فيكون في استثنائه فائدة. قوله «نهلت قناي من مطاه» أي شربت الشربة الأولى. (والمَطا) الظهر، وخصه إشارة إلى أنه طعنه مُنهزما مُولِيًا حين لم يقاومُهُ. (والعَللُ) الشُّرْبُ الثاني، وقد طُعن عليه لقوله (نهلت من وعَلَّتُ)، لأنّ الفارس لا يثبت حتى يطعن طعنة بعد طعنة، ولأنّ تكريره للطّعن منبيّ عن قلة حذقه بالمطاعنة، إذْ لم يُصِبْ مَقتلاً فيستغني بأوّل طعنة، وسلامتُه عندي من العيب أن يُجْعل النّهَلُ والعَللُ كنايةً عن ارتواء رُمِحِه من دمه فقط، لأنّ الرّيّ أكثرُ ما يكون عند العَلَل بعدَ النّهَل» (٢)

<sup>(</sup>١) شرح الحماسة للأعلم ١/ ١١١.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ١٦٤\_١٦٥.

ومن شواهد الصرف وبراعته في تبيان النواحي الصرفية للألفاظ قوله في قول الشاعر سلمي الآنف الذكر:

زَعمتْ تُماضرُ أنّني إمّا أمُت يَسْدُد أُبيْنوها الأصاغرُ خَلّتي

(الحَلّة) الفُرجة في الحائط وغيره، أي إذا متُّ خَلَا مكاني منّي فكأنّ خُلُوَّه فُرجةٌ في محلّ أهلي وحالهم، فزعمتْ أنّ بَنِيها يقومون مقامي ويُسدُّون تلك الحَلَّة.

(وأبيننون) تصغير أبناء على غير قياس، ومجازُه أن يُبنَى على لغة مُكَبّره كما قالوا لُيَيْلِيَة وأُنيْسِيان وعُشَيْشِيَة وأُصَيْلان، ونحو ذلك من شاذّ التصغير، أو يكون مقصوراً من أبناء فيصير أبنا على زنة أعْمَى ثمّ يُصَغَّر أُبينا على زنة أُعَيْمَى ثم يُجمع بالواو والنون فيقال أُبيْنُون كما يقال أُعَيْمون، وكلا القولين نادر.»(١).

ووقوفه على النحو والصرف في هذا الشرح قليل، وإذا وقف أوجز كما في كلامه على أبينون. وهي لا تعدو كونها إلماعات لتوضيح ما يحتاج إلى توضيح من الأبيات. وهو لا يسهب في الشرح كما فعل المرزوقي والتبريزي فجاء شرحه موجزاً.

#### \* \* \*

# \* منهج صاحب الشرح المعزو إلى المعرّي (ابن مرقد):

وهو محمد بن الفقيه الحسين بن أبي الحسن بن علي بن نصر بن منصور بن مرقد. ولم أقف على ترجمة له فيها عدت إليه من كتب. إن هذا الشرح من الشروح الموجزة لديوان الحماسة، وهو لا يعدو أن يكون توثيقاً لهذا الديوان بها فيه من بيان

<sup>(</sup>۱) شرح الحماسة للأعلم ۱/ ۱۹۳ وما بعدها وانظر الخزانة ۸/ ۳۰ وشرح المفصل ۹/ ۵، ٤١ واللسان ۱۱/ ۲۱۵ خلل.

اختلاف الروايات فيه وتحقيق عزو الأبيات إلى الشعراء، على أنه لا يخلو من تعليقات لغوية ونحوية وصرفية مفيدة موجزة، ومن بعض الأخبار، وتوضيحات لمعاني بعض الأبيات.

ولا يخفى على قارئ هذا الشرح اعتباد صاحبه على الشروح الأخرى، إذ نراه في غير موضع ينقل بعض الأخبار والروايات والتعليقات وغيرها عمّن سبقه من الشرّاح. ومن الأمور التي وقفت عليها في منهجه في هذا الشرح أنه كان يسوق أبيات الحماسات التي ذكرها أبو تمام، ولا يشرحها بيتاً بيتاً، بل يختار بعض أبياتها التي يراها مما يحتاج إلى توضيح، فيسوق مثلاً ثلاثة أبيات يعلّق على معنى كلمة في واحد منها قائلاً:

«سـمّوا أناساً لحركتهم واضطرابهم، وذو نـواس ملـك كانت لـه ذؤابتان تنوسان»(۱).

وقد يسوق ستة أبيات أو ثمانية أبيات متتالية (٢)، مكتفياً بشرح كلمة واحدة، وقد يوضح معاني مفرداته كلها إن وجد البيت يتطلّب ذلك. كقوله:

ألهفي بقرّى سحبل حين أُحلبت علينا الولايا والعَدوّ المباسل

أي دعوت لهفي، وقرى: موضع، وقيل ماء، وسحبل: واد عظيم، أجلبت: رفعت أصواتها، أحلبت أعانت، الولايا: العشائر، الواحد وليَّة، وقيل الولايا النساء، حملوهن معهم ليثبتوا ولا ينهزموا، وقيل: الولايا: الأولياء، يراد به

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعري ١/ ٤٧.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٤٩

المنايا. كما يقولون: (فوَّز) لمن مات، وأصله الدخول في المفازة»(١).

وقد يوضح معنى البيت، ويجد في ذلك غناء عن تعليقات أخرى (٢). وقد يحمل البيت على وجهين ويقدّر المعنى فيها، كقوله:

وإني لدى الحرب العوان مُوكَّل بإقدام نفس لا أريد بقاءها (٣)

(بإقدام نفس) يحتمل أن يكون مضافاً إلى المفعول، أي (أقدّم أنا نفساً)، فتكون هذه مفعولة من (قدِمَ، يَقدَم) بمعنى أقْدَم، وهي لغة... ويجوز أن يكون مضافاً إلى الفاعل، أي: بأن تُقدّم نفسٌ (٤٠٠).

وقد يسوق الأبيات خلواً من أي تعليق مع تفاوت في عددها، وقد تصل إلى ستة عشر بيتاً (٥). وهو يهتم بعزو الحماسيات إلى أصحابها، فإذا اختلف في عزوها نبّه على ذلك كقوله:

«وقال عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، ويقال: إنها للسموأل بن عادياء»(٦).

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) اللسان ١١/ ٣٣١.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه/ ۶۱، ۲۰، ۲۱، ۲۳، ۲۷، ۲۸، ۷۵، ۸۸، ۹۷، ۹۹، ۱۰۰، ۹۵، ۱۰۹، ۲۳۵ ۲۳۵.

<sup>(</sup>٣) لقيس بن الخطيم ديوانه/ ١٠.

<sup>(</sup>٤) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٣٤.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه/ ٨٥.

وكقوله: «وقال الحريش بن هلال القُريعي، وتروى للعباس بن مرداس وتروى لخفاف بن ندبة»(١).

ويحقّق في عزو الأبيات، وقد يرجح عزوها إلى شاعر بعينه، فقد ترد في الديوان معزوة إلى شاعر مسمّى كما في الديوان معزوة إلى شاعر منسوب إلى قبيلته، فيرجح نسبتها إلى شاعر مسمّى كما في قوله: «وقال بعض بني فقعس ـ هـ و حي من بني أسـ د ـ قيل هـ و مرّة بن عَدّاء الفقعسى»(٢).

وقد تعزى إلى آخر، ويجد من يعزوها لشاعر فيسميه، كقوله: «وقال آخر \_ أبو رياش: هي مولَّدة \_ وقيل إنها لعبد الصمد بن المُعَذِّل، وقيل للحسين بن مطبر»(٣).

أو قوله: «وقال آخر، وقيل إنها لمؤرج بن فيد السدوسي»(٤).

وإذا اختلف في اسم الشاعر نبّه على ذلك كقوله: «وقال ودّاك بن ثميل المازني، وقيل: ودّاك بن سنان بن نميل»(٥).

وإذا وردت الأبيات معزوة إلى كنية الشاعر ذكر اسمه توخّياً للدقة والتوضيح من ذلك قوله: «قال ابن زيّابة التميميّ، واسمه سلمة بن ذهل»(٦).

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه/ ۲۱۷،۱۰۱.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ١٩٥.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ١٩٧، ٢٠١، ٢١٤، ٢٢٠، ٥٦٥.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه/ ٩٤.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه/ ۲۹۱،۱۹۹،۱۹۹،۳۳۰.

وإذا لم يهتد إلى اسم الشاعر عزاه إلى مجهول كآخر(١). أو امرأة من طيئ (٢).

وقد يتكلم على اشتقاق أسهاء بعض الشعراء، فيقول في الشميذر مثلاً: «الشميذر: السريع، سير شميذر، واشتقاقه من الشَّمْذ، وهو رفع الناقة ذنبها، أو الشذر وهو النشاط»(٣).

ولا يخلو الشرح من فوائد لغوية في ثنايا الكتاب يقول: « (لا يسألون أخاهم): جمع الأخ من الأولاد إخوة، ومن الصداقة إخوان كقوله:

ذو الودّ عندي وذو القربى بمنزلة وإخوتي أسوةٌ عندي وإخواني»(٤)

كما يضمّنه تعليقات نحوية وإن كانت قليلة مقتضبة على ما يرى أنه يحتاج إلى إعراب كقوله:

أأمكنت من نفسي عدوّي ضَلّةً أهفى على ما فات لو كنت أعلم

ضلةً: مصدر في موضع الحال، ويجوز أن يكون مفعولاً له، أي فعلت ذلك الضلال»(٥).

وقد يقرن إعرابه بالأمثلة الموضّحة، ويجيز وجهاً آخر كقوله في قول بعض الفزاريين:

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٩٢.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ١٥٥.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ۹۲، ۱۰۱، ۳۲۳، ۳۰۰، ۳۶۳، ۸٤.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٤٦ والبيت لأبي تمام ٣/ ٤٣٤ (تحقيق: محمد عبده عزام).

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه/ ٤٥١ الشرح المعزوّ إلى المعرّي.

أكنيه حين أناديه الأُكرِمَه والألقب والسوءة اللقبا

«نصب السوءة لأنه جعلها مفعولاً معه، أي: ولا ألقبه مع السوءة اللقب، أي مقترناً بالسوءة، ألا ترى أنك تجد هذا في المفعول معه، تقول:قمت وزيداً، أي قمت مقترناً معه، ومن رفع فالخبر مضمر، أي: والسوءة ذاك، ويجوز أن يكون (اللقبا) خبراً، ويكون مصدراً كالجَمْزي»(١).

وقد يجوّز في البيت وجهين ويوضحهم كقوله:

فقد جعلتْ في حبّة القلب والحَشا عِهادُ الهوى تُولَى بشوق يعيدها

يجوز نصب (عهاد) ورفعها، فالنصب على أنها مفعول أول لـ (جعلتُ)، و(تولَى بشوق) في موضع المفعول الثاني، و(يعيدها) في موضع الصفة للشوق. ومن رفع يكون (جعلت) بمعنى طفقت وأقبلت، غير متعدّ، و(يعيدها) يقوم مقام فاعل (تُولى)، فيكون المعنى: قد طفقت أوائل هواها (مطراً يعيدها) أي بشوق يعيدها»(٢).

وقد يؤوّل البيت على مذاهب النحويين كسيبويه والأخفش، يقول:

جهلت من عنانه الممتد ونظري في عطفه الألدة

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه/ ۲۹۷ والجَمَزى: العدُّوُ السريع. ويروى: والسوءةُ اللقبُ. على الابتداء والخبر. والبيت في شرح الأشموني ۲/ ۲۷۲ ساقه في معرض كلامه على عدم جواز تقدّم المفعول معه على عامله باتفاق، فلا يجوز: والطريق سرت، وذكر أن في تقدّمه على مصاحبه خلافاً. قال: والصحيح المنع. وأجاز ذلك ابن جني لوروده في كلام العرب كما في هذا البيت.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٧٦٢ والبيت للحسين بن مطير.

يجوز أن يكون زاد (١) من في الواجب على مذهب الأخفش، وعلى مذهب سيبويه يكون حذف مفعول (جهلت)، كأنه قال: جهلت من عنانه الطويل ما أعرفه من كرمه ونجابته»(٢).

وقد يذكر مذهب الفراء وسيبويه والأخفش فيقول: «الصحابة مصدر، والمصدر إذا جرى على الجهاعة أجري كالوصف، وحكى الفرّاء (الصّحابة) بكسر الصاد، وهذا جمع صاحب، غير أنّه أنّث الجمع كتأنيث الذّكارة والفِحالة، وأما (صَحْب) فاسم عند سيبويه للجمع بمنزلة الجامل والباقر، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه اسم مكسر واستدلّ على ذلك بكثرته نحو رَكب وتّجر، وسَفْر، ويدل على قول سيبويه:

بنيتُ بعُص بة من مَاليا أخشى رُكيباً أو رُجَيْلاً غاديا»(٣)

<sup>(</sup>۱) في الشرح (أراد) والصواب ما أثبت لما يقتضيه السياق. شرح المرزوقي/ ٦٢٣ وشرح التبريزي ٢/ ١٨٠.

<sup>(</sup>۲) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٩٧. فالأخفش يجيز زيادتها في الواجب وسيبويه لا يجيزه ويحمل ما ورد من ذلك على تأويل محذوف. انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ والمقتضب والإنصاف ١/ ٣٧٦ ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والكتاب ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ٤/ ٣٦ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٤ والمغنى/ ٤٢٨.

<sup>(</sup>٣) قال سيبويه: هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر عليه واحده، ولكنّه بمنزلة (قوم ونَفَر، وذَوْد)، إلّا أنّ لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك رَكْبٌ وسَفرٌ، فالركب لم يكسّر عليه راكب، ألا ترى أنك تقول في التحقير رُكيب، وسُفَير، فلو كان كسّر عليه الواحد رُدّ إليه، فليس (فَعْل) مما يكسَّر عليه الواحد والجمع، مثل (طائر وطير) ورصاحب وصحب). الكتاب ٣/ ٦٢٤.

سوصاً كثيرة مصرِّحاً وغير مصرِّح، ومن	والشارح ينقل عن ابن جني نص
	النصوص التي صرّح بنقلها عنه قوله:

لطاعنت صدور الخيل طعناً ليس بالآلي

ابن جني: في (طعناً) وجهان: إن شئت جعلته على فعل آخر دلّ عليه طاعنت حتى كأنه قال: طعنت طعناً، وذلك أنه إذا طاعن فقد طعن لا محالة، وإن شئت حملته على أنه مصدر محذوف الزيادة، أي طاعنت طِعاناً ومطاعنة أو طَعْناناً على ما جاء في مصادر مثله، قالوا: مررت بزيد وحده، أي أوحدته بمروري إيجاداً، وقالوا: عمَّرك الله، أي عَمّرك الله تعميراً ومنه:

..... وباب إذا ما لُزَّ للغَلْق يَصــرِفِ(١)

أي للإغلاق، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[البقرة: ٢٤٥] أي إقراضاً، والقَرض بمنزلة الطِّحن وهو الشيء المُقْرَض، وقالوا: أطعمته طاعةً، وأجبتُه جابة، فجاء على فَعْلة، فأمّا قول القُطامي:

وبعد عطائك المئة الرتاعا(٢)	

(۱) صدره:

أحبُّ إلى قلبي من الدِّيك رنَّة

وهو في تهذيب اللغة ١٥/ ٣١٧ واللسان ٧/ ٢٩١ غلق، ومعجم البلدان ٤/ ١٠٢ وبيت الحماسة للفند الزمّاني.

فليست من الباب، وذلك أنّ فيه ألف فَعال الزائدة، فلو كان على حذف الزيادة لقال: وبعد عَطْوِك (١٠).

وقوله: «ابن جني: يروى الصِّقال، وهوأجود، لأن من روى صِقال فهو جمع صقيل، وكسَّر فعيلاً في معنى مفعول على فِعال، وهذا إنها جاء في فعيل الذي هو فاعل نحو كريم وكِرام، وظريف وظِراف. وصقيل في معنى مصقول لم يأت عنهم مثل قتيل وقتال، وصريع وصراع، غير أنه شبه صقيلاً بظريف من حيث ركبا المثال، واجتمعا في الصفة، ونظيره: فَصيل وفِصال، وإذا كان كذلك فمن روى الصِّقال أولى، لأنه مصدر كأنه قال عند الصّقال»(٢).

وإذا كان النص الذي يأخذه عن ابن جني طويلاً تراه يلخّص بعضه، وينقل الباقي بنصه. كما في قوله:

هما خطّت المّا إسارٌ ومِنّةٌ وإما دمّ والقتل بالحرّ أجدر (٣)

من جرّ فأمره واضح، وذلك أنه حذف النون للإضافة، ولم يعتدّ بـ (إمّا) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وأما الرفع فطريف المذهب، فظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة، فقد حكي ذلك، ومنه ما يعزى إلى البهائم: (قالت الحجلة للقطاة:بيضك ثنتا وبيضي مئتا)، ومنه قوله:

<sup>(</sup>۱) الشرح المعزو إلى المعري وانظر الكتاب ٤/ ٨١ والأصول ٣/ ١٣٤ والخصائص ٢/ ١٦٩ / ٢١٩.

<sup>(</sup>٢) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٥٦.

 <sup>(</sup>٣) لتأبط شرّاً في ديوانه/ ١٨٩ والخصائص ٢/ ٤٠٥ والخزانة ٧/ ٤٩٩ وما بعدها والدرر
 اللوامع ١/ ١٤٣ وشرح التصريح ٢/ ٥٨ ورصف المباني/ ٣٤٢ واللسان ٧/ ٢٨٩.

لنا أَعْنُـزٌ لُـبْنُ ثـلاثٌ فبعضُها لأولادنا ثنتا وما بيننا عنـز(١) وذهب الفرّاء في قوله:

لها متنتان خطاتا كها أكبَّ على ساعديه النمر (٢)

أراد خظاتان، فحذف النون استخفافاً، واستدلّ على ذلك بقول الآخر:

قال ابن جني: ويجوز عندي فيه وجه آخر أعلى من هذا لضعف حذف نون التثنية، وهو أن يكون أراد الحكاية كأنه قال: هما خطّتا قولك: إما إسارٍ ومنةٍ، فحذف النون على هذا للإضافة البتة، ومثله بيت الكتاب:

فأبيت لا حِرجٌ ولا محروم (٤) أي لا يقال في ذلك»(٥).

(٤) صدره:

ولقد أبيتُ من الفَتاةِ بمنزلِ

للأخطل ديوانه وهو في الكتاب ٢/ ٨٤ وانظر شرح المفصل ٣/ ١٤٦ والإنصاف ٢/ ٧١٠ (٥) الشرح المعزو إلى المعرى/ ٦٨.

<sup>(</sup>۱) انظر الخصائص ۲/ ٤٣٠ وسر صناعة الإعراب ۲/ ٤٨٧ والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٧ شرح شواهد الشافية/ ١٥٩ والخزانة ٧/ ٥٨٠.

<sup>(</sup>٢) لامرئ القيس ديوانه/ ٥٨ والأشباه والنظائر/ ٤٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٤ والحزانة ٧/ ٥٠٠، ٥٧٣ واللسان ١٣/ ٣٩٨ متن.

 <sup>(</sup>٣) لأبي داود الإيادي. الحماسة البصرية ٢/ ٣٢٧ وسر صناعة الإعراب/ ٤٨٤، ٤٨٧
 واللسان ١٤/ ٣٣٣ خظا، والممتع في التصريف/ ٥٢٦.

وقد يفيد من ابن جني، وينقل عنه، ولا يلمع إلى هذا النقل. من ذلك قوله: لوعُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنت أكرمهم ميتاً وأبعدهم من منزل الذام

لم يرد لو عدّ قبران، وإنها أراد، لو عدّت القبور قبراً، قبراً، ولو قال: لو عُدّ قبر قبر لم يجز الرفع كها جاز الأول، وذلك أنّ هذا من مواضع العطف، فحذف حرفه لضرب من الاتساع، وهذا الاتساع خاصة إنها جاء في الحال، نحو: (فصّلت حسابه باباً باباً) و(دخلوا رجلاً رجلاً) مبيّناً، متتابعين، فلو رددت على البدل لم يجز، وعلى هذا قالوا (جاري بيت بيت، ولقيته كفّة كفّة)، فاتسعوا بالبناء مع الحال. ونحوها في ذلك الظرف نحو قولك: (كان يأتينا يومَ يومَ)، (وليلةَ ليلةَ)، و(أزمانَ أزمانَ)، و(صباحَ مساءَ) فإن خرجت به عن الظرفية لم يجز البناء، ألا تراك تقول: هو يأتينا كل صباح مساء وفي ليلةٍ ليلةٍ فتعرب البتة»(١).

وقوله في موضع آخر، وهو قول الشاعر:

أكرُّ عليهم دِعْلِجاً ولبانه إذا اشتكى وقع الرماح تحمحها

«دعلج فرسه، ولبانه بعضه، وهو الصدر، وإذا كرَّ عليهم الفرس فقد دخل اللبان في الجملة، الجواب أنه أعاد اللبان لعظم قدره في نفسه، ولأنّ الذكر بصدره كما أن الأنثى بعجزها، فلما فخمه وعظم أمره أعاد ذكره تنويهاً به، ومثله قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا يِللّهِ وَمَلَتِهِ كَيِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾[البقرة: ٩٨](٢).

<sup>(</sup>۱) المصدر نفسه ۲۸۰ والتنبيه ۱۳۲٪ ب وانظر الكتاب ۱/ ۳۹۲ والجمل ۱/ ۳۳۷ وشرح الكافية للرضي ۱/ ۲۰۷ وما بعدها وشرح التسهيل ۲/ ۳۲۶ والارتشاف/ ۱۵۵۸ وشرح المفصل ۲/ ۲۲ والبيت لعصام بن عبيد الزمّاني.

<sup>(</sup>۲) شرح الحماسة/ ۱۱۳ وانظر ۱۶، ۱۸۳، ۱۲۰۳، ۸۷، ۸۷.

وقد ينقل عن ابن جني شيئاً لم يرد في التنبيه، وربها ورد في كتاب آخر له، وذلك قوله:

ساعدني فيها ابنُ عمرو بنِ عامرٍ زهيرٌ فأدّى نعمةً وأفاءها ابنُ عمرو بنِ عامرٍ الصحيح»(١).

وقد نجد الشرح بنصّه عند المرزوقي والتبريزي: وهو قوله:

قسمنا بذاك الدهر شطرين بيننا فما ينقضى إلا ونحن على شطر

شطرين منصوب على المصدر، كأنه قال: قسمنا الدهر قسمين، ويجوز أن يكون حالاً على معنى قسمناه مختلفاً، فوقع الاسم موقع الصفة لمّا تضمّن معناها، كقولك: طرحت متاعي بعضه على بعض، كأنك قلت: متفرّقاً، المعنى: أوقات الدهر بيننا وبين أعدائنا مقسومة قسمين، فلا ينقضي شيء منها إلا ونحن على أحد الحدّين إمّا علينا وإمّا لنا»(٢).

ونقل عن نحويين ولغويين كابن السكيت تفسير بيت من أبيات الحماسة فقال في قوله:

الــرمح لا أمــلأ كفّــي بــه واللّبــد لا أتـــبع تزوالـــه

«قال ابن السكّيت: يقول: لا أقاتل بالرمح وحده، لأنه إذا اقتصر على الرمح فكأنه قد ملاً به كفّه فشغلها عن غيره»(٣).

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه/ ١٣٢ والبيت لقيس بن الخطيم الديوان/ ٦.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٥٠١ وانظر شرح المرزوقي/ ٨٢٦ وشرح التبريزي ٢/ ١٦٠.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ١٠٥.

وعن أبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي زيد في تعليقه على أحد أبيات الحماسة فقال:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجياً مسوّما(١)

... الأصمعي: كلّ ما فاق في جنسه فهو خارجي. أبو عمرو الشيباني: الخارجي من الخيل والرجال: المنكر. قال أبو زيد: إذا لم يكن للرجل في أهله بيتُ شرف، ولم يثبت أحد منهم ثم ثبت واحد منهم فهو خارجيّ »(٢).

ونقل عن الأصمعي معنى قوله: «ما يُرغى لشدّاد فصيل»، فقال: «الأصمعي وغيره: إذا اختلّ الرجل من العرب وأملق قصد الأحياء ومعه حبل، فيعطيه هذا البعيرَ وهذا الشاة، فيقال لمعطي البعير أرغ ولمعطي الشاة أثغ»(٣).

ونقل عن أبي هلال العسكري تغليطه الشاعر في عطف إرم على عاد من قول زياد بن منقذ:

حتى انتهوا لمياه الجوف ظاهرة ما لم تَسرِ قبلهم عاد ولا إرم فقال: «قال أبو هلال: عاد وإرم واحد، فجعلُهما اثنين غلط»(٤).

ونقل عن السيرافي قوله أن جمع غير العاقل بالواو والنون يكون للتشريف أو للتكثير فقال:

<sup>(</sup>۱) للحصين بن الحمام المرّي. شرح اختيارات المفضل/ ٣٢٩ والمقرب ١/ ١٩٨ ورصف المباني/ ٣٢١.

<sup>(</sup>٢) الشرح المعزو إلى المعري/ ٢٧٤.

<sup>(</sup>٣) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٧٠.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٣٦٩.

«السيرافي: الجمع بالواو والنون مختصّ ببني آدم، وإذا جمع من غيرهم هذا الجمع كان إمّا تشريفاً كقولهم (أرضون) لأنها مقرّ العقلاء، أو تكثيراً كقولهم (الوابلينا) أي شيئاً بعد شيء لا إلى غاية، أو يكون خبراً لحذفٍ دخله كـ (بُرَةٍ وبُرِين) و(قناة وقِنين)»(١).

ونقل عن ثعلب معنى كلمة وردت في بيت من أبيات الحماسة، وساق معنى البيت فقال:

سقيناهم كأساً سَقَوْنا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

قال ثعلب: أصبر: أجراً، من قوله تعالى: ﴿ فَكَا آصُبَرَهُمْ عَلَى ٱلنّادِ ﴾ [البقرة: ١٧٥] أي ما أجرأهم عليها. هذا البيت يحتاج إلى تأويل، لأنه لم يرد بقوله (على الموت أصبرا) إقراراً لهم بالشجاعة، ولكن يقول: أَشْجَرَ القتل فيهم فصابروا عليه هذا وإن كان فَدْحاً لهم، والذي فعل هذا بهم أولى بالمدح، فإن قيل كيف يدّعي أن القتل فيهم أعمُّ بعد أن ساوى بينها بقوله: (سقيناهم كأساً سقونا بمثلها)، قيل الكأس هاهنا القتل، أي قتلناهم وقتلوا منا، فلا ندري أي الفئتين أكثر، فلها قال: «ولكنهم كانوا على الموت أصبرً) عُلِم الغرض»(٢).

ونقل عن النمري أنه خطّاً أبا تمام في ترتيب بيتين ساقهما وهما في قول الشاعر:

يوم ارتحلت برحلي قبل برذعتي والعقل مُتلِه والقلب مشعول

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه/ ٣٧١.

<sup>(</sup>٢) الشرح المعزو إلى المعري ١١٤\_١١٥ والبيت لزُفر بن الحارث.

ثم انصرفت إلى نضوي لأبعثُه إثر الحُدوج الغوادي وهو معقول

فقال: «قال النمري: كذا روى أبو تمام هذين البيتين، والصواب عندي أن الأخير أول والأول أخير، وإلّا كيف يرتحل عنه وهو ينصرف إليه. وغير النمري يقول: هذا كله لدهشته لأنّه قدّم ما يؤخّر وأخّر ما يقدّم»(١).

ونقل عن أبي العلاء المعرّي \_ وهذا دليل على أنّ هذا الشرح ليس لأبي العلاء المعرّي \_ أن الأصمعي قال عن أبي النشناش: أبو النشاش وعبارته: «وقال أبو النشناش \_ أبو العلاء: كان الأصمعي يقول أبو النشاش:

إذا المرء لم يَسْرَح سَواماً ولم يُرِح سَواماً ولم تعطِف عليه أقاربه «(٢)

ونقل عن أبي رياش في غير موضع من شرحه، من ذلك الخبر الذي ساقه ليوضح المناسبة التي قيلت فيها الحماسة فقال:

إذا أرسلوني مائحاً لدِلائهم فملأتها عَلَقاً إلى أسبالها

أبو رياش: كان عمرو بن هند بعث وائل بن صُريم أخا باعث هذا الشاعر ساعياً على بني تميم، فبينا هو جالس على شفير بئر يجمع الصدقات إذا دفعه رجل منهم، فوقع فيها، ورموه بالحجارة حتى قتلوه وهم يرتجزون ويقولون:

يا أيّها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

وإنها هذا هزء، فبلغ ذلك باعثاً أخاه، فعقد لواء، وسار في بني عُبْر، وآلى أن يقتُل في بني تميم حتى تمتلئ دلوه من البئر، ففعل ذلك حتى كانت المرأة

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٧٦٤

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٢٣٢.

تقول: تَعِسَتْ عُبَر، ولا لقيت الظفَر، ولا سقيت المطر»(١).

ونقل عنه تخطئته لأبي تمام في عزو أبيات من الحماسة فقال: «قال منصور بن يحيى الحنفي ـ قال أبو رياش: هذا غلط من أبي تمام، إنها يحيى بن منصور ذهلي من بنى عامر بن ذهل، والأبيات لموسى بن جابر الحنفى»(٢).

وفي موضع آخر: «وقال آخر من طبع. أبو رياش: هي لرجل من بني أسد» (٣).

ونقل عنه أيضاً أن استعمال وَمَضان لم يسمع من غير الشاعر الذي ساق أبياته في الحماسة وعبارته:

حيى الحديد عليهم فكأنه وَمَضانُ برقِ أو شعاعُ شموس (٤)

قال أبو رياش: ما أعلم شاعراً قال (ومضان) إلا هذا، ولكنهم يقولون: وميض»(٥).

ومما يلحظ في منهجه أنه يسوق أكثر من رواية للبيت، وينبّه على الاختلاف فيها فيقول مثلاً:

أمحملة ولأنت صنو نجيبة من قومها والفَحْل فعلٌ مُعْرِق(١)

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه/ ٣٥٢ والبيت لباعث بن صريم.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٢٣٩.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ٢١٤.

<sup>(</sup>٤) للأشتر النخعي اللسان ٦/ ١١٣ شمس، أساس البلاغة/ ومض، تاج العروس ١٧١ شمس.

<sup>(</sup>٥) شرح الحماسة/ ١٠٩.

<sup>(</sup>٦) لقتيلة بنت النضر الدرر ١/ ٨١.

يروى: ها أنت... ويروى نجل نجيبة »(١). ويقول في موضع آخر:

و لا یجــزون مــن حســن بســوء ولا یجــزون مــن غلــظ بلــین (۲) ویروی بسَيْء تخفیف سیّع، کهیْن وهیّن، ویِسَي، ویِسُوْءی (۳).

وقد يسوق روايتين للبيت، ويبين الوجه في كل منهما، كما في بيت جابر بن ثعلب الطائي:

ويـزري بعقـل المـرءِ قلّـةُ مالـه وإن كان أسرى من رجالٍ وأُحْـولا

و(أَحْيلا)، من رواها و(أحولا) بالواو فأمره ظاهر، لأن العين في الأصل واو، يقال هما يتحاولان، وأمّا الياء فشاذّة، وإنها جاز لأنه قد كثر عنهم حَيْل وحَيْلة، ولغة أخرى (لا حَيْل ولا قوّة) فجنحوا إلى الياء اعتياداً، ولخفّتها»(٤) وقوله:

أداء عراني من حُبابك أم سحرُ (٥)

من ضمّ الحاء أراد حُبّك، ومن كسرها أراد مصدر حابّ مُحابّة، وهو فِعْلها وفِعْلُه، لأنّ المفاعلة فعل الاثنين و (جَنابِك) بفتح الجيم: ناحيتك، وبكسرها مصدر

<sup>(</sup>۱) شرح الحماسة/ ٥٨٥.

<sup>(</sup>٢) لأبي الغول الطهوي. الخزانة ٨/ ٣١٤، الشعر والشعراء ١/ ٤٣٦ الحيوان ٣/ ١٠٦.

<sup>(</sup>٣) شرح الحماسة/ ٥١.

<sup>(</sup>٤) الشرح المعزو إلى المعري/ ٢٢٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) لأبي العطاء السندي جمهرة اللغة/ ٦٤ واللسان ١/ ٢٩٠ حبب وتاج العروس ٢/ ٢١٣ وصدره:

فوالله ما أدري وإني لصادق

(جانَبَ) وهو أيضاً فِعلُها وفِعلُه»(١).

وقد يختار الرواية التي اختارها ابن جنّي ويقوّيها من غير أن يلمع إلى اختيار ابن جني لها: فيختار أوجبته ويرجحها على أرجيته وأرجأته اللتين ضعفهما ابن جني (٢).

وقد يبين وجه المعنى في كل رواية فيقول:

أغني غَناء الميّتين أُعَدّ للأعداء عداً

أي أقوم مقام من ذهب من السلف. ومن روى (أُعِدّ) بضم الهمزة وكسر العين أراد: أُعِدُّ السلاح للأعداء، و(أُعَدّ) بالضم وفتح العين معناه أُعَدُّ للمعضلات، وأُعُدُّ بفتح الألف وضمّ العين يريد أُعُدُّ مآثر قومي»(٣). وقد يسوق روايتين ويبين الأقوى كقوله:

سآخذ منكم آل حزن بحوشب وإن كان لي مولى وكنتم بنى أبي

ويروى: مولاي مقصور. والأول يسلم من الزحاف، وهذه أشبه بطريقة الشعر، ألا ترى أنها معرفتان مضافتان (٤).

وقد ينقد الروايات، ويدقّق في صحتها، ويرفض بعضها. من ذلك قوله:

ما إن جزِعت ولا هَلِعت تُ ولا يَرُدُّ بُكايَ زَنْدا(٥)

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعرى/ ٦٠ و٥٢.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ١٢٨ والبيت لعمر بن معديكرب في ديوانه/ ٨٢.

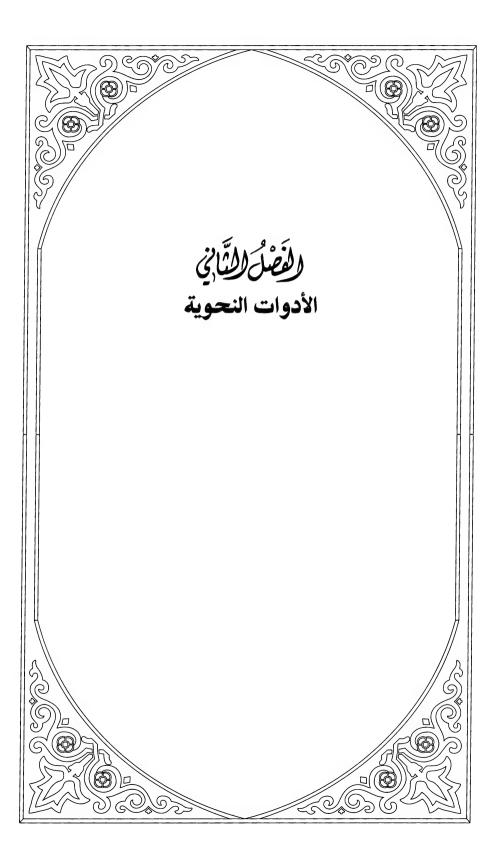
<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٢٢٨.

<sup>(</sup>٥) لعمر بن معد يكرب ديوانه/ ٨٢ حماسة البحتري/ ١٢٨.

العرب تضرب المثل بالزند في القلّة، كها تضرب بالنقير والفتيل والقِمطير، ويروى زيداً، يعني أخاه، وهذه الرواية غير صحيحة لأنه فُتِّش عن نسب (عمرو) فلم يوجد له أخٌ يسمّى زيداً، وذكروا أنه أراد زيد بن الخطاب، وكان حليفاً له في الجاهلية»(١).

000

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٢٧





### الهمزة

تأتي على وجهين: حرفاً لنداء القريب أو للاستفهام (١١).

وقف شارحو الحماسة على الوجه الثاني وهو الاستفهام، وذلك في قول الشاعر الأسدى:

ألم تعلم مالي برواند كلها ولا بخزاق من صديق سواكما

وذكروا من معانيها:

1-التقرير والتحقيق: وذلك إذا وليها نفي بـ (لم) أو (لا) أو (ليس). ذكره المرزوقي وعبارته: «قوله (ألم) هو (لم) أدخل عليه همزة الاستفهام، والاستفهام كالنفي في أنه غير موجب، ونفي النفي إيجاب، ولذلك قرر بـ (ألم) فيها كان واجباً واقعاً، لأنه يتضمن من التحقيق والتثبيت في التقرير وتأكيد المقرر على المخاطب مثل ما يتضمنه القسم لو أتى به بدله، لذلك عقب بها يعقب به القسم، وهو (ما) النافية (٢)».

وذكر التبريزي هذا المعنى للهمزة<sup>(٣)</sup>، ......

\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ١٧.

<sup>(</sup>٢) شرح ديوان الحماسة/ ٨٧٦ وما بعدها وذكر مثل ذلك في موضع آخر/ ١٠٨٠.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ٩١، ٢٨٩، ٢/ ٢٢٩.

وصاحب الشرح المعزو إلى المعري(١).

وقد حد ابن هشام التقرير بأنه «حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه».

ولذلك أخذ على الزمخشري استخدامه هذا المصطلح في مثل هذا الموضع، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرُ ﴾ [البقرة: ١٠٦] حيث حمل معنى الهمزة فيه على التقرير، فرد ابن هشام ذلك إلى أن المراد التقرير بها بعد النفي لا التقرير بالنفي، وأنَّ الأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، أي: ألم تعلم أيها المنكر للنسخ (٢).

٢- التسوية: ذكر المرزوقي من معاني الهمزة التسوية، وذلك إذا وليتها
 (أم) المتصلة لأنها تدل على استواء الحالتين اللتين توسطت (أم) بينهما، فقال معلقاً على قول أبي عطاء السندى:

فو الله ما أدري وإني لصادق أداء عراني من حبابك أم سحر (٣)

«أقسم بالله على استواء علمه بالحالتين اللتين ذكرهما، وتسمى الألف التي في قوله: (أداء عراني) ألف التسوية لهذا الذي ذكرناه»(٤). ونقله التبريزي(٥).

والهمزة في مثل هذا الموضع خبر لا استفهام لأنها تدل على تسوية الأمرين،

<sup>(</sup>١) شرح أبيات الحماسة/ ٨٥٥ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢٥١.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٢٦٢٤، وما بعدها وانظر الكشاف ٦/ ٣٩٦.

<sup>(</sup>٣) يجوز في حِباب أن يكون مصدراً بمعنى الحُبّ، أو يكون مصدر حاببته أو يكون جمع الحُبّ.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٥٧.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ١/ ٦٠.

وتخبر أن الأمرين عندك واحد، ولذلك يكون العطف بعدها بـ (أم) وهي معادلة الألف بمعنى أي (١).

والتسوية تكون باستعمال كلمة سواء وغيرها نحو «ما أبالي، وما أدري وليت شعرى» ونحوهن (٢).

واكتفى المالقي بذكر وقوعها بعد سواء، وجعل ابن هشام ضابطها دخولها على جملة يصح حلول المصدر محلها كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِ مَرْ أَشَتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَهُمْ أَمْ لَهُمْ مَتَتَغْفِرْ ﴾ [المنافقون: ٦] أي سواء عليهم استغفارك لهم وعدم استغفارك(٣).

٣- الإنكار والتعجب: ذكر ابن جني هذا المعنى للهمزة إذا وقعت قبل أم المنقطعة في قول البراء بن ربعي:

أبعد بني أمي الذين تتابعوا أرجي الحياة أم من الموت أجزع

فقال: «(أم) هنا منقطعة لا متصلة، وذلك أن معنى المتصلة معنى أيها وهو مع ذلك مدع أن أحدهما واقع كقولك: أزيد عندك أم عمرو، أي: أيها عندك، فهو مدع أن أحد الرجلين عنده، وليس البيت كذلك، ألا ترى أنه لا يثبت الخلود ولا جزعه من الموت، بل ينعى كل واحد منها ولا يثبته، فإذا كان كذلك علمت أنها منقطعة، ومن كلام آخر فكأنه قال: بل من الموت أجزع، وهو استفهام إنكار وتعجب، لا استفهام طلب وعلم وتفهم (٤)».

<sup>(</sup>١) الحجة للقراء السبعة للفارسي ١/ ٢٦٤ وما بعدها والأزهية/ ١٢٥ والخزانة ١١/ ١٥٥.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ١٧٠ وما بعدها والمغنى/ ٢٤ والجني الداني/ ٣٢.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ٢٤.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ورقه ١٠٧/ أ.

وجعلها المرزوقي لمعنى التوجع(١)، وتبعه في ذلك التبريزي(٢).

وفي المغني ما يعضد كلام ابن جني، إذ قال في معرض كلامه على أم المنقطعة: «ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها) إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده»(٣).

ولا يقتصر مجيئها للإنكار على وقوعها قبل (أم) المنقطعة، بل تأتي في مواضع كثيرة يحددها السياق الذي وردت فيه، ومن ذلك: قول التبريزي في قول الشاعر:

أَبُعْدَ الذي بالنعفِ نعف كُوَيكِ بِ رهينةِ رمسٍ ذي ترابٍ وجَندلِ (٤) أَذكَّرُ بالبُقيا على من أصابني وبُقيايَ أنِّي جاهدٌ غيرُ مُؤْتَلِ

«ألف الاستفهام دخل ههنا على معنى الإنكار، وتناول الفعل الذي صدر في البيت الثاني، لأن ألف الاستفهام يطلب الفعل، والمعنى: أأذكر بالبقيا بعد المدفون بنعف هذا الجبل»(٥).

\* \* \*

# أجل

أجل حرف جواب بمعنى نعم وقف على معناه من الشارحين المرزوقي وذلك في قول سويد المراثد الحارثي:

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۸٤٩.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ٣٢٦.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ٦٥.

<sup>(</sup>٤) البيتان لمسور بن زيادة وانظر شرح المرزوقي/ ٢٤٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ١/ ٢٣٩.

لَعَمري لقد نادى بأرفع صوتهِ أجل صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي

نَعِتُ سُويدٍ أَنَّ فارسَكم هوى إذا قال قولاً أنبطَ الماءَ في الثرى

فقال: «ولهذا أقسم وعظم الحال في نعي الناعي حتى جعله ينادي بأرفع صوته فعل النادب المتحسر، ثم صدقه في ثنائه وخبره فقال: أجل صادقاً، وأجل هو لتحقيق الإخبار، كأنه لما قال: إن صاحبكم أو فارسكم هوى، قال أجل أنت مصدق»(١).

ونقل التبريزي قول المرزوقي بنصه (٢)، وترك الوقوف عليها بقية الشارحين.

وما ذكراه رأي الزمخشري وابن مالك إذ محضاها لتصديق الخبر، وقال الزمخشري: وأجل لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة... ولا تستعمل في جواب الاستفهام(٣).

واختلف في معناها فقيل:

١ ـ لتصديق الخبر، وعليه الزمخشري وابن مالك.

٢- التصديق للخبر والتحقيق للطلب ولا تكون جواباً للنفي ولا للنهي وإليه ذهب المالقي<sup>(١)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup>.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۸٤٠.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي. ٢/ ٢٦٣.

<sup>(</sup>٣) المفصل/ ٣٦٩ والتسهيل/ ٢٤٥ وذكر رأيها المرادي في الجني الداني/ ٣٦٠.

<sup>(</sup>٤) رصف المباني/ ١٤٧ وذكر رأيه ابن هشام في المغني/ ٢٩ والمرادي/ ٣٦٠ والسيوطي في الهمع ٤/ ٣٧١.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب/ ٢٩.

٣ ـ لتصديق الخبر والنفي والاستفهام والأمر والنهى ذكر ذلك السيوطي(١).

الأخفش الخبر والاستفهام ووقوعها بعد الخبر أحسن كها نقل الأخفش فقيل عنه: «هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم أحسن منها بعد الاستفهام» (٢) وعن ابن خروف أنها أكثر ما تكون بعد الخبر (7).

\* \* \*

إذ

تأتي على وجوه فتكون اسماً للزمن الماضي، أو للمستقبل، أو للتعليل، أو للمفاجأة(٤):

وقف عليها المرزوقي والتبريزي وذكرا من أحكامها:

آ ـ وقوعها بعد بينا وبينها وتكون للمفاجأة:

ذكر ذلك المرزوقي مستدلاً بذلك على زيادة الفاء وذلك في معرض تعليقه على بيتي ابن عبدل الأسـدي:

يوماً بحيث يُنزَّعُ اللَّابَحُ<sup>(٥)</sup> تَهِوي به خَطَّهارةٌ سُرُحُ

بَينا هُمُ بِالظَّهْرِ قد جلسوا فإذا ابن بشر في مَواكبِ

<sup>(</sup>١) الهمع ٤/ ٣٧١.

<sup>(</sup>٢) انظر مغنى اللبيب/ ٢٩ والجنى الداني/ ٣٦١ والهمع ٤/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>٣) مغني اللبيب/ ٢٩ والهمع ٤/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ١١١\_١١٣.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ١٧٨٤.

ثم قال: «فأما (إذا) فذكر سيبويه خاصة أن (إذ) تقع بعدهما ولم يذكر (إذا) تقول: (بينها نحن نسير إذْ أقبل زيد) وكثير من النحويين والأصمعي ينكرون هذا، ويقولون لا حاجة إلى (إذ) و(إذا) ويستشهدون بقول أبي ذؤيب:

بيْنَا تعنقُه الكهاةَ وروعه يوماً أتيح له جريٌّ سلفَعُ (١)

وإذا رجعنا إلى الموجود فما يختارونه هو الأكثر، واستشهد سيبويه بقوله:

بينها نحن بالكثيب ضحى إذ أتى راكب على جمله (۲) والبيت الذي نحن فيه جاء بـ (إذا) فهو أغرب»(۳).

ونقل التبريزي كلام المرزوقي بنصه (٤)، وأغفل الوقوف على هذه الأداة بقية الشارحين.

وما ذكره المرزوقي عن سيبويه من تجويزه وقوع (إذْ) بعد (بينا وبينها) صحيح وعبارته:

«أما إذا فلما يستقبل من الدهر، فيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء

(١) روايته في المغني:

بينا تعانقُ الكام الكام ورَوْغِ ما يوماً أتيح له جريء سلفع الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨ وشرح المفصل ٤/ ٣٤ واللسان ١٣/ ٦٥ بين وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢ ورصف المباني/ ١١ والبيت لأبي ذؤيب الهذلي.

- (٢) البيت لجميل ديوانه/ ١٨٨ برواية نحن بالأراك معاً والمغني/ ٤١٠ برواية: بينها نحن بالأراك ضحيّ.
  - (٣) شرح المرزوقي/ ١٧٨٤.
  - (٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٤ وانظر شرح اختيارات المفضل ٣/ ٧٢١ وما بعدها.

توافقه في حال أنت فيها. وذلك قولك: (مررت فإذا زيد قائم) وتكون (إذ) مثلها أيضاً ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: (بينها أنا كذلك إذ جاء زيد)، و(قصدت قصده إذ أنتَفَح علي فلان، فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها)(١).

وأما ما ذكر من استشهاد سيبويه ببيت جميل ففيه وهم \_ ربها كان من المحقق \_ أو تحريف، إذ ليس البيت من شواهد الكتاب، وقد نقل البغدادي هذا القول عن المرزوقي وقال في هذا الموضع: «ومما يستشهد به لسيبويه قوله...»(٢) فالبيت مما احتج النحاة به منتصرين له وليس من شواهده في الكتاب.

وممن ذكر وقوع (إذ) بعد (بينا وبينها) الزمخشري والرضي وابن مالك وذكروا أنّ الأصمعي لا يستفصح ذلك (٣).

وقال أبو حيان: «ومجيء (إذ) بعد (بينا وبينها) عربي مسموع فلا يلتفت لمن أنكره والفصيح الكثير ألا يؤتى بـ (إذ)(٤)».

ب-إضافتها إلى الجمل وتنوينها إذا قطعت عن الإضافة:

ذكر إضافتها إلى الجمل المرزوقي وذلك في رواية لبيت أرطأة بن سهية:

هل أنت ابن ليلي إن نظرتك رائح مع الركب أو غادٍ غداة غد معي

فقال: «ومن روى (غداتئذ) فالمراد غداة إذ الأمر كذا فحذف الجملة التي

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

<sup>(</sup>٢) الحزانة ٧/ ٧٢.

<sup>(</sup>٣) المفصل/ ٢٠٧ وشرح الكافية ٢/ ١١٣ وشرح التسهيل ٢/ ٢٠٩.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٣/ ١٤٠٥ وانظر اللسان (بين) شرح درة الغواص ٥٨/ ب وما بعدها.

أضيف (إذ) إليها لينشرح بها لكون المراد مفهوماً ثم أتى بالتنوين عوضاً من الجملة المحذوفة ليستقل (إذ) به»(١).

وتختص (إذ) بالإضافة إلى الجمل كما ذكر سيببويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء وحمل عليها كل زمان ماض<sup>(٢)</sup>، وذكر في موضع آخر أن الأحسن في (إذا) ابتداء الاسم بعدها<sup>(٣)</sup>.

فسيبويه يجوز إضافتها إلى الجملتين الفعلية والاسمية إلا أنه يذكر أن الأحسن في الاسمية ألا يكون فعلها ماضياً ويوضح ذلك قول المبرد «وإذ إنها تضاف إلى فعل وفاعل أو ابتداء وخبر، فإذا أضيفت إلى الفعل قدّم وإذا أضيفت إلى الابتداء قدم، ولم يكن الخبر إلا اسهاً أو فعلاً مما يضارع الأسهاء»(٤).

فإذا كان معنى الجملة المضاف إليها مفهوماً حذفت وعوض منها التنوين كما ذكر المرزوقي واختلف في هذا التنوين، فقيل: تنوين إعراب، وقيل تنوين بناء.

قال بالأول الأخفش (٥)، وبالثاني سيبويه والمبرد والأنباري والفارسي

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٨٩٤ وانظر كتاب الشعر ٢/ ٤٨٧.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ٣/ ١١٩ وانظر ٢٠، ١١٦، ١٨٥ المقتضب ٣/ ١٧٧ والأصول ٢/ ١١ والبسيط المحتاب ٣/ ١٧٧ والتسهيل/ ٩٢ وشرحه ٢/ ٢٠٧ والحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٥١ وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٠٥، ٥٠٦، ٥٠٥ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١١٥ وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٧٤ والمغني/ ١١٦ والرصف/ ١٤٨. "قال سيبويه: جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل أو إلى الابتداء والحبر»

<sup>(</sup>۳) الكتاب ۱/ ۱۰۷.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٤/ ٣٤٨.

<sup>(</sup>٥) معانى الأخفش ٢/ ٤٨٤ شرح التسهيل ٢/ ٢٠٧ والخزانة ٦/ ٥٤١.

والزنخشري وابن جني وابن مالك(١)، ووقف ابن السراج موقفاً وسطاً فأجازهما ورجح الثاني(٢).

ونقل ابن جني عن الأخفش قوله في بعض تعاليقه على حاشية الكتاب، بُعد (كم) و(إذ) من المتمكنة أن الإعراب لم يدخلها قط ثم قال: «فهذا تصريح منه ببناء (إذ) وهو أليق به والأشبه باعتقاده، وذلك القول الذي حكيناه عنه شيء قاله في كتابه الموسوم بمعاني القرآن وإنها هو شبيه بالسهو منه، على أن أبا علي قد اعتذر له منه بها يكاد يكون عذراً»(٣).

\* \* \*

إذا

تأتى على وجهين:

الأول: أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال(٤).

وقف عليها شراح الحماسة وذكروا فيها أموراً:

١- أنها ظرف مكان تتعلق بها بعدها ولا تضاف إليه: ذكر ذلك ابن جني في بيت حرقة بنت النعمان:

<sup>(</sup>١) انظر الكتاب ٣/ ٣٩٨ والمقتضب ٤/ ٣٠، ٢/ ١٧٩ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٥.

<sup>(</sup>٢) الأصول ٢/ ١١.

<sup>(</sup>٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٥.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ١٢٠.

بينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصف

فقال: «ألا ترى أن معناه: بين هذه الأوقات خدمنا الناس وذللنا كما أن قول الله سبحانه: ﴿ وَإِن تُصِبّهُمُ سَيِتَهُ المِما قَدَّمَتَ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] تأويله قنطوا فوقوع إذا هذه المكانية جواباً للشرط من أقوى دليل على قوة شبهها بالفعل و(إذا) هذه منصوبة بالفعل بعدها وليست مضافة إليه، إنها تلك (إذا) الزمانية في نحو قولك: (إذا زرتني أحسنت إليك) وكذلك إذا التي للمفاجأة في نحو قولك:

بينها النساس عملي عليائها إذا هووا في هوة منها فغاروا(١)

(إذا) منصوبة الموضع بـ (هووا) وليست كـ (إذا) الزمانية في نحو قولك: (قمت إذْ قمت) تلك مضافة إلى ما بعدها كـ (إذا)»(٢) وكـذلك المرزوقي والتبريزي(٣) وفي هذا خلاف: ذهب بعضهم إلى أنها ظرف مكان كابن الشجري وابن يعيش(٤)، وعزي إلى سيبويه(٥) والمبرد(٢) والفارسي وأبي بكر بن الخياط(٧)

<sup>(</sup>١) للأفوه الأودي وهو في اللسان ١٥/ ٤٣١ وتاج العروس إذا.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٢٤/ أوكذلك في التهام في تفسير أشعار هذيل/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزقي/ ١٢٩٢، ١٢٩٣ وشرح التبريزي ٣/ ١٨٨، ٢٥٢.

<sup>(</sup>٤) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠ وشرح المفصل ٤/ ٩٨، ٩/ ٣.

<sup>(</sup>٥) في الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجني/ ٣٧٤.

<sup>(</sup>٦) في شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٣ والتسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ٢١٤ والارتشاف ٣/ ١٤١٢ وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف ٣/ ١٤١٢.

وابن عصفور والزمخشري(١).

وذهب بعضهم إلى أنها ظرف زمان وعزي إلى الرياشي والزجاج وابن طاهر وابن خروف والشلوبين(٢).

قال ابن مالك: «وهو ظاهر قول سيبويه» (٣) وقال أبو حيان: «عزي إلى المبرد وسيبويه القولان» (٤).

وقيل: هي حرف عُزِيَ للكوفيين والأخفش<sup>(٥)</sup> والشلوبين<sup>(٦)</sup> وابن بري<sup>(٧)</sup> والسيرافي<sup>(٨)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٩)</sup>، وأجازه ابن يعيش<sup>(١٠)</sup>.

(١) في المغنى/ ١٢٠.

- (٦) شفاء العليل ١/ ٤٧٢ والارتشاف ٣/ ١٤١٣ والمغني/ ١٢٠ والهمع ٣/ ١٨٢.
  - (٧) شرح الكافية للرضى ١/ ٢٠٣.
    - (٨) الخزانة ١٠/ ٢٦٦.
    - (٩) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.
    - (١٠) شرح المفصل ٤/ ٩٩.

<sup>(</sup>٢) كما في الارتشاف ٣/ ١٤١٢ والجني ٣٧٤ والهمع/ ١٨٢ وعزاه الرضي للزجاج ١/ ١٠٣.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ قال سيبويه: «وتكون للشي توافقه في حال أنت فيها وذلك قولك (٣) مررت به فإذا زيد قائم) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٣/ ١٤١٢ وذكر المبرد أنها حرف في موضع، المقتضب ٢/ ٥٧ وجعلها التي تسد مَسدَّ الخبر في موضع آخر ٣/ ١٥٨.

<sup>(</sup>٥) انظر الارتشاف ٣/ ١٤١٢ الجني/ ٣٧٤ والمغني/ ١٢٠ والهمع ٣/ ١٨٢ واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

وما ذكره ابن جني من عمل ما بعدها فيها لأنها لا تضاف نقله عنه أبو حيان والمرادي، (١) وذكر الرضي أن إذا المفاجأة عند المبرد متعلقة بالخبر ولا يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث (٢).

وجاء في التهذيب عن الليث: «فإن وصلت (إذا) بكلام يكون صلة أخرجتها من حد الإضافة»(٣).

٢- تختص بالدخول على الجملة الاسمية: ذكر ذلك المرزوقي وذلك في بيت كثير:

تسلى بأخرى غيرها فإذا التي تسلى بها تغري بليلي ولا تسلي

فقال: «(إذا) هي هذه التي للمفاجأة، ومن الظروف المكانية لا الزمانية، وما بعده مبتدأ، فإنه لم يجعل مستقراً (٤٠٠) ونقله التبريزي (٥٠).

وهو مذهب سيبويه $^{(7)}$  والمبرد $^{(V)}$  واختيار ابن مالك والرضي $^{(\Lambda)}$ .

وقال أبو حيان: «وتجيء بعد (إذا) الاسمية مصحوبة بـ (إن) المكسورة

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ١٤٠٥، والجني/ ١٩٠.

<sup>(</sup>۲) شرح الكافية ۱/ ۱۰۳.

<sup>(</sup>٣) تهذيب اللغة ١٥/ ٤٨ (إذا).

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ١٢٩٢.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ٣/ ٢٥٢.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ١/ ١٠٧ و٣/ ١٧.

<sup>(</sup>٧) المقتضب ٣/ ١٧١.

<sup>(</sup>٨) التسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ١١٣ وشرح الكافية للرضى ١/ ١٠٣.

الهمزة والمفتوحة والجملة الفعلية مصحوبة بـ (قد). نقل ذلك الأخفش عن العرب، فتخصيص ابن مالك أنها لا يلهيا إلا جملة اسمية وهم»(١).

٣ ـ وقوعها في جواب الشرط: ذكر ابن جني في معرض تعليقه على بيت الحماسة، فاستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبَّهُمْ سَيِّنَهُ المِما قَدَّمَتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦] على قوة شبه إذا بالفعل إذ التأويل فيها قنطوا(٢).

ونقل سيبويه عن الخليل وقوع (إذا) في جواب الشرط كالفاء، وأن دخول الفاء عليها قبيح (٣) وذكره ابن مالك دليلاً على حرفيتها (٤).

وذكر أبو حيان عن محمد بن مسعود أنه لا يربط بـ (إذا)، وأن الربط بها في جواب الشرط مذهب الخليل وسيبويه وأن الأخفش على حذف الفاء (٥٠).

وقال المبرد: تغنى عن الفاء وتكون جواباً للجزاء<sup>(٦)</sup>.

٤ ـ وقوعها بعد بينا وبينها: ذكر ذلك المرزوقي في قول ابن عبدل الأسدي:

يومـــاً بحيــث ينـــزع الــــذبح

فإذا ابن بشر في مواكب

بيناهم بالظهر قد جلسوا

تهروی به خطارة سرح

<sup>(</sup>۱) الارتشاف ٣/ ١٤١٣ وذكر مذهب الأخفش السليلي في شفاء العليل ١/ ٤٧٢٥ والسيوطي في الهمع ٣/ ١٨٢.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٤٢/ أ

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٦٣ وما بعدها وانظر الإيضاح للفارسي/ ٣٢٠ والمفصل/ ٢٠٨ وشرحه ٩/ ٣.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ١٨٧١.

<sup>(</sup>٦) المقتضب ٣/ ١٧٨.

فقال: «فأما (إذا) فقد ذكر سيبويه خاصة أن (إذ) تقع بعدهما، ولم يذكر (إذا) تقول: بينها نحن نسير إذ أقبل زيد، وكثير من النحويين والأصمعي ينكرون هذا ويقولون: لا حاجة إلى (إذ) و(إذا) ويستشهدون بقول أبي ذؤيب.

بينا تعنُّقِه الكهاةَ وروغِه يوماً أتيح له جريٌّ سلفعُ

إذا رجعنا إلى الموجود، فما يختارونه هو الأكثر، واستشهد سيبويه بقوله:

بينها نحن بالكثيب ضحى إذ أتى راكب على جمله

والبيت الذي نحن فيه جاء بإذا فهو أغرب»(١) ونقله التبريزي $(^{(1)}$ .

وسيبويه مثل لـ (إذ) بعد بينا وبينها، ولم ينص على وقوع (إذا)<sup>(٣)</sup>، وذكر وقوعها بعدهما غير واحد من النحاة<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون لغير مفاجأة، فتكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية (٥). هذا هو المشهور في إذا وذهب بعضهم إلى جواز دخولها على الجملتين الفعلية والاسمية. هو المشهور في النقل عن الأخفش وهو الذي ذكره ابن جني في التنبيه في معرض تعليقه على قول مرّة بن عداء الفقعسى:

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۷۸٤.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٤/ ٢٩٤.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

<sup>(</sup>٤) كالزمخشري في المفصل/ ٢٠٧ والرضي في شرح الكافية ٢/ ١١٣ وابن مالك في شرح الكالمخشري التسهيل ٢/ ٢١٥ والسليلي في شفاء العليل ١/ ٤٧٢ وأبي حيان في ارتشاف ٣/ ١٤١٤.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ١٢٧.

فه الله أعدوني لمشلي تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

بقوله: «ومن رواه (إذا) فهو كقوله: (آتيك إذا زيد قام) وهذا جائز على رأي أبي الحسن، وذلك أنه يجيز الابتداء بعد إذا الزمانية المشر وط جا»(١).

وما ذكره هنا من جواز الابتداء بعد (إذا) اختاره في الخصائص وقوّاه وانتصر له، وبيّن قوة مذهب الأخفش فيه (٢)، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل متابعاً الأخفش (٣).

ونقل البغدادي عن النحاس أن المبرد غلط سيبويه في الابتداء بعد إذا لأنها بمنزلة حروف المجازاة فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء (٤).

ونقل مثل ذلك عن سيبويه المرادي عن السهيلي وذلك في بيت الكتاب:

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر(٥)

وقد ذكر المبرد هذا البيت وقال: «ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان

<sup>(</sup>١) التنبيه ٣٩/ ب.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ١/ ١٠٤.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ ذكر أن الأخفش اختار اختصاصها بالفعل وأجاز الابتداء بعدها واكتفى بعزوه إلى الأخفش في التسهيل/ ٩٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧ كذلك ابن هشام في المغني/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٤) الخزانة ٣/ ٣٣.

<sup>(</sup>٥) الجنى الداني/ ٣٦٨ وما بعدها. والبيت لذي الرمّة في ديوانه/ ٢٥٣ والكتاب ١/ ٨٢ والمقتضب ٢/ ٧٧.

خطأ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال»(١).

ونص عبارة سيبويه: «فالنصب عربي كثير، والرفع أجود، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد، وكل هذا من كلامهم»(٢).

والمشهور في النقل عنه اختصاصها بالدخول على الجمل الفعلية لتصريحه في غير موضع من كتابه بأنها لا تضاف إلا إلى الأفعال، لأنها لما يستقبل، وتوصل بالفعل، ويقبح ابتداء الاسم بعدها(٣).

واختاره الزمخشري<sup>(٤)</sup> وابن مالك في ظاهر كلامه<sup>(٥)</sup>، وذكر البغدادي أنه مذهب النحاس والزجاج والفارسي<sup>(٢)</sup>.

ووقف ابن جني على أمر آخر في (إذا) الشرطية وذلك أنه لا ينصبها ما قبلها ولا يعمل فيها إلا جوابها ولا يكون جوابها إلا بعدها لأن لها صدر الكلام كالاستفهام (٧). كذلك المرزوقي وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: أن

<sup>(</sup>١) المقتضب ٢/ ٧٧.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٨٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٣ الجني/ ٣٦٨ وانظر الكتاب ٣/ ١١٩، ٦٠، ١/ ١٠٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المفصل/ ٢٠٦ وابن الشجري في أمالية ١/ ٣٣ الهروي في الأزهية/ ٢٠٤ وابن هشام في المغنى/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٣٧.

<sup>(</sup>٦) الخزانة ٣/ ٣٣.

<sup>(</sup>۷) التنبیه ۱۰۱/ أوما بعدها و۱۲۷/ أ ۱۵۲/ أ، و۱۲۸/ ب وشرح المرزوقي/ ۲۲۹، ۱۲۹. با وسرح المرزوقي/ ۲۲۹، ۱۲۰۰.

(إذا) اسم للوقت ينضاف إلى ما بعده، وإذا كان مضافاً إلى ما بعده كان العامل فيه جوابه إذا كان فعلاً، فإن لم يكن فعلاً قدر تقدير الفعل، ونقل عن أبي إسحاق أنه يكون العامل فيه فعل الشرط إذا جزم به فحمل على (متى)(١).

وذكر أبو حيان أن إعهال الجواب فيها مذهب الجمهور وأن بعضهم ذهب إلى أنها معمولة للفعل بعدها واختاره (۲)، ورد عليه المرادي بأن الجمهور على إعهال الجواب فيها إذا كان صالحاً للعمل، فإن منع من عمله فيها مانع ك (إذا) الفجائية و(إن)، فالعامل مقدر يدل عليه الجواب، وذكر أن أبا البقاء الحوفي والزمخشري على أن الفاء لا تمنع من عمل الجواب في (إذا). قال: وفيه نظر (۳).

وقد تخرج (إذا) عن الظرفية فتجر بحرف الجر وقد ترفع على الابتداء والخبر: ذكر ذلك ابن جني في التنبيه وغيره (٤) في قول أبي الطمحان القيني:

وقبل غد يالهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح

وجعله من المواقع الغريبة لـ (إذا) وفصل القول فيه، قال: حديث (إذا) في هذا البيت طريف، وذلك أنها وقعت هنا موقعاً غريباً، لأنها عندنا بدل من (غد) وفي موضع جر، فكأنه قال: يا لهف نفسي من إذا راح أصحابي إلا أن هذا بغير توسط المبتدل منه يقبح، لأن (إذا) قلما تباشر الجار، على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا (حتى إذا كان كذا جرى كذا) إلى أنّ (إذا) مجرورة الموضع بـ (حتى)

<sup>(</sup>١) إعراب القرآن ٣/ ٨٨٣.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٣/ ١٤١١، ٤/ ١٨٦٦.

<sup>(</sup>٣) الجني الداني/ ٣٦٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المحتسب ٢/ ٣٠٨.

وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه، وأنه ليس في حكم الساقط البتة.

ويجوز أن تكون (إذا) بدلاً من قوله: (من غد) فتكون (إذا) على هذا منصوبة الموضع نصب المفعول به، أي: أتلهف من هذا، كقولك: (أتظلّم من زيد وأرغب في جعفر)، ألا ترى أن عبرة (أتظلم من زيد): أشكو زيداً، كما أن عبرة (مررت بزيد): جُزْتُ زيداً.

وقد أجاز أبو العباس أن تقول: إذا يقوم زيد إذا يقعد جعفر، على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء، والثانية مرفوعة لكونها خبراً عن الأولى، حتى كأنه قال وقت يقوم زيد وقت يقعد عمرو، فإذا جاز رفعها من هذين الوجهين، كان نصبها على هذا المفعول به أقرب مأخذاً. ولا يجوز أن تكون (إذا) ظرفاً لـ (لهف) لا نقلاب المعنى، ألا ترى أنه لا يريد أنه يتلهف وقت رواح أصحابه وتأخره عنهم، وإنها يريد أنه يتلهف الآن لغد، ومن أجله، وأجل ما يحدث فيه»(١).

وذكر مثل ذلك المرزوقي (٢) والتبريزي (٣).

وفي عباراتهم جواز إتباع (إذا) على البدل من (غد)، أو نصبها على المفعول به أو جرها بحرف الجر، كما نقل ابن جني عن الأخفش، أو وقوعها موقع المرفوع كما نقلوا عن المبرد.

ووجه الإبدال عند ابن جني على نية تكرار الجار، ويعترضه أن الجار لا يباشر (إذا) ويؤيده مذهب الأخفش \_ فيها نقل عنه \_ في جواز جره بحرف

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٤٦/ أ.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۲۲٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٣٥.

الجر، ويدفع قول من ادعى أن المبدل منه في حكم المستغنى عنه.

وأما وجه النصب فعلى نزع الخافض، وقوّى هذا الوجه ما أجازه المبرد من مجيء إذا في موضع رفع على الابتداء وعلى الخبر في قولك: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، وقال: إن ما ذهب إليه من جواز النصب أقرب مأخذاً.

ف (إذا) لا يجوز فيها إلا هذان الوجهان، لأن المعنى يعضدهما، وحملها على الظرف يقلب المعنى، وخص المبرد الظرف المتصرف بجواز جعله اسماً فاعلاً ومفعولاً ومجروراً(١).

وظاهر كلام الأخفش بقاء (إذا) على الظرفية بعد (حتى) وزيادة الواو في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتُ أَبُوَبُهَا وَقَالَ لَهُمُ خَزَنَنُهُما ﴾ [الزمر: ٧١] وتكون فتحت جواب الشرط(٢).

وذكر النحاس أن زيادة الواو فيها مذهب الكوفيين وأن البصريين خطّؤوا ذلك وقالوا: إن الواو للعطف، والجواب محذوف(٣).

ولم يجز الفارسي وقوع إذا مبتدأ في العسكريات، وذلك في تعقبه المبرد في تعريف الاسم بأنه «ما جاز الإخبار عنه» فقال: «ولا يخرج منه إلا اليسير منها، وذلك (إذ) و(إذا)، لأنها عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنها، ويدلّ على أنها اسمان قولنا (القتال إذا جاء زيد) فيكون خبراً عن الحدث...»

<sup>(</sup>١) المقتضب ٤/ ٣٤٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) معاني الأخفش ٢/ ٦٧٣ / ٣٠٦.

<sup>(</sup>٣) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٢.

وذكر أنها أسهاء وليست متمكّنة في الأسهاء (١) وتابع ابن مالك ابن جني (٢). ونقل أبو حيان عن صاحب البسيط وأبى البقاء نصب موضع حتى بالجواب، وعن الغُزْني منع جرّها لأنها ظرف محض لا ينجرّ (٣). واختاره المرادي (٤).

\* \* \*

## إذن

وقف عليها ابن جنى والمرزوقي والتبريزي، ومن الأمور التي ذكروها فيها:

1 ـ نوعها: تفرَّد بذلك التبريزي فذكر أنها من الحروف اللازمة للفعل العاملة فيه النصب<sup>(٥)</sup>، وقد اختلف فيها فقيل حرف، وقيل اسم الأصل فيه التركيب من (إذ) و(أن)، ونص على حرفيتها المبرد والفارسي وابن عصفور، واعتمد من قال بتركيبها على ما ذكره سيبويه نقلاً عن الخليل أنها تنصب بأن مضمرة بعدها<sup>(٢)</sup>.

٢ ـ صورتها: وقف التبريزي أيضاً على هذه المسألة فقال: «ويكتب بالألف

(١) المسائل العسكريات/ ٢٤.

<sup>(</sup>۲) التسهيل/ ٩٤ وشرحه ٢/ ١٢٠ وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٣/ ١٤١١.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ١/ ١٢.

<sup>(</sup>٦) نص على حرفيتها المبرد والفارسي وابن عصفور انظر المقتضب ٢/ ٦ والحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٥ وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٠ وانظر الكتاب ٣/ ١٦ والارتشاف ٤/ ١٦٥٠.

والنون، قال الفرَّاء: إذا أعملتها كتبتها بالألف لأن بإعمالها لا تلتبس بـ (إذا) الزمانية »(١).

واختلف النقل عن النحاة في صورة (إذن) فابن عصفور يقول: إن كتابتها بالألف مذهب المازني، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون، فالفرَّاء يفصّل فيكتبها بالألف ملغاة وبالنون عاملة، ثم يقول: «والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون، وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين (إذا)»(٢).

وأما ابن هشام فيقول: «فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفرَّاء إن عملت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا) وتبعه ابن خروف»(٣).

وقال الفارسي: «ومما يفسد ذلك: إبدالهم الألف من نون (إذن) ألا ترى أنها إذا أبدلت كان عملها ومعناها على ما كان قبل الإبدال»(٤).

واختار المالقي كتابتها بالنون إن وصلت في الكلام وبالألف إذا وقف عليها ونقل عن المبرد كتابتها بالنون وعن المازني بالألف(٥).

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ١٢.

<sup>(</sup>٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧٠ وانظر معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣٣٧ «وهي في إحدى القراءتين (وإذاً لا يلبثوا) بطرح النون يرادبها النصب وذلك جائز».

<sup>(</sup>٣) المغني/ ٣١.

<sup>(</sup>٤) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٥.

<sup>(</sup>٥) (رصف المباني) ١٥٥ وما بعدها.

٣ ـ معناها: ذهب ابن جني إلى أن معناها الجواب وذلك في موضعين من كتابه (١) الأول في قول أبي الغول الطهوي:

إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفظية إن ذلوثة لأنا

والثاني قوله:

والله لو كان ابن جفنة جاركم لكسا الوجوه غضاضة وهوانا وسلاسلاً يثنين في أعناقكم وإذا لقطع منكم الأقرانا

وجعله المرزوقي جواباً وجزاء<sup>(٢)</sup>.

وذكر التبريزي كلام المرزوقي ولم يعزه ونقل قول ابن جني فيه (٣) وقال في موضع آخر وهو قول عبد الله بن عنمة:

ف ازجر حمارك لا يرتبع بروضتنا إذاً يُسرَدُّ وقيد العَسيْرِ مكسروب

«وقوله: (إذاً): قال سيبويه: هو جواب وجزاء فالابتداء الذي هو جوابه وجزاؤه مستدل عليه في كلامه»(٤).

فمعنى (إذن) عند ابن جني الجواب، وربها اعتمد في ذلك على مذهب الفارسي في أحد قوليه أنها قد تتمحض للجواب بدليل أن يقال لك: أحبك،

<sup>(</sup>١) التنبيه ٦/ أ.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٤٦،٢٥.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ١/ ١٢.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ١/ ١٢ وشرح المرزوقي/ ٥٨٧.

فتقول إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا ضرورة<sup>(١)</sup>.

وأما المرزوقي فاعتمد قول سيبويه: أنها جواب وجزاء ونقل عنه التبريزي. وقد اختلف في معنى إذن فذكرت على أربعة وجوه: .

الأول: أن تكون جواباً فقط، وهو مذهب ابن جني والفارسي في أحد قوليه وتابعها ابن برهان (٢).

الثاني: أن تكون جزاء ذكره ابن فارس (٣) وقال: هذا هو الأصل.

الثالث: أن تكون جواباً وجزاء ذكره سيبويه (٤)، واختلف في تأويل عبارته فأخذها بعضهم على ظاهرها وبنوا عليها مذهبهم في أنها للجواب والجزاء، وفصّل بعضهم فقالوا: قد تأتي للجواب والجزاء معاً وقد تأتي لأحدهما أحياناً.

وممن ذهب إلى أنها للجواب والجزاء الزجاج والفرَّاء والزمخشري والشلوبين (٥)، وقال الفارسي: غالباً (٢)، وابن عصفور: أحياناً (٧).

الرابع: التفصيل: فمرة تكون جواباً ومرة تكون جزاء، وهو مذهب ابن

(۱) المغني/ ۳۰.

<sup>-</sup>(٢) التنبيه ٦/ أ، ١٦٥/ أ، ونقله المرادي عن الفارسي في الجني/ ٣٦٤ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢.

<sup>(</sup>٣) الصاحبي/ ١٤١.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٣١٢.

<sup>(</sup>٥) حروف المعاني ١/ ٢٧٣ وما بعدها ومعاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ المفصل/ ٣٨٦ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧٧.

<sup>(</sup>٦) انظر المغنى/ ٣٠ والجني الداني/ ٣٦٤.

<sup>(</sup>٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧١.

عصفور، ذكره في رده على الشلوبين في تأويل عبارة سيبويه وقال: «وليس كذلك، بل هي جواب بمعنى أنها لا تقال مبتدأة، ولا بد أن يتقدمها كلام، فلا تقول أبداً: إذن أزورك ابتداء فهي جواب، وتكون جزاء، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً، ألا ترى أن سيبويه قال في (نعم) إنها عدة وتصديق، ولا يجتمع ذلك فيها بحال... فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء، فقد يجتمع فيها هذان، وقد ينفرد أحدهما»(١).

وربها كان ما قاله الأرجح وذلك أن سيبويه قال في موضع آخر: «اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك في قولك: (إذن أجيئك وإذن آتيك) وقال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك في الجواب»(٢).

ونقل أبو حيان والمرادي عن بعض المتأخرين ردهم معاني (إذن) إلى وجهين: الأول: الدلالة على إنشاء الارتباط والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها في ثاني حال.

والثاني: أن تكون مؤكدة جواباً ارتبط بمتقدم، أو منبهة على سبب حصل في الحال(٣).

٤ ـ عملها: أجمل التبريزي القول في عمل (إذن) وذلك في موضعين: الأول
 ف تعليقه على قول أبي الغول الطهوى:

عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

إذن لقام بنصرى معشر خشن

<sup>(</sup>١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧١.

<sup>(</sup>٢) الكتاب٣/ ١٢ و٣/ ١٦.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ١٦٥٥ والجني الداني/ ٣٦٤.

فقال: «(إذن) من الحروف اللازمة للفعل العاملة فيه النصب ويقع على الفعل المستقبل وما كان في معنى المستقبل نحو: (إذن لقام) ونحو قول النابغة:

إذن فلا رفعت سـوطي إلي يـدي

ويقع في أول الكلام ووسطه وآخره، فإذا ابتدئ به لزمه العمل»(١).

والثاني قوله في بيت الشاعر:

ما أنا بالساعي إلى أم عاصم لأضربها إني إذاً لجهول

و(إذاً) وقع لغواً لافتقار ما بعدها إلى ما وقع قبلها(٢). وقد وقف التبريزي في النصّين السابقين على بعض أحكام إذن، فذكر لزومها الفعل وعملها النصب فيه إذا دل على معنى الاستقبال، ووجوب النصب بها إذا ابتدئ بها، ووقوعها أول الكلام ووسطه وآخره، وإلغاء عملها إذا افتقر ما بعدها إلى ما قبلها ووقف المرزوقي على الأخير ولم يحدد مواضعه(٣).

ولـ (إذن) في عملها ثلاثة أحكام:

الأول: وجوب النصب بشرط التصدير والاستقبال، واتصالها بالفعل وعدم فصلها عنه بغير القسم أو (لا) النافية (٤).

ما قلت من سيّع مما أتيت به

وانظر مغنى اللبيب حيث أورد بيت الحاسة.

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ١١. وصدره:

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٤/ ١٣١.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٣١٨،٤٧.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٣١ وانظر الكتاب٣/ ١٢ والبسيط ١/ ٢١٣ والرصف/ ١٥٢ والارتشاف/ ١٦٥٣ =

وأجاز سيبويه الفصل بالقسم وحده (١)، وزاد ابن أبي الربيع النداء و (لا) النافية لأنها كلا فصل (٢)، وزاد ابن عصفور والأبذي والمالقي شبه الجملة وأجاز ابن طاهر وابن بابشاد الفصل بالدعاء والنداء، وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل (٣).

واختلف في العامل فقيل تنصب الفعل بنفسها(٤)، وقيل بأن المضمرة بعدها(٥).

الثاني: الإلغاء: وذلك إذا وقعت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه، وبين المبتدأ وخبره وبين اسم إن وخبرها(٢).

<sup>=</sup> والمقتضب ٢/ ١٠ ومعاني الزجاج ٢/ ٦٣ ومعاني الفرَّاء ٢/ ٣٣٨ والمفصل/ ٣٨٦ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢ وجمل الزجاجي/ ١٩٦.

<sup>(</sup>١) انظر الكتاب ٣/ ١٦، ١٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٩٩.

<sup>(</sup>٢) البسيط ١/ ٢٣١.

<sup>(</sup>٣) انظر الارتشاف/ ١٦٥٣ والرصف/ ١٥٢.

<sup>(</sup>٤) هو مذهب سيبويه والخليل فيها سمعه عنه انظر الكتاب ٣/ ١٦،١٢ وجمهور النحويين انظر معاني الأخفش ١/ ٩٨ والفرَّاء ٢/ ٣٣٧.

<sup>(</sup>٥) نقله المبرد عن الخليل ورده في المقتضب ٢/ ٦ وما بعدها وأبو عبيدة فيها ذكره المالقي وأبو حيان انظر الرصف/ ١٥٦ والارتشاف ٤/ ١٦٥٠ ومذهب الزجاج انظر معاني القرآن ٢/ ٦٣ والهمع ٤/ ١٠٤.

<sup>(</sup>٦) انظر الكتاب ٣/ ١٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٩٩ ومعاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ و ومعاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ و و ٢/ ٣٤٢ و جمل الزجاجي/ ١٩٥ و شرحه لابن عصفور ٢/ ١٧٧ و شرح اللمع ٢/ ٣٤٢ و الارتشاف/ ١٦٥٧.

فتلغى إذا فصلت بين الشرط وجوابه (١) أو وقع بعدها فعل ظن أو فعل يدل على الحال (٢)، أو دخلت على الجملة الاسمية أو على فعل ماض أو طلبي (٣).

وذكر سيبويه عن عيسى بن عمر إلغاءها متقدمة في لغة(٤).

الثالث: جواز الإعمال والإلغاء، ذلك إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين الفعل (٥)، وزاد الفرَّاء ثم وأو (٦).

وجوز الفرَّاء الرفع والنصب إذا وقعت (إذن) جواباً للشرط، وإذا وقعت بين اسم أن وخبرها(٧).

\* \* \*

## ألا

حروف تنبيه واستفتاح. وقف عليه المرزوقي والتبريزي في موضعين من

(١) الكتاب ٣/ ١٣ وشرح اللمع ٢/ ٣٤٢ والمفصل ٣٨٦.

(۲) الكتاب ۳/ ۱۱ والمقتضب ۲/ ۱۱ والمفصل/ ۳۸۶ وشرح جمل الزجاجي ۲/ ۱۷۱ وشرح اللمع ۲/ ۳٤۲.

- (٣) المفصل/ ٣٨٦ والرصف/ ١٥٢.
  - (٤) الكتاب ٣/ ١٦.
- (٥) الكتاب ٣/ ١٣ ومعاني الأخفش ١/ ١٩٨ ومعاني الزجـــاج ٢/ ٦٣ والمفصل/ ٣٨٧ وجمل الزجاجي/ ١٩٥ وشرحه لابن عصفور ٢/ ١٧١.
  - (٦) معاني الفرَّاء ٢/ ٣٣٧ وانظر المغنى/ ٣١.
    - (٧) معاني الفرَّاء ١/ ٢٧٤ و٢/ ٣٣٨.

شرحهيها أولهما قول الصمّة:

ألا يا حبذا نفحات نجد وريّا روضه غبّ القِطارِ

والثاني قول عبدالشارق بن عبدالعزّى الجهني:

ألا حُيِّيتِ عنا يا رُدَينا نُحيِّيها وإنْ كَرُمَتْ علينا فلا حُيِّيها وإنْ كَرُمَتْ علينا فقالا: «ألا لافتتاح الكلام»(١).

ولم يقتصرا على ما ذكره ابن هشام من مذهب المعربين فيه من أنهم يبيّنون موضعه ولا يذكرون معناه فيقتصرون على قولهم افتتاح كلام(٢) فقد ذكرا أنه حرف تنبيه.

قد ذكر النحاة من معانيه التمني والتحضيض والتنبيه والاستفهام والتوبيخ الإنكار والعرض والجواب بمعنى بلي<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

إلى

حرف جر وقف عليه شراح الحماسة وذكروا من معانيه:

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٢٤٢، ٤٤٣ وشرح التبريزي ٣/ ٢١٦.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ٩٦.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٢٨٩، ٢٠٩، ٢/ ٣٠٨ والمقتضب ٤/ ٣٨٢ والأصول ١/ ٣٩٦ و٢/ ٢١٧ والمحتسب ٢/ ١٦٥ الأزهية/ ١٦٥ والمغني/ ٩٥-٩٧ ورصف المباني/ ١٦٥ ما بعدها اللسان ١٥/ ٤٣٤ والصاحبي/ ١٣٣ ومفتاح العلوم/ ١٢٣ ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٨٨ والخاطريات/ ١١٥.

١ ـ انتهاء الغاية: ذكره المرزوقي(١) في قول الفرزدق:

إذا رأته قريش قال قائلها إلى مكارمهذا ينتهي الكرم

وكذلك التبريزي في موضع آخر فجوز فيها معنى (عند) ومعنى الانتهاء (٢٠). وذلك في قول الشاعر خطاب بن المعلّى:

لولا بنيات كزغب القطا رددن من بعض إلى بعض

ومعنى الانتهاء هو الأصل الذي وضعت له (إلى) ولم يذكر سيبويه إلا هذا المعنى (٣) وغير واحد من النحاة (٤).

٢ ـ معنى مع: وقف عليه كذلك المرزوقي والتبريزي فقالا: «و(إلى) في موضع (مع) يقال: هذا إلى ذلك أي: معه»(٥).

وخص الفراء مجيء (إلى) بهذا المعنى بموضع معين، وذلك إذا ضَمَمْتَ الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه (٦).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۹۲۱، ۲۸۷.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٢٣١.

<sup>(</sup>٤) كالمبرد في المقتضب ٤/ ١٣٩ وانظر الأصول ١/ ٤١١، ٢/ ٢١٦ وشرح اللمع ١/ ١٦٤ والمخصص ١٦٤ والمفصل/ ٣٣٨ وذكره من معانيها الزجاج في حروف المعاني/ ٦٥ والمخصص ١٦٤ ١٣٢ وابن مالك في وابن فارس: الصاحبي/ ١٣٢ ابن الأنباري في أسرار العربية/ ٢٦١ وابن مالك في التسهيل/ ١٤٥ وشرحه ٣/ ١٤١ والرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٢٤ وأبو حيان في الارتشاف ٤/ ١٧٣٠ وابن هشام في المغني/ ١٠٤ وما بعدها والمرادي في الجني/ ٣٨٥.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٦٨٧/ ١٧٦٨، ٧٩٧ وشرح التبريزي ١/ ٢٧٨، ٤/ ٢٧٩.

<sup>(</sup>٦) معاني القرآن ١/ ٢١٨.

وغلّط الزجاج من ذهب إلى أن (إلى) بمعنى (مع) لأن (إلى) تقاربها معنى، ويبقى ثمة فرق بينهما فلا يتطابقان: فقال «إلى ههنا قاربت (مع) معنى، بأن صار اللفظ لو عبّر عنه بـ (مع) أفاد مثل هذا المعنى، لا أنّ (إلى) في معنى (مع) لأن (إلى) غاية و(مع) تضم الشيء إلى الشيء.

وقولهم (إلى) في معنى (مع) ليس بشيء والحروف تقاربت في الفائدة فيظن الضعيف العلم باللغة أن معناهما واحد»(١). ولا يبعد ما قاله عن قول الفرَّاء.

وذكر هذا المعنى لـ (إلى) غير واحد من اللغويين والنحويين (٢)، ونقله السيوطي عن الكو فيين وطائفة من البصريين (٣).

وقال المرادي: «كون (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم وعن كثير من البصريين، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها والمعنى في قوله تعالى: ﴿مَنَ أَنصَارِى إِلَى اللّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٦] من يضيف نصرته إلى نصرة الله و(إلى) في هذا أبلغ من (مع)»(٤٠).

<sup>(</sup>۱) معاني القرآن للزجاج ۱/ ٤١٦، ۲/ ٧وقال في حروف المعاني: «وقد تقع في مكان مع ۲۱/ ٦٥.

<sup>(</sup>۲) كابن قتيبة وابن الشجري وابن فارس والهروي والأنباري وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان انظر أدب الكاتب/ ٥١٥ الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨ والصاحبي/ ١٣٢ والأزهية/ ٢٧٨ وأسرار العربية/ ٢٦١ والكافية وشرحها ٢/ ٣٢٤ والتسهيل/ ١٤٥ وشرحه ٣/ ١٤١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١ والارتشاف ٤/ ١٧٣٠.

<sup>(</sup>٣) الهمع ٤/ ١٥٤.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ٣٨٦.

٣ ـ معنى عند: وقف على هذا المعنى لـ (إلى) ابن جني في قول الشاعر سويد بن مشنوء:

دعي عنك لـومي فـ لا تَذكُرِنَّه إليَّ بسـوع واعـرضي بسـبيل

فقال: «(إليّ) أي عندي وجاز ذلك لمعناه ألا تراه في معنى لا تجري ذكره إلي ولا تسوقي ذكره إلي، وقد مضى نحو هذا كثيراً كقول الفرزدق:

قد قتل الله زياداً عني.

لما كان في معنى: صرفه عنى الامار).

ووقف عليه التبريزي في أحد وجهي المعنى (٢) وذلك في قول إياس بن مالك:

أنخنا إليهم مثلهن وزادنا جياد السيوف والرماح الخواطر

وذكره أبو حيان عن الكوفيين والقتبي (٣)، وقال المرادي: «اعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم متأول»(٤).

ولها معان أخر كالتبيين ومعنى اللام وفي والابتداء والتوكيد<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۶۸/ أ

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ١٥٦ وانظر حروف المعاني/ ٦٦ وأدب الكاتب/ ١٧ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠١.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ١٧٣١.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ٣٨٩.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ١٠٤ وما بعدها.

أم

تأتي على أربعة أوجه: متصلة ومنقطعة وزائدة وللتعريف، وقف شراح الحاسة على اثنين منها:

الأول: المتصلة هي التي تتقدمها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وب (أم) التعيين، وسميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر(١).

وقد ذكر الشراح فيها أموراً:

١ \_ معناها: ذكره ابن جني في قول الشاعر يزيد بن الحكم:

ما علم ذي ولد أيث كله أم الولد اليتيم

فقال: «(أم) هنا متصلة ألا ترى أن معناه: ما علمه أي الأمرين يكون، غير أنه عادل بالجملة من الفعل والفاعل الأخرى من المبتدأ والخبر كقول الله سبحانه: ﴿ سَوَآهُ عَلَيْكُم أَدَعَوْتُمُوهُم أَم أَنتُم صَاحِبُوك ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي: أم صمتم فكذلك البيت، أي ما علمته أيثكله أم يَيْتَم الصبي »(٢).

وقال في موضع آخر: «وذلك أن معنى المتصلة معنى أيهما»(٣).

قال المرزوقي: «ألا ترى أن التي تكون عديلة الألف في العطف من شرطها أن يكون أحد الأمرين اللذين يسأل عنها المستفهم قد وقع عنده إلا أنه لا يدري

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٦١\_٧٠.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٤١/ أ.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١٠٧/ أ.

أيهما هو...»(١) ونقله التبريزي<sup>(٢)</sup>.

وهذا المعنى ذكره سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم (٣).

وذكر الأخفش أن همزة التسوية هي في الأصل همزة الاستفهام، إلا أنه يراد به الخبر(٤).

٢ ـ وقوعها بعد همزة الاستفهام دون غيرها:

ذكر ذلك المرزوقي في غير موضع، ومن ذلك قوله في بيت أبي الأبيـض العنسي:

ألا ليت شعري هل يقولن فَوارِسٌ وقد حان منهم يـوم ذاك قفول

فإن قيل: فها المقدر بعد الاستفهام هنا من حرفي العطف (أم) و(أو) ؟ وكيف يكون معنى الكلام مع ذلك المقدر؟ قلت المعنى على (أو) بدلالة أنه يجاب مثل هذا الكلام بـ (نعم أو لا) إذا كان المعنى ليتنني علمت هل يقع ذلك منهم، وأما تقدير (أم) وهي عاطفة فلا يصح في مثل هذا الموضع، كها لا يجوز اللفظ بها على

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۸٤٩ وانظر/ ۱۳۹۷، ۱۲۲۲.

<sup>(</sup>۲) شرح التبريزي ۳/ ۲۰۲.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١٦٩ - ١٧١ والمقتضب ٣/ ٢٨٦، ٢٩٧ الكامل٣/ ١٠٩٥ الأصول ٢/ ٢١٣ والخطر المسائل المنثورة/ ١٠٩٤، ٢٠٢ والخصائص ٢/ ١٦٩ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٢٦٩ والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٥٩ وشرح المفصل ٨/ ٩٧ والبسيط ١/ ٣٥٠ والأزهية/ ١٦٤ وما بعدها والرصف/ ١٧٨ والخزانة ١١/ ١٥٢، ١٥٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٩ ومعاني الفرَّاء ١/ ٧١.

<sup>(</sup>٤) معاني الأخفش ١/ ١٨١ وما بعدها.

جهة المعادلة، وقد قال أبو العباس: لا يكون (أم) بعد شيء من حروف الاستفهام سوى الألف إلا على كلامين، وأما تقدير (أم) المنقطعة فبعيد»(١).

ونقل عنه التبريزي(٢).

وقد ذكر سيبويه مع المتصلة الهمزة وحدها ومع المنقطة ذكر الهمزة وسائر أدوات الاستفهام (٣).

ولم يشترط المالقي وقوع الهمزة قبلها وأجاز تقدم هل إذا وقع الاستفهام عن كل جملة وإن كان المعنى المعادلة كقول الشاعر:

هل ما علمت وما استودعت أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم (٥) واشترطها الجزولي والشلوبين وابن مالك وغيرهم (٦).

٣ ـ حكم المتعاطفين: قال ابن هشام إنها «لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين أو اسميتين كقوله:

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۱۵۱،٤٦٦ ه۳۱\_۱۱۵۱

<sup>(</sup>۲) شرح التبريزي ٣/ ١٥٠ و٢/ ٤١.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١٧٦،١٧٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٣/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٩ ومعاني الأخفش ١/ ١٨١ ومعاني الفراء ١/ ٧١.

 <sup>(</sup>٥) الرصف/ ١٧٩. البيت لعلقمة بن عبده كها في الكتاب ٣/ ١٧٨ والأمالي الشجرية
 ٢/ ٣٣٤ وشرح المفصل ٤/ ١٨٧.

<sup>(</sup>٦) المقدمة الجزولية/ ٨١ وشرحها للشلوبين ٢/ ٦٦٩ شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩ وما بعدها وانظر الأزهية/ ١٢٦ والبسيط ١/ ٣٤٩ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٣ وشرح المفصل ٨/ ٩٨ والمغنى/ ٦١ وذكره البغدادي عن الأعلم الخزانة ١١/ ١٢٢.

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناء أم هو الآن واقع (١)

و مختلفتين نحو: ﴿ سَوَآةً عَلَيْكُمْ أَدَعُوتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُوكَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣] و (أم) الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو: ﴿ مَأَنتُمْ أَشَدُ خَلَقًا أَمِ السَّمَآةِ ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضاً فعليتين كقوله:

فقمت للطيف مرتاعاً فأرقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم (٢)

وما ذكره ابن جني من حكم المتعاطفين بعد (أم) في قول الشاعر:

ما علم ذي ولد أيثكله أم الولك اليتميم

بقوله: «(أم) هنا متصلة ألا ترى أن معناه ما علمه أي الأمرين يكون، غير أنه عادل بالجملة من الفعل والفاعل الأخرى من المبتدأ والخبر، كقول الله سبحانه: ﴿ سَوَآهُ عَلَيْكُو أَدَعَوْنُكُوهُمْ أَمَّ أَنتُدُ صَابِعِتُوكَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي: أم صمتم، فكذلك البيت، أي: ما علمته أيثكله أم يَيْتَم الصبي " يحدد نوع أم التالية لهمزة التسوية اعتماداً على المتعاطفين بها، لأنها تعطف جملتين في تأويل المفردين متماثلتين أو مختلفتين، وفي بيت الحماسة عطف جملة اسمية على فعلية.

وما ذكره ظاهر كلام سيبويه إذ أوّل الجمل المختلفة على التماثل (٣).

<sup>(</sup>۱) لمتمّم بن نويرة الأشباه والنظائر ٧/ ٥١ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٨ وشرح التصريح ٢/ ١٤٢ والمغنى/ ٦١.

<sup>(</sup>۲) المغني/ ٦٦ وما بعدها. والبيت لزياد بن منقذ انظر الخصائص ١/ ٣٠٠، ٢/ ٣٣٠ وشرح التصريح ٢/ ١٤٣ والأشباه والنظائر ٢/ ١٢٧ والمغني/ ٦٢ والخزانة ٥/ ٢٤٤ واللسان ٥١/ ٣٧٦ هيا وشرح التسهيل ١/ ١٤٣.

<sup>(</sup>٣) الكِتاب ٣/ ١٦٩ وما بعدها انظر ٣/ ٦٣ البحر المحيط ٥/ ٢٤٨.

واقتصر الأخفش على أن المتصلة تعطف جملتين (١)، وزاد الزجاج وغيره أنها في تأويل المفردين (٢) وذكر أبو حيان عن ابن عطية عطف الاسم على الفعل ورده بقوله: «ليس من عطف الاسم على الفعل، إنها هو من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية» (٣).

٤ ـ حذف الخبر في المعطوف عليه بـ (أم): ذكره كل من المرزوقي والتبريزي
 في معرض تعليقها على بيت الشاعر:

وإنك لا تدري إذا جاء سائل أانت با تعطيه أم هو أسعد

فقالا: «وقوله: (أأنت بها تعطيه أم هو أسعد) تقديره: أأنت أسعد بها تعطيه أم هو، و(أم) هذه هي المتصلة المعادلة لألف الاستفهام، فانعطف (هو به) على (أنت)، وقد يجيء الخبر مثله مكرراً كقول الشاعر:

بات يقاسى أمره أمبرمه أعصمه أم السحيل أعصمه (٤)

فيكون التكرار فيه على طريق التأكيد، يجري (بين) هذا المجرى في نحو قولهم: (بين زيد وبين عمرو خلاف، ولو لم يكرر (بين) لكان الوجه»(٥).

<sup>(</sup>١) معاني الأخفش ١/ ١٨٤.

<sup>(</sup>۲) معاني الزجاج ۱/ ۷۷ والأمالي الشجرية ۲/ ۲۹۲ وكتاب الشعر ۲/ ٤٧٢ والمسائل المنثورة/ ۱۹۵ والكشاف ۱/ ۱۹۳ و۲/ ۵۶۳ وشرح المقدمة الجزولية ۲/ ۱۹۹ وشرح التسهيل ۳/ ۳۹۰ وشرح المفصل ۸/ ۹۸ والرصف/ ۱۷۸۹ والهمع ٥/ ٢٤٦.

<sup>(</sup>٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٩.

<sup>(</sup>٤) رجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٤١ والبيت الأول يروى: بات يُصادي أمره أمبرمه.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ١٥١ التبريزي ٣/ ١٥٠.

وذكر الزجاج أن الهمزة قد تحذف لدلالة (أم) عليها(١). وذكر الفارسي تكرار الخبر في المنقطعة (٢) وجعله ابن أبي الربيع دليلاً عليها، لأن المتصلة بمعنى أي والتكرار فيها لا يكون إلا على جهة التأكيد(٣).

وقال سيبويه في باب (أم المنقطعة): «وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة أيها عندك، ألا ترى أنك لو قلت: أيها عندك لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد»(٤).

الثاني: أم المنقطعة: قال ابن الشجري: «والثالث أن تكون مقدرة بـ (بل) مع همزة الاستفهام فتسمى منقطعة، ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة دون المفرد، وأن تأتي بعد الاستفهام بـ (هل) وبعدها الخبر، وقد تأتي بعد الهمزة»(٥).

وقف عليها كل من ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا فيها أموراً:

١ \_ معناها: وقفوا على اثنين من معانيها:

الأول: أنها للإضراب بمنزلة (بل) وقف عليه ابن جني في قول أبي حبال بن البّراء بن ربْعي:

<sup>(</sup>۱) معاني الزجاج ۱/ ۷۷ وانظر الكامل ۱/ ۱۰۵۹ وإعراب القرآن للنحاس ۱/ ۱۸۶ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) كتاب الشعر ١/ ٢٨١ والبصريات ٢/ ٧٢٠.

<sup>(</sup>٣) البسيط ١/ ٣٥٠.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ١٧٢.

<sup>(</sup>٥) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٤، وأجاز ابن مالك أن تعطف المفردات المغني/ ٦٨.

أبعد بني أمي الذين تتابعوا أرجي الحياة أم من الموت أجزع

فقال: «(أم) هنا منقطعة لا متصلة، وذلك أن معنى المتصلة معنى أيها، وهو مع ذلك مدّع أن أحدهما واقع كقولك: (أزيد عندك أم عمرو) أي: أيها عندك، فهو مدع أن أحد الرجلين عنده، وليس البيت كذلك ألا ترى أنه لا يثبت الخلود ولا جزعه من الموت، بل ينعى كل واحد منها ولا يثبته فإذا كان كذلك علمت أنها منقطعة، ومن كلام آخر فكأنه قال: بل من الموت أجزع، وهو استفهام إنكار وتعجب لا استفهام طلب وعلم وتفهم»(۱).

وهذا المعنى لـ (أم) ذكره المبرد ثم قال: «إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه»(٢) ووصفه الأخفش بأنه مذهب حسن (٣)، ومن ذكره الفرَّاء وأبو عبيدة (٤).

والثاني: أنها بمنزلة (أو): ذكره المرزوقي بقوله: «و(أم) هذه يجوز أن يكون (أو) بدلها لأنها المنقطعة»(٥٠).

وقال ابن فارس: «وقال بعض أهل العربية: (أمررت برجل أم امرأة) (أم)

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٠٧/ أ.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٣/ ٢٨٨.

<sup>(</sup>٣) معانى الأخفش ١/ ١٨٤،١٨٧.

<sup>(</sup>٤) معاني الفرَّاء ١/ ٧١ ومجاز القرآن ٢/ ١٣٠ وانظر الأصول ٢/ ٥٨ والبصريات ١/ ٢٨٩ والمحتسب ٢/ ٢٩١ وما بعدها وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢ والخزانة ١١/ ١٣٢ والمحتسب أ ١٩٨ والماحبي/ ١٢ والرصف/ ١٧٩ والجني/ ٢٠٥ والهمع ٥/ ٢٤٢ والأزهية/ ١٢٧ وما بعدها والبسيط ١/ ٣٤٩.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٨٤٩.

تشرك بينها كما أشركت بينهما (أو)»(١).

وأما الفراء فذكر في معانيه أن (أو) قد تأتي بمعنى بل(٢).

وقد تأتي بمعنى بل والهمزة (٣)، ونقله ابن مالك عن ابن جني في موضع من شرح التسهيل وفي موضع آخر عنه أنها بمنزلة بل(٤)، وما صرح به في التنبيه والمحتسب معنى بل(٥).

\* \* \*

أما

حرف استفتاح وتنبيه، وقف عليه المرزوقي في قول ابن الدمينة:

أما يستفيق القلب إلا انبرى له توهم صيف من سعاد ومربع

فقال فيه: «و(أما) هي (ما) النافية أدخل عليها ألف الاستفهام تقريراً أو إنكاراً»(٢).

<sup>(</sup>١) الصاحبي/ ١٢٥.

<sup>(</sup>٢) معاني الفراء ١/ ٧٢.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ١٨٩ وما بعدها في ظاهر عبارته، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤٣ والكافية/ ٢٠ وذكر ابن الشجري أنه مذهب البصريين الأمالي ٢/ ٢٣٥ ونقله عنه ابن هشام في المغنى/ ٦٦ والمرادي/ ٢٠٥ وما بعدها والخزانة ١١/ ١٣٢ والرصف/ ١٧٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣.

<sup>(</sup>٥) المحتسب ٢/ ٢٩١ وما بعدها. والتنبيه ١٠٧/ أ.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ١٢٢٣ ونقله عنه التبريزي ٣/ ٢٠٢.

وما ذكره من تركيبها من همزة الاستفهام وما النافية ظاهر كلام ابن فارس (١١)، وذكره المالقي في أحد أحوالها، وذلك إذا جاءت للتقرير والتوبيخ، فإن كانت للعرض أو التنبيه فبسيطة (٢).

وأما قولهما في معناها (تقريراً أو إنكاراً) فقريب مما ذكره المالقي من كونها مركبة للتقرير والتوبيخ، وقال الزجاج: تستعمل في افتتاح الكلام للتأكيد والتنبيه (٣)، وابن فارس: هي كلمة تحقيق (٤).

وابن مالك: «وقد يعزى التنبيه إلى (ألا) و(أما) وهما للاستفتاح مطلقاً»(٥).

وجعلها ابن يعيش للتنبيه والتحقيق<sup>(۱)</sup>، وأبو حيان أكثر ما تكون للاستفتاح وقد تكون للتنبيه <sup>(۷)</sup> وقال المالقي: للعرض إذا وليها الفعل وللتنبيه والاستفتاح إذا وليتها الجملة الفعلية أو الاسمية، وللتقرير إذا عدت مركبة<sup>(۸)</sup>. وأما سيبويه فجعلها بمنزلة (ألا)<sup>(۹)</sup>.

## \* \* \*

<sup>(</sup>١) الصاحبي في فقه اللغة/ ١٣٣ وشرح المفصل ٨/ ١١٥.

<sup>(</sup>٢) رصف المباني/ ١٨٠ وانظر المغنى/ ٧٩، والجنة الداني/ ٣٩٢، والهمع ٤/ ٣٦٨.

<sup>(</sup>٣) حروف المعاني/ ١١ وانظر الكتاب٣/ ٣٣٢.

<sup>(</sup>٤) الصاحبي/ ١٣٣.

<sup>(</sup>٥) التسهيل/ ٢٤٤ وانظر المغني/ ٧٨.

<sup>(</sup>٦) شرح المفصل ٨/ ١١٥.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف ٥/ ٢٣٦٨ وانظر الهمع ٤/ ٣٦٨ وخزانة الأدب ٤/ ١٤٦.

<sup>(</sup>٨) رصف المباني/ ١٨٠ والمغني/ ٧٨ والجني/ ٣٩٢.

<sup>(</sup>٩) الكتاب ٢/ ٣٣٢.

## أمّا

حرف شرط وتفصيل وتوكيد (١) ذكره المرزوقي في موضعين نقلها عنه التبريزي.

الأول: قول زفر بن الحارث:

أفي الله أما بحَدلُ وابنُ بحدلٍ فيحيا وأمّا ابنُ الزبيرِ فيقُتَلُ

قوله: «حكم (أمّا) أن ينقطع عما قبله، ولهذا عُدَّ من حروف الابتداء، ولأنه يتضمن معنى الجزاء، والجزاء له صدر الكلام، إذا كان كذلك، فكأنه قال: أفي الله هذه القصة وهذا الأمر والشأن»(٢).

والثاني: قول بغثر بن لقيط الأسدي:

أمّا حكيمٌ فالتمستُ دماغَه ومقيلَ هامته بحَدِّ المُنْصِلِ قال: (أما) يتضمن معنى الجزاء وأكثر ما يجيء مكرراً، وقد جاء هنا غير

مکرر»<sup>(۳)</sup>.

وفي هذين الموضعين اقتصرا على ثلاثة أمور:

الأول: أنها حرف ابتداء، وعللا ذلك بأمرين انقطاعها في المعنى عمّا قبلها، وتضمنها معنى الجزاء.

<sup>(</sup>۱) مغنى اللبيب/ ۸۰.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٦٤٩، والتبريزي ٢/ ١٩٨.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٦٩٤ والتبريزي ٢/ ٢٢٧

وما ذكراه وقف عليه سيبويه والفارسي وابن الشجري وابن مالك<sup>(١)</sup> وأبو جعفر النحاس وأبو حيان في ظاهر قوليهما<sup>(١)</sup>.

الثاني: تضمنها معنى الشرط ذكره أيضاً سيبويه على معنى عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً، وجمهور النحويين (٣).

الثالث: مجيئها مكررة: وتكرارها ليس لازماً بل جائزاً وذكر ذلك المبرد والأخفش والهروي والمالقي وابن هشام والمرادي(٤).

#### \* \* \*

 <sup>(</sup>۱) الكتاب ۱/ ۹۰، ۱۶۲، ۳/ ۱۳۷ كتاب الشعر ۱/ ۲۶، ۲۳ الأمالي الشجرية ۱/ ۲۸۸،
 ۲/ ۳٤۷ وما بعدها والتسهيل/ ۲٤٥ وانظر الأزهية/ ۱٤٤ وما بعدها والرصف/ ۱۸۲ المغنى/ ۸۲ وما بعدها الجنى الداني/ ۵۲۰، ۵۲۰.

<sup>(</sup>٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٩، ١٥ والارتشاف ٤/ ١٨٩٣٦ والبحر المحيط ١/ ١٩٢.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ٤/ ٣٥٥، ٣/ ١٣٧ والمقتضب ٣/ ٢٧، ٢/ ٧٠ وما بعدها و٣٥٥ وما بعدها والكامل ١/ ٣٥٠ ومعاني الفرّاء ١/ ٤١٤، ٢٢٨ ومجاز القرآن ١/ ١٤٤ معاني الأخفش ١/ ٣٥٥ ومعاني الزجاج ١/ ٤٥٤ والصاحبي/ ١٤٤ وما بعدها وكتاب الشعر ١/ ٣٦ وما بعدها والمخصص ٤/ ٦٠ والأزهية ١٨٨/ ١٤٤ والمفصل/ ٣٨٦ والتسهيل/ ٣٤٥، وما بعدها والمخصص ٤/ ٦٠ والأزهية ١٨٨٨ ١٤٤ والمفصل/ ١٨٩ والتسهيل/ ١٩٢، ٥ والرصف/ ٨١ والمغني/ ٨٠ والارتشاف ٤/ ١٨٩٣ والبحر المحيط ١/ ١٩٢ والتصريح ٢/ ٢٦٠ ٢٦٠ الجني الداني/ ٢٢٠.

<sup>(</sup>٤) انظر المقتضب ٣/ ٢٨ ومعاني الأخفش ١/ ٢٣٥ والأزهية/ ١٤٦ والرصف/ ١٨٢ والمغنى/ ١٨١ الجني الداني/ ٥٢٣.

## إمّا

وقفوا عليها وتناولوا فيها ثلاثة أمور:

الأول: عدها من حروف العطف، قال المرزوقي في معرض تعليقه على قول عبد الله ابن همّام السلولي:

أنت امرؤ إما ائتمنتك خالياً فخنت وإما قلت قولاً بالاعلم

«وإما هذه هي التي تعد في حروف العطف والكلام خبر، وقوله (وإما) الواو هي العاطفة و(إما) كـ (أو) في أنه لأحد الأمرين إلا أن (أو) يبنى الكلام فيه على اليقين ثم يعترض ما يخرج به عنه، و(إما) يبنى الكلام فيه على غير اليقين، ولهذا الذي قلناه، قال حذاق أصحابنا: إنه ليس من حروف العطف وكيف يكون منها وهو يجيء قبل ما يعطف عليه أو مع حرف العطف، تقول: (رأيت إما زيداً وإما عمراً) فإما الأولى سابق المعطوف عليه وهو (زيد) وإما الثانية معها الواو العاطفة»(۱).

ونقله النبريزي مع اختلاف يسير في اللفظ(٢).

في هذا النص ذكرا مذهب النحويين الذين عدّوا (إما) في حروف العطف واختارا مذهب من نفى كونها عاطفة كالفارسي، وعلة ذلك عنده «أن (إما) عارية من قسمي العطف للمفرد والجملة، ودخول الواو عليها، ولا يجتمع حرفان لعنى»(٣).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١١٣٩.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٣/ ١٤٣.

<sup>(</sup>٣) الإيضاح/ ٢٨٩ وانظر شرح المفصل ٨/ ١٠٣ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣ وما بعدها.

وعزا ابن يعيش هذا المذهب إلى ابن السراج<sup>(۱)</sup>، والذي وقفت عليه في الأصول عدها في حروف العطف<sup>(۲)</sup>.

واختار هذا المذهب أيضاً الشلوبين (٣)، وابن مالك متابعاً ليونس وابن كيسان والفارسي (٤). ونقله الرضي عن الفارسي والجرجاني واختاره (٥).

وممن عدها في حروف العطف المبرد، وابن السراج، والزجاجي والزمخشري وابن الحاجب، والجزولي، والمالقي عن الصيمري وابن هشام عن أكثرهم (٢).

ومن النحاة من اكتفى بتشبيهها بـ (أو) وهي عاطفة في ظاهر قولهم كسيبويه والفرّاء والأخفش والزجاج (٧).

الثاني: معناها: ذكر ابن جني من معانيها الشك وذلك قوله: .

«وكذلك تقديمهم (إما) في الشك ليسرع إلى نفس السامع أن الكلام مبني

<sup>(</sup>۱) شرح المفصل ۸/ ۱۰۳.

<sup>(</sup>٢) الأصول ٢/ ٥٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) التسهيل/ ١٧٤ وشرحه ٣/ ٣٤٤.

<sup>(</sup>٥) شرح الكافية ٢/ ٣٧٢ ما بعدها.

 <sup>(</sup>٦) الكامل ١/ ٣٧٧ والمقتضب ٣/ ٢٨ وما بعدها الأصول ٢/ ٥٦ والجمل/ ١٧ وما بعدها والمفصل/ ٣٦٣ الكافية/ ٢٠ والمقدمة الجزولية/ ٧٧ ورصف المباني/ ١٨٣ والمغني/ ٨٥ والهمع ٥/ ٢٥٢.

<sup>(</sup>۷) الكتاب ۱/ ٤٣٥ وما بعدها ومعاني الفراء ۱/ ٣٨٩ وما بعدها ومعاني الأخفش ۱/ ٢٣٤ ومعانى الزجاج ٢/ ٣٣٥.

على الشك، ولو جئت بـ (أو) لتقدم صدر الكلام على صورة اليقين إلى أن يعود الشك سارياً من آخر الكلام بـ (أو) إلى أوله (١٠). وقال المرزوقي مثل قوله (٢٠).

وقوله في موضع آخر وهو قول تأبط شرّاً:

هما خطّتا إمّا إسار ومنّة وإمّا دم والقتل بالحرّ أجدر

«فإن قلت إن (إما) كـ (أو) في أن كل واحدة منها توجب أحد الشيئين، فتفيء بك الحال إذن إلى أنك كأنك قلت: هما خطتا أحد هذين الأمرين، وليس الأمر كذلك إنها هما خطتان إحداهما كذا والأخرى كذا وليست كل واحدة من الخطتين للإسار والدم جميعاً، إنها لأحدهما على ما تقدم»(٣).

وممن ذكر هذا المعنى لـ (إما) المبرد والفارسي والهروي (٤)، وابن عصفور وابن مالك والرضي وأبو حيان وابن هشام (٥) وخصه الزمخشري والشلوبين المالقي بهذا المعنى في الخبر (٢) وزادوا من معانيها التخيير، والإباحة، والتنويع، والإبهام،

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ١٢٥/ أ.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١١٤٠ ونقله التبريزي ٣/ ١٤٣.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ورقة ١٧/ ب.

<sup>(</sup>٤) الكامل ١/ ٣٧٧ والمقتضب ٣/ ٢٨ والإيضاح/ ٢٨٩ والأزهية/ ١٤٢ وشرح جمل الكامل ١/ ٣٧٠ والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٦٥ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٠ والارتشاف ٤/ ١٩٩٣ والمغنى/ ٨٥ وشرح المفصل ٨/ ١٠١ والخزانة ١١/ ٩٦،٧٧.

<sup>(</sup>٥) الكامل ١/ ٣٧٧ والمقتضب ٣/ ٢٨ والإيضاح/ ٢٨٩ والأزهية/ ١٤٢ وشرح جمل الكامل ١/ ٣٧٠ والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٦٥ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٠ والارتشاف ٤/ ١٩٩٣ والمغنى/ ٨٥ وشرح المفصل ٨/ ١٠١ والخزانة ١١/ ٩٦، ٧٧.

<sup>(</sup>٦) المفصل/ ٣٦٣ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧١.

والتفصيل، والتفريق المجرد، وإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت (1).

الثالث: اتصال الفعل بعدها بنون التوكيد وهي الشرطية المركبة من (إن) الشرطية و(ما) ذكرها المرزوقي في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

فإما تريني اليوم أصبحت بادناً لديك فقد ألفي على البزل مرجماً

فقال: «وإما في أكثر الأحوال يلزم الفعل الواقع بعده إحدى النونين الثقيلة أوالخفيفة لأنه كما أكد حرف الشرط به (ما) أكد الفعل المشترط به بالنون أيضاً وها هنا جاء خالياً من النون»(٣).

#### \* \* \*

# إنْ

تأتي على أربعة أوجه شرطية ونافية ومخففة من الثقيلة وزائدة (٤)، وقف الشراح على اثنى منها:

<sup>(</sup>۱) انظر المقتضب ٣/ ٢٨ ومعاني الفرَّاء ١/ ٣٨٩ ومعاني الزجاج ٢/ ٣٣٥ وحروف المعاني/ ١٤٥ و وجاز القرآن ١/ ٣٣٤ ومعاني الأخفش ١/ ٣٣٤ والأصول ٢/ ٥٦ الإيضاح/ ٢٨٩ والصاحبي/ ١٤٥ والأزهية / ١٤١ المفصل/ ٣٦٣ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ١٧١ والكافية لابن الحاجب/ ٢٠ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٢ شرح التسهيل ٣/ ٣٦٥ والارتشاف ٤/ ١٩٩٣.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٤٣٥.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٣٢١.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ (٣٣\_٣٨).

الأول: الزائدة:

وقف على زيادتها كل من المرزوقي والتبريزي بعد (ما) النافية في مواضع منها قول الشاعر عبد الله بن عَنَمة:

ما إن ترى السِّيْدُ زيداً في نفوسِهِمُ كها تراه بنو كُوزٍ ومَرْهوبُ

وذلك قولهما: «(إن) زيدت لتأكيد النفي، وذكر سيبويه أن (ما) الحجازية إذا قرن بـ (إن) هذه يبطل عمله (١)».

وما ذكراه عن سيبويه صحيح (٢) وذهب مذهبه المبرد والأخفش (٣).

واختلف في معنى (إن) التالية لـ (ما) فذهب قوم إلى أنها نافية بمعنى (ما)(٤)، وذهب آخرون إلى أنها زائدة مؤكدة (٥).

وممن ذكر زيادتها بعد (ما النافية) الفارسي وابن السراج وابن جني (٢)، وذكر بعضهم زيادتها بعد (ما) الموصولة الاسمية وما المصدرية وألا الاستفتاحية (٧).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي ٥٨٥، ٩٠، ٣٥١ وما بعدها وشرح التبريزي ٣/ ٨٧.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢٢١.

<sup>(</sup>٣) المقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٣ ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٩.

<sup>(</sup>٤) انظر الصاحبي/ ١٣١ وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٢ وشرح كتاب سيبويـه لابن خروف/ ٢٤٢ وما بعدها واللسان أنن.

<sup>(</sup>٥) المسائل البصريات ١/ ٦٥٠ وما بعدها والخصائص ٣/ ١٠٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) المسائل العضديات/ ٧٧ وما بعدها وكتاب الشعر/ ٨٦ والمسائل البصريات ١/ ١٥٠ وما بعدها والأصول ١/ ٢٣٦ والمحتسب ١/ ٩١ والمنصف ٣/ ١٢٨ والمخصص ١٢٨ والمختصل ١٢٨ والمختصل ١٢٨ والمعنى/ ٣٨ والجني/ ٢١٠ واللسان/ أنن.

<sup>(</sup>٧) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٢ ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٩ وشرح كتاب سيبويـه لابن خروف/ ٢٤٢ =

الثانى: الشرطية:

وقفوا عليها وذكروا فيها أموراً: .

الأول: معناها: وقف عليه كل من المرزوقي والبتريزي وذكرا أنها تنقل معنى الفعل إلى المستقبل وعبارة المرزوقي: «فأما وقوع الماضي بعد (إن) فلأن (إن) ينقله إلى المستقبل وهذا كما ينقل (لم) بناء المستقبل إلى الماضي (١١)».

وأورده التبريزي عند ذكره مخالفة أبي العلاء لغيره من الشارحين في رواية البيت بفتح همزة (أن) فقال: «وكأنه ذهب في هذا إلى أن (إن) بكسر الهمزة لما يستقبل و(أن) بفتح الهمزة لما مضي (٢)».

وإذا جاء بعد (إن) الشرطية فعل ماض أول بمعنى المستقبل لأن (إن) ينقله إلى المستقبل كما ذكر المرزوقي ويؤيد ذلك قول المبرد: «وإن إنها مخرجها الظن والتوقع فيها يخبر به المخبر (٣)». وقوله في موضع آخر إنها تنقل معنى الماضي بعدها إلى المستقبل لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع (٤).

وذهب إلى مثل ذلك ابن السراج والزمخشري وابن أبي الربيع والشلوبين (٥).

<sup>=</sup> والمغنى/ ٣٨ والأزهية/ ٥١.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۸۰۱.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ٤٨.

<sup>(</sup>٣) المقتضب ٢/ ٥٦ وانظر ٦٠، ٥٩.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٢/ ٥٠.

<sup>(</sup>٥) انظر الأصول ٢/ ١٥٨ والمفصل/ ٣٨٤ والبسيط ١/ ٢٤٢ وشرح المقدمة الجزولية ١/ ١٥٤ والارتشاف ٤/ ١٨٨٧ والخزانة ٩/ ٧٩.

ويرى سيبويه أن (إن) أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء بذلك علل عملها الجزم<sup>(۱)</sup>. ونقل الزجاج عن بعض النحويين زعمهم أن (لئن) أجيب بجواب (لو) لأن الماضي وليها كما ولي (لو)، ودخلت كل واحدة منهما على أختها، ورد عليهم بأن سيبويه ومن تبعه على أن لظلوا بمعنى ليظلن، وأن معنى (لو) غير معنى (لئن)<sup>(۱)</sup>.

ونقل مثل ذلك أبو جعفر النحاس، وعزاه إلى الأخفش والفرَّاء (٣).

فأما الأخفش فحمل (إن) على (لو) غير أنه لم يذكر مجيئها للماضي، بل ذكر أنهما يشتركان في أن جوابهما لم يقع (٤٠).

وأما الفرَّاء فصرح بأن (لئن) مستقبلة و(لو) ماضية، ولكنهما اشتركتا في مجيء الماضي بعدهما(٥). وقد حمل سيبويه (لو) على (إن) في مجيء الفعل بعدها(٢).

الثاني: جواز الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع:

قال المرزوقي: «وقوله (إن ذو لوثة) يرتفع عند حذاق النحويين بفعل مضمر الفعل الذي بعده تفسيره وهو لان، والتقدير: إن لأن ذو لوثة لانا، وإنها قالوا هذا لأن (إن) لما كان شرطاً كان بالفعل أولى وعمله الجزم فيجب ألا يفارق

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۳/ ۲۰.

<sup>(</sup>٢) معانى القرآن وإعرابه ١/ ٢٢٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٧٠.

<sup>(</sup>٤) معانى الأخفش ١/ ٤٥٥.

<sup>(</sup>٥) معاني الفرَّاء ١/ ٨٤.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ١/ ٢٦٩.

معموله في اللفظ والتقدير، وليس هذا موضع الكلام على من يجعل (ذو) بعد (إن) وما أشبهه مبتدأ»(١). ونقله التبريزي(٢). وذلك في تعليقهما على بيت الشاعر:

إذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا

واشترط في موضع آخر أن يكون الفعل ماضياً إذ لا يحسن الفصل بين الجازم والمجزوم (٣).

وما ذكره مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج(٤).

الثالث: اقتران اللام الموطئة بها:

ذكر ذلك ابن جنى في بيت إياس بن قبيصة:

ما ولدتني حاصِنٌ رَبَعيّةٌ لئن أنا مالأت الهوى لاتّباعها

فقال: «العرب تزيد هذه اللام توكيداً مع (إن) ومثله قول المسور بن زيادة ابن زيد الحارثي:

فلا يدعُني قومي ليوم كريهة لنن لم أعجّل ضربةً أو أُعجّلِ

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ٢٥ وانظر ١٢٢٢، ٤٤٣.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ١٢.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٤١ وجعل الرضي مجيء المضارع مجزوماً شاذاً ٢/ ٢٥٤ والبغدادي ضرورة ٩/ ٤١ الخزانة وأجاز الفرَّاء الفصل بين (إن) وفعل الشرط مع بقاء الجزم: معاني الفرَّاء ١/ ٤٢٢.

 <sup>(3)</sup> الكتاب ١/ ٢٦٣، ٢٦٥ وما بعدها ٢٦٩، ١٣٤ والمقتضب ٢/ ٧٧، ٧٥، ٤٩، ٤٧ والأصول ٢/ ٢٣٠ و١٦١، ١٦١.

... وكذلك يعتقد في اللام من قولهم (والله لئن قمت لأضربنك) أن اللام زيدت هنا توكيداً للكلام، وأنَّ قولك (لأضربنك) هو جواب القسم، ودل القسم وجوابه على جواب الشرط، وقد تقضيناه في كتابنا سر صناعة الإعراب(١)».

وقال المرزوقي: «وهذا الكلام خبر يجري مجرى اليمين، واللام من (لئن) يؤذن بأن الكلام قسم»(٢). وذكر الفرَّاء والأخفش اقترانها باللام ووقوع اللام جوابها، فأما الفرَّاء فحملها على اليمين(٣)، وأما الأخفش فحملها على معنى لو(٤).

وذكر ابن السراج أن الأولى توكيد والثانية لليمين، ونقل عن الأخفش قوله بزيادة اللام في (لئن) (٥)، وعلل ابن جني زيادة اللام الأولى بقوله: «يدلك على أن اللام الأولى زائدة، وأن اللام الثانية هي التي تلقت القسم جواز سقوط الأولى في نحو قول الشاعر:

فإن لم تغير بعض ما قد صنعتُم لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه (٢)

... ويدل أيضاً على أنك إذا قلت: (والله لئن قمت لأقومن) فاعتماد القسم على اللام في لأقومن وأن اللام في لئن زائدة منها بدليل قول كثير:

<sup>(</sup>١) التنبيه ٣٨/ بوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي ١/ ٢٠٨ ونقله التبريزي ١/ ٢٠٧.

<sup>(</sup>٣) معاني الفرَّاء ١/ ٦٥.

<sup>(</sup>٤) معاني الأخفش ١/ ٢٠٧.

<sup>(</sup>٥) الأصول ٢/ ١٦٦.

 <sup>(</sup>٦) البيت منسوب لقيس بن جروة الطائي في النوادر/ ٢٦٦ وشرح اللمع ٢/ ٣٩٣ وسر
 صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ وشرح المفصل ٣/ ١٤٢ والخزانة ٧/ ٤٣٨.

لئن عادلي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها(١)

فرفعه (أقيلها) يدل على اعتماد القسم عليه، ولو كانت اللام التي في (لئن عاد لي عبد العزيز) جواب القسم لا نجزم (لا أقيلها) كما تقول: (إذن لا أقم)»(٢).

وذكر أبو حيان أن هذه اللام تدخل على أداة الشرط (إن) أو غيرها عن البصريين، وعن الفرَّاء أنها لما دخلت على الشرط أجيب بجواب القسم كما ذكر جواز حذف هذه اللام، وعن سيبويه أنه لا بد منها ظاهرة أو مضمرة (٣).

ونقل البغدادي عن ابن مالك أنها أكثر ما تكون مع (إن)، وعن ابن عصفور زيادتها عند البصريين (٤).

الرابع: حذف جواب الشرط إن تقدم معناه.

وقف على ذلك ابن جني في قول عمرو بن معديكرب:

لــــيس الجـــال بمئــزر فاعلم وإن رُدّيـت بُـردا

فقال: «جواب محذوف يدل عليه ما يصحبه، وهذا كقولك: (أنت ظالم إن فعلت) أي: إن فعلت ظلمت، فكذلك هذا، فكأنه قال إن رديت برداً فاعلم أن

<sup>(</sup>۱) لكثير عزة ديوانه/ ٣٠٥، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ والكتاب ٣/ ١٥ والمغني/ ٦٣ والحزانة ٨/ ٤٨٣ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ١٧٨٥.

<sup>(3)</sup> 上门 (11/ 777, 777.

الجمال في إعداد آلة الحرب...»(١) ونقله المرزوقي والتبريزي(٢).

واشترط سيبويه لحذف الجواب كون فعل الشرط ماضياً، وكذلك المبرد<sup>(٣)</sup>، وأجاز ابن السراج جواز حذف جواب (إن)<sup>(1)</sup> واشترط ابن عصفور وجود ما يدل عليه<sup>(٥)</sup>.

وفصّل أبو حيان القول في ذلك فنقل عن جمهور البصريين أنه لا يجوز تقديم الجواب على الشرط، وعن الكوفيين والأخفش والمبرد جواز ذلك، وعن المازني لا يجوز تقديمه إن كان ماضياً وإن كان مضارعاً جاز، وعن بعض البصريين الجواز إن كان فعل الشرط ماضياً وأن الكوفيين سوى الفرّاء أجازوا حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على المعنى فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل»(٢).

الخامس: اقتران جواب الشرط بالفاء.

وقف على ذلك المرزوقي وعبارته: «وجواب (إن تك) الفاء مع ما بعدها من قوله: «فقد جر نفعاً وإنها جلب الفاء لمخالفة الجزاء للشرط بكونه مبتدأ وخبراً، والمبتدأ محذوف كأنه قال: والأمر والشأن قد جَرَّ فقدنا لك نفعاً (٧)».

وقال في موضع آخر وهو قول العباس بن مرداس:

<sup>(</sup>١) التنبيه ٣٣/ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي ١٧٤، ٤١ والتبريزي ٨٧٤.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٦٦، ٧٠، ٧١، ٧٧، ١٠٣ والمقتضب ٢/ ٦٨.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٢/ ١٦١.

<sup>(</sup>٥) المقرب ١/ ٢٧٦.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف/ ١٨٧٩.

<sup>(</sup>۷) شرح المرزوق*ي/* ۸٦٤.

وإن بوؤوك مبركاً غير طائل غليظاً فلا تنزل به وتحول

«وقوله (فلا تنزل به) الفاء مع ما بعده جواب الشرط في قوله: (وإن بوؤوك)، وموضع فلا تنزل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال فأنت لا تنزل به(١)».

فذكر أن الجواب يقترن بالفاء إذا خالف الشرط بكونه مبتدأ، أي إن جاءت جملة الجواب اسمية، وأول الجملة الفعلية المقترنة بالفاء على إضهار مبتدأ الشأن والأمر والجملة الفعلية المذكورة على أنها خبر له.

ومذهب سيبويه أن جواب الشرط لا يكون إلا بفعل أو بالفاء ومثل للجملة الاسمية مقترنة بالفاء، وذكر أن حذف الفاء في مثل هذا الموضع ضرورة (٢).

وهو مذهب المبرد والفرَّاء (٣)، وذكر ابن السراج أن الجواب المقترن بالفاء لا تعمل فيه إن (٤). وفصل الزمخشري القول في جملة الجزاء المقترنة بالفاء فقال: «وإن كان الجزاء أمراً أو نهياً أو ماضياً صريحاً أو مبتدأ أو خبراً فلا بد من الفاء (٥)».

وقال ابن عصفور: «وهذه الأدوات إما أن تدخل على جملتين فعليتين، أو جملتين إحداهما فعلية والأخرى اسمية، فإن كانتا فعليتين فإما أن تكون الثانية أمراً، أو نهياً، أو دعاء، أو استفهاماً أو فعلاً قد دخلت عليه (قد)، أو (السين)، أو (سوف) أو (ما) أو (لن) أو غير ذلك فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٤٣٤.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٦٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) المقتضب/ ومعانى الفرَّاء ١/ ٤٢٢.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٢/ ١٥٨ وما بعدها وانظر اللمع/ ١٩٥.

<sup>(</sup>٥) المفصل/ ٣٨٣.

أدخلت عليها الفاء وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعاً، وإن كان ماضياً فهو في موضع جزم.

وإن دخلت على جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية جعلت الاسمية جواباً، ولم يكن بد من دخول الفاء أو إذا عليها ولا يجوز حذف الفاء إلا ضرورة (١)».

ونقل النحاس عن الأخفش جواز حذف الفاء في غير ضرورة (٢).

\* \* \*

أَنْ

حرف يأتي على أربعة أوجه.

أحدها: أن يكون مصدرياً ناصباً للمضارع(٣) وقف عليه الشراح وذكروا:

١ ـ دلالته على الاستقبال في سياق كلامهم على مواضعه وذلك في:

آ ـ خبر عسى ولعل: وذلك في قول قسام بن رواحة السنبسي:

عسى طيِّيٌّ مِن طيَّيٍّ بعدَ هذه ستُطفئ غُلَّاتِ الكُلَى والجوانح

قال المرزوقي «عسى لفظة وضعت للترجي والتأميل، إلا أنها تؤذن بأن الفعل مستقبل مطموع فيه، فيجب أن يستأنى له، وإن كان من أفعال المقاربة،

<sup>(</sup>١) المقرب ١/ ٢٧٤\_٢٧٦.

<sup>(</sup>٢) إعراب القرآن ٤/ ٨٣.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب ١/ ٤١.

وبهذا يَبين عن لفظة (كاد) لأن كاد لمشارفة الفعل فهو يلي الفعل بنفسه، تقول: (كاد زيد يفعل كذا)، و(عسى) يحول بينه وبين الفعل (أن)، يدلك على هذا أنه قال: «ستطفئ غلات الكلي والجوانح»، لما كان من شرط عسى أن يجيء بعده (أن) إيذاناً بالاستقبال جعل هذا بدل (أن)، (السين) لأنه أشهر في الدلالة على الاستقبال»(۱). ونقله التبريزي(۲).

وقد يحملون (لعل) على عسى فيولونها (أن) تشبيهاً بها كما قال المرزوقي: «وهو يجىء بـ (أن) وبغير (أن) فإذا كان معه (أن) أفاد فائدة (عسى) وإذا جاء بغير (أن) كان الفعل أقرب وقوعاً لأن (أن) للاستقبال»(٣). ونقله التبريزي(٤).

وقال الأعلم: (وعل) بمعنى (لعل) وأدخل (أن) بعدها تشبيهاً بـ (عسى)»(٥). وقال سيبويه ضرورة(٢): وذكر وقوعها بعد لعل الفرَّاء(٧).

وذكر المبرد أنها قد تأتي للمستقبل وللماضي (٨) وهي مصدرية.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي ۲/ ۹۶۰.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٣/ ١٢.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١١٦٣.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٣/ ١٥٩.

<sup>(</sup>٥) شرح الأعلم/ ٦٨٤.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ٣/ ١٦٠ وذكر الزجاجي أن مجيء خبر عسى مجرداً من أن ضرورة الجمل/ ٢٠١.

<sup>(</sup>٧) معاني الفراء ١/ ١٥٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٨) المقتضب ٢/ ٦ وانظر الكتاب ٣/ ١٥٢ وجمل الزجاجي/ ٢٠٠ والمسائل المنثورة/ ٢٣٠.

ب ـ بعد فعل لغير اليقين: ذكر ذلك ابن جنى في قول طرفة:

وأعلم علماً ليس بالظن أنه إذا ذل مولى المرء فهو ذليل

فقال: «وضع الصفة على الإفادة، وإذا كان كذلك فقوله (ليس بالظن) صفة لـ (علم) فينبغي أن تكون مفيدة، وإذا كانت كذلك فإنها هنا (علماً) وهو ظن غير يقين، وإذا كان كذلك صحت به مسألة الكتاب (ما أعلم إلا أن تفعل) أي: ما يحضرني ويخلج نفسي إلا ذلك، ولولا ذلك لما استعملت هنا (أن) الخفيفة الناصبة للفعل»(١).

وذكر سيبويه أن التي تقع بعد فعل اليقين المخففة، وأنه يجوز أن تلي أفعال الظن والخشية (٢) وما ذكره ابن مالك من أن تخفيفها مذهب الكوفيين وحملها على (ما) مذهب البصريين (٣) مخالف لما ذكره سيبويه ولما صرح به ابن جني وعبارته: «وإنها جاز على تشبيه (لم) بـ (لا) كها قال الآخر:

أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح(٤)

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التي في معنى المصدر في قول الكوفيين، فأما

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٦٣/ ب.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ٣/ ١٦٦ والمقتضب ٣/ ٧ و٢/ ٣٠ ومعاني الأخفش ١/ ٣٠٣ وجمل الزجاجي/ ١٩٧.

<sup>(</sup>٣) التسهيل/ ٢٢٨.

<sup>(3)</sup> بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤/ ٣٨٣ وما بعدها وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨ والأزهية/ ٦٥ والخصائص ١/ ٣٨٩ واللسان ٢/ ٥٣٠ طلح وتاج العروس ٦/ ٥٨٠ ويروى بالتسكين والجر الطلاح.

على قولنا نحن فإنه أراد (أن) الثقيلة وخففها ضرورة وتقديره أنك تهبطين(١١)».

٢-حذفها: تعمل أن النصب في المضارع محذوفة وظاهرة قال المبرد «وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضهار (أن)، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو وأو وحتى واللام المكسورة»(٢). والذي ذكره الشراح من مواضع حذفها:

آـ بعد الفاء: ذكره المرزوقي، فقال: «وقوله (فيغلبها) نصب جواب التمني بالفاء، والعامل فيه (أن) مضمرة، وإذا قال القائل وددت أنني أجيئك فتكرمني فقوله (فتكرمني) انتصب، ولم يعطف على أجيئك لمخالفة آخر الكلام أوله، وذلك أن قوله (أنني أجيئك) متمنى غير واجب و(فتكرمني) عاطفة لاسم على اسم فكأنه قال: وددت مجيئي إليك فإكرامك لي، وكذلك إذا قال: ألا ماء فأشربه يراد: لو كان لي ماء لشربته، تقديره، ألا ماء فشربه»(٣). في قول الغطمّش:

ألا رُبَّ من يَغتابني ودَّ أنني أبوه الذي يُدعى إليه ويُنسبُ على رِشدةٍ من أمِّه أو لِغيَّةٍ فيغلبَها فحلٌ على النسل منجِبُ

وزاد التبريزي: «والجيد الرفع في قوله فيغلبه، لأن ود في التمني دون ليت فيه، فالنصب في باب ليت أقوى وههنا الرفع أجود»(٤).

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩ والخصائص ١/ ٣٩٠.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٢/ ٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٠٣٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح البتريزي ٣/ ٦٢ وما بعدها.

وذكر شرط المخالفة الأخفش (١)، وألمع إليه سيبويه (٢) في ظاهر كلامه. ب\_بعد أو: وقف على ذلك المرزوقي وذلك في قول تأبّط شراً:

قليل غرار النوم أكبر همه دم الثأر أو يلقى كميّاً مسفّعا

فقال: «وقوله (أو يلقى) (أن) مضمرة بين (أو) والفعل، ولولا ذلك لم يجز عطف الفعل على الاسم لاختلافها، وإذا أضمر (أن) يصير حرف العطف ناسقاً اسماً على اسم والتقدير، أكبر همه دم الثأر أو لقاء كمي، مثل هذا قوله تعالى: ﴿وَمَاكَانَ لِسَمْرٍ أَن يُكَكِّمُهُ اللّهُ إِلّا وَحَيًا أَوْ مِن وَرَابِي جِحَابٍ أَوْ يُرْسِل رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١] والتقدير: أو أن يرسل رسولاً حتى تكون (أن) مع الفعل في تقدير مصدر منسوق على قوله: (وحياً) إذ قد يمتنع أن يحمل على أن يكلم »(٣) ونقله التبريزي.

وذكر في موضع آخر معنى (أو) التي تضمر بعدها (أن) الناصبة وهو قول قتادة بن مَسْلمة الحنفي:

فلئِن بقيتُ لأرحلَنَّ بغزوة تحوي الغنائمَ أو يموتَ كريمُ

فقال: «وقوله (أو يموت كريم) أو بدل من (إلا أن)، ويموت ينتصب بـ (أن) مضمرة كأنه قال: إلا أن يموت كريم، يعنى نفسه»(٤).

قال سيبويه: «واعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضهار أن

<sup>(</sup>١) معاني الأخفش ١/ ٢٢١ و٢٣١ وما بعدها وانظر التسهيل/ ٢٣١.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۳/ ۲۸، ۳۰ و ما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٢٨، ٢٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٧٧٢و ٨٧٧ وشرح التبريزي ٢/ ٢٧١ وانظر ٢/ ٣٤٤.

كما انتصب في الفاء والواو على إضهارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو. واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن) كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل»(١).

وذكر الفرَّاء أنها تكون بمعنى (حتى) أو (إلاّ) إلا أنها جاءت بحرف نسق(٢).

ج - بعد الواو: ذكر إضهار (أن) بعد الواو ابن جني في أحد وجهي المعنى في قول عبدالله بن الحَشرَج:

فلا وأبيك لا أعطي صديقي مكاشرتي وأمنعه تلادي

فقال: «وعطف (أمنعه) على (أعطي) فرفعه، ونصبه جائز على إضهار (أن) كقولك: (لا يسعني شيء ويعجز عنك) أي لا يجتمع علي أن أكاشر صديقي وأمنعه تلادي، وهذا وإن كان وجها فإنه دون الأول، وذلك أنه إذا نصب (أمنعه)، فقد نفى عن نفسه أن يجتمع منه أو عليه هذان، وليس فيه نفي كل واحد منها على انفراده، وقد يجوز لظان أن يتوهم به أنه ممن يتسمح بأحدهما، وهو إذا رفع فقد نفاهما جميعاً عن نفسه، فإن قيل: وهو أيضاً إذا قال لا أكاشره وأمنعه تلادي، فقد يجوز أن يظن به أنه إنها نفى إثباتها جميعاً، وقد يجوز أن يأتي منه أحدهما كما أنك إذا قلت: ما جاءني زيد وعمر فقد يجوز أن يكون جاءك أحدهما، وإنها نفيت إتيانها جميعاً، ولو أراد نفي مجيء كل واحد منها على انفراده لقال: ما جاءني زيد ولا عمرو، وهذا الشاعر لم يقل في هذا البيت ولا أمنعه.

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٣/ ٤٦.

<sup>(</sup>٢) معانى الفرَّاء ٢/ ٧٠ وكتاب الشعر ١/ ٣٢٢.

قيل: «لا ينكر أن يكون أرادها، غير أن الوزن منع منها، وأما إذا نصبت فلا يجوز على وجه أن يريد انتفاء كل واحد منهما على انفراده لأنه لفظ موضوع على نفي الشيئين أن يجتمعا معاً، وليس كذلك الرفع فاعرف ذلك»(١).

وذكر المرزوقي مثل ذلك في شرحه ورجح وجه الرفع وقال إن المعنى عليه يدور، لأن النصب يعني لا يجتمع الكشر والمنع، وفي الرفع رفع كل واحد منهما على حدة، جعل للرفع معنى آخر هو الاستئناف والانقطاع مما قبله أي لا أعطيه مكاشرة، وأمنعه تلادي (٢)، ونقل عنه التبريزي (٣)، وكذلك جعل ابن جني الرفع الوجه لأن المعنى عليه.

وقد اعتمدوا في ترجيح وجه الرفع على المعنى، ففي الوجه الأول للرفع: تكون الواو عاطفة على نية تكرار لا: لا أعطي ولا أمنع، في الوجه الثاني: لا أعطيه مكاشرتي، ولكن أمنعه وعلى وجه النصب لا أعطيه مكاشرتي ومنعاً للعطف على المصدر.

وذكر مثل هذه المعاني سيبويه وغيره(٤).

ووقف الشراح على حذف أن في الواجب من غير (أو) أو (الواو) أو (الفاء) كما ذكر ابن جنى في التنبيه في قول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب:

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٨٩/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۷۳۸.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٥٨.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٤١ وما بعدها وانظر المقتضب ٢/ ٨٥ والمسائل المنثورة/ ١٤٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣.

ئم وتقلونـــا	الله نقل .	نعمــة	صاحبه	ۻ	في بغ	ه نـــة		کــا
ے ویفنونی	اس سيد	بعمسه	ع صحبه	_صر	ى بع	۳سه	<u> </u>	-

«فقد يمكن أن يكون أراد: (تلومانني) فحذف الثانية، ويمكن أن يكون أراد قبل أن تلوماني ثم حذف (أن) وأعملها كرواية من أنشد:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي السوعي الزاجري أحضر الوعي

ويمكن أن يكون أراد وجهاً ثالثاً وهو: بنعمة الله أن نقليكم وتقلونا، أي بنعمة الله تقالينا وتهاجرنا، فحدف (أن) وأعملها على ما مضى، وأسكن الياء من (نقليكم) في موضع النصب على قوله:

يا دار هند عفت إلا أثافيها

وقال أبو العباس: إنه من أحسن الضرورات، أعني إسكان الياء في موضع النصب تشبيها لها بالألف، يجوز أيضاً أن يكون لما حذف (أن) رفع الفعل على قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فتكون الباء أيضاً هنا معلقة بمحذوف كما كانت والفعل منصوب»(٢). وذكر مثله الأعلم(٣).

لم يذكر ذلك المرزوقي ولا التبريزي في هـذا الموضع واكتفيا بالقـول إن المفعول من تقلونا محذوف لدلالة الكلام عليه أو على حذف النون عن الإعراب

### (١) عجزه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

لطرفة ديوانه/ ٣٢ والإنصاف ٢/ ٥٦٠ والكتاب ٣/ ٩٩ والمقتضب ٢/ ٨٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥ والخزانة ١/ ١١٩ والمغنى/ ٥٠٢.

- (٢) التنبيه ١٤٢/ أوما بعدها
- (٣) شرح الحماسة للأعلم ٢/ ٣٨٢.

على لغة حجازية(١).

وذكرا حذف أن ورفع الفعل بعدها في قول قتيلة بنت النضر:

والنضر أقرب من أصبت وسيلة وأحقهم إن كان عتق يعتق

«وقولها (وأحقهم إن كان عتق يعتق) أرادت، وأحقهم بأن يعتق إن كان عتق، أي إن وقع عتق، فحذف الباء، وحروف الجر مع (أن) تلغى كثيراً، ثم حذف (أن) ورفع الفعل فهو كقوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد الليذات...

يدل على أن (أن) من (أحضر) محذوف أنه عطف عليه بـ (أن) فقال: «وأن أشهد اللذات»(٢).

وذكر الأعلم مثل ذلك (٣).

وما ورد من حذف (أن) وانتصاب الفعل بعدها مذهب غير البصريين ذكره المبرد فقال: «وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضهار (أن)، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو، وما ذكرناه معها ونظير هذا الوجه قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي ۱/ ۲۲۲.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٩٦٨ انظر/ ٤٩٤ وشرح التبريزي ٢/ ٧٠.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٦٠٢.

ومن رأى النصب هناك رأى نصب أحضر»(١).

وقال في موضع آخر (وقد نصبه قوم على إضهار (أن) وقدموا الرفع)(٢).

و ممن قال بالنصب الفارسي وجعل (أن) المحذوفة في حكم المثبت وذكر أن أبا عثمان حكى عن قطرب عن أبيه أنّه سمع من العرب من ينصب (أحضر) في بيت طرفة وأن أحمد بن يحيى ثعلب حكى: (خذ اللص قبل يأخذك) ومثله حكاه أبو الحسن (٣).

وقال ثعلب: هذا شاذ والقياس الرفع(٤).

وابن جني مع جواز عملها محذوفة لقوله: «وقد حملهم كثرة حذف أن مع غير الفاعل على أن استجازوا ذلك مع اسم ما لم يسم فاعله وإن كان جارياً مجرى الفاعل وقائماً مقامه، وذلك نحو قول جميل:

جزعت حذار البين يـوم تحمّلـوا وحـق لمـثلي يـا بثينـة يجـزع<sup>(٥)</sup> أنْ يجـزع. عـلى أنّ هـذا قليـل

فأما بيت جميل... فقليل شاذ، على أن حذف (أن) قد كثر في الكلام حتى صار كلا حذف، ألا ترى أن أصحابنا استقبحوا نصب (غير) من قوله تعالى: ﴿ قُلَ

<sup>(</sup>١) المقتضب ٢/ ٨٥.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/ ١٣٦.

<sup>(</sup>٣) كتاب الشعر ٢/ ٥٢١ وما بعدها وذكر حذفها مع الماضي كها تحذف مع المضارع ٢/ ٤٥٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) مجالس تعلب ١/ ٣١٧.

<sup>(</sup>٥) ديوانه/ ١١٨.

أَفَغَيْرَ ٱللّهِ تَأْمُرُو يَنِ أَعَبُدُ ﴾ [الزمر: ٢٤] قالوا: لأن التقدير والمعنى: قل أفغير الله تأمروني أن أعبد، فكأن (أن) هناك وما بعد (أن) لا يجوز أن يعمل فيها قبلها لامتناع تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، ألا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير قل أتأمروني أن أعبد غير الله ولولا أنهم قد أنسوا بحذف (أن) من الكلام وإرادتها لما استقبحوا انتصاب (غير) بـ (أعبد)(١)» وذكر مثل ذلك الشلوبين(٢).

الثاني: أن يكون المخففة من الثقيلة. قال ابن هشام: «تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزّل منزلته... و(أن) هذه ثلاثية الوضع، وهي مصدرية أكثر، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين، وزعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وربها ثبت وهو مختص بالضرورة على الأصح، وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده»(٣).

وقد وقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا من أحكامها: مجيئها بعد فعل اليقين أو ما يشبهه ووقوع السين بعدها، إضهار اسمها على الشأن والأمر.

وقد ذكر المرزوقي والتبريزي أن اسمها ضمير الشأن المحذوف ولم يشترطاه فيها، فقالا: «وقوله: (أن سيمنعها) (أن) مخففة من الثقيلة واسمه محذوف يريد أنه سيمنعها، والسين في الفعل لئلا تلتبس المخففة بالناصبة للفعل، والهاء الذي أظهرته ضمير الأمر والشأن» (ع) وعللا اقتران السين بخبرها الجملة بأنه عوض من النون

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩.

<sup>(</sup>٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٤٧٢.

<sup>(</sup>٣) مغني اللبيب/ ٤٦٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٣٤١ شرح التبريزي/ ٢٢٣ وذكر مثله ذلك المرزوقي في غير موضع =

المحذوفة. وذلك في قول هلال بن رزين:

وأيقنت القبائل من جناب وعامر أن سيمنعها نصير

وأما ابن جني فقال: «خفف (أن) الثقيلة واختارها هنا على الخفيفة لأنها أبلغ في المعنى وأنفى للظنة وأشبه بقوله: (لمحقوقون) أي سيكون هذا لا محالة، كقول الله سبحانه: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرَّئَىٰ ﴾[المزمل: ٢٠]» وذلك في قول أدهم ابن أبي الزعراء:

فإنا لمحقوقون حين غضبتم بأيمة عبد الله أن سنهينها واكتفى بالإلماع إلى أن ما سبقها بمعنى اليقين ولم يفصل القول فيها.

وذكر سيبويه أن الواقعة بعد أفعال اليقين هي المخففة الناصبة للفعل المضارع لأن ذا موضع يقين وإيجاب، وأن التالية لأفعال الظن تكون على وجهين الناصبة للفعل أو الثقيلة(١). وعلل حمل أفعال الظن على اليقين في جواز مجيء المخففة بعدها فقال: «وإنها حسنت أنه ههنا لأنك قد أثبت هذا في ظنك كها أثبته في علمك، وأنك قد أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كها كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن أنك ههنا، ولا أنه، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنه نفيه»(١).

<sup>=</sup> من شرحه انظر ۲۰۵، ۲۲۸، ۳۵۷، ۹۵۲.

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٣/ ١٦٥.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۳/ ۱۹۲ وما بعدها وانظر معاني الأخفش ۱/ ۳۰۲، ۳۰۲ وجل الزجاجي/ ۱۹۸.

وذكر أن الخفيفة إذا وليها الاسم فهي المخففة من الثقيلة لا غير.

وما ذكره المرزوقي من كون السين عوضاً من النون المحذوفة ذكره سيبويه (١)، والمبرد (٢)، والفارسي (٣)، وجعل ابن جني وقوع الفعل بعد المخففة من غير عوض ضرورة (٤).

الثالث: تفسيريه بمنزلة أي:

وقف عليها المرزوقي في بيت المُثلَّم بن رباح:

من مُبلِغٌ عنّي سناناً رِسالةً وشِجْنَة أَنْ قُوما خُذا الحقَّ أودَعا

فقال: «وقوله: (أن قوما) (أن) مخففة من (أن) الثقيلة، والمراد أنه قوما، ومثله قولهم في (أما أن جزاك الله خيراً) ويجوز أن يكون (أن) المفسرة، كأنه فسر الرسالة بـ (قوما خذا الحق) ومثله قولهم: (أتفخر علي أن أصحابك أكثر من أصحابي) و(أن) هذه تجري مجرى (أي) في أنه يفسر به، ولو قال: قوما وخذا الحق، فأتى بحرف العطف كها قال الله تعالى: ﴿ قُرَفاً أَذِرُ اللهُ وَرَبَاكَ فَكَيْرَ ﴾ [المدثر: ٢ - ٣] كان أفصح وقد جاء مثله بغير العاطف كثيراً» (٥).

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ١٦٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ١/ ٤٩،٣/ ٧.

<sup>(</sup>٣) المسائل المنثورة/ ١٤١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٨ وما بعدها وأجمل ابن مالك أحكام أن المخففة في التسهيل/ ٢٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٣٨٢.

ونقل عنه التبريزي(١) ولم يقف عليها ابن جني في التنبيه(٢).

واشترط سيبويه والمبرد أن تسبق بجملة (٣). وذكرها الأخفش والفارسي والشلوبين (٤).

واشترط الزمخشري أن تسبق بفعل في معنى القول(٥).

وذكر ابن هشام أن الكوفيين على إنكارها البتة واختار مذهبهم، وذكر أن من أثبتها اشترط فيها أن تسبق بجملة، وأن تتأخر عنها جملة، وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول لا أحرفه إلا إن كان مؤولاً بغيره، وألا يدخل عليها جار<sup>(1)</sup>.

ولم يذكر الفرَّاء أن التفسيرية وجعلها في المواضع التي ذكرها فيها بعضهم تفسيرية منصوبة بنزع الخافض(٧).

الرابع: أن تكون زائدة: قال ابن هشام: «ولها أربعة مواضع:

أحدها: وهو الأكثر بعد (لما) التوقيتية.

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ١/ ٣٥٦.

<sup>(</sup>٢) ذكرها في سر صناعة الإعراب في أثناء كلامه على الوقف على النون وقال إنه لا يوقف على النون وقال إنه لا يوقف عليها ٢/ ٦٨٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١٦٢ وما بعدها والمقتضب ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦١.

<sup>(</sup>٤) انظر معاني الأخفش ١/ ٢٩٣ والمسائل المنثورة/ ٢٣٤، ٢٢٧ شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٧٩٨.

<sup>(</sup>٥) المفصل/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>٦) المغنى/ ٤٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) معاني الفرَّاء ٢/ ٣٩٩ وانظر الكشاف ٥/ ٢٤٤ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه/ ١٣٠.

والثاني: أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكوراً... أو متروكاً.

والثالث: وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها.

والرابع: بعد إذا»(١).

وقد ذكر المرزوقي ثلاثة مواضع وأغفل وقوعها بعد إذا، ونقل عنه التبريزي الموضعين الثاني والثالث وذلك قول مجمّع بن هلال:

عبات له رمحاً طويلاً وأله كأن قبس يعلى بها حين تشرع

«ومن جر فقال (كأن قبس) جعل (أن) زائدة أعمل الكاف كها زيد في قوله: (لما أن جاء زيد أعطيته)، وفي قوله: (والله أن لو جئتني لأكرمتك) يريد والله لو جئتني (٢٠).

ولم يقف عليها ابن جني في التنبيه وزاد في سر صناعة الإعراب زيادتها بين حرف النفي والجملة المنفية (٣)، وذكر سيبويه زيادتها بعد القسم وبعد لما التوقيتيه وكذلك المبرد(٤)، وقال الأخفش بزيادتها في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ وَمَا لَنَا ٓ أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَيِيلِ ٱللَّهِ ﴾[البقرة: ٢٤٦](٥).

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٥٠.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۷۱۸ وشرح التبريزي ۲/ ۲٤۱.

<sup>(</sup>٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٢ ـ ٦٨٤.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ١٠٧، ١٠٧، ٢٢٢ والمقتضب ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦٢، وانظر المسائل المنثورة/ ٢٢٧ والمفصل/ ٣٧٢.

<sup>(</sup>٥) انظر معاني القرآن ١/ ٣٧٧، ٢٩٣ ذكر مذهبه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ورد عليه ١/ ١١١ وما بعدها.

وذكر الشلوبين زيادتها بعد لما والكاف<sup>(۱)</sup> وجعل ابن مالك زيادتها بعد (لما) وبين القسم و(لو) جائزاً، وبعد كاف الجر شاذاً (<sup>۲)</sup>.

\* \* \*

إنَّ

وقفوا عليها وذكرواً فيها أموراً:

الأول: معناها: التوكيد، وقف عليه ابن جني في التنبيه بقوله: «ويزيد ذلك وضوحاً لك أنك تقول (علمت أن زيداً قائم، علمت إن زيداً لقائم) فتجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة مؤكد في الموضعين كليهما قيام زيد لا محالة»(٣)، وترك غيره الوقوف على معناها.

وقد أجمع النحاة على هذا المعنى لـ (إن)(٤) وذكر سيبويه ملازمتها له مثقلة وخففة (٥).

<sup>(</sup>١) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٩٩٧و٩١.

<sup>(</sup>٢) التسهيل/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٢/ ب.

<sup>(</sup>٤) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٣ والمقتضب ٣/ ٣٤٤ وجمل الزجاجي/ ٥١ والأصول ١/ ٢٤٢، ٢٦٦ والمفصل/ ٣٤٩ ونتائج الفكر للسهيلي/ ٣٤٨ والبسيط ٢/ ٧٦٦ والأمالي الشجرية ١/ ٣٩ والمرتجل لابن الخشاب/ ١٦٩ والرصف/ ١٩٨ المغني/ ٥٥ والحزانة ١٠/ ٢٩٦.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

الثاني: وقوعها ابتداء: وقف على ذلك ابن جني وذلك في قول جعفر بن علبة الحارثي:

فلا تحسبني أني تخشعت بعدكم لشيء ولا أنّي من الموت أَفْرَقُ

فقال: «وفي قوله (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدهم) شاهد لجواز استدلال سيبويه بقول الله سبحانه: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِى مُ مِنَ الْمُشْرِكِينُ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] بالرفع على معنى الابتداء، ورد وردع لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخرين. وقوله إن هذا إنها يسوغ مع (إن) المكسورة لأنها على شرط الابتداء وصدده وليس في الآية المتلوة (إن) مكسورة إنها فيها (أن) مفتوحة، والمفتوحة لا تصرف الكلام إلى معنى الابتداء، وإنها تجعل الكلام شأناً وحديثاً، ومواضعها تختص بالمفرد لا بالجملة (1).

وهو مذهب جمهور النحويين»(٢).

الثالث: كفها عن العمل: إذا اتصلت بها ما وقد وقف المرزوقي على معناها فقال:

 $(1)^{(1)}$  ونقله التبريزي وجه مع نفي غيره عنه  $(1)^{(2)}$  ونقله التبريزي  $(1)^{(2)}$ .

<sup>(</sup>١) التنبيه ١١/ ب.

<sup>(</sup>۲) انظر الكتاب ٢/ ١٤٤ وانظر/ ٢٣٨ والمقتضب ٤/ ٢٠١، ٢/ ٣٤٧،٣ ٣٤٧ ما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٤ والأصول ١/ ٢٦٢ والإملاء على الكافية لابن الحاجب ٣/ ٣٦٩ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٤٩ والمفصل/ ٣٤٩ والمرتجل/ ١٧٣ والارتشاف ٣/ ١٢٥٥.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٢٨٨.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ١/ ٢٧٨.

وهذا قريب مما قاله ابن يعيش: «وذلك أن (إنها) زادت (إن) تأكيداً على تأكيدها فصار فيها معنى الحصر وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره»(١).

وخالفه أبو حيان: فقال: «(ما) في (إنها) وأخواتها لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان من قبل لحوق ما خلافاً لمن ادعى أنها أفادت الحصر فيها دخلت عليه إنها»(٢).

وربها اعتمد أبو حيان فيها ذهب إليه على ما ذكره المتقدمون من وضع (إنها) في الموضع الذي تصلح فيه (أنّ) (٣).

وقال المالقي: «ومعنى إنها في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين، ويعبر عنها بعض الأصوليين أنها لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل وهذا راجع إلى المعنى الذي ذكرت لك من الحصر والتخصيص، وتسمى عند النحويين حرف ابتداء؛ إذ الأسهاء وبعدها مبتدأ لا غير، وحكمها في الحصر والاختصاص حكم (إلا)»(٤).

الرابع: مجيء اسمها نكرة وحذف خبرها:

ذكر ذلك المرزوقي فقال «اسم (إن) وهو (حرباً) نكرة غير موصوفة أيضاً.

شرح المفصل ٨/ ٥٦.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٣/ ١٢٨٥.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ٣/ ١٢٩ وما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٨ والأصول ١/ ٢٦٩ ورد ابن هشام على أبي حيان بأنه حصر مقيد يسمى قصر قلب لقلب لاعتقاد المخاطب أو قصر إفراد المغنى/ ٥٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) رصف المباني/ ٣٠٤.

وساغ ذلك لما كان المراد بها مفهوماً معلوماً ويجوز أن يجعل قوله: (كظنك كان بعدك موقدوها) من صفة (حرباً) ويجعل خبر إن محذوفاً كأنه قال: إن حرباً هذه صفتها وقعت. وبيت الأعشى حجة في الوجهين جميعاً وهو:

ألا تراه: إن معناه إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً، فحذف الخبر، ومحل ومرتحل نكرتان (٢) ونقله التبريزي (٣). وذلك في معرض تعليقه على بيت كعب ابن زهير:

فإن تَهلِكُ جُوَيُّ فإنَّ حَرْباً كظنِّك كان بعدك مُوقدوها

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب<sup>(٤)</sup>. وأجاز المبرد الابتداء بالنكرة إذا أفادت إذ تقرب من المعرفة<sup>(٥)</sup>.

<sup>(</sup>۱) للأعشى الكبير ميمون بن قيس/ ٢٣٣ (تحقيق: د.محمد محمد حسين) وديوانه/ ٣٢٥ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم برواية: ما مضى).

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۹۷۹.

<sup>(</sup>٣) قال التبريزي في موضع نكرة غير موصوفة نكرة موصوفة وعبارة المرزوقي أقرب إلى الصواب لأنه ذكر الوجه الثاني فجوز أن يكون تأويله (كظنك كان بعدك موقدوها) من صفة حرباً فتصير النكرة ههنا موصوفة انظر شرح التبريزي ٢/ ٣٢٤.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ١/ ٣٢١.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ٤/ ٨٨، ٧٤، ١٢٧، ١٣٠، ٩١ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور/ ٢٩٥ وما بعدها وأمالى ابن الحاجب ٢/ ٥٧٣ ـ ٥٧٧.

أما حذف الخبر فقصره الكوفيون على مجيء المبتدأ نكرة، والبصريون يجيزون الحذف مع المعرفة، ذكر ذلك ابن جني (١).

\* \* \*

أنَّ

1 معناها: ذكر ابن جني أن معناها (إن) فهي وإن لم تكن من مواضع الابتداء، فإنها من مواضع الستوتا في المعنى والنحقيق والاعتلاء، كما أن المكسورة كذلك، فلما استوتا في المعنى والتحقيق والعمل، وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها(٢).

وذكر أن معناها التوكيد سيبويه وغيره (٣).

٢ ـ لا تقع ابتداء: وقف على ذلك ابن جني في سياق حجة لبعض المتأخرين الذين أنكروا على سيبويه رفع رسوله في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيَّ مُنَ ٱلْمُشْرِكِينُ لِللَّهِ وَرَسُولُهُ وَلَهُ عَلَى اللَّهَ اللَّهِ اللَّهِ مَعَى الابتداء فقال: ﴿إِنْ هذا إِنهَا يسوغ مع (إِنّ) المكسورة لأنها على شرط الابتداء وصدده، وليس في الآية (إن) مكسورة إنها فيها (أنّ) مفتوحة، والمفتوحة لا تصرف الكلام إلى معنى الابتداء، وإنها تجعل الكلام شأناً وحديثاً، ومواضعها تختص بالمفرد لا بالجملة (أنّ).

<sup>(</sup>١) انظر الخصائص ٢/ ٣٧٤.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۲/ ب.

 <sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١٢٤ والأصول ١/ ٢٦٦ وجمل الزجاجي/ ٥١ والمفصل/ ٣٤٩ والبسيط/ ٧٦٦ والارتشاف ٣/ ١٢٣٧ والمغنى/ ٥٩.

<sup>(</sup>٤) التنبه ۱۱/ ب.

وذكر سيبويه أنه قبيح(١)، وذكره المبرد وابن السراج(٢).

٣ ـ وقوعها موقع المفرد وتأويلها بالمصدر: ذكر ذلك ابن جني في معرض رده على المعترض على سيبويه فقال: «وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل قال الله عز اسمه: ﴿ إِنَّ هَا نِهِ عَلَى سيبويه فقال: «وقد جاء ذلك أيضاً في التنزيل قال الله عز اسمه: ﴿ إِنَّ هَا نِهِ عَلَى أُمَّ أَمَّ أَمَا واحدة، ولأبي ربكم فاعبدون فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على (أنّ) وفيها معنى اللام كما تقدم، وهذا يزيل معنى الابتداء عنده، ويصرف الكلام إلى معنى المصدر، أي ولكوني ربكم فاعبدون، نحو قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُمُ مَّ مَنَ لا مَنَى المصدر، أي ولكوني ربكم فاعبدون، نحو قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَن مَا مَلَكَتُ أَيْمَنُكُمْ مِّن شُرَكَا أَنْ فَي مَا رَزَقَنَ اللهُ عَن اللهُ عَن اللهُ اللهُ عَن اللهُ وَلَا أَنْ فَي فَتستووا.

قال أبو علي: فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع الفعل المنصوب بر (أن)، والفعل إذا انتصب انصرف القول به والرأي فيه إلى مذهب المصدر، ومعلوم أن المصدر أحد الآحاد، ولا يشبّه بينه وبين الجملة، وقد نرى الجملة التي هي (وأنا ربكم) على أن المفتوحة، وعبرتها عبرة المفرد حيث كانت مصدراً، والمصدر أحد الأسهاء المفردة»(٣).

وقد حمل ابن جني (أنَّ) على (أن) في التأويل بالمصدر.

قال أبو حيان: «وذهب السهيلي إلى أنها لا تتقدر بالمصدر، وإنها هي في تأويل المحدر (أن) الناصبة تأويل المحديث، كذا قال سيبويه، وإنها التي في تأويل المصدر (أن) الناصبة

<sup>(</sup>۱) الکتاب ۳/ ۱۱۹،۱۲۸،۱۲۴.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٢/ ٣٤٨ والأصول ١/ ٢٦٥ ومعاني الأخفش ١/ ٢٨٤.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٢/ آوما بعدها.

للفعل، وأما المشددة فلا، والمشهور أنها تتقدر بالمصدر»(١).

وما ذكره عن السهيلي، ذكره ابن هشام وصحح تأويله بالمصدر (٢).

وأما سيبويه فقال: «أما أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لـ (أن) الخفيفة وتكون أن اسماً »(٣). وفي هذه العبارة أنها مصدرية كأن.

والظاهر أن السهيلي أخذ عبارة سيبويه في موضع آخر على ظاهرها ونصّها: «فأن لا تعمل فيها قال، كما لا تعمل قال فيها تعمل فيها (أنّ) لأن (أنّ) تجعل الكلام شأناً، وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقعاً كما تقول زعم الشأن متفاقعاً»(٤).

وصرح المبرد بمصدريتها (٥) وكذلك الأخفش والزجاجي وابن الخشاب (٢) وغيرهم (٧).

قال ابن السراج: «(أن) المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأناً وقصة وحديثاً ألا ترى أنك إذا قلت علمت أنك منطلق فإنها

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ١٢٥٥ وانظر نتائج الفكر للسهيلي/ ٣٤٥.

<sup>(</sup>۲) المغني/ ٦٠.

<sup>(</sup>۳) الكتاب ۳/ ۱۲۰.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٣/ ١١٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ٣/ ٣٤٠.

<sup>(</sup>٦) معاني الأخفش ١/ ٢٨٤ وجمل الزجاجي/ ٥١ والمرتجل/ ١٧٣.

<sup>(</sup>٧) كالزمخشري وابن أبي الربيع وابن يعيش وابن الحاجب انظر: المفصل/ ٣٤٩ وشرحه ٨/ ٥٧، والبسيط ٢/ ٧٦٦ والأمالي لابن الحاجب/ ٣٦٩.

هو علمت انطلاقك، فكأنك قلت علمت الحديث»(١١).

٤ ـ تعلق أفعال الظن عن العمل: ذكر ذلك ابن جني في معرض تعليقه على قول الشاعر:

تركت ضأني تود الذئب راعيها وأنّها لا تسراني آخسر الأبسد الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يسوم تسراني مديسة بيسدي

بقوله: «راعيها مفعول ثان، ويؤنسك بأن لـ (وددت) مفعولين وقوع أنّ بعدها كوقوعها بعد علمت، وهذا لعمري ليس بقاطع لقولك تحققت الحديث، وتحققت أنك فاعل، لكن في وقوع (أن) بعدها تأنيساً بتعديها إلى مفعولين لأنها ما يقع بعد المتعدي إليهما»(٢).

فابن جني اتخذ من وقوع أن بعد الفعل تود دليلاً على تعدّيه إلى مفعولين لأنها تقع بعد هذه الأفعال وتعلقها عن العمل وتسد مسد المفعولين.

وذكر مثل ذلك المرزوقي وذلك في بيت جعفر بن علبة:

فلا تحسبي أني تخشعت بعدكم لشيء ولا أني من الموت أفرق

وعبارته: «فإن قيل: فأين مفعولا تحسبي؟ قلت قد نابت الجملة وهي قوله (أني تخشعت بعدكم) عن المفعولين، ألا ترى أن تقديره لا تحسبيني خاشعاً، فكما أن المفعولين يحصلان من دون (أن) كذلك إذا دخل (أنّ) في الكلام ينوب ما بعده عنهما، لأن اللفظ بالمفعولين قد حصل، وإن كانا في صلة (أنّ)، و(أنّ)

<sup>(</sup>١) الأصول ١/ ٢٦٥.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ورقة ١٧٧/ أ.

وما بعده في تقدير اسم وهذا كها تقول: لو أنك جئتني لأكرمتك، إذ كنت قد لفظت بالفعل في صلة (أنّ)، وإن كنت لا تقول: لو مجيئك»(١).

وذكر سيبويه عن يونس وقوع (أنّ) بعد فعل القول إذا كان بمعنى الظن فإذا أريد به الحكاية كانت مكسورة (٢).

وذكر أبو حيان وغيره: أنها تسد مسد المفعولين (٣).

- جيئها زائدة مؤكدة إذا تكررت قبل تمام الخبر وقف عليها ابن جني في قول قرواش بن حوط القينى:

نبئت أن عقالاً بن خويلد بنعاف ذي غذم وأن الأعلا

قال ابن جني: «وزاد (أن) الثانية توكيدا، يدلك على ذلك أن خبرهما في البيت الثاني وهو قول قرواش أيضاً:

يَنم وعيدُهما إليّ وبينا شُمٌّ فوارعُ مِن هضاب يَرَمْرَما

ولا بد أن تكون الثانية زائدة، فإن لم تفعل ذاك ولم تعتقده أداك الأمر إلى أن ترفع الخبر برافعين وهما (أن) الأولى و(أن) الثانية، ومحال أن يعمل في معمول واحد عاملان أبداً، فيجري هذا نحواً من مجرى قولك ذهب زيد وانطلق عمرو الظريفان ولو لا أنك جعلت (انطلق) كاللغو وغير المعتد لم تجز المسألة لئلا يرتفع الظريفان بعاملن اثنين...»(٤).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٥٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ١٦٥، ١٦٥ ما بعدها والمقتضب ٢/ ٣٤٩ والتنبيه ٢/ ب.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ٢١٣٦ الهمع ٢/ ٢٠٩ والخزانة ١٠/ ٢٩٦ والسهيلي/ ٣٤٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٦٦/ ب وما بعدها.

وقال أبو حيان «وإذا كررت (إنّ) في المعطوف وأخبرت عن المتعاطفين خبراً واحداً نحو: (إن زيداً وإن عمراً منطلقان لم يجز»(١).

\* \* \*

أو

حرف عطف وقف عليه شراح الحماسة وساقوا من معانيه:

١ \_ الإباحة: ذكره ابن جنى وذلك في قول قطري بن الفجاءة:

حتى خَضَبتُ بها تحدَّر مِن دمي أكنافَ سَرْجي أو عِنانَ لجامي

فقال: «(أو) ههنا على معناها وموضوعها من إيجابها أحد الشيئين وليست بمعنى الواو كما يدعي فيها قوم... وإنها تأويله: إني خضبت مرة أكناف سرجي وأخرى عنان لجامي، كقولك للشجاع إنها أنت ضرب أو طعن، وللجواد: إنها أنت طلاقة أو بذل، أي تارة كذا وأخرى كذا»(٢).

وفي ظاهر كلامه أن أو هنا للإباحة إذ تفيد في هذا البيت إيجاب أحد الشيئين على طريق التعاقب مع بقاء معنى الجمع ويتضح ذلك أكثر في قوله: «فقد صرت إذن إلى معنى الواو لما تخلل بشريطة أو» وفيه رد على من يقول إنها بمعنى الواو المراد به مطلق الجمع.

وذكر هذا المعنى لـ (أو) المرزوقي في غير موضع فقال: «أو ها هنا ليست

الارتشاف ف٣/ ١٢٩٢ والهمع ٢/ ١٥٧.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٢٧/ أوما بعدها.

للشك إنها هي التي يراد بها أحد الأمرين على طريق التعاقب أي: إما ذا وإما ذا، ولك أن تريد الجمع لأن أصل (أو) الإباحة، وهذا كها يسأل الرجل فيقال له: ما كان طعامك في بلدك؟ فيقول الحنطة أو الأرز، والمعنى أحد هذين على أن يكون كل واحد منهها بدلاً من صاحبه أو الجميع»(١).

ونقله التبريزي<sup>(۲)</sup> وأما الأعلم فجعل معناها في هذا البيت بمعنى الواو<sup>(۳)</sup> وعزاه ابن هشام إلى الكوفيين والأخفش والجرمي<sup>(٤)</sup> وأورد هذا المعنى سيبويه في ظاهر قوله<sup>(٥)</sup>. وصرح به المبرد وابن السراج وغيرهما<sup>(۱)</sup>.

لی	<del>ه</del> ي إ	والن	النفي	) بعد (	منی (ولا	مالك بم	ساقها ابن	(أو) التي م	د المرادي (	ور
	•••	• • • • •	••••					• • • • • • • • • •	(	الإباحة <sup>(٧</sup>

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۳۷ وما بعدها و/ ۲۰۳، ۲۰۸، ۱۲،۵۱۲.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ١٣١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٦٩١.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٨٨.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٣/ ١٨٥ في لغة لبعض العرب.

<sup>(</sup>٦) المقتضب ٣/ ٣٠١ والأصول ٢/ ٥٥ كابن برهان والزجاجي والمالقي وابن عصفور والمختلف وابن عاد والجمل والجزولي وابن مالك وأبو حيان والسكاكي انظر اللمع/ ١٥٠ وشرحه ١/ ٢٤٧ والجمل للزجاجي/ ٥٠ وما بعدها ورصف المباني/ ٢١٠ والجنى الداني/ ٢٣٠ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٣ وما بعدها والتسهيل/ ١٧٦ وشرحه ٣/ ٣٦٢ والارتشاف ٤/ ١٩٨٩ ومفتاح العلوم/ ١٩٨٩.

<sup>(</sup>٧) الجني الداني/ ٢٣٠.

ونقل ابن هشام عن ابن مالك ورودها للإباحة في التشبيه(١).

وقال الشلوبين: «جعل المؤلف هذه المعاني: الشك والإبهام والتخيير والإباحة معاني لـ (أو) وإنها هي في الحقيقة معان للكلام الذي هي فيه فالشك والإبهام والتنويع من صفة الخبر الذي كل واحد منهها فيه.

والتخيير والإباحة والتفصيل من صفة الأمر الذي هما فيه، وإنها معناها بالحقيقة الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء، فهذا هو الذي كان ينبغي أن يضاف إليهما لأنه معناهما، وما سوى ذلك فليس معنى لهما، وإنها هو شيء يضاف إليهما مجازاً فيهما»(٢).

وهذا الذي ذكره يرد معاني (أو) إلى ما ذكره المتقدمون من أنه لأحد الشيئين أو الأشياء.

٢ ـ التخيير: حدد ابن هشام (أو) التي تفيد التخيير بقوله: (هي الواقعة بعد الطلب وبعد ما يمتنع فيه الجمع) (٣) وهذا المعنى لـ (أو) أورده المرزوقي في قول جعفر بن علبة:

فقالوا لنا ثنتان لا بدمنها صدور رماح أشرعت أو سلاسل

فقال: «وقوله (لا بد منهم) لا بد منهما على طريق التعاقب لا على طريق الجمع بينهما، وإلا سقط التخيير الذي أفاده (أو) من قوله: (أو سلاسل) ألا ترى أنه إذا قال: خذ الدينار أو الثوب، كل السمك أو اشرب اللبن فليس فيه الجمع بينهما

<sup>(</sup>١) مغني اللبيب/ ٨٨.

<sup>(</sup>٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٧٣.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ٨٧.

وإذا كان الأمر على هذا فالمعنى فلا بد من إحداهما»(١).

ونقله التبريزي وزاد قوله: «والعرب تذكر الشيئين وتريد أحدهما وعلى هذا فسر قوله تعالى: ﴿ يَغَرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُولُ وَالْمَرَجَاكُ ﴾[الرحن: ٢٦] يعني الماء العذب والملح، والمؤلؤ لا يكون إلا في الماء الملح دون العذب، والرجل يقول: سلبت الرجلين ثوباً، وأخذت منها سيفاً يريد من أحدهما...

وقال أبو الفتح: لك في (منهم) وجهان: إن شئت كان على حذف المضاف، أي: لا بد من إحداهما، ألا تراه قال: الرماح لمن يقتل والسلاسل لمن يؤسر، أي: يكون بعضنا كذا، وبعضنا كذا، فإن قيل: فهذا يوجب صدور رماح وسلاسل، قيل: لما جعلهم صنفين مقتولاً ومأسوراً كان لكل واحد منهما هذا أو هذا فمن هنا دخله معنى (أو) فهو إذاً كلام محمول على معناه»(٢).

و(أو) في البيت عند المرزوقي والتبريزي للتخيير، وفي عبارة ابن جني يجوز حملها على التخيير كما ذهبا، أو على الإباحة إذا أجزنا معنى الجمع.

ومعنى التخيير ذكره المبرد في مجيء (أو) لأحد الشيئين في اليقين (٣)، وذكره سيبويه والأخفش في ظاهر قوليها (٤)، والفراء لمعنى ما صلحت فيه أحد أو إحدى (٥)، وابن السراج (٢)، ..........

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ٤٦

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ٤٧.

<sup>(</sup>٣) المقتضب ٣/ ٣٠١.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ١٨٤ ومعاني القرآن ١/ ٧٢.

<sup>(</sup>٥) معانى القرآن للفرّاء ١ / ٢٥٢.

<sup>(</sup>٦) الأصول ٢/ ٥٥.

والزجاجي(١) والفارسي(٢) وغيرهم(٣).

٣- الشك: وقف عليه المرزوقي في معرض تعليقه على بيت المتلمس:

أَلَمْ تَكْ الْمُلْدِرَةُ رَهْنُ مَنيَّةٍ صريعٌ لعافي الطير أو سوف يُرْمِسُ

فقال: «وإن جعلت (أو) التي تكون للشك يكون الكلام مبنياً على اليقين ثم يعترض فيه الشك، والأصلح في مثل هذا أن يجعل بـ (إمّا) ليكون بنية الكلام على الشك إذا كان واحد من الأمر يَتَيَقَّنْ »(٤).

وذكر بعض النحويين أنها تأتي لهذا المعنى بعد الاستفهام (٥)، وقال بعضهم بعد الخبر (٦)، .....

<sup>(</sup>١) الجمل/ ١٨.

<sup>(</sup>٢) كتاب الشعر ٢/ ٣٢٥،٥٣٤.

<sup>(</sup>٣) كابن فارس وابن جني، وابن برهان والزمخشري والمالقي وابن عصفور والجزولي وابن مالك وأبي حيان والمرادي ونقله الأزهري عن ثعلب في التهذيب ١٥/ ٦٧٥ أي انظر الصاحبي/ ١٢٧ اللمع/ ١٥٠ وشرحه ١/ ٢٥٠ والمفصل/ ٣٦٣ ورصف المباني/ ٢١٠ جعله بعد الطلب والسكاكي في الأمر مفتاح العلوم/ ١١٩ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٣ والتسهيل/ ١٧٦ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٣٧٣ الارتشاف ٤/ ١٩٨٩ والجنى الداني/ ٢٨٨.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٢٥٨.

<sup>(</sup>٥) كالمبرد وابن السراج وابن فارس انظر المقتضب ٣/ ٣٠١ والأصول ٢/ ٥٥ والصاحبي/ ١٢٧ والكتاب ١/ ٤٣٨.

<sup>(</sup>٦) كابن جني وابن برهان وابن أبي الربيع والزجاجي والمالقي والسكاكي، انظر اللمع/ ١٥٠ وشرحه ١/ ٢٥٠ والبسيط ١/ ٣٤٢ والجمل/ ٥٠ ورصف المباني/ ٢١١ ومفتاح العلوم/ ١١٩.

وآخرون قالوا: في الخبر والاستفهام(١).

٤ ـ الجمع كالواو: قال المرزوقي: «وقوله (تباع أو تشترى): (أو) بمعنى الواو كما يكتب في العقود، (وكل ذي حق له داخل أو خارج)<sup>(٢)</sup>. في قول ابن المولى: وإذا تُباعُ كريمــةٌ أو تُشـــترى فســواك بائعـها وأنت المشـــتري ووقف عليه التبريزي<sup>(٣)</sup> والأعلم<sup>(٤)</sup>.

ومجيء (أو) بمعنى الواو مذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup> والأخفش<sup>(١)</sup> والجرمي<sup>(٧)</sup> وخطأ النحاس الأخفش في ذلك<sup>(٨)</sup>، وأجازه الزجاجي في شواذ الشعر<sup>(٩)</sup>، وجعل المالقي (أو) التي بمعنى (بل) أو الواو للإبهام، وذكر مجيئها بمعنى الواو

<sup>(</sup>۱) كابن عصفور وابن مالك والشلوبين وابن هشام والمرادي وأبي حيان انظر شرح جمل الزجاجي ۲/ ٤٨٧، ١/ ٢٢٣ والتسهيل/ ١٧٦ وشرح المقدمة الجزولية ٢/ ٢٧٣ والمغني/ ٨٥ والجنى الداني/ ٢٢٨ والارتشاف٤/ ١٩٧٩.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٧٦٢.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٢/ ٣٠٣.

<sup>(</sup>٤) شرح الأعلم/ ٦٩١.

<sup>(</sup>٥) الإنصاف/ ٤٧٨ والمغنى/ ٨٨ وفي الجني مذهب جماعة من الكوفيين/ ٢٣٠.

<sup>(</sup>٦) معاني القرآن ١/ ٢٨٣ وما بعدها وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٩٠ والمغني/ ٨٨ والجنى الداني/ ٢٢٩.

<sup>(</sup>٧) المغنى/ ٨٨ والجنى الدانى/ ٢٣٠.

<sup>(</sup>٨) إعراب القرآن ١/ ٤٩٥.

<sup>(</sup>٩) الجمل/ ٥٢.

في بيت وقال قليل لا يقاس عليه<sup>(١)</sup>.

وأورد هذا المعنى لـ (أو) الأزهري عن أبي زيد(٢).

ومنع بعضهم مجيئها بمعنى الواو<sup>(٣)</sup>، وذهب بعضهم مذهباً وسطاً فقال تجيء بمعنى الواو للجمع ولكن ليس الجمع المطلق الذي تفيده الواو تماماً<sup>(٤)</sup>.

٥ ـ الاستفهام كـ (أم) وقف عليه المرزوقي في بيت أبي الأبيض العبسي:

ألا ليت شعري هل يقولن فوارس وقدحان منهم يوم ذاك قفول

وذكر أن جواب أو (نعم) أو (لا) بخلاف (أم) فقال: «فإن قيل فها المقدر بعد الاستفهام هنا من حرفي العطف (أم) و(أو) ؟ وكيف يكون معنى الكلام مع ذلك المقدر؟ قلت: المعنى على (أو) بدلالة أنه يجاب مثل هذا الكلام بنعم أو لا، إذا كان المبنى على ليتنى علمت هل يقع ذلك منهم»(٥).

وذلك أن (أم) بعد الاستفهام لطلب تعيين أحدهما وأما (أو) فها بعد الاستفهام كلام واحد جوابه (نعم) أو (لا) ذكر ذلك سيبويه (٢) في ظاهر قوله

<sup>(</sup>١) رصف المباني/ ٢١١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٢٥٨ (او).

<sup>(</sup>٣) كالنحاس وابن برهان وابن عصفور انظر إعراب القرآن ١/ ٤٩٥ وشرح اللمع ١/ ٢٤٧ وشرح جمل الزجاجي ١/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٤) وهو ظاهر مذهب سيبويه والفارسي والمبرد انظر الكتاب ٣/ ٤٧، ١/ ٤٣٨ كتاب الشعر ١/ ٣٢٤ وما بعدها و٢/ ٥٣٤ وما بعدها والمقتضب ٣/ ٣٠٢.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٤٦٧ انظر مفتاح العلوم/ ١١٩.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ٣/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩.

وصرح به المبرد<sup>(۱)</sup> وغيره<sup>(۲)</sup>.

٦ ـ معنى إلا أن أو إلى أن: وذلك إذا نصبت الفعل بـ (أن) مضمرة وقد أوردها المرزوقي في موضعين:

الأول قوله: «(أو) بدل من إلا و(يموت) ينتصب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت»(٣). ونقله التبريزي. وذلك في قول قتادة بن مسلمة الحنفى:

فلئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي الغنائم أو يموت كريم

والثاني قوله: «(فأو) بدل من (إلى) والفعل بعده انتصب بـ (أن) مضمرة» (على الله عنه الأسدي:

أقيم على قبريكما لست بارحاً طوال الليالي أو يجيب صداكما

وممن ذكر المعنى الأول سيبويه، وابن فارس، وابن جني والمالقي، وابن مالك، وابن الشجري والزجاجي، (٥) وذكر المعنى الثاني الزمخشري، وابن أبي الربيع، وابن عصفور، وابن هشام، وابن مالك، وأبو حيان(٢). وزاد بعض النحويين

<sup>(</sup>۱) الكامل ٣/ ١٠٩٥.

 <sup>(</sup>۲) كابن السراج وابن فارس وابن عصفور والمالقي انظر الأصول ۲/ ۲۱۶ الصاحبي/ ۱۲۷ شرح الجمل ۲/ ٤٨٧ ورصف المباني/ ۲۱۲.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٧٧٢ ونقله التبريزي ٢/ ١٧١، ٣٤٤.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٨٧٧.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٣/ ٤٧ والصاحبي/ ١٢٧، واللمع/ ١٨٩ والرصف/ ٢١٢ وشرح التسهيل ٤/ ٢٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩ والجمل/ ١٨٦.

 <sup>(</sup>٦) المفصل/ ٢٤٩ والبسيط ١/ ٢٢٣ وشرح الجمل٢/ ١٥٦ والمغني/ ٩٣ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٦٨٠.

معنى حتى، وكي، بل(١).

وللزجاجي قولان الأول بمعنى إلا أن، وحتى، وبل في كتاب (حروف المعاني) وكي وإلى أن وحتى في كتاب الجمل (٢).

\* \* \*

أي

اسم يأتي على خمسة أوجه فيأتي شرطاً واستفهاماً وموصولاً، ودالاً على معنى الكمال ووصلة إلى نداء ما فيه (الــــ)(٣). وقف شارحو الحماسة على ثلاثة منها:

الأول: الوصف بها على معنى الكمال.

ذكره ابن جني في أحد وجهي (أي) من قول القتال الكلابي:

فلم رأيت أنني قد قتلته ندمت عليه أي ساعة مندم

فقال: «ويروى (أيّ) بالرفع والنصب، ومن نصب فعلى أنه وصف ظرف محذوف، كأنه أراد: ندمت عليه ساعةً أيَّ ساعة مندم كقولك: (قتلت رجلاً أيَّ رجل) أي رجلاً كاملاً، ونحو ذلك»(٤٠).

<sup>(</sup>۱) المقتضب ۳/ ۳۰٦ ومعاني القرآن للفراء ۱/ ۲۲۳، ۲۳۲، ۳۴ والأصول ۲/ ۱۵۵ شرح اللمع۲/ ۳۲۳ والأزهية/ ۱۲۱ والارتشاف٤/ ۱۲۸۰.

<sup>(</sup>٢) حروف المعاني/ ٥٢ والجمل/ ١٨٦.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ١٠٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٣٨/ ب.

ولم يقف عليه المرزوقي في هذا البيت، على أنه ذكر في موضع آخر مجيئه صفة للنكرة وحالاً للمعرفة، وهو قول الراعي النميري:

فاومات إيهاء خفياً لحبتر ولله عينا حبتر أيها فتي

فقال: «ويقال: مررت برجل أيِّ رجل، فتجعله صفة للنكرة، وبزيد أيَّ رجل فيصير حالاً للمعرفة»(١). وخصّها في موضع آخر بالإضافة إلى النكرة فقال: «و(أيّ) هذه تضاف إلى النكرة، ولا تضاف إلى أكثر من الذي جعلته خبراً، لأنك تريد صفته، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل أي رجل»(١). ونقله التبريزي(٣).

وذكر الوصف بها ابن السراج<sup>(3)</sup> والزجاجي<sup>(6)</sup>. وأوردها سيبويه في الموضع الخاص بنعت النكرة وذكر أنها بمعنى كامل<sup>(7)</sup>. وذهب الهروي إلى الوصف بها على المدح والتعجب<sup>(۷)</sup>.

وذكر ابن السراج إضافتها إلى ما بعدها، (^) وابن أبي الربيع إضافتها إلى النكرة (<sup>٩)</sup>، واشترط ابن مالك في النكرة التي تضاف إليها أن تماثل المنعوت لفظاً

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۵۰۳.

<sup>(</sup>٢) المصدر السابق/ ٣٤٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ١/ ٣٢٩.

<sup>(</sup>٤) الأصول٢/ ٣٤.

<sup>(</sup>٥) الجمل/ ٣٢٤.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ١/ ٤٢٢.

<sup>(</sup>۷) الأزهية/ ۱۰۷ والخزانة ۹/ ۳۷۰.

<sup>(</sup>٨) الأصول ٢/ ٣٤.

<sup>(</sup>٩) البسيط ١/ ٣١٢.

ومعنى، أو معنى فقط<sup>(۱)</sup>، وتفرّد الهروي بالقول إن دخول الواو عليها ينقلها إلى الاستفهام والقطع على الابتداء<sup>(۲)</sup>.

ذهب الرضي إلى أن (أيّ) التي يوصف بها النكرة منقولة عن (أي) الاستفهامية، والجامع بينها أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه (٣).

ونقل البغدادي عن ابن يعيش تجردها من الاستفهام عند الوصف بها، وزاد أن إضافتها إلى مشتق تفيد المدح بهذه الصفة خاصة، وإلى غير المشتق الثناء بكل صفة يمكن أن يثنى بها(٤).

الثاني: الاستفهام بها.

ذكره ابن جني وجهاً ثانياً لـ (أي) من قول القتّال الكلابي:

فلم رأيت أنني قد قتلته ندمت عليه أي ساعة مندم

فقال: «ومن رفع ذهب به مذهب الاستفهام للتعجب كأنه لما تم الكلام عند قوله: (ندمت عليه) قال متعجباً منكراً على نفسه أيُّ ساعة مندم هذه الساعة التي ندمت فيها، أي ليس هذا وقت الندم لأنه وقت حفيظة وحميّة، فالكلام بالرفع على استئناف جملة، فهناك جملتان، وهو بالنصب كلام واحد كقولك: قتلته يوم الجمعة»(٥).

التسهيل/ ١٦٨ وشرحه ٣/ ٣١٤.

<sup>(</sup>٢) الأزهية/ ١٠٧.

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية ١/ ٣٠٤.

<sup>(</sup>٤) خزانة الأدب ٢/ ٧٣.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ٣٨/ ب.

وصرح بأنها في حالة الرفع على الابتداء للاستفهام والتعجب، وهذا الذي ذكره من وجوه (أي) ظاهر قول المرزوقي: «فإذا رويت (وأي ساعة معكر) بالرفع يكون مبتدأ، وخبره محذوف، كأنه قال: وأي ساعة معكر ومكر تلك الساعة، وإذا رويته بالنصب يكون ظرفاً، ويكون العامل فيه مضمراً كأنه قال: وعكرت أي وقت معكر»(١). وذلك في قول شُريح بن قرواش:

لما رأيت النفس جاشت عكرتها على مسحل وأي ساعة معكر والله معكر وظاهر قول صاحب الشرح المنسوب إلى المعري: «و(أي) بالرفع تمدح»(٢).

وأورد (أي) الاستفهامية سيبويه وذكر مجيئها مرفوعة ومنصوبة (٣)، وزاد المبرد أنها في الاستفهام تقع على شيء هي بعضه، وظاهر كلامه أنها تفيد معنى التعجب(٤).

وذكر الفرَّاء والأخفش أنه لا يعمل فيها إلا ما بعدها (٥)، فإن عمل فيها ما قبلها صارت موصولة وذكر ابن جنى أنها في الاستفهام نكرة غير موصولة (٢).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٤٠٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الشرح المنسوب للمعري/ ٢٨٦ وانظر شرح المرزوقي/ ٣٤٨ وشرح التبريزي ١/ ٣٢٩.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٤٠٥ وانظر ٣/ ١٨٩، ١٧٥، ١٧١، ١٦٩ وجمل الزجاجي/ ٣٢٤ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٧٦ والارتشاف ٢/ ١٠١١.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٢/ ٢٩٤،٤/ ٢١٧ والكامل ٣/ ١٤٠٧ والأصول ٢/ ٣٩٧ والمحتسب ١/ ٣٦٨ واللمع/ ٢٩٦.

<sup>(</sup>٥) معاني الفرَّاء ٢/ ١٣٥ ومعاني الأخفش ٢/ ٦١٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٥ والأزهبة/ ١٠٨.

<sup>(</sup>٦) اللمع/ ٢٩٩ وما بعدها.

وقال الزمخشري تضاف إلى المعرفة والنكرة فإذا وقعت على النكرة كانت تعجباً(١).

وقال البغدادي: «على أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، ولو كان خبراً لم يجز ذلك» (٢). وفصل الهروي بين الاستفهامية والتعجبية فجعلها قسمين منفصلين لـ (أيّ) وجعل الاستفهامية في المضاف إلى المعرفة، والتعجبية في المضاف إلى النكرة (٣).

الثالث: وصلة لنداء المعرف بـ (الـ) ووصفه باسم الإشارة.

وقف عليه ابن جني وضعّف وصف (أيّ) بـ (إذا) فقال: «أصحابنا يستضعفون وصف (أي) في النداء بـ (هذا) قالوا، وذلك أنها مبهمة ومحتاجة إلى الصفة، وهذا مبهم ومحتاج إلى موضّح، فلم يكن في القياس أن ينفى الإبهام بمغرق الإبهام، لكنه لما كان هـذا هنا موصوفاً بها فيه اللام صار الاعتهاد على الصفة، واستُهلك هذا بينهها فلم يكن ليكون أقل من غير موجود ومثله:

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد بك في الحي عاهد(٤)

وقال المرزوقي: «وصف (أي) بـ (ذا) غير جار على سنن ما يجلب له الصفات لأن الصفة شرح الكلام وتنبيه ومزيل اللبس عنه، وإذا كان (أي) و(ذا) مبهمين فالانشراح غير حاصل بهما لكنه لما كان المعول على ما يتبعه من المعروف بالألف

<sup>(</sup>١) المفصل/ ١٠٨ وما بعدها والكتاب ٢/ ٤٠٥ والأصول ٢/ ٣٩٧.

<sup>(</sup>٢) الخزانة ٩/ ٣٧٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الأزهية/ ١٠٦ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٩.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٩٠/ ب. البيت لذي الرّمة ديوانه/ ١٠٨٨ والكتاب ٢/ ١٩٣ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢١٩، ٢٥٩ والمحتسب ٢/ ٦٩ وشرح المفصل ٢/ ٧.

واللام، صار (ذا) كأنه لا اعتداد به في الشرح»(١١).

فأما وقوعه في نداء ما فيه الفذكره سيبويه (٢)، وهو مذهب جمهور النحويين (٣) إلا الأخفش فيها نقله عنه الزجاجي من أن الأقيس أن يكون المعرف بـ (الـ) صلة لـ (أى)، وقال: وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول (٤).

وما ذكره ابن جني وتابعه فيه المرزوقي من ضعف وصفها بـ (هذا) مذهب الجرمي والفارسي، ذكره أبو حيان وقال: «لا يلتفت إليه لأنه مخالف للسماع»(٥).

والذي عليه أكثر النحويين جواز وصفها باسم الإشارة كما توصف بالألف واللام وصرح بذلك سيبويه وغيره (٦).

\* \* \*

الباء

## حرف جريأتي على وجهين:

(۱) شرح المرزوقي/ ۵۸۸.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٦ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٩٩.

- (٣) انظر معاني الزجاج ١/ ٩٩ والمقتضب ٤/ ٢١٦ والأصول ١/ ٣٧٧ وجمل الزجاجي/ ١٥٠ والكشاف ١/ ٢١٦ وشرح المفصل ٤/ ٢٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ والبحر المحيط ١/ ١٥١ والمغنى/ ١٠٩.
  - (٤) معاني القرآن للزجاج ١/ ٩٩.
    - (٥) الارتشاف ٤/ ٢١٩٤.
- (٦) انظر الكتاب ٢/ ١٩٣ والمقتضب ٤/ ٢١٩ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٤١ وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٩ الارتشاف ٤/ ٢١٩٣.

الأول: يكون فيه أصلياً فيجر الاسم بعده، ويتعلق بها في الجملة من فعل أو شبهه (١)، ويأتي لمعان الأصل فيها الإلصاق والاختلاط كها ذكر سيبويه (٢).

وقف عليه ابن جني في التنبيه وذكر مجيئه للظرفية واستعماله مع العهد فقال:

«وقد استعملت هذه الباء مع العهد في مواضع كثيرة ولكن لما كان معنى قوله:

(عهدي بالنضال قديم): أنسي به أو شغلي به قديم، ألحق الباء على هذا المعنى
وكذلك بقية الباب يردّ بالتأويل إليه»(٣).

ذكر ابن جني ههنا استعمال الباء مع العهد على تأويل معناه بالأنس والشغل المتعديين بالباء، وهذا مدار كلام البصريين في معاني حروف الجر فلا ينوب عندهم حرف عن حرف بقياس، وما أوهم ذلك عندهم مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، إما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى (٤). وموقفه يوافق موقفهم، وصرح بذلك في الخصائص (٥).

وعند الكوفيين وبعض المتأخرين على إنابة كلمة عن أخرى و لا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفاً (٢).

ومن معاني الباء التي وقفوا عليها:

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٥.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ورقة ١٤٨/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المغني/ ١٥٠ وما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٣١٦.

<sup>(</sup>٥) الخصائص ٢/ ٣٠٦\_٣١٤.

<sup>(</sup>٦) المغنى/ ١٥٠ وما بعدها.

ا \_ مجيئه موضع (في) للدلالة على الظرفية: أورده ابن جني في كلامه على بيت الحماسة السابق بقوله: «وأما قوله (فقد عهدنا بك ذاتي طوقين) فإن الباء هنا ظرف، أي عهدنا فيك امرأة من حالها كذا»(١).

وذكر الفرّاء (٢) مجيئها لهذا المعى في قوله: ﴿ وَضَاقَتُ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتُ ﴾. ونقل أبو حيان عن الأخفش (٣)، ونقل أبو حيان عن البصريين معنى الإلصاق والظرفية (٤).

٢ ـ السببية والاستعانة: وقف على هذين المعنيين للباء المرزوقي فقال:
 «أنشد بالله أي مستعيناً بالله ومذكراً بالله، وقوله: (بالدلو الخلق) يريد وبسبب الدلو نشداني وطلبي، ففصل بين دخول الباءين»(٥).

وعبر ابن فارس عن السببية بالاعتمال (٢)، وذكرهما ابن مالك وأبو حيان عن البصرين (٧)،

<sup>(</sup>١) انظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معاني الفراء ١/ ٤٣٠.

<sup>(</sup>٣) إعراب القرآن ٢/ ١٣٨ وانظر حروف المعاني للزجاجي/ ٨٧ والصاحبي/ ١٥٠ ومفتاح العلوم/ ٩٨ والمغنى/ ١٤١.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٤/ ١٦٩٥.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ١٨٤٦ وانظر/ ٨٠٢، ١٣٥٧ وشرح التبريزي ٢/ ١٦٢.

<sup>(</sup>٦) الصاحبي ١٠٥ وذلك في قول الراجز: أنشد بالله وبالدلو الخلق.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف ٤/ ١٦٩٥ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٩.

وذكر السببية الزجاج<sup>(۱)</sup>، والاستعانة المبرد والفارسي في أحد وجهي المعنى وابن جنّى<sup>(۲)</sup>.

٣ ـ العوض: قال التبريزي: «وقوله: (بها أرسلت) أي بدلاً مما أرسلت، و(ما) مع الفعل في تقدير مصدر، يعني: بإرساله، والعرب تقول هذا بذاك أي: عوض منه»(٣). وذلك في قول عبيد بن ماوية:

وأنعِمْ بها أرسلتُ بالهَا ونالَ التحيةَ مَن نالها وأنعِمْ بها أرسلتُ بالها وابن مالك(٤).

٤ ـ القسم: ذكره الأعلم والتبريزي<sup>(٥)</sup> وهو الأصل في حروف القسم ولذلك يدخل على المظهر والمضمر، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup>.

معنى عن ومع: وقف عليه الأعلم (٧) ونقل ابن هشام عن البصريين أنها لا تكون بمعنى (عن) والزمخشرى ردها للاستعانة (٨).

<sup>(</sup>١) إعراب القرآن المنسوب إليه ١/ ٢٦٩.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ١/ ٣٩ وكتاب الشعر ٢/ ٢٣٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٠.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٢/ ١٦٢ وشرح المرزوقي/ ٢٠٤، ١٣٥٧.

<sup>(</sup>٤) معاني الفرَّاء ١/ ٣٠ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٠.

<sup>(</sup>٥) شرح الأعلم/ ٥٦٤ وشرح التبريزي.

<sup>(</sup>٦) انظر الكتاب ٣/ ٤٩٦ والمقتضب ٢/ ٣٣١ و٣١٨ والصاحبي/ ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٣،١٢١ المغنى/ ١٤٣ والارتشاف ٤/ ١٦٩٥.

<sup>(</sup>۷) شرح الأعلم/ ۱۱۵۹ وانظر معاني الأخفش ۲/ ۷۰۶ وتأويل مشكل القرآن/ ۵٦۸ والصاحبي/ ۱۰۱ ومفتاح العلوم/ ۹۸ وشرح التسهيل ۳/ ۱۵۱ والمغني/ ۱٤۱.

<sup>(</sup>۸) المغنى/ ۱٤١.

والثاني: يكون فيه زائداً للتوكيد، فيجر الاسم بعده لفظاً، ووقفوا على زيادته في مواضع أحدها: المبتدأ والخبر وقف عليه ابن جني في موضعين.

الأول قوله في قول رجل من تميم:

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعُكَها بشيء يستطاع

«الباء في (بشيء) زيادة في خبر المبتدأ، وقد جاء ذلك، ألا ترى إلى قول أبي الحسن في قول الله سبحانه: ﴿ جَزَاءُ سَيِّتَمَ بِمِثْلِهَا ﴾ [يونس: ٢٧] إن تقديره: جزاء سيئة مثلها اعتباراً لقوله عز اسمه: ﴿ وَجَزَرَةُ السَيِّعَةِ سَيِّتَهُ مِثْلُهَا ﴾ [الشورى: ٤٠] فكأنه قال: ومنعكها شيء يستطاع، أي أمر مطاق غير باهض ولا معجز، أي فاله عنها ولا تعلق يد فكرك بها (١).

والثاني قوله: على إضهار الأمر والشأن في (ليس)، وعد (بمسئمي أن تسأما) جملة، زيدت الباء في المبتدأ (مسئمي) و(أن تسأما) الخبر، أو يكون (مسئمي) خبراً مقدماً للمبتدأ (أن تسأما) وليس على زيادة الباء في خبر ليس(٢). وذلك في قول قرواش بن حوط القيني:

لا تساما لي من دسيس عداوة أبداً فليس بمسئمي أن تساما

وقد قصر ابن جني زيادة الباء في المبتدأ على (حسب) في الخصائص وسر صناعة الإعراب وظاهر كلامه فيهما وقف ذلك على السماع (٣).

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ٣٩/ أ.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٦٧/ ب وانظر معاني الأخفش ٢/ ٥٦٧.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ٢/ ٢٨٢ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٧ وما بعدها.

وخصّ سيبويه الباء بالزيادة في الواجب دون سائر أخواتها(١١).

وقال الفارسي بزيادة الباء في موضعين أحدهما في (شرعك) على نحو زيادتها في (حسبك) والآخر في قول الراجز:

أتى به الدهر بما أتى به (٢)

وممن ذكر زيادته في المبتدأ السكاكي وابن مالك<sup>(٣)</sup>، وذكر أبو حيان أنها لا تنقاس<sup>(٤)</sup> فيه، وقال ابن هشام تزاد فيه بعد (كيف) الاستفهامية و(إذا) الفجائية<sup>(٥)</sup>.

واختار ابن جني مذهب الزجاج في زيادته في الخبر وصحّحه (٢)، وهو رأي الفارسي وابن السراج وأبي حيان (٧). وابن هشام وقَفَه على السماع (٨).

ثانيها: في خبر ليس: وقف عليه ابن جني في بيت الحماسة السابق، فجوز زيادة الباء في خبر (ليس) متقدماً على الاسم، ومنع دخول الباء على الخبر الجملة

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۱/ ۳۸.

<sup>(</sup>٢) كتاب الشعر ٢/ ٤٤٣،٤٤٥.

<sup>(</sup>٣) مفتاح العلوم/ ٩٨ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٤ ومعاني الأخفش ٢/ ٥٦٧ وكتاب الشعر ١/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ١٤٨.

<sup>(</sup>٦) سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) كتاب الشعر ١/ ٣٣٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤١٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

<sup>(</sup>۸) المغنى/ ۱٤۸.

لأن ذلك سيقود إلى جواز دخول الباء على الجملة الفعلية، وهذا لا يجوز إلا على تقدير الحكاية أو القول، أو على تقدير موصوف محذوف(١) كما نقل صاحب الخزانة عن الفارسي وصاحب اللباب(٢).

وذكر زيادة الباء في خبر ليس وما النافيتين المرزوقي والتبريزي(٣).

وذكر زيادتها فيهما وفي غير الواجب بعد (هل) الفرَّاء، وابن السراج، والفارسي<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن هشام أن حذفها في خبر ما وليس ولا قياسٌ، ونقل عن ابن مالك زيادتها في الحال المنفي عاملها. وفي التوكيد بالنفس والعين<sup>(٥)</sup>. وخالفه أبو حيان<sup>(١)</sup>.

ثالثها: في المفعول وقف على زيادتها في المفعول ابن جني فذكر زيادتها بكثرة مع الفعل يقرّ (٧) وقال في سر صناعة الإعراب إن فيه معظم زيادة الباء.

وجزم بزيادتها في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُو إِلَى اَلنَّهُ لُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥] وفي بيت أبي ذؤيب:

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ١٦٧/ ب.

 <sup>(</sup>۲) خزانة الأدب ٩/ ٣٨٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٣٣ والكتاب ١/ ٦٦، ٢/ ٢٩٢،
 ٣١٦ والمقتضب ٤/ ٤٢٠.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٤٦١ وشرح التبريزي ١/ ٢٣٧، ٢١٤٢، ١٩٥، ١٩٥.

<sup>(</sup>٤) معانى الفرَّاء ٢/ ٤٢\_٤٤، ١/ ٤٢٣ والأصول ١/ ٩،٣٠٥، ١٣ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٣.

<sup>(</sup>٥) المغني/ ١٤.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٣/ ١٢١٩ وما بعدها «ولا يتعين ما قاله، ولا يطرد زيادة الباء عند الجمهور إلا في خبر ليس».

<sup>(</sup>٧) التنبيه ص٨٧٨، ١٤٤/ أ، ٧٤ ب.

شربن باء البحر ثم ترفعت متى لجع خضر لهن نشيج(١)

وجعل العدول عن هذا القول تعسفاً وأما في قوله تعالى: ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّمْنِ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فنقل عن بعضهم أنها مزيدة في المفعول، وعن الحذّاق من أصحابه أنها على معنى المصاحبة، وذكر ما نقله ثعلب عن المازني من قوله بشذوذ زيادتها في المفعول، وردّه لكثرة ما ورد من ذلك على لسان العرب وسعته، (٢) وضعّف مذهب من قال بزيادة الباء في الآية في المحتسب، وجعل المفعول محذوفاً (٣). وممّن جعلها زائدة في الآية الأخفش والتبريزي (٤).

وذكر زيادتها في المفعول التبريزي المرزوقي والأعلم وابن مالك وأبو حيان، (٥) وقال: لا تنقاس ونقل عن ابن مالك زيادتها بكثرة في مفعول عرف وشبهه، وبقلة في مفعول ذي مفعولين، وحمله ابن هشام على تضمين الفعل معنى فعل آخر(٢).

تروت بهاء البحر ثم تنصبت على حبشهات لهمن نئيه وانظر الخاطريات/ ١٩٠ والمحتسب ٢/ ١١٤ والخصائص ٢/ ٨٥ وسر صناعة الإعراب / ١٣٥ وعدر الكافية الشافية ٢/ ١٨٤ وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ والمغني/ ٤٤٥ ومعاني الفرَّاء ٣/ ٢١٥ وخزانة الأدب ٧/ ٩٧.

<sup>(</sup>١) ديوان الهذليين ١/ ٥٢ وفيه أن هذه رواية العين وجاءت رواية الديوان:

<sup>(</sup>٢) سرصناعة الإعراب ١/ ١٣٦، ١٣٦.

<sup>(</sup>٣) المحتسب في شواذ القراءات ٢/ ٨٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) معاني الأخفش ١/ ٣٥٣، ٢/ ٦٢٦ وشرح التبريزي ٢/ ١٦٣.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ٣/ ٢١٧، ٢١٧، ١/ ٣٥٧ وشرح المرزوقي/ ١٣٠٦، ٢٥١، ٣٨٣، ٥٨٠ مرح التبريزي وشرح الأعلم/ ٧٥٥ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٠٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

<sup>(</sup>٦) المغني/ ١٤٧ والصاحبي/ ١٠٧.

رابعها: زيادته في البدل: ذكره المرزوقي والتبريزي في قول رجل من يشكر:

ألا أبلغ بني ذُهْ ل رسولاً وخُصَّ إلى سراةِ بني النطِّاحِ بأنّا قد قتلنْ بالمُثنّى عُبيدةَ منكمُ وأبا الجُلاحِ

وعبارة المرزوقي: «الباء زائدة للتأكيد، وموضع (بأنا) نصب على أنه بدل من (رسولاً) ومثله (أعلم بكذا)»(١٠).

وذكر مثل ذلك البغدادي وعده في المجرور شاذاً(٢). وذكروا زيادته في الفاعل<sup>(٣)</sup>.

ويأتي لمعان أخر كالتبعيض والتعدية(٤).

\* \* \*

## بجل

تكون حرفاً بمعنى (نعم) واسها، والاسم على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي، واسم مرادف لـ (حسب) ويقال على الأول بجلني وهو نادر على الثاني بجلي (٥٠). وذكر المرزوقي الاسم بمعنى حسب:

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٧٧٢ وشرح التبريزي ٢/ ٢٧٢.

<sup>(</sup>٢) خزانة الأدب ٩/ ٣٩١، ٧٧٥، ٥٢٩.

<sup>(</sup>٣) انظر سـر صناعة الإعراب ١/ ١٣٦ والكتاب ١/ ٦٤، ٢/ ٢٦، ١٧٥، ١٥٠ ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٥٣ والارتشاف ٤/ ١٧٠٠ والمغنى/ ١٥٠.

<sup>(</sup>٤) انظر المغنى/ ١٣٨، ١٤٢.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب/ ١٥١.

رُدّوا علينا شيخَنا ثمّ بَجَلْ نحرن بني ضَبّة أصحاب الجملْ ننعى ابنَ عفّان بأطراف الأسلْ

(حسب) وقال: «وموضعه رفع على الابتداء وخبره مضمر كأنه قال: ثم بجلنا ذلك، أي حسبنا ذلك، وثم عاطفة لجملة على جملة وقال لبيد: بجلي الآن من العيش بجل»(١).

وذكر حكاية الأخفش فيه أنه ساكن أبداً، يقولون (بجلْك) كما يقولون (قطْك وقدْك) إلا أنهم قد يقولون بجلي، ولا يقولون بجلني، كما يقولون قطني وقدني، وهو القياس مع مجيئه على السكون.

وجعله سيبويه بمنزلة (حسب) (٢). وقال ابن مالك في باب المضمر: إن بجلي ولعلي أعرف من لعلني وبجلني، ومعنى بجل حسب، وكذلك معنى قد وقط، ومن قال بجلي وقدي وقطي شبهها بحسب، إلا أن بجل أشبه به لأنه ثلاثي مثله، ويساويه في اشتقاق فعلٍ منه فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتَها بخلاف قد وقط(٣).

وذكر الرضي (بجلك) مع أسهاء الأفعال، وأنه في الأصل مصدر مضاف

فمتى أهلك فلل أحفله .....

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۹۱. ديوان لبيد/ ۱۹۷ تحقيق د.إحسان عباس. الكويت/ ۱۹۲۲. وصدره:

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل/ ١/ ١٣٧.

إلى الفاعل، فأقيم مقام الفعل، فبني المدغم فيه تخفيفاً. كما وضعت أسماء الأفعال على التخفيف، وكذلك بجلك أي اكتفاءك، إلا أن الضمير قد يحذف من (بجل) بخلاف قد وقط، ولم يصر حسب وإن كان قريباً منه في المعنى اسم فعل، بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالاً(١).

وعبارته صريحة في أنه اسم فعل، ولا يكون مبتدأ.

وعده ابن بعيش كذلك من أسهاء الأفعال مبنياً على السكون، وسكَّن على مقتضى القياس في كل مبني، وهو بمعنى حسب(٢).

وقال صاحب اللسان إنه بمعنى حسبي ونقل عن الليث قوله إنه مجزوم لاعتهاده على حركات الجيم، وأنه لا يتمكن في التصريف، كما نقل قول الأخفش الوارد في شرح الحماسة(٣).

\* \* \*

بل

حرف عطف للإضراب<sup>(٤)</sup>، وقف عليه ابن جني، وذكر جر الاسم بعده على تقدير (رب) محذوفة، وانتصر لمن ذهب إلى إضهار (رب) بعد الواو والجر بها، ولم يجوز الجرّ بالواو لأنها حرف عطف مخالفاً الكوفيين والمبرد الذين ذهبوا إلى الجر

<sup>(</sup>۱) شرح الكافية ۲/ ۷۱.

<sup>(</sup>٢) شرح المفصل ٤/ ٩٠.

<sup>(</sup>٣) لسان العرب بجل ١١/ ٤٥.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ١٥١ والأصول ٢/ ٢١٠.

بالواو، لأنها نابت عن (ربّ) فعملت عملها فقال: «(ذي) مجرورة بـ (ربّ) مضمرة، أي: فربّ ذي حنق، وحذفها للعلم بموضعها كقول الآخر:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الغداة من جلله (۱)

أي: رب رسم دار، وهذا يدفع قول أبي العباس: إن الواو في نحو قوله:

و بلد تحسبه مكسو حا(۲).

هي التي جرّت (بلد) لما خلفت (رب)، وكانت عوضاً منها، ألا ترى أنه قال: (فذي حنق) أي: فرب ذي حنق ولا يقول أحد أنّ الفاء عوض من (رب)، وكذلك قول الهذلي:

فحـورٍ قـد لهـوت بهـن عـين نـواعم في المـروط وفي الرياط (٣) وقال الآخر:

بل بلد ملء الفجاج قتمه(٤).

ولا أحد يدعي أن (بل) عوض من (رب) فإذا صح هذا وثبت في الفاء وبل

<sup>(</sup>۱) البيت لجميل ديوانه/ ۱۸۹ والمغني/ ۱۹۲، ۱۸۲، الحزانة ۱۰/ ۲۰، التصريح ۲/ ۲۳ واللسان ۱۱/ ۱۲۰ جلل.

<sup>(</sup>۲) رجز لأبي النجم العجلتي الكتاب ٣/ ١٢٨ والخزانة ٧/ ١٨٠، ١٨٠ وأساس البلاغة/ ٢٨٦.

<sup>(</sup>٣) للمتنخّل الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٧ وشرح المفصل ٢/ ١١٨ والجنبي الداني/ ٧٥.

<sup>(</sup>٤) رجز لرؤبة وبعده: لا يُشترى كتّانه وجَهْرَمُهُ. شرح التسهيل ٣/ ١٨٩ والأشموني ٢/ ١٧٦.

كانت الواو محمولة على حكمه»(١). وذلك في قول ربيعة بن مقروم:

فإن أهلك فذي حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا

فابن جني يذهب ههنا إلى أن (بل) بدل من (رب) أو نائبه عنها، وهي حرف عطف، وأما الجار فرب المحذوفة، وحالها في ذلك حال الواو والفاء كها ذكر في كتابه سر صناعة الإعراب، ورد على من ذهب إلى أن الواو تنوب عن (رب) وتعمل عملها كها تنوب عن باء القسم وتعمل عملها، ودليله على ذلك أنها \_أي الواو \_ في غير هذه الحال من العطف إنها هي نائبة عن العامل دالة عليه، وليست بمتولية للعمل دونه، ويدل على أن العمل فيها بعد حرف العطف إنها هو لما ناب الحرف عنه ودل عليه من العوامل إظهارُهم العامل بعده في نحو (ضربت زيداً وضربت بكراً) فالعمل إذن إنها هو للعامل المراد لا للحرف العاطف.

وذكر دليلاً آخر على أن الواو هنا حرف عطف قبل رب، هو إبدال الواو من باء القسم فقال: "إن الواو حلت محل الباء عملاً ومعنى، ولا يجوز ظهور الباء معها، وإن ظهرت لا تكون للقسم، وأما حرف العطف فهو مع إظهار العامل بعده وحذفه جميعاً حرف عطف، وإن واو القسم تضارع الباء لفظاً ومعنى فحسن ذلك إقامتها مقامها، ولا تكون كذلك مع رب»(٢).

وهذا الذي ذهب إليه مذهب البصريين (٣).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ورقة ۸۱٪ ب وما بعدها وانظر المرزوقي/ ۳۱۸ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) سم صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٧ \_٦٣٩.

<sup>(</sup>٣) انظر الأصول ١/ ٤٢٠ والإنصاف ١/ ٣٧٦\_ ٣٨١ الارتشاف ٤/ ١٧٤٦ وما بعدها.

وقال ابن مالك: «يجر بـ (رب) محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل، وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ولا بالواو خلافاً للمبرد ومن وافقه»(١).

وعلل ذلك بأن الواو حرف عطف والعاطف لا يكون عاملاً (٢).

وذكر مثل ذلك المالقي<sup>(٣)</sup> وأبو حيان<sup>(٤)</sup>، ونقل المرادي عن ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على الجرب (رب) محذوفة<sup>(٥)</sup>.

ذهب الكوفيون والمبرد إلى الجر بالواو لأنها بدل من رب تعمل عملها. ونص عبارة المبرد: «وزعم قوم من النحويين أن موضع (أن) خفض \_ في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَنِجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[الجن: ١٥] وأن اللام مضمرة وليس هذا بشيء \_ واحتجّوا بإضهار (رب) في قوله:

وبلد ليسس به أنيسس (٦)

وليس كما قالوا لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك، والواو في قوله

(۱) التسهيل/ ۱٤۸.

<sup>(</sup>۲) شرح التسهيل ۳/ ۱۸۹.

<sup>(</sup>٣) رصف المبانى/ ٢٦٩.

<sup>(</sup>٤) رصف المباني/ ٢٦٩.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ١٧٤٦.

<sup>(</sup>٦) رجز لجران العود في ديوانه/ ٩٧ والخزانة ١٠/ ١٥ـ ١٨ والهمع ٣/ ١٦٢ والتصريح ١/ ٣٥٣ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٧١ والجنبي الداني/ ١٦٤ والأشباه والنظائر ١/ ٩١.

تبارك وتعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَاحِدَ لِلَهِ ﴾[الجن: ١٥] واو عطف ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل (١٠).

وذهب مذهب المبرد والكوفيين الزجاجي، (٢) والهروي، (٣) وذكره المالقي عن بعضهم (٤).

وذكر التبريزي والمرزوقي مجيء (بل) للإضراب عن الأول والإثبات للثاني(٥).

\* \* \*

بلي

قال ابن هشام: «حرف جواب يختص بالنفي ويفيد إبطاله و لا يجاب به الإيجاب»(٦).

وهذا ما ذكره المرزوقي والتبريزي فيه، فقالا إنه حرف جواب استفهام مقرون بنفي نحو قولك ألم، أليس وما أشبهها (٧).

وذكر سيبويه أن بلي يجاب بها بعد النفي (٨)، وصرح المبرد بأنها لا تكون

<sup>(</sup>١) المقتضب٢/ ٣٤٧ وما بعدها و٢/ ٣١٩ انظر الإنصاف ١/ ٣٧٦.

<sup>(</sup>۲) حروف المعاني/ ١٥.

<sup>(</sup>٣) الأزهية/ ٢١٩.

<sup>(</sup>٤) رصف المباني/ ٢٦٩.

<sup>(</sup>٥) شرح ديوان الحماسة/ ٧١٨،١٤٠٢.

<sup>(</sup>٦) مغنى اللبيب/ ١٥٣.

<sup>(</sup>٧) شرح المرزوقي/ ٩٣٧ وشرح التبريزي٣/ ٢٥٦.

<sup>(</sup>٨) الكتاب ٤/ ٢٣٤ وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٨٤.

جواباً إلا لكلام فيه نفي (١).

وكذلك الزجاجي (٢)، والمالقي وزاد الأخير أنها تعطي من الإضراب ما تعطيه (بل) (٣).

وذكر صاحب الخزانة أن هذا مختلف فيه وفصل القول في ذلك(٤).

وقال في موضع آخر: إن بلى قد تقع جواباً للاستفهام المجرّد ومن النفي وشبهه (٥). وقال أيضاً: إن بلى قد تقع موقع نعم كما تستعمل نعم استعمال بلى وهذا من التقارض(٦).

\* \* \*

ثم

حرف عطف يعطف مفرداً على مفرد وجملة على جملة ويقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم والترتيب والمهلة، وفي كل منها خلاف(٧).

ذكر التبريزي والمرزوقي أنه يدل على مهلة<sup>(٨)</sup> .......

(١) المقتضب ٢/ ٣٣٢.

<sup>(</sup>٢) حروف المعاني/ ٦.

<sup>(</sup>٣) رصف المبانى/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٤) خزانة الأدب١١/ ٢٠١\_٢٠٤.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٧/ ٥٢٢.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه ۱۱/ ۲۱۲.

<sup>(</sup>٧) مغنى اللبيب/ ١٥٨ وما بعدها والرصف/ ٢٤٩.

<sup>(</sup>۸) شرح المرزوقي/ ۲۶۱.

ويعطف جملة على جملة (١)، ويدل على التراخي في عطف المفردات، وأما في عطف الجمل فليس كذلك (٢).

وذكر سيبويه أن (ثم) تفيد الترتيب كالفاء إلا أن بين المتعاطفين مهلة  $(^{(n)})$  وكذلك المبرد والفرَّاء والفارسي  $(^{(a)})$  غيرهم  $(^{(a)})$ .

وربها يعود ما ذكره المرزوقي من أنها لا تدل على التراخي في عطف الجمل إلى ما ذكره الفرَّاء ونقله عنه غيره أنه قد يستأنف بها والفعل بعدها قد مضى قبل الفعل الأول فهي كها نقل عنه تدل على ترتيب الإخبار لا ترتيب الحكم (٦).

ونقل أبو حيان عن الفرَّاء فيها حكاه السيرافي، وعن الأخفش وقطرب فيها حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس أنها بمنزلة الواو ولا ترتب، وعن بعضهم أنها بمنزلة الفاء، وقد تقع في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ (٧). وعن المهاباذي زيادتها على مذهب الأخفش والكوفيين وأما البغدادي فذكر أن ابن مالك اختار مذهب الفرَّاء، وأن الأخفش ذهب إلى أنها بمعنى الواو لمطلق الجمع (٨).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۹۱.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٥٠ وشرح التبريزي/ ١/ ٥٠.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٢٩٠،٤٢٩.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ١/ ١٠ ومعاني الفرَّاء ١/ ٣٩٦ والإيضاح/ ٢٨٦.

<sup>(</sup>٥) كالزجاجي وابن مالك أبي حيان انظر حروف المعاني/ ١٦ وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٢ والارتشاف ٤/ ١٩٨٨.

<sup>(</sup>٦) معاني الفرَّاء ١/ ٣٩٦ وانظر شرح التسبهل ٣/ ٣٥١ وما بعدها والمغنى/ ١٥٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف ٤/ ١٩٨٨.

<sup>(</sup>٨) الخزانة ١١/ ٣٧، ٣٩ انظر رأى الأخفش في معانيه ٢/ ٥١٢.

وحكى المالقي خلاف البصريين والكوفيين في دلالتها على الترتيب، واختار مذهب البصريين في أنها تفيده (١).

وثمة أمر آخر وقفوا عليه في (ثم) هو لحاق تاء التأنيث بها مفتوحة فرقاً بينها وبين التي تلحق الاسم والفعل(٢).

وقال المالقي: «لا تكون التاء في الحرف إلا مفتوحة في الأصل فإذا وقفت سكنت لا غير»(٣)، وذكر البغدادي أنها تختص بعطف الجمل إذا كانت مع التاء(٤).

\* \* \*

حتي

ذكر المرزوقي لـ (حتى) وجهين:

الأول: أن ينتصب الفعل بعدها فتكون للتعليل بمعنى كي<sup>(٥)</sup>، وللغاية بمعنى إلى أن<sup>(١)</sup> ووقف على هذين المعنيين أكثر النحاة كسيبويه (٧) وابن

<sup>(</sup>١) الرصف/ ٢٤٤ وانظر شرح التسهيل ٣/ ٣٥١ وما بعدها والمغنى/ ١٥٨.

<sup>(</sup>۲) الارتشاف ٤/ ١٩٨٩.

<sup>(</sup>٣) الرصف/ ٢٤٥ وانظر الارتشاف٤/ ١٩٨٩.

<sup>(</sup>٤) الخزانة ١/ ٣٥٨ وانظر اللسان ثمم ١٢/ ٨١.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٣٠١، ٢٦٧ وما بعدها ١٣٩٩ شرح التبريزي ٣/ ٣٣٢.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ١٣٩٩، ١٥٦٥، ٣٠١، ٣٠١ وما بعدها وشرح التبريزي ١/ ٢٩٠، ٣/ ٣٣٢، و٤/ ١٢٥.

<sup>(</sup>۷) الكتاب٣/ ١٧.

السراج(١) وغيرهم(٢).

واشترطوا في المضارع بعدها أن يدل على الاستقبال. وزادوا من معانيها مر ادفة إلا أن<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أن تكون حرف ابتداء يدل على الغاية إذا وليها الماضي(٤)، أو إذا دل الفعل المضارع بعدها على الحال(٥). وكذلك إذا وليتها إذا(٦).

واشترط سيبويه رفع الفعل بعدها إذا دل على الحال بمعنى إذا أو وليها جملة اسمية أو فعل ماض، وإذا لم يكن الفعل غاية(٧).

وقال أبو حيان: إن الأخفش أجاز رفع الفعل بعدها إذا سبقت الجملة بنفي، ونقل عن أبي على والرماني وابن السيد وجماعة الرفع بعد (قلّ) إن أريد بها التقليل لا النفي، وسيبويه منعه في التقليل كما منعه في النفي، وأجازه الكوفيون في الاستفهام(^)، واشترط ابن هشام في الفعل المنصوب بعدها أن يكون حالاً، أو

<sup>(</sup>١) الأصول ٢/ ١٥١.

<sup>(</sup>٢) الهروي في الأزهية/ ٢١٥ والمالقي في الرصف/ ٢٦٠ والارتشاف ٤/ ١٦٦٢ والمغنى/ ١٦٩.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ١٦٩ والارتشاف٤/ ١٦٦٢ عن ابن مالك وابن هشام.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٢/ ٣٠٩.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٤/ ١٢٥، ١/ ٢٩٠.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٨٦١ وشرح التبريزي٢/ ٢٦٣.

<sup>(</sup>٧) الكتاب ٣/ ١٧ وما بعدها و٢١ وانظر الأصول ٢/ ١٥٢ وحروف المعاني/ ١٤ والأزهية/ ٢١ والارتشاف ٤/ ١٧٥٦ والرصف/ ٢٥٧.

<sup>(</sup>٨) الارتشاف ٤/ ١٦٦٣ م ١٦٦٨ وفصل فيها القول.

مؤولاً بالحال، وأن يكون مسبباً عما قبلها، وأن يكون فضلة(١).

ونقل عن ابن مالك أن (حتى) إذا وليتها (إذا) جارةٌ، وأن الأخفش وغيره سبقه إلى ذلك وأن الجمهور على أنها حرف ابتداء (٢). وقال المالقي معناها الغاية في جميع الكلام (٣).

وبقى من أقسامها أن تكون حرف جر(٤).

\* \* \*

حيث

اسم مبني يغلب عليه أن يأتي ظرفاً للمكان وقف عليه ابن جني في قول الشاعر:

شيّب أيامُ الفراق مفارقي وأنشَرْن نفسي فوق حيث تكون

فقال: «استعمل حيث هنا اسها كها ترى، واستعمل سيبويه (حيث) في بعض ألفاظه ظرفاً من الزمان، فتتبع ذلك عليه أبو حاتم، وقد ذكر أبو الحسن أن (حيث) قد تستعمل ظرفاً زمانياً، وأنشد شاهداً له:

للفتى عقى لى يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه»(٥)

<sup>(</sup>١) المغنى/ ١٦٩.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ١٧٤.

<sup>(</sup>٣) الرصف/ ٢٥٧.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ١٦٦ والرصف/ ٢٥٧ وحروف المعاني/ ٦٤ الأزهية/ ٢١٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ورقة ١٥١/ أ. والبيت لطرفة ديوانه/ ٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ وشرح المفصل ٤/ ٩٢ والدرر ١/ ١٨١.

وفي نص ابن جني هذا أمران:

الأول: مجيء (حيث) ظرفاً للزمان، والثاني استعماله اسماً.

فأما مجيئه للزمان فقول لبعضهم والأصل فيه الظرفية المكانية كما في شرحي المرزوقي والتبريزي(١).

وقال سيبويه: «وأما (حيث) فمكان بمنزلة قولك، هو في المكان الذي فيه زيد» (٢). وهو مذهب جمهور النحويين (٣).

وما ذكره ابن جني وغيره من دلالته على الزمان مذهب الأخفش<sup>(3)</sup> وذكره ابن الشجري وابن يعيش من غير عزو إلى الأخفش<sup>(0)</sup>، ورده ابن مالك بقوله: «لا حجة فيه لإمكان إرادة المكان»<sup>(1)</sup>. وأورد ابن جني عن سيبويه استعاله (حيث) ظرفاً للزمان في بعض كلامه، وتتبع أبي حاتم ذلك عليه وقد وقفت على عبارة لسيبويه في الكتاب استعمل فيها (حيث) تارة و(حين) أخرى وهي قوله: «لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى كها ردوا

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٩٩٠ وشرح التبريزي٣/ ٣١٢.

<sup>(</sup>۲) الكتاب٤/ ٣٣٣ وانظر ٢/ ١٥٦، ٣/ ٥٨.

 <sup>(</sup>٣) انظر المقتضب ٢/ ٥٤ والأمالي الشجرية٢/ ٢٦٢ وشرح الكافية للرضي/ ١٠٧ والتسهيل/ ٩٦ وشرحه ٢/ ٢٣٢ وشرح المفصل ٤/ ٩١ والمغني/ ١٧٦.

<sup>(</sup>٤) كتاب الشعر ١/ ١٨٢ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٠٨ والتسهيل/ ٩٦ وشرحه ٢/ ٢٣٣ والارتشاف ٣/ ١٤٥٠ والمغنى/ ١٧٦ والخزانة ٧/ ١٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٢ وشرح المفصل ٤/ ٩٢.

<sup>(</sup>٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٣ والارتشاف ٣/ ١٤٤٩ والخزانة ٧/ ٢٠.

(ما زيد إلا منطلق) إلى أصله، وكما ردوا (أتقول) حين جعلوه خبراً»(١).

وجعل ابن هشام (حيث) على الشرط إذا اقترنت بـ (ما) دليلاً على مجيئها للزمان، وذكر أنها تحتمل الزمان والمكان (٢)، ونقله البغدادي (٣).

وربها كان مذهب الأخفش في مجيء حيث للزمان لما ذكروه من مضارعته للغايات من ظروف الزمان، وتعليلهم بناءه على الضم تشبيها بـ (قبل) و(بعد) إذا قطعا عن الإضافة، لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة (عنه ويجري عجراه في إضافته إلى الجمل (٥٠).

الثاني: استعماله اسماً ذكره هنا في التنبيه وفي الخصائص. (٦) وذكر المبرد أن الظرف إذا دخله حرف الجر خرج من معنى الظرف، وصار اسماً (٧).

وذهب الفارسي إلى وقوعه مفعولاً به ومضافاً إليه في مواقع لا يصلح فيها للظرفية، ونقل عن قطرب أنه حكى ذلك فيه، وقال إن كونه اسماً لا يخرجه عن المناء(^).

<sup>(</sup>١) الكتاب ٢/ ١٨٥ وانظر/ ٦٦، ١/ ٢٠٩، ٣٤٧.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ١٧٨.

<sup>(</sup>٣) الخزانة ٧/ ٢٠.

<sup>(</sup>٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٨٦ والمقتضب ٣/ ١٧٣ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٢ شرح الكافية للرضى ٢/ ١٠٨ والمفصل/ ٢٠٤ والأصول ٢/ ١٤٤.

<sup>(</sup>٥) المقتضب٢/ ٥٤، ٤/ ٣٤٦.

<sup>(</sup>٦) الخصائص ٣/ ٥٧.

<sup>(</sup>٧) المقتضب٤/ ٣٤٢.

<sup>(</sup>٨) كتاب الشعر ١/ ١٧٨ وما بعدها.

وجعل الرضي ظرفيته غالبة لا لازمة، لأنه يقع مضافاً إليه (١) ومفعولاً كما في قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعَلَمُ حَيْثُ يَجَعَلُ رِسَالَتَهُ ، ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وتمييزاً فيها حكاه ثعلب: (هي أحسن الناس حيث نظر ناظر) (٢).

وقال ابن مالك: إن (حيث) من الظروف المكانية التي يندر تجردها من الظرفية (٣)، وذكره أبو حيان عنه وقال: والصحيح أنها لا تتصرّف، لكنها جرّت به (من) كثيراً، وبه (في) شاذاً وبه (على) والباء وإلى وأضيفت (لدى) إليها ولم تجيء فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ (٤٠).

وجعل ابن يعيش إضافتها إلى المفرد لغة وقال هي مبنية في جميع لغاتها(٥).

\* \* \*

رُبِّ

ذهب ابن جني في التنبيه إلى إضهار (ربّ) بعد الواو والفاء وبل، وإعمالها محذوفة مخالفاً المبرد الذي ذهب إلى أن العامل الواو لا (رب) مضمرة، لأن الواو

(١) كما في قول الشاعر:

لدى حيث ألقت رحلها أم قَشْعَمِ

- (۲) شرح الكافية ۲/ ۱۰۸.
- (٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.
- (٤) الارتشاف ٣/ ١٤٤٦ وما بعدها.
- (٥) شرح المفصل ٤/ ٩١ وانظر في لغات حيث المحكم ٣/ ٣٣٢ وإعراب القرآن للنحاس 1/ ٢١٣ والارتشاف ٣/ ١٤٤٨ والتسهيل/ ٩٧ وشرحه ٢/ ٢٣٣ والمغنى/ ١٧٦.

أبدلت من رب فعملت عملها فقال:

فإن أهلك فذي حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا(١)

(ذي) مجرورة بـ (رب) مضمرة، أي فرب ذي حنق وحذفها للعلم بموضعها كقول الآخر:

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الغداة من جلله أي: رب رسم دار، وهذا يدفع قول أبي العباس: إن الواو في نحو:

وبليد تحسيبه مكسيوحاً .....

هي التي جرت (بلد) لما خلفت (ربّ) وكانت عوضاً منها، ألا ترى أنه قال: (فذي حنق) أي فرب ذي حنق ولا يقول أحد إن الفاء عوض من ربّ، وكذلك قول الهذلي:

فحور قد لهوتُ بهنَّ عِينِ نواعمُ في المروط وفي الرياط(٢) وقال الآخر:

بل بلد مل الفجاج قَتَمُهُ (٣)

ولا أحد يدعي أن (بل) عوض من (ربّ) فإذا صح هذا وثبت في الفاء وبل، كانت الواو محمولة على حكمه (٤٠٠).

<sup>(</sup>١) لربيعة بن مقروم شرح المرزوقي/ ٥٤٤ والمغني/ ١٦٤ والخزانة ١٠/ ٢٦، ٢٨.

<sup>(</sup>٢) للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٧، الجني/ ٧٥، شرح المفصل ٢/ ١١٨.

<sup>(</sup>٣) رجز لرؤبة شرح التسهيل ٣/ ١٨٩ والأشموني ٢/ ١٧٦.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ورقة ٨١/ ب وما بعدها.

ف (ربّ) تعمل مضمرة بعد الفاء كما عملت بغير دليل على حذفها في قول الشاعر:

رسم دار ..

وجعل هذا الشاهد دليلاً رد به زعم المبرد الذي ذهب إلى أن الواو عوض من رب وعضده ببيت الحماسة الذي ساقه وقد أضمرت فيه (ربّ) بعد الفاء ولم يقل أحد فيها إنها عوض من (رب) وكذلك (بل) فلما جاز ذلك في (بل) والفاء ومن غير دليل على الإضهار جاز ذلك في الواو. وذكر مثل ذلك المرزوقي (١) والأعلم (٢) والتبريزي (٣).

وفصّل ابن جني القول في العامل في المجرور بعد الواو في كتابه سر صناعة الإعراب كما سلف في (بل)(٤).

واختاره المالقي(٥) وابن مالك(٦) وأبو حيان(٧) والمرادي(٨).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۳۱۸ وما بعدها، ۱۲۵۹.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ١٣١.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٢/ ٣٠١، ١١٨، ٣٠٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦\_١٤٠.

<sup>(</sup>٥) رصف المباني/ ٢٦٩.

<sup>(</sup>٦) التسهيل/ ١٤٨ وشرحه٣/ ١٨٩.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف٤/ ١٧٤٦.

<sup>(</sup>٨) الإنصاف ١/ ٣٧٦ وانظر المقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧.

وعزا الأنباري مذهب المبرد إلى الكوفيين<sup>(١)</sup> واختاره الزجاج<sup>(٢)</sup> والهروي<sup>(٣)</sup> و و و المروي<sup>(٣)</sup> و المروي<sup>(٣)</sup> و ذكره المالقى عن بعضهم و ابن مالك و أبو حيان عن المبرد و من و افقه (٤).

\* \* \*

# السين

حرف مهمل يكون للتنفيس ويختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به (٥).

ذكر التبريزي والمرزوقي وقوعها في الفعل المستقبل بعد عسى، وذلك أن عسى لفظة وضعت للترجي والتأميل، ويحول بينها وبين الفعل (أن) بدلالة وقوع السين بعدها، لأن من شرطها وقوع (أن) بعدها إيذاناً بالاستقبال، والسين أشهر في الدلالة على الاستقبال<sup>(1)</sup>.

كما ذكر وقوعه السين في خبر (أن) المخففة لئلا تلتبس بالناصبة(٧).

والذي ذكره سيبويه وقوع (أن) في خبر عسى(^)،.....

<sup>(</sup>١) الإنصاف ١/ ٣٧٦، وإنظر المقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧.

<sup>(</sup>٢) حروف المعاني/ ١٥.

<sup>(</sup>٣) الأزهبة/ ٢١٩.

<sup>(</sup>٤) رصف المباني/ ٢٦٩ وشرح التسهيل ٣/ ١٨٩ الارتشاف٤/ ١٧٤٦.

<sup>(</sup>٥) انظر المغنى/ ١٨٤ والرصف/ ٤٥٩ والجني/ ٥٩.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي ٢/ ٩٦٠ وشرح التبريزي ٣/ ١٢.

<sup>(</sup>۷) شرح المرزوقي/ ۳٤١.

<sup>(</sup>۸) الکتاب ۳/ ۱۵۸.

وكذلك ابن مالك(١).

ولما كانت السين كـ (أن) في الدلالة على المستقبل أجاز بعضهم حمل السين عليها في وقوعها بعد عسى وذكر ابن هشام أن ذلك نادر جداً (٢).

وفي الكتاب أيضاً أن المخففة يفصل بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية بـ (لا) أو (سوف) أو (السين) أو (قد) (٣)، واشترط المالقي في فعلها ألا يكون جامداً كنعم وبئس وليس وعسى (٤).

\* \* \*

سوی

اسم يلازم الإضافة، يأتي لمعنى الاستثناء، اختلف في ملازمته للظرفية. وقف عليه ابن جنى في التنبيه في قول الشاعر:

ولمّا بدالي منكِ ميلٌ مع العِدا سوايَ ولم يحدث سواك بديلُ

فقال: «سواي الأولى منصوبة على الظرف، ولا معنى استثناء فيها والثانية منصوبة على الظرف وفيها معنى الاستثناء فكأنه قال في الأولى: ميل مع العدا في ناحية غير ناحيتي وكأنه قال في الثانية ولم يحدث بديل إلا أنت، ومثل الأولى قول أبي حية النميرى:

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ١/ ٣٩٤.

<sup>(</sup>٢) مغني اللبيب/ ٢٠٢.

<sup>(</sup>٣) الكتاب٣/ ١٦٥.

<sup>(</sup>٤) الرصف/ ٤٥٩ والجني/ ٢١٨.

تستبرقُ الأفقَ الأقصى إذا ابتسمت لَمْعَ السيوفِ سوى أغمادِها القضُّبُ

أي لمع السيوف في غير أجفانها، أي مجردة»(١).

ف (سوى) عند ابن جني تلازم الظرفية أفادت معنى الاستثناء أو لم تفد وفي هذا النص جاءت خالصة للظرفية ثم ظرفية تضمنت معنى الاستثناء، وهذا الذي ذهب إليه مذهب البصريين وأكثر النحويين، وذكره في اللمع(٢).

وهو عند سيبويه ظرف فيه معنى الاستثناء وكونه اسماً بمعنى (غير) ضرورة خاصة بالشعر (٣).

فوقوع (سوى) اسماً مجرداً من الظرفية عند سيبويه كما أسلفنا ضرورة شعرية وصفها المبرد بالقبح(٤).

وهي عند البصريين تلازم النصب على الظرفية كها ذهب ابن جني والفارسي ابن الشجري وظاهر كلامي ابن فارس وابن سيده (٥). وقال ابن السراج: «سوى وسواء إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلا ظروفاً (٢)، وأفرد لها الأنباري مسألة في الإنصاف ذكر فيها مذهب البصريين والكوفيين واختار مذهب البصريين (٧) فيها،

<sup>(</sup>۱) التنبيه ورقة ١٤٧/ أوما بعدها والبيت ليس في الديوان وهو في اللسان ١٠/ ١٥ برق وتاج العروس ٢٥/ ٧١.

<sup>(</sup>٢) اللمع/ ١٢٥.

<sup>(</sup>٣) الكتاب١/ ٣١ وانظر ٢٠٤،٣٠٤، ٢/ ٣٥٠، ٣٠٩ والأصول ٢/ ١٩٩.

<sup>(</sup>٤) المقتضب٤/ ٣٤٩.

<sup>(</sup>٥) كتاب الشعر٢/ ٤٥٢ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٥ وما بعدها ومقاييس اللغة/ ١١٢ المخصص ١٥/ ١٥١.

<sup>(</sup>٦) الأصول ٢/ ١٩٩.

<sup>(</sup>V) الإنصاف 1/ ٢٩٤\_٢٩٨.

وهو اختيار ابن عصفور كما صرح في المقرب ونقل أبو حيان عنه نقله عن ابن الضائع استعمالها ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً وعزاه للرماني والعكبري.

واختاره الرضيّ وصحّحه، وذكر عن الأخفش أنها إذا خرجت عن الظرفية انتصبت استنكاراً لرفعها(١).

وخالف ابن مالك البصريين فيها ذهبوا إليه فقال في التسهيل «والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب النصب على الظرفية وعدم التصرّف ورد حججهم في شرح الكافية مستنداً إلى أمرين:

الأول: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء (٣). وذكر في شرح التسهيل كلام سيبويه وردّ عليه بأن تصريحه بأنها بمعنى (غير) يستلزم انتفاء الظرفية انتفاءها عن غير، لأن الظرف يتضمن معنى (في) وهي ليست كذلك، وإن سلم كونها ظرفاً لم يسلم ملازمتها للظرفية، ولا يلزم من معاملتها معاملة الظرف كونها ظرفاً فحرف الجريعامل معاملة الظرف وليس بظرف ويسمى ظرفاً مجازاً، ولا يمتنع إطلاق الظرفية على سوى مجازاً، وإن

<sup>(</sup>١) شرح الكافية ١/ ٢٤٧.

<sup>(</sup>۲) التسهيل ۱۰۷.

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦.

كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقّ (١).

ونسب أبو حيان مخالفة البصريين إلى الزجاجي وقال إن ابن مالك تبعه في ذلك(٢).

وما ذكره الزجاجي في سوى أنّ لها أربعة مواضع فقال: تأتي اسماً وظرفاً وتحقيقاً ومصدراً فتكون اسماً بمعنى غير وظرفاً بمنزلة وسط وتحقيقاً إذا نصبت أبداً ومصدراً إذا كانت ممدودة أي تكون ظرفاً وغير ظرف (٣) وهو مذهب الكوفيين (٤) والعكبري (٥) وقد ذكر الأنباري مذهبهم وحججهم وردّها إلى الضرورة (٢).

#### \* \* \*

#### عسي

فعل جامد من أفعال الرجاء. وقف عليه المرزوقي وبين أن معناه الترجّي والتأميل، ويؤذن بأن الفعل مستقبل مطموع فيه، فيجب أن يستأنى له، ويحول بينه وبين الفعل (أن) واستدلّ على ذلك بوقوع السين في الفعل بعده بدل

شرح التنسهيل ٢/ ٣١٦.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٣/ ١٥٤٦.

<sup>(</sup>٣) حروف المعاني/ ٢٤.

<sup>(</sup>٤) الإنصاف ١/ ٢٩٤ وما بعدها وانظر معاني الفراء ١/ ٧٣، والارتشاف ٣/ ١٥٤٦ والمغنى/ ١٨٨.

<sup>(</sup>٥) اللباب ١/ ٣٠٩.

<sup>(</sup>٦) الإنصاف ١/ ٢٩٤\_٢٩٨ وانظر في لغاتها، الأصول ١/ ٢٨٤ والمقرب ١/ ١٧٢ والمخصص ١٥/ ١٥١ وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٤٤ ومقاييس اللغة ٣/ ١١٢ والمغنى/ ١٨٨.

(أنْ) لأنها للاستقبال(١).

وذكر ابن هشام أن معناه الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه(٢).

ونقل أبو حيان عن جمهور البصريين أن حذف (أنْ) من خبر (عسى) لا يكون إلا في ضرورة، وأنّ الفارسي أجاز حذفها في التذكرة (٣)، على أنه جعله شاذاً لا يجوز في غير ضرورة في المسائل العسكريات (٤).

وقال ابن عصفور: إن حذف (أن) من خبر عسى ضرورة، وهو مذهب الفارسي وجمهور البصرين. وظاهر كلام سيبويه أنه جائز في الكلام لما نقله من قول بعض العرب (عسى يفعل) تشبيها لها بـ (كاد)(٥) ووصفه بالشذوذ الزمخشري(٢) ونقله البغدادي عنه(٧).

\* \* \*

علّ

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر. وقال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبها،

(۱) شرح المزروقي/ ٩٦٠ ونقله التبريزي ٣/ ١٢.

<sup>(</sup>٢) مغني اللبيب/ ٢٠١.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٣/ ١٢٢٣.

<sup>(</sup>٤) المسائل العسكريات/ ٧٣.

<sup>(</sup>٥) ضرائر الشعر/ ١٥٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) المفصل/ ٣٧٩، و٣٢٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) خزانة الأدب ٩/ ٣٤١.

وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب وعقيل يخفضون بها المبتدأ(١).

وقف عليه المرزوقي والتبريزي والأعلم.

قال الأعلم: (علّ) بمعنى (لعلّ) وأدخل (أنْ) بعدها تشبيهاً بـ (عسى)(٢).

وأما المرزوقي والتبريزي فقالا: إنه أصل لعلّ، وهو حرف للطمع والإشفاق، واسمه مضمر، وهو يجيء بـ (أن) وبغيرها، فإذا كانت معه أفاد فائدة عسى، وإذا جاء بغيرها كان الفعل أقرب وقوعاً لأن (أن) للاستقبال، وهو يعد مع أفعال المقاربة وإن كان حرفاً (٣). فأما ما ذكروه من أنّ (عل) بمعنى لعل وأصل لها فهو لغة من لغات لعلّ (٤). ومعناها الترجّي في المحبوب، والتوقع والإشفاق من المكروه (٥).

وتقع أن بعدها لمعنى الترجّي الذي فيها بخلاف أخواتها (٢) حملاً على عسى (٧). ولذلك قال فيها الشراح تعدّ مع أفعال المقاربة، وإن كانت حرفاً.

\* \* \*

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٣٧٧، والجني/ ٥٨٢.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٦٨٤.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٧٢٢، شرح التبريزي ٣/ ١٥٩.

 <sup>(</sup>٤) ذكر سيبويه أن اللام فيها زائدة ٣/ ٣٣٢ وانظر في لغات لعل الارتشاف ٣/ ١٢٨١ والمغنى ٣٧٩ والجني/ ٥٨٢ - ٥٨٦.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٣/ ١٢٨١ والمغني ٣٧٩ والجني/ ٥٨١.

<sup>(</sup>٦) رصف المباني/ ٤٣٥ والارتشاف/ ١٢٨٣ و ١٦٣٧.

<sup>(</sup>٧) مغنى اللبيب/ ٣٧٩.

# على

على: وهي حرف جر، ومعناها العلوّ حقيقة أو مجازاً، هذا معنى (على) في أصل الوضع ثم قد تخرج عنه لمعانٍ أخر (١)، وقف ابن جني في التنبيه على اثنين منها: الأول: معنى الباء في قول الشاعرة:

قبيــلٌ لئــامٌ إن ظفِرْنــا علــيهم وإن يغلبــوا فــإنهم شرُّ غالــبِ

قال: «وأراد: وإن ظفرنا بهم، فاستعمل هنا (على) لما يضمهما من المعنى، ألا ترى أن معنى: (إن ظفرنا بهم) معنى: إن علونا عليهم أو ظهرنا عليهم، وقد تقدم كثير من هذا»(٢).

وهذا الذي ذكره من وقوع (على) موقع الباء جرى فيه على مذهب البصريين في تضمين فعل معنى فعل آخر يتعدّى بذلك الحرف، فمعنى ظفرنا عليهم: علونا عليهم أو ظهرنا عليهم، لأن الأصل في (ظفر) تعدّيه بالباء (٣٠). وهو لا يطرد في كل فعل، بل يقتصر على مواضع دون غيرها. وممن وقف على هذا المعنى لـ (على) المزروقي فقال: عدّى ظفرنا تعدية علونا لأنه في معناه (٤٠). وكذلك الأعلم (٥٠).

<sup>(</sup>١) رصف المباني/ ٤٣٣.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ورقة ۱۷۵/ ب.

<sup>(</sup>٣) أساس البلاغة/ ٢٨٤: ظفر.

<sup>(</sup>٤) شرح ديوان الحماسة/ ١٥٤٨.

<sup>(</sup>٥) شرح حماسة أبي تمام/ ١٠٣٠.

<sup>(</sup>٦) معانى القرآن ١/ ٣٨٦ وانظر٢/ ٨٩، ٣/ ٢٤٢ وما بعدها. و معانى الأخفش ٢/ ٢٩٥.

ونقل عنه أبو حيان قوله بعدم اطراده (١)، والرمّاني (٢)، وابن هشام (٣)، والمرادي (٤)، والسمين الحلبي (٥) عن الأخفش والفرّاء والفارسي، وذكر عن البصريين مذهبهم في عدم التجوز بالحروف.

الثاني: المصاحبة بمعنى (مع): وقف على هذا المعنى في موضعين من التنبيه: الأول: قول ودّاك بن ثميل المازني:

تلاقوا فتعرفوا كيف صبرُهم على ما جنت فيهم يد الحدثان قوله: «والآخر أن تكون بمنزلة (مع) كقول الأعشى:

وأصفدني على الزمانة قائدا(٢)

أي مع ما أنا فيه من الزمانة كقولك: (حذوته على ما هو فيه من البخل وضيق النفس، وتكون متعلقة بنفس (كيف) كقولك: (كيف زيد على ما هو فيه

تَضَـــيَّفْتُه يومـــاً فَقَــرَّب مَقعـــدي

وانظر التهام في تفسير أشعار هذيل/ ٩١ «أي أصفدني قائداً على ما أنا فيه من الزمان في (على) هذه للحال الأولى في نحو قوله (قدمت على فلان) في موضع المفعول به...».

<sup>(</sup>١) الإرتشاف ٤/ ١٧٣٥ والدر المصون ٥/ ٤٠٢.

<sup>(</sup>٢) معاني الحروف/ ١٠٨.

<sup>(</sup>٣) مغني اللبيب/ ١٩٢.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ٤٧٨.

<sup>(</sup>٥) الدر المصون ٥/ ٤٠٢.

<sup>(</sup>٦) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس ديوانه/ ١٣٠ (تحقيق: د. محمد أحمد قاسم) وصدره:

من المعرفة والعقل).

ويجوز أيضاً مع هذا المعنى أن تكون متعلقة بنفس الصبر، لا على قولك صبرت على على كذا، ولكن كقولك صبرت على كذا، ولكن كقولك صبرت مع ما أنا فيه من الشدة والبؤس، أي صبرت على هذه الحال، أي وأنا في هذه الحال، فاعرف ذلك فرقاً بين العلوين ظاهراً(١)».

والموضع الآخر قول الأعرج المعني:

لا جزعَ اليومَ على قرب الأجلْ

وعبارته: «فإذا جعلت (اليوم) صفة للجزع جعلت الخبر (على قرب الأجل) وتكون (على) هنا هي التي تجري خبراً عن المصدر، وهي حال، كقولك: (جاءني على ثقل المشي عليه)، أي جاءني متثاقلاً، و(زرته على كلفة الزيارة عليّ) أي متجشهاً، فهو كقولك (لا جزع اليوم مع أن الأجل قريب) وهذا في قولك مبتدئاً (وجزعك على قرب الأجل منك) يجري في المعنى مجرى قولك (جزعك خائفاً من قرب الأجل) فترجع إلى المسائل التي هي قولك: خروجك ضاحكاً، ودخولك مسروراً، وشربك السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائهاً(٢)».

وهي على هذا المعنى تقع حالاً كما صرح هنا وفي كتاب التمام(٣).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ٢٦/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ورقة: ٥١/ أ.

<sup>(</sup>٣) التهام في تفسير أشعار هذيل/ ٩٠ وما بعدها وانظر الخصائص ٢/ ٣١٢.

## عن

تأتي على ثلاثة أوجه: فتكون حرفاً جاراً، وحرفاً مصدرياً في لغة تميم، واسماً بمعنى جانب(١). وقف الشراح على اثنين منها:

الأول: أنها حرف جر، وذكروا من معانيها موافقة بعد ذكره ابن جني في بيت الأعشى (٢) ونقله المرزوقي (٣).

وممن ذكر هذا المعنى الزجاجي(٤) والمالقي(٥) وابن هشام(٦) وغيرهم(٧).

وبقي من معانيها: المجاوزة وهو أصل معانيها(^)، والبدل، والاستعلاء، والتعليل والظرفية ومعنى: من والباء وفي وعلى، والزائدة(٩).

<sup>(</sup>۱) انظر الرصف/ ٤٢٩\_ ٤٣٢ والمغني ١٩٧\_ ١٩٩، وعده ابن عصفور ضرورة في ضرائر الشعر/ ١٧.

<sup>(</sup>٢) التنبيه: ١٨٦/ أ. وكابراً سادوك عن كابر.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٧٠٢.

<sup>(</sup>٤) حروف المعاني/ ٨١.

<sup>(</sup>٥) الرصف/ ٤٣٠.

<sup>(</sup>٦) المغنى/ ١٩٧.

<sup>(</sup>۷) كالهروي والمالقي وأبي حيان والمرادي: الأزهيه/ ۲۸۰ والرصف/ ٤٣٠ والارتشاف/ ۱۷۲۸ والجني/ ۲٤۷ ونقله ابن منظور عن ابن السكيت اللسان: عنن:۱۳/ ۲۹۲.

<sup>(</sup>٨) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٦.

<sup>(</sup>۹) انظر حروف المعاني/ ۸۱ وما بعدها، والأزهية/ ۲۷۸ والرصف/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، والمغني ١٩٦ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٧٢٧ - ١٧٢٩ واللسان عنن: ١٣/ ٢٩٥ وما بعدها والجني/ ٢٤٥ وما بعدها.

الثاني: مجيئها اسماً بمعنى جانب. إذا سبقت بحرف جر. ذكره المرزوقي، ونقله التبريزي(١) وممن ذكر مجيئها اسماً سيبويه(٢) والمالقي(٣) والمرادي(٤).

ونقل ابن هشام عن الأخفش مجيئها اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد لئلا يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وردّه (٥٠).

وذكر أبو حيان أنّ في اسميتها خلافاً، فالبصريون قالوا باسميتها إن سبقت بحرف جر، والفرّاء ومن وافقه من الكوفيين على بقائها على الحرفية (٢) وذكر مذهب الفرّاء هذا البغدادي (٧) وعدّه ابن عصفور ضرورة (٨).

\* \* \*

الفاء

تردعلي ثلاثة أوجه:

(١) المرزوقي/ ١٣٧ وشرح التبريزي ١/ ١٣١.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۱/ ۲۲۰.

<sup>(</sup>٣) الرصف/ ٤٢٩.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ٢٤٢.

<sup>(</sup>٥) المغني/ ١٩٩ وعزاه المرادي إلى ابن عصفور الجني/ ٢٤٤.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٤/ ١٧٢٢ وما بعدها. والجني/ ٢٤٣. وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٣٠٧.

<sup>(</sup>۷) الخزانة ۱۰/ ۱٤۸.

<sup>(</sup>٨) وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٣٠٦ وما بعدها.

الأول: تكون فيه عاطفة فتفيد الترتيب. وقف عليه كل من المرزوقي والتبريزي والأعلم. في قول الصمّة:

أقول لصاحبي والعيسُ تهوي بنا بين المنيفة فالضمار

قال التبريزي: «وقوله: (بين المنيفة فالضهار) الأجود أن يروى بالواو، وإذا روى بالفاء فهو يجرى مجرى قوله:

..... بين الـــدخول فحومـــل(١)

وكان الأصمعي يرده لأنّ (بين) تدخل بين الشيئين يتباين أحدهما عن الآخر فصاعداً، وإذا كان كذلك كان الوجه الواو، إلا إذا أريد بـ (بين) الأجزاء من المنيفة، فيصير المنيفة كاسم الجمع نحو: القوم والعشيرة وما أشبه ذلك»(٢) وعزا المرزوقي رواية ذلك إلى الأصمعي(٣).

وقال الأعلم: «أراد بين أثناء المنيفة فأثناء الضهار، فلذلك عطف بالفاء بعد بين ولا يصحّ ذلك إلا في الأماكن لتبُّعض الفعل لها، ولو قلت: جلست بين زيد فعمرو لم يستقم»(٤).

وما نقلاه عن الأصمعي ذكره ابن هشام ورد عليه بأن التقدير: بين مواضع

قف انبكِ من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل ديوانه/ ٩١ شرح المعلقات السبع للزوزني/ ٩، والحجة ١/ ٧٣ ومغنى اللبيب/ ٢١٤.

<sup>(</sup>١) البيت لامرئ القيس من معلقته وتمامه:

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٣/ ٢١٤.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٢٤١.

<sup>(</sup>٤) شرح الأعلم/ ٧٧٤.

الدخول فمواضع حومل (١) وهو ما قصداه بقولها: إذا أريد بـ (بين) الأجزاء من المنيفة».

وقد نصّ سيبويه على أنها تفيد الترتيب في الأمكنة (٢) وعزي إلى الجرمي أنها لا تفيده في الأماكن ولا في الأمطار (٣). وإلى الأخفش والفراء مجيئها بمعنى الواو بعدبين (٤).

وقد ذكر الفراء<sup>(٥)</sup> في معانيه مجيء الفاء بمعنى الواو في قوله تعالى: ﴿وَكُم مِّن قَرْيَةٍ أَهۡلَكۡنَهُا فَجَآءَهَا ﴾[الأعراف: ٤] والأخفش في ظاهر قوله(٢).

وذكر الفراء أيضاً جواز عطف فعلين وقعا في وقت واحد بالفاء من غير ترتيب، ونقل ابن هشام مجيئها بمعنى (ثم) تارة، وبمعنى الواو أخرى ( $^{(V)}$ ) وعن بعض البغداديين تأويل معنى البيت على حذف (ما) قبل (بين) كابن جنى في ظاهر قوله ( $^{(\Lambda)}$ ).

وذكر المرزوقي أن الفاء تفيد الترتيب بلا مهلة: فقال: «رتب النسق بالفاء لما يفيد من التعقيب بلا مهلة» (٩). وذلك في قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٢١٥.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢١٧.

<sup>(</sup>٣) انظر الارتشاف ٤/ ١٩٨٥، والمغنى/ ٢١٤ والجني/ ٦٣.

<sup>(</sup>٤) الصاحبي/ ١١٠ والأزهية/ ٢٤٤ والمغني/ ٢١٤ والجني/ ٦٣.

<sup>(</sup>٥) معاني الفرّاء ١/ ٣٧١.

<sup>(</sup>٦) معاني الأخفش ١/ ٢٢١.

<sup>(</sup>٧) المغنى/ ٢١٥.

<sup>(</sup>٨) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥١.

<sup>(</sup>٩) شرح المرزوقي/ ٦٣٧ وانظر ١٢٤٦،١٧٠.

لهم عَجْزٌ بالحَزنِ فالرَّملِ فاللَّوى وقد جاوزَتْ حيَّيْ جَديسِ رِعالُها

ولذلك اشترطوا في عطف الصفات بالفاء دلالتها على التتابع، فقال الأعلم:

«... وعطف الصفات بالفاء لأنها أشياء حادثة في أوقات متتابعة، لأنه صبح القوم فغنم ثم آب، ولو كانت غرائز واقعة في زمن واحد لم تعطف إلا بالواو، كقولك: مررت برجل عاقل ولبيب وشجاع وجواد، ولو أدخلت الفاء هنا لا ستحال لأن زمانها واحد غير مفترق متتابع (١)». وذلك في قول زيّابة:

يا لهف زيّابة للحارث الصصابح فالغانم فالآيب

وفصّل المرزوقي القول في هذه المسألة فقال: «والترتيب الذي تفيده الفاء جار على سننه، كأنه أراد للحارث الغازي نحونا، والغانم منّا \_ والغنم بعد الغزو \_ فالآيب إلى قومه، والأوبة بعد الاستغنام ويجوز أن يكون الصابح من (صبحت القوم) إذا أتيتهم صباحاً، وفي المثل السائر صبحناهم فغدوا شأمة، وهذا الوجه أوجه وأجود.

واعلم أن الصفة إذا جاءت للتبيين وإزالة اللبس عن الموصوف فالوجه أن يُعمد إلى أخصها بالموصوف وأحقها بالبيان والشرح حتى تغني عن العدول عنها إلى غيرها من الصفات، فإن اتفق بعد ذلك لبس حينئذ يزال بها يضم إليه.

إذا جاءت للتعظيم أو التهجين فإنه قد يوالى بين عدة منها بحروف النسق ومن دونها. تقول: (جاءني زيد الظريف الكاتب الفاضل العالم). وإن أتيت بالوار

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ١٣٧.

عاطفة متخللة له ساغ، فإن قيل: إذا كانت الصفة هي الموصوف والشيء لا يعطف على نفسه فكيف جاز عطف بعض الصفات على بعض؟

قلت: تغاير المعاني الحاصلة بها، وقوّة اتصال بعضها ببعض في بابي الصلة والصفة سوغ ذلك في ألفاظها(١)».

واشترط النحويون في العطف بالفاء في الصفات الدلالة على الترتيب<sup>(۲)</sup> واشترط الزمخشري في عطف الصفات اختلافها<sup>(۳)</sup> ونقل عنه ابن هشام والمرادي أنها في الصفات تدل على ترتيب معانيها في الوجود كما في بيت الحماسة<sup>(3)</sup>. وذكر ابن مالك أن العطف فيه لمجرد الترتيب في الجمل<sup>(0)</sup>.

وقد تكون للسببة فينتصب الفعل المضارع بعدها إذا وقعت جواباً لطلب أو استفهام أو نفي أو حض<sup>(۱)</sup>. وقد وقف عليها كل من المرزوقي والتبريزي بعد الاستفهام وذلك في موضعين:

الأول قولهما في قول الشاعر:

وأدفع عنكم الشتم الصراحا(٧)

أمنهم أنتم فأكف عنهم

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱٤٧.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٤٢٩ والارتشاف ٤/ ١٩٢٨ والهمع ٥/ ١٨٣ وما بعدها والجني/ ٦٥.

<sup>(</sup>۳) الكشاف ٦/ ۳،۳۱ /۱۹۱۱/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٢١٥ والجني/ ٦٥.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٣.

<sup>(</sup>٦) انظر الارتشاف ٤/ ١٦٦٨ \_١٦٧٥.

<sup>(</sup>٧) البيت لابن هرمة الديوان/ ٨٢.

«وانتصب (فأكف) بإضهار (أن) وهو جواب الاستفهام بالفاء»(١).

والثاني قول المرزوقي: «وقوله (فتبتغي) في موضع النصب على أن يكون جواب الاستفهام بالفاء»(٢) وذلك في قول الصمّة:

أأكرم من ليلي على فتبتغي به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها (٣)

والذي اختاراه هنا مذهب البصريين في النصب بأن مضمرة بعد الفاء لابها نفسها والذي ذكره أبو حيان وابن هشام أن الكوفيين على النصب بالفاء (٤).

وقد سلف الكلام على شرط انتصاب ما بعدها في الكلام على (أنْ).

الثاني: أن تكون رابطة لجواب الشرط: وقف عليها المرزوقي والتبريزي في قول ابن المقفّع:

فإن تَكُ قد فارقتنا وتركتنا ذوي خَلَّةٍ ما في انسدادٍ لها طَمَعْ فقد جَرَّ نفعاً فقدُنا لكَ أننا أَمِنّا على كلِّ الرزايا من الجَرَعْ

وقالا: «إنها جلب الفاء لمخالفة الجزاء الشرط بكونه مبتدأ وخبراً، والمبتدأ محذوف، كأنه قال: فالأمر والشأن قد جرّ نفعاً»(٥).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي ١٥٢٥ وشرح التبريزي.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي ١٢٢٢.

<sup>(</sup>٣) نسب للصمة في شروح الحماسة وينسب للمجنون وهو في ديوانه/ ١٩٥ ولابن الدمينة في ملحقات ديوانه/ ٢٠٦.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٤/ ١٦٦٨ وانظر الكتاب ٣/ ٤٦ والمقتضب ٢/ ٦ ومعاني الأخفش ١/ ٢٢١ والمغنى/ ٢١٣ والجني/ ٧٤.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٨٦٤ والتبريزي ٢/ ٣٣٤

وقد وقفا في هذا النص على موضع من مواضع وجوب الفاء في جواب الشرط وذلك إذا كان جملة اسمية.

وفي حمله جواب الشرط على الاسمية نظر؛ إذا أوّل الفعلية باسمية محذوفة المبتدأ على إضهار الأمر والشأن مع غير ما حاجة لذلك، فالذي سوّغ دخول الفاء على الجملة الفعلية دخول (قد) عليها و(قد) تجعل الكلام بعدها مستأنفاً، لذلك احتاجت لرابط يربطها بالشرط فكانت الفاء وذكر مثل ذلك ابن جني في سرصناعة الإعراب(١).

وقال في موضع آخر وهو قوله:

وإني وإن عمّـرت أعلـم أننـي سألقى سنان الموت يبرق أصلعا

«جواب الشرط في قوله (أعلم أنني) وهو على إرادة الفاء، ويجوز على نية التقديم والتأخير»(٢) وفي كلامه ههنا أيضاً نظر، وذلك أنه جعل جملة (أعلم) جواباً للشرط وليس بصحيح، فالجملة خبر (إن)، وجواب الشرط محذوف لأن هذا من مواضع حذف جواب الشرط، و(إن) هنا وصلية.

وذكر المرزوقي وقوع الفاء في جواب الشرط فقال: «وقوله (فأنت إذاً سعيد) جمع بين الفاء وبين إذاً في جواب الشرط تأكيداً للجزاء، ولو قال فأنت سعيد لكفى وأغنى، ويكون إذاً للحال، كأنه يحكي الكائن من الأمر في ذلك الوقت وكذلك لو قال: فأنت إذ سعيد لجاز، كها قال الهذلى:

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ٧٧ والبيت لتأبط شراً.

بعاقبة وأنت إذ صحيح(١)

لم يعلّل هنا سبب اقترانه بالفاء وقد مرّ ما وقف عليه في الكلام على (إذن). وقال في قول معدان بن جوّاس الكندى:

إن كان ما بُلِّغتِ عنَّى فَلامَنى صديقي وشَلَّتْ من يَديَّ الأناملُ

«ويقال: شلّتْ يدُه شللاً، وهذا من الجنس الأول في أنّ لفظه الخبر والمعنى معنى الدعاء، والمراد القسم، وقوله (فلامني) في موضع رفع على أنه خبر ابتداء محذوف كأنه قال: فأنا لا مني والفاء مع ما بعده جواب إنْ، ...

فإن قيل: اليمين والشرط كيف يصح؟ قلت: هذا كلام مُبطِل لما ادُعيَ عليه وناف له، فاليمين تناولت نفي ما أُثبت فيه ودفعَ ما قُرِفَ به، ودلّ على ذلك فحوى الكلام»(٢).

وفي هذا النص حمل المرزوقي أيضاً الجملة الفعلية على الاسمية، وقدر مبتدأ محذوفاً (فأنا لامني) وحمل الكلام على معنى القسم والمعنى الدعاء، وكان الأولى - في رأيي - أن يحمله على معنى الطلب وذلك أن الدعاء فيه معنى الطلب لا معنى القسم، وقد يأتي بصيغة - الطلب أو الخبر فيكون هنا دعاء بصيغة الخبر على تقدير: فليلمني ولتشلّ.

فإنك إن ترى عرصات جمل بعاقبة فأنت إذاً سعيد لأبي ذؤيب شرح أشعار الهذلين ١/ ١٧١ والخصائص ٢/ ٣٧٦ والرصف/ ٣٤٧ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١ والخزانة ٦/ ٥٣٩ ويروى شطره الأول: نهيتك عن طلابك أمّ عمرو.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۸۵۲:

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۵۲.

وقد حصر المرادي حالات وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء بالحالات التي لا يصلح فيها الجواب لأن يجعل شرطاً يعلم ارتباطه بأداة الشرط وذلك إذا كان «جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بحرف تنفيس أو بـ (قد) أو منفياً بـ (ما) أو (لن) أو (إن) أو قسماً أو مقروناً بـ (رب) أو بنداء (۱)».

ولذلك قال سيبويه: «اعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء» (٢) وما جاء من ذلك غير مقترن بالفاء ضرورة شعرية كها صرح سيبويه» (٣).

وقال ابن هشام: كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط<sup>(٤)</sup>. ذكر ذلك ابن جنى في التنبيه في معرض تعليقه على بيت الحماسة:

أأن أرعشت كفّا أبيك وأصبحت يداك يدي ليث فإنك ضاربه

فقال: «هذا البيت يؤكد ما ذهب إليه صاحب الكتاب في قول الشاعر:

أب خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع (٥)

ألا تراه قال: لأن كنت ذا انفر فإن قومي من حالهم، أي: لأجل ذلك ما قويت وعززت.

<sup>(</sup>١) الجني الدان/ ٦٨ وما بعدها. وانظر المغني/ ٢١٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٦٣ وانظر معاني الأخفش ١/ ٢٢٦.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٦٤.

<sup>(</sup>٤) المغني/ ٢١٩.

<sup>(</sup>٥) البيت للعباس بن مرداس ديوانه/ ١٢٨ المنصف ٣/ ١١٦ وكتاب الشعر ١/ ٥٨ والحزانة ٤/ ١٨٣.

و(الضبع) هنا السنة الجدبة، فوضع الفاء مع إنّ في هذا الموضع لمّا كان الكلام صائراً إلى معنى جواب الشرط، أي: إن قويت عليّ قاتلتك بقوة، وكذلك هذا البيت، ألا ترى أن الضرب مسبب عن قوته كما أنّ الجزاء مسبب عن الشرط»(١).

وذكر مواضع هذه الفاء في غير الشرط مما يشبهه في كتابه سر صناعة الإعراب فقال: «واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها»(٢).

وذكر وقوعها في جواب (أما) لتضمنها معنى الشرط. (٣) وقد صرح سيبويه في الكتاب بدخول الفاء في كل ما يتضمن معنى الشرط. (٤)

الثالث: أن تكون زائدة، ووقف على زيادتها في جواب لما المرزوقي في قول عمرو بن معديكرب:

ولمّا رأيت الخيل زُوْراً كأنها جداول زرع خلّيت فاسبطرّت فجاشت إليّ النفس أول مرة وردّت على مكروهها فاستقرّت

فقال: «ويجوز أن تكون الفاء في (فجاشت) زائدة في قول الكوفيين وأبي الحسن الأخفش وتكون: (جاشت) جواباً لـ (لما) والمعنى: لما رأيت الخيل هكذا خافت نفسي وثارت. وطريقة جلّ أصحابنا البصريين في مثله أن يكون الجواب

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٦٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٨.

<sup>(</sup>٣) المصدر السابق ١/ ٥٦٦.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ١/ ١٣٩ وما بعدها.

محذوفاً كأنه قال: لما رأيت الخيل هكذا فجاشت نفسي وردت على ما كرهته ففرت طعنت وأبليت. ويدل على ذلك قوله:

علام تقول الرمح يثقل ساعدي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت(١)

فحذف طعنت وأبليت لأنّ المراد مفهوم، وهذا كما حذفوا جواب (لو رأيت زيداً في يده السيف)، وعلى هذا الكلام على المذهبين في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا فَيُحَتَّ أَوْرَبُهَا ﴾ [الزمر: ٧١] وفي قول امرئ القيس:

فلم أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل (٢)

وحذف الجواب في مثل هذه المواضع أبلغ وأدل على المراد وأحسن، بدلالة أن المولى إذا قال لعبده (والله لئن قمت إليك) وسكت تزاحم عليه من الظنون المعترضة للوعيد مالا يتزاحم لو نصّ من مؤاخذته على ضرب من العذاب، وكذلك لو قال المتبجّع: (لو رأيتني شاباً) وسكت، جالت الأفكار بها لم تجل به لو أتى بالجواب»(٣).

فزيادة الفاء في مثل هذا الموضع مذهب الكوفيين والأخفش ومذهب معظم البصريين حمله على حذف الجواب كما ذكر المرزوقي ومال إلى مذهب البصريين

<sup>(</sup>۱) لعمرو بن معديكرب ديوانه/ ٧٢ والخزانة ٢/ ٤٣٦ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣ وأوضح المسالك ٢/ ٧٦ واللسان ١١/ ٥٧٥ قول وشرح الأشموني ١/ ١٦٤.

 <sup>(</sup>۲) البيت لامرئ القيس في ديوانه/ ٩٦ والمنصف ٣/ ٤١ والأزهية/ ٢٣٤ والخزانة ١١/
 ٤٣ ـ ٤٧ اللسان ٥/ ٣٢٦ جو ز.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٥٩، ٣٤٠، ١٢٥٤ وشرح التبريري ١/ ١٥٧ وما بعدها.

لأنه رآه أبلغ وأحسن.

وذكر مثل ذلك الأنباري في الإنصاف وعزا القول بالزيادة إلى الكوفيين والأخفش والمبرد وابن برهان واختار مذهب البصريين(١).

وذكر ابن جني زيادتها في البدل في أحد وجهيها. فجوز أن يكون المبتدأ محذوفاً على تقدير أموالنا ثلاثة أثلاث، فثلث أثهان خيلنا، أو تبدل أثهان وأقواتنا وما نسوق من ثلاثة أثلاث، لإرادته صحة القسمة واعتدال المساهمة لمجيء الحذف في القرآن كثيراً(٢). وذلك في قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

ثلاثة أثلاثِ فأثمانُ خيلِنا وأقواتنا وما نسوقُ إلى العقلِ

\* \* \*

في

حرف جارّ لما بعده ومعناه الوعاء حقيقة أو مجازاً(٣).

وقف عليه المرزوقي والتبريزي وذكرا من معانيه:

١ ـ مجيئه بمعنى على: ذكره التبريزي(٤) والمبرد(٥) .......

<sup>(</sup>١) الإنصاف ٢/ ٥٦ ـ ٤٦٢.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٧٤/ أ.

<sup>(</sup>٣) انظر رصف المباني/ ٤٥٠.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٠.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ٣/ ٣١٩.

وابن جني<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

٢ - مجيئه للمصاحبة بمعنى (مع): وقف عليه المرزوقي<sup>(٣)</sup> والتبريزي<sup>(٤)</sup>
 والنحاس<sup>(٥)</sup>، وغيرهم<sup>(٢)</sup> وعزاه الرماني إلى الكوفيين<sup>(٧)</sup>.

٣ - مجيئه بمعنى الباء كها ورد في شرح المرزوقي<sup>(٨)</sup> وذكره الفراء<sup>(٩)</sup>
 والمالقي<sup>(١١)</sup> وأبو حيان<sup>(١١)</sup> والمرادي<sup>(١٢)</sup>.

والبصريون على أنها للظرفية، وكل المعاني راجعة إلى هذا المعنى(١٣)، وأوَّلها

<sup>(</sup>۱) الخصائص ۲/ ۳۰۷.

<sup>(</sup>٢) كالهروي والمالقي، وابن هشام وأبي حيان والمرادي. انظر الأزهية/ ٢٦٧ والرصف/ ٤٥١ والمغني/ ٢٦٤ والارتشاف ٤/ ١٧٢٦ والجني الداني/ ٢٥١ وعزاه الرماني للكوفيين معانى الحروف/ ٩٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٦٨٧.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٢٠.

<sup>(</sup>٥) إعراب القرآن ٤/ ٥٨.

<sup>(</sup>٦) انظر الرصف/ ٤٥٣ والارتشاف ٤/ ١٧٢٦ والمغني/ ٢٢٣ والجني/ ٢٥٠ والأزهية/ ٢٧٨ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٢٧.

<sup>(</sup>٧) معاني الحروف/ ٩٦.

<sup>(</sup>۸) شرح المرزوقي/ ۱۶۸۷.

<sup>(</sup>٩) معاني القرآن ٢/ ٧٠.

<sup>(</sup>١٠) الرصف/ ٢٥٢.

<sup>(</sup>١١) الارتشاف ٤/ ١٧٢٦.

<sup>(</sup>۱۲) الجني/ ۲۵۱ والمغني/ ۲۲٤.

<sup>(</sup>١٣) الكتاب ٢/ ٣٠٨ والمقتضب ١/ ٤٥٠ / ١٣٩ والرصف/ ٤٥٠ والأصول ١/ ٣٠٥ =

ابن جني على حذف المضاف(١).

وزادوا من معانيها: التعليل، والمقايسة وموافقة (إلى) و(من) والزائدة(٢).

\* \* \*

قد

من الحروف الهوامل، وهي مختصة بالفعل، وإنها لم تعمل فيه لأنها قد صارت كأحد أجزائه (٣)، وتأتى على وجهين اسمية وحرفية: .

فأما الاسمية فوقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي. في قول رجل من كلب:

فأقسمت لا آسى على إثر هالك قدي الآن من حزن على هالك

قال ابن جني: «وقدي مضاف إلى الياء كقولك حسبي، ألا ترى الآخر نهى نفسه أيضاً فقال:

..... قدنى من نصر الخبيبين قدي (٤)

= ومعانى الحروف/ ٩٦ والجني/ ٢٥٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>۱) الخصائص ۲/ ۳۱٤.

 <sup>(</sup>۲) انظر الرصف/ ٤٥٠ \_ ٤٥٤ والمغني/ ٢٢٤ وما بعدها والارتشاف/ ١٧٢٦ وما بعدها والجني/ ٢٥٠ \_ ٢٥٠ .

<sup>(</sup>٣) معاني الحروف/ ٩٨.

<sup>(</sup>٤) رجز لحميد بن مالك الأرقط في الخزانة ٥/ ٣٨٢ واللسان ١/ ٣٤٤ خبب وينسب لحميد بن ثور اللسان ٣/ ٣٨٩ لحد وتاج العروس ٢/ ٣٣٣ خبب والمغنى/ ٢٢٦.

منها	الثانية	وأعرى	النو ن	الأولى	فألحق
0			<b>-</b>	<b>G</b>	9

ويجوز أن يكون قوله «قدي الآن من حزن على هالك قد» غير مضاف إلى الياء، لكن أراد فيهم كلتيهم (قد) أي: حسب، ثم حرك الأولى لسكون الدال(١١)، والثانية لإطلاق الياء كقول طرفة:

إذا قيـل مهـالاً قـال حـاجزه قـد <sup>(٢)</sup>	••••••
	وقول النابغة:
وكأن قـد(٣)	
	وقول أمرىء القيس:
وأنك مهما تأمري القلب يفعــل(٤)	
مىعىن من شرحه <sup>(ه)</sup> ، والتبريزي <sup>(١)</sup> .	وذكر مثل ذلك المرزوقي في موخ

- (١) في التنبيه: واللام الثانية، والظاهر أن في العبارة اضطراباً.
- (٢) البيت لطرفة في ديوانه/ ٤٢ وصدره: أخى ثقةٍ لا ينثني عن ضريبة.
- (٣) البيت للنابغة الذبياني ديوانه/ ١٨٩ والأزهية/ ٢١١ والجني الداني/ ١٤٦ وشرح التصريح ١/ ٣٦ وشرح المفصل ٨/ ١٤٨ والمغني/ ٢٧٧ وتمامه:
- أزف الترحّـــل غــــير أنّ رِكابنــــا لمّـــا تـــزل برحالنـــا وكـــأن قــــدِ
- (٤) التنبيه ورقة ١١٣/ ب والبيت لامرئ القيس وصدره: أغرّك منّي أنّ حبّك قاتلي، ديوانه/ ٩٤ والكتاب ٤/ ٢١٥ والخصائص ٣/ ١٣٠ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٩٤ والأشباه والنظائر ٢/ ٥٦ والهمع ٦/ ٣٠٨ والدرر ٢/ ٢١١.
  - (٥) شرح المرزوقي/ ٨٩٦، ١٠٧٥ وما بعدها.
    - (٦) شرح التبريزي ٣/ ٩٢.

وتأتي قد الاسمية بمعنى (حسب)<sup>(۱)</sup>، وتكون معربة ومبنية، أو اسم فعل بمعنى (ليكف)<sup>(۲)</sup> و(قد) في بيت الحماسة كما ذكر الشراح بمعنى (حسب) ويجوز أن تكون مضافة إلى الياء كقولنا (حسبي) أو مجردة منها كـ (حسب)، وحرّكت الأولى لالتقاء الساكنين والثانية للإطلاق<sup>(۳)</sup>.

وجعل سيبويه مجيء (قدي) بغير نون ضرورة (٤) وجعلها ابن هشام في قسمين: مبنية على السكون متصلة بالنون والياء: (قدني) أو مجردة عنها (قد)، ومعربة مرفوعة مضافة إلى ما بعدها (قد زيد). أو مضافة للياء بغير نون (قدي) والياء في الحالين في موضع جَرّ (٥)، وقال المرادي: هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين (٢).

وأما الحرفية فمختصّة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء، فلا تفصل منه بشيء إلا بالقسم (٧).

وقد وقف عليها المرزوقي والتبريزي في غير موضع من شرحيهما، من ذلك قول الأخنس بن شهاب:

<sup>(</sup>١) انظر المقتضب ١/ ٤٢، وحروف المعاني/ ١٣ والأزهية/ ٢١٣، والمغني/ ٢٢٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) التهام/ ٣٢ والمغنى، ١٣٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ٣/ ١٢٨، ١٣٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢/ ٢٧١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) مغني اللبيب/ ٢٢٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) الجني الداني/ ٢٥٣.

<sup>(</sup>٧) المغنى/ ٢٢٦ وما بعدها.

ترى رائدات الخيل حول بيوتنا كمعزى الحجاز أعوزتها الزرائب

التبريزي: «وقوله (كمعزى الحجاز أعوزتها) الأجود أن يضمر (قد معها)، أي قد أعوزتها الزرائب ليقرّب بناء الماضي من الحال، والتقدير: تراها مشابهة لمعزى الحجاز، وقد عدمت محابسها فهي ترود»(١).

ووجوب دخول (قد) على الجملة الفعلية إذا كان فعلها ماضياً مذهب البصريين. وخالفهم الأخفش (٢) والكوفيون، فقالوا: لا تحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التقدير، ولا سيها فيها كثر استعماله (٣).

وذكر المبرّد أن الماضي لا يقع حالاً، وأن الكوفيين جوّزوا ذلك(٤).

واشترط الفرَّاء، اقتران الماضي بـ (قد) ونقل ما سمعه الكسائي من قول بعضهم:

فأصبحت نظرت إلى ذات التّنانير(٥)

\* \* \*

(۱) شرح التبريزي ۲/ ۲٤٥ وانظر ۲/ ۲۸، ۱۶۲ وشرح المرزوقي ۲۲۷/ ۳۳۱، ۲۰۱.

<sup>(</sup>٢) معانى القرآن ١: ٢٨٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الإنصاف ١/ ٢٥٢ والمغنى/ ٢٢٩.

<sup>(</sup>٤) المقتصب ٤/ ١٢٤.

<sup>(</sup>٥) معاني القرآن ١/ ٢٨٢و ١/ ٢٤ وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٨٩، وكتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٥ وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٧٩ والأمالي الشجرية ١/ ٣٧٢ ومعاني الحروف للرماني/ ٩٨ وما بعدها.

### قطّ

اسم مبني وأصله التشديد<sup>(١)</sup>.

قال المرزوقي: «قط في الماضي كأبداً في المستقبل وهو معرفة مبني كأمس (٢)».

وهو ظرف لنفي الماضي كما أن أبداً لنفي المستقبل. قال الزجاجي: «قطّ تكون في الأمد فتقول: (ما رأيته قطّ)، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النقي، وإنها تدخل (قط) على ما كان نفياً للماضي لا للمستقبل» (٣). ولهذا قال ابن هشام: هي ظرف لا ستغراق ما مضى وتختص بالنفى وبنيت لتضمنها معنى (مذ) و(إلى)(٤).

وعلل سيبويه بناءه على الضم بقوله: «فأما ما كان غاية نحو (قبل) و(بعد) و(حيث)، فإنهم يحركونه بالضم، وكذلك (قطّ) و(حسب) إذا أردت ليس إلا وليس إلا ذا، بمنزلة (قط)، إذا أردت الزمان لمّا كن غير متمكنات فعل بهن ذا، وحرّكوا (قط) و(حسب) بالضمة لأنها غايتان للانتهاء، و(قطّ) كقولك منذ كنت»(٥).

ونقل أبو حيان عن الأخفش أنه إذا قصد بها الظرف تضم أبداً(٦).

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ١٤٢٥.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٣٣٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) حروف المعاني للزجاجي/ ٣٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٥) الكتاب٣/ ٢٨٦ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٨.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٣/ ١٤٢٧.

وعن ابن مالك أنه ربها استعمل (قطّ) دون نفي لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى (١).

وبقي من أقسامها أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي (٢). أو اسماً بمعنى حسب (٣).

#### \* \* \*

### الكاف

الكاف المفردة جارة وغير جارة، والجارة حرف واسم.

فأما الاسمية فمرادفة لـ (مثل)(٤)، وقف عليها ابن جني، بقوله في قول سَلَمة الجُعفى:

وكنت أرى كالموت من بين ليلة فكيف ببين كان ميعاده الحشر

«أجرى الكاف اسها، وكان أبو الحسن يجيز ذلك في الضرورة، هو أمثل من أن يجعل قوله: (كالموت) صفة مفعول محذوف، كأنه أراد: وكنت أرى أمراً كالموت، من قبل أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجب أن يرتكب إلا عن ضرورة أو ضيق من الكلام، وكلاهما مذهب. ويحسّن هذا الثاني أن سيبويه

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٣/ ١٤٢٥ وانظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢١.

<sup>(</sup>٢) حروف المعاني للزجاجي/ ٣٥ وما بعدها والمغني/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٢٦٨ والمغنى/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٢٣٨.

لا يجعل الكاف اسماً إلا عن ضرورة أيضاً، فإذا كانت ضرورتين اعتدل الأمر فيهما»(١).

وقال المرزوقي والتبريزي إن الكاف اسم وذكرا أن أبا العباس (المبرد) تبع الأخفش في جواز وقوعه اسماً في غير ضرورة بخلاف سيبويه، وجوّزا وقوعه صفة لموصوف محذوف. (٢) وأجاز فيها الوجهين الأعلم (٣).

أما ابن جني فرجح كون الكاف اسماً على كونها صفة لموصوف محذوف وجعل الثاني قبيحاً إلا أنه يكون في مواضع أقبح منه في غيرها كها في بيت الأعشى، فوقوعها فاعلة ومفعولة ومبتدأة، وجرّها بحرف الجر، يؤكد كونها اسها، وقال: «وبيت الأعشى أيضاً يشهد بها قلناه فلسنا ننزل عن الظاهر ونخالف الشائع المطرد إلى ضرورة واستقباح إلا بأمر يدعو إلى ذلك، ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، ومخالفنا معتقد لما لا قياس يعضده ولا سهاع يؤيده، فقد صحّ بها قدمناه أن كاف الجر قد تكون مرة اسها، ومرّة حرفاً، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسهاً وأن تكون حرفاً فجوّز الأمرين»(٤).

وهو في ذلك متابع للأخفش في مذهبه. كما ذكر ابن مالك(٥).

التنبيه ١٢٩/ ب وانظر ١٦٥/ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٠٨١ وشرح التبريري ٣/ ٩٨.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٥١١.

<sup>(</sup>٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢ والخصائص ٢/ ٣٦٨.

<sup>(</sup>٥) التسهيل/ ١٤٧ وشرحه ٣/ ١٧٠ ومابعدها.

ومذهب أكثر النحويين أنه خاص بالضرورة كسيبويه والمبرد وابن السراج(١).

وعزا أبو حيان وابن هشام مذهب الأخفش إلى الفارسي في ظاهر قوله (٢). وفي ذلك نظر، فقد صرّح الفارسي في غير موضع من مصنَّفاته باختصاص ذلك بالضرورة وقال «ولم يُعلم ذلك جاء في غيرها (٣)» وممن ذكر هذا المعنى لها النحاس وابن فارس (٤).

وأما الحرفية فتجر الاسم وتفيد معنى التشبيه (٥) فتكون حرف جر أصلياً: ذكرها المرزوقي في أحد وجوه الإعراب في بيت نهشل بن حَرِّيّ:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كها سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وعبارته: «وقوله: (كما سيفُ عمرو) لو رويت (كما سيفِ عمرو) لجاز، تجعل (ما) صلة وينجر السيف بالكاف، ومثله قوله:

كما العظم الكسيرِ يُهاضُ حتّى يُبَـتّ وإنّـما بـدأ انصـداعا(٢)

<sup>(</sup>١) الكتاب ١/ ٤٠٨، ٣١ والمقتضب ٤/ ١٤٠ وما بعدها والأصول ١/ ٤٣٧ \_ ٤٣٩.

<sup>(</sup>۲) الارتشاف ٤/ ١٧١٣ والمغنى/ ٢٣٩.

 <sup>(</sup>۳) العضديات/ ۲۷۱، الإيضاح/ ۲۲۰، البغداديات/ ۱۵۵ ـ ۲۲۱، ۲۲۱، کتاب الشعر
 ۲۸ ـ ۲۵۶.

<sup>(</sup>٤) إعراب القرآن ١/ ١٩٣، والصاحبي/ ١١١ وانظر الارتشاف ٤/ ١٧١٣ والمغني/ ٢٣٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ٢٣٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) البيت للقطامي في ديوانه/ ٣٢ برواية كما العظمُ.

تجرّ (العظم) بالكاف، وإن رفعته كان مبتدأ، وكذلك إذا رفعت (سيف) ويكون (ما) من قوله عز وجلّ: ﴿ رُبُّهَا يُودُّ ٱلَّذِينَ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[الحجر: ٢](١) وقد ذكر وجهين أحدهما تكون فيه جارة وما زائدة، والآخر تكون فيه مكفوفة بـ (ما) كـ (ربّ).

وذكر التبريزي زيادة أن بعدها وعملها الجر في أحد وجهي الإعراب من قول مُجمِّع بن هلال:

عبأت له رمحاً طويلاً وألـة كأن قبس يعلى بها حين تشرع

فقال: «(قبس) يجوز فيه النصب والرفع والجر، فإذا رفعت فعلى الضمير، تريد كأنها قبس، ومن نصب أعمل (كأن) مخففة إعهالها مثقلة، يريد كأن قبساً، ومن جرّ جعل (أنْ) زائدة وأعمل الكاف كها زيد في قوله: والله أن لو جئتني لأكرمتك، يريد: والله لوجئتني»(٢) وقد تكون حرفاً زائداً كها ذكر المرزوقي والتبريزي. في قول حُجر بن خالد:

سمعتُ بفعلِ الفاعلين فلم أجد كمثلِ أبي قابوسَ حزماً ونائلاً

قال المرزوقي: «والكاف من (كمثل أبي قابوس) زائدة، ومثله:

لواحق الأقراب فيها كالمقق<sup>(٣)</sup>.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوق*ي/* ۸۷۲.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٤١.

 <sup>(</sup>۳) رجز لرؤبة ديوانه/ ١٠٦ والمقتضب ٤/ ٤١٨ وسر صناعة الإعراب/ ٢٩٢، ٢٩٥
 والخزانة ١/ ٨٩.

أراد: فيها المقى، كما أنَّ هذا يريد: لم أر مثل أبي قابوس، وفي القرآن: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ مَنْ اللهُ وَى القرآن: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ مَنْ اللهُ وَى اللهُ وَى اللهُ وَى اللهُ وَاللهُ وَى اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّ

وذكر المبرد والزجاج أنها تزاد للتوكيد (٢). وذكر الأخفش زيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وأما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثَلِهِ عَنَى مُرَ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] وأما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثَلِهِ عَنَى مُرَ عَلَى وَرَيَةٍ ﴾ [الشورى: ٢١] فظاهر عبارته أنها ليست زائدة وأن الزائد (مثل) وعبارته «يقول: ليس كهو، لأن الله ليس له مثل (٣). والذي ذكره الزجاج وابن جني تأكيد الشبه بزيادة الكاف وكذلك النحاس والفارسي (٤) وجعلها أبو حيان عما لا ينقاس (٥)، وقال ابن هشام في قول من ذهب إلى زيادة (مثل) في الآية «والقول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت (٢).

وأما غير الجارة فتكون حرف معنى للخطاب لا محل له، وقف عليها المرزوقي والتبريزي وذكرا إلحاقها في موضعين:

الأول: اسم الإشارة، وذلك قول التبريزي «والكاف من (كذاك) كاف الخطاب لا موضع له من الإعراب. والعامل في (كذاك) يكلف (٧). في قول بنت ابن مسعود:

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١٦٤١، وشرح التبريزي ٤/ ١٨٣.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٤/ ٤١٦ ـ ٤١٨، ومعاني الزجاج٤/ ٣٩٥.

<sup>(</sup>٣) معاني الأخفش ١/ ٣٨٠.

<sup>(</sup>٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩١ وما بعدها وانظر/ ٢٩٦ وإعراب القرآن للنحاس٤/ ٧٤ وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ١٧١٦ وشرح المرزوقي/ ٨٨٢.

<sup>(</sup>٦) المغني/ ٢٣٨ وانظر الصاحبي/ ١١١ وحروف المعاني للزجاجي/ ٤٠.

<sup>(</sup>٧) شرح التبريزي ٢/ ٣٤٧.

وقالوا: ماجداً منكم قتلنا كناك الرُّمْحُ يَكْلَفُ بالكريم

وذكر سيبويه لحاق الكاف لرويد، وحيّهل، وهاء، وهأ) توكيداً وتخصيصاً، وأنه ينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يقول إن تاء أنت اسم وإنها تاء أنت بمنزلة الكاف(١).

وذكر مثل ذلك الزجاج وابن فارس والزجاجي وابن جني وابن مالك(٢).

والثاني: الفعل أرأى: ذكر ذلك التبريزي في معرض تعليقه على أبيات ساقها ضمن خبر ثم قال: «الكاف التي في قوله (أرأيتك) لا موضع لها من الإعراب عند البصريين، لأنها زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وكذلك الكاف في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيّنكَ هَذَا اللَّذِي كَرَّمْتَ عَلَى ﴾[الإسراء: ٢٦] إنها هي مثل الكاف في قولم قولم ذاك، وذلك، وأولئك، وكان بعض الكوفيين يجعل الكاف في موضع رفع، وبعضهم يجعلها منصوبة، ويقال: إن في مصحف ابن مسعود «أريتك الذي يكذب بالدين» بكاف ثابتة، وكذلك ما جرى هذا المجرى مما فيه (أرأيت) فأما قول عمر بن أبي ربيعة:

أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَّا عليكَ أَلم تَخَفْ \_ وُقيتَ وحولي من عدوّك حضّرُ (٣)

فالكاف في قوله (أريتك) يجوز أن تكون مثل الكاف التي تقدم ذكرها، ولا يمتنع أن تكون الكاف في هذا البيت منصوبة بالفعل، لأن أفعال العلم

<sup>(</sup>١) الكتاب ١/ ٢٤٤ وما بعدها وانظر المقتضب١/ ٤٠.

<sup>(</sup>۲) معاني الزجاج ۱/ ٦٨ والصاحبي/ ١١١، وحروف المعاني للزجاجي/ ٤٠ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٩ والتسهيل/ ٤٠ وشرحه ١/ ٢٤٤.

<sup>(</sup>۳) ديوانه ۱/ ۲٤٦.

والشك يمكن أن تعدى إلى المضمر إذا اتصلت بالمضمرات، وليس كذلك سائر الأفعال، فيقال ظننتني، كما يقال ظنننت نفسي، ولا يقال ضربتني كما يقولون: ضربت نفسي، ويقولون للمخاطب حسبتك أيها الرجل قائماً، كما يقولون: حسبت نفسك، ولا يجيزون ضربتك والمراد ضربت نفسك»(١).

فزيادة الكاف للخطاب مذهب البصريين. وذكرها سيبويه والأخفش والزجاج والنحاس<sup>(۲)</sup> وقال أبو حيان: «مذهب البصريين وهو أن الفاعل التاء وتبقى مفردة مفتوحة والكاف حرف خطاب وتظهر علامة الفروع في الكاف، فتقول أرأيتك، وأرأيتك أرأيتكم، أرأيتكن»<sup>(۳)</sup> وما ذكره التبريزي عن بعض الكوفيين مذهب الفراء كما صرح في معانيه<sup>(3)</sup>.

وذكر مذهبه هذا النحاس، ونقل عن أبي إسحاق رده عليه: «هذا محال ولكن الكاف لا موضع لها، وهي زائدة للتوكيد كها يقال ذاك»(٥).

وقال أبو حيان: «مذهب الفراء أن التاء حرف خطاب لا ضمير، والكاف وما زيد عليها هي الفاعل<sup>(١)</sup>، ورد ابن هشام قول الفراء بصحّة حذف الكاف<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ٢/ ٩.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٢٤٤ والمقتضب ٣/ ٢٠٩، ٢٧٧، ١/ ٤٠ ومعاني الأخفش ٢/ ٤٨٨ ومعاني الزجاج ٢/ ٢٤٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٦ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٩ والصاحبي/ ١١١.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.

<sup>(</sup>٤) معانى القرآن للفراء ١/ ٣٣٣، ٢/ ٢٤٦.

<sup>(</sup>٥) إعراب القرآن ٢/ ٦٦ والصاحبي/ ١١١.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.

وأما ما نقله عن بعض البصريين أنهم يجعلون الكاف منصوبة فمذهب الكسائي قاله أبو حيان (٢) ورده ابن هشام بقوله: «ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب» (٣).

\* \* \*

# كأن

ذكر المرزوقي والتبريزي أنها مخففة من (كأنّ) وتعمل عملها واسمها ضمير الشأن والأمر، وقد تهمل (٤).

وممن قال بإعمالها سبيويه، ولا يظهر اسمها إلا في الشعر (٥)، وابن السراج (٢)، وذكر الأخفش أنها تخفف ويضمر فيها، وأنّ بعضهم يعملها في الاسم ولا يضمرون فيها (٧).

ولم يشترط ابن مالك كون خبرها جملة بل قد يكون مفرداً (^).

وقال أبو حيان: إن إعمالها مخففة مذهب البصريين وإن بعضهم خصّها

<sup>(</sup>١) المغني/ ٢٤٠.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ٢٤٠.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٨٥٩ وشرح التبريزي ٢/ ٣٣١، ٢٤١، ٣/ ٢٩٤.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٣/ ١٦٣، ٢/ ١٣٥.

<sup>(</sup>٦) الأصول ١/ ٢٣٨.

<sup>(</sup>٧) معانى القرآن ٢/ ٥٦٥ وما بعدها. والرصف/ ٢٨٥\_٢٨٧.

<sup>(</sup>٨) شرح التسهيل ٢/ ٤٥.

بضمير الشأن وإن بعضهم أجاز عملها في المظهر وهو ظاهر كلام سيبويه، وخصّه بعضهم بالشعر<sup>(۱)</sup> وممن قال بإبطال عملها: الكوفيون<sup>(۲)</sup>، والزمخشري<sup>(۳)</sup> واختاره ابن يعيش لنقص لفظها بالتخفيف<sup>(٤)</sup> وأجاز الزجاجي فيها الوجهين<sup>(٥)</sup>

#### \* \* \*

## کلا

وقف عليه المرزوقي فقال: «اسم موحد يؤكد به المثنى، كما أن كُلاً اسم موحد يؤكد به المثنى، كما أن كُلاً اسم موحد يؤكد به الجمع، وهو مقصور ك (مِعيّ) وألفه منقلبة عن واو، وهذا مذهب أصحابنا البصريين، والكوفيون عندهم أنه اسم مثنى (١٠)».

وقال سيبويه إن كلا للتأكيد وتكون للمثنى أبداً وألفها منقلبة عن واو كمِعَى واحد الأمعاء(٧). وهو مذهب البصريين كها ذكر المرزوقي(٨).

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ٢٢٧٨.

<sup>(</sup>٢) انظر الارتشاف ٣/ ١٢٧٨.

<sup>(</sup>٣) المفصل/ ٣٥٨ والجني/ ٥٧٤.

<sup>(</sup>٤) شرح المفصل ٨/ ٨٢.

<sup>(</sup>٥) حروف المعاني/ ٣٢.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٢٨٣٣، ٢٨٣٤ / ٩٩٠.

<sup>(</sup>٧) الكتاب ٢/ ٢١١، ٣/ ٢١٣، ٣٦٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>۸) انظر المقتضب ٣/ ٢٤١ والأمالي الشجرية ١/ ١٨٨ والإنصاف مسألة/ ٦٢ وأسرار العربية/ ٢٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٦ وشرح الجمل/ ٢٧٥ وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٠ وما بعدها والمغنى/ ٢٦٨.

ومذهب الكوفيين صرّح به الفراء فقال: «كلتا ثنتان لا يفرد واحدتهما وأصله كما تقول للثلاثة كل، فكان القضاء أن تكون للثنتين ما كان للجمع لا أن يفرد للواحد شيء فجاز توحيده على مذهب كل(١٠)».

#### \* \* \*

## ػلا

قال الأعلم: «كلمة ردع لدعوى وزجر» $^{(1)}$ .

وذكر المرزوقي أن لها موضعين: أحدهما يكون للردع والزجر وحينئذ يصح الاكتفاء به والوقف عليه والثاني: يكون للتنبيه كألا وحينئذ يحتاج ما بعده إلى ما يتم به، وسيبويه قصر تفسيره على أنه للردع والزجر (٣).

وذكر غير واحد أن ما عزاه المرزوقي إلى سيبويه مذهب الخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين(٤).

وأما مجيئها للتنبيه بمعنى الاستفتاحية فعزاه ابن هشام إلى أبي حاتم ومتابعيه ورجّحه على رأي الكسائى الذي عزي إليه أنها بمعنى حقاً (٥).

<sup>(</sup>۱) معاني القرآن ٢/ ١٤٣ وما بعدها وانظر مذهب الكوفيين في الإنصاف مسألة/ ٦٢ وأسرار العربية/ ٢٨٦ وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٥٦ وشرح الجمل لابن عصفور/ ٢٧٥.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ١٦٨.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٥٩٠ ونقله التبريزي ٢/ ١٥١.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٤/ ٢٣٥ والمفصل/ ٣٨٨ والمغني/ ٢٤٩ والارتشاف٥/ ٢٣٧٠ والجني/ ٧٧٥ واختاره المالقي/ ٢٨٧ والزجاجي في حروف المعاني/ ١١.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ٢٥٠.

وذكر المرادي أن الزجاج وافق أبا حاتم (١)، ونقل أبو حيان عن أبي حاتم والزجاج أنها للاستفهام بمنزلة ألا وعن أبي حاتم للاستفتاح (٢).

ونقل ابن يعيش عن أبي حاتم أنها للرد للأول بمعنى لا، أو بمعنى ألا التي للتنبيه يستفتح بها الكلام (٣).

وذكر المرادي أن ابن مالك اختار مذهباً وسطاً جمع فيه ثلاثة أقوال فقال: تأتي للردع والزجر، وقد تؤوّل بمعنى حقاً، وتساوي إي معنى واستعمالاً(٤).

ومن المعاني التي أوردها لـ كلاّ: معنى سوف<sup>(٥)</sup>، ومعنى نعم عن النضر<sup>(٦)</sup> والفراء.

#### \* \* \*

# اللام المفردة

تأتى على وجهين عاملة وغير عاملة، والعاملة تكون جارّة وجازمة.

أما العاملة للجزم فهي لام الأمر الموضوعة للطلب(٧) وأما الجارة فلها اثنان وعشرون معنى: الاستحقاق، والاختصاص، والملك، والتمليك،

<sup>(</sup>١) الجني الداني/ ٥٧٧.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٥/ ٢٣٧٠.

<sup>(</sup>٣) شرح المفصل ٩/ ١٦.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ٧٧٥ وانظر التسهيل/ ٢٤٥.

<sup>(</sup>٥) الجني/ ٥٧٧.

<sup>(</sup>٦) المغنى/ ٢٥٠ والارتشاف ٥/ ٢٣٧٠ والجني الداني/ ٧٧٥ وشرح المفصل ٩/ ١٦.

<sup>(</sup>٧) المغنى/ ٢٩٤.

والتعليل، وتوكيد النفي، وموافقة إلى، وعلى، وفي، وعند، وبعد، ومع، ومن، وعن، والتبلغ، والصيرورة، والقسم في النداء، والتعدية، والتوكيد وهي الزائدة، والتبيين (١).

ومن المعاني التي وقف عليها شراح الحماسة:

١- مجيئها بمعنى (إلى) : وقف عليه ابن جني في أحد وجهي المعنى وذلك
 إذا حمل معنى (ما) من قول زياد بن منقذ:

رُوَيتَ إِنِّي وما حبَّ الحجيجُ له وما أهلَّ بجنبَيْ نخلةَ الحُرُمُ

على البيت الحرام فتكون (له) بمعنى إليه كقول الله سبحانه: ﴿ إِلَّنَ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ [الزلزلة: ٥] أي إليها (٢) ووقف عليها المرزوقي في أحد وجهي المعنى، فتكون اللام مضيفة للغاية إلى المكرمة، كأنه يريد تسابُقهم إلى أقصاها:

إِن تُبتَـــدَرْ غايـــةٌ يومـــاً لَكُـــرُمةٍ تلــقَ الســـوابقَ منّـا والمصــليّنا(٣)

وممن ذكر هذا المعنى للام الأخفش والزجاجي وابن مالك وأبو حيان(٤).

٢- مجيئها بمعنى على: ذكره المرزوقي في أحد وجهي المعنى. من قول مالك
 ابن جعدة:

لأُمِّكَ ويلةٌ وعليك أخرى فلاشاةٌ تُنيلُ ولا بعيرُ

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٢٧٥\_ ٢٩١ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٤ والارتشاف ٤/ ١٧٠٧.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۵۷/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٠٣ والبيت لبشامة النهشلي.

 <sup>(</sup>٤) معاني الأخفش ٢/ ١٤٤ واللامات للزجاجي/ ١٥٧ وشـرح التسـهيل ٣/ ١٤٤
 والارتشاف ٤/ ١٧٠٨.

فأجاز فيها معنى التعليل وعلى. فقال: «(لأمك ويلة) دعاء عليه مصرحاً بالذّم، وذاكراً الحرمة منه بقوله: (لأمك ويلة) وقوله: (وعليك أخرى) أي ويلة أخرى، واللام وعلى هنا متقاربان(١)».

وقد وقف بعض النحاة على مجيء اللام بمعنى (على) في الاستعلاء الحقيقي والمجازي(٢).

وذكر الزجاجي أن اللام التي تدخل على المصادر مثل (سقياً له)، أو غير المصادر فتجري مجراها في النصب هي لام التبيين، مثل (ويلاً لزيد وترباً له) وإذا رفع ما بعد هذه الأسهاء كانت للاستحقاق. (٣) وأنكر النحاس مجيئها بمعنى على وقال: ((لها) بمعنى (عليها) لا يقوله النحويون الحذّاق(٤)».

٣\_مجيئها للتعليل: في مواضع منها:

اللام الداخلة على المضارع المنتصب بـ (أن) مضمرة، وقف عليها المرزوقي في قول زيد الفوارس:

تَاًلَّى ابنُ أوسٍ حَلْفةً لِسَيرُدُّني على نسوةٍ كانبن مفائِل

فقال: «فأما من روى (ليردّني) فالمعنى حلف لهذا الأمر، وقال بعض المتقدمين تقول: حلف ليفعلن فإذا حذفت النون كسرت اللام وأعملتها إعمال لام كي، والموضع موضع القسم والمعنى معناه.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۶۳۸.

<sup>(</sup>٢) المغني/ ٢٨٠ وشرح التسهيل ٣/ ١٤٤ والارتشاف ٤/ ١٧٠٨.

<sup>(</sup>٣) اللامات للزجاجي/ ١٢٩ ـ ١٣٤.

<sup>(</sup>٤) إعراب القرآن ٢/ ٤١٥ وما بعدها.

وقيل مثل تأتى ليردني: أراد ليفعل كذا، وفي القرآن: ﴿ يُرِيبُونَ لِيُطْفِئُواْ نُورَ اللَّهِ إِلَّهُ وَاللَّهُ مع الاسم المجرور به في موضع الخبر لذلك المصدر المبتدأ كأنه إرادتي كذا(١١)».

ونقل ابن هشام اختلاف النحاة في هذه اللام فبعضهم جعلها زائدة وبعضهم جعلها للتعليل وهي مع ما بعدها خبر والفعل مقدر بمصدر مرفوع على الابتداء. وهو مذهب سيبويه والخليل ومتابعيهم(٢).

وعبارة سيبويه (وسألته عن معنى قوله: (أريد لأن أفعل)، فقال إنها يريد أن يقول إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[الزمر: ١٢] إنها هو أمرت لهذا»(٣) ذكرها الزجاجي(٤)، وزائدة، قالها الزمخشري(٥).

ومنها: اللام الثانية في نداء الاستغاثة الداخلة على المستغاث له أو المدعو لأجله. وقف عليها ابن جني في معرض كلامه على الشاهد الذي ساقه، فقال: «وأما الآخرة فلام المفعول له كقولك أدعوكم لأجل يوم الأربعاء، ومن أجله، وهكذا قولك: (هديّتك لزيد لفضله وعطائه) فاللام الأولى للتعدية والثانية لذكر العلة التي وقع الفعل لها(٢).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٥٥٩، وانطر/ ٢٤١ وما بعدها ونقله التبريزي ٢/ ١٢٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) المغني/ ٢٨٥.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١٦١.

<sup>(</sup>٤) اللامات/ ١٥٠ وسماها لام إيضاح المفعول لأجله.. ومعاني الأخفش ١/ ٣٥٠، ٤٤١.

<sup>(</sup>٥) الكشاف ٦/ ١٠٥.

<sup>(</sup>٦) التنبيه ورقة ٧٩/ أوانظر الأصول ١/ ٣٥٢ واللامات/ ٨١ والمغني/ ٢٧٥: يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يحدث لى بعد النهمي طربا

وذكر هذا المعنى المرزوقي والتبريزي في غير موضع(١١).

٤- مجيئها لتوكيد النفي (للجحود): وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة
 ب (ماكان) أو ب (لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام (٢).

قال المرزوقي: «وقوله (لتسده)، اللام فيه لام الجحود، وهي لام الإضافة، والفعل بعده ينتصب بـ (أن مضمرة) ولا يُظهر البتّـة»(٣). وذلك في قول أُبيُّ بن مُمام المُريّ:

فخَلِّ مكاناً لم تكن لِتَسُدَّه عزيزاً على عبس وذُبيانَ ذائدُه فخلِّ مكاناً لم تكن لِتَسُدَّه

وذكر المرادي أن مذهب البصريين تعلّقها بخبر محذوف، وأن الكوفيين على أنّ الفعل الذي دخلت عليه اللام هو الخبر، وأن ابن مالك وافق البصريين في إضهار (أن) بعدها ووافق الكوفيين في كون الفعل الخبر<sup>(٤)</sup>، وذكر ابن جني أنها حرف جر<sup>(٥)</sup>.

وردّ المالقي هذه اللام إلى لام العلّة وجعله بعضهم سهواً منه (٦).

٥ ـ مجيئها للاستغاثة: وقف عليها المرزوقي في قول سعد بن ناشب:

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١٦٦٤ و ١٠٣، ٢٠٩، ٧٤٩ وشرح التبريزي ٤/ ٢٠٣.

<sup>(</sup>۲) المغني/ ۱۷۸ والجني/ ۱۱٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٤٣١،٤١٥ وشرح التبريزي ٢/ ٥ وما بعدها ومعاني الأخفش ١/ ٢٣٢. والكتاب ٣/ ٧ واللامات للزجاجي/ ٥٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الجني/ ١١٨\_١٢٠.

<sup>(</sup>٥) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٦) الجني/ ١٢٠.

فيا لَـرزامِ رشَّـحوا بي مُقـدِّماً إلى المـوتِ خوّاضاً إليـه الكتائبـا

فقال: «واللام من (يالرزام) هو لام الاستغاثة، و(رزام) ينجر به، وهم المدعوّون، وأصل حركة لام الإضافة إذا دخل على ظاهر الكسر، ولهذا إذا عطف على هذه اللام بلام أخرى كسرت الثانية، تقول (يالزيد لعمرو) ولكن هذه فتحت لكون ما بعدها منادى، ووقوع المنادى على هذا الحدّ موقع المضمرات فكما قيل (لك) و(له) قيل (يالزيد)»(۱). ونقله التبريزي(۲).

وذكر سيبويه أنها مفتوحة ونقل عن الخليل أنها بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضيفت (٣).

٦- مجيئها للتعجب: وجعله ابن هشام في قسمين التعجب المجرد عن القسم وذلك في النداء نحو (يالك رجلاً) وفي غيره (لله دره فارساً) و(لله أنت). وللقسم والتعجب معاً، وتختص باسم الله تعالى(٤).

فقال: «واللام من (لله تيم) دخلت للتخصيص، والتعجب دخل في الكلام أيضاً بقوله (أي رمح طراد) وعلى هذا قولهم (لله دره) وهذا التخصيص باللام يجري

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۷۲ وانظر ۲۱۲، ٤٤٦.

<sup>(</sup>٢) شَرح التبريزي ١/ ٧٣ وما بعدها و٢٠٩.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٢١٨، ٢١٥ وانظر الأصول ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٤ واللامات للزجاجي/ ٨٤، ٨١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٢٨٣ وما بعدها.

مجرى الإضافة في قولهم: بيت الله وكعبة الله وإن كانت الأشياء كلها لله(١)».

وذكر في موضع آخر أنّها تأتي للتعجب في النداء فقال في قول البرج بن مسهر: تركنا قومَنا من حربِ عامٍ ألا ياقومِ للحربِ الشّاتِ

«وقوله: (يا قوم للأمر الشتات) تعجب، واللام في (الأمر) لام الإضافة، لكن فائدته ما ذكرناه من التعجب، وأتى به مع المدعو، وقد يقال: يالزيد فيكون المنادى محذوفاً، وهذه اللام تدخل مفتوحة في المنادى ويراد به الاعتزاء كقولك: (يالبكر ويالتميم)(٢)».

وجعلها الأعلم في هذا البيت للعاقبة (٣). وذكر سبيويه وغيره أن المنادى قد يأتي في معنى التعجب كما في (يالك فارساً) وفي الاستغاثة (٤) وذكره في القسم أبو حيان (٥).

٧ ـ التوكيد وهي اللام الزائدة، وقف عليها المرزوقي في قول سعد بن مالك: يا بُـــؤسَ للحــربِ التــي وضـعتُ أراهــطَ فاســتراحوا فقال: «اللام في قوله (يا بؤس للحرب) دخلت لتأكيد الإضافة في هذا

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٦٧٢ ونقله التبريزي ٢/ ٢١٣ وانظر ٣/ ١٨.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٣٦١ ونقله التبريزي ٢/ ٣٣٨.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٢٦٠.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢/ ٢١٧، ٢١٥ وانظر الأصول ١/ ٣٥١، ٣٥٤ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩ واللامات/ ٢٧٧ وما بعدها، و٧٠.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ١٧٠٨.

الموضع، وهي إضافة لا تخصّص ولا تعرّف، وهذه اللام لا تجيء على هذا الحد إلا في بابين: أحدهما باب النفي بـ (لا) وذلك منه في قولك (لا غلامي لك ولا أبالك) وما أشبهها، والثاني باب النداء في قولك (يا بؤس للحرب) ألا ترى أنه لو لم يرد الإضافة لنون يابؤس في النصب لكونه نكره، أو كان جعله معرفة مبنية على الضم، وقد أتى الشاعر في باب النفى على أصله في الإضافة فقال:

أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني (١)

والذي يدلَّ على أنَّ هـذه الإضافة لا تخصّص أنَّ (لا) قد عمل معها، وهو لا يعمل إلا في النكرات (٢)».

وذكر زيادتها في بابي النداء والقسم سيبويه وابن جني والزجاجي لكثرتهما في الكلام (٣) وذكر الرماني أن الزائدة التي يكون دخولها كخروجها (٤).

٨ - مجيئها للتعدية: ذكر ابن جني أن اللام قد تأتي للتعدية، فقال: «أما الأولى فللتعدية على حد قولك (مررت بزيد ونظرت إلى جعفر) فكأنها أوصلت يا إلى المنادى، فإن قلت فإن (يا) هذه قد تصل بنفسها فلا تحتاج إلى عون ولا ظهير

<sup>(</sup>۱) لأبي حية النميري المقتضب ٤/ ٣٧٥، الخصائص ١/ ٣٤٥ والخزانة ٤/ ١٠٠، ١٠٥، هر المفصل ٢/ ١٠٥ واللسان ١٤/ ١٢ أبي.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۰۸۳ وانظر ۱۶۲۹ و۳۵۳ وشرح التبريزي ۲/ ۷۳ و۳/ ۱۰۰، ۱/ ۳۳۲.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٢٠٦و٢٧٦ وما بعدها، والتنبيه ٧٤/ ب وما بعدها وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٢ واللامات/ ١٠٠ والارتشاف ٤/ ١٧٠٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) معاني الحروف/ ١٤١.

حرف يوصلها، ألا تراك تقول: يا عبد الله ويا أبا فلان، فإذا كان كذلك لم تحتج إلى حرف جر.

قيل: لا ينكر أن يكون من الأفعال ما يصل تارة بنفسه وأخرى بحرف جر يوصله وذلك نحو: (خشنت صدره وخشنت بصدره)، و(جئت زيداً وجئت إليه)، و(سميته زيداً وسميته بزيد)، وله نظائر، فكذلك قولهم (يا بكر ويالبكر)، و(يا عبد الله ويا لعبد الله)، فهذه اللام الأولى»(۱).

وقال ابن مالك في مثل هذه الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر تارة متعدية بوجهين، ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته (۲).

وأما غير العاملة فمنها:

١- الزائدة: ذكر ابن جني زيادتها في المفعول توكيداً في قول عبد الشارق ابن عبد العزّى الجهني:

فل\_ ال توافَقْن ا قل يلا أن توافَقْن الكلاكلاك المُعَيْنَ المُعَيْنَ المُعَلِيدِ المُعَيْنَ المُعَلِيدِ المُعَيْنَ المُعَلِيدِ المُعْلِيدِ المُعَلِيدِ المُعَلِيدِ المُعْلِيدِ المُعْلِيدِ المُعْلِيدِ المُعِلِيدِ المُعْلِيدِ المُعْلِيدِ

فقال: «لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيداً، كقول الله سبحانه: ﴿ قُلْ عَسَىٰ آَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٧] (٣) وكقوله: ﴿ إِن كُنتُم لِلرُّ عَيَا تَعَبُرُون ﴾ [يوسف: ٤٣] (٤) غير أن هذا قدم فيه المفعول فحسن زيادة اللام لإعانة الفعل. وقرأت

<sup>(</sup>١) التنبيه ٧٨/ ب في قوله: ياللرجال ليوم الأربعاء أما.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ٢/ ١٤٩.

<sup>(</sup>٣) ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ ٱلَّذِي تَسْتَعْجِلُوبَ ﴾ [النمل: ٧٧].

<sup>(</sup>٤) ﴿ لِنَانَتُهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءَينِي إِن كُنتُر لِلرُّهَ يَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٤٣].

على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى لابن ميادة:

وملكت ما بين العراق ويشرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد (١)

أي أجار مسلماً ومعاهداً، فكأنه قال: أنخنا الكلاكل، فزاد اللام من حيث ذكرنا»(٢) وذكر زيادته في مثل هـ ذا الموضع المرزوقي(٣)، وقال الزجاجي: إنها هو مسموع في أفعال تحفظ و لا يقاس عليها(٤).

وحمله الفراء على تضمنه معنى فعل آخر يتعدى باللام فقال في قوله تعالى: ﴿ رَدِنَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٧]: «جاء في التفسير: دنا لكم بعض الذي تستعجلون، فكأنّ اللام دخلت إذ كان المعنى دنا لكم (٥٠) وكذلك الزجاج (٢٠).

وأمّا اللام في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّهْ يَا تَعَبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] فالتي تسمى لام التقوية، قال ابن مالك، تزاد لتقوية عامل ضعف بالتأخّر نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّهُ يَا تَعَبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣] أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالُ لِمَا يُريدُ ﴾ [هود: ١٠٧] ويجوز القياس على ما سمع منها »(٧).

<sup>(</sup>۱) انظر شرح التصريح ۲/ ۱۱، أوضح المسالك ۳/ ۲۹، الجنى الداني/ ۱۰۷ شرح الأشموني ۲ / ۲۹۱.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ٦٩/ أوانظر ص ٦٢٨.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزّوقي/ ١٧٤٩.

<sup>(</sup>٤) اللامات/ ١٦١ وما بعدها والمفصل/ ٣٤٠ وشرحه ٨/ ٢٥ والارتشاف ٤/ ١٧١٠.

<sup>(</sup>٥) معاني الفرّاء ٢/ ٢٩٩.

<sup>(</sup>٦) معاني الزجاج ٤/ ١٢٨.

<sup>(</sup>٧) شرح التسهيل ٣/ ١٤٨ والارتشاف ٤/ ١٧١٠.

ومنها اللاحقة لاسم الإشارة، وقف عليها المرزوقي فقال: «هنالك ظرف، ويكون للزمان والمكان جميعاً وزيادة اللام تكون للتأكيد فيه كأنّ البعد فيها يشار إليه بهناك، وهذا على طريقة ما تقوله في ذلك وذاك»(١).

وظاهر كلام سيبويه أنها تزاد للإشارة إلى البعيد (٢)، ونقل الزجاجي الإجماع على زيادتها وعن الفرّاء والكوفيين أنها للتكثير (٣).

ومنها الموطئة لجواب القسم: وهي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة أيضاً، لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدته (٤). وقال ابن جني إنها تزاد توكيداً مع (إن) الشرطية (٥) وذكر في موضع آخر أنها ليست واجبة كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَمْ تَغْفِرُ لَنَا وَرَحَمّنا لَنَكُونَنّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣] وأن هذه اللام ليست الجواب للقسم الذي قبله (١).

وقال الزجاجي: يسمّيها بعضهم لام الشرط للزومها حرف الشرط واستقبالها بالجزاء مؤكداً وهي في الحقيقة لام القسم كأنّ قبلها قسماً مقدّراً هذا جوابه(٧).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲٦٨.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٢/ ٧٨ والمقتضب ٤/ ٢٧٨ وشرح التسهيل ١/ ٢٤٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) اللامات/ ١٤١ والمغني/ ٣١٢ وشرح التسهيل ١/ ٢٤٤.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٣١٠.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ٣٨/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) التتبيه ١٤٤/ ١ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ وشرح المفصل ٩/ ٢٢.

<sup>(</sup>٧) اللامات/ ١٦٠.

واقتصر كل من المرزوقي والتبريزي على القول إنها مؤذنة بأن الكلام قسم (١). وسيبويه على أنها زائدة وأنه لا بد منها مظهرة أو مضمرة (٢).

وجوز ابن جني في موضع آخر من التنبيه دخولها على غير (إنْ) وذلك في قول أبي صخر الهذلي:

ولما بقيت ليبقَين جوى بين الجوانح مُضرعُ جسمي

فقال: «جعل (ما) المصدرية شرطاً وأدخل عليها اللام الموطئة للام القسم كقولك: والله لئن قمت لأقومن فالمحلوف عليه قولك لأقومن، واللام دخلت في الشرط توطئة للأخرى بعدها»(٣) وذكر المرادي دخولها على غير إن كمتى ونقل عن ابن جنى دخولها على (إذ) إن أشبهت إن(٤).

ومنها: الواقعة في جواب القسم: وقف عليها كل من ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا وقوعها في جواب القسم الملفوظ أو المقدّر(٥).

وقال الزجاجي بلزومها إن دخلت على المستقبل وقد تضمر ضرورة، وبحذف نون التوكيد من الفعل المضارع في الضرورة نقلاً عن سيبويه، وأن

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۰۲، ۲۰۸، ۲۷۵، ۱۷٤٦ وشرح التبريزي ۱/ ۲۰۷، ۲/ ۲۷۱.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ٣/ ١٠٧ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧ وشرح المفصل ٩/ ٢٢ وذكر المالقي أنها لا تلزم وقال المرادي: لا تلزم إن كان القسم مذكوراً وإن كان محذوفاً لزمت غالباً الجني/ ١٣٦.

<sup>(</sup>٣) التبيه ١٤٣/ ب.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ١٣٧ والرصف/ ٣١٦ والمغنى/ ٣١٠ وشرح التسهيل٣/ ٢١٧.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ١٦٥/ أو شرح المرزوقي/ ٢٩٨، ٢٥ وشرح التبريزي ١/ ١١.

الفراء اشترط تقدم لام مثلها تدل عليها(١).

وقال سبيويه: إذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام وألزمت اللام النون الثقيلة أو الخفيفة في آخر الكلمة (٢).

وذكر أبو حيان أن القسم يتلقى بها في الإثبات وردّها ابن يعيش إلى لام الابتداء (٣).

وعما وقفوا عليه في اللام تعليقها لأفعال القلوب عن العمل لأن لها الصدر<sup>(3)</sup> ونقل أبو حيان مثل ذلك عن ابن مالك والصفّار البطليوسي وعن ابن الدهان أنها لا تعلق. وأن البصريين لم يذكروها في المعلقات<sup>(٥)</sup>.

ووقف المرزوقي على حذف لام القسم مع إثبات نون التوكيد في الفعل المستقبل وذكر أنه بعيد في الاستعمال ونقل عنه التبريزي<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جني تحذف إذا كانت في حكم الملفوظ به وعلّل ذلك بقوله: «لما عرف موضعه صار إلى أنه كالمنطوق (٧)». كما في قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) اللامات/ ١١٤.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۳/ ۱۰٤.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف٤/ ١٧٧٤ وشرح المفصل٩/ ٢١.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٣٣/ ب وشرح المرزوقي/ ٨٧٦ والكتاب ١/ ١٤٩ ومعاني الأخفش١/ ٣٢٨.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ٢١١٤.

<sup>(</sup>٦) شرح التبريزي ٢/ ١٢٨.

<sup>(</sup>٧) التنبيه ٣٧/ أ.

عمري لسعدُ بن الضباب إذا شتا أحبُّ إلينا منك فارس حميرا

وقال الرماني: وربّم حذفت لام القسم لأنّ النون يدل عليها، وأجاز حذف النون وإبقاء اللام»(١).

\* \* \*

ال

تأتي على ثلاثة وجوه ذكرها المروزوقي والتبريزي. منها:

الأول: مجيئها اسماً موصولاً: ذكرا أن (الـ) قد تكون اسماً موصولاً فتحتاج إلى صلة (٢).

وجعلها صاحب الرصف موصولة في الأسهاء المشتقة فتكون بمعنى الذي وصلتها الاسم بعدها، وفيه ضمير مستتر يعود عليها، وخصها ابن هشام بالدخول على اسم الفاعل واسم المفعول دون غيرهما(٣).

وأما الزجاجي فجعلها على ثلاثة أوجه مع الأسماء المشتقة:

١\_أن تكون بتأويل الذي.

٢\_أن تدخل عليها لتعريفها كما تعرف أسماء الجنس.

<sup>(</sup>١) معاني الحروف/ ٥٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٧٥٣ وشرح التبريزي ٤/ ٢٧٠.

<sup>(</sup>٣) رصف المباني/ ٧١.

٣- أن تجعل مع الاسم بمنزلة الذي وتوصل بها يوصل به (١١).

وذكر أبو حيان أن مذهب الجمهور أن تكون (الـ) موصولة ولا يجوز تقديم معمول المشتق عليه. وأن مذهب الأخفش أنها ليست موصولة بل هي معرفة كها في الغلام والرجل(٢).

الثاني: أن تكون حرف تعريف، ووقف التبريزي على التي تكون لاستغراق الجنس (٣) فتدخل على اسم واحد من جنس، فتكون تعريفاً لجميعه لا لواحد منه بعينه (٤).

وقال ابن هشام: إما أن تكون لاستغراق الأفراد أو لاستغراق خصائص الأفراد، أو لتعريف الماهية (٥).

وقد تكون (الـ) عهدية فيكون مصحوبها معهوداً ذكرياً، أو معهوداً ذهنياً، أو معهوداً ذهنياً، أو معهوداً حضورياً(١).

الثالث: أن تكون زائدة لازمة(٧) وغير لازمة، وعلى الثانية وقف المرزوقي

<sup>(</sup>١) كتاب اللامات/ ٤٠.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٥/ ٢٢٧٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ١٦٠ وشرح المرزوقي/ ١١٦٥.

<sup>(</sup>٤) كتاب اللامات للزجاجي/ ٢١ ورصف المباني/ ١٦٤.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب/ ٧٣.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه/ ٧٢.

<sup>(</sup>٧) كالتي في الأسهاء الموصولة: انظر المغني/ ٧٤.

والتبريزي وهي نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، أو واقعة في الشعر وفي شذوذ من النثر<sup>(۱)</sup>. فالكثيرة الواقعة في الفصيح الداخلة على علم منقول للمح الأصل. فقد ذكر المرزوقي أنّ العلم إن كان صفة في الأصل قد تدخل عليه الألف واللام فتفيد معنى الوصفية مع تمييزه من غيره فيصير كالصفات الغالبة الجارية مجرى الألقاب في التخصّص<sup>(۱)</sup>.

وذكر التبريزي أن دخول الألف واللام على كل الأعلام ضرورة لأنهم يستخدمونها في الكلام بـ (الـ) وقد ترد في الشعر مجرّدة عنها، فإذا جرت عادتهم بمنع الاسم من الألف واللام مثل محمد وعلي ومالك فلا يدخلونها عليه إلا عند الضرورة، وإذا كان أصل التسمية بالألف واللام كالحرث والقاسم، هان عليهم أن يحذفوا علامة التعريف(٣).

والذي عليه ابن هشام أن زيادتها في الأعلام لازمة بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان أو لارتجالها كاللات والعزى، أو لغلبتها على بعض من هي له أصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة، والنجم للثريا.

وتكون غير لازمة في الأعلام المنقولة من مجرّد صالح لها ملموح أصله كحارث وعبّاس وضحّاك، ويتوقف ذلك على السماع. وتكون ضرورة كالداخلة على يزيد وعمرو<sup>(3)</sup>.

<sup>(</sup>١) انظر المغنى/ ٧٤.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۸۸۵.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٢/ ١٨٣.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب ٧٤ والرصف/ ١٦٤.

وذكر ابن عقيل أن علم الشخص وعلم الجنس لا تدخله الألف واللام (١).

ونقل الزجاجي عن سيبويه أنّ من قال حارث وعباس وفضل، كُنّ عنده أعلاماً لا يجوز إدخال الألف واللام عليها، ومن عرّفها نقلها من النعوت المشهورة فسمّى بها، فإذا نوديت أسقط منها (الـ)، وعن أهل الكوفة أنهم يسمونها تبجيلاً لأنها دخلت للتعريف والتبجيل(٢)

والثانية التي ذكروها الزائدة غير اللازمة الواقعة في شذوذ من النثر، وهي الداخلة على المصدر الواقع حالاً<sup>(٣)</sup>.

ذكر المرزوقي والتبريزي أن (الركض) في قول مُحرز بن المُكعبر:

نجّى ابنَ نعمانَ عوفاً من أسنّتِنا إيغالُه الركضَ لمّا شالتِ الجِلْهُ

ينتصب على وجهين:

على أنه مفعول من الإيغال، كما يقال أبعدَ السير وأسرع السير.

أو على أنه مصدر في موضع الحال كأنه قال: إيغاله راكضاً، وأدخل الألف واللام كما في (أرسلها العراك) و(أوردها التقريب)(٤).

<sup>(</sup>١) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ١/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٢) اللامات للزجاجي/ ٢١ وانظر الكتاب ٢/ ١٠٢ والرصف/ ١٦٤ وما بعدها وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥ وما بعدها والارتشاف ٢/ ٩٦٧.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ٧٦.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٥٧٢ ونقله التبريزي ٢/ ١٣٨.

وممن ذكر أنه شاذ: ابن هشام<sup>(۱)</sup>، والمالقي<sup>(۲)</sup> وأبو حيان<sup>(۳)</sup>. وقال ابن مالك: يؤول بنكرة<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

K

لا: تأتي على ثلاثة أوجه: فتكون نافيةً وناهية جازمة، وعاطفة (٥).

وقد وقف شراح الحماسة على الوجه الأول منها وذكروا من أقسامها:

1- النافية للجنس العاملة عمل (إنّ): فذكر ابن جني أنها لنفي الجنس أجمع (٢). وهو أحد الشروط التي ذكرها النحاة فيها وإلا ارتفع ما بعدها بالابتداء (٧). واشترطوا فيها شروطاً أخر كأن لا تكرر وألا يفصلها عن اسمها فاصل، وألا يتقدم خبرها على اسمها (٨). ووقف عليها المرزوقي والتبريزي في قول حجر بن خالد:

فاقني حياءك لا أبالك إنني في أرضِ فارسَ مُوثَـتُ أُحْـوالاً

ي يا المام

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٧٦.

<sup>(</sup>۲) رصف المباني/ ١٦٥.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٢/ ٩٦٨.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٦.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ٣١٣.

<sup>(</sup>٦) التنبيه ٤٧/ أ.

<sup>(</sup>۷) انظر شرح الجمل لابن عصفور ۲/ ۲۷۵ والرصف/ ۳۳۵، وشرح التسهيل ۲/ ۳۵ والارتشاف ۳/ ۱۲۹۵.

<sup>(</sup>٨) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٦ والارتشاف ٣/ ١٢٩٥ والمغني/ ٣١٣ وما بعدها.

فقالا: «وقوله: (لا أبالك) بعث وتحضيض، وليس بنفي للأبوة، وخبر (لا) محذوف لأنّ المعنى لا أباك، ودخلت اللام مؤكدة للإضافة، لأن هذه إضافة لا تخصّص، فساغ تأكيدها باللام، ولو كانت الإضافة مخصّصة لكان (لا) يعمل في (أبالك). وتقدير الخبر لا أبالك موجود (١١)» مختارين بذلك مذهب الجمهور في أنها اسم أضيف إلى المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها ولا تتعلق بشيء البتة والخبر محذوف.

وذهب هشام وابن كيسان وابن مالك إلى أنها اسم مفرد ليس مضافاً والمجرور باللام متعلق بمحذوف<sup>(٢)</sup> وذهب الفارسي في أحد قوليه وأبو الحجاج بن يسعون وابن الطراوة إلى أنه اسم مفرد على لغة القصر والمجرور باللام في موضع الخبر<sup>(٣)</sup>.

٢- العاملة عمل ليس: وقف عليها المرزوقي في قول سعد بن مالك:
 مـــن صَـــد عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابــن ســعد لا بــراح(٤)

«فقوله: (لابراح) الوجه فيه النصب، ولكنّ الضرورة دعته إلى رفعها، وقال سيبويه:

جعل (لا) ك (ليس) ها هنا فرفع به النكرة وجعل الخبر مضمراً، ومثله: بي الجحيم حين لا مستصرخ

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ٣٥٢ والتبريزي ١/ ٣٣٢.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٣/ ١٣٠٢.

<sup>(</sup>٣) المسائل الحلبيات/ ٣١١ وشرح الجمل ٢/ ٢٧٦ والارتشاف ٣/ ١٣٠٢.

<sup>(</sup>٤) والبيت في شرح المرزوقي/ ٥٠٦ والكتاب ١/ ٢٨ والمغني/ ٣١٥.

كأنها قالا: حين ليس عندي مستصرخ ولا براح عندي في الحرب، وهذا يقل في الشعر ولا يكثر. وجعل غيره (براح) مبتدأ، والخبر مضمراً، وإنها يحسن ذلك إذا تكرّر كقول القائل: لا درهم لي ولا دينار، ولا عبد لي ولا أمة. إلا أنه جوز للشاعر الرفع في النكرة بعد (لا) وإن لم يكرّر لأنّ أصل ما ينفى بـ (لا) الرفع، فكأنه من باب ردّ الشيء إلى أصله»(۱). ونقله التبريزي(۱) ووقف عليه الأعلم(۱).

وذكر سيبويه مجيئها بمنزلة ليس (٤) وأن الرفع عربي والنصب أجود (٥). وذكر المبرّد أن التكرير والبناء أغلب (٢) وقال ابن هشام: ذكر خبرها قليل (٧).

ونقل النحاس عن سيبويه جواز إفرادها، وعن المبرد مخالفته وخص ذلك بالضرورة (٨). وليس كما قال، فالمبرد تابع سيبويه فيما قاله ولم يخالفه (٩). وما نقله المرزوقي من رفع (براح) على الابتداء وإضمار الخبر عزاه صاحب الخزانة إلى ابن خلف.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ٥٠٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ٧٨.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ١٧٢.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ١/ ٥٨ وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧٩ وشرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٧٧ والأزهية/ ١٥٩ والرصف/ ٣٣٣ والتسهيل/ ٣٧٧.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ٣٠٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) المقتضب ٤/ ٣٥٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) المغنى/ ٣١٥.

<sup>(</sup>٨) إعراب القرآن ٥/ ٢٣٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٩) انظر المقتضب ٤/ ٣٥٩ وما بعدها.

٣ - مجيئها حرف جواب في النفي: ذكر ذلك المرزوقي في معرض كلامه
 على (نعم) فقال:: «حرف وضع للإيجاب ونقيضه (لا)»(١).

وذكر ابن جني أنها قد تكون اسهاً. وعبارته: «ولو أنك جعلت لا اسهاً كذلك لوجب أن تمدّها للإعراب فتقول: قلت لاءً، كقولك على ذلك: قلت نعماً»(٢).

ونقل صاحب اللسان عن ابن جني قوله «لا عيب فيه كما يظن قوم لأنه لم يُقر (نعم) على مكانها من الحرفية، لكنه نقلها فجعلها اسماً فنصبها، فيكون على حدّ قولك قلت خيراً أو قلت ضيراً، ويجوز أن يكون (قلتم نعماً) على موضعه من الحرفية فيفتح للإطلاق، كما حرّك بعضهم الالتقاء الساكنين بالفتح، فقال (قم الليل) و (بع الثوب) (۳).

وذكر سيبويه مدّ (لا) إن سميت بها في غير موضع (٤).

٤ ـ قد تأتي لنفي الحال إن أريد به الامتداد إلى المستقبل: وقف على ذلك ابن جني في قول الأسدي:

خليليّ هُبَّ عالما قدرقدتُ المستقبل، فلّم الاحظ حال الاستمرار والاستقبال أتى فقال: «و (لا) نفي المستقبل، فلّم الاحظ حال الاستمرار والاستقبال أتى

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۷۰۹ وانظر الكتاب ٤/ ٢٢٢ والمقتضب ٤/ ٣٥٩ والأزهية/ ١٥١ والمغنى٣١٩ والجنى الدان/ ٢٩٦.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٩٢/ أ.

<sup>(</sup>٣) اللسان: نعم: ١٢/ ٥٨٩.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٦ وانظر / ٣٦٩.

ب (لا) وليس هذا بضرورة من حيث كان لفظ (ما) و(لا) في إقامة الوزن سواء»(١).

وذكر أن مثل ذلك ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ خَدَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَنُونَتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود: ١٠٧] وفي مسألة الكتاب (مررت برجل معه صقر صائداً به غداً) أي مقدراً ذلك فيه ومنتظراً منه. وذكر مثل ذلك المرزوقي (٢) وقد ذكر غير واحد من النحاة اختصاص (لا) بنفي المستقبل (٣).

ونقل المرادي عن الأخفش والمبرد وابن مالك أنها قد تنفى الحال(٤).

وقد تفيد معنى الدعاء إن وليها الماضي (٥) وقد تفيده مع المضارع(٦).

وقد ذكر المرزوقي أنّ الدعاء أكثر ما يقع بـ (لا)، وبـ (لن) يجيء قليلاً ( $^{(\vee)}$ .

وقد تأتي لتوكيد النفي: وقف عليها ابن جني في قول أبي بن مُمام المري:
 ولن يجد الناسُ الصديقُ ولا العِدا

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۱۰/ أ. والبيت نسب للأعشى في التنبيه وفي شرح المرزوقي/ ۸۷۵ ونسب في الخزانة ۲/ ۷۷ لقسّ بن ساعدة واللسان ۳/ ۱۱۳ جدد.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۸۷٦.

 <sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١١٧ والمقتضب ١/ ٤٠٠ / ٣٣٥ والأصول ١/ ٤٠٠ والأزهية/ ١٥٠ والارتشاف ٤/ ١٧٨٠ والهمع ٤/ ٢٤٤.

<sup>(</sup>٤) الجني/ ٢٩٦.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ٣٢١ نقله عن بعضهم.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ٣/ ٨.

<sup>(</sup>٧) شرح المرزوقي/ ٧٤ وانظر الأصول ١/ ٤٠٠ والجني/ ٢٩٩.

<sup>(</sup>٨) شرح التبريزي ٢/ ١٤٠.

وجعلها في هذا الموضع زائدة وعبارته:

«زاد (لا) مؤكدة للنفي وفاصلة بين معنيين، وذلك أنه لو قال: ولن يجد الناس الصديق والعدا أديمي واهياً لم يكن فيه دليل أنه لا يجده بعضهم دون بعض، وإنها فيه من الدليل أنهم لا يجدونه كذاك كلهم، فقد يجوز أن يجده واهياً بعضهم، كما أنك إذا قلت: (ماجاءني الناس كلهم) ففيه نفي مجيء البعض، وإذا قلت: (ما جاءني الصديق والعدو) جاز أن يكون قد جاءك بعض أولئك، فإذا قلت: (ماجاءني الصديق ولا العدو) لم يجز أن يكون جاء أحد منهم، فهذا هو الفرق، وهو أمدح، لأنه يدّعي أنه لم يطّلع أحد منهم على ضعفه»(١).

فابن جني يرى أنها زائدة مؤكدة للنفي ههنا، وربها لم يقصد بالزيادة جواز حذفها والاستغناء عنها كها هو شأن الزوائد لقوله: "إنها فاصلة بين معنيين" فليس سواء وجودها وحذفها، ويؤيد ذلك قول ابن هشام: "وكذلك المقترنة بالعاطف في نحو (ماجاءني زيد ولا عمرو) يسمونها زائدة وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل: (ماجاءني زيد وعمرو) احتمل أن المراد نفي مجيء كل منها على كل حال، وأن يراد نفي اجتهاعها في وقت المجيء، فإذا جيء بـ (لا) صار الكلام نصاً في المعنى الأول، نعم، هي في قوله سبحانه: ﴿ وَمَايَسْتَوَى ٱلْأَخْيَاءُ وَلاَ ٱلْأَمُونَ كُ وَجعلها إناطر: ٢٢] لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل (لايستوي زيد ولا عمرو) "(٢) وجعلها بذلك من أقسام النافية.

وذكر المرادي أنه إن لم تقصد المعيّة في النفي جيء بـ (لا) نحو: (ما قام زيد ولا عمرو) ليعلم بذلك أن الفعل منفى عنهما حال الاجتماع والافتراق، وإلا

التنبيه ورقة ٦٥/ ب وما بعدها وأنظر ٧٥/ أ.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ٣٢٢ وانظر الكتاب ١/ ٤٢٩ والأزهية/ ١٥١.

لا يؤتى بها إلا إن أمن اللبس في نحو (ما يستوي زيد ولا عمرو)(١).

وجعلها الزجاجي في نحو هذا صله (٢)، ولم يجعلها المبرد زائدة بل مؤكدة للنفي (٣).

حذفها: ذكر المرزوقي حذفها إذا أمن الالتباس بالواجب، كما في قول باعث ابن صريم:

آليتُ أَثْقَفُ منهمُ ذا لحِيةٍ أبداً فتنظرُ عينه في مالحِا

فقال: «وقوله (أثقف) هو الجواب، وحذف (لا) معه لأنه أمن التباسه بالواجب، إذ لو أراد الواجب لقال: لأثقفن، فلما كانت صيغة الواجب بما يلزمها من اللام وإحدى النونين الثقيلة أو الخفيفة لم يبال بحذف حرف النفي، ومثله قول الآخر:

ولو ضربوا رأسي لديك وأوصالي

ورواية الديوان ولو قطّعوا وهو لامرئ القيس الديوان/ ٣٢ والخصائص ٢/ ٢٨٤ والخزانة ٩/ ٢٣٨ والكتاب ٣/ ٥٠٤ واللسان ١٣/ ٤٦٣ يمن واللمع/ ٢٥٩ يمين مبتدأ خبره محذوف أو على إضهار فعل.

<sup>(</sup>١) الجني الداني/ ١٦١ والارتشاف ٤/ ١٩٨٤.

<sup>(</sup>۲) حروف المعاني/ ۳۱.

<sup>(</sup>٣) المقتضب ٢/ ١٣٤.

<sup>(</sup>٤) عجزه:

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٥٣٤.

وقد جوّز سيبويه حذف لا في جواب القسم (١)، وجعله ابن هشام مطرداً، وأنه سمع في غير القسم (٢) وقد ذكر المرزوقي مثل ذلك في قول لبعضهم وذلك في قول الشاعر:

وإنا لنجفو الضيف من غير عسرة مخافة أن يضرى بنا فيعود

\* \* \*

### لات

لات: قال بِرْجشتراسر: "وقد اشتقّت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلّا (ليس)، فيقابلها بالآرامية (Layt) وهي مركبة من (لا) واسم معناه الوجود، يحتمل أن يكون لفظه القديم (Yitay) أو قريبًا من ذلك، وهو (yêš) في العبرية، (tay) في الآرامية العتيقة... فمعنى (layt): لا يوجد. ومما يشتق من (لا): (لات)، وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلّا في القرآن الكريم وبعض الشعر العتيق»(3).

وقف عليها الأعلم في قول الشمردل:

لهفى عليك لِلَهْفَةِ من خائف يبغى جوارك حين لات محير

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٣/ ٨٤، ١٠٥، والمقتضب ٢/ ٣٢٤، ٣٢٦.

<sup>(</sup>٢) المغني/ ٨٣٤ وما بعدها وانظر الخزانة ١٠/ ٩١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٨٥٧.

<sup>(</sup>٤) التطور النحوي للغة العربية. ترجمة د.رمضان عبد التواب. محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام/ ١٩٢٩ المستشرق الألماني برجشتراسر. نشر مكتبة الخانجي القاهرة/ ١٤١٧ ـ ١٩٩٧.

وذكر أن (لات) رفعت (مجيرُ) تشبيهاً بـ (ليس)، وحذف الخبر للعلم به وأنّ التاء فيها زائدة داخلة على (لا) النافية لتأنيث الكلمة كها هو الحال في (ربّت) و(ثّمت)(١).

وأغفلها غيره، وساقوا البيت على رواية (ليس مجير)(٢).

وما ذكره في حقيقتها وفي عملها مذهب الجمهور (٣) كما نقل ابن هشام (٤) وأبو حيان (٥) وغير هم (٦) فهي نافية تعمل عمل ليس وزيدت عليها التاء للتأنيث وخبرها المنصوب محذوف ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين والغالب حذف المرفوع (٧).

#### \* \* \*

(۱) شرح الأعلم/ ٥٠٨ والبيت للشمردل بن عبد الله. في شرح التصريح ١/ ٢٠٠ وللتميمي في شرح المرزوقي/ ٩٥٠ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢ والتوضيح ١/ ٢٨٧.

(٣) انظر الكتاب٢/ ٣٧٥ و١/ ٥٧ قال: «وأما أهل الحجاز فيشبهونها (بليس) إذ كان معناها كمعناها كها شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعوله، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها. وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٠٠.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۹۵۰.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٣٣٥.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف/ ١٢١٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) انظر الأزهية/ ١٦٠ ورصف المباني/ ٣٣٥ والجني الداني/ ٤٨٨.

<sup>(</sup>۷) انظر تفصيل القول في ماهيتها وعملها ومعموليها في المغني/ ٢٦٦ وما بعدها والارتشاف/ ١٢١٠ وما بعدها والجني الداني/ ٤٨٨ وما بعدها ومعاني الأخفش ٢/ ٢٧٠.

## لكنّ

ذكر المرزوقي أنها لا ستدراك النفي (١) وساق ابن هشام للنحاة في معانيها ثلاثة أقو ال يجمعها الاستدراك:

الأول: أنها للاستدراك.

الثانى: تارة تكون للاستدراك وتارة للتوكيد.

الثالث: للتوكيد دائهاً ويصحبه معنى الاستدراك(٢).

وقال الزجاجي: يستدرك بها بعد الجحود، ولا يغني في الواجب، إلا أن تأتى بعدها بكلام تام (٣).

وذكر أبو حيان لها معنيين: الاستدراك وعن بعضهم التوكيد(٤).

وقال الزمخشري: للاستدراك، توسّطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي (٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١١٦٤، ٥٩١، ١٥٢، والتبريزي ٢/ ١٥٢.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٣٨٣.

<sup>(</sup>٣) حروف المعاني/ ١٥ وانظر الرصف/ ٣٤٧.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف٣/ ١٢٣٧.

<sup>(</sup>٥) المفصل/ ٣٥٧.

لم

لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً(١).

وقف عليه ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكروا من أحكامه وضعه موضع ما للضر ورة وذلك في موضعين:

الأول: أورده ابن جنى في قول الأعشى:

أجدك لم تغتمض ليلة فترقدها مع رقدادها

في معرض حديثه عن وضع (لا) موضع (ما) في قول الشاعر:

خليليّ هبا طالما قدرقدتما أجدّكها لا تقضيان كراكها(٢)

لما أراد من استمرار الحال لأن (ما) لنفي الحال، و(لا) لنفي الحال والاستقبال، وذكر أن وضع (لم) موضع (ما) ضرورة، كراهية للرفع الكاسر للوزن أو الإسكان عنه استثقالاً للحركات، ولأنه أراد نفي الحال الممتدة به في الماضي "(٣).

والآخر: ذكره ابن جني والمرزوقي والتبريزي في جواب القسم المنفي لأن حرفي الجواب في النفي إنها هما (ما) و(لا)(٤) وأغفل الثلاثة معناها. وذلك في قول زياد بن حمل:

<sup>(</sup>١) مغني اللبيب/ ٣٦٥، الدر المصون١/ ١٠٦، اللسان (لم).

 <sup>(</sup>۲) لقس بن ساعدة. خزانة الأدب ۲/ ۷۷، ۸۰، شرح المفصل ۱/ ۱۱٦ واللسان ۳/ ۱۱۳
 جدد وللأسدي في شرح المرزوقي/ ۸۷۵.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ورقة ١١٠/ أ.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ورقة ١٥٨/ أ وشرح المرزوقي/ ١٣٩٩ وشرح التبريزي ٣/ ٣٣١.

وما أهلَّ بجنبي نخلة الخُـرُمُ عيشٌ سَكُوْتُ به عنكم ولا قِدَمُ

رويقَ إني وما حبَّ الحجيجُ له لم يُنسِني ذِكرُكُم مُذْلم أُلاقِكُمُ

وما جعلوه ضرورة في جواب القسم وصفه ابن مالك بأنه نادر في موضع وفي غاية الغرابة في موضع آخر (۱) ونقل حكاية الأصمعي أنه «قيل لأعرابي ألك بنون، قال: نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة» (۲) ونقله أبو حيان عن ابن مالك وابن جني وقال: «أجازه أبو عبد الله محمد بن خلصة الكفيف ورده عليه ابن السيد وحكاه ابن الدهان عن بعضهم (۳) وعقب ابن هشام على حكاية الأصمعي بقوله: «يحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب أي: إن لي لبنين. ثم استأنف جملة النفي (٤).

وما ذكره ابن هشام عزاه البغدادي إلى الدماميني فيها نازع فيه ابن هشام<sup>(٥)</sup>.

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: «لاسلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقى بهما في الضرورة، وهو غلط من ابن جني» اه. وأول كلامه على المنع في الضرورة وغيرها، ورد ما نقله عن محمد بن خلصة الضرير من جوازه في (لم) دون (لن) واختار عكسه لأن (لم) للماضي، والقسم بالمستقبل أجدر، ولأن المثال يظهر فيه الحمل على الاستئناف، وتمام

<sup>(</sup>۱) شرح التسهيل ۳/ ۲۰۷ وشرح الكافية ۲/ ۸٤۸ (ذكر ابن عصفور في الضرائر رفع المضارع بعد لم/ ۳۱۰ وذكر ابن هشام وغيره النصب بها) المغني/ ۳۷۵.

<sup>(</sup>٢) شرح الكافية ٢/ ٨٤٨.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ١٧٧٩.

<sup>(</sup>٤) مغني اللبيب/ ٣٧٥ أورده ابن هشام في معرض حديثه عن (لن) وأغفله في موضعه في (لم).

<sup>(</sup>٥) خزانة الأدب ٣/ ٢٩٧.

الكلام عند (وخالقهم)(١).

\* \* \*

ű

تأتي على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفاً جازما، والثاني شرطاً مختصاً بالماضي، والثالث: حرف استثناء. (٢) وقف المرزوقي والتبريزي على الثاني وذكرا فيه أمرين:

الأول: أنّ (لما) علم للظرف يتضّمن معنى الشرط، وذلك قولهما: يجيء لوقوع الشيء لوقوع غيره، لذا لا بد له من جواب<sup>(٣)</sup>.

واختلف النحاة في اسميته فالمنقول عن سيبويه أنه حرف كها ذكر الرضي وابن هشام (٤)، ونص عبارته: «لمّا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنها تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنها هي لابتداء وجواب (٥)، وعبارته لا تنص على حرفيتها بل تحتمل تشبيهها بـ (لو) في وقوع الماضي بعدها والاشتراط بها.

وأما الفارسي فصرّح باسميتها في معرض كلامه على إذاً فقال: «وقعت

<sup>(</sup>١) همع الهوامع ٤/ ٢٤٣.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٣٦٧\_٣٧٠.

<sup>(</sup>۳) شرح المرزوقي/ ۹۳۸، ۲۳، ۳۳، ۵۳، ۱۵۲، ۲۲۲، ۹۹۷، ۹۲۷، ۱۱۱۷ وشرح التبريزي۳/ ۱۲۷.

<sup>(</sup>٤) شرح الكافية ١/ ١٢٧ ومغنى اللبيب/ ٣٦٩.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

آخراً غير متصلة بالفعل كقولك (أنا أكرمك إذاً) لمشابهتها الاسم كما وقعت (للّا) آخراً لما استعملت استعمال الأسماء في قولهم: (للّا جئتَ جئتُ) ألا ترى أنه ظرف من الزمان»(١).

وذكر في موضع آخر أنها تقتضي جواباً (٢).

وقال الهروي: «وبمعنى حين، تكون ظرفاً ولا يليها إلا الفعل الماضي (٣).

وذكر ابن هشام أنه مذهب ابن السرّاج والفارسي وابن جني وجماعة، وقدّرها ابن مالك بمعنى إذا (٤).

الثاني: حذف جوابها: ذكر المرزوقي أن جوابها قد يحذف، ويكون إبهامها لحذفها أبلغ في المعنى وقد تزاد فيه الفاء<sup>(٥)</sup>.

والذي ذكره أبو حيان في الارتشاف جواز حذف جوابها للدلالة عليه، ونقل عن ابن مالك اقتران جوابها الماضي أو الجملة الاسمية بالفاء، وقال: ولم يقم دليل واضح على ماادّعاه (٢).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) كتاب الشعر ۱/ ۷۰.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ٦٥ وانظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٣) الأزهمة/ ١٩٩.

<sup>(</sup>٤) مغني اللبيب/ ٣٦٩ والارتشاف ٤/ ١٨٩٧ وانظر الأصول ٢/ ١٥٧، ٣/ ١٧٩ حيث صرّح بأنها ظرف.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٤/ ١٨٩٧.

لو

تأتيّ على وجوه ذكر شراح الحماسة منها:

١- الشرطية: وقف عليها ابن جني والمرزوقي والتبريزي وذكرا فيها أموراً:

الأول: خروجها عن معنى الشك الذي وضع له الشرط قال ابن جني: «هم على كل حال أعز عليه من أهله وماله، فها وجه هذا الشرط ومن صحّة الشرط أن يكون مما يتسلّط عليه الشك؟ والجواب أنه ذكر السبب فاكتفى به من المسبب، فكأنه قال: لو جزعت لهم لكنت معذوراً في ذلك لأنهم أعزّ عليّ من أهلي ومالي»(١). وذلك في قول غويّة بن سُلميّ بن ربيعة:

أولئك لو جَزِعتُ لهم لكانوا أعزَّ عليّ من أهلي ومالي

فالجواب المذكور لا يترتب على جزعه فهم أعزاء على كل حال، وعلل ذلك باكتفائهم بالسبب عن المسببّ والمسببّ عن السبب (٢).

ولم يقف على هذا الأمر بقية الشارحين.

الثاني: اختصاصها بالفعل: وقف على ذلك ابن جني فقال في معرض كلامه على وقوع الجملة الاسمية موقع الفعلية في قول الصمة:

ونبئت ليلي أرسلت بشفاعة إلى فه الآنفس ليلي شفيعها(٣)

«و(لو) مما تختصّ بالفعل وسألنا أبا عليّ يوماً عن بيت عديّ هذا فأخذ

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲٥/ س.

<sup>(</sup>٢) انظرالهمع ٤/ ٣٤٤.

<sup>(</sup>٣) نسب للمجنون في ديوانه/ ١٩٥، ولابن الدمينة ملحقات ديوانه/ ٢٠٦.

يتطلب له وجها وتعسف فيه، ورام أن يرفع (حلقي) بفعل مضمر يفسره بقوله (شَرِق) فقلنا فبم يرتفع إذن (شرق) ؟ فقال: هو بدل من حلقي، فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال إنها جملة داخلة على أخرى كبيت الصمة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجهاً»(١).

وذكر المرزوقي أن الاسم المرفوع بعد (لو) فاعل لفعل محذوف إن وقع بعده فعل يدل عليه ويفسره <sup>(٢)</sup> وإن لم يله فعل يفسره فالجملة اسمية حلّت محل الفعل كما ذكر ابن جني في بيت عدي، إذ ليس فيه فعل يفسر ما قبله، وبذلك دفع تأويل الفارسي للفعل المحذوف فيه.

وذكر البغدادي أن أبا حيان نسبه لأبي بكر بن طاهر وعن ابن الناظم تقدير (كان) محذوفة بعد (لو)، ونقل عن ابن هشام قوله: «قال الفارسي الأصل: لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أو لا والمبتدأ آخراً» ثم قال: «ونسب أبو جعفر النحاس هذا التخريج لأبي الحسن الأخفش، وبتقدير المبتدأ تعرف أن ما نقله ابن جني عن شيخه الفارسي خلاف الواقع»(٣) وذكر ابو حيان أن إضهار الفعل بعد لو ضرورة أو نادر عند البصريين وجائز عند الكوفيين(٤).

وقال سيبويه: «(لو) بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلا الأفعال، فإن سقط

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۶۳/ أوما بعدها ذلك في بيت الشاعر: لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۲۲۱.

<sup>(</sup>٣) الخزانة ٨/ ٥٠٨ وما بعدها وانظر المغني/ ٣٥٤.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٤/ ١٨٩٩ وانظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٩ والهمع ٤/ ٣٤٤.

بعدها اسم فيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء»(١).

الثالث: حذف جوابها:

ذكر ابن جني أن جوابها قد يحذف إذا فهم من الكلام أو دلّ عليه دليل<sup>(٢)</sup> وقال التبريزي: «(لو) و(لما) حين تحذف أجوبتها يكون إبهامها لحذفها أبلغ في المعنى»<sup>(٣)</sup>.

وقد يحذف جوابها فتكون في معنى (إن) الوصلية قال المرزوقي في معرض تعليقه على قول العباس بن مرداس:

أبلغ أبا سلمي رسولاً يروعه ولوحَل ذا سِدْر وأهلي بعسجل

«ومجاز (لوحل) مجاز الشرط فهو يفيد معنى كأنه قال: أبلغه ذاك فإني لا أذخره نصحى وإن بعد عنى وعن عشيرتي»(٤).

وذكر سيبويه أن الجواب يحذف تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب بما يعني(٥).

٢ جيئها للتمني: قال الأعلم: «(لو) هنا في معنى التمني، أي ليتني أهلك فأستريح مما أجد» (٦). وذلك في قول مسجاح بن سِباع:

لـقد طوَّفْتُ في الآفاق حتى بَلِيْتُ وقد أنى لي لو أبيدُ

<sup>(</sup>١) الكتاب ١/ ٢٦٩ والمقتضب ٣/ ٧٧ والكامل ١/ ٣٦٣ وما بعدها وكتاب الشعر ٢/ ٤٨٧.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٢٥/ أ.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٤ وانظر٢/ ٣٦٠.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٤٣٣ وانظر الخزانة ٧/ ٥٦.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ٣٧٦ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٤١ والارتشاف ٤/ ١٩٠٣.

<sup>(</sup>٦) شرح الأعلم/ ٥٠١.

ذكر هذا المعنى الزمخشري وجواز حذف جوابها(١)، وذكر السيوطي أن بعضهم أنكر هذا القسم وقالوا إنها هي الشرطية أشربت معنى التمني وقال: وعلى الأول لا جواب لها في الأصح.

ونقل عن أبي حيان أنه قول أبي الحسن بن الصائغ وعبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي، وقال: والذي يظهر أنه لا بدلها من جواب، لكن التزم حذفه لإشرابها معنى التمنى (٢).

و(لو) هذه التي للتمني قد ينتصب الفعل في جوابها بـ (أن) مضمرة كما ذكر ابن هشام وغيره (٣).

٣- بحيئها للحض بمعنى لولا: وقف عليها ابن جني في قول الشميذر الحارثي: وقد ساءني ماجرّت الحرب بيننا بني عمّنا لو كان أمراً مُدانياً

مستشهداً ببيت الحارث بن وعلة الذهلي ليبين أن معنى (لو) فيه مغاير للشرطية فقال:

«وليست (لو) هذه في البيت كالتي في قول الحارث بن وعلة الذهلي:

وتركتنا لحماً عملى وضم لوكنت تستبقي من اللحم

لأنّ (لو) هذه في معنى (لولا)، أي هلا تستبقي من اللحم، ألا تراه بها فيه ويستعطفه فيه، وكأنه أراد(لولا) فحذف (لا)، وعوّض منها الفعل من الحفوة

<sup>(</sup>١) المفصل/ ٣٨٥.

<sup>(</sup>٢) الهمع ٤/ ٣٥٠.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ٣٥١ وما بعدها.

(كنت) عوضاً منها في قوله:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع(١)

ألا ترى أنّ معناه (لأن كنت ذا نفر) فلم حذفت كان عوّضت منها فصارت (ما) هذه هي الرافعة لـ (أنت) والناصبة لـ (ذا نفر) لمّا نابت عن (كان) الرافعة الناصبة، وهذه طريق أبي علي، ومعنى قوله في هذا البيت، وليست كل نفس تنطوي معك على هذا ولا تقاودك فيه، ومن عرف أنس، ومن جهل استوحش»(۲).

فابن جنى جعل (لو) ههنا في معنى (لولا) وأجاز فيها أن يكون المراد (لولا) حذفت (لا) منها وعوض منها (كان) كها حذفت (كان) وعوض منها (ما).

وجعل ابن هشام العرض أحد وجوهها وذكره عن ابن مالك في التسهيل<sup>٣)</sup>.

وعبارة ابن مالك في حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما «وقل ما يخلو مصحوبها من توبيخ، وإذا خلا منه فقد يغني عنهن (لو) و(ألا)»(٤).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) البيت للعباس بـن مـرداس ديوانـه/ ۱۲۸ وكتاب الشعر ۱/ ۵۸ والمنصف ۳/ ۱۱٦ والخزانة ٤/ ۱۳.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٢٥/ أ.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ٣٥٢.

<sup>(</sup>٤) التسهيل/ ٢٤٤.

# لولا

وقف عليها المرزوقي والتبريزي(١) في قول الصمة:

تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمّي المقنّعا

في معرض كلامهما على هلا التي تشبهها في اختصاصها بالفعل وإضهار الفعل بعدها، فذكرا أنّ لولا إذا اختصت بالفعل كانت للتحضيض، ويليها الفعل ظاهراً أو مضمراً. ذكره سيبويه، (٢) والزجاجي، (٣) والهروي(٤) وابن الشجري(٥) والمالقي(٢) وابن هشام(٧).

ونقل ابن عصفور عن بعض النحويين أنّ المبتدأ قد يليها(^).

وقال ابن يعيش، إذا وليها المضارع كانت تحضيضاً وإن وليها الماضي كانت لوماً وتوبيخاً فيها تركه المخاطب<sup>(٩)</sup>.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۲۲۱ وشرح التبريزي ۳/ ۲۰۰ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٩٨،٣/ ١١٥.

<sup>(</sup>٣) حروف المعاني/ ٣\_٥.

<sup>(</sup>٤) الأزهية/ ١٧٠.

<sup>(</sup>٥) الأمالي الشجرية ٢/ ٢١٠.

<sup>(</sup>٦) رصف المباني/ ٣٦١.

<sup>(</sup>٧) المغني/ ٣٦٢.

<sup>(</sup>٨) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢.

<sup>(</sup>٩) شرح المفصل ٨/ ١٤٤ وانظر الرصف/ ٣٦١ والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٩.

وذكروا من معانيها غير التخصيص: الشرط والاستفهام والجحد(١١).

\* \* \*

ما

تأتي على وجهين: حرفية واسمية:

فالحرفية نافية، ومصدرية، وزائدة. والاسمية معرفة ونكرة.

١- ما الحرفية: وقفوا عليها وذكروا من وجوهها:

أ-النافية: وهي قسمان عاملة وغير عاملة.

أما العاملة فهي فالحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر عند أهل الحجاز، قيل وأهل تهامة، وقال صاحب رصف المباني أهل الحجاز ونجد (٢) ولعملها شروط وقف المرزوقي والتبريزي على اثنين منها:

الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها (٣) وهو مذهب الجمهور كما ذكر ابن هشام وأضاف أن بعضهم أجاز نصب الخبر المتقدم، وعن الجرمي أنه لغة، وعن ابن مالك نسبته إلى سيبويه ورده.

قال: واختلف النقل عن الفرّاء فنقل عنه أنه أجاز: (ما قائماً زيد) بالنصب، ونقل ابن عصفور عنه أنه لا يجيزه. ونقل عن بعضهم أنه إن كان الخبر شبه جملة

<sup>(</sup>۱) انظر الكتاب ٣/ ١١٥ وشرح الجمل ٢/ ٢٤٢ وحروف المعاني/ ٣-٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٢١٠ والأزهية (١٦٦ ـ ١٧٠) وشرح المفصل ٨/ ١٤٤ والمغني/ ٣٥٩ والرصف/ ٣٦١.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ٣٢٢.

<sup>(</sup>۳) شرح المرزوقي/ ۱۱۵۲.

جاز توسطه مع بقاء العمل<sup>(١)</sup>.

وظاهر كلام الفراء أنه لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

وذكر الفارسي مذهب الجرمي واختاره في ظاهر كلامه فقال في قول الشاعر:

لواتك يا حسين خلقت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا الخليق

«ويقوي أنّ (ما) حجازية أنّ (أنت) أخصّ من (الحر) فهو أولى بأن يكون الاسم ويكون (الحرّ) الخبر فقدمت ودخلت عليه الباء»(٣).

الثاني: ألا يقترن بـ (إن) النافية، ونقلا عن سيبويه أن ما الحجازية إذا قرنت بـ (إن) يبطل عملها، وتكون (إن) زائدة لتوكيد النفي (٤).

ونقل ابن هشام عن ابن مالك الإجماع على إبطال عملها إذا زيدت (إن) بعدها وخالفه لأنه حكى عن الكوفيين جواز النصب(٥).

وأما غير العاملة فها الداخلة على الأفعال لتنفي الحال. فإذا دخلت على زال غيرت معناه إلى الإيجاب فصار يفيد معنى الدوام وامتداد الحال لأن نفي النفي إيجاب. ذكره المرزوقي والتبريزي(٢). ونقل صاحب اللسان عن ابن كيسان أنه يراد

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٣٢٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معالى القرآن للفراء ٢/ ٤٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) كتاب الشعر ٢/ ٤٤٤.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٥٨٥.

<sup>(</sup>٥) المغني/ ٣٢٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٣٤٩ وشرح التبريزي ١/ ٣٣.

به ملازمة الشيء والحال الدائمة<sup>(١)</sup>.

وقال الرضي: أصل مازال وما برح... أن تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن. لكنها جعلت بمعنى كان دائماً فنصبت الخبر نصب كان<sup>(٢)</sup>.

وفي التنبيه أن ما قد تعلق فعل العلم عن العمل إذا دخله معنى القسم<sup>(٣)</sup>. وذلك أن (ما) يجاب بها القسم في النفى <sup>(٤)</sup>.

ب - المصدرية وهي قسمان:

١- زمانية: تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان وتسمى ظرفية أيضاً
 ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية خلافاً للزمخشري في زعمه أنّ
 (أنْ) تشاركها في ذا المعنى (٥).

وذكر المرزوقي والتبريزي أنها تقدر مع الفعل بعدها بمصدر واسم الزمان محذوف معه، وهو في موضع الظرف<sup>(٦)</sup>.

وقال سيبويه في قولهم (ماتدوم لي أدوم لك) : لا يقع على الحين كأنه قال أدوم لك دوامك لي ف (ما) و (دمت) بمنزلة الدوام  $^{(\vee)}$  وصرح المبرد بتقدير مضاف

<sup>(</sup>۱) لسان العرب ۱۱/ ۳۱۷.

<sup>(</sup>٢) شرح الكافية ٢/ ٢٩١.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١١٠/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٤) انظر الأصول ١/ ٤٣٥ والارتشاف ٤/ ١٧٧٩ والتسهيل/ ١٥٢ وشرحه ٣/ ٢٠٦.

<sup>(</sup>٥) الجني الداني/ ٣٣٠.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٧٧٥ وشرح التبريزي ٢/ ٢٧٤ والتنبيه ٩٧/ ب.

<sup>(</sup>۷) الكتاب ۳/ ۱۰۲.

محذوف، فإذا قلت: أقيم ما أقمت فإنها تقديره أقيم وقت مقامك ومقدار مقامك(١).

وقال المالقي: اعلم أنه قد يتسامح في المصدرية فتعرب ظرفاً لإقامتها مقام الظرف(٢).

وقد تتضمن ما المصدرية معنى الشرط قال المرزوقي والتبريزي: «في الكلام نية الشرط والجزاء كأنه قال: لا أنسى قتيلاً رزئته إن مشيت على الأرض<sup>(٣)</sup>». وذلك في قول أبي خراش الهذلي:

فو الله ما أنسى قتيلا رُزِئتُه بجانب قُوسى ما مَشَيْتُ على الأرض

ولذلك قد تدخل اللام الموطئة للام القسم عليها لحملها على الشرطية فيجازى بهاكما يجازى بـ (إن). ذكر ذلك ابن جني في التنبيه (٤).

ونحو ذلك ما ورد في الكتاب من جواز وقوع الفاء في خبر الذي إذا كان الآخر جواباً للأول (٥) وعزا ابن هشام إلى الفارسي وأبي البقاء وأبي شامة وابن بري وابن مالك أن (ما) الشرطية قد تكون زمانية كها في قوله تعالى: ﴿فَمَا اَسْتَقَعْمُوا لَكُمُ مَا التوبة: ٧] ورد عليهم بأن ما هذه مبتدأ لا ظرفية وأجاز فيها الموصولية.

<sup>(</sup>١) المقتضب ٣/ ١٩٨ وانظر التسهيل/ ٣٧ ونتائج الفكر للسهيلي/ ١٤٤ والجني الداني/ ٣٣٠.

<sup>(</sup>٢) رصف المباني/ ٣٨١.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٧٨٦ وشرح التبريزي ٢/ ٢٨٢.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٤٣/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٣/ ١٠٢.

وأجاز المصدرية في البيت الذي استدل به ابن مالك على مجيء الشرطية للزمان وهو قول الشاعر:

فهاتك يابن عبد الله فينا الله فينا عبد الله فينا

٢-غير زمانية: فتؤول مع ما بعدها بمصدر ولا يحسن تقدير الوقت قبلها (٢).
 وقف عليها ابن جنى في قول محرز بن المكعبر الضبى:

وإني لراجيكم على بطء سعيكم كها في بطون الحاملات رجاء

فجعل الكاف منصوبة على المصدر والتقدير راجيكم رجاء كرجاء ما في بطون الحاملات، أي كما ترجى لأن (ما) مصدرية (٣). وقد يدل على هذا المصدر المقدر فعل محذوف يدل عليه المظهر بعد ما فكأنه قال: ساروا سيراً لم تسر قبلهم عاد ودل عليهم (انتهوا)(٤). كما في قول محرز بن المكعبر الضبى:

حتى انتَهَوا لمياهِ الجَوفِ ظاهرة ما لم تَسِرْ قَبلَهم عاد ولا إِرَمُ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ وَاللهِ عَلَا وَل

وذكر ابن جني أن (ما) المصدرية هذه لا تحتاج إلى عائد كما تحتاج إليه الموصولة لأنها حرفية والموصولة اسمية (٢). وذكر ذلك المبرد ونقل اختلاف سيبويه والأخفش

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٣٩٨ عجزه: فلا ظلماً تخاف ولا افتقارا. للفرزدق.

<sup>(</sup>٢) الجني الداني/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٣) التنبيه/ ١٦٥/ أو ما بعدها .

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٨٩/ أ.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ٢/ ١٦٢ والمغنى ٣٩٩ والجني الداني/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٦) التنبيه: ١٧٤/ ب.

في (ما) فهي عند سيبويه حرفية لا تحتاج إلى عائد وعند الأخفش اسمية يلزمها العائد وصحح قول سيبويه (١). واختاره ابن مالك وذكر أن مذهب ابن السراج مذهب الأخفش (٢).

ج ـ الزائدة: وتكون كافة وغير كافة.

فالكافة تكف العامل عن عمل الرفع، وعن عمل النصب والرفع، وعن عمل الجرّ.

فأما الكافة عن عمل الرفع فالتالية لـ (قل وطال وكثر) لشبهها بـ (رب)(٣).

وقد وقف المرزوقي على هذا القسم من أقسامها وذكر أنها تكف الفعل عن طلب الفاعل و تنقله عن الاسم إلى الفعل وأنه يفيد معنى النفي فإن لم يفد معناه كانت ما مصدرية (٤).

وذكر سيبويه وغيره أنّ (ما) الكافة إذا دخلت على هذه الأفعال هيأتها للدخول على الأفعال (٥) وجعل دخولها على الأسهاء ضرورة.

و ممن عدّها زائدة ابن الشجري والمالقي وابن هشام (٢). ونقل المرادي عن بعضهم أن المهيئة للدخول على الأفعال قسيمة للكافة وقال: والتحقيق أنها نوع

<sup>(</sup>١) المقتضب ٣٠/ ١٩٩ وما بعدها وانظر الأزهية/ ٨٧ ورصف المباني/ ٣٨١.

<sup>(</sup>٢) التسهيل/ ٣٧.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ٤٠٣.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٧١٣، ٣٢٢ شرح التبريزي ١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٤٢.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٣/ ١١٥ والمقتضب ٢/ ٥٥ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣ والأزهية/ ٩١.

<sup>(</sup>٦) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣ ورصف المباني/ ٣٨٢ والمغني/ ٤٠٣.

من أنواعها فكل مهيئة كافة ولا ينعكس(١).

وقال الهروي: «إن ما زيدت ليصلح بعدها وقوع الفعل» وفي موضع آخر «اعلم أن (ما) إذا كانت كافة لم يجز إلغاؤها لأنّ إلغاءها يخل بالمعنى»(٢).

وأجاز الرضي في (ما) بعد هذه الأفعال أن تكون كافة أو مصدرية (٣).

وأما الكافة عن عمل النصب والرفع فالمتصلة بإن وأخواتها، والكافة عن عمل الجر المتصلة بحروف الجر وبالظروف<sup>(٤)</sup>. وذكر المرزوقي والتبريزي أن (ما) تكف الكاف عن العمل في أحد وجهي المعنى وأجازا كونها موصولة بمعنى الذي<sup>(٥)</sup>. في قول حفص بن عليم:

فيا ربِّ إن لم تقضِها لي فلا تَدع قَذورَ لهم واقبض قَذورَ كما هي

ونقل ابن هشام عن بعضهم أن الكاف لا تكف بـ (ما) لأنها مصدرية موصولة بالجملة (١) واختاره أبو حيان وذكر أن (ما) قد تزاد بعد الكاف ويبقى عملها ونقل عن الخليل قوله: إن الكاف إذا لحقتها ما الكافة قد تجعلها العرب بمعنى لعل، ويصير لها ما للفعل كها صيرت (ربها) للفعل، وجعل من ذلك قولهم: انتظرني كها آتيك، قال: والمعنى: انتظرني لعلي آتيك. وأن الفراء جعل الكاف فيه صفة لمصدر محذوف والتقدير: انتظرني انتظاراً صادقاً مثل إتياني، ونقل عن ابن

<sup>(</sup>۱) الجني الداني/ ۳۳۳، ۳۳۵.

<sup>(</sup>٢) الأزهية/ ٩٠،٩١.

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية ٢/ ٣٤٥.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٤٠٧\_٩٠٩، والأمالي الشجرية (٢٤١\_٢٤٤).

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ١٣٣٧ وشرح التبريزي ٣/ ٢٧٥.

<sup>(</sup>٦) المغنى/ ٤٠٧.

الخباز كفها بـ (ما) ومجيء الاسمية والفعلية بعدها(١).

وغير الكافة تزاد في مواضع، منها بعد إذا كما ذكر المرزوقي والتبريزي $(\Upsilon)$ . وقال ابن هشام تزاد بعد أداة الشرط جازمة أو غير جازمة $(\Upsilon)$ .

وتزاد بعد الخافض حرفاً كـ (من، والكاف) كما ذكر التبريزي والأعلم (٤). وأجاز التبريزي أن تكون نكرة غير موصوفة أو كافة.

وقد تزاد بعد (الباء وعن ورب) (٥). أو اسماً، فتزاد بين المضاف والمضاف إليه كزيادتها بعد كل (٦)، كما في قول عمرو بن معديكرب:

كَــلُّ مــا ذلــك منــي خُلُــتُّ و بكــلُّ أنــا في الــروعِ جَــديرُ ومع المنادي المضاف(٧). كما في قول الفند الزمّاني:

ياطعنةَ ماشيخ كبيرٍ يفرن بال

وذكر ابن جني زيادتها قبل (قبل وبعد) المقطوعين عن الإضافة لنقصانهما ولحاقهما بالحرفين، فلا يصلحان صلة لأنهما لا يصلحان خبراً (^^). في قوله:

<sup>(</sup>١) الارتشاف/ ١٧١٤.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٦٨٨ والتبريزي ٢/ ٢٠٢.

<sup>(</sup>٣) المغني/ ٤١١ وجعلها المالقي قياساً بعد إذا وإنْ/ ٣٨٢.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ٢١٥ و١/ ٢٣٨، ٢/ ٣٣٩ والأعلم/ ٣٥٣.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ٤١١.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ١٨٢، ٥٣٧ والتبريزي ٢/ ٣٧٠.

<sup>(</sup>٧) التنبيه ٧٩/ ب.

<sup>(</sup>٨) المصدر نفسه ٦٩/ ب.

فأضحت زهير في السنين التي مضت وما بعـدُ لا يـدعون إلا الأشـائما

وذكر المرزوقي قول ابن جني هذا، ورده لمجيء (قبل) المقطوع عن الإضافة صلة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَيْرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُواْ أَنَ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مِّوْثِقًا مِن أَلَلَهِ وَمِن قَبَلُ مَا فَرَّطَتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٠] وأجاز أن تكون مصدرية معتمداً على تجويز الزجاج الوجهين فيها(١). على أن الزجاج جعل الوجه الأقوى الأول(٢). وكذلك النحاس(٣).

وأما الفراء فجعلها مصدرية في موضع رفع وأجاز أن تكون زائدة(١).

وقد ترد زائدة مؤكدة، ومن ذلك ما ذكره ابن جني من زيادتها وتشبيهها بلام القسم، وتوكيد الفعل بعدها بالنون كقولهم: (في عضة ما ينبتن شكيرها). و(بألم ما تختننه) لما في الكلام من معنى النفي (٥).

قال المرزوقي والتبريزي: «أدخل النون الثقيلة لما في الكلام من معنى النفي ولأن (ما) الزائدة للتأكيد لفظه لفظ (ما) النافية »(٦).

وقد يراد بزيادتها التفخيم. كما في قول امرأة من بني الحارث:

فارسٌ ما غادروه مُلْحَماً غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكس وكَلْ

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٤٥٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) معاني الزجاج ۳/ ۱۲٤.

<sup>(</sup>٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٤٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) معاني الفراء ١/ ٥٣.

<sup>(</sup>٥) التنبيه/ ١٨٢/ أو ما بعدها.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ١٦٤٢ والتبريزي ٤/ ١٨٤ و ٢/ ٢٣٧ والأعلم/ ٥٩٦.

قال المرزوقي: «فالكلام فيه تفخيم لأمر المرثي وتعظيم لشأنه»(١) وقد يفهم منها التكثير(٢).

وممن ذكر مجيئها للتعظيم الأعلم (٣)، في قول برج بن مسهر الطائي:

ومنهن ألا يجمع الغزو بيننا وفي الغزو ما يلقى العدو المباغض

وصاحب الشرح المنسوب إلى المعرّي<sup>(3)</sup>، وابن السيد فيها نقله أبو حيان عن إصلاح الخلل<sup>(0)</sup>، وجعل المالقي هذا القسم يلزم في اللفظ، وذكر أن بعضهم زعم أنها في هذا الموضع اسم في معنى الصفة للتعظيم والتكثير، وصحح أنها حرف يفيد التوكيد كها تفيد النون في نحو (لتضربن). وتقدير الحرف مكان الاسم لا يخرجه بمجرد التقدير إلى الاسمية. وهذا النوع من الزيادة اللازمة الذكر لتصلاح اللفظ إذ هي زائدة الأصل على الكلمة، وأفادت فيها معنى يزول بزوالها(٢).

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله: «ولا يستعمل صفة إلا إذا قصد بها التعظيم»(٧).

٢ \_ ما الاسمية: وتكون معرفة ونكرة.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۱۰۷ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ١٧٥.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٥٩٦. وانظر/ ١٥٠،١٢٠١.

<sup>(</sup>٤) الشرح المنسوب إلى المعرى/ ٣٨٥ (ابن مرقد).

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٢/ ١٠٣٢.

<sup>(</sup>٦) رصف المباني/ ٣٨٣.

<sup>(</sup>۷) الارتشاف ۲/ ۱۰۳۲.

فالمعرفة تامة بمعنى شيء، وناقصة موصولة وهي في الغالب لغير العاقل (١). وقف عليها المرزوقي، وذكر وقوعها موقع (من) للدلالة على العاقل إذا قصد به الجنس لأن (ما) للصفات والأجناس (٢).

وقد تقع للدلالة على العاقل إذا كان مجهول الحقيقة والماهية كالخالق عز وجل كها ذهب المرزوقي (٣). في قول زياد بن جمل:

رويـق إني وماحـج الحجـيج لـه وما أهـل بجنبـي نخلـة الحـرم

إذ ذكر مجيء (ما) موضع (من) كها حكى أبو زيد من قول العرب: (سبحان ما سبح الرعد بحمده)، وكقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَهَا ﴾ [الشمس: ٥] يعني ومن بناها. وذكره التبريزي(٤).

وقال ابن مالك: لما لا يعقل وحده، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقل، المبْهَم أمره (٥٠). وقال الرضي: وقد جاء في العالم قليلاً، وتستعمل أيضاً في الغالب في صفات العالم، وفي المجهول ما هيته وحقيقته (٢٠).

قال السهيلي: وهي في كل هذه المواضع على أصلها من الإبهام والوقوع

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ١/ ٢١٧ وشرح الرضي ٢/ ٥٥ والارتشاف ٢/ ١٠٣٤ والمغني/ ٤٠٢.

<sup>(</sup>٢) المرزوقي/ ١٥٣٣ وانظر نتائج الفكر/ ١٣٩.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٣٩٨ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٥٥.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ٢١٨.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ١/ ٢١٧.

<sup>(</sup>٦) شرح الكافية ٢/ ٥٥.

على الجنس العام لم يرد بها ما يراد بـ (من) التعيين لما يعقل، والاختصاص به دون غيره (١٠).

ونقل أبو حيان عن أبي عبيدة وابن درستويه، ومكي بن طالب، وابن خروف أنها تقع على آحاد من يعقل. وعن ابن خروف ادعاءه أنه مذهب سيبويه. وعن السهيلي أنها لا تقع على أولي العلم إلا بقرينة التعظيم والإبهام(٢).

والنكرة تأتي مضمنة معنى الحرف كالاستفهامية والشرطية (٣).

وقف كل من المرزوقي والتبريزي على (ما) الاستفهامية في غير موضع من شرحيها، وذكرا أن ألفها تحذف للتخفيف إذا سبقت بحرف جر نحو (بم، فيم، لم، عم، مم)، أما إذا اتصلت بـ (ذا) فيقال، بهاذا ولماذا، لأنه يصير (ماذا) كالشيء الواحد فلا يغير (ما)(٤).

وذكر حذف ألف ما سيبويه وغيره (٥) وجعله ابن هشام واجباً، وتبقى الفتحة دليلاً عليها، وعلل حذف الألف بالفرق بين الاستفهام والخبر (٦).

وقال أبو حيان: إن المشهور الكثير حذف ألفها، وإثباتها ضرورة في قول،

<sup>(</sup>١) نتائج الفكر/ ١٤٠.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٢/ ١٠٣٤.

<sup>(</sup>٣) المغنى/ ٣٩٢.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٦٣، ١٦٧٦ وشرح التبريزي ١/ ٦٦، ١٥٨.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٤/ ١٦٤ والمفصل/ ١٧٨.

<sup>(</sup>٦) المغنى/ ٣٩٣.

ولغة في قول أبي علي الدينوري والزمخشري(١).

وقال ابن هشام إذا ركبت (ما) مع (ذا) لم تحذف ألفها نحو (لماذا) لأن ألفها صارت حشواً (٢) وأجاز ابن جني في (ما) مع (ذا) وجهين: أحدهما أن تكون مع (ذا) اسماً واحداً للاستفهام والآخر تكون ما استفهاماً وذا اسماً موصولاً خبراً له (٣).

وقد تأتي ما نكرة مجردة عن معنى الحرف فتكون ناقصة وتامة.

فالناقصة هي الموصوفة وتقدّر بقولك شيء كقولهم مررت بها معجب لك(٤). ذكر ابن جنى مجيئها بعد أكثر كها في قول أبي دَهْبَل الجُمَحِي:

ظل لنا واقفاً يعطي فأكثر ما قلنا وقال لنا في وجهه نعم

والتقدير أكثر شيء قلنا له أن سألناه، و(قلنا) صفة لها<sup>(٥)</sup>. وكذلك المرزوقي فجعلاها موصوفة غير موصولة لأن القصد إلى تشبيه صبابة مجهولة بمثلها، والتقدير: صبابة تشبه صبابة كنت أكابدها فيك في ذلك الوقت<sup>(٦)</sup> وذلك في قول جعفر بن علبة الحارثي:

<sup>(</sup>١) الارتشاف ١/ ٢٤٩ واللسان ١٢/ ٥٥٤ لم عن ابن بري.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ٣٩٥.

<sup>(</sup>۳) التنبیه ۵۳/ ب وما بعدها، وشرح المرزوقي/ ۱۱۷۵، ۱۳۸۲، ۸۱۱، ۳۳۴ وشرح المرزوقي/ ۱۱۷۵، ۱۳۸۲، ۸۱۱، ۳۳۶ وشرح التبریزی ۳/ ۱۲۷.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢/ ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، وكتاب الشعر ٢/ ٣٨١ والمغني/ ٣٩١ والجنى الداني/ ٣٣٦.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ١٧٩/ ب.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٥٦ وشرح التبريزي ١/ ٥٥ وما بعدها/ ٢٨٥.

كما كنت ألقى منك إذ أنا مطلق ولكن عرتني من هواكِ صبابة

وقد تأتى نكرة تامة غير موصوفة كها ذكر الفارسي(١)، وابن هشام، وذكر وقوعها كذلك في باب التعجب، وباب نعم وبئس، وفي المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل(٢).

\* \* \*

مِنْ

وقفوا عليها وذكروا من معانيها:

١- الابتداء في الزمان: أجاز ابن جني في التنبيه استعمال (من) للابتداء في الزمان في قول الشاعر:

من الخيل إلا خارجياً مسوما من الصبح حتى تغرب الشمس لا تـرى

لتمكنها في الجرّ مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقُويٰ مِنْ أَوَّلِ بَوْمِ ﴾ [التوبة: ۱۰۸](۳).

وكذلك التبرزي، والمروزوقي، والمعرى في الشرح المعزوّ إليه (٤).

<sup>(</sup>۱) كتاب الشعر ۲/ ۳۸۱.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ٣٩٢ والجني الداني/ ٣٣٧\_٣٤٠.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٦٢/ ب ٦٤/ ب. التوبة ٩/ ١٠٨.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ١/ ٣٦٠ وما بعدها، ٣٧٤ وشرح المرزوقي/ ٣٦١، ٣٩٦، ٧١٠ والشرح المعزو إلى المعرى ١/ ٢٧٣.

والأصل فيها الابتداء في المكان(١)، وقال غير واحد إنه مذهب البصريين(٢).

ومجيئها لابتداء الزمان مذهب الكوفيين والأخفش<sup>(٣)</sup>، وجوزه الزجاج، لأنها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض<sup>(٤)</sup>. وصحّح ابن مالك هذا المذهب لموافقته استعمال العرب، ونقل عن سيبويه جوازه ومنعه<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن هشام أنه مذهب الكوفيين، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه (٢). وقال المالقي: لا تدخل على الزمان إلا على تقدير المصدر (٧).

Y-التبعيض: قال ابن هشام: وعلامتها إمكان سد (بعض) مسدها  $(^{(\wedge)}$ :

وذكر كل من المرزوقي والتبريزي هذا المعنى (٩). وذكر المرزوقي في موضع آخر أنها قد تكون للملابسة، وذلك في قول هدبة بن خشرم:

سأهجو مَنْ هجاهم مِن سواهم وأُعرِضُ منهمُ عمّن هجاني

<sup>(</sup>١) الكتاب ٤/ ٢٢٤ والمفصل/ ٣٣٧.

<sup>(</sup>٢) شرح الكافية للرضى ١/ ٣٢٠ والإنصاف مسألة ٥٤ والمغني/ ٤٢٩ .

<sup>(</sup>٣) معانى الأخفش ٢/ ٥٦١ والإنصاف مسألة:٥٤ وشرح التسهيل ٣/ ١٣١.

<sup>(</sup>٤) معاني الزجاج ٢/ ٤٧٧.

<sup>(</sup>٥) التسهيل/ ١٤٤ وشرحه ٣/ ١٣١.

<sup>(</sup>٦) المغني/ ٤٢٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) رصف المباني/ ٣٨٨ جاء في اللسان: قال ابو عبيد: العرب تضع من موضع مذيقال ما رأيته من سنه أي منذ سنة (منن) ١٣٨/ ٤٢١ و٣/ ١٣٣.

<sup>(</sup>۸) المغنى/ ۲۲۰.

<sup>(</sup>٩) شرح المرزوقي/ ٧٧٨، وشرح التبريزي ٢/ ٣٤٣.

فيجوز أن يريد مخالطاً لغيره، وللولاء والنصرة، كما في قول النابغة:

إذا حاولت في أسد فجوراً فإني لست منك ولست مني

وللنسل والولادة كقولك: هم من أب واحد وبعضهم من بعض(١١).

وذكر سيبيويه هذا المعنى لـ (من)، وجعل الزائدة من مواضع التبعيض (٢) وذكره الأخفش (٣)، والهروي (٤)، والمالقي (٥)، وابن مالك(٢)، وابن هشام (٧).

وقال أبو حيان، مجيئها للتبعيض مذهب الجمهور والفارسي، ومذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السرّاج وطائفة من الحذّاق والسهيلي ألا تكون للتبعيض، وإنها هي لابتداء الغاية وسائر معانيها التي ذكروها راجع إلى هذا المعني (^).

٣ ـ التبيين: ذكر ابن جني مجيء (من) للتبيين والتفسير، وذلك في تمييز العدد (٩).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ٤٧٣.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٣) معانى الأخفش ١/ ٢٧٢.

<sup>(</sup>٤) الأزهية/ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٥) رصف المباني ٣٨٩.

<sup>(</sup>٦) شرح التسهيل ٣/ ١٣٣ وما بعدها «تكون للتبعيض إذا لم يقصد بها عموم وحسن بعض موضعها».

<sup>(</sup>٧) المغنى/ ٤٢٠ وانظر الهمع ٤/ ٢١٣.

<sup>(</sup>٨) الارتشاف ٤/ ١٧١٨.

<sup>(</sup>٩) التنبيه: ١٧٣/ أوما بعدها.

كما ذكره المرزوقي في أحد وجهي المعنى(١)، من قول معقل بن عامر:

ولو أني أشاء لكنت منه مكان الفرقدين من النجوم

فأجاز أن يكون أراد بعد الفرقدين من النجوم، أو أراد بعد الفرقدين، ثم بين أن الفرقدين من النجوم فتكون تبييناً كقوله تعالى: ﴿ فَ اَجْتَكِ نِبُوا ٱلرِّجْسَكِ مِنَ الْأَوْثُ مِنَ النَّالِمِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وذكر التبريزي دلالتها على استغراق الجنس (٣). وذلك في قول الصمة:

تمتّع من شميم عرار نجد في بعد العشيّة من عرار

وذكرها النحاس، والزمخشري، وابن مالك، والهروي، والمالقي(٤).

وذكرها ابن هشام، وقال تكثر بعد ما ومهما(٥).

قال أبو حيان: وكونها لهذا المعنى مشهور في كتب المعربين، ويخرجون عليه مواضع من القرآن، وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم ابن النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء. وأنكر ذلك أكثر أصحابنا(٢).

٤ \_ الزائدة: تأتى (من) زائدة للتنصيص على العموم أو لتوكيده، وشرط

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۰۸۱،۱۹۵.

<sup>(</sup>٢) ﴿ فَ أَجْتَكِنِبُوا الرِّبْسِ مِنَ الْأَوْلَانِ وَآجْتَكِنبُوا فَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج: ٣٠].

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٤/ ٢٠٦.

<sup>(</sup>٤) إعراب القرآن ٢/ ٤٠ والمفصل/ ٣٣٧ والتسهيل/ ١٤٤ والأزهية/ ٢٢٥ والرصف/ ٣٨٨ ونقله صاحب اللسان عن ابن بري ١٣/ ٤٢٢ منن.

<sup>(</sup>٥) المغنى/ ٤٢٠ و٣١٣.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٤/ ١٧١٩ وما بعدها.

زيادتها تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)، وتنكير مجرورها وكونه فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ(١)، وجوز الأخفش زيادتها في الواجب(٢).

وهو ما وقف عليه الشراح، وذكروا أن سيبويه على تقدير موصوف محذوف (٣)، وذكر الزمخشري مذهب سيبويه والأخفش في زيادتها ولم يرجح أحدهما(٤).

ومن معاني (من) التي ذكرها النحويون: التعليل، والبدل، ومرادفة عن، والباء، وفي، وعند، وربها إذا اتصلت بـ (ما) والفصل، والغاية (٥)، وعلى (٦).

\* \* \*

مَنْ

اسم يأتي على أربعة أوجه، وقف المرزوقي والتبريزي على وجهين منها:

(١) المغنى/ ٤٢٤ والتسهيل/ ١٤٤ وشرحه٣/ ١٣٨.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن ١/ ٢٧٢، ٢٠٥ وذكر ابن مالك أن الكسائي وابن جني اختارا مذهبه انظر شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٩٢، ٦٢٤، ١١٤٥، ١٢٧٩، ١٢٧٠ وشرح التبريزي ١/ ٩١، ٣٣٨، ٣/ ٣٥٠ أمرح المرزوقي/ ٣٩٧ وانظر الكتاب ٣٩٧، ٤/ ٣٩٠ وانظر الكتاب ٢٢٥.

<sup>(</sup>٤) المفصل/ ٣٣٧.

<sup>(</sup>٥) المغني/ ٤٢٩ والتسهيل/ ١٤٤ وشرحه ٣/ ١٣٠ وما بعدها والارتشاف٤/

<sup>(</sup>٦) معاني الأخفش ١/ ٢٠٥.

الأول: النكرة الموصوفة، وتكون بمنزلة إنسان أو رجل وما بعدها وصف لها(١) وذكروا في مواضع احتمالها الوصفية والوصلية، فأجاز ابن جني فيها الوجهين(٢) وكذلك المرزوقي والتبريزي(٣). وذلك في قول سويد المراثد الحارثي:

أشارت له الحربُ العوانُ فجاءها يُقَعْقِعُ بالأقرابِ أولَ من أتى

الثاني: الاستفهامية فيستفهم بها عن النكرة كها ذكر المرزوقي، لأن السؤال بالمنكر لشدّة إبهامه يكون أشمل لتناوله واحداً واحداً، لا سيها وليس القصد في الاستفهام إلى معهود معين ولا إلى الجنس(٤).

وقد ذكر النحاة من أقسامها الموصوفة والموصولة والاستفهامية والشرطية (٥). وذكر ابن هشام أنه زيد فيها قسمان: النكرة التامة عند أبي على والتوكيد (٦).

#### \* \* \*

## نون التوكيد الخفيفة

ذكروا فيها أمرين:

<sup>(</sup>۱) شـرح المرزوقي/ ۲۰۱،۱۱۰۳ وانظـر الكتاب ۲/ ۱۰۵ ومـا بعدهــا والمغني/ ۴۳۲ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) التنبيـه ۱۰۵/ أوشـرح المرزوقي/ ۱۸٤٦، ۱۸۶۱ وشـرح التبريزي۲/ ۲۸۵ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٨٤٢ وشرح التبريزي ٢/ ٢٨٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ١٠٨.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ١٠٥، المغنى ٤٣١. ٤٣٤.

<sup>(</sup>٦) المغني/ ٤٣٣ وما بعدها.

الأول: أنها تؤذن بالاستقبال وموضعها الاستفهام وكل ما ليس بواجب(١).

ولذلك أجاز المرزوقي والتبريزي زيادتها في فعل معطوف على فعل مسبوق بأداة استفهام، لأنه قدر النون في الأول، فزاد في الثاني لتوهم مثله في الأول واستمرار العادة بزيادته فيها ليس بواجب(٢).

وقد ذكر سبيويه أن النون لا تدخل على فعل قد وقع إنها تدخل على غير الواجب، وعد من مواضعها الأمر والنهي والقسم والدعاء والاستفهام والعرض والجزاء إذا وقعت ما بين حروف الجزاء وبين الفعل (٣)، وأجاز دخولها في الفعل الواجب في الضرورة(٤).

والثاني: إذا وقف عليها جعلت ألفاً. وذلك حكم النون الخفيفة المفتوح ما قبلها كما جاء في الشرح المعزو إلى المعري(٥).

ذكر ذلك سبيويه<sup>(٦)</sup>، والمبرد<sup>(٧)</sup>، والمالقي<sup>(٨)</sup>.

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۰۰۱، ۴۳۸ والتنبيه ۱۶۶/ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٣٦١ ونقله التبريزي ٣/ ٣٠٣.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١٠٤\_ ١٠٠، ٥٠٩، ١١٥، ١٣٥ وما بعدها، ٥١٦.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٥١٧ وما بعدها وانظر المقتضب ٣/ ١١\_ ١٥ والمفصل/ ٣٩٤ والمغني/ ٤٤٣ وما بعدها والرصف/ ٣٩٩.

<sup>(</sup>٥) شرح أبيات الحماسة/ ٤٢٨.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ٣/ ٢١٥ ـ ٢٣٥.

<sup>(</sup>V) المقتضب ٣/ ١٧، ٣٣٥.

<sup>(</sup>۸) رصف المباني/ ۳۹۹.

فإذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كان الوقف بغير نون، ولا بدل منها(١).

\* \* \*

نعم

قال التبريزي: «نعم حرف إيجاب»(٢).

وقال المروزقي: «نعم، وإن كان في الأصل حرفاً يوجب به، ويجاب في الاستفهام المحض فقد يتوصل به إلى بسط الكلام وصلته، كما في قول الشاعر:

سوي أنني قد قلت ياسرحة اسلمي

ثلاث تحيات وإن لم تكلمي»(٣)

ومالي من ذنب إليهم علمته

نعم فاسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي

وقال فيه سيبويه: «عدة وتصديق»(٤).

وذكر الزجاجي أنه لا يقع جواباً للنفي، كما أن (بلى) لا يقع جواباً للواجب (٥٠). وقال ابن هشام: تكون حرف تصديق بعد الخبر، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام، وتقع بعد النفي والإيجاب. وقد تأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً (٢٠).

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٥٢٢ وما بعدها والمقتضب ٣/ ١٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٤/ ١٦٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٣٧٤ وما بعدها وشرح التبريزي ٣/ ٣١٤. لحميد بن ثور ديوانه/ ١٣٣ شرح المفصل ٣/ ٣٩ الرصف/ ٤٥٣.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٥) حروف المعاني/ ٦.

<sup>(</sup>٦) مغنى اللبيب/ ٤٥١ وما بعدها.

وقوله مجيئها للتوكيد صدراً قريب مما ذكره المرزوقي من جواز التوصل بها إلى بسط الكلام وصلته.

وجاء في الخزانة: «نعم لتصديق الخبر المثبت المؤوّل به الاستفهام مع النفي» وفيه رد البغدادي على ابن الطراوة الذي لحن استعمال (نعم) بعد الاستفهام، وذكر أن (نعم) قد تستعمل استعمال (بلى)، كما قد تستعمل (بلى) استعمالها من باب التقارض (۱).

وجعلها المالقي عدة إذا سبقت بطلب وتصديقاً إذا سبقت بخبر وهي نقيضة (لا) وبلى التي تنفى الموجب وتوجب المنفى، ونعم توجب لا غير (٢).

\* \* \*

ها

حرف للتنبيه (٣). وقد وقف المرزوقي على دخوله على الجملة وقد تعرّت من حرف الإشارة (٤). في رواية ها أنت من قول قتيلة بنت النضر:

أمحمد ولأنت نجل نجيبة من قومها والفحل فحل معرق

خزانة الأدب ۱۱/ ۲۰۱\_۲۰۳،۲۱۲.

<sup>(</sup>٢) رصف المباني/ ٤٢٦.

 <sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٣٥٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٣ والمغني/ ٤٥٥ وما بعدها والجني/
 ٣٤٨.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٩٦٧ على رواية ها أنت.

وذكر ابن هشام أنه يدخل على أربعة أشياء:

أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد.

والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة نحو: (ها أنتم هؤلاء).

والثالث: نعت أي في النداء.

والرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف(١).

والذي ذكره سيبويه فصل الضمير بين (ها) و(إذا) وتقديم (ها) عليه نقلاً عن الخليل ثم قال: «وإن شئت لم تقدم (ها) في هذا الباب. قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمُ هَوَ لَا عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

أبا حكم ها أنت نجم خالد

قال بعضهم وهو شاذ: (٣) «وذكر أن استعمال ها في غير المواضع الأربعة قليل. وأما ابن جني فجعلها في مثل هذه المواضع زائدة مؤكدة للتنبيه (٤) ك

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٤٥٦.

 <sup>(</sup>۲) البقرة ۲/ ۸۵ وانظر الكتاب ۲/ ۳۵۳ و۳۵۷ و۱۹۷ وانظر معاني القرآن للزجاج ۱/
 ۲۵۲ د ۲۵۲ د ۲۵۲ د ۲۵۲ د ۲۵۲ د ۲۵۳ و ۲۹۷ وانظر معاني القرآن للزجاج ۱/

<sup>(</sup>٣) الجني الداني (٣٤٧\_٣٤٩).

<sup>(</sup>٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٣.

وقال ابن مالك: وأكثر استعمال ها مع ضمير منفصل أو اسم إشارة (١)». وذكرا من وجوه (ها) مجيئها اسماً لفعل هو خذ أو ضمير للمؤنث (٢).

\* \* \*

### هل

حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي<sup>(٣)</sup>. وقف عليه المرزوقي في موضعين وذكر مجيئها للنفى بدلالة وقوع إلا بعده (٤).

وذكر الفراء هذا المعنى لـ (هل) في بعض المواضع، (٥) وكذلك الفارسي، وابن هشام، والهروي(٢)، وجعله ابن مالك من النفي المؤوّل(٧). ونقله صاحب اللسان عن الزجاج والكسائي(٨).

وذكر التبريزي مجيئها لمعنى الترجي موضع لو في رواية لبيت مُويلك المزموم:

(١) التسهيل/ ٢٤٤.

<sup>(</sup>٢) المغنى/ ٤٥٥ وما بعدها والجني/ ٣٤٨.

<sup>(</sup>٣) مغني اللبيب/ ٤٥٦ والمخصص ١٤/ ٥٥.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٨١٥، ١٢٦٧ وشرح التبريزي ٢/ ٣٠٦.

<sup>(</sup>٥) معاني القرآن ٣/ ٢١٣.

<sup>(</sup>٦) الإيضاح/ ٢٠٦ ومغنى اللبيب/ ٤٥٩ والأزهية/ ٢٠٩ والتصريح١/ ٣٤٨.

<sup>(</sup>۷) شرح التسهيل ۲/ ۲۷۰.

<sup>(</sup>٨) لسان العرب هلل ١١/ (٧٠٧\_٧٠٩).

أم العلاء فنادها لو تسمع(١) امرر على الجدث الذي حلت به

وذلك لما قاله سيبويه من أنها للاستفهام عما لم يقع (٢)، وكذلك الترجي. والتمني يدخلان فيها لم يكن كها ذكر أبو حيان(٣).

وقال التبريزي: «وليس لـ هل في الكلام إلا موضعان أحدهما وهو الأكثر أن يكون للاستفهام ولا معنى للاستفهام هنا. والثاني أن يكون بمعنى قد»(٤) وهو ما ذكره الفراء في معانيه (٥).

وعزاه ابن هشام إلى ابن عباس والكسائى والفراء والمبرد والزمخشري. ونقل عن ابن مالك مراد فتها لـ قد إذا دخلت عليها الهمزة (٦).

# هلا

حرف تحضيض، يختص بالدخول على الجمل الفعلية(٧). وقف عليه ابن جني في التنبيه في قول الصمة:

<sup>(</sup>۱) شرح التبريزي ۲/ ۳٦٠.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ١٧٦.

<sup>(</sup>٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٣.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٤٢.

<sup>(</sup>٥) معاني القرآن ٣/ ٢١٣ واللسان هلل ١١/ ٧٠٧.

<sup>(</sup>٦) مغنى اللبيب/ ٤٦١.

<sup>(</sup>٧) انظر الكامل ١/ ٣٦٢ وما بعدها وكتاب الشعر ١/ ٨٩.

ونبئت ليلي أرسلت بشفاعة إليّ فه الآنفس ليلي شفيعها(١)

فقال: «هلا من حروف التحضيض، وبابه الفعل كقول الله سبحانه: ﴿ لَوَلَا يَنْهَمُ الرَّبَانِيُّونَ ﴾ (٢) ونحو ذلك، إلا أنه في هذا الموضع استعمل الجملة المركبة من المبتدأ والخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل، وهذا في هذا الموضع عزيز جداً، ومثله قول رجل من العرب:

قالت أراك بم أنفقت ذا سرف فيها فعلت فهلا فيك تصريد (٣)

غير أن هنا ظرفاً فهو بالفعل أشبه، وإليه أقرب، ونحوه قول عديّ:

لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصاري(٤)

ف (لو) مما يختص بالفعل، وسألنا أبا علي يوماً عن بيت عدي هذا فأخذ يتطلب له وجهاً، وتعسف فيه، ورام أن يرفع حلقي بفعل مضمر يفسره بقوله (شرق)، فقلنا له: فبم يرتفع إذن (شرق) ؟ فقال: هو بدل من (حلقي)، فأطال الطريق وأعور المذهب، ولو قال إنها جملة داخلة على أخرى كبيت الصمة هذا الذي نحن بصدده لكان أقرب مأخذاً وأسهل متوجهاً»(٥).

ووقف عليها الأعلم في هذا البيت، وذكر مثل ما ذكره ابن جني، وفي

<sup>(</sup>١) نسب للمجنون ولابن الدمينة وللصمة.

<sup>(</sup>٢) ﴿ لَوْلَا يَنْهَا ثُهُمُ ٱلرَّبَّنِينُوكَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِمِهُ ٱلإِنْدَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ﴾ [المائدة: ٦٣].

<sup>(</sup>٣) لم أقف عليه في ما عدت إليه من كتب.

 <sup>(</sup>٤) لعدي بن زيد: الكتاب ٣/ ١٢١ والاشتقاق/ ٢٦٩ وجمهرة اللغة/ ٧٣١ والحزانة ٨/ ٥٠٨ واللسان ٤/ ٥٨٠ عصر.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ورقة ١٤٣/ أو ما بعدها.

موضع آخر خصّ ذلك بالضرورة (١)، ووقف عليها كل من المرزوقي والتبريزي في شرحيهما وذكرا اختصاصها بالفعل (٢).

فهلا تختص بالدخول على الأفعال فلا تدخل على الجملة الاسمية، على أن ابن جني اختار ههنا جواز وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية، ونأى عن التكلف في التقدير فيها مخالفاً أستاذه الفارسي في اختياره رفع ما بعد (لو) في البيت بفعل مقدّر.

وقد أجاز سيبويه تقديم الاسم بعد (هلا) ونحوها في الشعر ضرورة قياساً على قلما في ظاهر قوله (٣)، وكذلك ابن السراج (٤)، وابن مالك (٥)، ونقل أبو حيان الجواز في ذلك عن بعض النحاة (٢) وظاهر كلام المبرد وابن يعيش أنه لا يجوز (٧) وخرجه ابن الناظم على إضهار (كان) الشأنية والجملة المذكورة خبرها (٨). ونقله المرادى عن ابن طاهر وغيره (٩).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ٨٤١، ٨٩٥.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٠١٧، وشرح التبريزي ٣/ ٤٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ١١٥.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٢/ ٢٣٤.

<sup>(</sup>٥) التسهيل/ ٢٤٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٥/ ٢٣٧١.

<sup>(</sup>٧) الكامل ١/ ٣٦٢ وشرح المفصل ٨/ ١٤٤.

<sup>(</sup>٨) شرح التسهيل ٤/ ١١٤.

<sup>(</sup>٩) الجني الداني/ ٦١٣.

# هلم

تكلم المرزوقي والتبريزي في موضعين على أصله وبينّا أن للعرب فيه طريقين، فمنهم من يجعله اسماً للفعل فلا يغيره عن حاله في المؤنث والتثنية والجمع، وهم أهل الحجاز، وبه نزل القرآن: ﴿ وَٱلْقَابِلِينَ لِإِخْوَنِهِمْ هَلُمٌ إِلَيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨](١) ومنهم من يجعل أصله (ها) التنبيه، ضمّ إليه (لم)، وهو فعل جعلا معاً كالشيء الواحد فيثنيه ويجمعه.

وذكرا أن الفراء ذهب إلى أنه ركب من (هل) و(أمّ) ورداه محتجين بأن لـ (هل) موضعين في الكلام أحدهما كونه للاستفهام، والثاني بمعنى (قد)، وليس لهذين المعنيين مدخل في البيت الذي ساقاه، ووصفا مذهبه بالفساد(٢).

ولم يدرجه في حروف المعاني إلا الزجاجي وذكر أن أهل نجد يثنون، ويجمعون، وينونون، ويصلون باللام، فيقولون (هلم لك) وأن الخليل على أن أصله (لم) زيدت (ها) التنبيه في أوله وأن الفراء خالفه فجعل أصلها (هل) ضم إليها (أم) والرفعة التي في اللام همزة (أم) لما تركت نقلت إلى ما قبلها (٣).

وذكر اللغتين فيها النحاس(٤)، واقتصر الأخفش على اللغة الحجازية(٥).

<sup>(</sup>١) ﴿ فَدْيَعْكُمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَرِّقِينَ مِنكُرٌ وَالْقَآبِلِينَ لِإِخْوَرْبِهِمْ هَلْمٌ إِلَيْنَا ﴾[الأحزاب: ١].

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٦٤١ وشرح التبريزي ٣/ ٢٤٢.

<sup>(</sup>٣) حروف المعاني/ ٧٣، ١٩.

<sup>(</sup>٤) إعراب القرآن ٣/ ١٨.

<sup>(</sup>٥) معاني الأخفش ٢/ ٥٠٩.

وعزا المبرد الثانية إلى بني تميم، واختار قول الخليل في أصلها(١).

ونقلها عن الخليل سيبويه واحتج له بأن لغة بني تميم (هلممن) تقوي ذلك، كأنك قلت (الممن) فأذهبت ألف الوصل (٢). وهو ما اختاره المرزوقي والتبريزي.

#### \* \* \*

### الواو

ذكر ابن هشام أنه انتهى ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عشر (٣)، وقف شرّاح الحاسة على خمسة منها:

الأول: الواو العاطفة: قال ابن هشام: معناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه وذكروا فيها أموراً:

١ معناها: فقالوا إنها غير مرتبة، ولذلك جاز أن يتقدم في لفظها ما هو مؤخر في معناها فقد مالقتل على القتال لفظاً، وهو ينوي به التأخير معنى (٤). وذلك في قول بشامة بن حزن:

من عهدِ عادٍ كان معروفاً لنا أسرُ الملوكِ وقتلُها وقِتالُها

<sup>(</sup>۱) المقتضب ۳/ ۲۰۲،۲۰۰\_۲۰۳.

 <sup>(</sup>۲) الكتاب ٣/ ٣٣٢، وما بعدها و٣/ ٥٢٩ وانظر الإنصاف مسألة/ ٤٧ والأصول ١/ ١٧٤ والتسهيل/ ٢١١.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ٤٦٣.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٦٤/ أوشرح المرزوقي/ ٣٩٦، ١٣٧٨، وشرح التبريزي ٣/ ٢٣٤.

وهو مذهب سيبويه (١)، وابن جني (٢)، وابن كيسان (٣)، والمالقي (٤). واختلف النقل عن الفراء على انها تفيد الترتيب وردّه، وذكر أن مذهبه موافق لمذهب سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين (٥).

ونقل ابن هشام عن السيرافي إجماع النحاة واللغويين على أنها لا تفيد الترتيب وردّه. بقوله: «بل قال بإفادتها إياه قطرب، والربعي، والفراء، وثعلب، وأبو عمر الزاهد، وهشام، والشافعي (٢)» وذكر أبو حيان أن هشاماً وأبا جعفر أحمد بن جعفر الدينوري ذهبا إلى أن لها معنَيْن: معنى اجتماع فلا تبالي بأيها بدأت إذا أحّد زمانها، ومعنى افتراق إن اختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر، وذكر أن مذهبها منقول عن قطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، وأن السيرافي والسهيلي ذكرا إجماع النحويين البصريين والكوفيين على أنّ الواو لا توجب تقديم ما قدّم لفظه ولا تأخير ما أخّر لفظه، وخطأ هما فيها نقلاه لوجود الخلاف في ذلك (٧).

وقال الفراء: «فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول

(۱) الكتاب ٣/ ٤٢.

<sup>(</sup>٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٢.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ١٩٨١ والجني الداني/ ١٦٠.

<sup>(</sup>٤) رصف المياني/ ٤٧٣.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٩ وعزاه المالقي إلى الكوفيين انظر رصف المباني/ ٤٧٤.

<sup>(</sup>٦) مغنى اللبيب/ ٤٦٤.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف ٤/ ١٩٨١.

الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً فأيها شئت كان هو المبتدأ بالزيارة(١)».

وعبارة ثعلب: «إذا قلت قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعنى التأخير وإن شئت كان قيامهم معاً، فإذا قلت: قاما معاً، كانا فيه سواء لا غير(٢)».

وأما ابن مالك فجعل المعطوف بالواو إن عري من القرائن محتملاً للمعية برجحان، وللتأخير بتوسط، وللتقدم قليلاً<sup>(٣)</sup>. وقوله قريب من قول ثعلب.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره مخالف لمذهب سيبويه وغيره(٤).

٢ ـ جواز حذفها: وقف على ذلك ابن جني في الشاهد الذي ساقه في معرض
 كلامه على أن الواو لا تفيد الترتيب. وذلك في قول الشاعر:

ضربــاً طلحفــاً في الطــلي ســجينا

فجوز أن يكون أراد (وسجينا) «فحذف الواو كها حكى أبو عثمان عن أبي زيد: (أكلت لحماً سمكاً تمراً) وكما أنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ينزرع الود في فؤاد الكريم(٥)

<sup>(</sup>١) معاني الفراء ١/ ٣٩٦.

<sup>(</sup>٢) مجالس ثعلب ٢/ ٤٥٤.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٤/ ١٩٨١، وقد تأتي بمعنى أو فتفيد التقسيم أو الإباحة أو التخيير أو بمعنى باء الجرو لام التعليل كما في المغنى ٤٦٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) انظر البيت في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ والرصف/ ٤١٤، الأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣١.

وكما أنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أبكي على على على وكيف لا أبكي غبائقي قيلاتي(١)

فكأنه أراد ضرباً شديداً ودونه، أي تارة كذا وتارة كذا(٢)».

وقد جعل ابن عصفور حذف حرف العطف ضرورة إذا دل عليه المعنى (٣)، فقال في شرح الجمل: «وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى (٤)».

وممن عدّه ضرورة ابن هشام (٥) والمالقي (٦).

ولم يخصه الأخفش بالضرورة فقال في (هاروت وماروت) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٓ أَنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَ يُنِ بِبَائِلَ هَـٰرُوتَ وَمَرُوتَ ﴾ [البقرة: ١٠٢]: «معطوفان على الملكين أو بدل منهما» (٧).

٣ ـ حذف رب بعدها: ذكر ابن جني أن رب تحذف بعد الواو، ولا تنوب عنها لأنها حرف عطف، ورد قول أبي العباس الذي ذهب إلى أن الواو نابت عن

<sup>(</sup>۱) الخصائص ۱/ ۲۹۰، والرصف ٤١٤ ويروى ما لي لا أسقي على عِلَّاتي. تهذيب اللغة ٤/ ٢٦٦ واللسان ٢/ ٥٠٣ صبح.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٢٤/ أ.

<sup>(</sup>٣) ضرائر الشعر/ ١٦١.

<sup>(</sup>٤) شرح جمل الزجاجي/ ٢٥١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) المغني/ ٨٣١.

<sup>(</sup>٦) رصف المبان/ ٤٧٧.

<sup>(</sup>٧) معاني الأخفش ١/ ٣٢٦.

رب، فجرت الاسم بعدها(١).

وقال المرزوقي: «والواو داخلة للعطف ولم تصر بدلاً من (رب)، بدلالة وقوع الفاء العاطفة موقعه و(بل)»(٢).

وقال التبريزي: «لو نابت الواو عن (رب) لوجب أن يدخل الواو والعاطف عليه معاً(٣)» وقد سلف الكلام على ذلك في موضعين في الكلام على (رب) و(بل)(٤).

٤ ـ ترجيح العطف بها بعد بين كها نقل التبريزي عن الأصمعي، ورد العطف بالفاء، لأن (بين) تدخل بين الشيئين يتباين أحدهما عن الآخر فصاعداً إلا إذا أريد ببين الأجزاء من المنيفة، فيصير المنيفة كاسم الجمع نحو القوم والعشيرة وما أشبه ذلك (٥).

الثاني: الزائدة: ذكر المرزوقي والتبريزي زيادة الواو في جواب (لمّا) على مذهب من يجوز زيادة الحروف في مثل هذا المكان كما قدّروها في قوله تعالى: ﴿ حَقَّى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتُ أَبُواَبُهُمَا ﴾[الزمر: ٧٣](٢) زائدة، والمراد فتحت.

<sup>(</sup>١) التنبيه ٨١/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٣١٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٩.

<sup>(</sup>٤) ص ٣١٣ وما بعدها وص ٣٢٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) شرح التبريزي ٣/ ٢١٤ وانظر ص٣٤٠ في الكلام على الفاء.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٣٤٠ وما بعدها وشرح التبريزي ١/ ٣٢٢ الزمر ٣٩/ ٧٣. الزمر ٣٩/ ٧٠. الزمر ٣٩/ ٧١.

قال ابن هشام: أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة (١). وعزا هذا المذهب إلى البغداديين ابن جني فقال: «اعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة في مواضع... فأما أصحابنا فلا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد في مثلها (٢)».

وعزاه إلى الكوفيين النحاس والزجاج والهروي والمالقي والمرادي<sup>(٣)</sup>. وذكر المرادي أن ابن مالك اختار مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup>.

وقال الفراء: «العرب تدخل الواو في جواب (فلما) و(حتى إذا) وتلقيها... وكل صواب»(٥). وأجاز الأخفش زيادة الواو، وإضمار الخبر، على أنه رجح الإضمار فقال: «وإضمار الخبر أحسن»(٦).

الثالث: الواو الحالية: وقف عليها المرزوقي في قول أبي القمقام الأسدي: سَقياً لِظلِّكَ بالعشيِّ وبالضحى ولِسيَردِ مائك والميساهُ حمسيمُ فذكر أن الواو في قوله: (والمياه حميم) واو الابتداء للحال(٧). وقدرها الأعلم

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٤٧٣.

<sup>(</sup>٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٥.

<sup>(</sup>٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٣٣ ومعاني الزجاج ٤/ ٣٦٣ وما بعدها والأزهية/ ٢٣٤ وما بعدها والرصف/ ٤٨٧ والجني/ ١٦٤.

<sup>(</sup>٤) الجني الداني/ ١٦٤.

<sup>(</sup>٥) معاني الفراء ٢/ ٣٩١ وانظر ٢/ ٢١١.

<sup>(</sup>٦) معاني الأخفش ٢/ ٦٧٣.

<sup>(</sup>۷) شرح المرزوقي/ ۱۳۷۷.

بمعنى (إذ)(١) وقال التبريزي: إنها لازمة في الجملة الحالية لتتعلق بصاحب الحال إذا خلت من الضمير وإلا كانت جائزة. لأن الضمير يعلق من الحال ما يعلقه الواو(٢).

فأما ما ذكره المرزوقي من أنها واو الابتداء فمذهب سيبويه وغيره (٣).

وقال ابن مالك وأبو حيان تسمى واو الحال وواو الابتداء (٤)، وخالفهم المبرّد فجعلها حرف عطف وألمع إلى أنّ النحويين يسمونها واو الابتداء (٥).

وأما تقديرها بمعنى (إذ) فذكره غير واحد كسيبويه (٢) والمبرد (٧).

وعلل ابن جني تشبيههم الواو بإذ لأن معنى قولهم جاءت هند وعمرو ضاحك: جاءت هند ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها، وعن الفارسي أنها تنتصب مع ما بعدها كإذ، وما بعدها لا يكون إلا جملة، ولذلك ما ذهب إليه الكسائي من أنها منتصبة لشبهها بالظرف، وأنك قد تعبر عن الحال بلفظ الظرف (٨).

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ١٢٩.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ٢/ ٢٤٠.

 <sup>(</sup>۳) انظر الكتاب ۱/ ۹۰ وسر صناعة الإعراب ۲/ ۱٤٥ وشرح التسهيل ۲/ ۳۰۹ والمغنى/ ۲۷۱.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٩ والارتشاف ٣/ ١٦٠٤ والأزهية/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ٤/ ١٢٥.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ١/ ٩٠.

<sup>(</sup>٧) المقتضب ٤/ ١٢٥ وانظر الأزهية/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٨) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٤ وما بعدها وانظر الجني/ ١٦٤ والارتشاف٣/ ١٦٠٤.

وما ذكره التبريزي من لزومها في الجملة الحالية الخالية من الضمير فيختص بالجملة الاسمية (١). وذكر المالقي أنها تتقدر بـ (إذا) تارة وبـ (في حال) تارة أخرى (٢).

الرابع: واو المعيّة: وهو مصطلح بصري أطلق على الواو التي تنصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة إذا عطف على اسم صريح أو مؤول. وسبق بنفي أو استفهام أو حضّ أو عرض أو تمنّ أو دعاء أو شرط (٣)، وسهاها الكوفيون واو الصرف (٤).

وعرف الفراء الصرف بقوله: «أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم أو الفاء، أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف(٥).

وقد وقف على هذه الواو ابن جني فجعله كقول العرب: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمعوا بين أن تأخذوا وأن أترك وكقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم (٢)

<sup>(</sup>۱) انظر مواضع وجوبها وجوازها وامتناعها في شرح التسهيل ۲/ ۳۰۹ وشرح الكافية للمرادي للرضي ۱/ ۲۱۲ وما بعدها والارتشاف ۳/ ۱۳۰۸ مشرح الألفية للمرادي ۲/ ۱۳۰۸ - ۱۷۲ .

<sup>(</sup>۲) رصف المباني/ ٤٨٠.

<sup>(</sup>٣) انظر رصف المباني/ ٤٨٣ والكتاب ٣/ ٤١.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٤٧١ ومعاني الفراء ١/ ٣٣ وحروف المعاني للزجاجي/ ٣٨ والأزهية/ ٢٣٢.

<sup>(</sup>٥) معاني الفراء ١/ ٢٣٥ وانظر ١/ ٣٣ وما بعدها.

 <sup>(</sup>٦) التنبيه ٤٢/ أوالبيت لأبي الأسود الدؤلي انظر الأزهية/ ٢٣٤ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨.

وجعله المالقي من باب المخالفة في اللفظ أو المعنى(١).

واختلف في كون هذه الواو عاطفة (٢)، أو عاملة النصب فيها بعدها (٣). والثاني مذهب الكوفيين كها ذكر ابن هشام (٤).

وقال الفراء: يجوز فيه الإتباع لأنه نسق في اللفظ وينصب إذا كان ممتنعاً أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله ولا تكرر له (٥).

الخامس: الواو التي ينتصب بعدها الاسم لأنه مفعول معه، وتكون بمعنى مع. وقف عليها المرزوقي. (٦) في قول الشاعر:

تجــودت في مجلــس واحــد قراهـا وتســعين أمثالهـا

وذكرها التبريزي في أحد وجوه المعنى في رواية العطف في رواية (والحجر) فيكون العطف على (رأس) رفعاً ويكون مقوياً. أو على النصب على المفعول معه ويكون بمعنى الباء كقولهم الرجال وأعضادها والنساء وأعجازها(٧).

وقد قدر سيبويه هذه الواو بمعنى (مع) تارة وبمعنى الباء أخرى. فقال في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به

<sup>(</sup>١) رصف المباني/ ٤٨٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الجمل للزجاجي/ ومغني اللبيب/ ٤٧٢ والرصف/ ٤٨٥ والجني/ ١٥٧.

<sup>(</sup>٣) الجني الداني/ ١٥٧.

<sup>(</sup>٤) المغنى/ ٤٧٢ ووافق البصريين والجني/ ١٥٧.

<sup>(</sup>٥) معاني القرآن١/ ٢٣٥.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٦٠٧.

<sup>(</sup>٧) شرح التبريزي ٤/ ٣٦٢ وشرح الأعلم/ ٦٢٧.

كما انتصب (نفسه) في قولك: (امرأو نفسه) وذلك قولك: (ما صنعت وأباك) و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها)، إنها أردت ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها، ومثل ذلك: مازلت وزيداً حتى فعل، أي مازلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به، وما زلت أسير والنيل، أي مع النيل، واستوى الماء والخشبة أي بالخشبة، وجاء البرد والطيالسة أي مع الطيالسة»(۱).

وقال المالقي: تكون بمعنى (مع) مشوبة بمعنى باء المفعول به (٢).

واختلف في كونها عاملة في الاسم بعدها فقيل هي العاملة بنفسها، وقيل بالفعل قبلها وقيل بفعل الملابسة المحذوف بعدها، وقيل منصوب بالخلاف، وقيل منصوب نصب الظروف<sup>(٣)</sup> وبقي من أقسام الواو واو الاستئناف والقسم والثهانية، والداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وواو ضمير جماعة الذكور، وواو علامة المذكرين في لغة طيئ أو أزد شنوءة أو بلحارث، وواو الإنكار، وواو التذكر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها ألى .

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الكتاب ١/ ٢٩٧ وانظر حروف المعاني للزجاجي/ ٣٧ ومعاني الفراء ١/ ٣٣.

<sup>(</sup>۲) رصف المبانى/ ٤٨٣.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ١/ ٢٩٧ ومعاني الفراء ١/ ٣٣ والرصف/ ٤٨٣ والمغني/ ٤٧١ والجني/ ١٥٥.

<sup>(</sup>٤) انظر المغني/ ٤٦٢\_٤٨٦ (زعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة وثمانية) ذكرها ابن خالويه.

وا

حرف نداء يختص بباب الندبة (١) وقف عليه المرزوقي والتبريزي، وذكرا أنه حرف للندبة يدل على التألم والتشكى (٢).

وذكر ابن هشام أنه يأتي على وجهين:

أحدهما: أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة، ويجوز استعماله في النداء الحقيقي عند بعضهم والثاني: أن يكون اسماً لأعجب (٣).

وقد ينادى المندوب بـ (يا) غير أن (وا) أكثر في الندبة (١٠).

قال سيبويه: «الندبة يلزمها (يا) و(وا) لأنهم يختلطون، ويدعون ما قدفات وبعد عنهم، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها من ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم»(٥).

\* \* \*

L

حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وهي أكثر أحرف النداء استغمالاً، ولهذا لا يقدّر عند الحذف سواها، ولا ينادى

<sup>(</sup>١) انظر الجني/ ٣٥٢، والكتاب ٢/ ٢٢٠ والرصف/ ٥٠٣.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٠٨٣، وشرح التبريزي ٣/ ٩٩.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ٤٨٢ والجني/ ٣٥٢.

<sup>(</sup>٤) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠ والارتشاف ٥/ ٢٢١٥.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ٢٣١.

اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها(١).

وقد وقف عليها ابن جني، فقال: «يجوز أن تتعلق الباء بحال ينصبها حرف النداء، ومعناه: أناديك كائنة هذا الوجد الذي تزعمينه، كما قال:

يادار ميّة بالعلياء فالسند .....۲)

أي أناديك عالية غير أن العمل الآن في الحال لنفس (يا)، لا لما دلّ عليه من معنى (أدعو) أو أنادي»(٣).

وقال في اللمع إنها تعمل النصب لأنها نابت عن الفعل<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر مذهب الفارسي في كتاب الشعر<sup>(٥)</sup> واختيار ابن برهان<sup>(٢)</sup>.

ونقل الرضي عن المبرد إجازته نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال: «ليس ببعيد لأنه يهال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف»(٧).

أحقاً يا حمامة بطن وج بهذا الوجد أنك تصدقينا

<sup>(</sup>١) المغنى/ ٤٨٨.

<sup>(</sup>٢) البيت للنابغة الذبياني وعجزه: أقوت وطال عليها سالف الأبد. الديوان/ ١٤ والكتاب ٢/ ٣٢١ والمحتسب ١/ ٢٥٢ والصاحبي فبي فقه اللغة/ ٢١٥.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٤٧/ أفي قوله:

<sup>(</sup>٤) اللمع/ ١٦٩.

<sup>(</sup>٥) كتاب الشعر ١/ ٦٢ ـ ٦٨.

<sup>(</sup>٦) شرح اللمع ١/ ٢٧١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٧) شرح الكافية ١/ ١٣١ وما بعدها.

ونقله ابن يعيش. وزاد على الفارسي أن (يا) اسم من أسهاء الفعل وليس حرفاً(١).

وأما مذهب المبرد الذي صرح به في المقتضب فالنصب بفعل مضمر وأداة النداء بدل منه وهو مذهب سيبويه  $(\Upsilon)$  والأخفش  $(\Upsilon)$  وابن السراج  $(\Upsilon)$  وغيرهم  $(\Upsilon)$ .

وقال ابن جني في موضع آخر من التنبيه «فقد علمت أن حروف المعاني لا تجري مجرى الأفعال التي تدل عليها، وهذا واضح (٢) وهذا يناقض كلامه السابق في إجراء (يا) مجرى الفعل الذي دلت عليه.



<sup>(</sup>١) شرح المفصل ١/ ٢٧١.

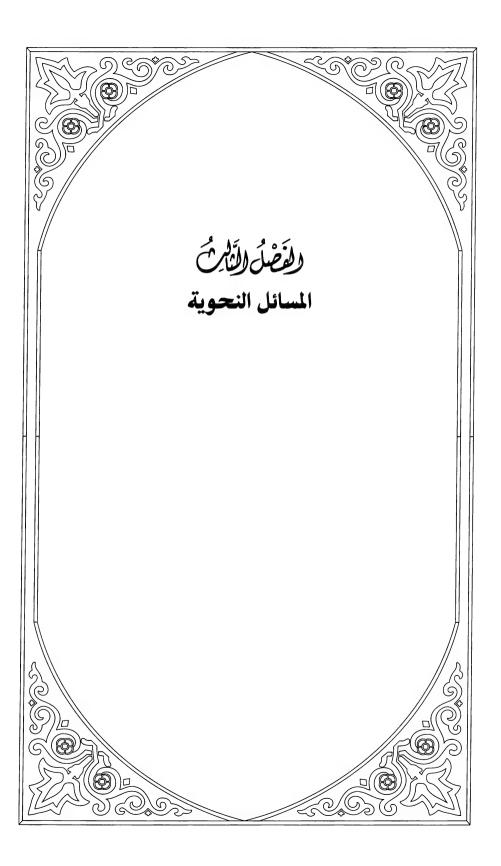
<sup>(</sup>٢) المقتضب ٤/ ٢٠٢ والكتاب ٢/ ١٨٢.

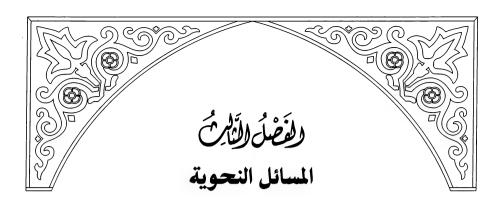
<sup>(</sup>٣) معاني القرآن ١/ ٢٢١.

<sup>(</sup>٤) الأصول ١/ ٣٤٠.

<sup>(</sup>٥) كابن مالك وابن عصفور والشلوبين وأبي حيان وابن هشام وابن يعيش: انظر التسهيل/ ١٧٩ وشرحه ٢/ ٢٨١ والمقرب ١/ ١٧٥ وشرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٨١ وما بعدها ورد على من خالف سيبويه بأمرين الأول أنه ليس كل حروف المعاني تعمل والآخر أنها لو كانت عاملة لجاز اتصالها بمعمولها ولجاز نداء الضمير المنفصل (إياك).

<sup>(</sup>٦) التنبيه ١٥٤/ س.





### الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب

ذهب ابن جني إلى جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب إذا حملت الكلام على معناه كما قي قول أم السُّليك بن السُّلكة:

إنّ أمراً فادحاً عان جاوابي شاخلك

لأنه محمول على معنى: ما شغلك إلا أمر فادح كحكاية العرب (شرُّ أهَرَّ ذا ناب إلا ناب) و(شيء ما أجاءك إلى مخة عرقوب) التي حملت على معنى: ما أهرَّ ذا ناب إلا شيء ما أجاءك إلى مخة عرقوب إلّا شيء. ثم قال: فالكلام يصلحه ويفسده مواقعه والأغراض المترامية به، فتأمّل يصحّ لك بإذن الله(۱).

كما جوّز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في قول نصيب:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة علي ولكن مل عين حبيبها (٢) كما جاز عند أبي الحسن الابتداء بالنكرة في نحو: قائم أخوك، وعند الجماعة

<sup>(</sup>١) التنبيه ١١٧/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>۲) البيت لمجنون ليلي في ديوانه/ ٥٨ ونسب لنصيب بن رباح انظر أوضح المسالك ١/ ٢١٥ و وشرح الأشموني ١/ ١٠١.

في نحو: أقائم أخواك بمعناه، أي: أقام أخواك(١).

ثم قال: والفرق بينهما أن ما بعد المبتدأ فيها ذكره ابن جني مبتدأ، وما بعده فيها أجازه الأخفش والنحويون معمول اسم الفاعل لتمكن اسم الفاعل في العمل(٢).

وجعله في باب كان ضرورة(٣).

وتبعه المرزوقي في تجويزه في هذا الموضع لحصول الفائدة في تعليق الخبر(١٠).

وذكر المرزوقي والتبريزي من مواضع الابتداء بالنكرة الدلالة على دعاء، أو الاختصاص بالوصف(٥). كما في قول ابن عنمة الضبي:

لأُمِّ الأرضِ ويــلٌ مــا أجنَّـت بحيـثُ أضرَّ بالحسـنِ السـبيلُ

ومذهب الجمهور أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو قارب المعرفة من النكرات (٦٠) ولذلك عدوا الإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرورة (٧٠).

وأما ما ذكره المرزوقي والتبريزي من جواز الابتداء بالنكرة إذا دلّ على

<sup>(</sup>۱) شرح التسهيل ۱/ ۳۰۲ وشرح الكافية الشافيه ۱/ ۳۷۱ والتصريح ۱/ ۱۷٦ والارتشاف/ ۱۲۰۷ وذلك لتضمّن المبتدأ ضميراً يعود على شيء في الخبر، والشاهد فيه جواز الإخبار عن النكرة (مِلْءُ عين) بالمعرفة وهو (حبيبها) لتضمُّنِه ضميراً يعود على الخبر.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٥١/ أ، ١٦٦/ أ.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ٥٧٨.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٣٦٣، ١٢١٥ وشرح التبريزي ٣/ ١٥١،١٩٧.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي ١٠٢١ وشرح التبريزي ٢/ ٣٧٦، ٣٩٦

<sup>(</sup>٦) المقتضب ٤/ ١٢٧، ٨٨، ٩٠ والأصول ١/ ٥٩.

<sup>(</sup>٧) ضرائر الشعر لابن عصفور/ ٢٩٥ والأصول ١/ ٥٩.

دعاء فمخالف لما ذكره المبرد، فقد ذهب إلى أن النكرة إن قصد بها الدعاء لا يجوز فيها إلا النصب، وإن قصد بها الإخبار بأنّ هذا قد ثبت رُفِعت(١).

ونقل ابن مالك عن سيبويه أنه يستقبح الابتداء بالوصف النكرة غير المعتمد على الاستفهام أو النفي ولا يمنعه، ومن زعم غير ذلك فقد قوّله ما لم يقله، والأخفش والكوفيون لا يشترطون (٢). وأجاز الإخبار بالنكرة عن المعرفة في باب كان وإنّ في الاختيار (٣). وذكر أبو حيان أن مذهب ابن مالك جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الاختيار بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة كقول الشاعر:

كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء<sup>(٤)</sup> وقول الآخر:

قفى فبل التفرُّقِ يا ضباعا ولايك موقف منك الوداعا(٥)

<sup>(</sup>١) المقتضب ٣/ ٢٢١ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٥.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ٣٥٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) البيت لحسان بن ثابت ديوانه/ ٧١ (تحقيق: سيّد حنفي حسنين)، وانظر الكتاب ١/ ٤٩،٤/ ٩٢ و البيت لحسان بن ثابت ديوانه/ ٧١ وجمل الزجاجي/ ٤٦ وشرح الجمل ١/ ٤١٥ و وشرح الجمل ١/ ٣٥٦ و مغني اللبيب وشرح المفصل ٧/ ٩١ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٦ والخزانة ٩/ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٥) البيت للقطامي انظر الكتاب ٢/ ٢٤٣ والأصول ١/ ٨٣ والمقتضب ٤/ ٩٤ والإيضاح/ واللمع ١٢٠ وشرحه ١/ ٢٩١ وجمل الزجاجي/ ٤٦ وشرح الجمل ١/ ١٥٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٦ وشفاء العليل ١/ ٣١٧ وشرح المفصل ٧/ ٩١ وخزانة الأدب ٩٨ ٥٨.

وأن سيبويه أجاز إن قريباً منك زيد<sup>(۱)</sup>. وخطاً ابن مالك<sup>(۲)</sup>. وقال: ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار بذلك فائدة، وزعم ابن مالك أنّ من مسوّغات الابتداء بالنكرة تقدم جملة مشتملة على فائدة تكون خبراً عن النكرة<sup>(۳)</sup>.

وقال ابن جني لسنا ندفع أن جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح. فإنها جاءت منه أبيات شاذة وهو في ضرورة الشعر أعذر. والوجه اختيار الأفصح الأعرب.

كما ذكر أن النكرة الدالة على جنس تفيد مفاد المعرفة وإذا سبقت بنفي جاز ما لا يجوز مع الإيجاب<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

### الإخبار عن الجثة بالظرف

متع ابن جني في غير موضع الإخبار عن الجثة بظرف زمان (٥). في قول

(١) الارتشاف ٣/ ١١٧٨.

- (٢) المصدر نفسه ٣/ ١٠٨٢،١٠٧٩.
- (٣) المصدر نفسه ٣/ ١١٠٠، ١١٠٣ وانظر مسوغات الابتداء بالنكرة شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦\_٢٨٩.
  - (٤) المحتسب ١/ ٢٧٩.
- (٥) التنبيه: ١١٣/ ب، ٣٩/ أ، ١١٢/ ب. جوّز في غادٍ أن تكون تامة وغداة غدٍ ومعى =

أرطاة بن سُهيَّة:

هل أنت ابن ليلي إن نَظَرْتك رائح مع الركب أوغادٍ غداة غد معي

وهو مذهب الجمهور(١). وظاهر كلام سيبويه جوازه إذا كان فيه معنى الشرط لقوله: «ألا ترى أنك لو قلت زيدٌ يوم الجمعة فأنا أضربه لم يكن، ولو قلت: زيد إذا جاءني فأنا أضربه كان جيداً، فهذا يدُلّك على أنه يكون على غير قوله زيداً أضرب حين يأتيك»(٢).

وقال أبو حيان: إنّ قوماً أجازوه إذا كان فيه معنى الشرط وإنّ بعض المتأخّرين ذهبوا إلى جوازه إذا أفاد ولم يكن فيه معنى الشرط، وكذلك إذا وصفته ثم جررته بفى جاز وقوعه خبراً (٣).

ورده ابن عصفور لأنّه لا فائدة فيه وأوّل ما ورد من ذلك على الحذف(٤).

\* \* \*

<sup>=</sup> متعلقان بها، ووجها آخر أن تكون معي حالاً من ضمير غادٍ وغداة غدٍ ظرف لمعي متعلق به. أو تكون غادٍ ناقصة فيكون معي خبرها وغداة غد ظرف لمعي لاتصالها بالضمير، ولا يجوز جعل (غداة) خبراً عن غادٍ ولا حالاً من فاعله ولا من ضمير معي لامتناع جريان الزمان أخباراً عن الجثث.

<sup>(</sup>۱) انظر الكتاب ۱/ ۱۳۲ ومعاني القرآن للأخفش ۲/ ۰۰۲ والأصول ۱/ ٦٣ والارتشاف ٣/ ١١٢٣.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ١٣٧.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٣/ ١١٢٣.

<sup>(</sup>٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٨ وما بعدها.

# مجيء كان وأصبح وأمسى وظلّ بمعنى صار

ذهب ابن جني إلى أنّ (كان) الناقصة تأتي بمعنى صار كما في قول شمعلة ابن أخضر بن هبيرة:

فخرَّ على الألاءة لم يوسَّد وقد كان الدماء له خماراً(١)

واستشهد على ذلك بها أنشده أبو على:

بتيهاء قفرٍ والمطيِّ كأنها قطا الحَزن قد كانت فراخاً بيوضها(٢)

وقال: «وهذا وجه من وجوه (كان) خفيّ »(٣).

ونقله المرزوقي عن بعضهم (٤)، وذكر في موضع آخر أن الأفعال الناقصة قد ترد لا يراد بها معنى لفظها الذي وضعت له فأمسى وأصبح وظل وبات قد تفيد معنى صار إن لم تقصر على وقت معين كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بُشِرَ أَحَدُهُم إِلْأَنْنَى ظَلَ وَجَهُهُ مُسُودًا ﴾ [النحل: ٥٨] والبشارة تقع ليلاً ونهاراً، وكذلك في قولك أصبحوا خاسرين، وأمسوا نادمين، وإن كانوا في كل أوقاتهم على ذلك (٥).

وهو مذهب ثعلب كها ذكر صاحب الخزانة(٦) وابن مالك. وروى الفارسي

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٥٦٧، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ (كون). و١١٨ (حسن).

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٦٨ وعزاه ابن يعيش لابن كنـزة شرح المفصل ٧/ ١٠٢ وهو في اللسان لابن أحمر. ١٣٣ (كون) وشرح المفصل ٧/ ١٠٢ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ورقة ٨٦/ ب وذكره ابن برهان، اللمع ١/ ٥٠.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٦٨.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٣٤، ٧٣١.

<sup>(</sup>٦) خزانة الأدب ٩/ ٢٠١، شرح التسهيل ١/ ٣٤٤.

البيت عن ثعلب، وعد هذا قسماً من أقسام كان (١)، وذكره أبو البركات الأنباري عن بعضهم (٢) وابن منظور (٣).

وقال ابن يعيش: العرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا كان هنا موقع صار لما بينهما من التقارب في المعنى، وكذلك أصبح وأمسى وأضحى وظل من غير أن يقصد بها إلى وقت مخصوص(٤).

وذكر الرضى أن مجيئها بهذا المعنى قليل<sup>(ه)</sup>.

\* \* \*

# إجراء كاد مجرى كان في مجىء اسمها ضمير الشأن

ساق ابن جني مذهب الأخفش في إجراء كاد مجرى كان في مجيء اسمها ضمير الشأن وذلك في قوله تعالى: ﴿ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٧]. في معرض تعليقه على قول أشجع السلمى:

فأصبح في لحدٍ من الأرض ميتاً وكانت به حياً تضيق الصحاصحُ (٢)

<sup>(</sup>١) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٣٦.

<sup>(</sup>٢) أسرار العربية/ ١١٥.

<sup>(</sup>٣) لسان العرب/ بيض.

<sup>(</sup>٤) شرح المفصل ٧/ ١٠٢\_١٠٤.

<sup>(</sup>٥) شرح الكافية ٢/ ٢٩٣.

<sup>(</sup>٦) التنبيه ١٠٨/ ب. وانظر مذهب الأخفش في معاني القرآن ١/ ٣٦٧. جوز أن يكون اسم كان ضميراً مستتراً يعود على مذكور متقدّم وهو الوجه الأقوى، وأن يكون ضمير الشأن لِما لم يجر ذكرُه.

وذكره سيبويه في باب الإضهار في ليس وكان كالإضهار في (إنّ). فقال: «ومثله ﴿ كَادَيَ زِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنَهُم ﴾ [التوبة ١١] وجاز هذا التفسير لأنّ معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ كها قلت: ما كان الطيب إلّا المسك، على إعمال ما كان الأمرُ الطيبُ إلّا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه: ما الطيب إلّا المسك» (١).

وقال الفراء: «من قال (كاد يزيغ) جعل في (كاد) اسماً مثل الذي في قوله: (عسى أن يكونوا خيراً منهم)، وجعل يزيغ به ارتفعت القلوب مذكّراً»(٢).

وعلل الفارسي جواز تقدير ضمير الشأن مع كاد للزوم الخبر لها فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ للزوم الخبر لها، ولم يجوّزه في عسى، لأنّ فاعله يقع مفرداً، فلا يلزمه الخبر. وعدّ مجيء أن بعد كاد ضرورة لا يعتدّ بها، وأن إضهار القصة والحديث فيها قول سيبويه (٣).

ونقل أبو حيان عن أبي القاسم بن الأبرش زعمه أن كان التي يضمر فيها الشأن قسم برأسها، فهي لا ناقصة ولا تامة (٤).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۱/ ۷۱.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٤.

<sup>(</sup>٣) الحجة للقراء السبعة ٤/ ٢٣٤ - ٢٣٦ والمسائل الحلبيات/ ٢٥٠ - ٢٥٦ والمسائل العسكريات/ ٧٣.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٣/ ١٢٢٨.

## عمل كان الناقصة في الحال

جوّز ابن جني عمل كان الناقصة في الحال كها في قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبُ الَّنَ أَوْحَيْنَا ﴾ [يونس: ٢](١). فاللام في قوله (للناس) منصوبة الموضع لأنه صفة لـ (عجب) فلها تقدمت نصبت على الحال في أحد وجوه الإعراب(٢). وذلك في قول غسّان بن وَعْلة:

إذا كنتَ في سعدٍ وأمُّك منهم غريباً فلا يَغْرُرْك خالُك من سعدِ

وهذا الذي اختاره مخالف لما نقل عنه، فقد ذكر ابن مالك وأبو حيان أنه منع عملها في الظرف والمجرور هو وجماعة كالمبرد وابن السراج والفارسي والجرجاني وابن برهان والأستاذ أبو على وأن ذلك ظاهر مذهب سيبويه (٣).

وذكروا أن الخلاف في إعمالها في الحدث أو الحال مبني على دلالتها على الحدث أو عدم دلالتها عليه، فالمشهور عن هؤلاء قولهم بدلالتها على الزمان دون الحدث(٤).

وردّ ابن هشام وابن مالك وأبو حيان قولهم (٥). وقال أبو حيان: من قال

<sup>(</sup>١) ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبُّ أَنَّ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلِ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس: ١].

<sup>(</sup>٢) التنبيه: ٧٦/ أ. جعل (أمك منهم) جملة حالية منصوبة بـ (كنت) وذلك أن كان قد يعمل في الظرف فيها ليس باسم ولا خبر نحو قوله تعالى. أو تكون معمولة لـ (غريباً) لأنه يعمل في الظرف وإن تقدّم.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ١/ ٣٣٨\_ ٣٤٠ والارتشاف ٣/ ١١٥١ والمغنى/ ٧٧٠ والهمع ٢/ ٧٤.

 <sup>(</sup>٤) انظر المقتضب ٣/ ٣٣. والأصول ١/ ٨٢ والمسائل العسكريات/ ٣٣ والتهام/ ١٧١ وشرح اللمع ١/ ٤٩.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب/ ٧٢٦،٥٧٠ وما بعدها وشرح التسهيل ١/ ٣٣٨ والارتشاف ١/ ٢٣٨.

بدلالتها على الحدث أعملها في الظرف والمجرور والحال(١١).

ولم يصرّ ح ابن مالك بعملها في الحال والظرف والمجرور بل صرّ ح بأنها دالة على مصادرها وأنه ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي(٢). وأن خبر هذه الأفعال قد يشبّه بالحال في اقترانه بالواو(٣). ونقل السيوطي عن الفارسي منع تعليق الجاربها وأنَّ في عملها في ظرف الزمان نظر أ<sup>(٤)</sup>.

# فاعل نعم وبئس

الأصل في فاعل نعم وبئس أن يكون معرفاً بـ (ال) أو مضافاً إلى معرّف ب (ال) أو ضميراً مفسراً بنكرة (٥). واختار ابن جني جواز مجيئه نكرة مختصة لمضارعتها المعرفة بالإضافة إلى نكرة (٢)، ومذهب سيبويه وعامة النحويّين أنّ ذلك خاصّ بالضرورة (<sup>٧)</sup>.

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ١١٥٢.

<sup>(</sup>۲) شرح التسهيل ۱/ ۳٤٠.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ٣٥٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الهمع ٢/ ٧٥.

<sup>(</sup>٥) انظر شرح الكافية للرضى ٢/ ٣١٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) التنسه ورقة ۱۷۲/ أ.

<sup>(</sup>٧) انظر الكتاب ٢/ ١٧٦ وما بعدها والمقتضب ٢/ ١٤١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٢ والارتشاف ٤/ ٢٠٤٧ والخزانة ٩/ ٤١٥.

والفراء يجوّز فيه الرفع والنصب(١).

وحكى الأخفش أن ذلك لغة (٢). وما اختاره ابن جني مذهب الفارسي، قال في البصريات: «اعلم أنّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألف ولام بمنزلة ما فيه الألف واللام فترفعه كما ترفع ذلك»(٣).

وهو ظاهر مذهب ابن السراج (٤). واختار ابن مالك مجيئه نكرة مضافة أو مفردة (٥) كما أجاز ابن جني وصفه جوازاً حسناً إذا كان الوصف فيه على التفضيل على فئة محددة لا على الجميع مخالفاً بذلك الفارسي وابن السراج اللذين ذهبا إلى منع الوصف وحَمْله على البدل قياساً لأن الجنس أبعد شيء عن الوصف لفساد معناه (٢).

ورد عليهما ابن مالك بقوله: «وأما النعت، فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأنّ تخصيصه حينئذ

لعمري وما عمري علي بهين لبيس الفتى المدعو بالليل حاتم إذ ذكر أن مذهب النحاة أنه لا يجوز وصف فاعل نعم وبئس لأنه جنس وحملوا ما جاء على البدل.

<sup>(</sup>١) معاني القرآن ١/ ٥٦.

<sup>(</sup>٢) الخزانة ٩/ ٤١٥.

<sup>(</sup>٣) المسائل البصريات/ ٦٤٠ والإيضاح/ ٨٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الأصول ١/ ١١٩.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٣/ ١٤.

<sup>(</sup>٦) التنبيه ١٦٨/ ب وذلك في قول يزيد بن قُنافة:

مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لإمكان أن ينوى في النعت ما نوي في المنعوت كما في بيت الحماسة.

وحكى ابن السراج وأبو على مثل هذا على البدل وأبيا النعت ولا حجّة لها»(١).

وذكر البغدادي أن الفارسي نقل قول ابن السرّاج وأقره في تذكرته في أنّ الوصف قبيح وحمله على البدل ثم قال: «وردّ عليهما الشارح المحقق بأنّ هذا المنع ليس بشيء، لأنّ الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق، وهو في مثل هذا الردّ والتوجيه تابع لابن جني»(٢).

وذكر أبو حيان أن منع وصفه مذهب البصريين ونقل عن ابن السراج والفارسي جوازه (٣). والذي في الأصول أنه جاء في الشعر منعوتاً واختار جعله بدلاً لا نعتاً (٤)، وما ذكره أبو حيان مخالف لما نقله ابن مالك والرضى والبغدادي.

#### \* \* \*

## نيابة المفعول لأجله عن الفاعل

منع ابن جني نيابة المفعول لأجله عن الفاعل لاستحالته، ولأنّ المجرور في قوله «يغضي من مهابته» من قول الحزين الليثي:

<sup>(</sup>۱) شرح التسهيل ٣/ ١٠.

<sup>(</sup>٢) الخزانة ٩/ ٤٠٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ٢٠٤٥.

<sup>(</sup>٤) الأصول ١/ ١٢٠.

يُغضِي حياءً ويُغضى من مهابته في الكلَّم إلا حين يبتسم

ليس بمنزلته في (سير بزيد) لأن زيداً هنا مفعول به في المعنى(١١).

ومنعه التبريزي والمرزوقي وذكرا أن الحال والتمييز لا يقام واحد منها مقام الفاعل، وخالف ابن جني في فصله بين (من مهابته) و (سير بزيد) بل حمل قول الشاعر على إضهار المصدر في (سير بزيد) في حين جعل ابن جني المجرور نائباً عن الفاعل لأنه بمعنى المفعول به (۲).

وجعل الأعلم نائب الفاعل المصدر المضمر في يغضي لدلالة الفعل عليه وجوّز بناءً على ذلك بناء ما لا يتعدّى إلى ما لم يسمّ فاعله نحو قام وقعد فيقال قيم القيام وقُعِدَ القعود، وعزاه إلى سيبويه وذكر أن بعضهم روى البيت على البناء للمعلوم فراراً من هذا التقدير واختار الأول<sup>(٣)</sup>. ومَنْعُ إقامتهِ مذهب الجمهور والفارسي وابن جني<sup>(٤)</sup> وكذلك الحال والتمييز<sup>(6)</sup>.

وعلل ابن السراج المنع بزوال معنى التعليل من المفعول لأجله إذا أقيم مقام الفاعل<sup>(1)</sup>. وعلله الفارسي بأن انتصابه ليس كانتصاب المفعول به، وذكر أنه لم يجز

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۸۰/ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٦٢٣ والتبريزي ٣/ ١٣٠.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٩٣٧ منع ابن جني في اللمع بناء اللازم للمجهول/ ٨٣.

<sup>(</sup>٤) انظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٧ وانظر الأصول ١/ ٨١ والمقتضب ٤/ ٥١ وشرح الكافية للرضى ١/ ٨٤ والهمع ٢/ ٢٧٠.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٣/ ١٣٣٨ والهمع ٢/ ٢٧٠.

<sup>(</sup>٦) الأصول ١/ ٨١.

نصبه نصب المفعول به اتساعاً كما اتسع في الظرف لأنه عندئذ يخرج عن كونه مفعولاً له متى كان فضلة بعد مفعولاً له متى كان فضلة بعد الفاعل يقدَّر وصول الفعل إليه باللام(١١).

وما ذكره الأعلم من نيابة المصدر المضمر عن الفاعل إذا بني للمجهول ذكره السيوطي ونقله عن الزجاجي (٢). ونقل ابن مالك عن الزجاجي إجازة بعضهم إضهار المصدر وعزا ذلك إلى سيبويه ونقل عن ابن خروف خلاف ذلك وصحّحه (٣). وأجاز نيابة الجار والمجرور (٤).

وذكر أبو حيان أن ذلك مذهب البصريين، وهو الذي اختاره ابن جني، لأنّ المجرور عندهم في موضع نصب إلا أنه لا يُتبع على الموضع كما لا يتبع إذا كان في محل نصب. ونقل الخلاف في النائب فقيل المجرور وقال غيرهم: حرف الجر، أو ضمير مبهم مستتر في الفعل أو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أو الجار والمجرور (٥).

ونقل السيوطي وأبو حيان الاتفاق على عدم جواز نيابة المفعول لأجله المنصوب، وأما المجرور ففيه قولان:

الأول: عدم جوازه عند الجمهور وصححه الفارسي وابن جني.

<sup>(</sup>١) المسائل البصريات: ٢٢٨ \_ ٢٣٠.

<sup>(</sup>٢) الهمع ٢/ ٢٧١.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٧.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٢/ ١٢٦.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٣/ ١٣٣٦ وما بعدها.

الثانى: الجواز بناء على جواز إقامة المجرور(١).

وأما ما أورده التبريزي والمرزوقي من نيابة الحال عن الفاعل في قول الشاعر: لوعُـدَّ قـبرٌ وقـبرٌ كنـتَ أكـرمهم ميتاً وأبعدَهم من منـزل الـذام(٢)

فجائز لأنه صار الفاعل في المعنى لمّا ردّ إليه حرف العطف فزالت الحالية.

وقال ابن أبي الربيع: الفعل يبنى لأربعة أشياء: المفعول به والمصدر وظرف الزمان وظرف المكان<sup>(٣)</sup>.

واشترطوا في المصدر أن يكون لغير توكيد(٤).

وقال سيبويه: «هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل بغيره، وإنّما يجيء ذلك على أن تبيّن أيّ فعل فعلت أو توكيداً»(٥).

\* \* \*

## مجيء الحال معرفة

ذهب ابن جني إلى جواز مجيء الحال بلفظ المعرفة إن كان في معنى النكرة.

الهمع ۲/ ۲۷۰ والارتشاف ۳/ ۱۳۳۷.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١١٢٢ وشرح التبريزي ٣/ ١٣٠ وانظر الأصول ١/ ٨١ والبيت لعصام بن عبيد الزّمّاني انظر خزانة الأدب ٧/ ٤٧٣.

<sup>(</sup>٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٩٦١.

<sup>(</sup>٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٦ والارتشاف ٣/ ١٣٣٢ واللمع/ ٨٣.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ١/ ٢٢٨ وما بعدها.

وعلّل مجيء (ابن أحلام النيام) من قول زُمَيْل بن أُبيْر:

فجئت ابن أحلام النيام ولم تجد لنفسك إلّا صِهرها مَن تُباعِلُ

وهو معرفة حالاً بقوله:

«لما كان مثلاً لا حقيقة تحته، عاد به المعنى إلى التنكير، كما أن قولهم: (ادخلوا الأول فالأول، لمّا لم يُرِد بهذا التعريفِ أوّلاً بعينه وكان معناه ادخلوا متتالين أجاز أن يكون حالاً، فكذلك أيضاً لما كان معنى (ابن أحلام النيام) أي جئت ساقطاً هلهلاً لغير رِشدة جاز أيضاً أن يكون بلفظ المعرفة لأنه في معنى النكرة»(١).

ومذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال<sup>(۲)</sup>. ونقل أبو حيان عن يونس والبغداديين جواز معرفة، وعن الكوفيين جواز أن تأتي على صورة المعرفة إن تضمنت معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة<sup>(۳)</sup>. ووصفه ابن مالك بالشذوذ وتأوّله بالنكرة (٤).

ومن الحال المعرفة (وَحْدَ) مضافة إلى ضمير. قال المرزوقي: «وموضع (وحدي) من الإعراب نصب على المصدر، والتقدير لست آكله وقد أوحدت نفسي في أكله إيحاداً. فوضع وحده موضع الإيحاد.

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۳/ أوما بعدها وانظر ۱۳۶/ أ، وذكر مثله الأعلم/ ۱۰۲۶ و۲۲۲ والمرزوقي/ ۷۹۱ و ۹۲۸.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۱/ ۳۷۷، ۲/ ۱۱۲،۵۲، ۱۱۴، ۱۱۲ والأصول ۱/ ۲۱۶ والارتشاف ۱۵۹۲، والتصريح ۱/ ۳۷۲.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف/ ١٥٦٢.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٦.

والكوفيون يجعلون وحدي في موضع الحال وإن كان لفظه معرفة، يجعلونه من باب (جاؤوا قضهم بقضيضهم) و(كلمته فاه إلى في) وما أشبهه ها(١). وذلك في معرض تعليقه على قول حاتم الطائي:

إذا ما صنعْتِ الزّادَ فالتمسي له أكيلاً فإنّي لستُ آكلَه وَحْدي

وزاد التبريزي في موضع آخر قول أبي سعيد: «هو ينتصب عند الخليل وسيبويه على الحال، وهو اسم يجعل في موضع المصدر الذي يكون حالاً، والمصدر الذي هذا الاسم في موضعه في موضع اسم هو الحال في الأصل، فإذا قال القائل مررت بزيد وحده فتقديره: مررت بزيد إفراداً له بمروري، أي أفردته بالمرور إفراداً، وهو في معنى مررت بزيد مفرداً له أنا بالمرور»(٢).

فالذي عزاه المرزوقي إلى الكوفيين في النصّ الأول، عزاه التبريزي إلى سيبويه والخليل نقلاً عن السيرافي.

وظاهر عبارة سيبويه في الكتاب حمله على المصدرية ونصّ كلامه: «هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف في الباب الذي يليه وذلك قولك مررت به وحدة ومررت بهم وحدهم ومررت برجل وحدة، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة... وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثّل نصب وحدة وخستهم، أنه كقولك إفراداً، فهذا تمثيل ولم يستعمل في الكلام. وزعم يونس أن وحدة بمنزلة عنده وأن خستهم والجاء الغفير وقضّهم بقضيضهم كقولك: جميعاً وعامة وكذلك طرّاً وقاطبة، بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١٦٦٩ وشرح التبريزي ١/ ١٤٨.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ١٤٨ وما بعدها وبيت حاتم في ديوانه/ ٣٧.

كلمته فاه إلى في وليس مثله لأنّ الآخِر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى، وفاه إلى في ههنا غير الأول، وأما طرّاً وقاطبة فأشبه بذلك لأنه جيد أن يكون حالاً غيرُ المصدر نكرة، والذي نأخذ به الأولُ.

وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت مررت برجل على حِياله فطرحتَ على، فمن ثَمَّ قال هو مثل عندَه، وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصاً»(١).

وما عزاه سيبويه إلى يونس من قوله بانتصاب (وحده) على الظرفية عزاه الرضي إلى الكوفيين (٢). وقال ابن عصفور: إن سيبويه ذهب إلى أنه مصدر موضوع موضع الحال ولم يجعلها مصادر \_أي وحده، وقضهم وثلاثتهم \_ لأنها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر. قال: «فلو سميناها مصادر لكان على حد تسميتها ويحاً وويلاً مصادر »(٣).

ونقل عن المبرد قوله إنه في معنى مُفرِد ورجحه على قول الخليل لاطراده (٤). وعبارة المبرد: «أما قولك مررت بزيد وحده فتأويله أوحدته بمروري إيحاداً كقولك أفردته بمروري إفراداً. وقولك وحده في معنى المصدر فلا سبيل إلى تغييره من النصب» (٥).

وذكر ابن السراج أن مذهب سيبويه: أنه أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال.

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۱/ ۳۷۳، ۳۷٤، ۷۷۷، ۲۷۸.

<sup>(</sup>٢) شرح الكافيه ١/ ٢٠٣.

<sup>(</sup>٣) شرح الجمل ٢/ ١٥٩.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٢/ ١٦١.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ٣/ ٢٣٩.

وقال: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة. وزعم الخليل أنه إذا نصب فكأنه قال مررت بهؤلاء فقط مثل وحده في معناه أي أفرقهم وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ويعربونه كإعرابه توكيداً له(١).

#### \* \* \*

# استغناء جملة الحال الاسمية عن الواو أو الضمير ووجوب تقدير قدمع الفعلية الماضية

ذكر المرزوقي (٢) أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً فقد تستغني عن إدخال العاطف عليها وتكتفي بضميرها، لأن الضمير يعلّق الحال بها قبلها كها يعلّق حرف العطف. ومثله في القرآن : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كُلِّبُهُمْ ﴾[الكهف: ٢٢]، فإن خلت هذه الجملة من الضمير فلا بد من الواو (٣).

وأما الفعلية؛ فإذا كان فعلها ماضياً فالأجود أن يضمر معها (قد) ليقرب بناء الماضي من الحال(٤).

ونقل الرضي عن ابن الحاجب أن استغناء الجملة الاسمية عن الواو بالضمير ضعيف، وأنه لابد في الماضي من (قد) ظاهرة أو مقدرة (٥٠).

<sup>(</sup>١) الأصول ١/ ١٦٥.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي ١٦٣٦ ونقله التبريزي ٤/ ١٧٩.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٧١٧.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه/ ٧٢٥، ٣٧، ٣٣١ وشرح التبريزي ٢/ ٢٤٥، ٦٩، ١٤٢ و١/ ١٢٩.

<sup>(</sup>٥) شرح الكافية ١/ ٢١١.

وعلل ابن السراج ذلك بقوله: «ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومرّ منه جزء، والحال معلوم أنها تتطاول فإنها صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة وإما مضمرة ولتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً (۱). وقال الرضي: «إن الأخفش والكوفيين غير الفراء لم يوجبوا (قد) في الماضى المثبت ظاهرة أو مقدرة استدلالاً بنحو قوله:

كما انتفض العصفور بلله القطر(٢)

وقول ه تعالى: ﴿ أَوْ جَآ الْمُؤُمُّمُ حَصِرَتُ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]. وغيرهم أوجبوه »(٣).

ونقل ابن هشام عن الزمخشري أن انفراد الجملة الحالية بالضمير دون الواو شاذ نادر، ورده لوروده في مواضع من التنزيل<sup>(3)</sup>. وذهب ابن مالك إلى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو، لأن إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان

<sup>(</sup>١) الأصول ١/ ٢١٦.

<sup>(</sup>٢) لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧ والإنصاف ١/ ٢٥٣ والخزانة ٣/ ٢٥٤ وما بعدها وشرح التصريح ١/ ٣٦٦ واللسان ٢/ ١٥٥. وصدره:

إنّي لتعسروني للذكراك هِسزَّة

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية ١/ ٢١٣.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٢٥٦.

لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو(١).

#### \* \* \*

### شبه الحال بالشرط

ذهب المرزوقي والتبريزي إلى أن الحال قد يكون فيها معنى الشرط كما أن الشرط يكون فيه معنى الحال، فالأول كقولك لأفعلنه كائناً ما كان، أي إن كان هذا وإن كان هذا، والثاني كبيت الكتاب:

عاود هراة وإن معمورها خربا(٢)

لأن الواو منه في موضع الحال كما هو في بيت عمرو بن معديكرب:

ليسس الجسمال بمئسزر فاعلم وإن رديست بسردا

وفيه لفظ الشرط ومعناه، وما قبله نائب عن الجواب(٣).

وقال ابن جني: «وفي الحال معنى الشرط، ألا تراك تقول لأفعلنه كائناً ما كان أي إن كان هذا وإن كان هذا، ولذلك وقع الشرط خبراً عن الحدث كما تقع الحال خبراً عنه، تقول: (قيامك فاعرفه»(٤).

وأسعد اليـوم مشـغوفاً إذا طربـا

شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٤.

- (٣) شرح المرزوقي/ ١٧٤، وشرح التبريزي ١/ ١٧٠.
  - (٤) التنبيه ١٣٨/ أ.

شرح التسهيل ٢/ ٣٦٦.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ١١٢ والبيت لعبد الله بن مسلم الهذلي وعجزه:

وذكر أبو حيان أن شرط الجملة الحالية أن تكون خبرية، على أن الفراء جوّز وقوع الأمر ونحوه حالاً وغير الفراء يتأول ما ورد من ذلك، ويدخل تحت الخبرية الشرطية فتقع حالاً فقيل تلزم الواو، ومذهب ابن جني فيها نقله أبو حيان أنها لا تلزم ونقل المطرّزي عن صاحب المصباح أن الجملة الشرطية إذا وقعت حالاً تخرج عن حقيقة الشرط إلى معنى التسوية(١).

وذكر ابن هشام أن الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً (٢).

#### \* \* \*

# سد الحال مسدّ الخبر

ذكر المرزوقي أن المصادر إذا ابتدئ بها وقعت الأحوال أخباراً عنها كقولك: (ضربي زيداً قائماً) وكذلك المضاف إلى المصدر تقول: (أكثر ضربي زيداً قائماً) (٣).

واختلف في خبر المبتدأ الذي سدّت الحال مسدّه: فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه زمان مضاف إلى فعله، تقديره إن كان الضرب لم يقع (إذا كان) وإن كان قد وقع يقدّر (إذا كان) و(كان) هذه المقدّرة تامة لا ناقصة، والحال من الضمير المستكنّ في (كان) والعامل فيها (كان)(٤).

<sup>(</sup>۱) الارتشاف/ ۱۲۰۲ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٥٦٢.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٧١٢ وشرح التبريزي ٤/ ٢٣٩.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف/ ١٠٩٣. وقال الرضي: إن البصريين ذهبوا إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً والعامل فيه محذوف، وأن الأخفش ذهب إلى أن الخبر الذي سدّت الحال =

قال سيبويه في باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن: «وتقول: (عهدي به قائماً وعلمي به ذا مال) فتنصب على أنه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليسا هنا ظرفين، وتقول: (ضربي عبد الله قائماً) على هذا الذي ذكرت لك»(١).

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر محذوف بعد الحال تقديره واقع أو ثابت. وذهب الأخفش والفراء والمبرد إلى أن العامل فيها المصدر ولا تغني الحال عن الخبر (٢). وعدّ ابن عصفور الخبر في هذا الموضع مما يلزم حذفه، ولا يجوز إظهاره لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوّض (٣).

وذكر أبو حيان أن ابن الحاج خطّأه في ذلك في نقده على ابن عصفور (٤). ونقل عن ابن درستويه والأخفش الأصغر أنه لا خبر له. وأن الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان ذهبوا إلى أن الحال بنفسها هي الخبر لا سادّة مسدّه، وقيل هو محذوف وانتصر ابن هشام لمن ذهب إلى انتصاب قائماً على الحال لا على أنه خبر لكان محذوفة

<sup>=</sup> مسدّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال. ومذهب الكوفيين أنه حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى وأن سيبويه منع رفع الحال الساد مسد الخبر عن أفعل التفضيل وأجازه الأخفش والمبرد. شرح الكافيه/ ١٠٥ ـ ١٠٧.

<sup>(</sup>١) الكتاب ١/ ١٩٤.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف/ ١٠٩٣ نقلاً عن ابن السيد وهشام.

<sup>(</sup>٣) شرح الجمل ١/ ٢٣٣.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف/ ١٠٩٣ وذكر أن مذهب الجرمي وابن كيسان والأعلم أنها سدت مسد الخبر كالظرف.

إذ لا يقترن الخبر بالواو. وفصل القول في هذه المسألة(١).

\* \* \*

# وقوع المصدر حالاً

ذكر المرزوقي والتبريزي في غير موضع أن المصدر يقع حالاً(٢).

وقال سيبويه في باب ما ينتصب من المصدر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر «وذلك قولك قتلته صبراً ولقيته فجاءة ومفاجأة، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً(٣)».

والذي نقله عنه ابن هشام أنه يحمله على معنى المشتق<sup>(٤)</sup>. ونقل الرضي عن جمهور النحويين إجماعهم على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليها غيرها<sup>(٥)</sup>.

وأن المبرّد والزجاج شذّا في تجويز القياس، وقيل عن المبرّد مطلقاً، وقيل

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٥٣٧.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۱۰۶، ۱۱۹۵، ۱۱۷۱، ۱۷۲۱، ۱۷۲۱، ۱۱۸۱، ۱۱۸۱، ۱۱۸۱، ۲۰۷۱، ۲۰۷۱، والشرح وشرح التبريزي ۱/ ۳۹۱، ۱۷۳، ۲۰۹، ۴ ، ۳۵۸ ک/ ۲۰۹، ۲۰۹، ۴۱۵، والشرح المنسوب إلى المعري/ ۵۰۱.

<sup>(</sup>۳) الكتاب ۱/ ۳۷۰.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٧٢٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) شرح الكافية ١/ ٢١٠.

فيها هو نوع للفعل نحو أتيته سرعة. فيها نقله أبو حيان (١). وهذه المصادر عند سيبويه منصوبة بالفعل قبلها أحوالا (٢). واختاره ابن مالك (٣). وعند الكوفيين والأخفش والمبرد منصوبة على المصدر وقبل كل واحد منها فعل مقدّر هو الحال (٤). وعزا الرضي هذا المذهب إلى الفارسي (٥).

\* \* \*

## تقديم الحال على عاملها

اختار المرزوقي (٦) مذهب جمهور البصريين في تجويز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً ومنع تقديمه على الظرف، لأنه يتصرّف تصرّف الفعل، وليس بفعل (٧).

وأما الكوفيون فمنعوا تقديمه على الفعل العامل فيه مع الاسم الظاهر وجوّزوه مع المضمر، والبصريون يجوّزون مع الظاهر والمضمر (^).

وقال ابن السراج: «البصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول

<sup>(</sup>١) الارتشاف/ ١٥٧٠.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٣٧٠ والارتشاف/ ١٥٧١.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٨ والارتشاف/ ١٥٧١.

<sup>(</sup>٥) شرح الكافية ١/ ٢١٠.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ١٠٠٠.

<sup>(</sup>۷) انظر الكتاب ٢/ ١٢٤، المقتضب ٤/ ١٦٨، الأصول ١/ ٢١٥، شرح التسهيل ٢/ ٣٤٣، مغنى اللبيب/ ٦٠٥.

<sup>(</sup>٨) الإنصاف مسألة ٣١، ١/ ٢٥٠ وما بعدها.

والمكني والظاهر إذا كان العامل فعلاً فإن كان معنى لم يجز تقديم الحال. والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام لأن فيها ذكراً من الأسماء، فإن كانت لمكني جاز تقديمها فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويشبهها الكسائي بالوقت»(١).

وقال ابن مالك: إن الأخفش خالف البصريين، فجوّز تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفي مطلقاً واختار صحة جوازه على ضعف. قال: «ولا يجري مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنوية باتفاق»(٢).

#### \* \* \*

# تقديم المستثنى على المستثنى منه، أو على صفته

ذكر المرزوقي أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه انتصب (٣). (وأن تقدّمه على صفة المستثنى) وهو مذهب جمهور النحويين (٤). وعدّه ابن جني كنصب الصفة إذا تقدّمت على الموصوف وجعل تقديم المستثنى مما يقبله القياس (٥). وأن النصب واجب إلا في لغة ضعيفة (٢). وذكر سيبويه أن هذه اللغة حكاية يونس عن بعض

<sup>(</sup>١) الأصول ١/ ٢١٥.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٤٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٧٤، ٨٧٩.

<sup>(</sup>٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٥ والأصول ١/ ٢٨٣ والمسائل البصريات/ ٥١٧ والإيضاح/ ٢٠٦ والخصائص ٣/ ٨٥، ٢/ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٥) الخصائص ٢/ ٣٨٢.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه ٣/ ٨٥.

العرب، وأنهم يجعلونه بدلاً(١).

ونقله أبو حيان عن الفراء وقال: «وقال ابن أصبغ: لا يجوز فيه عند البصريين إلا النصب خاصة، وقال بعضهم هو من القلة بحيث لا يقاس عليه، ووجهه أن يكون بدلاً» (٢). واختار وجوب النصب ابن عصفور، ونقل عن بعض النحويين جواز النصب على الاستثناء أو اتباع المستثنى منه المتأخر على البدل أو الصفة وردّه، وذكر أنه يمكن حمل ذلك على بدل الشيء من الشيء، فيكون من وضع العام موضع الخاص للضرورة (٣).

وعزا السيوطي جواز الإتباع على البدل أو الصفة إلى الكوفيين والبغداديين وابن مالك<sup>(٤)</sup>. وقال ابن يعيش: إن من النحويين من يجعل النصب ها هنا من أحسن القبيحين، وهي نظيرة لتقديم صفة النكرة عليها<sup>(٥)</sup>.

وقال ثعلب في مجالسه: «يقال ما عندي إلا خمسون دراهمُ وإلا خمسونَ دراهمُ، وإلا خمسين دراهمُ، وإلا خمسين دراهمَ، وانشد:

(7)	الا آلَ أَحِم لَ شهِ عِنْهُ	ه مــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	إد ال المستحسسية	ومساي

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۲/ ۳۳۷.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف/ ١٥١٦.

<sup>(</sup>٣) شرح الجمل ٢/ ٢٦٣.

<sup>(</sup>٤) الهمع ٣/ ٢٥٧ نقلاً عن ابن عصفور.

<sup>(</sup>٥) شرح المفصل ٢/ ٧٩.

<sup>(</sup>٦) البيت للكميت وعجزه: ومالي إلا مذهب الحق مذهب الإنصاف/ ٢٧٥ وخزانة الأدب المبيت للكميت وعجزه: ومالي المبيع ٣/ ١٦١ ولسان العرب ١/ ٥٠٢ (شعب) ويروى ومالي الا مشعب الحق مشعب الشاهد فيه تقدم المستثنى على المستثنى منه ونصبه.

و(آلُ أحمد) يُرويان جميعاً ليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه»(١).

وقال الفارسي فيها حكاه يونس من إبدال أحد من الأب وليس ذلك بمعروف عند أبي عمر الجرمي، ووجه قبحه أنه كلام قليل الفائدة»(٢).

واختار المرزوقي نصب المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه لأن تقدّمه عليه نفسه، لأن الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي اختاره مذهب المازني(٤). وهو ظاهر قول سيبويه(٥) «وقد قال بعضهم ما مررت بأحد إلا زيداً خير منه، وكذلك، من لي إلا زيداً صديقاً، ومالي أحد إلا زيداً صديقٌ كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً كما كرهوا أن يقدّم قبل الاسم إلا نصباً» واختيار الفارسي(١). والأخفش(٧).

وذكر المبرد أن سيبويه اختار الإتباع لأن البدل إنها هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلة يجوز حذفها، وأن المازني اختار النصب ثم قال: «والقياس عندي قول سيبويه لأن الكلام إنها يراد لمعناه (^).

<sup>(</sup>١) مجالس ثعلب ١/ ٤٩.

<sup>(</sup>٢) المسائل المنثورة/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٢٥١ و١١٨٠.

<sup>(</sup>٤) انظر المقتضب ٤/ ٣٩٩ وشرح الجمل ٢/ ٢٦٤ وشرح المفصل ٢/ ٩١ وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٤.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

<sup>(</sup>٦) المسائل البصريات/ ١٧٥ والمسائل المنثورة/ ٦٢.

<sup>(</sup>٧) معانى الأخفش ١/ ١٢٣.

<sup>(</sup>٨) المقتضب ٤/ ٣٩٩.

ونقل ذلك عنهما ابن يعيش نقلاً عن الزمخشري(١). واختاره ابن مالك(٢).

ونقل أبو حيان عنهم جواز الوجهين، وعن المازني اختيار النصب، وعنه اختيار البدل، وعنه وجوب النصب. قال: وهو وهم عليه من ابن عصفور (٣).

ولم يجز فيه ابن عصفور إلا النصب، ونقل عن يونس وغيره جواز البدل وضعّفه (٤). وذهب ابن جني إلى أن تقديم المستثنى على المستثنى منه مع المرفوع والمنصوب أقوى منه مع المجرور؛ وذلك أن المستثنى مع المرفوع والمنصوب مؤخر عن العامل في المستثنى منه نفسه، وفي المجرور هو مقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً، وهو حرف الجر، فجرى مجرى (إلا زيداً ما قام أحدٌ) و(إلا زيداً ضربتُ الناس) ولهذا لم يقو تقديم المستثنى على المجرور قوته على المرفوع والمنصوب (٥). واختاره ابن مالك (١).

وفي شرح المرزوقي أن بني تميم يرفعون في الاستثناء المنقطع على البدل، قال: وهذا يشبه بدل الغلط ولهذا ضعف في الإعراب، وذكر أن الوجه الجيد النصب(٧).

<sup>(</sup>١) شرح المفصل ٢/ ٩١.

<sup>(</sup>٢) شرح لتسهيل ٢/ ٢٨٤.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف/ ١٥١٦.

<sup>(</sup>٤) شرح الجمل ٢/ ٢٦٤.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ١١١/ أ.

<sup>(</sup>٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٩٤.

<sup>(</sup>۷) شرح المرزوقي/ ۱٤٠٣.

وذكر الأخفش أن النصب في الاستثناء المنقطع لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول هذا بمنزلة ما هو من الأول فيرفع (١). وذكر هاتين اللغتين سيبويه (٢).

ونقل أبو حيان عن أبي بكر خطاب في كتاب الترشيح أن بني تميم ينصبون في الإيجاب، ويبدلون في النفي (٣)، وقال: «في الاستثناء المنقطع بنو تميم يجيزون الإتباع فيه كالمتصل، والنصب عندهم أفصح من البدل، والحجازيون يوجبون نصبه» (٤).

وربها دفعهم إلى ذلك أنهم جعلوا الاستثناء المنقطع بمعنى لكن في مذهب البصريين. وأما الكوفيون فيقدرونه بسوى (٥).

وذهب ابن جني إلى أن الاستثناء بـ (على أنّ) و(غير أنّ) لغة قيس، وهو استثناء منقطع وعبارته: «أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن قراءة عليه عن أحمد بن يحيى قال: لمّا أنشدته ـ يعنى ابن الأعرابي ـ قول الشاعر:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب(٢)

<sup>(</sup>١) معاني القرآن ١/ ١٧.

<sup>(</sup>۲) الکتاب ۲/ ۳۲۰\_۳۲۳.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف/ ١٥٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٣/ ١٥١١.

<sup>(</sup>٥) انظر معاني الأخفش ٦/ ١٢٢ وما بعدها و٢/ ٤٠٧ والأصول ١/ ٢٩٠ والمقتضب ٤/ ٤١٢ والكتاب ٢/ ٣١٩ و ٣٢٥ وشرح الجمل ٢/ ٢٢٦ والارتشاف ٣/ ١٥٠٠.

<sup>(</sup>٦) للنابغة الذبياني ديوانه/ ٤٤ والكتاب ٢/ ٣٢٦ وإصلاح المنطق/ ٢٢٤ والأزهية/ ١٨٠ والمغنى/ ١١٤ والخزانة ٣/ ٣٢٧، ٣٢٧ واللسان ٨/ ٢٦٥ قرع.

قال: هذا استثناء قيس، يقولون غير أنّ هذا أشرف من هذا، وهذا أفضل من هذا يكون مدحاً بعد مدح. وأنشد فيه أيضاً:

فتى كان فيه ما يسرّ صديقه على أنّ فيه ما يسوء الأعاديا<sup>(1)</sup> فتى كملت أخلاقه غير أنه جواد في ايبقي من المال باقيا

انقضت الحكاية. وهذا الاستثناء على إغرابه جارٍ مجرى الاستثناء المعهود، ألا ترى أنه إذا قال: فتى كان فيه ما يسرّ صديقه جاز أن يظن أنه مقصور على هذا وحده، فإذا قال: على أنّ فيه ما يسوء الأعاديا أراد هذا من النفس، وصار معناه أن فيه مسرّة لأوليائه ومساءة لأعدائه، وليس مقصوراً على أحد الأمرين فهو إخراج شيء من شيء لخلاف الثاني للأول»(٢).

وساق البغدادي قول ابن جني بنصّه وذكر أن هذا البيت من شواهد سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وجعل سيبويه الاستثناء بغير أن في البيتين السابقين منقطعاً بمعنى لكنّ. واستشهد في غير موضع على الاستثناء بغير أن(٤).

وذكر أبو حيان أن بيد تساويها في الاستثناء المنقطع ونقل عن البديع أنها

<sup>(</sup>۱) للنابغة الجعدي ديوانه/ ۱۷۳ والكتاب ۲/ ۳۲۷ والأزهية/ ۱۸۱ وشرح المرزوقي/ ۱۸۲ والخزانة ۳/ ۳۳۶.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۲۲/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) خزانة الأدب ٣/ ٣٣٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢/ ٣٢٦ وما بعدها.

تكون بمعنى على(١)، وكذلك ابن مالك(٢).

ويفهم من ظاهر قول ابن هشام استخدامهم على بمعنى غير وذلك في الموضع الذي تكون فيه للاستدراك والإضراب، وقال: «وتعلّق هذه بها قبلها عند من قال به كتعلّق (حاشا) بها قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا»(٣).

#### \* \* \*

# مجيء التمييز جمعاً

ذكر المرزوقي أنّ التمييز يؤتى به موحّد اللفظ، فإذا لم يتبيّن كثرةُ العدد واختلاف الجنس من المميَّز يؤتى بالتمييز مجموع اللفظ متى أريد التنبيه على ذلك وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُلْبَتُكُم عِلَا أَغْمَلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] ولو قال (عملاً) كان السامع لا يَبعُد في وهمه أن خُسرَهم كان لجنس واحد من أجناس المعصية، أو لعمل واحد من الأعمال الذميمة (٤).

وهذا موافق لما ذكره ابن مالك وأبو حيان؛ فالتمييز إذا لزم إفراد معناه أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه أفرد، فإن قصد اختلاف أنواع المصدر

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ١٥٤٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح التسهيل ۲/ ۳۱۱ و ۳۱۶.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ١٩٣.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٤٤٠ وشرح التبريزي ٢/ ١٥ وما بعدها.

لاختلاف محالّه جاء جمعاً كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنِيَنَكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] وكقولك (تخالَف الناس آراءً وتفاوتوا أذهاناً)، وإفراد المباين أولى من الجمع، فإن أوقع في محذور لزمت المطابقة نحو (كرم الزيدون آباء). وقد يلزم الجمع أيضاً بعد المفرد المباين الذي لا يفيد معنى الجمع (١٠). وذكر سيبويه (٢) أن التمييز قد يأتي مفرداً يراد به الجميع نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن طِلْبَنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنّهُ نَفْسًا ﴾ [النساء: ٤]. وقد يأتي جمعاً (٣).

وقال ابن السراج: «واعلم أن الأسهاء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات تدل على الأجناس، وأن العوامل فيها إذا كنّ أفعالاً أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميَّز، إن شئت وحدته، تقول: (طبتم بذلك نفساً) وإن شئت أنفساً» (٤).

قال المبرد: «ويجوز أن تقول \_ وهو حسن جداً \_ أنت أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً، ولا يجوز عندي عشرون دراهم يا فتى. والفصل بينها أنك إذا قلت عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس، فإذا قلت هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثمّ حَسُن، واختير إذا أردت الجهاعة أن تقول عبيداً، قال الله عز وجل: ﴿ قُلْهَلْ نُنَيَّتُكُم إِلَا خَنْرِينَ أَعْمَلًا ﴾ إذا أردت الجهاعة أن تقول عبيداً، قال الله عز وجل: ﴿ قُلْهَلُ نُنَيِّتُكُم إِلَا خَنْرِينَ أَعْمَلًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] وقد يجوز أن تقول أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز،

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٤ والارتشاف ٤/ ١٦٢٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٢١٠.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٢٠١ و٢٠٣ و١/ ١٠٤.

<sup>(</sup>٤) الأصول ١/ ٥٢٣.

والجمع أَبْيَن إذا كان الأول غير محظور العدد»(١).

#### \* \* \*

# جواز تقديم التمييز على عامله

ذكر المرزوقي أن النحويين اختلفوا في جواز تقديم التمييز على الفعل العامل، فمنعه سيبويه وأجازه قوم. وذكر أن بيت الحماسة:

أرى كلَّ أرضٍ دَمَّنتُها وإن مضت لها حِجبِ يـزداد طيباً ترابها

ليس فيه دليل على صحة الجواز لأن التمييز تقدم على الفاعل وجاء بعد الفعل والخلاف في تقديمه على عامله (٢).

ومذهب معظم البصريين مذهب سيبويه (٣) قياساً على منع تقديم الفاعل على الفعل الأنّ التمييز هو الفاعل في المعنى على الفعل. ذكر ذلك ابن جني وقال: «فأمّا ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبّل:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وماكان نفساً بالفراق تطيب(١)

فنقابله برواية الزجاجي وإسهاعيل بن نضر وأبي إسحاق أيضاً.

<sup>(</sup>١) المقتضب ٣/ ٣٤.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۳۲۹.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٢٠٥ والإيضاح/ ٢٠٣ وكتاب الشعر ١/ ٢٦٩ والأصول ٢/ ٢٢٣ و ٢٢٣.

<sup>(</sup>٤) الديوان/ ٢٩٠ والخصائص ٢/ ٣٨٤ واللسان ١/ ٢٩٠ حبب ونسب لأعشى همذان أو لقيس بن الملوح الهمع ٤/ ٣٦ والدرر ١/ ٢٥٢ وشرح ابن عقيل/ ٣٤٨ وشرح المرزوقي/ ١٣٢٩ بلا نسبة.

وماكان نفسى بالفراق يطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم»(١).

فالمازني خالف سيبويه وتبعه في ذلك المبرد<sup>(۲)</sup>، وقال ابن السراج: إن الكوفيين في ذلك على مذهب سيبويه<sup>(۳)</sup>. والذي قاله ابن الأنباري: إن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل متصرّفاً فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز<sup>(1)</sup>.

وفصّل أبو حيان؛ فذكر أن مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين المنع، وبه قال الفارسي وأكثر متأخّري أصحابنا، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك. وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات.

فإن كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه، وكذا إن كان متصرفاً وكان تمييز ه غير منقول(٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الخصائص ٢/ ٣٨٤.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٣/ ٣٦ والأصول ٢/ ٢٢٣ والخصائص ٢/ ٣٨٤ وشرح المفصل ٢/ ٧٣.

<sup>(</sup>٣) الأصول ١/ ٢٢٣.

<sup>(</sup>٤) الإنصاف ٢/ ٨٢٨.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ١٦٣٤ وانظر كتاب الشعر ١/ ٢٦٩ وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

### جواز إجراء الظرف مجرى المصدر لشبهه بالفعل

ذهب ابن جني إلى أن الظرف قد يجري مجرى المصدر فقال: «وأما (يوم اللقاء) من قول حُسيل بن سجيح الضبّي:

وبيضاء من نسج ابن داود نَثْلَة تخيّرتها يـوم اللقاء المكلابِسا

فظرف لـ (تخيرتها) هذا هو الوجه، وقد يجوز أن يكون منصوباً نصب المفعول له أي تخيرتها لهول يوم اللقاء، ثم حذف حرف الجر، فصار تخيرتها هول يوم اللقاء ثم حذف المضاف فقال: يوم اللقاء. فإنْ قلت فإنّ المفعول له إذا لم يكن مصدراً فإنه لا بدّ معه من اللام نحو قولك: (قمت لزيد) أي: من أجله، ولا يجوز: قمت زيداً لأنه ليس بمصدر. قيل الأمر كذلك، غير أن (اليوم) وإن لم يكن مصدراً فإنه قد عومل معاملته، ألا ترى إلى قول الخليل في (يوم) إنّه كأنّه من (يُمْتُ) وهذا صريح إلصاقي له بالفعل، وظاهر إدناء له منه، وعليه قوله تعالى: ﴿وَدَكِرَهُمُ

وأيضاً فإن (اليوم) ظرف زمان، وظروف الزمان مصاقبة للأفعال مطلّة عليها في بعض أحكامها، ألا ترى إلى التقاء القبيلين جميعاً في تقضّي كل واحدٍ منها وتصرّفه، وأنه لا بدّ للفعل من زمان يتضمنه، وكذلك استجازوا إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال لقربِ بينها وتضام الحال الدانية عليها، فلما كان بين الفعل وظرف الزمان ما ذكرناه من النسب والقرب جاز أيضاً أن نجري ظرف الزمان مجرى المصدر في وقوعه مفعولاً له، هذا مع ما يراد ويراعى فيه من المضاف المحذوف الذي هو غرض الفاعل وعلّة وقوع الفعل»(١).

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ٨٧/ أوما بعدها.

ولم يذكر سيبويه ولا ابن السراج جواز وقوع الظرف مفعولاً لأجله، ولكن اقتصر ابن السراج على أن ظرف الزمان قد يكون اسماً فينتصب نصب المفعول على السعة(١).

واشترط الزمخشري وغيره في المفعول لأجله أن يكون مصدراً أو مجروراً باللام على تقدير العلة في المصدر المحذوف (٢).

وذهب الرضي إلى جواز قيام الحين مقام المصدر بقلّة كقوله تعالى: ﴿وَذَكِرَهُم بِأَيّنِم اللّهِ ﴾ [إبراهيم: ٥] أي بوقائعه وقال: ﴿والذي أرى أن جميع الظروف متوسّع فيها كقولك (خرجت يوم الجمعة)، كان في الأصل (خرجت في يوم الجمعة)، كان (يوم الجمعة) مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه. وكذا المفعول له أيضاً هو أيضاً مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه المعول له أيضاً هو أيضاً في قولك: (استغفرت الله ذنباً) إلا أن حذف حرفي الجر بحرف الجر، فها مثل (ذنباً) في قولك: (استغفرت الله ذنباً) إلا أن حذف حرفي الجر أي واللام) صار قياساً في البابين كها كان حذف حرف الجرقياساً مع (إنّ وأنّ).

وإنها كان قياساً في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهها لقوة دلالتهما على الحرفين المقدّرين، فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصّان بالاسمين المذكورين»(٣).

ومذهب سيبويه والفارسي أن مفهم الحدث ينصب المفعول له نصب المفعول

<sup>(</sup>١) الأصول ١/ ١٩٣ و١٥٩، ٢٠٦.

<sup>(</sup>۲) شـرح المفصل ۲/ ٥٢ وما بعدها وانظـر الكتاب ۳/ ١٥٤ وشـرح التسهيل ۲/ ١٩٦ والارتشاف ۳/ ١٣٨٤.

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية ١/ ١٩٠.

به المصاحب في الأصل حرف الجر ظاهراً كـ (ضربتُ زيداً تأديباً له) أو مقدر.

وذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط الحرف(١).

#### \* \* \*

## عمل الظرف الرفع فيها بعده

ذهب ابن جنّي إلى أنّ إعمال الظرف الرفع فيها بعده مذهب الأخفش في أحد قوليه، وأنّ سيبويه على أنّ المرفوع مبتدأ والظرف خبر له مقدّم، ودخول الاستفهام لا يغيّر حكمه.

وميّز الظرف من اسم الفاعل في العمل. وذلك أنّ اسم الفاعل يعمل الرفع في ابعده إذا اعتمد على استفهام، والأخفش لا يشترطه. قال ابن جني: «وقال زفر بن الحارث الكلابي:

أفي الله أمّا بحدل وابن بحدلٍ فيحيا وأمّا ابن الزبير فيُقتَـلُ

وليس الظرف في هذا الموضع كاسم الفاعل والدليل على ذلك أنّه قال: إنها يرتفع بالظرف وجار مجراه ما يرتفع بفعله»(٢).

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۱/ ٣٦٩ والمسائل المنثورة/ ١٣ والفراء ١/ ١٧ وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦ والارتشاف ٣/ ١٣٨٣.

<sup>(</sup>٢) في هذا البيت شاهد لأنّ ما يرتفع وقبله الظرف بغير استفهام يرتفع وقبل الظرف حرف استفهام، من حيث ارتفع في الوجه الأول، وذلك في نحو قولك: (في الدار زيد)، فالخلاف واقعٌ فيها ارتفع به الظاهر، فسيبويه يجعل الظرف خبراً مقدّماً، وأبو الحسن =

وفسر عمل الظرف في موضع آخر فقال: «وقالت عمرة الخثعمية:

لقد زعموا أني جزعت عليها وهل جزع أن قلت وابأبا هما

هما رفع بقوله (بأبا) على حدّ ارتفاع الاسم بالظرف، وأصله يُفدَيان بأبي، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه فرفع ما كان يرفعه قبله فجرى حينئذ مجرى (استقرّ في الدار زيد)، ثم يحذف الفعل فيقول (في الدار زيد) فيمن رفعه بالظرف،

في أحد قوليه يرفعه بالظرف، وكذلك حاله إذا قلت (أفي الدار زيد). الخلاف بينها باق بحاله، وليس الظرف في هذا الموضع عندهم بمنزلة اسم الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت (قائم زيد) فسيبويه يرفع قائماً بالابتداء ويجعل اسم الفاعل قبله خبراً عنه مقدَّماً عليه، وأبو الحسن يرفع قائماً بالابتداء وزيداً بفعله، ويقول سدّ الفاعل مسدّ خبر المبتدأ، وليس الظرف في هذا الموضع كاسم الفاعل، والدليل على ذلك أنه قال: إنها يرتفع بالظرف وجارٍ مجرى ما يرتفع بفعله وقوله (أما بحدل فيحيا) جملة في موضع الاسم المبتدأ حتى كانه قال أفي الله حياة بحدل، وقد جاء مبتدأ غير اسم محض، ألا ترى إلى قول العرب (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فخير خبر قوله تسمع، وهو يريد أن تسمع، فتحدث (أن)، ويبقى معك في اللفظ (تسمع) وفائدته ساعك بالمعيدي خيرٌ من رؤيته أي من رؤيتك إياه، فقولك إذن (في الدار زيد) و(أفي الدار زيد) بمنزلة واحدة في أن حرف الاستفهام لم يغيّر حكم الظرف، بل أُقِرَّ على حاله خلافاً لما قدّمنا ذكره من حال اسم الفاعل، فقد ترى إلى ما أعطاكه هذا البيت.

وكنت قديماً رأيت هذا فسرّني إحضار الخاطر إياه، ثم بقيت زماناً فرأيت أبا علي رحمه الله قد ذكر هذا البيت في تذكرته، وقال بعد البيت ينبغي أن يُنظر في الظرف، لم يزد على هذا شيئاً فعجبت من قول الخاطرين عليه وتراميمها جميعا إليه. التنبيه ١٣٢/ ب وما بعدها.

ومن رفع زيداً في نحو هذا بالابتداء \_ وهو قياس قول سيبويه \_ فإنه لا يرفع (هما) من (بأباهما) إلا بالظرف بلا خلاف، وكذا يوجب القياس، وذلك أنّ (بأبا) قد صيغ صيغة المفرد حتى صارت الباء مع ما بعدها جزءاً واحداً ولذلك قلبت الياء ألفاً في غير النداء. وأنت لا تقول (بأبا عيب)، ولكنه لمّا صيغت الباء مع ما بعدها جعل قلب هذه الياء ألفاً أمارة على ذلك»(١).

وذكر مذهبهما المرزوقي(٢).

وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يذهبون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ويسموّن الظرف المحلّ أو الصفة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه وإنها يرتفع بالابتداء (٣).

وذكر ابن الأنباري أن سيبويه ذهب إلى أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده (أنّ) التي في تقدير المصدر(٤).

قال سيبويه هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ أو يسد مسده لأنه مستقر لل بعده وموضع، والذي عمل فيها بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۹/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۲۳۳ و۷۳۳.

<sup>(</sup>٣) الإنصاف ١/ ٥١ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣ والمسائل البصريات ٥٠٩ ـ ٥١١ وشرح الكافية للرضى ١/ ٨٣ والتصريح ١/ ١٩٨ والارتشاف ٣/ ١١٠٦.

<sup>(</sup>٤) الإنصاف ١/ ٥٢ والمقتضب ٤/ ١٢٧.

قبله ولكن كلّ واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوتُ حتى صارا في الاستغناء كقولك هذا عبد الله وذلك قولك: فيها عبد الله ومثله ثَمَّ زيد، وههنا عمروٌ وأين زيد وكيف عبد الله وما أشبه ذلك(١).

ويفهم من ظاهر قوله في موضع آخر أن الخبر الظرف قد يتقدم على المبتدأ وتأخير الخبر عن المبتدأ أقوى لأنه عامل فيه.

ونقل عن الخليل أنه يستقبح أن يقول قائم زيد وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول ضرب زيداً عمروٌ، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدّماً ويكون (زيد) مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد وذلك قولك تميميٌّ أنا.

وذكر ابن هشام في المرفوع بعد الظرف ثلاثة مذاهب: ترجيح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف والثاني ترجيح كونه فاعلاً كما اختار ابن مالك لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، والثالث وجوب كونه فاعلاً. وإن لم يعتمد فالجمهور يوجبون الابتداء والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط(٢).

وذكر أبو حيان أن الكوفيين يرفعون ما بعد الظرف من نكرة ومعرفة على الفاعلية، وأن الجزولي والواحدي أجازا تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنها ابن عمران، وأن المنقول عن البصريين والسهيلي أنه لا يصحّ ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية بل على الابتداء. وأن بعضهم

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٢/ ١٢٧ و٢/ ٢٧٧.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٥٧٨.

توهم أن مذهب سيبويه جواز ارتفاع الظرف على الفاعلية(١) وذلك أن البصريين يجيزون تقديم الخبر والكوفيون يمنعونه.

\* \* \*

# نصب (حقّاً) على الظرفية

قال المرزوقي: «وأما قوله (حقّاً) انتصب عند سيبويه على الظرفية كأنّه (أفي الحقّ ذلك)، فإن قيل كيف جاز أن يكون ظرفاً، قلت: لما رآهم يقولون (أفي حق كذا، أو أفي الحق الحقّ كذا) جعله إذا نصبوه على تلك الطريقة قال:

أفي حـــق مواســـاتي أخـــاكم بـمالي ثــم يظلمنــي الســريس<sup>(۱)</sup> وقال<sup>(۱)</sup>:

أفي الحقّ أني مغرم بك هائم وأنك لا خَلُّ هواك ولا خمر »(٤)

وما ذكره ظاهر مذهب سيبويه وذلك في قوله: «هذا باب من أبواب أنّ تكون فيه مبنيّة على ما قبلها وذلك قولك أحقاً أنك ذاهب وآلحق أنك ذاهب.

وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا: (أحقاً إنك ذاهب) على القلب، كأنك قلت: (إنك ذاهب حقاً وإنك ذاهب الحقّ وأأنك منطلق حقاً)؟ فقال:

<sup>(</sup>۱) الارتشاف ۳/ ۱۱۲۲،۱۱۰۸،۱۱۲۲.

<sup>(</sup>٢) لأبي زبيد الطائي في ديوانه/ ١٠١ والخزانة ١/ ٢٨٠ وما بعدها واللسان ٦/ ١٠٦ سرس.

<sup>(</sup>٣) فائد بن منذر شرح التصريح ١/ ٣٣٩ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢ والخزانة ١/ ٤٠١.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٩٨٣ و١٣٦٤.

ليس هذا من مواضع (أنَّ) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا لجاز (يومَ الجمعة إنك ذاهب) تريد: (إنك ذاهب يوم الجمعة) ولقلت أيضاً: (لا محالة إنك ذاهب) تريد (إنك ذاهب لا محالة). فلما لم يجز ذلك حملوه على: (أفي حقّ أنك ذاهب) وعلى (أفي أكبر ظنّك أنك ذاهب) وصارت (أنّ) مبنيّة عليه كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت: غداً الرحيل»(١).

ويفسّر قول سيبويه هذا قول ابن مالك: إن حقاً إن كان مصدراً لا يجوز تقدّمه على الجملة لأنّ مضمونه يدلّ على العامل فيه ولا يتأتّى ذلك إلا بعد تمام الجملة (٢).

وقال الرضي: واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام، وعند أبي على أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضهار مضاف، وذلك لما بينهها من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان<sup>(۳)</sup>.

وذكر غير واحد من النحاة أن شرط نصب الظرف تقدير في (٤). كما ذكر ابن عصفور أن ظرف الزمان يشبه المصدر، وذلك المصدر يدل عليه الفعل بحرفه، والظرف يدل عليه الفعل بصيغته (٥).

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ١٣٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨٩.

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية ١/ ١٩٠.

<sup>(</sup>٤) انظر الأصول ١/ ١٩٠وشرح الجمل ١/ ٣٣٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٨٤ وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٥.

<sup>(</sup>٥) شرح الجمل ١/ ٣٣٢.

وقال أبو حيان: ومما انتصب على تقدير أنه ظرف زمان قول العرب: (أحقاً أنك قائم وآلحق أنك قائم) وإن لم يكن ظرف زمان حقيقة، وقد صرِّح معه بفي ومثله: (غير ذي شك أنك قائم وجهد رأي أنك قائم)... ولإجرائها مجرى الزمان وقعت أخباراً عن الجثث، وهذا النوع استعماله ظرفاً موقوف على السماع. وخالف أبو العباس في (أحقاً أنك قائم) فزعم أنه في موضع الفاعلية، ودخول (في) عليه يحقق ما ذهب إليه سيبويه من أنّ انتصابه على الظرف وما بعده مبتدأ(۱).

وهو عند الفراء والأخفش منصوب على المصدرية. قال الفراء: «فأما (حقاً) فإنه نصب من نيّة الخبر لا أنه من نعت (المتاع)، وهو كقولك في الكلام (عبد الله في الدار حقاً)، إنها نصب (الحق) من نيّة كلام المخبر، كأنه قال: (أخبركم خبراً حقاً وبذلك حقاً)»(٢).

#### \* \* \*

### علَّة بناء الآن

قال المرزوقي والتبريزي: «الآن موضعه نصب على الظرف، ولا يجيء إلا بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فخالف (الآن) سائر أخواته بوقوعه معرفة في أول الأحوال، ثم لزم مع ذلك موضعاً واحداً، لأن لزومه في هذه

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٣/ ١٣٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معاني الفراء ١/ ١٥٤ ومعاني الأخفش ١/ ١٩٣.

الحال لموضعه قد ألحقه بشبه الحروف، إذ كان حكم الحروف لزومها لمواضعها في أوليتها لا تزول عنها، فبنى لذلك، واختيرت الفتحة لخفّتها»(١).

وذكر ابن يعيش أن بناءها لوقوعها معرفة في أول أحوالها ولزومها موضعاً واحداً ألحقها بشبه الحروف مذهب المبرد واختيار الزمخشري(٢).

وذهب ابن مالك إلى أن ظرفيتها غالبة لا لازمة، وبنيت لتضمّنها معنى الإشارة أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، وقد تعرب على رأي وليست منقولة من فعل خلافاً للفراء.

وخالف المبرد الزمخشري ومن ذهب مذهبها في بنائها لوقوعها في أول أحوالها بالألف واللام فأشبهت الحروف فقال: «ولو كان هذا سبب بنائه لبني الجيّاء الغفير واللات ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسهاء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسهاء بوزن أو غيره وعدم ذلك مجمع عليه، فوجب اطراح ما أفضى إليه»(٣)، وردّ على من زعم الإعراب فيها فضعّفه لاحتمال أن تكون الكسرة فيها استدلوا به كسرة بناء فيكون في بنائه لغتان، وذهب أبو حيان إلى أنها قد تخرج على الظرفية وأنّ (ال) فيها معرفة ويصحبها الحضور، ونقل عن أبي إسحاق أنها تعرّف بالإشارة فتضمّن معناها، وهو سبب بنائها(٤).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٨٩٧ وشرح التبريزي ٢/ ٣٥٦.

<sup>(</sup>٢) شرح المفصل ٤/ ١٠٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٢/ ٢١٨.

<sup>(</sup>٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٣ وما بعدها.

وللفراء فيها قولان:

الأول: أنها كانت منصوبة قبل دخول الألف واللام عليها فلم يغيراها وأصلها أوان حذفت ألفها وغيرت واوها إلى ألف على جهة فَعال.

والثاني: أنها من الفعل آن أدخلت عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب فَعَلَ، فأتاها النصب من نصب فعل واستحسنه(١).

\* \* \*

#### بناء حين

ذكر المرزوقي أن (حين) إذا أضيف إلى مبني يبنى، لأن المضاف إليه غير متمكن فيكسب البناء من جهته، والفتحة في (حين) فتحة بناء، ولا يمتنع أن تكون فتحة إعراب كأنه أجرى (حين) على سلامته، ولم يعتد بالإضافة فيه (٢). ونقله التبريزي (٣).

وذكر سيبويه أنهم ألحقوا (حين) في بنائه على الفتح بحيث في بعض اللغات مملاً على (كأين) و(حينئذ) لأنه مضاف إلى غير متمكن، فضارع خمسة عشر في البناء وأنه غير علم (٤).

<sup>(</sup>١) معانى القرآن ١/ ٤٦٨ وينظر الإنصاف ٢/ ٥٢٠.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۹۵۰.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ٦.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٢٩٩.

وذهب ابن الأنباري إلى أن البصريين يجوزون بناء غير إن أضيف إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيف إلى متمكن، لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء(١).

وذهب ابن هشام إلى أن البناء من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، كأن يكون زماناً مبها، والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً أو عارضاً. قال: وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور، فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية. فقال البصريون يجب الإعراب. والصحيح جواز البناء(٢).

واشترط ابن عصفور في بناء المضاف إلى جملة أن يكون فعلها ماضياً خلافاً لأهل الكوفة، أو خرج عن نظائره. وضعّف ما سوى ذلك(٣). وأن المضاف إلى مبني يبنى(٤).

واختار ابن يعيش جواز الإعراب والبناء إذا أضيف إلى مبني<sup>(٥)</sup>.وذكر ابن السراج أن الكوفيين يجوزون البناء إذا أضيف ظرف الزمان إلى الجملة، واختار الإعراب مع المعرب والبناء مع المبني<sup>(٦)</sup>. واختار ابن مالك وجوب البناء إن كانت الإضافة لازمة، وجوازه برجحان إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبنى، فإن

<sup>(</sup>١) الإنصاف ١/ ٢٨٩، ٢٨٩.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٧٧٧.

<sup>(</sup>۳) شرح الجمل ۱/ ۱۰۶.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٨.

<sup>(</sup>٥) شرح المفصل ٤/ ٩١.

<sup>(</sup>٦) الأصول ٢/ ١١ وانظر الارتشاف ٤/ ١٨٢٨ وما بعدها.

صدرت باسم أو بفعل معرب جاز الإعراب باتفاق والبناء خلافاً للبصريين(١١).

\* \* \*

# عوضٌ

ذكر المرزوقي أن (عوض) اسم للدهر معرفة يبنى على الفتح، وبناؤه على الضم حكاية الكوفيين، ويقال: (لا أفعله عوضَ العائضين)، وإنها بني لتضمّنه معنى الألف واللام(٢).

وفي الشرح المنسوب إلى المعري أن صرفه ضرورة<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن يعيش إلى أنه بني لقطعه عن الإضافة (٤) وأن البناء على الضم أو الفتح لغتان فيه. وقال ابن مالك لأنه مثل قط (٥).

وقال ابن هشام: هو ظرف لاستغراق المستقبل مثل (أبداً). إلا أنه مختص بالنفي وهو مبني إن لم يضف، وبناؤه إما على الضم كقبل وبعد أو على الكسر كأمس، أو على الفتح كأين (٦). وقال ابن عصفور هو منصرف في غير القسم (٧).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ٣/ ٢٥٢.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۵۳۸.

<sup>(</sup>٣) الشرح المنسوب إلى المعري/ ٣٥٦.

<sup>(</sup>٤) شرح المفصل ٤/ ١٠٨.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٢١.

<sup>(</sup>٦) مغنى اللبيب/ ٢٠٠ وانظر شرح المفصل ٤/ ١٠٨ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٤٢٦.

<sup>(</sup>٧) شرح الجمل ١/ ٩١.

## لدن غدوةً

قال الأعلم: "إنّ العرب تنصب (غدوة) بعد لدن وتجرّها، ولا تقول في غير غدوة إلّا بالجرّ، ومجاز نصبها أنهم يحذفون هذه النون فيقولون: (لدُ) ويجرون، فكأنهم إذا أثبتوها صارت تنويناً فمنعت من الإضافة، وجاز في (غدوة) خاصة لكثرة الاستعمال»(١).

وجعل المرزوقي والتبريزي انتصاب (غدوة) عن النون من (لدن) شاذاً، لأنه لا ينتصب به غيره (٢) قال سيبويه: «كها أنّ (لدن) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها تُنصب بها، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال (لد) وذلك قولك (من لدن غدوة). وقال بعضهم (لَداً غدوة) كأنه أسكن الدال ثم فتحها، كها قال: (اضربَن زيداً) ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة والجر في (غدوق) هو الوجه والقياس» (٣).

وذكر ابن هشام أن في (غدوة) بعد (لدن) لغات: الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضهار كان تامة (٤).

وذكر ابن مالك وغيره أن رفع (غدوة) على تقدير (كان) مذهب الكوفيين (٥٠).

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ٧٧٧.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٢٧٠ وشرح التبريزي ٣/ ٢٣٧.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ١/ ٢١٠.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٢٠٨.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٨.

وذكر ابن يعيش أن غدوة بعد لدن مصروفة البتة(١).

\* \* \*

### شذوذ إضافة (ذو ـ ذوو) إلى المضمر

ذهب ابن جني إلى أن إضافة (ذوو) إلى المضمر شاذ لا تكاد تعرفه العرب، وعلل ذلك بقوله: «وعلّة ذلك أن (ذو) إنها دخلت الكلام توصّلاً إلى الوصف بالأجناس، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت برجل ذي دار) لم يجز، فإذا كان كذلك لم يجز إضافة (ذي) وأخواته إلى مضمر من حيث كان المضمر لا يوصف به لبعد ما بين الفعل وبينه، على أنّ ذلك قد جاء نادراً في شعر أنشدنيه أبو على وهو:

إنمـــا يعـــرف ذا الفضــــ ــــل مـــن النـــاس ذووه (٢)

أهناً المعروف ما لم تب تنذل فيه الوجوه

وخلاف من خالف صاحب الكتاب في هذا ساقط بها ذكرناه»(٣).

وذكر التبريزي أن العرب لم يضيفوا (ذوو) وما تصرّف منها إلى المضمر في أكثر استعمالهم وجعل ما ورد في البيت ضرورة أو مصنوعاً، وذلك أن (ذو) كناية عن شيء، فكرهوا أن يجمعوا بين كنايتين، وقولهم في الجمع (ذووك) أوجه من قولهم في الواحد ذوك، لأن الاسم قوي بزيادة الواو<sup>(3)</sup>. وذكر الأعلم مثل ذلك

<sup>(</sup>١) شرح المفصل ٤/ ١٠٢.

<sup>(</sup>٢) البيتان بلا عزو في شرح المفصل ٣/ ٣٨ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو).

<sup>(</sup>٣) التنبيه ورقه ١٢٣/ ب٥٠.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٣/ ٢٦.

فقال: «وأصله ألّا يضاف إلى مظهر، وهذا جائز في الشعر»(١).

وقد سبق ابن جني إلى ذلك الفارسي لأن القياس يقتضي ألا تضاف (ذو) غير أنّ تشبيهه بصاحب أباح ذلك<sup>(٢)</sup>. وجعلها ابن عصفور ضرورة<sup>(٣)</sup>. وصرّح بذلك المبرد<sup>(٤)</sup>، ووصفه الزمخشري بالشذوذ، ومنعه ابن يعيش، وذكر أن بيت كعب الذي أضيفت فيه (ذوو) إلى الضمير غريب وحسّنه عود الضمير إلى المرهفات، لأنها وإن كانت في الأصل صفة، فالمراد بها الموصوف وهو السيوف<sup>(٥)</sup>.

وظاهر كلام سيبويه إضافتها إلى الاسم دون الضمير (٦). وذكر أبو حيان أن المنقول عن كتب المتأخرين أنه لا يضاف إلى مضمر إلا في شعر، وأنّ ابن أصبغ نقل عن الكسائي منع إضافة (ذو) إلى المضمر وتبعه النحاس والزبيدي، وأجازه غيرهم.

ولم يمنعه بل اختار أن الغالب فيه إضافته إلى اسم جنس ظاهر، وأنه يقتصر في إضافته إلى العلم على المسموع(٧).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ٢٠٦.

<sup>(</sup>٢) الإيضاح/ ٢٨٦.

<sup>(</sup>٣) ضرائر الشعر/ ٢٩٣.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٣/ ١٢٠.

<sup>(</sup>٥) شرح المفصل ٣/ ٣٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) الكتاب ٣/ ٢٨٢.

<sup>(</sup>٧) الارتشاف ٤/ ١٨١٥ وما بعدها.

### حذف الجارّ والمجرور

ذكر ابن جني أن الجارّ والمجرور قد يحذفان معاً في قياس قول سيبويه، وأنّ قياس قول الأخفش أن يكون حذف حرف الجرّ، فأفضى الفعل، فصار لم أبخل (١). وذلك في قول دريد بن الصمة:

وهَـوَّن وجـدي أننـي لم أقـل لـه كذبْتَ ولم أبخـل بـما ملكـت يـدي

وانتصر في موضع آخر للأخفش وهو قول ابن حبناء التميمي:

..... إذا أنت لم تقدر على أن تهينه

فقال: «أراد قادرٌ فيه، فحذف حرف الجر، وشبّهه في اللفظ بالمفعول به، وعليه بيت الكتاب:

ويــوم شــهدناه سُــلياً وعــامراً ......

وقول الآخر:

# في ساعةٍ يُحبُّه الطعام

وهذا مما يؤكّد قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿ وَالتَّقُوا يَوْمًا لَا يَجَزِى نَفْسُ عَن نَفْسٍ شَيْءًا ﴾ [البقرة: ٤٨] أراد تجزي فيه، ثم حذف حرف الجر، فصار تجزيه، ثم حذف

قليل سوى الطَعْنِ النِّهال نوافِلُـه

الكتاب ١/ ١٧٨، المقتضب ٣/ ١٠٥ شرح المفصل ٢/ ٤٦ واللسان ١٤٤ جزيو الأشباه والنظائر ١/ ٣٨.

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ٣٢/ ب وما بعدها وألمع إلى مذهبهها في موضع آخر ١٨٩/ ب.

<sup>(</sup>٢) عجزه:

الهاء من الصفة خلافاً على قول سيبويه»(١).

ونقل هذا الخلاف عن سيبويه والأخفش ابن هشام في المغني، ونقل عن ابن الشجري أن الكسائي ذهب مذهب الأخفش حين قال: لا يكون المحذوف إلا الهاء. وأنه عزا المذهبين إلى سيبويه والأخفش ونبّه على أنه مخالف بذلك لما نقل غيره عنها(٢).

والذي نقله الفرّاء عن الكسائي أنه لا يجوز إضهار الصفة في الصلات<sup>(٣)</sup>. ثم قال: «وقال غيره من أهل البصرة: لا نجيز الهاء ولا تكون وإنها يضمر في مثل هذا الموضع الصفة وقد أنشدني بعض العرب:

يا رَبِّ يَـومٍ لَـو تنــزَّاه حـول أَلفيتنــي ذا عنـــزِ وذا طــول وأنشدني آخر:

قد صبّحت صبّحها السلام بكبد خالطها سنام في سناعة يُحبُّها الطعام

ولم يقل يحبّ فيها، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه، لأن

<sup>(</sup>۱) التنبيه ورقة ۱۳۳ / ب وذكر الخلاف بلا عزو الفارسي في الحجة ٤/ ٣٧٥ وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣١ والمخصص ١٢/ ٤٤٣ وجمهرة اللغة/ ١٣١٨ وذهب سيبويه إلى تقدير (فيه) في الآية الكتاب ١/ ٣٨٤.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب/ ٦٥٣.

<sup>(</sup>٣) قال الكسائي: «لا يكون المحذوف إلا الهاء. قال: لا يجوز أن تقول هذا رجل قصدت، ولا رأيت رجلاً أرغب، وأنت تريد قصدت إليه وأرغب فيه، ولو أجزت إضهار الصفة هاهنا لأجزت أنت الذي تكلمت وأنا أريد (الذي تكلمت فيه). قال الكسائي: تقدير الآية: اتقوا يوماً لا تجزيه نفس ثم حذف الهاء». معاني القرآن للكسائي/ ٦٨.

الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما؛ ألا ترى أنك تقول: (آتيك يوم الخميس وفي يوم الخميس) فترى المعنى واحداً وإذا قلت: (كلمتك) كان غير (كلمتك فيك)، فلما اختلف المعنى لم يجز إضهار الهاء مكان في، ولا إضهار في مكان الهاء»(١) وأجاز أن يكون تقدير (تجزيه) بالهاء وحدها مرة وبالجار والمجرور مرة أخرى.

وأما الأخفش فقال: «فنون اليوم لأنه جعل (فيه) مضمراً، وجعله من صفة اليوم، كأنه قال: يوماً لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئاً، وإنها جاز إضهار (فيه) كها جاز إضافته إلى الفعل تقول: (هذا يوم يفعل زيد)، وليس من الأسهاء شيء يضاف إلى الفعل غير أسهاء الزمان، ولذلك جاز إضهار فيه»(٢). وذكر مذهب الكسائي الذي حمله على إضهار الهاء دون فيه، ورد عليه بقوله: «الفرق بينهها أن أسهاء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها، وإن شئت حملته على المفعول في السعة، كأنك قلت: (واتقوا يوماً لا تجزيه نفس) ثم ألقيت الهاء كها تقول رأيت رجلاً أحبّ. وأنت تريد أحبه»(٣) فهو إذن لا يجوّز مذهب الكسائي في كل موضع.

\* \* \*

## زيادة من في الواجب

ذكر ابن جني أن الأخفش يجيز زيادة من في الواجب اعتماداً على ما حكاه عن العرب من قولهم: (قد كان من مطرٍ) و(قد كان من حديث فخلِّ عني)، أي قد كان مطر، وكان حديث.

<sup>(</sup>١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٤.

وأن سيبويه لا يرى زيادتها وأنّ ما ورد من ذلك على قياس قوله يحمل على تأويل محذوف<sup>(۱)</sup>. وورد مثل ذلك في شرح المرزوقي<sup>(۲)</sup> والتبريزي<sup>(۳)</sup> والأعلم<sup>(٤)</sup> وفي الشرح المعزو إلى المعري<sup>(٥)</sup>. ومذهب الأخفش هذا مخالف لمذهب البصريين موافق للكوفيين. واحتجّ لاختياره هذا بوروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب وعبارته: «فإن قلت: إنها يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك، قال تعالى: ﴿وَيُكُوّمُ عَنصُمُ مِن سَيّعَاتِكُم ﴾ [البقرة: ٢٧١] فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: (زيد من أفضلها) وتقول العرب: (قد كان من حديث فخلً عني حتى أذهب). يريدون: قد كان حديث. ونظيره قولهم: (هل لك في كذا وكذا) ولا يقولون حاجة، و(لا عليك) يريدون: لا بأس عليك» (٢٠).

واختاره ابن مالك لثبوت السماع به نظماً ونثراً، وذكر أن ذلك مذهب الكسائي واختيار ابن جني (٧) ونقله عنهما أيضاً .....

<sup>(</sup>۱) التنبيه ورقة ۲۰/ بو ۲۱/ ب.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۲۶ و۹۲، ۲۲۱، ۳۲۰، ۲۷۹.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ١/ ٩١، ٢٥٢، ٣٣٨، ٢/ ١٨٠، ٣/ ٢٤٣ و٤/ ٣٧٨.

<sup>(</sup>٤) شرح الأعلم/ ٧١١.

<sup>(</sup>٥) الشرح المعزو إلى المعرى/ ٣٩٧.

<sup>(</sup>٦) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٢ وما بعدها وينظر الإنصاف ١/ ٣٧٦ وشرح التسهيل ٣/ ١٩٨ ومغني اللبيب ٤٢٨ والجنى الداني/ ٣١٨ ومعاني القرآن للكسائي/ ١٩١ والارتشاف ٤/ ١٧٢١.

<sup>(</sup>۷) شرح التسهيل ۳/ ۱۳۸.

وعن الفارسي ابن هشام (۱). ونقل عن الزمخشري والكوفيين زيادتها مع المعرفة ونقله عن الكوفيين والزجاج الهروي (۲). وذكر المرادي أن معظم الكوفيين يشترطون تنكير مجرورها إلا الكسائي وهشام (۳).

وأما البصريون فيشترطون في مجرورها التنكير وأن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام (٤).

واختاره الهروي<sup>(ه)</sup>. وقال المالقي: «مذهب البصريين أن المجرور ب (من) في الواجب مؤول. وقال: «هو قليل لا يقاس عليه»<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

### الوصف بالجامد

ذهب ابن جني في قول قطري بن الفجاءة:

فيُطوى عن أخي الخنَع اليراع(٧)

ولا ثـوبُ البقاء بثـوب عـزّ

(١) مغني اللبيب/ ٤٢٨.

- (٢) الأزهمة/ ٢٢٩.
- (٣) الجني الداني/ ٣١٨.
- (٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥ والمقتضب ٤/ ٣٦ وما بعدها و٦٧٣، الإنصاف ١/ ٣٧٦ والجني/ ٣١٧ ومغني اللبيب/ ٤٢٨ وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٤.
  - (٥) الأزهية/ ٣٠٠.
  - (٦) رصف المباني/ ٢٦٣.
  - (٧) ديوانه/ ١٤٧ تحقيق إبراهيم يونس.

إلى أنّ العرب إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخر مكّنتُه في الثاني وثبتت قدمه عليه، فإذا نقلت الأسماء إلى الوصف بها أعملتها فرفعت بها الظاهر وأنّنتها تأنيث الصفات، كما تعمل المشتقات، وكذلك الصفة إذا أُخرجت عن الوصفية إلى الاسمية عاملوها معاملة الأسماء فنزعوا عنها الهاء وألحقت بسائر أسمائها وفي ذلك يقول: «وصف بالاسم غير الصفة وهو (اليراع) وذلك لما يتصوّر فيه من الضعف والخور حتى كأنه قال عن أخي الحنع الضعيف الرخو الساقط، ومثله ما أنشدناه أبو على عن أبي عثمان:

### مئبرة العرقوب أشفى المرفق(١)

فوضع أشفى لما يُعلَم فيه من الحدّة موضع حادة، ولو بالغ عندي في استعمال هذا الاسم استعمال الصفة لما فيه من معناها لجاز تأنيثه بأن يقال (أشفاة المرفق) كما تقول: حادّة المرفق، ولعلّه لو ساعفه الوزن وآتاه النظام لأنّثه على ما قلناه، ألا تراه لمّا وصف بالمصدر مؤنثاً أنّثه. قال أمية:

والحيّة الحتفة الرقشاء أخرجها من بيتها آمناتُ الله والكلمُ (٢)

وحكى أبو حاتم (فرس طوعة القياد). قال الآخر:

فلولا الله والرمح المفدّى لأبت وأنت غربال الإهاب(٣)

<sup>(</sup>١) رجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢١ و٣/ ١٩٥ والممتع في التصريف ١/ ٧٤.

<sup>(</sup>٢) لأمية بن أبي الصلت في ديوانه/ ٥٧ والخصائص ١/ ١٥٤، ٢/ ٢٠٥ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٩ واللسان ٩/ ٣٨ حتف.

<sup>(</sup>٣) لأبي العتاهية. ديوانه/ ٣٣ وينسب لعلي بن أبي طالب. الخزانة ٩/ ٥٢٩ ـ ٥٣١ والجنى الداني/ ٩٨ وأوضح المسالك ٣/ ٣٣ والهمع ٤/ ١٦٧.

فأجرى غِربالاً مجرى الصفة حتى كأنه قال: وأنتَ مخرِّق الإهاب. وعلى هذا أجازوا مررت بصحيفة طينٍ خاتمها وبسرجٍ خزِّ صُفَّتُهُ، وبقاع عرفج كلُّه ولحيةٍ ذراع طولها وأنشدوا:

كأنّ لنا منه بيوتاً حصينة مسوحاً أعاليها وساجاً كسورُها(١)

وهذا يدلّك مِن مذهبِها على أنها إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخر مكنتُه في الثاني وثبّتتُ قدمه عليه، ألا ترى أن هذه الأشياء كلّها أسهاء في أصولها، ولمّا نقلتُها إلى أن وصفتُ بها مكنتُها هناك وأرست أقدامها فيه حتى رفعت بها الظاهر وأنّئتها تأنيث الصفة وأجرتها على ما قبلها في تأنيثها جريان الصفات على موصوفاتها.

وعكس ذلك ما أخرج من الصفة إلى الاسم فمكن فيه نحو صاحب ووالد، ألا تراهم حَوا كلامهم أن يقولوا فيه مررت بإنسان صاحب، حتى صار صاحب بمنزلة جارية وغلام.

ويؤكّد ذلك عندهم أنهم لمّا سمّوا الخمرَ بالمدام نزعوا منها الهاء، وإن كانت في الأصل إنها هي التي أديمت في ظرفها فلمّا أزيلت عن الصفة، واستعملت استعمال الأسهاء، نُزعت عنها الهاء، وألحقت في ذلك بسائر أسهائها نحو الراح والخمر والإسفَنْط والخندريس.

فأما الكميت بغير هاء فلا دلالة فيها على نقلها، ألا تراها وهي صفة بغير هاء نحو قوله:

<sup>(</sup>۱) للأعشى في ديوانه/ ۱۷۰ تحقيق (د.محمد محمد حسين) بالرفع مسوحٌ وساجٌ ويروى لمضرّس بن ربعي الحماسة الشجرية ۲/ ۷۱۰ والخزانة ٥/ ۱۸ بلا نسبة واللسان ۲/ ۳۰۲.

كميت غير مُخلَفة ولكن كلون الصِّرف علَّ بها النديم وهذا باب فاش عند أهله فاعرفه»(۱).

فابن جني يجوّز تأنيث الاسم الجامد إذا وصف به وتضمّن معنى الصفة، كما يجوّز إعماله إعمال الصفات. كما يجوّز وصف النكرة بالاسم مضافاً إذا شبّه بالصفة (٢).

وقال الأعلم: يجوز الوصف بالمصدر للمبالغة.

وفصّل المرزوقي والتبريزي في المصدر الموصوف به فقالا: إنّ المصدر إذا وصف به إما أن يكون على حذف المضاف وإما أن يجعل الموصوف نفسَ الحدث لكثرة الوقوع منه (٣).

وعلّل ابن جنّي ذلك بأن الاسم يشرك الصفة في أشياء كثيرة، لذا لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها فيها، وأن الفصل بينها استحسان لا عن ضرورة علة (٤).

وقال في المصادر التي يوصف بها مؤتّنة: «هذا مما خرج على صورة الصفة، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق بين مذكّره ومؤنثه، فجرى هذا في حفظ الأصول والتلفّت إليها للمباقاة لها

<sup>(</sup>۱) التنبيه ورقة (۲۲/ ب\_ ۲۳/ ب) وانظر ۱۷۵/ أ وشرح المرزوقي/ ۲۹۵، ۱۹۶ و۳۳۰ وشرح التبريزي/ ۲۹۷ والشرح المنسوب إلى المعري/ ۷۸.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ورقة ۷۷/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١١٦٠ وشرح التبريزي ٣/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٤) الخصائص ١/ ١٣١، ١٣٤، ٢/ ٢٠٤ ٢٠٠٧.

والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحواذ».

ثم قال: «وإنها كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنّك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكهاله أن تؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع كها يجب للمصدر في أول أحواله ألا ترى أنك إذا أنّت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها».

ونقل سيبويه عن الخليل أن لفظ المصدر إذا عني به المصدر لا يوصف به وإن أوّل بالمشتق<sup>(۱)</sup>. وجعل الوصف بالجامد قبيحاً، فقال في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة: «وإنها فررت إلى النصب في هذا الباب كها فررت إلى الرفع في قولك: (بصحيفة طينٌ خاتمها) لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه»<sup>(۱)</sup>.

وقال في موضع آخر: «وقد يكون في الشعر: (هذا خاتم طينٌ وصُفّةٌ خزٌّ) مستكرها.

فالجر في (مررت بصحيفة طينٍ خاتمُها) على هذا الوجه، ومن العرب من يقول: (مررت بقاع عرفج كله)، يجعلونه كأنه وصف (٣).

وظاهر كلامه أن الوصف بالاسم الجامد لغة لبعض العرب. وأن الاسم الجامد إذا وصف به أوّل بالمشتق(٤).

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۲/ ۱۲۰.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/ ١١٧ وانظر ١/ ٤٣٤.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٢/ ٣٤ وما بعدها.

وذكر محقق الكتاب عن السيرافي أن المبرد ذهب في مثل هذا إلى تقدير (مثل) محذوفة، وأن منهم من يجعل اسم الجوهر في مثل هذا فاعلاً ويرفع به(١).

وذهب ابن السراج إلى أن المصدر الذي يوصف به لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكر ولا يؤنّث، و(رجل عدل) بمعنى ذو عدل، فإن ثني من هذا شيء فإنها يشبه بالصفة إذا كثر الوصف به(٢).

واشترط ابن مالك في الوصف أن يكون مشتقاً لفاعل أو مفعول أو جارٍ مجراه أبداً. وقصد بالجاري مجراه الجامد فجعله مطّرداً كأسهاء الإشارة غير المكانية و(ذو) الموصولة و(رجل) بمعنى كامل و(أي) مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، و(كل) و(جد) و(حق) مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت وغير مطّرد كالمصدر والعدد والقائم بمسهاه بمعنى لازم ينزله منزلة المشتق (كأسد) و(حرير) و(خز)...

وقال: «والنعت بهذه كلّها مطّرد لا يتوقّف على سماع بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده فإن السماع فيها متبوع واطّراده ممنوع. وللمصدر مزيّة على غيره، ويقارب فيهم الاطّراد (٣)».

ونقل عن الفارسي جواز النعت بالمصدر المؤوّل وردّه(٤).

وذكر أبو حيان أنّ النعت باسم الإشارة والاسم الموصول مذهب البصريين،

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٢/ ٢٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الأصول ٢/ ٣١.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٣/ ٣١٣\_٣١٥.

<sup>(</sup>٤) لمصدر نفسه ٣/ ٣١٦ والارتشاف/ ١٩٢١.

وأن الكوفيين والسهيلي لا يجوّزون النعت بهما<sup>(۱)</sup>. وفصّل في الكلام على النعت بالمصدر فالميميّ لا يوصف به، وغيره إن أريد به المبالغة لكثرة وقوعه من الموصوف أو كان على حذف مضاف، وقال: إن الكوفيين يجعلونه بتأويل.

وما ذكره ليس مذهب الكوفيين وحدهم، بل هو ظاهر كلام سيبويه (٢).

وأمّا القائم بمسماه معنى لازم ينزّله منزلة المشتق فذكر أن الكسائي يقيس في النكرات كلها أن تجري على الأول وأن سيبويه على أنها باقية على مسماها ويتوهّم فيها الاشتقاق (٣).

### \* \* \*

### تقديم الصفة على الموصوف

ذهب ابن جني إلى منع جواز تقديم ما في الصفة على الموصوف وذلك أنه إنها يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، والعامل هنا هو الصفة، ومحال تقديمها على موصوفها<sup>(3)</sup>. وقال المرزوقي به، وجعل الصفة المتقدمة حالاً<sup>(6)</sup>. وقال التبريزي: إذا تقدمت الصفة على الموصوف أعربت إعرابه وجعل بدلاً منها<sup>(1)</sup>.

<sup>(</sup>١) الارتشاف/ ١٩١٨ ونتائج الفكر للسهيلي/ ٢١٣\_٢١٤.

<sup>(</sup>٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف/ ١٩٢٠.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٢٧/ أ.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ١٦٦٤ و١٤٨٩.

<sup>(</sup>٦) شرح التبريزي ٤/ ٤٩.

وإعراب الصفة المتقدمة حالاً قول سيبويه وغيره. قال: «وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في النثر» (١) ووصفه ابن جني بالقبح، وعده من الضرورات القبيحة، فقال: «فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانخراق الأصول بها فاعلم أن ذلك على جَشِمه منه، وإن دلّ من وجه على جَوره وتعسّفه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك على مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام» (٢).

وضعّفه أبو حيان سواء أكان الموصوف نكرة أم معرفة، وجعل المتقدم على النكرة حالاً وعلى المعرفة بدلاً (٣). ونقل عن الكوفيين والزنخشري جواز تقديم عامل الصفة على الموصوف في قوله تعالى: ﴿ وَقُل لَهُمْ مَوْتِ أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا ﴾ [النساء: ٣٣].

وعن صاحب البديع جواز تقديم الصفة إذا كانت لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين (٤).

\* \* \*

## تقديم النعت المفرد على النعت الجملة

ذكر المرزوقي أنه إذا جمع بين مفردات وجمل في الوصف فالترتيب المختار

<sup>(</sup>١) الكتاب ٢/ ١٢٢ والأصول ٢/ ٢٢٢ والجمل/ ١٥.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ٢/ ٣٩٢ وانظر ٢/ ٣٨٥ و٣٩١.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ٤/ ١٩٢٩.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف/ ١٩٣٦.

تقديم المفردات على الجمل لأنه وجه الكلام وحقّه(١).

وذهب الرضي (٢) إلى أنّ ذلك غالب وليس بواجب خلافاً لبعضهم، لقوله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَنَا ۗ أَنَرَلْنَاهُ مُبَارَكُ ﴾ [الأنعام: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمِ يُجْبَعُمْ وَيُحِبُونَهُ وَ أَذِلَةٍ ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقول الشاعر:

وليل أقاسيه بطيء الكواكب (٣)

وذكر ابن مالك أن الأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف وتأخير الجملة (٤). وهو اختيار المرزوقي.

وذهب أبو حيان إلى جواز تقديم الجملة على المفرد، وهو كثير في كلام العرب، فقول من خصّه بالضرورة أو بنادر الكلام أو بقليل في الكلام ليس بشيء (٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۵۰ و۸۲۸.

<sup>(</sup>٢) شرح الكافية ١/ ٣١٨.

<sup>(</sup>٣) البيت للنابغة الذبياني وهو في الكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٣ وشرح المفصل ٢/ ١٠٧ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١، ٤/ ٣٩٢ ولسان العرب ١/ ٧٥٨ (نصب) وصدره: كليني لهم يا أميمة ناصب.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٠ وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٢٩.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ف ٤/ ١٩٢٩.

### حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

جوّز المرزوقي والتبريزي إقامة الصفة مقام الموصوف إذا اختصّت، لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدلّ عليه دلالة قوية، فأما إذا كانت عامة في أجناس فلا يجوز ذلك فيه، لو قلت: (مررت بطويل) وأنت تريد رجلاً لم يحسن، لأن الطويل يكون في غير الرجال كما يكون في الرجال، ولو قلت: (مررت بكاتب) لحسن إذا كانت الكتابة مختصة (۱).

وقد وصفه سيبويه بالقبح (٢) وكذلك الفارسي (٣). وقال ابن جني: «وأكثر ذلك في الشعر، وإنها كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يَلِقُ الحذفُ به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنها هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلها استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يؤكّد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة »(٤).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي ٤٥٦، ١٧٣٠ ونقله التبريزي بنصه ٤/ ٢٢٩ و٢/ ٢٥١.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٢/ ١٢٢.

<sup>(</sup>٣) المسائل البصريات/ ٦٤٢.

<sup>(</sup>٤) الخصائص ٢/ ٣٦٦.

وأما ابن مالك فذهب إلى أن النعت يقام كثيراً مقام المنعوت إن علم جنسه ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو بفي، وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر(١). ووصفه بأنه حسن كثير.

وفصل أبو حيان القول؛ فالصفة إذا كانت اسماً فلا تحذف إن كانت وصفاً لذات إلا إذا تقدم ذكر الموصوف، أو أشعر الوصف بالتعليل، أو عومل معاملة الأسماء، أو كان خاصاً بجنس الموصوف، وإلا فلا يجوز الحذف وإقامته مقام الموصوف إلا في ضرورة الشعر، وإن كان وصفاً لمكان أو زمان جاز، وإن كان وصفاً لمصدر فالمبرد وكثير من النحويين على أنه ينتصب انتصاب المصدر وسيبويه ينتصب على الحال، وإن كانت الصفة جملة كثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (من)(٢).

### \* \* \*

## توكيد النكرة

ذهب ابن جني مذهب البصريين (٣) في منع توكيد النكرة بخلاف الكوفيين الذي يجيزون توكيد النكرة المتبعّضة بها هو موضوع للإحاطة والعموم فيقولون

<sup>(</sup>۱) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٢.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف/ ١٩٣٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ٢/ ٥ والمقتضب ٣/ ٣٤٢ والأصول ٢/ ٢١ والجمل للزجاجي/ ٢٢ وشرح الجمل ١/ ٢٦٧.

أكلت رغيفاً كله(١).

واختاره الأعلم(٢).

وقال ابن مالك: إن منع توكيد النكرة مطلقاً مذهب البصريين إلا الأخفش وأجازه بعضهم.

ونقل عن ابن خروف قول الأخفش في مسائله «وزعموا أن من العرب من يجعل أجمع وأكتع وجنسه نكرة فيقول أجمعين وجمعاوان وكتعاوين، قال: وقال الشاعر:

لـوكان ذا المربـد خبـزاً أجمعـا

فجعل أجمع من صفة النكرة. هذا نص الأخفش في المسائل»(٣).

وأجازه ثعلب<sup>(٤)</sup>. ونقل أبو حيان عن ابن مالك اختياره الجواز مطلقاً وقال: «وجاء في الشعر بها يقتضى الإحاطة»<sup>(٥)</sup>.

كما ذكر أن ألفاظ التوكيد كـ (أجمع وجمعاء) لا يباشرها العامل أبداً، فإن باشرها زال عنها التوكيد (٢). واستثنى منها ابن مالك (جميعاً وعامة مطلقاً وكلا

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٢٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح الحماسة للأعلم/ ١٧٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٣.

<sup>(</sup>٤) مجالس ثعلب ١/ ٩٨.

<sup>(</sup>٥) ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٣.

<sup>(</sup>٦) التنبيه ١٢٤/ ب وانظر المقتضب ٣/ ٣٨٠ والأصول ٢/ ٢١ ومجالس ثعلب ١/ ٩٨.

وكلتا) مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلّـة (١). قال: «ومن القليل قول الأخفش في المسائل: تقول: (أتيتني بزيد أو عمرو أو كليهما)».

رفعاً ونصباً وجرّاً. قال سيبويه في باب هذا شيء محذوف فيه الفعل لكثرته في كلامهم و(كِلَيهما وتمراً) كأنه قال: أعطني كليهما وزدني تمراً فقدّر (أعطني) عاملاً في كليهما(٢).

وذهب ابن عصفور إلى أن النفس والعين يليان العامل بخلاف (أجمع)، أما (كل) فولايتها العامل ضعيفة (٣).

### \* \* \*

## إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب

اختار ابن جني مذهب جمهور البصريين (٤) في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب في بدل البعض والاشتهال، ومنعه في غيره، لأن ضمير المتكلم والمخاطب غاية في الاختصاص، فبطل البدل لأن فيه ضرباً من البيان وقد استغني عن الضمير بتعرّ فه (٥).

<sup>(</sup>١) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٦ وانظر الارتشاف ٤/ ١٩٥٥.

<sup>(</sup>۲) شرح التسهيل ۳/ ۳۰۰.

<sup>(</sup>٣) شرح الجمل ١/ ٢٦٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) انظر الكتاب ١/ ١٥٦ والأصول ٢/ ٥١ والتهام/ ٢١ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩١ وشرح الجمل ١/ ٢٨٩.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ١٢٦/ أ.

وهو اختيار الفارسي<sup>(۱)</sup>. وظاهر كلام المبرد جوازه، ونقل عن عيسى بن عمر قولهم (ادخلوا الأولُ فالأول) وأن أكثر النحويين لا يجيزونه (۲).

وذكر ابن عصفور وابن يعيش أن مذهب الأخفش جوازه في كل أقسام المدل<sup>(٣)</sup>.

وجوّزه أبو حيان في المطابق إن أفاد الأول معنى الإحاطة، وأن قطرب جوّزه في الاستثناء (٤).

### \* \* \*

### إبدال الكل من البعض

منع ابن جني إبدال الكل من البعض لما فيه من نقض البناء وقال: «ومعلوم أنه لا يجوز بدل الكل من البعض، وأن سيبويه ذهب في مثل ذلك إلى الابتداء والقطع»(٥) وهو مذهب جمهور النحويين، وما ورد من خلاف ذلك فعلى ذكر البعض وإرادة الكل(٢). وذهب الفارسي إلى جواز إبدال الأكثر من الأقل إذا

<sup>(</sup>١) الإيضاح/ ٢٨٣ والحجة ١/ ١٤٧.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٣/ ٢٧٢.

<sup>(</sup>٣) شرح الجمل ١/ ٢٨٩ وشرح المفصل ٣/ ٧٠ وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ وعزاه أبو حيان إلى الكوفيين والأخفش ٤/ ١٩٦٥.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٤/ ١٩٦٥.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ٦٦/ بو٢٦/ ب.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٤/ ١٩٦٩ وما بعدها.

أريد بالمفرد في المبدل منه الكثرة، ولو أريد به المفرد لم يجز، لأن البدل إنها يكون وفق المبدل منه أو بعضه، ولا يكون أن يزيد عليه (١).

واختاره السيوطي لوروده في الفصيح(٢).

كما ذهب ابن جني إلى أن الأعرف يبدل من الأنكر، ولا يبدل الأعمّ من الأخصّ لأنه بضدّ ما وضع الأمر عليه، وأن الأفعال يبدل بعضها من بعض (٣).

فأما إبدال الفعل من الفعل فمذهب أكثر النحويين. ويصح إذا كان بمعناه (٤).

وأما إبدال النكرة من المعرفة كما ذكر أبو حيان فمذهب البصريين، ومذهب الكوفيين والبغداديين اشتراط وصف النكرة، وتبعهم السهيلي (٥).

ونقل ابن مالك أن مذهب الكوفيين عدم الجواز إلا أن يكون من لفظ الأول<sup>(٦)</sup>.

قال أبو حيان: «وكلام الكوفيين على خلاف النقل، قال الكسائي والفراء في قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلنَّمْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢١٧](٧) خفضته على نية (عن)

<sup>(</sup>١) كتاب الشعر/ ٤٧٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الهمع ٥/ ٢١٦.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٦٦/ ب و٢٦/ ب.

<sup>(</sup>٤) انظر: المقتضب ٢/ ٦٦ ومعاني الأخفش ٢/ ٥١٤ والإنصاف ٢/ ٢٨٣ وشرح الجمل ١/ ٢٧٩ وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٠ ورصف المباني/ ٣٢ والارتشاف ٤/ ١٩٧٢.

<sup>(</sup>٥) نتائج الفكر/ ٢٩٨ والارتشاف ٤/ ١٩٦٩.

<sup>(</sup>٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٧) ﴿ يَسْتَكُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢١٧].

مضمرة، ونسب بعض أصحابنا ما نقله ابن مالك عن الكوفيين إلى نحاة بغداد لا إلى نحاة الكوفة، وأجاز سيبويه: (هذا عبد الله رجل منطلق) و(رجل) نكرة بدل من معرفة. وسمع بدل النكرة من المعرفة وليست من لفظ الأول ولا موصوفة. وهذا مذهب البصريين»(۱).

#### \* \* \*

## تقديم البدل على المبدل منه

منع المرزوقي تقدم البدل على المبدل منه، وقال: «ولذلك ينتصب إن تقدّم في الاستثناء (٢). وهو مذهب سيبويه ونقل عن يونس عن بعض العرب جواز تقدمه وعبارته: «وقد قال بعضهم: (ما مررت بأحد إلا زيداً خير منه)، وكذلك (من لي إلا زيداً صديقاً)، و(ما لي أحد إلا زيداً صديقٌ). كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء منه صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدّم قبل الاسم إلا نصباً.

وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: (ما لي إلا أبوك أحد)، فيجعلون (أحداً) بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد فجعلوه بدلاً»(٣).

وما نقله عن يونس ذكره الأنباري عن بعض العرب فقال: «من العرب من يجوز البدل مع التقديم، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه؛ لأن هذا التقديم التقدير به التأخير، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب (٤).

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٤/ ١٩٦٩.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۳۱.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

<sup>(</sup>٤) الإنصاف، مسألة/ ٣٠٦.

ومنع أبو حيان تقديم البدل على المبدل منه في بدل الموافق وجوّزه في بدل البعض والاشتال، وجعل الإضافة أحسن (١).

\* \* \*

## قد لا يكون المبدل منه في حكم المستغنى عنه

ذهب ابن جني في التنبيه إلى أن المبدل منه في كثير من المواضع في حكم الحاضر غير المحذوف<sup>(۲)</sup>. وهو مذهب الفارسي<sup>(۳)</sup> والمبرّد. قال المبرد: «وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنها أبدلت للتبيين، ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول (زيد مررت به أبي عبد الله) لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت زيد مررت بأبي عبد الله كان خَلْفاً، لأنك جعلت زيداً ابتداء، ولم ترد إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام، وإنها سمّي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة»(٤).

وصرّح بأنه لا يسقط أي منهما إلا في بدل الغلط<sup>(٥)</sup>. وقال في موضع آخر: «اعلم أنّ البدل في جميع العربية يحلّ محلّ المبدل منه»<sup>(١)</sup>.

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٤/ ١٩٧٤ والهمع ٥/ ٢٢٢.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٢٧/ بوما بعدها و٤٥/ أ.

<sup>(</sup>٣) كتاب الشعر ١/ ١٩٨. قال: «المبدل منه معتدّبه في الكلام وليس بمطّرح».

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٤/ ٣٩٩.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٤/ ٤٤٣.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه ٤/ ٢١١.

وذكر الفارسي أنه قد يخبر عن المبدل منه دون البدل(١١).

ونقل أبو حيان عن ابن الدهان في الغرّة أن الشيء لا يُحذف ويبدل منه، لأنّ حذفه اختصار والبدل إسهاب، وأن الأخفش أجازه من ضمير محذوف (٢).

واختار الشلوبين أن البدل يحل محل المبدل منه وكل منهما مقصود (٣)، وكذلك الزخشري (٤). واختار كونه في حكم المطروح سيبويه وذلك في قوله: «فالمبدل إنها يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: (ما أتاني القوم إلا أبوك) فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك» (٥).

والمبرد فيها نقله عنه أبو حيان (1) والمازني (1) وابن السراج (1). وقال ابن عصفور: إن الدليل على نية الطرح تكرار العامل الجار والمجرور (1).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) كتاب الشعر ٢/ ١١٥.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٢/ ٤١٩.

<sup>(</sup>٣) شرح المقدمة الجزولية ٢/ ٦٦٤.

<sup>(</sup>٤) شرح المفصل ٣/ ٦٦.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف ٤/ ١٩٧١ والمقتضب ٤/ ٢١١.

<sup>(</sup>٧) المقتضب ٤/ ١٩٩، وكان المازني يقول/ إذا أبدلت من الشيء فقد اطّرحته من لفظي وإن كان في المعنى موجوداً. فكيف أنعت ما قد سقط.

<sup>(</sup>A) الأصول ٢/ ٤٦.

<sup>(</sup>٩) شرح الجمل ١/ ٢٨٠.

## العطف على التوهم/ على المعنى

من ذلك العطف على ما من عادته أن يزاد في الأول.

ذكر ابن جني أن العرب قد يعطفون بالجر على ما من عادته أن يجرّ بحرف زائد، وهم قد يذكرون الجار الزائد في المعطوف وقد لا يذكرونه، وربما يعطفون على محل المنصوب المجرور بالحرف<sup>(۱)</sup> وذلك كما في قول المسور:

يقول رجال ما أصيب لهم أبٌ ولا من أخ أقبل على الماء تعقل

أو يعطفون المؤكّد بالنون على توهم مثلها(٢). كما في قول سَوَّار بن المُضرِّب:

يا أيها القلب هل تنهاك موعظة أو يُحدِثَنْ لك طول الدهر نسيانا

وهذا العطف سهماه ابن هشام العطف على المعنى في القرآن وعلى التوهم في غيره (٣)، وشرط لجوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله، وذكر أن هذا العطف وقع في المجرور والمجزوم والمرفوع والمنصوب اسماً وفعلاً في المركبات (٤).

وقال سيبويه: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم، كما قال: ولا سابق شيئاً»(٥).

<sup>(</sup>١) التنبيه ٢٦/ ب.

<sup>(</sup>۲) المصدر نفسه ۱۵۱/ ب وشرح المرزوقي/ ۱۳۶۱.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب/ ٥٥٣.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٦١٩.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٢/ ١٥٥ و١/ ٣٥٦.

وعلل ذلك بقوله: «لمّا كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى كانت مما يلزم الأول، نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول»(١).

وجعله ابن جني من الحمل على المعنى وذكر أنّ مثل ذلك واسع في هذه اللغة حداً (٢).

وقال أبو حيان: إن العطف على التوهم لا ينقاس (٣).

ومنه عطف غير المتوافقين كعطف اسم الفعل على فعل الأمر لما بينهما من الشبه. قال التبريزي: «لأنها لولا نيابتها عن الأفعال لما جاز عطف الفعل عليها وذلك أن المعطوف والمعطوف عليه في حكم المثنى، والتثنية لا تحسن إلا بين متوافقين، فكذلك العطف» (٤) ويؤكّد ما ذهب إليه من شبه اسم الفعل بالفعل قول ابن السراج: «شرح الرابع: وهو ما كان من الأسماء التي سمّوا الفعل بها موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان منها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعدّ، وما كان منها في معنى فعل متعد تعدّى، وحكي أن ناساً من العرب يقولون (هلمّى وهلمّا وهلمّوا)، فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للتنبيه (٥).

ومن الحمل على المعنى عطفهم الجملة الاسمية على الفعلية أو عطف الفعلية على الاسمية كما في قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٢٩ وانظر ٢/ ٣٠٦.

<sup>(</sup>۲) الخصائص ۲/ ۲۳۳ و۳۵۳ وما بعدها. وانظر الأصول ۲/ ۲۳ وشـرح الجمل ۱/ ۲۰۶ وشرح التسهيل ٤/ ٤٧ ومغنى اللبيب/ ۸۸۹.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف/ ١٧٥٧.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ٢٥٠.

<sup>(</sup>٥) الأصول ١/ ١٤١.

قال المرزوقي: «لم يجعل (فتبكيه) ولا (فتفتقده) جواباً للنفي، لأن الجواب يكون منصوباً، كأنه عطف على ما قبله، وهو عطف جملة على جملة، ومثله في القرآن: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَمُمْ فَيَعَلَا رُونَ ﴾ [المراسلات: ٣٦] (١) لأن المعنى لا يؤذن لهم ولا يعتذرون، وكذلك هذا معناه: لا أم له فلا تبكيه، إلا أنّ الجملة المعطوفة عما في القرآن موافقة للجملة المعطوفة عليها؛ لأن كل واحدة منها متركّبة من فعل وفاعل، والتي عطف عليها هي من ابتداء وخبر، والجمل الخبرية إذا اختلفت مثل هذا الاختلاف يسوغ عطف بعضها على بعض، ألا ترى أن الله تعالى يقول: ﴿ سَوَآهُ عَلَيْكُمُ أَدَعَوْتُعُوهُمْ آمُ أَنشُر صَرْمِتُونَ ﴾ وهو ابتداء وخبر على ما قبله وهو فعل وفاعل، لأن المعنى لا يختلف بل يصير كأنه قال أدعوتموهم أم متبه. وقد جاء على العكس من هذا لأن الشاعر يقول:

..... أموفِ بأذراع ابن ظبية أم تذمّ (٢)

فعطف (تذمّ) وهو من فعل وفاعل بـ (أم) على (موفٍّ) وهو ابتداء وخبر لأن المعنى أأنت موفٍّ محمودٌ أم غادرٌ مذموم.

والكلام في (لا أخت فتفتقده) على ذلك، كأنه قال: لا أخت له فلا تفتقده»(٣).

<sup>(</sup>١) ﴿ مَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَمُتَمْ فَيَعَلَذِرُونَ ﴾ [المراسلات: ٣٥ ـ ٣٦].

<sup>(</sup>٢) عجز بيت لراشد بن شهاب اليشكري وصدره: أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد المفضليات ٢/ ١٠٩.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٨٩٨ وما بعدها و/ ١١٩٤ وشرح التبريزي ٣/ ١٨٣ وانظر التنبيه ١٤١/ أ.

ونقل ابن هشام اعتراض الزمخشري على القول بعطف الفعلية على الاسمية، لأنه لا يعطف على جملة مخالفة له، وأن بعض المتأخرين قال بجواز الإبدال فيهما، وأنه لم يقم دليل على امتناع ذلك(١).

وأجاز أبو حيان (٢) عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل إذا كان اسم فاعل، ويقبح عطف الاسم على الفعل (٣).

ونقل عن المبرد<sup>(٤)</sup> وابن السراج<sup>(٥)</sup> عدم تجويزهما عطف الفعل على الاسم، وعن ابن السراج<sup>(٢)</sup> أنه قبيح، وذكر أن المازني والمبرد<sup>(٧)</sup> والزجاج منعوه كل المنع وأن الفارسي اعتمد على ما قبحه من ابن السراج.

### \* \* \*

### حذف حرف العطف

ذكر ابن جني أن حرف العطف قد يحذف فيها أنشده الأخفش من قول الشاعر:

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٧٦٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٢.

<sup>(</sup>٣) نتائج الفكر/ ٣٢٠.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٢/ ٢٥.

<sup>(</sup>٥) الأصول ٢/ ٣٥٧.

<sup>(</sup>٦) المصدر نفسه ١/ ١٨٤.

<sup>(</sup>٧) المقتضب ٤/ ٣٨٧.

كيف أصبحت كيف أمسيت عما ينزرع الود في فؤاد الكريم(١)

وابن الأعرابي من قول الشاعر:

وكيف لا أسقي على علاتي صبائحي غبائقي قليلاتي(٢)

ونقل ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد قولهم: (أكلت لحماً سمكاً تمراً)<sup>(٣)</sup>. وأجازه التبريزي وذكر أن الأحسن إبرازه بين فعلى أمر إذا تواليا<sup>(٤)</sup>.

وذهب ابن جني إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس معتمداً على قول الفارسي: «وقال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس وذلك أن الحروف إنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً واختصار المختصر إجحاف»(٥) وجوّزه ابن عصفور إن فهم المعنى(١). وابن هشام على أن بابه الشعر ويمكن حمله على بدل الإضراب.

 <sup>(</sup>۱) البيت بلا نسبة في الخصائص ۱/ ۲۹۰ و۲/ ۲۸۰ والرصف/ ٤١٤ والدرر ۲/ ۱٤٠ والأشباه والنظائر ٨/ ١٣٤.

<sup>(</sup>٢) ورد في الخصائص بلا نسبة ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ والرصف ٤١٤ واللسان ٢/ ٥٠٣ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٥ وما بعدها وعدّ ابن جني حذف حرف العطف ضعيفاً في القياس معدوم في الاستعمال وذلك أن في حرف العطف ضرباً من الاختصار لقيامه مقام العامل وحذفه فيه تجاوز حدّ الاختصار إلى الإجحاف.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٥٨/ أ.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ١٢٥.

<sup>(</sup>٥) الخصائص ٢/ ٢٧٣ و٢٨٠.

<sup>(</sup>٦) شرح الجمل ١/ ٢٥١ وكذلك ابن مالك شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨\_ ٣٨٠.

<sup>(</sup>٧) مغنى اللبيب/ ٨٣١.

وذكر أبو حيان أنه جاء في كلامهم حذف الواو، وأن الفارسي وابن عصفور وابن مالك اختاروا جوازه، وأن ابن جني والسهيلي وابن الضائع منعوه، ونقل عن الأخفش حذف (أو) دون معطوفها(١).

### \* \* \*

# حذف حرف العطف للاتساع في الحال

ذهب ابن جني إلى أنّ الحال الجامدة التي تأتي للدلالة على ترتيب إنها هي على تقدير حرف عطف محذوف وذلك قوله في قول عصام بن عُبيد الزمّاني: لوعُلدٌ قبر وقبرٌ كنتُ أكرمَهم ميتاً وأبعدهم من منزل الذام

"لم يُرِد لوعُدَّ قبران اثنان، وإنها أراد لوعدّت القبور قبراً قبراً، ولو قال: لوعُدَّ قبرٌ قبرٌ فرفع لم يجز ذلك كها يجوز لوعُدّت القبور قبراً قبراً، وذلك أن هذا من مواضع العطف، فحذف حرفه لضرب من الاتساع، وهذا الاتساع خاصة إنها جاء في الحال نحو: (فصّلت له حسابه باباً باباً)، و(دخلوا رجلاً رجلً رجلً مبيّناً ومتتابعين. ولو رفعت فقلت فصّل حسابه بابٌ بابٌ ودخلوا رجلٌ رجلٌ على البدل لم يجز. وعلى هذا قالوا: (هو جاري بيت بيت، ولقيته كفّة كفة) فاتسعوا بالبناء مع الحال، ونحوُها في ذلك الظرف نحو قولك (كان يأتيناً يومَ وليلةً ليلة وأزمان أزمان وصباحَ مساء)، فلو خرجت به عن الظرفية لم يجز فيه هذا البناء ألا تراك تقول: هو يأتينا كلَّ صباحِ مساءٍ وفي ليلةٍ ليلةٍ، فتعرب البتة»(٢).

<sup>(</sup>١) الارتشاف/ ٢٠١٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٣٦/ ب ونقله صاحب الشرح المعزو إلى المعري/ ٦٧٩ وما بعدها.

وذكر المرزوقي مثل ذلك وزاد عليه قول سيبويه: «إن الغالب على هذا الباب كلّه أن يكون انتصابه من إحدى الجهتين الحال أو الظرف، لأن الاتساع منهم على هذا الحد والجواز لم يكن إلا فيهما، والظرف كقوله: لقيته يوم يوم وصباح مساء وما جانسهما. قال: والإفراد في هذا الباب لا يجوز حماية على المعنى الذي يتضمّنه التكرار»(١).

ودفع وجه حمله على البدل بقوله: «لا يجوز ذلك لأن القصد والغرض من الكلام وقد أجري على ما تقدّم التفصيل والتتابع، ومن الإبدال على ما ذكرت لا يتبيّن ذلك، مع ذكر القبور يحذف الواو من الاسمين المترجمين عن الحال بعده. لا يجوز بعت الشاء شاة وشاة؛ فكذلك هذا. على أن بابي الحال والظرف يحتملان من التوسّع ما يضيق عنه أكثر أبواب الإعراب، ويعجز، وإذا كان كذلك لم يجز تجاوزهما بالاتساع فيهما إلى غيرهما.

ألا ترى أنه لو قال: لوعد قبران كنت أكرمهما ميتاً لم يجز، ولم يتبيّن مِنْه ذلك المعنى وإن كان المعطوف والمعطوف عليه إذا قلت جاءني رجل ورجل بمثابة جاءني رجلان»(٢).

وجعله النحاة من أقسام الحال الجامدة التي هي في حكم المشتقة لدلالتها على الترتيب أو التفصيل (٣). قال الرضي: «وضابطه أن يأتي للتفصيل بعد ذكر

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۱۲۲.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ١١٢٢ وما يعدها.

 <sup>(</sup>۳) الكتاب ۱/ ۳۹۲ والجمل ۱/ ۳۳۷ وشرح الكافية للرضي ۱/ ۲۰۸ و۲۰۷ وشرح التسهيل ۲/ ۳۲۴.
 التسهيل ۲/ ۳۲۶ والارتشاف/ ۱۵۵۸ والتصريح ۱/ ۳۷۰.

المجموع بجزئه مكرراً، وكذا إن أتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفاً عليه بالفاء أو بثم»(١).

وذكر سيبويه أن الحال هنا تأتي مركبة من اسمين لا ينفرد الأول دون ما بعده. وأن ذلك مقصور على الحال والظرف $^{(7)}$ . وعلل ذلك بقول يونس «وإنها جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأن حدّ الكلام وأصلَه أن يكون ظرفاً أو حالاً» $^{(7)}$ .

واستبعد الحمل على البدل «لأنك لو قلت ادخلوا الأولُ فالأول أو رجلٌ رجلٌ لم يجز، ولا يكون صفة لأنه ليس معنى (الأولُ فالأولُ) أنك تريد أن تعرّفه بشيء تحلّيه به، لو قلت قومُك الأولُ فالأولُ أتونا لم يستقم، وليس معناه معنى كلّهم فأجري مجرى خستهم ووحده، فإذا قلت أدخلوا الأولُ والآخرُ والصغيرُ والكبيرُ فالرفع لأنّ معناه معنى كلّهم كأنه قال يدخلوا كلّهم»(٤).

وجعل قول عيسى (ادخلوا الأولُ فالأولُ) من الحمل على المعنى لأن معناه ليدخل (٥). ووقف النحاة على الخلاف في نصب الثاني فقال أبو حيان: «ذهب الزجاج إلى أنه توكيد وذهب ابن جني إلى أنّه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول والذي أختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله لأن مجموعها هو الحال ولو ذهب ذاهب إلى أنّ نصبه إنها هو بالعطف على تقدير حذف الفاء وأن المعنى

<sup>(</sup>١) شرح الكافية ١/ ٢٠٨.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٣٩٣ و٣/ ٣٠٣ انظر شرح المفصل ٢/ ٦٢.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٣/ ٣٠٤.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ١/ ٣٩٨\_٣٩٩.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ١/ ٣٩٨.

باباً فباباً وأولَ فأولَ لكان مذهباً حسناً عارياً عن التكلّف.

وزعم أبو الحسن أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات إلا الفاء. لا تقول: بينت له الحساب باباً وباباً ولا باباً ثم باباً ها المكررات إلى الفاء.

واختاره المرادي، وذكر أنه نظير الخبر في قولهم (هذا حلو حامض)(٢).

وذهب سيبويه إلى أن العرب اختلفت في ذلك فجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً إلا في حال الظرف والحال. قال: «والآخِر من هذه الأسماء في موضع جر، وجُعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر، وزعم يونس وهو رأيه \_ أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً. فالأصل في هذا، والقياس الإضافة» (٣) وجعل مثل هذا التركيب المبني بمثابة خمسة عشر، ونقله عن الخليل.

### \* \* \*

## تقديم المعطوف على المعطوف عليه

ذهب المرزوقي والتبريزي إلى أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه يحسن إذا كان العامل مقدّماً، وأنه في الفعل والفاعل أكثر منه في المفعول، فأما المجرور فلا يجوز ذلك فيه، فلا يجوز (مررت وعمرو بزيد) إذا كان فيه تقدم المعطوف

<sup>(</sup>١) الارتشاف/ ١٥٥٨ وما يعدها.

<sup>(</sup>٢) انظر التصريح ١/ ٣٧٠.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٣٠٢.

على المعطوف عليه وعلى العامل فيه (1). وذكر الأعلم أن التقديم جائز في الواو لأنها (7).

وهذا الذي ذكره الأعلم مذهب ابن جني الذي جعل العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد أسهل عنده من تقديم المعطوف على المعطوف عليه (٣). وأما ابن السراج فجعل ما ورد من ذلك ضرورة، وقال: «وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال، فهذا شاذ لا يقاس عليه، وليس شيء منصوب مما بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيء أجازه الكوفيون فقط، وذلك قولهم (زيداً قمتُ فضربت، وزيداً أقبل عبد الله فشتم)، وقالوا: الإقبال والقيام هنا لغو»(٤).

وجعله ابن هشام ضرورة، وذكر أن ابن جني ذهب إلى أن حمله على العطف على ضمير الظرف أولى، لا على تقديم المعطوف والمعطوف عليه، وكلاهما ضرورة (٥).

واشترط ابن عصفور لجواز تقديم المعطوف بالواو ثلاثة شروط:

الأول: أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً، والثاني: أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف، والثالث: ألا يكون المعطوف مخفوضاً (٦).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٨٠٥ وشرح التبريزي ٢/ ٢٩٩.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٥٠٠.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ٢/ ٣٨٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٢/ ٢٢٦.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب/ ٨٦٦.

<sup>(</sup>٦) شرح الجمل ١/ ٢٤٥.

وزاد أبو حيان شرطاً آخر، وهو أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد، وذكر أن هذا مذهب البصريين، وأن ثعلب أجاز خلافه، وهو عندهم ضرورة، وهو في المنصوب أقبح منه في المرفوع، وأن مذهب الكوفيين جواز ذلك في الشعر وفي الكلام. وأن ابن هشام أجاز التقديم بالفاء وثم وأو ولا(١).

\* \* \*

## عطف الظاهر على الضمير المرفوع

ذهب المرزوقي إلى أن عطف الظاهر على المضمر المرفوع ضعيف حتى يؤكَّد (٢).

ووصفه سيبويه بالقبح وكذلك ابن السراج والفارسي (٣) وساقه ابن جني في باب إقلال الحفل بها يلطُف من الحكم وذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ كقولك: (قمتُ وزيد)، (وقام وزيد) فقال: «لست أدفع أن يكونوا قد أحسّوا فرقاً بين (قمتُ وزيد) و(قام وزيد) إلا أنه محسوس عندهم غير مؤثر في الحكم ولا محدثٌ أثراً في اللفظ» (٤). وذهب ابن عصفور إلى أنه لا يجوز العطف عليه من غير تأكيد أو طول الكلام (٥) إلا في ضرورة الشعر ووصفه ابن مالك بالضعف إذا لم يفصل بتوكيد أو غيره أو يفصل

<sup>(</sup>١) ارتشاف الضرب/ ٢٠١٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۳۵۰، ۴۹۰.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ١/ ٢٧٧ وما بعدها و ٢٩٨ والأصول ١/ ١٤٣ والمسائل البصريات ٢/ ٨٧٤.

<sup>(</sup>٤) الخصائص ٣/ ٢٠.

<sup>(</sup>٥) شرح الجمل ١/ ٢٤١.

العاطف بلا، وذهب إلى أنه لا يمتنع العطف دون فصل(١).

وعزا أبو حيان اشتراط الفصل بالضمير المؤكد إلى البصريين، وذكر أن الكوفيين وابن الأنباري لا يشترطون الفصل فيه وأنهم يجوّزونه في الكلام. ونقل ما حكي عن الفارسي من إجازة ذلك من غير فصل، وأن مثل ذلك جاء في كتاب سيبويه حين ذكر انفصال بعض الضهائر في نحو (كنا وأنتم ذاهبين)، وقال: إن الشرّاح تأوّلوه (٢).

وذكر ابن الأنباري هذه المسألة ونقل عن الكوفيين جوازه في اختيار الكلام.

وعن البصريين منعه إلا على قبح في ضرورة الشعر، فإذا أكّد أو فصل فإنهم يجوّزونه من غير قبح<sup>(٣)</sup>.

### \* \* \*

## العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار

ذكر ابن جني أنه قد يعطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار<sup>(٤)</sup> في قول زياد الأعجم:

أريحوا البلاد منكم ودبيبكم بأعراضنا فعل الإماء العواهر

<sup>(</sup>۱) شرح التسهيل ۳/ ۳۷۲.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف/ ٢٠١٣.

<sup>(</sup>٣) الإنصاف ٢/ ٤٧٤ وانظر الكتاب ١/ ٣٨٩ وشرح الكافيه للرضي ١/ ٢٩٤ وشرح المفصل/ ٣٩٧ والخصائص ٢/ ٣٨٦ والتصريح ٢/ ١٩٠.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٧٤/ ب وكذلك المرزوقي والتبريزي ٢/ ٢٠٩.

ما ورد ضرورة (١). ونقل الفارسي عن الجرمي أن عطفه من غير إعادة الجار بلا توكيد ما ورد ضرورة (١). ونقل الفارسي عن الجرمي أن عطفه من غير إعادة الجار بلا توكيد بالضمير المنفصل قبيح (٢). وقال أبو حيان هو مذهب الجرمي والزيادي والفرّاء. واختار جواز العطف مطلقاً لتصرّف العرب في العطف عليه فتارة بالواو وتارة بـ (لا) وأو وتارة بـ (بل) وتارة بـ (أم) وإن كان الأكثر أن يعاد الجار (٣).

وذكر ابن مالك أن إعادة الجار غير لازمة عند يونس والأخفش والكوفيين والشلوبين واختاره (٤).

وذكر ابن السراج أن سيبويه لا يجوز العطف على عاملين واختاره. وكذلك المبرد. ونقل عن الأخفش في ذلك. وقال المبرد علّط الأخفش في ذلك. وقال ابن السراج إنه خطأ في القياس غير مسموع من العرب(٥).

قال أبو حيان «ونصّ بعضهم على أن لا بد في العطف على عاملين أن يكون أحدهما جاراً وإذا كان أحدهما جاراً وتقدم المجرور المعطوف فالمشهور عن سيبويه المنع مطلقاً، ونقل أبو جعفر النحاس الجواز. وأما الأخفش فعنده في هذه الصورة

<sup>(</sup>۱) انظر الإنصاف مسألة/ ٦٥ والكتاب ٢/ ٣٨٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٠ وارتشاف الضرب/ ٢٠١٣.

<sup>(</sup>٢) المسائل البصريات/ ٨٧٤.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف/ ٢٠١٣.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ والتصريح ٢/ ١٥١ والارتشاف/ ٢٠١٣.

<sup>(</sup>٥) الأصول ٢/ ٧٥، ٦٩، ٧٥ وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٣ وشرح الجمل ١/ ٢٥٥ والتصريح ٢/ ١٥٤ والفراء ١/ ٢٥٢، ١٤١ وشرح التسهيل/ ١٧٨ والمقتضب ٤/ ١٩٥.

قولان: أحدهما الجواز وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي والفراء والزجاج وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء وأبو بكر بن طلحة. والقول الثاني المنع ذكره في كتاب المسائل له، وهو مذهب هشام والمبرد وابن السراج، فعلى المشهور من مذهب الأخفش ومن تبعه يجوز سواء أكان المجرور متقدماً في المعطوف عليه أم متأخراً»(١).

### \* \* \*

## إعمال مبالغة اسم الفاعل عمل اسم الفاعل

ذهب ابن جني إلى جواز إعمال فعّال عمل اسم الفاعل(٢) وذلك في قول سعد بن ناشب المازني:

فيالزرام رشّحوني مقدّماً إلى الموت خوّاضاً إليه الكتائبا

مختاراً في ذلك مذهب البصريين (٣) مخالفاً الكوفيين. قال ثعلب: «يأباه أصحابنا لأنه لا يتصرّ ف وأهل البصرة يجيزونه إلّا من كلامين (٤).

وعدّ الفرّاء ما جاء من ذلك ضرورة(٥). وهم يحملون المنصوب بعدها على

<sup>(</sup>١) الارتشاف/ ٢٠١٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ورقة ١٦/ ب.

<sup>(</sup>۳) انظر الكتاب ۱/ ۱۱۰\_۱۱۲ والمقتضب ۲/ ۱۱۶ وما بعدها والأصول ۱/ ۱۲۶ ومجالس ثعلب ۱/ ۱۹۶ و ۱۲۶ والمفصّل/ ۲۷۰ والارتشاف ۵/ ۲۲۸۳.

<sup>(</sup>٤) مجالس ثعلب ١/ ١٩٦.

<sup>(</sup>٥) معانى القرآن ٣/ ٢٢٨: «وقال لبيد:

إضهار فعل يفسّره المثال، ولا يجوز تقدّمه على المثال المذكور. ذكر ذلك أبو حيان(١).

وأما البصريون فمتفقّون على إعهال (فعّال ومِفعال وفعول)، واختلفوا في فعيل: فسيبويه أجاز إعهالها جميعاً، وذكر أنّ إعهال (فعِل) أقلّ من إعهال غيرها وإعهال فعِل أقلّ من فعيل بكثير (٢٠). وخالفه المبرد في فعيل وفعِل فقال: «فأمّا ما كان على فعيل فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزاً وذلك أن فعيلاً إنها هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدّى، وكذلك ما ذكر في فعِل أكثر النحويين على ردّه وفعيل في قول النحويين بمنزلته» (٣) وتبعه في ذلك ابن السراج (٤)، وذكر أن الجرمي أباح إعهال فعِل على بُعد.

\* \* \*

= أو مِسحلٌ عَمِلٌ عضادة سمحج بسراتها نَدب له وكلوم فأوقع (عَمِل) على العضادة ولو كانت عاملاً كان أبين في العربية، وكذلك إذا قلت للرجل ضرّاب وضروب فلا توقعنها على شيء لأنها مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعها فعل، أنشدني بعضهم:

### بالفأس ضرّابٌ رؤوس الكرانف»

- (١) الارتشاف ٥/ ٢٢٨٣ والهمع ٥/ ٨٧.
- (۲) الكتــاب ۱/ ۱۱۲،۱۱۰ وانظـر ۱/ ۱۱۷ والمقتضــب ۲/ ۱۱۳ وما بعدها والأصول الاكتــاب ۱/ ۱۲۸ وتابعه في إعمال فعيل وفعِل ابن ولّاد وابن خروف. انظر الارتشاف/ ۲۲۸۳ واشرح الألفية للمرادي ۳/ ۱۹.
  - (٣) المقتضب ٢/ ١١٤ وما بعدها.
  - (٤) الأصول ١/ ١٢٤ وانظر الارتشاف ٥/ ٢٢٨٣ والهمع ٥/ ٨٧.

# إذا جرى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة على غير من هو له لا يحتمل الضمير

اختار التبريزي والمرزوقي مذهب البصريين في هذه المسألة، لأن اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جرى واحد منها على ما قبله صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل لضعفه وانحطاط منزلته. قالا: «وأكثر أصحابنا على أنه لا بد من ذلك حتى إنّ أبا الحسن كان يلحّن الكلام إذا لم يجر على هذا السنن. والكوفيون وبعض أصحابنا يجوّزون ترك إظهاره»(١).

فالبصريون يوجبون إبرازه والكوفيون لا يوجبونه بخلاف إذا ما جرى على من هو له.

قال سيبويه: «وإن قلت (يا ذا الجارية الواطئِها)، وأنت تريد الواطئِها هو لم يجز، كما لا يجوز (مررت بالجارية الواطئِها) تريد هو أو أنت، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأب أو زيداً. وليس هذا كقولك: (مررت بالجارية التي وطئها زيد) أو (التي وطئتها)، لأن الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضهار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضهار، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمر بهو، فإنها يقع في هذا إضهار الاسم رفعاً إذا لم يوصف به شيءٌ غيرُ الأول، وذلك قولك: (يا ذا الجارية الواطئها)، ففي هذا إضهار هو، وهو اسم المنادى، والصفة إنها هي للأول المنادى» (۱).

<sup>(</sup>١) شرح التبريزي ٣/ ٧٥ وما بعدها وشرح المرزوقي/ ١٠٥٠.

 <sup>(</sup>۲) الكتاب ۲/ ٥٤ والانصاف ۱/ ٥٧ ـ ٥٥ والتبيين للعكبري/ ٢٥٩ والأمالي الشجرية
 ۱/ ٣١٤ والخصائص ۱/ ١٨٦ والمقتضب ٣/ ٩٣ ـ ٢٦٢.

وذكر مثل ذلك ثعلب(١) وابن الشجري(٢).

\* \* \*

# اشتراط الاشتراك في الصفة في أَفْعَل التفضيل

ذكر التبريزي أن أفعل التفضيل يستعمل في مشتركين في صفة زاد أحدهما على الآخر وذلك في قول أبي خراش الهذلي:

حمدت إلهي بعد عروة إذ نجا خراشٌ وبعض الشرِّ أهون من بعض

قال: «فلا تقول: (زيد أفضل من عمرو) إلّا وقد اشتركا في الفضل، فكيف جاز أن تقول: (وبعض الشرِّ أهون من بعض) ولا هين في الشر؟.

قلت: إن للشرّ مراتب ودرجات، فإذا جئت إلى آحادها وقد تصوّرت جملها ورتب الآحاد فيها وجدت كل نوع منها بمضامّته للغير له حال في الخفّة والثقل، وإذا كان كذلك فلا يمنع أن يوصف منه شيء بأنه أهون من غيره، ولا يشبه هذا قوله عز وجل: ﴿ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَهِ فِي خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ [الفرقان: ٢٤] لأنك إذا تصورت حال أهل الجنة مع أهل النار لم تجد ثمّ مشاركة البتة في وجه من الوجوه، والصواب أن يقال في الآية: إن المعنى: أصحاب الجنة يومئذ أحسن حالاً وأفضل مقيلاً من أن يشبه بشيء أن يجد بوصف، فحذف منه ما حذف وعلى هذا يحمل قول المسلمين: الله أكبر. وما روي عن النبي أنه لما سمع الكفار يقولون

<sup>(</sup>۱) مجالس ثعلب ۱/ ۳۰۹.

<sup>(</sup>٢) الأمالي الشجرية ١/ ٣١٤\_٣١٧.

(اعلُ هُبَل) قال: الله أكبر وأجلّ<sup>(١)</sup>.

واشترط هذا في اسم التفضيل الفراء<sup>(۲)</sup>، وذكر في موضع آخر أن اسم التفضيل قد يأتي لمجرد الصفة من غير تفضيل<sup>(۳)</sup>.

وأجاز المبرد استعمال أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه قياساً(٤).

وقال ابن مالك: «الأصحّ قصره على السماع، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد القول بورود أفعل مؤولاً بها لا تفضيل فيه، ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلوا أفعل التفضيل من التفضيل، وتأوّلوا ما استدّلوا به»(٥).

وقال السيوطي: «ولا يخلوا أفعل التفضيل المجرد من (ال) والإضافة المقرون برامن) من مشاركة المفضل في المعنى غالباً، ولو تقديراً. والمراد بقولنا ولو تقديراً مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب إلى من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا»(٦).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) شرح التبريزي ۲/ ۲۸۲.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن ٢/ ٢٦٦،١٢٨.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٣/ ٢١٢.

<sup>(</sup>٤) المقتضب وشرح الألفية للمرادي ٣/ ١٢٢.

<sup>(</sup>٥) التسهيل/ ١٣٤.

<sup>(</sup>٦) همع الهوامع ٥/ ١١٤.

## صوغ اسم التفضيل على أفعل من فوق الثلاثي

ذكر ابن جني أن العرب قد تصوغ اسم التفضيل من الفعل فوق الثلاثي على وزن أفعل على حذف الزيادة، وذكر أن القياس في مثل ذلك سبق مصدر الفعل المزيد بأشد ونحوها، فكأنه وقد صيغ على أفعل قد حذف حرف الزيادة ثم بنى أفعل منه (۱).

وذهب الأعلم إلى أنهم قد يصوغونه على أفعل من فعل اشتهر مزيده ولم يستعمل الثلاثي منه كفقر(٢).

وقال التبريزي «وقوله (كان للكره أذهبا) كان حقّه أن يقول أشد إذهاباً، لأنّ الفعل منه ليس بثلاثي، ولكن يجوز أن يبنى فعل التعجب مما كان على أفعل أيضاً، وإن كان الباب على الثلاثي، قد يمكن أن يقال: إنها قال (أذهبا) على حذف الزائد كما جيء بأفقر والفعل من الفقر لم يجئ إلا افتقر، فكأنه نوى حذف الزوائد وردّه إلى فقر، وعليه جاء فقير وإن لم يستعمل الفعل»(٣).

وذهب الفراء وغيره إلى أنه لا يصاغ إلا من الثلاثي وأجازه في (العمى) لأنه لم يرد به عمى العين وإنها يراد به عمى القلب فيقال فلان أعمى من فلان في القلب(٤).

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ٩٩/ أوما بعدها و١٣٦/ ب وشرح المرزوقي/ ١١١٧.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٧٧٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ١٢٨.

<sup>(</sup>٤) معاني القرآن ٢/ ١٢٧ والزجاجي في الجمل/ ١٠٠ وما بعدها والمفصل/ ٢٧٧ وشرح الألفية للهواري ٣/ ٢٠٥.

وجعل الزمخشري ما جاء على أفعل من فوق الثلاثي شاذاً(١).

وذهب المبرد إلى أنه ما جاء من قولهم: (ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف) من أعطى وأولى فإن أصله الثلاثة، والهمزة في أوله زائدة، وساق أدلة على ذلك منها: مجيء اسم الفاعل على حذف الزوائد كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَكَ لَوَقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] أي ملاقح، وحذفُ الزوائد إذا احتجت إلى حذفها في تصغير أو جمع أو ضرورة».

وذكر أن جميع ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لا يصاغ منه أفعل، وذلك أنك إن بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز، لأن معناه إنّها كمل بحروفه، إذ كنّ كلهنّ أصولاً(٢).

### \* \* \*

## عمل اسم التفضيل الرفع في الظاهر

قال ابن جني: «عملت (أفعل) هذه في المظهر فرفعته، وهي في ذلك أمثلُ حالاً منها إذا اتصلت بها مِن في نحو (أفعل منك) وذلك أن (من) تباعدها بها تكسبها من التخصيص من الفعل»(٣).

وذهب ابن هشام إلى ترجيح تعيّن الابتدائية في نحو (هل أفضل منك زيدٌ) لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعلية

<sup>(</sup>١) المفصل/ ٢٧٧.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٤/ ١٧٨ ـ ١٨٠.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ورقة ١٨٥/ ب.

في لغة قليلة وأنّ عمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل ضعيف(١١).

وذكر أبو حيان أن أفعل التفضيل يرفع الضمير وأن رفعه الظاهر لغة لبعض العرب حكاها سيبويه والفراء وغيرهما، كقولك: مررت برجل أفضلُ منه أبوه. وحكى الفراء مررت برجلٍ أفرهِ الناس برذَوْنُهُ. واختار تقدم (مِن) إذا رفع الظاهر فتقول: مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه، ويجوز أفضلُ أبوه منه.

وقال: «ويجوز عند جميع العرب أن يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر فاعلاً المفضل على نفسه باعتبار كونه في محلين، وقبله ضمير يعود على موصوف بأفعل، وبعده ضمير المرفوع وقد تقدم الجملة نفي، مثال ذلك (ما رأيت رجلاً أحسن في عين زيد)، ويجوز حذف المجرورين المتأخرين لفهم المعنى وتقدُّم ما يعود إليه ضمير المجرور المتأخر. ومنع النحاة غير الأعلم أن يرتفع الكحل وما أشبهه على الابتداء. و(أحسن) خبره والعكس، وقالوا جريان أفعل لما قبله ضروري»(٢).

وقال ابن مالك: «ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نبي أو استفهام فيه معنى النفي، والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه، إذ رَفْعُ أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ على أنّ إلحاق ما ذكر ظاهر في القياس، وأفعل هذا وإن كان مشتقاً من مصدر يتعدّى فعله إلى مفعول به فإنه لا ينصب المفعول به "(").

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٥٨٠.

<sup>(</sup>٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٥ ـ ٢٣٣٧.

<sup>(</sup>٣) التسهيل/ ١٣٥ وشرحه ٣/ ٦٩ وانظر الكتاب ٢/ ٣٢ والمقتضب ٣/ ٢٤٨ وما بعدها.

وظاهر كلام المبرد جواز إعماله في الظاهر حملاً على الفعل إذا جرى على ما قبله، وإن لم يجر اختير فيه الرفع والانقطاع من الأول. وعبارته: «وأفضل فيه معنى الفعل، فإن أجريته على الأول فبذلك المعنى، كأنك قلت: يفضله أبوه وإن لم تجره فلما ذكرت لك وهو الباب»(١)

#### \* \* \*

## إعمال المصدر مكسراً

ذكر ابن جني أنّ المصدر قد يعمل مكسَّراً في المفعول وفي حرف الجر<sup>(٢)</sup> وذلك في قول الأشجع السّلمي:

وما كنت أدري ما فواضل كفّه على الناس حتى غيّبته الصفائح وتبعه التبريزي<sup>(٣)</sup>، وذكر الأعلم أن إعماله إذا جُمِع عزيز<sup>(١)</sup>.

(١) المقتضب ٣/ ٢٤٨.

(٢) التنبيه ورقة ١٠٠/ ب. وذكر أن الشاعر أعمل المصدر مكسّراً، ثم ذكر شواهد على ذلك، منه قول العرب: (تركته بملاحس البقر أولادها).

وقول علقمة التميمي:

مواعيد عرقوب أخياه بيشرب

وقول الشاعر:

وجرّبوه فهازالت تجساربهم أب قدامة إلا المجد والفَنَعا ثم قال: (وإذا جاز إعمال المصدر مكسّراً في المفعول به، كان إعماله في حرف الجر أسهل وأسرع).

(٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٦٢.

واختار ابن مالك جواز إعماله، وقال: إن الجمع لا يمنع من عمل المصدر، وإنهًا قلّت شواهد إعماله لقلّة جمعه (٢).

ويؤكّد ما ذهب إليه قول ثعلب: إن المصادر لا تجمع إلا قليلاً (٣).

وقال أبو حيان: أجاز قوم إعماله مكسّراً، وهو اختيار ابن هشام اللخمي وابن عصفور وابن مالك، وذهب قوم إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعاً، وهو مذهب أن الحسن بن سيدة وإياه أختار (٤).

وقال السيوطي: لا يعمل مثنى ولا مجموعاً ولا مصغراً ولا مضمراً لأن كلًّا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل. وجوّزه قوم في المكسّر، واختاره ابن مالك، لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية، فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف(٥).

#### \* \* \*

## تقديم معمول المصدر عليه

ذهب ابن جني إلى أن معمول المصدر لا يتقدّم عليه بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول، فإذا حمل المصدر على معنى اسم الفاعل جاز ذلك فيه، ويجوز أن

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ٧٧٩.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ٣/ ١٠٧.

<sup>(</sup>٣) مجالس ثعلب ٢/ ٤٦٥.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٧ وانظر شرح الألفية للمرادي ٣/ ٩ والهمع ٥/ ٦٦.

<sup>(</sup>٥) الهمع ٥/ ٦٦ وما بعدها.

يحمل على مذهب العرب في إجرائهم العين مجرى الحدث إذ يقولون (زيد قيام) أي كأنّه مخلوق منه لكثرة تعاطيه. فلا يخلو أن يكون (سواء) في قول محرز بن المكعبر الضبى:

فه للا سعيتم سعي عصبة مازن وهل كفلائي في الوفاء سواء

بمعنى متساوون، أو من المصادر التي جُعِلَتُها الأعيان لضرب من المبالغة، فتجعل الثاني هو الأول كما تجعله إياه إذا كان الثاني اسم فاعل أو مفعول نحو (زيد ضارب أو مضروب)، ويؤكد ذلك أنك تجد معناه إذا جعلت الثاني هو الأول كمعناه إذا كان اسم فاعل أو مفعول، فقولك (زيد قيام) وأنت تريد المبالغة في المعنى كقولك: (زيد قائم لا يَفتُر أو قائم غير مقصّر في ذاك)، وكذاك تقول: (زيد عمراً ضاربٌ، وزيدٌ سوطاً مضروب)(١).

وذهب المبرّد وابن السرّاج (٢) إلى المنع إن كان المصدر مما ينحلّ لحرف مصدري وفعل لأنه في صلته، فإن كان أمراً كـ (ضرباً زيداً) جاز ذلك فيه. واختاره السيوطي، ونقل عن ابن السرّاج جوازه في الحالتين (٣).

وقال أبو حيان: الأحوط ألا يقدم على التقديم إلا بسماع<sup>(٤)</sup>. ومنعه الفرّاء مطلقاً.قال: «والاسم لا ينصب شيئاً مما قبله. تقول (ضرباً زيداً) ولا تقول (زيداً

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ١٦٦/ أ.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٤/ ١٥٧ والأصول ١/ ١٣٧، ١٣٩، والهمع ٥/ ٦٩.

<sup>(</sup>٣) الهمع ٥/ ٦٩ نقل عن ابن السراج تجويزه: (يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ).

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

ضرباً)، فإن قلت، نصب زيد بفعل مضمر قبله كذلك»(١١).

ورد أبو حيان (٢) الخلاف في ذلك إلى اختلافهم في العامل في المعمول، فمذهب المبرد وابن السرّاج وعبد الدايم القيرواني الجواز لأن العامل فيه الفعل، وهو اختيار ابن مالك، وذكر أن ابن أصبغ نقل عن الأخفش الجواز ونقل غيره عنه المنع.

ومن جعل (ضرباً زيداً) منصوباً بـ (التزم) لا يجوّز التقديم، لأن المصدر ينحلّ لحرف مصدري.

\* \* \*

### يشترط في جواب الشرط الدلالة على الاستقبال

اشترط ابن جني في جواب الشرط أن يكون مستقبلاً وذلك في قول أبي عطاء السندي:

ف إن تُمُسسِ مهجور الفِناء فربّها أقام به بعد الوفود وفود

لأن الشرط لا يصحّ إلا بالاستقبال معللاً ذلك بقوله: «المستقبل لا يكون علّة للماضي لئلا يتقدّم المعلول على علّته، وإذا كان الأمر كذلك فالكلام محمول على معناه دون لفظه، ألا ترى أن معناه: إن أمسيت هكذا أسْلي عنه تذكّر ما مضى أي: فليكن هذا بإزاء ذلك، وقد جاءت العرب بهذا الموضع مفسراً البتة على ما ذكرنا. قال:

<sup>(</sup>١) معاني القرآن ١/ ٣٢٣.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٥/ ٢٢٥٥.

وقد جاء به آخر الناس شاعرنا فقال(٣):

..... يقول له قدومي ذا بذاكا(٤)»

ولذلك ذهب المرزوقي إلى أن الماضي إذا وقع بعد أداة الشرط كان بتقدير المستقبل لأنه ينقل معناه من الماضي إلى المستقبل وعبارته: «فإن قيل الشرط والجزاء لا يصحّان إلا فيها كان مستقبلاً، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقول القائل (إن خرجت أمس أعطيتك فيه درهماً)؛ لأن الوقت وقد انقضى لا يصح تعليق الشرط والجزاء به، وإنها يعلقان أبداً بها يستأنف من الزمان، حتى يصحّ من الفاعل إيقاع فعله به واستحقاقه الجزاء عليه.

قلت: إن الأمر في الشرط على ما ذكرت إلا في لفظ (كان) لأنهم جوّزوا أن يقول القائل: (إن كنت خرجت أمس إلى موضع كذا أعطيتك اليوم كذا)، والمعنى: إن ثبت في علمي وقوع الخروج منك أمس، وجوّزوا هذا في لفظة (كان)

على أنّها إذْ رَأَتني أُقال مُ دُقال بها قد أراهُ بصيرا

وكم دون الثّويّـةِ مـن حـزينِ

<sup>(</sup>١) البيت لابن أخت تأبّط شرآ.

<sup>(</sup>٢) للأعشى الكبير ميمون بن قيس ديوانه/ ٣٢٣ (تحقيق: د.محمد أحمد قاسم) وتمامه:

<sup>(</sup>٣) البيت للمتنبى ديوانه ١/ ٣٩١ وصدره:

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٩٩/ ب.

لقوّته في العبارة عن الأحداث، فأما الجزاء فلا يجوز فيه مثل هذا لا بلفظة (كان) ولا بغيره. ويمتنع أن يقال: (إن تجئني اليوم أعطيتك أمس) على أن تكون العطية سلفاً في جزائه على فعله.

فإن قيل كيف جاز أن تقول على هذا (فربها أقام) وأقام بناءٌ ماض؟.

قلت إن الجواب في قوله (فربها) ليس بالفعل، وإنها هو بجملة من مبتدأ وخبر، كأنه قال: فناؤك ربها أقام به بعد الوفود وفود فيها مضى، والفاء في جواب الجزاء إنها تجلب إذا كان الجزاء غير موافق للشرط، وهو أن يكون مبتدأ وخبراً لا فعلاً وفاعلاً، وإذا كان كذلك فقد سلم اللفظ، وصار المعنى إن أمسى فناؤك مهجوراً الساعة، فربها كان مألوفاً من قبل، والعرب تقول: (هذا بذاك) أي: عوض من ذلك.

فأما وقوع الماضي بعد (إنْ) فلأن (إن) ينقله بكونه شرطاً إلى المستقبل وهذا كها ينقل (لم) بناء المستقبل إلى الماضي، وهذا ظاهر»(١).

وهذا مذهب معظم النحويين. قال سيبويه: «ومن ذلك أيضاً (إن أتيتنا أمس نعطك اليوم)، أي إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم، هذا معناه. فإن كنت تريد أن تقرره بأنه قد فعل فإن الجزاء لا يكون، لأن الجزاء إنها يكون في غير الواجب»(٢).

وذكر ابن السراج أن (إن) تنقل معنى الماضي إلى الاستقبال «وحق (إن) في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل، لأنك إنها تشرط فيها يأتي أن يقع شيء

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۸۰۱ وما بعدها و۱٤٥٠.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٩٥.

لوقوع غيره، وإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: (إن قمت قمت)، إنها المعنى إن تقم أقم. و(إن) تجعل الماضي مستقبلاً (١٠٠٠).

وذهب البرد إلى أن (إن) تقلب معنى الأفعال الماضية التي تليها إلى المستقبل إلا (كان) تبقى على مضّيها لقوتها (٢).

ورده ابن السراج بقوله: «وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه الله لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام، فالتأويل عندي لقوله: (إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم): إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم، فذلت كنت على تكن، وقد حكي عن المازني ما يقارب هذا، ورأيت في كتاب لأبي العباس موقعا عند الجواب في هذه المسألة: ينظر فيه، وأحسبه ترك هذا القول»(٣).

واختاره ابن مالك لأن الشرط عنده لا يكون غير مستقبل المعنى بلفظ كان أو غيرها إلا مؤولاً والمعنى مقروناً بالفاء مع (قد) ظاهرة أو مقدرة» وذكر أن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً قليل، لأنه قد يلتبس بغيره لعدم ظهور الجزم فيه، وأن أكثر النحويين يخصون هذا بالضرورة، وأن الفراء جوّزه واختاره (٤).

ولذلك عدّ ابن جني جزم الشرط جزماً يظهر إلى اللفظ ثم لا يكون جوابه

<sup>(</sup>١) الأصول ٢/ ١٥٨ وكذلك المبرد في المقتضب ٢/ ٣٣٤.

<sup>(</sup>٢) المقتضب ٢/ ٣٣٤ وما بعدها وانظر شرح التسهيل ٤/ ٩٢ وما بعدها والارتشاف ٤/ ١٨٨٦.

<sup>(</sup>٣) الأصول ٢/ ١٩١ وانظر شرح التسهيل ٤/ ٩٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٤/ ٩١.

مجزوماً أو بالفاء قبيحاً لا يجوز إلا في الشعر (١). وهو مذهب سيبويه في قوله: «وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب فيجزم بها قبله (٢).

وعد المضارع المرفوع في الجواب مقترناً بالفاء مبنياً على مبتداً، وإن لم يقترن بالفاء فضرورة لا تجوز إلا في الشعر، ولو أريد به حذف الفاء جاز (٣).

وذهب أبعد من ذلك حين قال: «ولا أُبعد أن يكون أبو الحسن أخذ هذا الموضع من يونس وتجاوزه إلى أن رفع بعد آلة الشرط بالابتداء في نحو قول الله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلتَّمَآءُ ٱنشَقَاتُ ﴾[الانشقاق: ١](٤) و﴿إِنِ ٱمْرُوُّا هَلَكَ ﴾[النساء: ١٧٦](٥) وهذا واضح»(٢).

\* \* \*

## مضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ وخبره

ذهب ابن جني إلى أن الشرط وجوابه يضارع المبتدأ وخبره مستدلاً

<sup>(</sup>١) التنبه/ ٥٣٧.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۳/ ۲٦.

<sup>(</sup>۳) المصدر نفسه ۳/ ۷۰ وما بعدها، وانظر۳/ ۷۹، ۹۱، والأصول ۲/ ۱۹۱، ۱۹۱ وشرح الجمل ۲/ ۱۹۷.

<sup>(</sup>٤) ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱلشَّقَّتْ ﴿ وَأَوْنَتْ لِرَبُّهَا وَحُقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١-٢].

<sup>(</sup>٥) ﴿إِنِ أَمْرُوا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلِهُ إِلّهُ وَلِهُ وَلِهُ لِللّهُ وَلِهُ لَوْلِهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ إِلّهُ وَلِهُ إِلّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلِهُ واللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَاللّهُ وَلّهُ لِللّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلِلّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلِهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ ولِهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِلّهُ وَلّهُ وَلِهُ لِلّهُ وَلّهُ لِللّهُ وَلِلّهُ لِلْمُؤْلِقُولُولُولُولُولُولُولُولُ ولِللّهُ وَاللّهُ وَلِلْمُ لِلْمُؤْلِقُولُولُولُولُولُولُولُولُ لِللّهُ لِلْمُؤْلِقُولُولُولُولُولُولُ لِلْمُؤْلِقُ لِلْمُؤْلِقُلُولُ لِللّهُ لِلْمُؤْلِقُولُولُ لِلْمُؤْلِلْمُ لِلْمُؤْلِقُولُ

<sup>(</sup>٦) التنبيه ٦٠/ س.

بدخول لام التوكيد على جواب (إن) المتقدم، وذكر أنه مذهب يونس. في عطف المبتدأ وخبره على الشرط وجوابه.

وذلك في قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشرٌ نُـزُل(١)

وذكر سيبويه رأي يونس هذا وعزا إلى الخليل حمل مثل هذا على العطف على التوهم، واختار قول يونس فقال: «وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (٢)

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد (ولا سابق شيئاً)، ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنها توهم هذا فيها خالف معناه التمثيل، يعني هو يأتينا ويحدثنا، يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله يعني مثل قولك: (لا تأته فيشتمك) فتمثيله على لا يكن منك إتيان فشتيمة، والمعنى على غير ذلك»(٣).

وعرض ابن السرّاج للشبه بين الجملة الاسمية وبين الجملة الشرطية بقوله:

<sup>(</sup>١) ديوانه/ ٣١٢ وروايته: قالوا: الركوبَ إفقلنا تلك عادتنا.

<sup>(</sup>۲) لزهير بن أبي سلمى في ديوانه/ ١٦٥، ١٦٩، ١٦٩، الكتاب ١/ ٣٠٦، ١٦٥ وشرحه للأعلم ١/ ٨٣ الخصائص ٢/ ٣٥٣ وشرح المفصل ٢/ ٥٢ والخزانة ٩/ ١٠٥ ويروى ولا سابقي شيئاً.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٥١ وما بعدها.

«ولا بدّ للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بدّ له من الخبر»(١).

وربها شبهوا الجملة الشرطية بالمبتدأ والخبر أيضاً لأنها تقع موقعها؛ فتقع خبراً لإن وكان «فمن ذلك قولك: (إنه من يأتينا نأته)، وقال عز وجل: ﴿إِنَّهُ, مَن يَأْتِ رَبَّهُ, مُحْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ [طه: ٧٤]، وكنت من يأتني آته، وتقول: «كان من يأته يعطه وليس من يأته يجببه» (٢).

الشرط يستحقّ جوابه لوقوعه في نفسه، هذا هو الأصل في الشرط وإذا لم يكن الجواب جزاء لوقوع الشرط فرأي ابن جني فيه يتجلى في قوله: «هذا موضع متلقى بالقبول، وظاهره فاسد لولا محصول باطنه، وذلك أن الشرط إنها يُستحقّ جوابه بوقوعه في نفسه، كقولك (إن زرتني أحسنت إليك)، فالإحسان إنها استُحقّ بالزيارة وكذلك (إن شكرتني زدتك)، فالزيادة إنها استُحقّت بالشكر. هذا هو الطريق وعليه مقادُ القول. وإذا كان كذلك فقوله: (فإن يكُ حقاً ما أتاني) هو الشرط، وجوابه (فإنهم كرام).

وكونهم كراماً عند الشدّة وصف معروف فيهم وثابت لهم سواء حقّ ما أتاه من أحداث الدهر فيهم أو بطل، فها هذا؟.

فالجواب أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، وذلك عندنا مما اكتفي فيه بالسبب عن المسبّب ومعناه: فإن كان حقاً ما أتاني صبروا وإنها علّة صبرهم

<sup>(</sup>١) الأصول ٢/ ١٥٨.

<sup>(</sup>٢) انظر الكتاب ٣/ ٧٢.

على الشدّة كونُهم كراماً عند البلاء. ومثله قول الله سبحانه: ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ [المائدة: ١١٨](١) وهم عباده عذّبهم أو لم يعذّبهم.

... وذكر العبودية التي هي سبب القدرة، كما ذكر في الأول الكرم الذي هو سبب الصبر في الشدّة. وهو كثير. ومنه قول رؤبة:

يارب إن أخطأت أو نسست<sup>(۲)</sup> فأنست لا تنسسى ولا تمسوت

والله سبحانه لا ينسى ولا يموت، أخطأ رؤبة أم أصاب، فكأنه قال: إن أخطأت أو نسيت تجاوزت عني لضعفي وقوتك ونقصي وكمالك فاعرفه وما يجري مجراه»(٣).

قال ابن السراج: «واعلم أن الفعل في الجزاء ليس بعلّة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس بعلة لما قبله»(٤).

والذي ذكره ابن مالك وأبو حيان أن أدوات الشرط وضعت لتدل على التعليق بين جملتين والحكم بسببيّة الأولى ومسببية الثانية (٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) ﴿ إِن تُكَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكُّ وَإِن تَغْفِر لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْمَتَكِيدُ ﴾[المائدة: ١١٨].

<sup>(</sup>٢) مجموع أشعار العرب/ ٢٥.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٥٩/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٢/ ١٦٠.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٤/ ٦٦ والارتشاف ٤/ ١٨٦٢.

## حذف جواب الشرط إن تقدّم معناه

قال ابن جني:

علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت(١)

وأما (إذا) و(إذا) في البيت ففيهما نظر؛ وذلك أن كل واحدة منهما محتاجة إلى ناصب هو جوابها على شرط (إذا) الزمانية، فكل واحدة منهما جوابها محذوف يدل عليه ما قبلها. وشرح ذلك أن (إذا) الأولى جوابها محذوف كأنه قال (إذا أنا لم أطعن وجب طرحي للرمح عن عاتقي، ودل قوله: (علام تقول الرمح يثقل عاتقي) على ما أراده من وجوب طرح الرمح إذا لم يطعن به كما قال:

ف\_\_\_ ا تص\_\_نع بالسيف إذا لم تك قتـــالا

ونحوه قولك (أشكرك إذا أعطيتني) و(أزورك إذا أكرمتني) أي: إذا أعطيتني شكرتك وإذا أكرمتني زرتك، وكقولك: (أنت ظالم إن فعلت) أي: إن فعلت ظلمت فدل أنت ظالم على ظلمت. وهذا باب واضح»(٢).

ومقتضى كلام ابن جني أن الجواب لا يتقدم على الشرط، والتقديم غير جائز عند كافة البصريين، والقياس دافع له وحاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه (٣). فمذهبه صحيح في منع تقدم الجواب

 <sup>(</sup>۱) البيت لعمرو بن معد يكرب كما في التنبيه ٢٩/ ب وشرح المرزوقي/ ١٥٩ والمغني/ ١٤٣ والتصريح ١/ ٢٦٣ والأشموني ١/ ١٦٤ واللسان ١١/ ٥٧٥ وأوضح المسالك ٢/ ٧٦.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٣٠/ ب.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ٢/ ٣٨٨ وانظر شرح التسهيل ٤/ ٨٥ وما بعدها والارتشاف/ ١٨٧٩.

على المجاب، والمتقدم ليس الجواب لكنه دال عليه (١). وهذا معنى قول سيبويه: «وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بها قبله، ألا ترى أنك تقول: (آتيك إن أتيتني)، ولا تقول (آتيك إن تأتني) إلا في شعر، لأنك أخّرت (إن) وما عملت فيه ولم تجعل لإن جواباً ينجزم بها قبله»(٢).

وذهب الكوفيون والمبرد<sup>(٣)</sup> وأبو زيد الأنصاري إلى أن المتقدم على الشرط نفس الجواب. ذكر ذلك ابن مالك واختار مذهب البصريين في المنع واشترط كون الشرط ماضياً لتقدم معناه وإن كان مضارعاً فضرورة<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو حيان: «ومذهب المازني أنه إن كان ماضياً فلا يجوز تقديمه، وإن كان مضارعاً جاز. ومذهب بعض البصريين أنه يجوز إن كان فعل الشرط ماضياً أو كانا ماضين»(٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الخصائص ٢/ ٣٨٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٦٦ والأصول ٢/ ١٦١.

<sup>(</sup>٣) المقتضب ٢/ ٦٨ قال المبرد: «فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب، لأن إن لا تعمل في لفظه شيئاً وإنها هو في موضع الجزاء، فكذلك جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء».

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٤/ ٨٥، ٨٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٤/ ١٨٧٩.

## العامل في التنازع

اختار المرزوقي مذهب البصريين في إعمال الثاني مخالفاً الكوفيين<sup>(۱)</sup> لقرب جوازه وأنه لا ينقض معنى وأنه أكثر في كلام العرب، فالفعل الأول يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ، والآخر يعمل في كليهما<sup>(۱)</sup>.

واختار مذهب البصريين الفارسي (٣) والأنباري (٤) والعكبري (٥) وابن مالك، وعلل اختياره وانتصر له بقوله: «فدل نقل سيبويه مجرّداً عن الرأي على أن إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب، وأن إعمال الأول قليل، ومع قلّته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النظم والنثر» (٢).

وأما الكوفيون فاختاروا إعمال الأول لأن إعماله يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر كما نقل عنهم الأنباري وغيره (٧٠).

ونقل التبريزي ما يروى عن الفراء من جواز رفع الفاعل بالفعلين معاً (^).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۰۰۹ وشرح التبريزي ۲/ ۱۶ و۳/ ۲۲۵.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ٧٣ وما بعدها و١/ ٧٧ والمقتضب ٣/ ١١٢ والإنصاف ١/ ٨٣.

<sup>(</sup>٣) المسائل العسكريات/ ٤٧.

<sup>(</sup>٤) الإنصاف ١/ ٨٣.

<sup>(</sup>٥) التبيين/ ٢٥٢.

<sup>(</sup>٦) التسهيل/ ٨٦ وشرحه ٢/ ١٦٧.

<sup>(</sup>۷) الإنصاف ۱/ ۸۳ وما بعدها ومعاني الفراء ۲/ ۱٦٠ والتبيين/ ۲۵۲ والارتشاف ٤/ ۲۱٤۲.

<sup>(</sup>٨) شرح التبريزي ٣/ ٢٢٦.

وذكر ابن هشام أن ذلك مخصوص باستواء العاملين في طلب الرفع وكون العطف بالواو<sup>(۱)</sup>، ونقل عنه أبو حيان أن طلب الرفع أو النصب في ذلك سواء، وأن الجمهور على منع ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد<sup>(۲)</sup>.

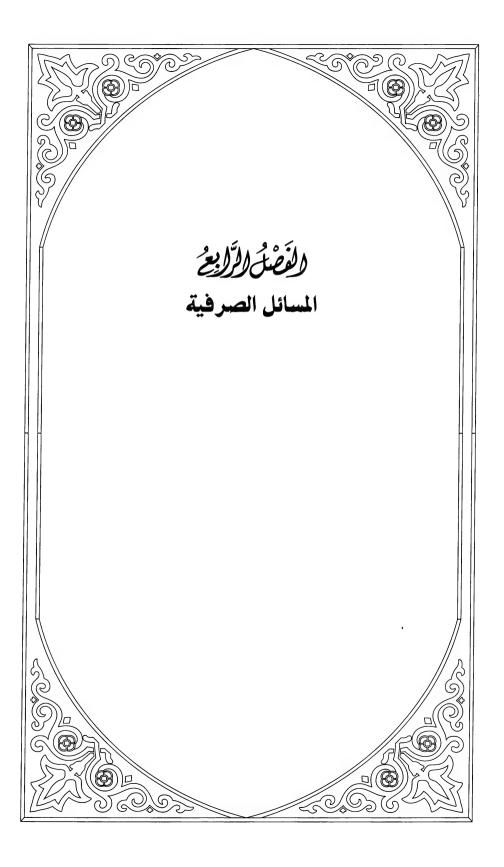
والذي اختاره الفراء في قوله تعالى: ﴿ عَالَوْنِ أُفْرِغُ عَلَيْمِ قِطْ رَا ﴾ [الكهف: ٩٦] إعمال الفعل الأول (٣).

000

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٦٣٥.

<sup>(</sup>٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤١ والتسهيل/ ٨٦ وشرحه ٢/ ١٦٧ والهمع ٥/ ١٣٧.

<sup>(</sup>٣) معاني القرآن ٢/ ١٦٠.





## معاني الصيغ

### مجيء المصدر على حذف الزيادة

أجاز ابن جني في المصدر الذي يأتي على غير وزن فعله أن تحمله على فعل آخر دلّ عليه المذكور. أو على أنه مصدر محذوف الزيادة، أي طاعنت طِعاناً أو مطاعنةً أو مطاعناً على ما جاء في مصادر مثله وذلك في قول الفند الزمّاني:

لطاعنت صدور الخيت كالعنا لسيس بالآلي

وقال: فقد جاء ذلك في غير شيء، قالوا: مررت بزيد وحده، أي أوحدته بمروري إيحاداً، وقالوا: عمرك الله، أي عمرتك الله تَعميراً، وجاء في شعر بعض بني أمية:

## دع عــــك غَلْـــق البـــاب...

أي إغلاقه ، وقال الله سبحانه: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا حسناً ﴾ [البقرة: ٢٤٥] أي: إقراضاً، وفيه لغة أخرى: (القِرض)، وكأنّ القِرض هو اللَّقرَض، بمنزلة الطّحن أي: المطحون. وقالوا أطعته طاعة، وأطقته طاقة، وأجبته جابة، فجاء على (فَعَلة)، فأما قول الفطامى:

وبعد عطائك المئة الرّتاعا(١)

فإن العطاء ليس من هذا الباب، وذلك أن فيه ألف (فَعال) الزائدة، فلو كان على حذف الزيادة لقال: وبعد عطوك، فاعرفه (٢٠).

وذكر ذلك في الخصائص (٣). ورد سيبويه ذلك إلى أن معناهما واحد فقال: «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد، وذلك قولك اجتوروا تجاوراً وتجاوروا اجتواراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك انكسر كسراً، وكسر انكساراً، لأن معنى كُسِر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: وقال أنبتا كُر مِن الأرض بااتًا الله إذا قال أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: ﴿وَبَبَتُلْ إِلَيْهِ بَنِيلِا ﴾ [المزمل: ١٨]، لأنه إذا قال تبتّل فكأنه قال: بتل. وزعموا أنّ في قراءة ابن مسعود: (وأنزل الملائكة تنزيلا) [الفرقان: ٢٩] لأن معنى أُنزِل ونُزّل واحد، وقال القطامي:

وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه وليس بأن تَتَبَّعَه اتّباعاً (٤)

لأنّ تتبّعتُ واتبعتُ في المعنى واحد، وقال رؤبة:

(۱) صدره:

أظلهاً بعد ردّ المدوتِ عنبى

وهو في ديوانه ٢/ ٣٢ والخزانة ٨/ ١٣٦ والخصائص ٢/ ٢٢١ وشرح الجمل ٢/ ٢٧.

- (۲) التنبيه ۸۱/ أوما بعدها.
- (٣) الخصائص ٢/ ٢١٩ ٢٢١.
- (٤) الديوان/ ٤٠ وانظر الكتاب ٤/ ٨٢ والخصائص ٢/ ٣٠٩ والأمالي الشجرية ٢/ ١٤١ وشرح المفصّل ١/ ١١١

# وقد تطوَّيْتُ انطوء الحِضْبِ(١)

لأن معنى تطوّيت وانطويت واحد، ومثل هذه الأشياء (يدعُه تركاً)، لأن معنى يدع ويترك واحد» $(\Upsilon)$  ونقله عنه ابن السراج $(\Upsilon)$ .

\* \* \*

### مجيء المصدر على وزن فاعل

أجاز ابن جني في (الغائب) من قول موسى بن جابر الحنفي:

ومن الرجالِ أسِنَّةٌ مَذْروبةٌ ومُزَنَّدون شهودُهم كالغائب

أن يكون مصدراً كالباطل والفالج والباغِن، أي الجنون، والعائر للرمد. وقال: «فإن قيل: ومن أين لك (الغائب) مصدراً في غير هذا، فتحمل هذا عليه؟. قيل: قد ثبت أن المصدر قد يأتي على (فاعل) بها أريناه، وههنا، وإن لم يكن معك فيه ما تقطع به، فليس معك أيضاً ما يمنع منه، فالقِسمة حملاً على النظير مُحتَّمِلته، وما كانت هذه سبيله، فالقسمة قابلة له، وغيرُ ممتنعةٍ منه، فاعرف ذلك أصلاً من

<sup>(</sup>۱) رجز لرؤبة ديوانه/ ١٦ وانظر الكتاب ٤/ ٨٢ واللسان ١/ ٣٢١ حضب وشرح المفصل ١/ ١١٢.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ٤/ ٨١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الأصول ٣/ ١٣٤ وقال أبو حيان: هذه المصادر التي شذت عن القياس أكثرها يسميها معظم النحاة أسهاء مصادر لا مصادر، ويسميها بعض اللغويين مصادر لفعل لم تُجر عليه ولا مشاحة في الاصطلاح. الارتشاف ٢/ ٤٩٩.

أصول فقه العربية»(١).

وذهب ابن الحاجب إلى أنّ مجي المصدر على مفعول قليل وعلى فاعلة أقل. فقال: «وأمّا ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل. وفاعلة كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة أقل»(٢).

وذكر ابن السراج أن مذهب سيبويه أن لا يأتي المصدر على وزن مفعول البتّة، وأنّه تأوّل ما ورد من ذلك على الصفة وأن الأخفش أجازه واختار مذهب سيبويه (٣).

وجوّز ابن مالك مجيئه على زنة مفعول، ومفعولة، وفاعِل، وفاعلة(٤).

وقال أبو حيان: «وأما المصدر على زنة مفعول فأثبته الأخفش والفراء وأنكره سيبويه، وأما على وزن فاعل وفاعلة فقيل منه الفالج ولاغية والفاصلة والقافية والكاذبة والدَّالة، وقم قائماً. قيل بمعنى اللغو والفصل والقفو والكذب والدلالة والقيام(٥).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۲۲/ أ. فأجاز في شهودهم أن يكون جمع شاهد ويكون الغائب جمع وجنس كالغُيّاب أو يكون شهودهم مصدراً فيكون الغائب على تقدير مضاف محذوف: كغيبة الغائب أو يكون الغائب مصدراً على فاعل.

<sup>(</sup>٢) شرح الشافية ١/ ١٧٦.

<sup>(</sup>٣) الأصول ٣/ ١٤٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح التسهيل ٣/ ٤٦٨.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ٢/ ٤٨٨.

# مجيء التَّفعال للكثرة

قال ابن جني: «التَّفعال يأتي للكثرة نحو: (التَّرماء) و (التَّلعاب). وقالوا في الصَّفق: التَّصفاق»(١). وذلك في معرض تعليقه على قول زيّابة التيمي:

السرّمحُ لا أملل كفّسي به واللّب دُلا أَتْبَعُ تَزْوالَه

وذهب سيبويه إلى أنّ التَّفعال لا يكون إلا مصدراً وأما التِّفعال بالكسر فاسم ولا يكون صفة (٢).

ويراد به الكثرة. قال: «هذا باب ماتكثّر فيه المصدر من فَعَلت، فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فَعَلت: فعَّلت حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في المتّدر: التَّهذار وفي اللعب التَّلعاب، وفي الصَفْق: التَّصفاق، وفي الردِّ: التَّرداد، وفي الجُوَلان: التَّجوال، والتَّقتال، والتَّيسار»(٣).

وذلك مثل ذلك ابن السرّاج<sup>(٤)</sup>. وقال الرضي: وهو مع كثرته ليس بقياس مطّرد. وذكر أنّ الكوفيين ذهبوا إلى أن التَّفعال أصله التفعيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفاً، فأصل التكرار التكرير، واحتج لمذهب سيبويه بأنهم قالوا: التلعاب، ولم يجئ عنهم التلعيب. قال: ولهم أن يقولوا إن ذلك مما رفض أصله<sup>(٥)</sup>.

<sup>(</sup>١) التنبيه ورقة ٢٧/ ب.

<sup>(</sup>۲) الکتاب ٤/ ٢٥٦.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٤/ ٨٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٣/ ١٣٦.

<sup>(</sup>٥) شرح الشافية ١/ ١٦٧ وانظر المخصص ١٨٩ /١٨٩ وما بعدها.

وذكر أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أنّ ذلك مقيس(١).

\* \* \*

#### زيادة اللفظ لزيادة المعنى

ذهب ابن جني إلى أنّ العرب إنها تزيد في اللفظ لتوكيد المعنى وتقويته وذلك في قول حريث بن زيد الخيل:

فإن تقتلوا بالغدر أوساً فإنني تركتُ أبا سفيانَ مُلتَزِمَ الرَّحْلِ

فمعنى (افتعل) أقوى من معنى (فعل)، وكذلك (فعَّل)، وذلك في قوله: 
«يقال: لزمتُ الشيء والتزمته، والثانية أقواهما معنى، ألا تراك تقول: لزمت غريمي، ولا تقول التزمته، وذلك أنّك قد تلازم غريمك ولا تمسه بيدك بأن تراعيه وتعتافه، فأمّا الالتزام فهو باليد ونحوها، فهو أقوى معنى من لزم واللزوم، وإنها خُصّ بذلك (افتعل) لمكان الزيادة التي فيه، وهم مما يؤكدون المعنى بالزيادة. قال أبو العباس في قولهم: قدرت واقتدرت: إن اقتدرت أقوى معنى، وكذلك قلعت واقتلعت، فهو خَلْسٌ من العمل واختطاف، فهو أسرع.

وأصل زيادة اللفظ لزيادة المعنى قولهم: (فعَل) و (فعّل)، نحو قطع وقطّع، وكسَر وكسَّر، وعلى هذا قالوا: أعشبت، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: اعشوشبت، وعلى هذا عندي قول الله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتُ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَبَتُ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وذلك أنّ الحسنة لمّا كانت مجازى عنها بعشر صارت بالإضافة إليهن مستقلة،

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٢/ ٤٩٩.

فجاء فيها كسب بغير زيادة.

ولما كانت السيئة مكبَّرة مستَعظَمة عبِّر عنها بـ (اكتسبت)، ويدل على ما ذكرناه من قوّة الإكبار لها والاستعظام لفِعل فاعلها قولُ الله سبحانه: ﴿ تَكَادُ السَّمَونَ تُ مِنْ فَوَ الإكبار لها والاستعظام لفِعل فاعلها قولُ الله سبحانه: ﴿ تَكَادُ السَّمَونَ تُ مَنْ فَوَ الإَكبَرُ مِنْ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٠- ٩١]، ينفطَ رَنَ مِنْهُ وَتَنشَقُ الْأَرْضُ وَقَخِرُ الجِبالُ هَدًّا ﴿ أَن دَعَوْا لِلرَّحْنِ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٠- ٩١]، ولهذا قيل لها كبيرة. ومثل هذه الآية كثير في القرآن ومأثور السنة، فاعرف ذلك » (١).

وذهب الرضيّ إلى أنّ الزيادة لا تكون إلا لمعنى وإلّا كانت عبثاً وقصر الزيادة على السماع. ولم يجز فيها القياس فقال: «اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق لا بدّ لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً: إنّ أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، وذلك على نحو ما يقال إن الباء في (كفى بالله) ومِن في (ما من إله) زائدتان لمّا لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لا بدّ في الهمزة في أقالني من التأكيد والمبالغة، والأغلب في هذه الأبواب ألا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البدل كالهمزة في أفعل تفيد النقل والتعرض وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعّل وغيره.

وليست هذه الزيادات قياساً مطّرداً، ... بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين»(٢).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۰۵/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح الشافية ١/ ٨٣ وما بعدها وانظر الكتاب ١/ ٨٦.

وقال أبو حيان: ولا يزاد حرف من العشرة إلا إن كان لمعنى(١).

\* \* \*

# مجيء ألفاظ على حذف الزيادة

ذهب ابن جني إلى أنّ فاعل قد يأتي بمعنى متفعّل وردّ ذلك إلى حذف الزيادة كرفارس) في معنى متفرّس فقال: «وهذا عندي على حذف الزيادة، أعني تاء تفعّلتُ وإحدى عينيها، وقد جاء هذا في غير هذا، قالوا: أبقل المكان فهو باقل، وأورس الرمث فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع. وقالوا: قومٌ سَفْرٌ، فواحدها على هذا القياس: سافر، وهو مِن (سافر)، وأصله مسافر، وسَفْر يشهد بسافر لا بمسافر»(۲).

وفي الخصائص أنه يأتي اسم المفعول على حذف الزيادة كما يأتي اسم الفاعل على حذفها أيضاً وكذلك المصدر(٣). وعدّ ابن عصفور ما جاء من ذلك شاذاً(٤).

وقال ابن مالك في التسهيل: «وربها استغني عن فاعل بمُفعِل، وعن مُفعِل بمفعول فيها له ثلاثي وفيها لا ثلاثي له وعن مُفعِل بفاعل ونحوه أو بمفعَل وعن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل»(٥).

<sup>(</sup>١) الارتشاف ١/ ١٩٣.

<sup>(</sup>۲) التنبه.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١.

<sup>(</sup>٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠٢.

<sup>(</sup>٥) شرح التسهيل ٣/ ٧٠.

ثم قال في شرحه: «ثم قلت: وربها استغني عن مُفعِل بفاعل ونحوه أو بمُفعَل، فأشرت إلى قولهم: أيفع الغلام إذا شبَّ فهو يافِع، وأورس الرِّمثُ وهو شجر إذا اصفر فهو وارس»(١).

#### \* \* \*

# جيء الصفة المشبهة من فعِل اللازم على فَعِل ومن المتعدي على فاعل

قال ابن جني في قول أشجع السلمي:

فيها أنا مِن رزء وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرورٍ بعد موتك فارحُ

«قياس الصفة إذا كان الماضي غير المتعدّي على (فَعِل) أن تاتي هـي على (فَعِل) أيضاً، وذلك نحو: (بَطِرَ فهو بَطِرٌ)، و (أَشِرَ فهو أَشِر)، و (قَلِق فهو قَلِقٌ)، و (سَلِسَ فهو سَلِسٌ).

وكأنّ مجيء هـذا على فعِل إنها جاز فيـه لمجيئـه متعدّياً في بعض الأحـوال بحرف الجر، نحو: (حَذِرت منه) كـ (فَرِقتُ منه)، وقالوا: (ألمَ فهو آلمِ) و (سَلِمَ

<sup>(</sup>۱) شرح التسهيل ٣/ ٧١.

 <sup>(</sup>۲) لأبان اللاحقي، الكتاب ١/ ١١٣، والمقتضب ٢/ ١١٦ وشرح المفصل ٦/ ٧١، ٧٧.
 الخزانة ٨/ ١٦٩ واللسان ٤/ ١٧٦.

فهو سالم و (سَلِس فهو سالِسٌ)، وقرئ على أبي علي وأنا أسمع:

تضحك عن ذي أُشُرٍ غُضارسِ(١)

ممكورةٌ غرثي الوشاح السالسِ

وقال الآخر:

لـــيس بمنهـــوك ولا بـــارِضِ ............

أي مريض، وعليه جاء في البيت: (جازع) وجَزِع أقيس كما قال الشنفرى، قرأته على أبي على:

ف الا جَزِعٌ لِخلَّةِ متك شَّفٌ ولا مَرِحٌ تحت الغني أتخيَّلُ (٢)

فقوله في قافية البيت (فارح) من باب سالس وسالم، وقد مرّ بي من القبيلين جميعاً شيءٌ مما ذكرته كثير، وقالوا: أعرادٌ عاردٌ، أي قويّ، قال أبو النجم:

كان في الفُرش القتاد العاردا

وقالوا أيضاً فيه عَرِدٌ، قال الراجز:

أصبح قلبي صَردا(٣)

لا يشتهي أن يَردا

إلا عَرداداً عَردا

<sup>(</sup>١) رجز بلا نسبة في اللسان ٦/ ١٠٦ وتاج العروس ١٦/ ١٤٩.

<sup>(</sup>٢) ديوان الشنفري/ ٦٣.

<sup>(</sup>٣) قول ابن الأعرابي على لسان الضّب. اللسان ٢/ ١٧٠ عنث.

# وعنكَ أَمُلُ عَنكَ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَنكَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

أراد به عارداً، فحذف ألفه للقافية إذ لم تك مؤسَّسة، ويشهد لهذا قوله فيه أيضاً (بَرِداً) فهذا لا بدّ مِن أن يريد فيه بارداً، وحذف ألفه، ألا ترى ماضيه (بَرَد) وفعَل باب الاسم منه (فَاعلُ) لا (فَعِل)»(١).

وما ذكره ابن جني ظاهر مذهب سيبويه فقد ساق أفعالاً لازمة على وزن فعل وافقتها أوزان صفاتها فمنها ما يأتي للترك والانتهاء ومنا ما جاء من الأدواء ك (وَجِعَ فهو وجِعٌ) ومنها ما جاء للذعر والخوف ك (فزع فهو فزع) ومنه ما جاء بضد ذلك ك (أَشِرَ فهو أَشِرٌ) و (بَطِر فهو بَطِرٌ) و (فَرِح فهو فرِحٌ) ومنها ما دلّ على الخفّة والتحرّك ك (سَلِسَ فهو سَلِس) و (قلِقَ فهو قلِقٌ).

وساق أفعالاً متعدّية على وزن فعِل جاءت صفاتها على فاعل كـ (خشيته فهو خاشٍ) و (رحمته وهو راحم)(٢). ثم قال: «وقد دخل في هذا الباب \_ أي باب فعلان \_ فاعلٌ، كما دخل فعِل فشبّهوه بسخِط يسخَط سَخَطاً وهو ساخط، كما شبهوا فعِل بفزع يفزع فزعاً وهو فَزع وذلك قولهم: نادمٌ وراجلٌ وصادٍ»(٣).

وذكر ابن السراج أن أبنية المتعدي من الثلاثي ثلاثة أضرب فَعَل يفعِل، وفعَل يفعِل، وفعَل يفعِل، وذهب إلى أنَّ الصفة في جميع هذا على فاعل نحو: ضارب وقاتِل ولاحِس<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۰۸/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ١٦ ٢٢.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٤/ ٢٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الأصول ٣/ ٨٦.

وقال ابن عصفور: «وإن كان من فَعِل، فلا يخلو أن يكون متعدّياً أو غير متعدّياً نا عصفور: «وإن كان من فعل متعدّ، فإن كان متعدياً فهو أبداً على وزن فاعل نحو على فهو على وزن أفعل متعدّ فاسم الفاعل يأتي منه على وزن فعِل نحو عمي فهو عم، وعلى وزن أفعل نحو أعشى وعلى وزن فعلان نحو عطشان»(١).

وذكر الهواري في شرحه على الألفية أن مجيئها على صيغة اسم الفاعل قليل، وأن القياس في صيغتها من فعِل اللازم فعِل، ومن المتعدي فاعِل (٢).

\* \* \*

## فَعول أشدّ مبالغةً من فَعيل

ذهب ابن جنّي إلى أنّ فَعول أشدُّ مبالغة من فعيل وذلك في قول عَمَلَس بن عَلَفة:

وأمَّا إذا آنستَ أمناً ورِخوةً فإنكَ للقُربي ألدُّ خَصوم

فقال: (وخَصوم) أشدُّ مبالغة من (خَصيم) لأنها أقرب إلى الأصل الذي هو (فَعول)، أعنى المصدر.

فإن قلتَ: فإن كان (فَعول) أشدُّ مبالغة من (فَعيل) فهلاّ جاءت الآيةُ: (بسم الله الرحمن الرحوم) قيل: قد حصلت المبالغة بـ (الرحمن) لأنّ فعلان من أبنيتها، وقد قال ابن عبّاس: إنها اسهان رقيقان من الرحمة، أحدهما أرقُّ من

<sup>(</sup>١) شرح الجمل الزجاجي ٢/ ٤٠٢.

<sup>(</sup>۲) شرح الألفية ٣/ ١٦٤، ١٧٥.

الآخر، يعني الرحيم، فلما كانت الرحمة في الأصل من بني آدم رقّةً وليناً، وكانت هناك رأفةً وتعطفاً، كان (فَعيل) أليق بها لفظاً من (فَعول)، والله أعلم(١).

وهو ظاهر قول سيبويه: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا المبالغة في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل، إلا أنّه يريد أن يحدّث عن المبالغة، فها هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول وفعّال ومِفعال وفَعِل. وقد جاء فعيل كرحيم، وعليم، وقدير، وسميع وبصير... وقد جاء في فعِل وليس في كثرة ذلك»(٢). وظاهر قول ابن السرّاج(٣).

ونقل أبو حيان عن كتاب بغية الآمل أنّ أبا بكر بن طلحة ذهب إلى أنّ هذه المثُل تتفاوت في المبالغة فضروب لمن كثر منه الضرب، وفعّال لمن صار له كالصناعة، ومِفعال لمن صار له كالآلة، وفعيل لمن صار له كالعطيّة والطبيعة، وفعيل لمن صار له كالعاهة. ولم يتعرض لهذه المتقدمون (٤).اه.

\* \* \*

### مجىء فعيل بمعنى مفعول

ذهب ابن جنّي إلى أنّ فعيل قد تأتي بمعنى مفعول ك (رحيم) بمعنى

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٦٢/ ب.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ١/ ١١١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الأصول ١/ ١٢٤.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٨١.

(مرحوم)(۱). أو بمعنى فاعل: (راحم) وذلك في قول عملس بن عقيل بن عُلَّفة: فأما إذا عضّت بك الحربُ عضّةً فإنك معطوف عليك رحيمُ

قال ابن مالك: «وقد ينوب عن مفعول فِعْل أو فَعْل، أو فُعْلة، أو فَعيل، وهـ و مع كثرته مقصورٌ على السماع \_ ك (خبيء، وجريح وكليم وصريع وقتيل وأسير، ودهين، وخضيب، ولديغ، وغسيل، ودقيق) \_ وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل»(٢). قال سيبويه: «قد جاء شيءٌ من هذه الأشياء المتعدّية التي هي على فاعل على فعيل، حين لم يريدوا به الفعل، شبّهوه بظريف ونحوه قالوا: ضريب قداح، وصريمٌ للصّارم»(٣).

وذهب أبو حيّان إلى أنّ ما جاء من فعيل بمعنى المفعول لا يعمل عمل المفعول ونقل عن ابن مالك أنّ في اقتياسه اختلافاً وعن ابنه بدر الدين الإجماع على منع قياسه (٤).

\* \* \*

# بجيء فعّلت لمعنى الإزالة ونفي الحدث وكذلك مُفعّل ومفعول

وقف على ذلك ابن جنى في معرض تعليقه على بيت أبي كبير الهذلي:

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٦٣/ أ.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ٣/ ٨٧ وما بعدها وانظر شرح الألفية للهواري ٣/ ١٧٠.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٤/ ٧.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ٥/ ٢٢٨٧ وانظر ٢/ ٥١٠.

حملت به في ليلة مزؤودة كُرْهاً وعَقْدُ نِطاقها لم يُحْلَلِ (١)

فقال: «والغرض من ذكر الزؤد أن المرأة إذا حملت بولدها وهي مذعورة كان أنجب له وأذهب في الشهومة الاترى إلى قوله:

فأتت به حُوش الفواد مبطَّناً سُهُداً إذا ما نام ليلُ الهُوْجَل

قوله (مبطَّناً) من ألفاظ السَّلْب لا الإثبات، وأصل هذه الأحرف وهي (ب، ط، ن) أن تجيء لإثبات البطن، كالبطِن، والبطين، والمِبطان، ونحو ذلك. و (مبطَّن) هنا أي خميص البَطْن، فهو من سَلْب ذلك المعنى لا إثباته، ومثله قول ساعدة:

..... خط وفُ الحش ي زرم

و (مخطوف) هو مبطَّن، أي كأنه اختُطف بطنُه، ومثله من (فعَّلتُ) في السلب: قذّيت عينَه: أخرجت منها القذى، ومرَّضت الرجلَ: أزلت مرضه، وقال أبو الجرّاج:

أي داووني منه ليزول. فاعرف هذا الفصل من العربية، فإنه غريب المأخذ، وقد تقصّيته في كتابي الموسوم بـ كتاب التهام»(٢).

مُوكَّ ل بشُدُفِ الصومِ يَرْقُبُ م من المغارب تَخْطوفُ الحَشازَرِمُ وَلَارِم الذي لا يثبت في مكان. اللسان ١٢/ ٢٦٣، ٢٦٤ زرم.

<sup>(</sup>۱) لأبي كبير الهذلي. شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٣ وجمهرة اللغة/ ٣٦٠ والخزانة ٨/ ٢٣٣ مهد ومغنى اللبيب/ ٦٦٤.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٢٠/ ب. وتمام بيت ساعدة:

وممن ذكر مجيء صيغة فعَّل للسلب ابن السرّاج<sup>(۱)</sup> والرضي<sup>(۲)</sup> وأبو حيان<sup>(۳)</sup> كقولك: قرّدتُ البعير أزلت قُرادَه وجلَّدته أزلت جلده. وكذلك ابن يعيش فقال: «إنّ فعّل يؤاخي أفعل في التعدية وفي السلب نحو فزّعته، وقذّيتُ عينه، وجلّدت البعير وقرَّدته أي أزلت الفزع والقذى والجلد والقراد»<sup>(3)</sup>.

\* \* \*

## مجيء استفعل بمعنى أفعل وبمعنى فَعِل وفعَل

ذهب إلى ذلك ابن جني في قول مسلم بن الوليد:

قبرٌ بحلوانَ استسرَّ ضريحَـهُ خطراً تقاصرُ دونه الأخطار

«قد جاء عنهم (استفعل) في معنى (أفعل) نحو قول الله سبحانه: ﴿وَيَسَتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾[الشورى: ٢٦] أي يجيبهم، وعليه قول الشاعر:

وداع دعايا مَن يُجيب إلى الندا فلم يستجبُّه عند ذاك مجيب (٥)

وجاء أيضاً (استفعل) بمعنى (فعِل) نحو استهزأتُ به، وهزئت به، واستسخرت منه أي: سخرتُ منه. وقال أوس:

<sup>(</sup>١) الأصول ٣/ ١١٧ والكتاب ٤/ ٦٢

<sup>(</sup>٢) شرح الشافية ١/ ١٠٤.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ١/ ١٧٤.

<sup>(</sup>٤) شرح المفصّل ٧/ ١٥٩.

<sup>(</sup>٥) لكعب بن سعد الغنوي. الاصمعيات/ ٩٦ وجمهرة أشعار العرب/ ٧٠٥ واللسان ١/ ٢٨٣ جوب والتاج ٢/ ٢٠٦.

ومستعجب مما يسرى من أناتنا ولو زَبَنته الحسرب لم يَتَرَمُسرَم

أي: متعجِّب منا، فكذلك (استسرَّ ضريحه)، أي: أسرَّ ضريحه خطراً من الأخطار»(١).

وذكر مثل ذلك المرزوقي<sup>(٢)</sup>.

وقد يأتي بمعنى (فعَل) وذلك في قوله: «هذا الحرف مما جاء على استفعل في معنى فَعَل، أعنى تستكشط، وقد مضى نظيره نحو عجب واستعجب»(٣).

وممن ذكر مجيء استفعل بمعنى فعل ابن الحاجب في الشافية فقال: «وقالوا قرَّ في مكانه، واستقرَّ، كما يقولون: جلب الجرحُ، وأجلب، يريدون بهما شيئاً واحداً»(٤).

وذهب ابن يعيش إلى أنه ما جاء من هذه الصيغة لغير معنى الطلب والإصابة يحفظ ولا يقاس عليه (٥).

وذكر المرزوقي أن استفعل قد يأتي بمعنى تفعَّل، كما يقال: استأخر بمعنى

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۱/ أ وانظر ۱۷۳/ ب وانظر البيت في ديوان أوس بن حجر/ ۱۲۱ والحجة ۱/ ۳٤٥۲، ٤/ ۳٤٦، ٦/ ۳٤٢ والمحتسب ٢/ ١٠٨.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۹٤٤.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه/ ٩٨١.

<sup>(</sup>٤) شرح الشافية ١/ ١٠٣ قال: وقد يجيء لمعان أخر غير مضبوطة ١/ ١١٢.

<sup>(</sup>٥) شرح المفصّل ٧/ ١٦١ والبحر المحيط ٢/ ١٠٨ والكتاب ٢/ ٢٤٠، ٣٤١، ٣٤١. المخصص ١٤/ ١٨١، ١٨١.

تأخّر، واستقدم بمعنى تقدَّم(١).

وذكر سيبويه أن استفعل قد يأتي بمعنى أفعل كقولهم استخلف لأهله كما يقال أخلف لأهله.

وقد يأتي بمعنى فعل كقولهم: قرَّ في مكانه واستقرَّ كما يقولون جلب المجرحُ وأجلب يريدون بهما شيئاً واحداً (٢).

#### \* \* \*

# مجيء تفاعل وتفعّل بمعنى واحد

ذكر ابن جني أنّ (تفاعل) و (تفعّل) قد يجيئان لمعنى واحدٍ، وردَّ ذلك إلى اختلاف لغات العرب فقال: «وقال المِسْوَر:

فإن لا أَنْلُ ثأري من اليومِ أو غيد بني عمِّنا فالدهرُ ذو مُتَطَوَّلِ

يحتمل (متطوّل) هذا أمرين:

أحدهما: أن يكون معناه ذو تفضُّل عليَّ وإيصال لي إلى بغيتي.

والآخر: ذو متطاول، أي فيه طول، فإن تأخّر ما أرومه الآن لم أيأس منه فيها بعد، وهذا أظهر الوجهين لأنّ الشعر بمثله ورد كثيراً، وتكون هذه لغةً في (تطاوَل الدهرُ وتطوَّل)، يعتقب عليها (تفاعَل) و (تفعَّل)، كقولهم: تكأّده الأمر وتكاءده وتكايس وتكيَّس»(٣).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٦٧٩.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٧٠ وانظر الأصول ٣/ ١٢٨.

<sup>(</sup>٣) التنبه ورقة ٤٦ أ.

وقد ذكر مثل ذلك سيبويه فقال: «كها شاركت (تفاعلَتْ) (تفعّلتْ) الذي ليس في هذا المعنى، ولكنه استثبات، وذلك قولهم: (تيقّنت) و (استيقنت، وتبيّنت واستبنتُ، وتثبت واستثبتُّ)»(۱).

وذهب إلى أن الخليل ردّ ما يأتي من اشتراك الصيغ إلى اختلاف اللغات وعبارته: «وقد يجيء (فعلتُ) و (أفعلتُ) المعنى فيهما واحد، إلا أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فعلتُ)، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أفعلت)»(٢).

ونقل صاحب الشافية عن العرب قولهم: تعاهد بمعنى تعهد (٣).

\* \* \*

# التصغير ألفاظ مصغّرة لم يسمع مكبّرها

وقف ابن جنّي على بعضها كـ (حُمَيّا) في قول البُرْج بن مُسْهِر الطائي: تراها في الإناء لها حُمَيّا كميتٌ مـ ثلما فقع الأديم

أصلها واو أو ياء، فيقال: حَمْيُ الشمس وحَمُوُها. قال: «وهذا مما ينطق له بمكبَّر، ومثله في اللُّعيت، والكميت، والجُمَيْل، واللُّجين، والمُريطاء، وهنيدة،

<sup>(</sup>١) الكتاب ٤/ ٧١.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٤/ ٥٥.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ١/ ١٠٤ وانظر أدب الكاتب/ ٤٩.

والثريا، وله نظائر، على أنه قد قيل للمئين من الإبل هند، معرفة»(١).

وذكر أبو حيان أن العرب نطقت بأسهاء مصغّرة، ولم تنطق بها مكبَّرة مثل كميت وكعيت وجُميل والقُصيرى والحُميّا والثريّا والقطيعاء والبريطاء وسكيت مخففاً الكاف. وأنه كثر مجيء المصغّر دون المكبّر في الأعلام كقريظة وجهينة وطهيّة وهذيل وسليم (٢).

وقال ابن مالك: «كما شذّت جموع لا واحد لها من لفظها كأبابيل شذّت مصغّرات لا مكبّر لها من لفظها نحو الكميت من الخيل والكُعيت وهو البلبل، ومن هذا النوع القُطيعاء لضرب من التمر والقبيطاء والسُريطاء لضرب من الحلوى والقُصَيرى لأحد الأضلاع. وكثر ذلك في الأعلام كحُنين وأم حُبين، وهذيل وقريظة وسُليم وجبير وعزير وقصيّ وطهيّة وجهينة وبثينة»(٣).

وعقد سيبويه لهذه الألفاظ باباً قال فيه: «هذا باب ما جرى في الكلام مصغّراً وترك تكبيره لأنه عندهم مستصغر، فاستغني بتصغيره عن تكبيره. وذلك قولهم: جُميل وكُعيت، وهو البلبل، وقالوا: كِعتان وجِملان، فجاؤوا به على التكبير، ولو جاؤوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا جُميلات، فليس شيء يراد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير.

وسألت الخليل عن كميت فقال: هو بمنزلة جُميل، وإنها هي حمرة مخالِطُها

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٤٦/ ب وشرح التبريزي ٢/ ٢٣٠.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ١/ ٣٨٩ وما بعدها وانظر الهمع ٦/ ١٤٧.

<sup>(</sup>٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٠ وانظر شفاء العليل ٣/ ١٠٦١ وشرح الشافية ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

سوادٌ ولم يَخلص، فإنها حقّروها لأنها بين السواد والحمرة، ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر، وهو منهما قريب، وإنها هو كقولك: هو دُوَين ذلك، وأمّا سُكَيْت فهو ترخيم سُكّيْت، والسُّكِيْت الذي يجيء آخر الخيل»(١).

ومن ذلك طائفة من الأسماء ذكرها السيوطي في المزهر (٢).

## \* تصغير الترخيم (٣) يكون في العلم وغيره:

ذهب ابن جني في قول ودّاك بن ثُمَيْل المازني:

رويداً بني شيبان بعضَ وعيدكم تُلاقوا غداً خيلي على سَفُوان

إلى أنّ الاسم غير العلم قد يصغّر تصغير الترخيم مخالفاً الفرّاء الذي منعه في غير العلم، وذكر أنّه لا يدفع أن يكون ذلك في الأعلام أقيس منه في الأجناس من حيث كانت العلميّة فيه دالّة على المحذوف المراد منه، فأمّا ألّا يجوز ذلك في الأعلام فلا، فقد ورد عن العرب تحقيرهم (أكمت) على كُميت، و (السّكّيت) على سكيت، وقالوا: (لقيته صَكَّة عُمَيّ)(3). وقال: «إن تحقير الترخيم وتكسيره ضعيف عندهم لما يقضي به ويفضي بك إليه من حذف الزوائد على معرفتك»(٥).

الكتاب ٣/ ٤٧٧ وانظر الأصول ٣/ ٦٦.

<sup>(</sup>٢) المزهر في علوم اللغة ٢/ ٢٥٣\_٢٥٧.

<sup>(</sup>٣) هو تصغير بتجريد الاسم من الزوائد. شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٦ وقال الزمخشري: أن تحذف كل شيء زيد في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصير الكلمة على حروفها الأصول ثم تصغّرها. المفصل/ ٢٤٧.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٢٥/ ب وذلك فيمن جعل رويداً مصدراً يكون مصغراً بحذف زيادته من أرود إرُواداً.

<sup>(</sup>٥) الخصائص ١/ ٢٢٨.

وحمل بعض شرّاح الحماسة بعض الألفاظ المصغّرة على الترخيم، كقولهم (سجيح) في أسجح (١)، و (طُهيَّة) في طاهية، و (حُجيّة) في حاج أو حجو أو محتاج، و (عبيد) في عابد أو معبد أو عبّاد أو عبّود أو أعبد (٢).

وذكر ابن الشجري أن الترخيم خاصّ بالنداء إلّا ما شذّ ففارق القياس. واشترط أن يكون في الأعلام المفردة في الأغلب الأشهر التي زادت على الثلاثي (٣).

وعرّفه المبرّد بقوله: «هو أن تصغّر الاسم على حذف الزوائد التي فيه، فإن لم يكن فيه زائد صغّرته بكماله، وذلك قولك في حارث حريث، وفي محمد حميد، وكذلك أحمد، وفي تصغير سرحوب سريحب، لأنّ الواو فيه زائدة، وكذلك لو حقّرت عجوزاً لقلت عجيزة، لأنك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف فسمّيت بها المؤنث، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير»(٤).

وذكر أبو حيان أن البصريين يجيزونه في العلم وغيره خلافاً للفرّاء وثعلب، وقيل خلافاً للكوفيين فإنه مختصّ عندهم بالعلم (٥).

واستقبح ابن جني تحقير الاسم الذي لم تستعمله العرب عارياً من الزوائد تحقير الترخيم كحشيب في حوشب، لأنّ ذلك يؤدي إلى حذف الواو من أصل لم

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٣٦٦.

<sup>(</sup>٢) شرح التبريزي ١/ ٢٨، ٣/ ١٧٠، ١/ ١٩٥ على الترتيب.

<sup>(</sup>٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٧٩.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ٢/ ٢٩٣ وانظر الكتاب ٣/ ٤٧٦ وشرح الكافية الشافية/ ١٩٢٦.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ١/ ٣٩٩.

تستعمله العرب إلا وفيه الواو، ولا يرتقي إلى حسن جواز غيره مما استعملته العرب بزيادة وغير زيادة مثل كُثير وحُقيل في كوثر وحوقل»(١). وذلك في قول الشاعر:

سآخُذُ منكم آلَ حَزْنِ بِحَوْشبٍ وإنْ كان مَوْلايَ وكُنتم بني أبي

وقوله في الخصائص يوضّح ما ذهب إليه هنا: «ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز به موضع واحد كثيراً، من ذلك في الثلاثي حوشب وكوكب ودَوْدَريّ وأَبنبُم، فهذه ونحوها لا تفارق موضعاً واحداً، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها»(٢).

وقال الرضي: «وربها لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ككوكب وزيب» (٣).

\* \* \*

النسب

### \* من شواذ النسب:

الأصل في النسب زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها مع بقاء الاسم على حاله، فإذا حدث تغيير في الاسم المنسوب صار النسب شاذاً، كتحريك الفاء أو العين. ومن شواذ النسب التي وقف عليها شرّاح الحماسة (الحَمَضيات)

<sup>(</sup>١) التنبيه ٥٤/ ب.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ١/ ٢٥٣.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ١/ ٥٤.

للتي ترعى الحمْض، وحرّكت العين في النسب لأنّه باب تغيير كما قيل (رَمَلي) في النسب إلى الرَّمْل. ذكره المرزوقي والتبريزي(١).

ومنها (القُبطيّة) واحدة القُباطي، وهي ثياب بيض تصنع بمصر، وهي منسوبة إلى القبط، وضمّ أولها لأن النسب باب تغيير وقد يكسر على القياس. والمُتدوانية المنسوبة إلى الهند. ذكرهما الأعلم(٢).

ومنها (طُلاحيّة وطِلاحية) للإبل التي ألفت الطَّلْح وأكلته، والطَّلاح جمع طَلْحـة أو طَلْح، وكان القياس في النسب إذا كسـرت الطاء أن يقال (طِلحيـة)، لأنّ الجمع يردّه إلى واحده وهو صفة.

قال التبريزي: «قال الفرّاء في طُلاحيّ إذا نسبت إلى الطَّلْحُ: هو بمنزلة (أُذانيّ ورُؤاسيّ وأُنافيّ) قال: وإنها هذه النسبة تكون للأعضاء، فشبّه طُلاحيّاً به إذا كان ملازماً له، فصار كأنة منه. وقال غيره: قيل طلاحي كها قيل نباطيّ، وهو منسوب إلى النبط، وكيف كان فإنه لم يجيء على القياس الأكثر وما هو الأصل»(٣).

وقد ذكر سيبويه أن النسب باب تغيير فقال: «واعلم أنّ ياءي الإضافة إذا لحقتا الاسم فإنهم ممّا يغير ونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنها حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه مالم يكن، فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعدَل. وهو القياس الجاري في كلامهم.

وقال بعضهم: (إبل حَمَضيّة) إذا أكلت الحَمْض، وحَمْضّية أجود. وقالوا:

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي ۱/ ۱۱۲۳ وشرح التبريزي ٤/ ٣٢.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٢٠٤، ١١٨٧.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٤/ ٣٢٠

(إبل طُلاحيّة) إذا أكلت الطلح.

وفي حيّ بني عَديّ يقال لهم بنو عبيدة: عُبَديّ، فضمّوا العين وفتحوا الباء فقالوا عُبَديّ»(١).

ومقتضى كلامه أنّ ما يغيّر عن صورة مفرده أو حركته من الشاذّ.

وقال الخليل: الذين قالوا تغلبي ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا سُهْلي وبِصري في بَصري، ولوكان ذا لازما، كانوا سيقولون في يَشكُر يَشكري وفي جُلْهم جُلْهَمي، وأن لايلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولايلزم. وهذا قول يونس(٢).

وذكر ابن السرّاج في باب ما غيّر في النسب وجاء على غير قياس أنّ التغيير فيه على ضربين:

الأول أن تبدل الاسم عن لفظ إلى آخر، والثاني تغيُّر ياءي النسب(٣).

وذكر الأزهري من النسب الشاذّ ما يقع فيه التحريف فقط مثل (أمويّ) في أميّة، و (بِصريّ) في بصرة، و (دُهريّ) في الدّهر، وما يقع بالزيادة والتحريف نحو: (أنف وأُنافيّ)(1).

وذهب المبرد إلى إن هذا التغيير في المنسوب إنهًا يكون لغرض كالعوض، فقال في ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب:

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٣٣٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٣٤١.

<sup>(</sup>٣) الأصول ٣/ ٨١.

<sup>(</sup>٤) التصريح ٢/ ٣٣٦ وانظر الشافية ٢/ ٨٣.

«وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية: (لحياني)، وفي طويل الجُمّة (جُمّانيّ)، وقالوا في النسب إلى تِهامة (تِهاميّ) فاعلم، ومن أراد العِوَض غيرّ ففتح التاء... ففتحة التاء في (تَهامٍ) تبيّن لك أنّ الاسم قد غيّر عن حدّه...

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر (دُهريّ)، ليفصلوا بينه وبين من يرجو الدهر ويخافه، والقياس دَهريّ في جميعها، فكلّ ما كان على نحو ما ذكرت لك فالتسمية تردّه إلى القياس»(١).

وعللوا جواز هذا التغيير في المنسوب لأن النسب باب تغيير، لأنّه بإضافة ياء النسب إلى الاسم يحدث فيه تغييرات: كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها، وصيرورته اسماً لما لم يكن له، ورفعه لما بعده على الفاعليّة كالصفة المشيّهة (٢).

#### \* النسب إلى الجملة:

ذهب ابن جنّي إلى جواز الإضافة إلى جزأي الجملة إذا سمّيت بها في قول العبّاس:

أُكَــرَّ وأَحمــى للحقيقــة مـنهم وأضربَ مِنّـا بالسيوف القوانســا

وذلك كرجل سمّيته بـ (قام زيد) تقول إذا أضفت إليه: (هذا زيديّ، هذا قاميّ)، إلى (ذرّى حبّاً): (ذرّيّ، وذرويّ)، وإلى (زيد منطلق): (زيديّ)، ولو سمّيت رجلاً بقول الله سبحانه: ﴿أَيُّ ٱلْخِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبَثُوّاً أَمَدًا ﴾[الكهف: ١٦] لقلت

<sup>(</sup>۱) المقتضب ٣/ ١٤٤ - ١٤٦ والارتشاف ٢/ ٩٩٥.

<sup>(</sup>٢) انظر شرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٣٥ وشرح الشافية ٢/ ١٣ والارتشاف ٢/ ٥٩٩.

(أُوويّ)، وذلك أن (أيّاً) مما عينه واو من باب طويت وشَوَيت اشتقاقاً وقياساً(١).

وقال ابن السرّاج: السادس من الأسماء المحكيّة، وذلك نحو: (تأبط شرّاً) تضيف إلى الصدر فتقول (تأبطيّ)<sup>(۲)</sup> وذهب ابن الحاجب إلى أنّ المركب ينسب إلى صدره كبعليّ وتأبطي وخسي في (خسة عشر) علماً، والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً ينسب إليه كابن الزبير وأبي عمرو وقيل: زبيريّ وعَمرْيّ.

وقال الرضيّ: «اعلم أن جميع المركّبات ينسب إلى صدرها سواء أكانت جملة محكيّة أو غير جملة، وأجاز الجرميّ النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيها شئت في الجملة أو في غيرها»(٣).

وفي التصريح أنه ينسب إلى صدر العلم المركّب، ويحذف جزؤه الثاني لاستثقال النسبة إليهما معاً، كما حذفوا تاء التأنيث إن كان التركيب إسنادياً كتأبّط شرّاً، وبَرَق نحرُه (٤).

#### \* النسب يشبه الصفة:

قال ابن جني: «إنّ ياءي الإضافة إذا دخلتا على غير صفة أحالتاه إلى الصفة كـ (زيديّ) من زيد و (كوفيّ) من الكوفة، و (بصريّ) من البصرة، فلمّا كانت ياءاه إذا خلّتا على غير صفة فادتاه معناها ازدادوا أنساً بها في الصفة المحضة

<sup>(</sup>١) التنبيه ٦٨/ ب. إذ زاد اللام توكيداً للإضافة، ونحو من ذلك زيادة ياءي الإضافة في الأوصاف لتوكيد معنى الصفة نحو قولهم أحمر واحمريّ.

<sup>(</sup>٢) الأصول ٣/ ٧٠.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ٢/ ٧١ ومابعدها.

<sup>(</sup>٤) التصريح ٢/ ٣٣٢.

فأكّدوا معنى الوصف بها»(١). وذلك في معرض تعليقه على قول سعد بن مالك ابن ضُبيَعة بن قيس بن ثعلبة:

يا بوس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

ويؤكد ما ذهب إليه ابن جني قول سيبويه في باب ما جرى من الأسهاء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسهاء أو أضمرتها: «وكذلك (أقرشيٌّ قومُك، وأقرشيٌّ أبواك) إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم»(٢).

وقال الرضي: «اعلم أنّ علامة النسبة ياء مشدّدة في آخر الاسم المنسوب إليه، يصير بسببها الاسم المركّب منها ومن المنسوب إليه شيئاً واحداً منسوباً إلى المجرّد عنها، فيدلّ على ذات غير معيّنة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرّد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة»(٣).

\* \* \*

### جمع التكسير

#### \* تكسير فاعل على فواعل:

قال ابن جني في قول الشاعر قيس بن الخطيم:

(١) التنبيه ٥٧/ أ.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٢/ ٦٣ وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٣٥.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ٢/ ١٣ وانظر التصريح ٢/ ٣٢٧ والارتشاف ٢/ ٥٩٩.

يهـون عـليَّ أن تَـرُدَّ جِراحُهـا عيونَ الأواسي إذ حمدتُ بلاءَهـا(١)

«الوجه في العربية أن تكون (الأواسي) جمع آسية لا جمع آس، وهو الطبيب، إلا أنّ العُرْف وأكثر الحال أن يكون الطبيب رجلاً لا امرأة، وإذا كان كذلك ففي البيت ضرورة، وذلك أن (فاعلاً) في صفات من يعقل لايكسَّر على (فواعل)، إنها ذلك لفاعلة نحو: (ضاربة وضوارب، وقاتلة وقواتل)، غير أنه قد جاء من هذا في الضرورة أحرف جماعة، منها قوله:

وإذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتهم خُضُعَ الرَّقابِ نواكسَ الأبصار (٢)

والمثل السائر (هالك في الهوالك). وقال القناني يمدح الكسائي:

أبى الذمَّ أخلاقُ الكسائيّ وانتمى به المجد أخلاقَ الأُبوّ السوابقِ

وأنشدوا: والمسلمون لما تقول قواري.

جمع قارٍ وهو الشاهد. وقد يجوز أن يجري (الآسى) مجرى الاسم البتّة، ك (صاحب ووالد) فيسهُل أمرُه حينئذٍ»(٣).

وذكر في موضع آخر أنّ (فاعلاً) قد تكسّر على (فواعل) إذا كانت من الصفات التي لاحظّ للمؤنّث فيها فقال: «عندي أنّ (بواسل) كفوارس، ألا تراهم اعتذروا من تكسير فارس على فوارس من حيث كانت هذه الصفة مما لاحظّ

<sup>(</sup>۱) دیوانه/ ۹ وروایته فیه: جراحه.

<sup>(</sup>۲) للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤. والكتاب ٣/ ٦٣٣ والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩ وشرح المفصل ٥/ ٥٦ وشرح التصريح ٢/ ٣١٣.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٣٥/ أ.

للمؤنث فيه، فلم يخافوا لبساً كما خافوه في ضوارب وقواتل، وذلك أنّ البسالة مما يخصّ الرجال، كما أنّ الفروسية كذلك، ولكنّ الشاذّ من هذا عندنا قوله:

...... خضع الرقاب نواكس الأبصار»(١)

وذهب المرزوقي إلى أنّ (فوارس) شاذّ في الجموع عند سيبويه، وذلك أنّ (فواعل) إنها تكون جمع (فاعلة) في صفات ما يعقل دون فاعل، واستدرك على سيبويه (هالك في الهوالك) وبيت الفرزدق السابق، ونقل عن أبي العباس أنّه الأصل في جميعه، ويجوز في الشعر»(٢).

وقال الأعلم: «الأواسي خمع آسية، وهي المعالجة للطعنة المداوية لها، وخصّ الآسية للطف النساء وإشفاقهن ورفقهن ويحتمل أن يريد جمع (آس) فبناه على الأصل ضرورة كما قال الفرزدق... ومسوّغ جوازه في الشعر قولهم في الكلام: فارس وفوارس وهالك وهوالك»(٣).

وذكر سيبويه أن فواعل خاص بالمؤنث الذي على فاعلة، وكذلك ماجاء على فاعل لغير الآدميين، وإن كان لمذكر لا يجوز فيه ما جاز في لآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يَقوَ قوّته، كقولك (جمال بوازل وجمال عَواضِه)، وقد اضطر فقال في الرجال (نواكس الأبصار)، لأنك تقول (هي الرجال) كها تقول (هي الجهال)<sup>(3)</sup>.

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٧٩/ أو٩٣/ أ.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۳۹ ونقله التبريزي ۱/ ۳۰.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ١٠٣ و٣٩٦ وشرح التبريزي ٢/ ١١٢ و١/ ١٠٠.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٢٣٢/ ١٢٤.

وذهب المبرّد إلى أنهم اجتنبوا مثل ذلك في المذكر وعدلوا به عن مثل هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع، ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل، فجمعه على فواعل، كما قالوا فوارس في جمع فارس، لأنه مطّرح من المؤنث وكذلك هالك في الهوالك لأنهم أرادوا الجنس كله(١).

وجعله أبو حيان مطّرداً في صفة ما لايعقل كها نصّ سيبويه، وغلّط من قال بشذوذه (٢) وعدّه ابن يعيش من القليل الشاذّ، وعلّل مجيئه بأمرين:

الأول: إجراؤه مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفرداً غير موصوف.

الثاني: أنه لا يستعمل إلا للرجال، ولاحظ للمؤنث فيه، فلم يخافوا التباسه (٣).

#### \* تكسير فعيل بمعنى مفعول على فعال:

ذهب ابن جني إلى أن (فعيل) التي تكسّر على (فِعال) إنها هي بمعنى فاعل، لا بمعنى مفعول. فقال: «فمن قال (بمرهفة صقال)، فإنه جمع (صقيل)، وكسر (فعيلاً) في معنى مفعول على (فعال)، وهذا إنها جاء في (فعيل) الذي هو فاعل في المعنى، وذلك نحو: (كريم وكِرام)، وظريف وظِراف). وصقيل في معنى مصقولة، ولم يأت عنهم مثل (قتيل وقتِال، وصريع وصِراع) غير أنه شبة (صقيلاً) بـ (ظريف) من حيث ركبا المثال، واجتمعا في الصفة، ونظيره (فصيل وفِصال)، ألا تراه في معنى مفصول، لكنّه مشبه بـ (شريف وشراف) من حيث ذكرنا»(٤). وذكر

<sup>(</sup>۱) المقتضب ۱/ ۱۲۰ وما بعدها ۲/ ۲۱۸.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ١/ ٤٤٩.

<sup>(</sup>٣) شرح المفصل ١/ ٥٥ ـ ٥٧.

<sup>(</sup>٤) التبيه ٣٨/ أوما بعدها.

المرزوقي أن تكسير (فعيل) بمعنى مفعول على (فِعال) على غير بابه، لأنّ (فعالاً) في الأصل لفعيل بمعنى فاعل، وساغ ذلك لا تفاقهما في الوزن والوصفيّة (١). وذكر مثل ذلك الأعلم (٢) وصاحب الشرح المعزوّ إلى المعري الذي نقل عن ابن جني (٣).

قال سيبويه: «وأما ما كان (فعيلاً) فإنه يكسَّر على فُعَلاء وعلى فِعال... وأما ما جاء على فِعال فنحو: (ظريف وظِراف، وكريم وكِرام، ولِئام وبِراء)»(٤). والذي عليه النحاة أن (فعالاً) يطّرد في وصف صحيح اللام على فعيل بمعنى فاعل (٥).

### \* تكسر فَعْل على أفعال:

ذهب ابن جني إلى أن فَعْل معتل العين يكسر على أفعال، وأنة يقبح في صحيح العين إلا ماكان مضعفاً فيجوز ذلك فيه، لأنّ الحرف المضعّف لمّا أدغم فيها بعده خفي فأشبه المعتل وجرى مجراه فقال في معرض تعليقه على بيت عبد الله ابن عنمة الضّبّى:

إنا تركنا فلم نأخذ بهم بَدَلاً عِنزاً عزيزاً وأعماماً وأخوالا

«وليس جمع (عمّ) على أعمام في شناعة ما جاء من فَعْل مكسّراً على أفعال، وذلك أن عين الفعل في (عمّ) لمّا ادّغمت خفيت فأشبهت حرف العّلة، فجرى

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۲۰۰.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٢٩٥.

<sup>(</sup>٣) الشرح المعزو إلى المعري/ ١٤٥.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٦٣٤.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ٢/ ٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ٤/ ١١٩٠ والارتشاف ١/ ٤٣١.

عمّ وأعمام نحواً من عين وأعيان، وقد جاءت منه حروف أخر وهي (جدّ وأجداد، ورب وأرباب، ومَنّ وأمنان)، وعلى أنه ليس شيء مما جاء من فَعْل صحيح العين على أفعال إلا وله فيه عذر ما يكاد يلحقه بـ (فَعَل) وذلك قولهم (فرْد وأفراد). فالراء لما فيها من التكرير كأنها محرّكة، وكذلك زَنْد وأزناد، وذلك لأنّ ما في النون من الغنّة وزيادة الصوت بها يكاد يلحقه بها تحرّكت عينه أو بها عينه معتلّة، نحو بيت وأبيات وثوب وأثواب، وقال: ثلج وأثلاج، وقال أبو وجرة:

...... ماء العناقيد ممزوجاً بأثلاج

وذلك لأنّ اللام أخت النون وقد أجريت مجراها، ألاتراهم قالوا لعلي فحذفوا نون (لعلّني) لمقاربتها النون، كها حذفوها من إنني، وقالوا أهل وأهال، وذلك لمضارعة الهاء لحروف العلّة. ويدلّك على خروج الحرف المدغم إلى حيّز جنسه وحكم آخر لم يكن له، استقباح يونس أن تجيء قافية على نحو جدّ وضدّ، ثم يستعمل معها نحو جَلدْ وجُنْد»(۱).

وذكر سيبويه أن تكسير فَعْل على فُعْل، وما استعمل منه استعمال الأسماء على أفعُل (٢). وأنه قد يجيء على أفعال فقال: «وأعلم أنّه قد يجيء في فَعْل (أفعال) مكان أفعُل، قال الشاعر الأعشى:

وُجِدت إذا اصطلحوا خيرَهم وزندُك أَنقبُ أزنادها (٣)

وليس ذلك بالباب في كلام العرب، ومن ذلك قولهم: أفراح وأجداد

<sup>(</sup>١) التنبه ٩٠ أ.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٢٢٧ و ٢٥٥.

<sup>(</sup>٣) للأعشى ميمون بن قيس ديوانه/ ١١٨.

وأفراد، وأجُدّ. عربية وهي الأصل. ورَأْد وأرْآد، والرأد أصل اللَّحْيين»(١).

وقال ابن عصفور: «وقد يجمع في القليل على أفعال<sup>(٢)</sup>. وذهب الرضي إلى أنه لم يأت في قلة المضاعف ولا كثرثه إلا أفعال كأمداد وأفنان وألباب. ونقل عن سيبويه أن القياس بناء مضاعف على فِعال أو فُعول أو فِعلان أو فعلان»<sup>(٣)</sup>.

وفي الارتشاف أن أفعال في الواوي الفاء والمضعّف نحو وهم وأوهام وعمّ وأعمام أكثر من أفعُل. وقالوا: وجه وأوجه وكفّ وأكفّ شذوذاً، وربها خصّوا بفُعول المضعّف فلم يجمعوا على غيره. قالوا جدّ وجدود، وحظ وحظوظ(٤).

## \* تكسير فِعال على فِعال وفُعْل على فُعْل:

وذكر ابن جني أن الاسم قد يكسّر على وزن مفرده فيتّفق اللفظ ويختلف التقدير وعبارته: «وقال حَزَار بن عمرو، ويقال حرّان:

هِجانٌ يكافَأ فيها الصديق ويُدرك فيها المُني الراغبُ

هذا مكان لطيف من العربية، وذلك أنّ (هجاناً) في الجمع تكسير (هِجان) في الجمع تكسير (هِجان) في الواحد، يقال: (ناقة هجان، ونوق هِجان) و (درع دِلاص وأدرع دِلاص)، كسّرت العرب (فِعالاً) على (فِعال)، وذلك أنهم قد كسّروا (فعيلاً) على (فِعال)، نحو: (ظريف وظِراف، وكريم وكِرام، وشريف وشِراف)، وفعيل أخو فِعال، ألا ترى أنّ كلّ واحد منها ثلاثي وثالثه حرف لين زائد، فلها كسّر

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٥٦٨ وانظر المقتضب٢/ ١٩٦ والأصول٢/ ٤٣٦.

<sup>(</sup>۲) شرح الجمل ۳/ ۱۱۵.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ٢/ ٩٧.

<sup>(</sup>٤) الارتشاف ١/ ٤١١.

(فعيل) على (فِعال)، فكذلك كسّروا أيضاً (فِعالاً) على (فِعال)، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن تعلم أنّ الألـف في (هِجـان) في الواحـد كالألف في (كِناز وضِناك)، وألف هجـان في الجماعة كألف (شِراف وظِراف).

ونظير ذلك في اتفاق اللفظ واختلاف التقدير قولهم في تكسير (الفُلك: فُلْك)، وذلك أنهم رأوا (فُعلاً) يضارع (فَعَلاً)، فيجتمعان على الكلمة الواحدة معتقبين، وذلك كر (عُرْب وعَرَب، وعُجْم وعَجَم، وشُغْل وشَغْل، وبُخْل وبَخْل وبَخْل)، ثم إنهم كسّروا (فَعَلاً) على (فُعْل)، نحو قولهم: (أسَد وأُسْد، ووَثَن، وأَثْن)، حكاها سيبويه قراءةً: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلاَ إِنَكُ ﴾ (١) فلمّا كسّروا (فَعَلاً) على (فُعْل) على (فُعْل) في فُلْك في قول سيبويه (٢).

ومن اتفاق اللفظ واختلاف التقدير قولهم في ترخيم رجل اسمه منصور على قولك (يا حار) (يا منصُ)، وعلى من قال (يا حارُ: يا منصُ) أيضاً، فهي في القول الأول الضمة الموجودة في صاد (منصور) وفي القول الثاني الضمة المجتلبة في نحو: (يا حارُ).

قال سيبويه، ويدلّك على أنّ هِجاناً ليس كـ (جُنُب) قولهم (هِجانان)، ولو كانت كـ (جنب) لما جُمِع، ألا ترى أنّ (جُنباً) للواحد والاثنين والجماعة بلفظ واحد»(٣).

<sup>(</sup>١) ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا إِنكَ ﴾[النساء: ١١٧] والذي في التنبيه (أُنثاً) موضع إناثاً.

<sup>(</sup>٢) قال سيبويه وقد كسِّر - أي فَعَل - على فُعْل، وذلك قليل كها أنَّ فِعَلَة في باب فَعْل قليل وذلك نحو أُسَد، ووَثَن ووُثْن، بلغَنا أنها قراءة وبلغني أن بعض العرب يقول: نَصَف ونُصْف. الكتاب ٣/ ٥٧١.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٨٤/ أوما بعدها.

وذكر المرزوقي أنّ (فِعالاً) لا يكون جمعاً لفِعال كما يكون لفعيل، لأنّ (فعيلاً وفِعالاً) متواخيان في أنهما من الثلاثي، وفي موقع الزائد منهما وفي عدد حروفهما، فيتشاركان في أحكامهما(١).

وسيبويه يرى أن (هجاناً) تكسير هِجان المفرد، وليس مصدراً موحد اللفظ في كل الأحوال، فقال نقلاً عن الخليل: «وزعم الخليل أنّ قولهم (هِجان) للجهاعة بمنزلة ظِراف، وكسَّروا عليه فِعالاً فوافق فعيلاً ههنا كها يوافقه في الأسهاء، ويدلّك على أنّ (دِلاصاً وهِجاناً) جمع لدِلاص وهجان وأنّه كجواد وجِياد، وليس كجنب قولهم هجانان ودِلاصان في التثنية دليل في هذا النحو»(٢). وذكر أن (فُعْلاً) كسِّر حرف منه على فُعْل كها كُسِّر عليه فَعَل كالفُلْك(٣).

وذهب ابن مالك إلى أنّ ضمّة (فُلك) دالة على الجمع كما في (رُسُل)، وكسرة (دِلاص) دالة على الجمع كما في (طِراف)، فهما ليس مما يشترك فيه الواحد والجمع، وذلك أنهما يثنيّان، وأمّا ما يشترك فيه الواحد والجمع فلا يختلف لفظه في إفراد ولا تثنية ولا جمع مثل (جنب)(٤).

ونقل أبو حيان عن العبديّ أنّه يخصّ فِعالاً بجمع المؤنث وخطّأه، وعن أبي عبيدة أنّ (هجاناً) لفظ مفرد يقع للواحد والجمع، وعن الجرمي أنه يقال: (ناقتان هجان ودرع دِلاص)(٥).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۹۷۲.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٢٥٥.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٦٣٤ و٧٦٥ والمقتضب ٢/ ٢٠٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٩ وانظر شرح المفصّل ٥/ ٥٠.

<sup>(</sup>٥) الارتشاف ١/ ٤٣١.

وذكر أن (فُلْكاً وهجاناً ودلاصاً) جمع عند أكثر النحويين، واسم جمع عند بعضهم، وقيل مفرد يذكر ويؤنّث(١).

## \* اختصاص فَعَلة بالصحيح وفُعَلة بالمعتلّ:

ذكر المرزوقي أن (فَعَلة) يختص بها الصحيح في الجمع دون المعتلّ، وذلك كالفجرة والفسقة (٢). وذكر التبريزي أنه في جمع المعتلّ نادر، وبإزائه من المعتل (فُعَلة) نحو قضاة وغزاة (٣).

وفي ذلك قال سيبويه: «ويكسّرونه \_ أي فاعل \_ على (فَعَلة)، وذلك نحو فَسَقَة، وبَرَرة، وجَهَلة، وظَلَمة، وفَجَرة، وكَذَبة)، وهذا كثير، ومثله: خَوَنة وحَوَكة وباعة، ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فُعَلة) نحو غُزاة وقُضاة ورُماة»(٤).

وقال أبو حيان إن فَعَلـة لفاعل وصفـاً لمذكـر صحيح اللام عاقـل ويقـلّ فيها لا يعقل كناعِق ونَعَقة.

ويندر في خبيث وسيِّد وخيِّر وأَجْوَق ودَنِغ، وقالوا: (خَبَثة وسَادة وخَارة) والأصل: سَوَدة وخَيرة وجَوَقة، ودنَغَة، وقالوا: بَرِّ وبَررة، يجوز أن يكون من باب الاستغناء عن جمع برّ بجمع بارّ، وفَعَلة لفاعل معتل اللام وصفاً لمذكر عاقل وهو عند الجمهور فُعَله، وشذّ فيه غاز وغُزّى وعاقٍ وعُقَّن، وندر في هادر

<sup>(</sup>١) الارتشاف ١/ ٤٠١.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۳۱ و۱۹۵۹.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٢/ ٢٢٨، ١/ ١٠٤ وشرح الأعلم/ ١٢١، ٩٤٩.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٦٣١ وكذلك المبرد في المقتضب ٢/ ٢٢١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٢.

وكميِّ ورَذيِّ وبازِ. قالوا: هُدَرة وكُمَأة ورُذاة وبُزاة، وقيل في غوِيِّ وعُريان وعدوِّ قالوا: غُواة وعُداة وعُراة، ويجوز أن يكون جمع غاوِ وعادٍ وعادٍ، استغني به عن جمع ذلك(١).

## \* الكلام على أندية:

قال ابن جنيّ: «وقال مُرَّة بن محكان التميمي:

في ليلة من جُمادى ذت أندية لا يُبصِرُ الكلبُ في ظَلْماتها الطُّنُبا(٢)

اختلف في (أندية) هذه، فقال أبو الحسن: كَسَّر (ندىً) على (نداء) كـ (جبل وجِبال)، ثم كسَّر (نداء) على (أندية) كـ (رداء وأردية). وقال محمد بن يزيد: هو جمع (نديّ) كقول سلامة بن جندل:

يومان يوم مقامات وأندية ويوم سير إلى الأعداء تأويب (٣)

وذهب غيرُهما إلى أنّه كسّر (فَعَلاً) على (أفعُل). كـ (زمَن وأزمُن، وجبل وأجبُل)، فصار (أَنْدٍ) كـ (أَيْدٍ)، ثم أنّث (أفعُل) هـذه بالتاء، فصارت (أندية)، كما أنّث (فحالة، وذكورة، وعُيورة)، فأندية على هذا (أفعُلة) لا (أفعِلة).

وذهب آخرون إلى أنه كسّر (فَعَلاً) على (أفعِلة)، وركب به مذهب الشذوذ،

<sup>(</sup>١) الارتشاف ١/ ٤٤٠.

<sup>(</sup>۲) الخصائص ۳/ ۰۵، ۲۳۷ وسر صناعة الإعراب ۲/ ۲۰۰ والتصريح ۲/ ۲۹۳، والمقتضب ۳/ ۱۵۸ واللسان ۱۵۸ در ۳۱۸ ندی والتوضيح ۶/ ۲۹۳ والأشموني ۳/ ۲۵۸ وشرح الشافية ۲/ ۳۲۹.

 <sup>(</sup>٣) الديوان/ ٩٢ وسر صناعة الإعراب/ ٦٢١ وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٥٧٠ والخزانة
 ٤/ ٢٧ واللسان ١/ ٢٢٠ أوب.

وهذا وإن كان شاذاً، فإنّ له عندي وجهاً من القياس صالحاً، ونظيراً من السماع مؤنساً.

أمّا السماع فقولهم في تكسير (قفاً ورحى: أقفية وأَرْحِيَة)، حكاهما الفرّاء وابن السكّيت فيها علمت الآن.

وأمّا وجه قياس الجمع فهو أنّ العرب قد تجري الفتحة مجرى الألف، ألا تراهم لم يقولوا في الإضافة إلى (جَمَزى وبشكى) إلاّ بحذف الألف (جَمَزيّ وبَشّكيّ)، كما لا يقولون في (حبارى) إلاّ (حُباريّ)، ومشابهة الحركة للحرف أكثر مما تذهب إليه، فكأنّ (فعَلاً) على هذا فعال، وفعالٌ مما يكسّر على أفعِلة، نحو: (قَذَل وأقذِلة، وغزال وأغزلة)، وكذلك كسّر (نديّ ورحيّ وقفاً) على (أندية وأرحية وأقفية)، وكما شبّهت الحركة بالحرف، فكذلك شبّه أيضاً الحرف بالحركة، فقالوا (حَياء وأحياء، وعراء وأعراء). ومن الصحيح (جواد وأجواد) فكأن كل واحدة من هذه الآحاد (فَعَلٌ فَعَلٌ) عندهم، وأجود تكسير ندى أنداء كما قال الشيّاخ:

إذا سقط الأنداء صِيبت وأُشعِرَت حبيراً ولم تُدْرَج عليه المعاوِز (١)

وقد تقصّيت هذا الموضع في كتابي في سرّ صناعة الإعراب»(٢).

وذهب الأعلم إلى أنّه تكسير (ندىً) على غير قياس، ونظيره (غَمى البيت) وجمعه أغمية، يقال: غِماء بكسر أوله والمدّ، فيكون أغمية جمعاً له على القياس (٣). وذكر

<sup>(</sup>۱) الديوان/ ۱۹۳ والمقتضب ۳/ ۸۱ وجمهرة اللغة/ ۸۱۸ واللسان ٤/ ١٥٩ جبر وأساس البلاغة/ ٣١٧.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٧٦/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٩٥٩.

أنّ نظيره (أنجدة) جمع نجد، وهو جمع غريب، وكأنّما جمع نجداً على نجاد، ثم جمع نجاد على أنجدة، فهو جمع الجمع (١).

وقال المرزوقي: «وقوله: (ذات أندية) تكلّم الناس فيه، لأنّ جمع الندى أنداء، قال:

إذا سقط الأنداء صِيبت وأُشعِرَت حبيراً ولم تُدْرَج عليه المعاوِز

فكان أبو العباس المبرّد يقول: هو جمع (نكريّ المجلس). وقال غيره: هو جمع (نديّ)، كأنه جمع فعَلاً على فعال ثم جمع فعالاً على أفعِلة، كأنه (نديّ ونِداء) ثم جمع النداء على الأندية ككساء وأكسية، ورواق وأروقة، وقيل هو أيضاً شاذً، استعير ما للمدود للمقصور، وهم يفعلون ذلك في المباني كما يفعلون في الألفاظ، قالوا: ومثله (قفا وأقفيه ورحى وأرحية)، وهذا ممّا حكاه الكوفيون، وقال بعضهم: هو (أفعِله) بضم العين، كأنه جمع فعَلاً على أفعُل، كما قيل (زمن وأزمُن) فجاء (نديّ وأندٍ) ثم ألحق الهاء لتأنيث الجمع كما تقول: (بُعولة وحِجارة) فصار أندية. ويكون في هذا الوجه شاذاً أيضاً»(٢).

ونقل صاحب الشرح المعزو إلى المعرى كلام ابن جني مصرّحاً بذلك (٣). وفصّل ابن جني القول في هذه المسألة في سرّ صناعة الإعراب كما ألمع فقال:

«كل جمع فتأنيثه سائغ مستمرّ لأنة جماعة في المعنى، فكأنه كان ينبغي أن يكون في (أبكُر وأكلُب وأعبدُ)، كما قالوا

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه/ ٨١٦.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ١٥٦٤.

<sup>(</sup>٣) الشرح المعزو للمعري/ ١٠٤٠ وبعدها.

في غير هذا (فِحالة) جمع فَحْل، وذِكارة جمع ذكر...

على أنّ بعضهم قد قال إن (أجرية) جمع (جراء)، و (جراء) جمع (جرو)، و إنمّا حمله على هذا المذهب فيها أحسب لطفُ ما ذكرنا عنه، وإذا كان ما ذهبنا إليه في ذلك \_ وهو مذهب أصحابنا كافّة \_ سائغاً مطّرداً، جاز أن يكون قول مرّة بن محكان:

في ليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُّنبا(١)

لا يريد به (أفعِلة) نحو أحِمرة وأقفِزة، كها ذهبت إليه الكافة، ولكن يجوز أن يريد به (أفعُلة) على أفعُل أفعُل وجمع فَعَلاً هو (ندىً) على أفعُل كها قال ذو الرمّة:

..... هل الأزمُن اللائي مَضَين رواجعُ (۲)

وكما قالوا: (رسن وأرسُن، وجبل وأجبُل). والناس في أندية إذا أريد بها (أفعِلة) مكسورة العين على ثلاثة أضرب:

ـ منهم من قال إنه جمع (فَعَلاً) على أفعِلة. قالوا: وهو شاذ.

وذهب أبو الحسن إلى أنه جمع ندى على نداء ليصير مثل جمل وجِال، ثم جمع نِداء على أندية، ليكون كرِشاء وأرشية ورداء وأردية.

ـ وقال أبو العباس: زعم بعضهم أنه جمع (نديّ).

<sup>(</sup>۱) الخصائص ۳/ ۲۰۲، ۲۳۷ وسر صناعة الإعراب ۲/ ۲۲۰ والمقتضب ۳/ ۸۱ وشرح التصريح ۲/ ۲۹۳ واللسان ۱۰/ ۳۱۸ ندی.

<sup>(</sup>٢) لذي الرمة وصدره أَمَنْزِلَتيْ ميِّ سلامٌ عليكما في ديوانه/ ٢٧٣ والكتاب ٣/ ٥٧١ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٥٠ وشرح المفصل ٥/ ١٧ واللسان ١١/ ٢٥٨ نزل.

وكل هذه الأقوال ليست أندية فيها لفظ جمع اسم ثلاثي، إنها هو جمع ما كان على فِعال أو فعيل ونحوهما. والذي ذهبنا إليه نحن من كونة أفعُلة بضم العين أمثل، لأنّ أفعُلة إنها هي تأنيث (أفعُل) وأفعُل جمع كثير من الثلاثي، وإن كان في فَعْل أكثر. وإذا ثبت ما قدّمناه أنّ (أفعُلاً) من أمثلة الجموع يجوز في الاستعمال والقياس تأنيثه لم ينكر أن يعتقد أن (أبكُراً) قد بنبغي أن يكون فيها هاء تأنيث الجهاعة، فصار إذن جمعهم إيّاها بالواو بالنون في قوله (أبيكرينا) إنها هو عوض من الهاء والمقدّرة في أبكر، فجرى ذلك مجرى أرض في جمعهم إياها بالواو والنون في قولهم أرضون»(١).

وقال المبرد: «فأمّا ندى فهو (فَعْل) وجمعه الصحيح (أنداء) فاعلم. فأما قول مرة بن محكان:

في ليلــة مــن جمــادى ذات أنديــة

فقد قيل في تفسيره قولان: قال بعضهم: هو جمع على غير واحد، مجازه مجاز الاسم الموضوع على غير الجمع نحو ملامح ومذاكير وليالي. لأنّ ليلة فَعْلة، ولا تجمع على ليالي، ولمحة وذَكر لا يجمعان على مفاعِل ومفاعيل.

وقال بعضهم: إنها أراد جمع نديّ»(٢).

واختار الزجاجي أنه أفعِلة<sup>(٣)</sup>.

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب٢/ ٦١٨ - ٦٢١

<sup>(</sup>۲) المقتضب ۳/ ۸۱ وانظر الخصائص ۳/ ۵۲ ـ ۵۳ و۲۳۷ والارتشاف ۱/ ٤١٨ ولسان العرب ۱۵/ ۳۱۳ ندی.

<sup>(</sup>٣) شرح الجمل ٢/ ٥٣٧.

### \* الهاء في جمع التكسير:

ذهب ابن جنّي إلى أنّ الهاء في جمع التكسير قد تكون لمعنى النسب أو العِوَض أو العجمة أو التأنيث وذلك في معرض تعليقه على بيت قيس بن زهير: وأصبح جارُه حَمَلُ بن بدر وشُبِّان شرامحة صميم

فقال: «الهاء في شرامحة لمعنى النسب، مثلها في (الأشاعثة، والمهالبة والمسامعة) من حيث كان واحدهم (شرمحيّ) كـ (مسمعيّ ومُهَلَّبي، وأشعثيّ)، وهذه الهاء تأتي في هذا التكسير على أربعة أضرب:

\_العِوض، ونحوها في (الزنادقة والجحاجحة)، ألا تراها عوضاً من ياء الزناديق والجحاجيح.

- ـ والعجمة، نحو: (السيابجة والموازجة).
- ـ والنسب نحو: (الأشاعثة، والمهالبة والشرامحة).
- وتأنيث الجمع نحو: (الصياقلة والملائكة) إنها الهاء فيها مثلها في (الذكارة والعيورة والخيوطة). وقد يقال: رجل شرمح وشرمحي للطويل، فإذا جاز ذلك جاز أن تكون التاء في شرامحة لتأنيث الجهاعة، مثلها في (صياقلة) وملائكه»(١).

وقد وقف سيبويه على دلالتها في الجمع فقال في باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسّرته على مثال مفاعل: «زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً، وكذلك وجدوا أكثره فيها زعم الخليل، وذلك (مَوْزج ومَوازِجة، وصولج وصوالجة، وكُرْبج وكرابجة، وطيلسان وطيالسة، وجورب وجواربة).

<sup>(</sup>١) التنبيه ٦٧/ أ.

وقد قالوا جوارب وكيالج، جعلوها كالصوامع والكواكب، وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا (كيالجة).

ونظيره في العربية (صَيْقل وصياقلة، وصَيْرَف وصيارفة، وقشعم وقشاعمة)، فقد جاء إذا أعرب كمَلَك وملائكة، وقالوا: (أناسية) لجمع إنسان، وكذلك إذا كسّرت الاسم وأنت تريد آل فلان، أو جماعة الحيّ، أو بني فلان، وذلك قولك: (المسامعة والمناذرة والمهالبة والأحامرة والأزارقة).

وقالوا: (البرابرة، والسيابجة) فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة، إنها يعني البربرين والسَّيْبجَييّن، كما أردت بالمسامعة المِسَمَعييّن، فأهلُ الأرضِ كالحيّ»(١).

فذكر العجمة والنسب.

وذكر في الخصائص زيادة التاء عوضاً من ياء المد في (زناديق وفرازين وجحاجيح)(٢).

وذكر دلالتها على النسب أبو حيان (٣). وأورد ابن عصفور الدلالة على العجمة والنسب في قوله: «فإن كان أعجمياً فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا إلا أن يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث نحو: (سبج وسبابجة) إلا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، وكذلك المنسوب يلزمه تاء التأنيث نحو مهالبة ومناذرة ومسامعة، وكأنّ التاء هنا عوض من ياء النسب، كها عوّضت من

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٦٢٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ٢/ ٣٠٢.

<sup>(</sup>٣) الارتشاف ١/ ٤٧٢.

الياء في صياقلة إلا ما شذّ فاستعمل بغير تاء»(١).

وذهب الرضيّ في شرح الشافية إلى وجوب زيادة التاء في كل جمع مفرده منسوب كأشاعثة ومهالبة ومشاهدة. وإلى تغليبها في المعرّب كموازجة وصوالجة وطيالسة وجواربة، وقال: «والتاء عند سيبويه في جمع المنسوب عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفاً لازماً، وإنها حذفت منه لكون أقصى الجموع ثقيلاً لفظاً ومعنى، ركّب وجعل مع شيء كاسم واحد إلا مع ما هو خفيف، والتاء أخفّ من الياء المشددة وبينها مناسبة، فلذا اختيرت للعوض، وأما جمع الأعجميّ فليست التاء عوضاً من شيء فلذا لم تلزم كها لزمت في جمع المنسوب بل هي فيه دليل على كون واحده معرّباً، وقد يُبدل التاء في أقصى الجموع من ياء غير النسبة، نحو جحاجحة في جحجاح والأصل جحاجيج، والتاء في زنادقة وفرازنة يجوز أن تكون بدلاً من الياء، إذ يقال زناديق وفرازين وزنادقة وفرازنة، وأن تكون دليل العجمة.

وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأكيد الجمعية نحو ملائكة وصياقلة وقشاعمة، كما تكون في غيره من الجموع نحو حِجارة وعُمومة »(٢).

\* يجوز في الأوائل أن تكون تكسير الأولى أو الأول:

أجاز ابن جنّي في (الأوائل) من قول الطرمّاح بن حكيم:

أكلُّ امريَّ أَلفى أباه مقصّراً معاد لأهل المَكْرُماتِ الأوائلِ

<sup>(</sup>١) شرح الجمل ٢/ ٥٣٧.

<sup>(</sup>۲) شرح الشافية ۲/ ۱۸۰\_۱۹۰ وانظر الاشتقاق لابن دريد/ ۳۵۵ وما بعدها ولسان العرب ۳/ ۲۰۹۸ سمع.

أن تكون تكسير الأولى، فتكون على وزن الفَعالى (الوَوالى)، ثمّ قدّمت الألف على اللام فقلبت همزة، وقلبت الواو الأولى همزة، فصارت الفعائل، أو تكون تكسير الأول على الأفاعل(١)، وعبارته:

"ويجوز فيه وجه طريف غريب، وهو أن يكون (الأوائل) تكسير الأولى كقولك: (لأهل المكرُمات الأُول)، وذلك أنّه كسّر (فُعلى) في الصفة تكسيرَها في نحو: (حُبلى وحَبلى) أصلها (حَبالي)، بدلالة قولهم دَعْوى ودَعاوٍ، وفتوى وفتاوٍ، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لضرب من الحقة كقولهم (مدارى ومعايا)، فأصل الأوائل في هذا القول الووالى، فانقلبت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في أول كلمة كرواصل وأواصل)، فصارت أوالي بلام بعد ألف التكسير مكسورة، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً كما يجب في مثلها، وقدمت الألف كما قدّمت واو (ترقوة) في التكسير في قوله:

لقد زوّدتني يوم قوّ حزازة مكان الشجا تجول تحت الترائق (٢)

ذكر الفرّاء أنه سمعها مهموزة البتّة. فلمّا قدّمت ألف (الأولى) وأخّرت اللام انكسرت الألف فانقلبت للحركة همزة، كما أنّ ألف (رسالة) لمّا كسرت

<sup>(</sup>۱) قال في الخصائص في باب في الزيادة في صفة العلّة لضرب من الاحتياط: «قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبّتة لحال المزيد عليه، وذلك كقولك في همزة (أواثل): أصله (أواول) فلم اكتنفت الألف واوان، وقربُت الثانية منهما من الطرف ولم يُؤثّر إخراجُ ذلك على الأصل تنبيها على غيره من المغيّرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منويّة مقدّرة، وكانت الكلمة جمعاً ثقُل ذلك فأبدلت الواو همزة، فصارت اوائل» ١٩٤١.

<sup>(</sup>٢) التهام/ ١٨٢.

بعد ألف التكسير انقلبت همزة في (رسائل)، وكذلك انقلبت ألف الأوالى بعد نقلها إلى جوار ألف التكسير همزة، فصارت الأوائل، فوزنها الآن الفعائل، ولكن من أين وبعد أيّ، ووزن الأوائل التي هي تكسير (أوّل) أفاعل، فاللفظ بهما واحد، ولكن التقدير فيهما مختلف.

وجاز أن تكسّر (الأولى) تكسير الأسهاء نحو: (دعوى ودعاو) و (فتوى وفتاو) من حيث كانت فُعلَى أفعل جارية مجرى الأسهاء، ألا تراها لا تستعمل إلا معرفة، وإنها تمكن الصفة في النكرة لا في المعرفة، فلمّا خُلِسَت أول منازل الصفة، وأمكن مراسي قدمها، بَعُدَت عنها ولحقت بالقبيل الآخر الذي لابد منه للمصروف عنها، وهو الأسهاء، كها أنّ حيث لمّا مُنعت أصلَ الإضافة إلى الواحد الذي هو أقدم رُتب المضاف إليه، واقتصر بها على الإضافة إليها صارت إضافتها كلا إضافة، فكذلك فعلى أفعل، لمّا حُرِمت أن تجري على النكرة التي هي أحوج إلى الصفة صار جريانها وصفاً على المعرفة كلا جريان، فاعرف ذلك»(١).

فالأوائل عنده تحتمل أن تكون على الفَعالى تكسير الأولى (الفُعلى)، ثم قدّمت الألف على اللام وكسرت فقلبت همزة فصارت الفعائل، تحتمل أن تكون الأفاعل تكسير الأوّل (الأفعل)، فاللفظ يحتمل التقديرين.

قال سيبويه: «إذا التقت الواوان على هذا المثال \_ كما في قوائل \_ فلا تلتفتنَّ إلى الزوائد وإلى غير الزوائد، ألا تراهم قالوا أوّل وأوائل فهمزوا ما جاء من نفس الحرف، وأما قول الشاعر:

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۶۳/ ب.

### وكحّــل العينــين بــالعَواوِر(١)

فإنها اضطر فحذف الياء من عواوير، ولم يكن ترك الواو لازماً في الكلام فيهمز، وكذلك فواعل من قولك: قوائل، لأنها لا تكون أمثل حالاً من فواعِل من عَورْت ومن أوائل»(٢).

## \* وزن مَفاعِل تكسيراً لـ (مُفعِل) أكثر من (مُفعِلة):

قال ابن جني: «وقال المنصور بن المِسجاح الضبّي:

من الصُهْبِ أَنْنَاءً وجُذَعاً كأنَّها عنذارى عليها شارةٌ ومَعاصِرُ

جمع مُعصِر كقول الهذلي:

جَني النحل في ألبانِ عُوذٍ مَطافل<sup>(٣)</sup>

وتكسير ما كان من هذا المؤنّث بغير هاء أمثلُ من تكسيرٍ ما كان له بهاء، وذلك أنّه لمّا لم يجرِ على الفعل، لم تَرْسُ قَدمُه في الوصف، فقوي شَبهُه بالاسم فَحسُن تكسيره، وأصل التكسير للأسهاء، ثم شبّهت بها الصفات، فصار (مُعْصِر ومَعاصِر)، ومُطفِل ومَطافِل) بمنزلة (مقطع ومقاطع، ومصحف ومصاحف)»(٤).

وإنّ حديثاً منكِ لو تعلمينَـهُ

شرح أشعار الهذليين ١/ ١٤١ وشرح الشافية ٢/ ١٨٢ ولسان العرب ١١/ ٤٠٢ طفل.

<sup>(</sup>۱) رجز نسب للعجاج ولجندل بن المثنى الطهوي وهو في الخصائص ١/ ١٩٥،٣/ ١٦٤، ٣٢٦ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١، وشرح شواهد الشافية/ ٣٧٤.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٣٧٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) لأبي ذؤيب الهذلي، وصدره:

<sup>(</sup>٤) التنبيه ١٦٥/ أ.

وعلّل ذلك بأنّ الصفات قد تشبه الأسماء فتجمع جمعها، وهذا مقتضى قول سيبويه:

«وأما مُفعِل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنّه يكسّر، وذلك (مُطفِل ومَطافِل، ومُشدِن ومشادِن). وقد قالوا على غير القياس: مشادين ومطافيل، شبّهوه في التكسير بالمصعود والمسلوب، فلم يجز فيها إلاّ ما جاز في الأسماء إذا لم يجمعا بالتاء»(١).

وذكر ابن السراج أنّ الأسماء أشدّ تمكنّاً في التكسير من الصفات، وكل صفة لم يعلم تكسيرها عن العرب تكسّر تكسير الأسماء التي تكون على بنائها.

وأما مفعل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يكسَّر نحو: (مُطفِل ومَطافل)، وقد قالوا على غير القياس مطافيل(٢).

وذهب الرضي إلى أنّ الأغلب في (مُفعِل) المختصّ بالمؤنث التجرّد عن التاء فلا يصحّح بل يجمع على مفاعل كالمطافِل والمشادِن والمراضع، وقد يجوز فيه زيادة الياء عوضاً من الهاء المقدّرة مثل: (مطافيل ومراضيع ومشادين)، ويجوز تركها، وأما المعتل الناقص فربها ثبتت فيه الهاء، مثل (مُثلٍ ومُتلية) للناقة التي يتلوها ولدها، و (مُجُرية) للكلبة ذات الجراء (٣).

## \* جمع هَنة:

قال المرزوقي: «الهَنات الأمور المنكرة، ولا تستعمل إلا في الشر، وهي جمع

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٣/ ٦٤٢.

<sup>(</sup>٢) الأصول ٣/ ١٥، ٢٠.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ٢/ ١٨٢.

(هَنَةٍ)، وإنها يُكنّى بها عن المحقِّرات، وقد يجمع (هنة) على (هنوات). فمن ردِّ اللام في الجمع ردِّه في النسبة أيضاً، ومن لم يردِّه فهو في النسبة بالخيار، إن شاء قال هنويّ»(١).

وقد ذكر سيبويه أنها تجمع على هنات وهنوات فقال: «وأمّا ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع لم تكسّره على بناء يَرُدّ ما ذهب منه، وذلك لأنها فُعِل بها ما لم يُفعَل بها فيه الهاء مما لم يحذف منه شيء، وذلك أنهم يجمعونها بالتاء وبالواو والنون، كها يجمعون المذكر على نحو مسلمين فكأنّه عوض، فإذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء وذلك قولك: (هنة وهنات، وفئة وفئات، وشية وشِيات، وثبة وثُبات، وقُلة وقُلات). وربيّا ردوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء وذلك قولم (سنوات وعِضَوات)، فإذا جمعوا بالواو والنون كسّروا الحرف وذلك قولم (سنون وقِلون وثِبون، ومئِون…) وأمّا (هنة ومَنة) فلا تجمعان إلا بالتاء لأنّها قد ذكّرتا، وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك استغناء، وذلك (ظُبة وظُبات، وشِية وشِيات)، والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأنها الأصل»(٢).

وقال ابن السرّاج إن بنات الحرفين تكسّر على قياس نظائرها التي لم تحذف، فها كان على حرفين وفيه هاء يجمع بالواو والنون، وإذا جمعت بالتاء لم تغيّر نحو: (هنة وهَنات)، وربّها ردّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء فقالوا: (سَنوات وعِضوات)(٣).

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ٣٦٠ وشرح التبريزي ١/ ٣٣٧، والتنبيه ٦١/ أ.

<sup>(</sup>۲) الكتاب ۳/ ۹۹۸.

<sup>(</sup>٣) الأصول ٢/ ٤٤٦ وانظر شرح الشافية ٢/ ١١٥.

### \* جمع الاسم على حذف الزيادة:

ذكر ابن جني من الجمع الشاذ الذي يخالف القياس ما يجمع من الأسماء على حذف الزيادة من أفعالها، وذلك في معرض تعليقه على قول عتيبة بن بُجير المازنى:

فقالوا غريبٌ طارقٌ طوَّحَتْ به متون الفيافي والخطوب الطوائح

فقال: «وكان قياسه المطاوح، وذلك أنه جمع مطوّح، وتكسير (مُفعِل: مفاعِل)، تحذف إحدى العينين، وتقرّ الميم في أوّله، لكنه جاء على حذف الزيادة من فعله، فكأنه جاء على طاح فهو طائح، وكسّر طائح على طوائح، كقول الله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيْكَ لَوَقِحَ ﴾ [الحجر: ٢٢] أي: مَلاقح، لأنّها تلقح السحاب، وقيل: لا بل هي تُلقَح، أي تجيء بالماء. فكأنها هي الحامل ونحوه بيت الكتاب: ليُبك يزيد ضارعٌ لخصومةٍ وعُمَّه على الطوائحُ (١)

هذا البيت شاهد على أنّ اختزال الفاعل لا يكون عن جهل به، بل لإيثار له، وقياسه المطاوح، ومن قال (طاح يطيح) فكان عنده ك (باع يبيع) فقياسه أن يكون المطايح، فيصحّح الياء لأنها عين (مُفعِل)(٢).

<sup>(</sup>۱) اختلف في نسبته فنسب للحرث بن نهيك النهشلي ولنهشَل بن حريّ، وللحارث بن ضرار ولأوس بن حجر وللبيد ولمزرّد. وهو في الكتاب ۱/ ۲۸۸، ٣٦٦، والمقتضب ٣/ ۲۸۲ وشرح المفصل ۱/ ۸۰ والخصائص ۲/ ۳٥٣ وكتاب الشعر ۱/ ۷۲ وشرح الكافية الشافية ۲/ ۹۳ والإيضاح/ ۷۶ وإعراب القرآن للنحاس/ ۱۹۳ وضرائر الشعر للقيرواني/ ۱۸۷. ويروى ليَبْكِ يزيدَ.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٧٥/ ب.

وذكر المرزوقي والأعلم مثل ذلك(١).

وفي اللسان: «وطوّحته الطوائح: قذفته القواذف، ولا يقال المطوّحات، وهو من النوادر»(۲).

### \* تكسير أيّم:

ذكر ابن جني أن (أيامي) تكسير أيم على القلب ووزنها قبل القلب فياعل وبعده فيالع وعبارته:

«وفيها:

فأخرجنا الأيامي من حُصونِ بها دارُ الإقامةِ والثَباتِ(٣)

(الأيامى) تكسير (أيّم) على القلب، و (أيم): فيعل من الأيّمة، كـ (ليّن) وأصل تكسيرها (أيائم) بالهمز على قياس قول صاحب الكتاب، و (أيايم) غير مهموزة على قياس قول أبي الحسن، على الخلاف المشهور بينهما في ذلك، ووزن أيائم: فياعِل، ثم قدّمت اللام على العين فصار التقدير بها إلى أيام فيالع، ثم أبدلت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار (أيامى) كقولهم في (مدارٍ) و (مَعايِ): (مدارى) و (مَعَايا)(٤)».

وذهب سيبويه إلى أن أيامى محمول على فَعالى فقال: «وقالوا وج ووَجيا، كما قالوا زمِن وزَمْنَى، فأجروا ذلك على المعنى كما قالوا: (يتيم ويتامى) و (أيّم

<sup>(</sup>١) شرح المرزوقي/ ١٥٥٨ وشرح الأعلم/ ٩٦٥.

<sup>(</sup>٢) لسان العرب/ ٥٣٦ طوح.

<sup>(</sup>٣) وهي من أبيات بُرْج بن مُسْهر الطائي. ذكره في التنبيه ٦١/ أ.

<sup>(</sup>٤) التنبيه ٦١/ بوما بعدها.

وأيامى) فأجروه مجرى وَجاعى، وقالوا: حَذارى لأنه كالخائف... وليس يجيء في كل هذا على المعنى، لم يقولوا بخلى ولا سقمى، جاؤوا ببناء الواحد المستعمل في الكلام على القياس، وقد جاء منه شيء كثير على فَعال، قالوا: (يتامى) و (أيامى) شبّهوه بوَجاعَى وحَباطى لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشُبّهت بالأوجاع حين جاءت على فَعْلى »(١).

وذكر الرضي أن أصل فَعالى في جمع المذكر أن يكون جمع فَعْلان كها يجيء، وأن أيّم ويتيم شاركا باب (فَعِل) من حيث المعنى لأن الأيّمة واليتيم لابد فيها من الحزن والجمع ويقربان أيضاً منه من حيث اللفظ فجمع على أيامى ويتامى، فهما محمولان على فعِل المحمول على فعلان. وفي الكشاف أصل أيامى ويتامى يتائم وأيائم، فقلب، وليس بوجه لأن إبدال الياء ألفاً في مثله نحو معايا جمع مُعْي، وشاذ كما يجيء في هذا الباب وأيضاً جمع فعيل المذكر صفة على فعائل شاذ كنظائر (٢).

وهمزت أيائم لوقوع حرف العلة بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل كما في قائل في مذهب سيبويه وعبارته: «فإذا جمعت (سيداً) وهو (فيعل)، و (فعيلاً) نحو: (عيَّن) همزت، وذلك عيِّل وعيائل، وخيِّر وخيائر، لمّا اعتلت ههنا، فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل، همزت حيث وقعت بعد ألف وصار انقلابها ياء نظير الهمزة في قائل، ولم يصلوا إلى الهمزة في (الواحد) إذ كانت قبلها ياء، فكأنهم جمعوا شيئاً مهموزاً، ولم يكن ليعتل بعد ياء زائدة في موضع ألف، ولا يعتل بعد الألف ولو لم يعتل لم يهمز، كما قالوا ضيون وضياون وقالوا عيَّن وعَيائن (ش).

<sup>(</sup>۱) الكتاب ۲/ ۲۵۰.

<sup>(</sup>٢) شرح الشافية ٢/ ١٤٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٤/ ٣٦٩ والارتشاف ١/ ٢٥٢.

## \* قد يأتي تكسير القلّة يراد به الكثرة:

ذهب ابن جنّي إلى أنّ العرب قد تستعمل تكثير القلّة تريد به الكثرة فقال: «هذا تكسير القّلة، والمراد به معنى الكثرة، ألا ترى أنّه لا يريد أن يُطلِع (أنجداً) من الثلاثة إلى العشرة، وإنها يريد أنّ من عادته اطّلاع النجاد، فهذا يؤذن بالكثرة، كها قال العجاج، أنشدناه أبو على:

فقد أكرون مررة روداً أطّلع النجاد فالنجادا(١)

وليس قوله: (أنجد) وهو يريد الكثرة كقولهم (أرسان، وأقلام، وأقدام، وأقدام، وأرجل) وهم يريدون لكل واحد منها الكثرة، والفرق بينها أنّ (نجداً) قد كسّر على مثال الكثرة وهي النجاد، وكل واحد من (أرسان وأقدام وأقلام وأرجل) لم يكسّر إلا تكسير القلة البتّة، فكأنّ مجيء كل واحد منها مرادةً به الكثرة مراداً به مجيء مثال القلّة ملفوظاً معه، ومنه بمثال الكثرة مراداً به معنى جمع الكثرة فتأمّله.

وقد كثر عنهم مجيء لفظ جمع القلة والمراد به معنى الكثرة، ألا ترى إلى قول حسان:

لنا الجَفناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى وأسيافنا يَقْطُرن من نجدةٍ دما(٢)

وكان أبو علي يطعن في الحكاية المحفوظة هنا منسوبة إلى النابغة في قوله

<sup>(</sup>١) العجاج الديوان/ ٣٩٦.

 <sup>(</sup>۲) دیوانه/ ۱۳۱ (تحقیق: سید حنفی حسنین) وأسرار العربیة/ ۳۵٦ والمقتضب/ ۱۸۸ والخصائص ۲/ ۲۰۲ والکتاب ۳/ ۵۷۸ والأشباه والنظائر ۱/ ۱۳۵ والخزانة ۸/ ۱۰۲ وما بعدها.

لحسّان: (لقد قللّت جفناتك وأسيافك). قال: ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿وَهُمْ وَوَهُمْ فِي الْغُرُفَنَةِ ءَامِنُونَ ﴾ [سبا: ٣٧](١) وغُرَف الجنة أكثر مما يظنّ، وقال تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَنتُ عِندَ اللهِ كَالَة عمران: ١٦٣] ورتب الناس في علم الله أكثر من العشر لامحالة، ومثل (أنجد) هذه قول الآخر:

قد يقْصُـرُ القُلُّ الفتى دون همه وقد كان لولا القلَّ طلاَّع أنجد (٢) فهذه أَفعُل يراد بها الفِعال على ما مضى (٣).

وذكر المرزوقي أن أنجدة جمع نجاد ونجاد جمع نجد، وأما أنجد فالأصل كونه لأدنى العدد وقد استعير للكثير، وهم يضعون بناء القليل للكثير والكثير للقليل في أصل الوضع (٤).

وذهب المبرد إلى أن جمع القلّة ينوب عن جمع الكثرة إذا لم يكن له جمع غيره وعبارته:

«واعلم أنّه ما لم يكن فيه أدنى العدد، فالعدد الذي يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل، كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير، وذلك نحو قولك (يد وأيدٍ، ورجل وأرجل) فهذا من

<sup>(</sup>۱) سيأ ۳٤/ ۳۷.

<sup>(</sup>۲) اختلف في نسبته فنسب لمحمد بن أبي شحاذ في شرح المرزوقي/ ۱۲۰۲ و لخالد بن علقمة الدارمي في اللسان ۱۱/ ۵۳ قلل ولعلقمة الفحل في ديوانه/ ۱۲۲ برواية يعقل موضع (يعصر).

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٠٢/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح المرزوقي/ ٨١٩.

أبنية أدنى العدد، ولم يكن له جمع غيره، فالكثير من العدد يلقب أيضاً بهذا، وكذلك (ثلاثة أرسان)، وتقول ذلك للكثير لأنه لاجمع له إلا ذلك. وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك شُسوع، فتقول (ثلاثة شسوع) فيشترك فيه الأقل والأكثر، فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناء، وذلك قولك (عندي ثلاثة دراهم ورأيت ثلاثة مساجد)، فإذا حقّرت الدراهم قلت (دريهات). تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء»(۱).

## \* جواز وصف اسم الجنس بالواحد وبالجمع:

ذهب ابن جني إلى جواز وصف ما يفرّق بينه وبين واحده بالتاء بالمفرد والجمع وذلك في معرض تعليقه على قول القطامى:

ومن ربط الجحاش فإن فينا قناً سُلُباً وأفراساً حِسانا(٢)

فقال: «ومن روى (سَلَباً) وصفه بالواحد، كقول الله سبحانه: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ اللهُ سَبِحانه: ﴿مِّنَ ٱلشَّجَرِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وصفه بالجميع كقول الله سبحانه: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلنِّقَالَ ﴾ (٣) وقد جاء الشعر بهما جميعاً، وذلك فيما بينه وبين واحده الهاء وإذا جاء:

رقَدْن، عليهنّ الحِجال الْمُسَجَّفُ	إذا القُنْبُضات السودُ طَوَّفْنَ بالضحي
الِّســـــام الْمُــــــــــــــــــــا	

<sup>(</sup>١) المقتضب ٢/ ١٦٠ وانظر شرح الشافية ٤/ ١٨١١.

<sup>(</sup>٢) ديوان القطامي/ ٧٦ وفي الديوان (سُلْباً).

 <sup>(</sup>٣) ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْفَ خَوْتُ الرَّطْمَعُ الرَّيْشِيمُ ٱلسَّحَابُ ٱلِثَقَالَ ﴾ [الرعد: ١٢].

فإذا كان نعت شيء من ذا يرجع إلى صغر أو كبر لم تقله إلَّا على تأويل الجمع

والقُنبُصة: القصيرة، والحِجال: الأستار التي تضرب للمرأة في البيت، والمُسَجَّف: الذي أرخى عليه سجفان، وهما سترا الحجلة الديوان ٢/ ٢٤.

ولم أقف على البيت الثاني، والذي في الديوان:

وبادت ذُراها والمناسم رُعَّفُ ٢/ ٢٦ طليقٌ ومكتوفُ اليلين ومُزْعَفُ ٢/ ٢٧ أتته العوالي وهي بالسمِّ تَرْعَفُ ٢/ ٢٩

ف ابرحت حتى تقارب خَطوُها فأصبح حيث التقينا شريدُهم وكُنّا إذا ما استكره الضيفُ بالقِرى

<sup>(</sup>١) ديوان الفرزدق ٢/ ٢٤. تحقيق كرم البستاني. دار صادر بيروت/ ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ٦٠/ أ.

<sup>(</sup>٣) الكشاف ٢/ ٤٥٢ وذلك في قوله تعالى: ﴿سَحَابًا ثِقَالًا ﴾ [الأعراف: ٥٧].

<sup>(</sup>٤) ﴿ مُتَّكِمِينَ عَلَىٰ رَفْرَفِ خُضْرِ وَعَبْقَرِيّ حِسَانِ ﴾ [الرحمن: ٧٦].

من ذلك أن تقول (هذا تمر طيّب) ولا تقول صغير ولا كبير من قبل أنّ الطيّب عامّ فيه فوحّد، وأن الصغر والكبر والطول والقصر في كل تمرة على حدتها(١).

فالفراء يرى أن الاسم إذا قصد به الجنس جاز وصفه بالجمع وإن قصد به المفرد وحدت صفته لقوله في موضع آخر: «وقوله: ﴿وَمِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولم السند ١٨] ولم يقل الحضر، وقد قال: ﴿ مُتَّكِعِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضِرٍ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولم يقل أخضر، والرفرف ذكر مثل الشجر، والشجر أشد اجتهاعاً وأشبه بالواحد من الرفرف، ألا ترى اجتهاعه كاجتهاع العشب والحصى والتمر، وأنت تقول هذا حصى أبيض وحصى أسود، لأنّ جمعه أكثر في الكلام من انفراد واحده، ومثله الحنطة السمراء وهي واحدة في لفظ الجمع، ولو قيل حنطة سُمْر كان صواباً، ولو قيل الشجر الخضر كان صواباً،

وقال الأخفش إن الشجر يذكّر ويؤنث لأنه حمله على الشجرة لأنها قد تدل على الجميع (٣).

## \* الدِّمي:

وقف ابن جني على وزن الدمى وأصل ألفه في قول الحصين بن الحمام المُرّي: فلسنا على الأعقاب تدمى كلومُنا ولكن على أقدامنا تقطر الدّما

فقال: «وأمّا (يقطر الدَّمي) ففيه الصنعة، وهو كقولك يسيل الدم، والدم فقله في اخره لام فعله في هذه الحال في موضع رفع، غير أنّه اسم مقصور، وألفه في آخره لام فعله

<sup>(</sup>١) معاني الفرّاء ٢/ ٦٠.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٢/ ٣١٨.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٣٢.

كقولك: (يقوم القنا)، وقد جاء بذلك الشعرُ، أنشدنا أبو على:

أعقبتها العُبس منه عَدَما(۱) في العُبس منه عَدَما(۱) في إذا هي بعظام ودَمي

كــــأطوم فقــــدت بُرْغُزَهـــا عَقَلَـــت ثـــم أتـــت ترقبــه وليس في قوله:

جرى الدميان بالخبر اليقين(٢)

دلالة عند سيبويه على أنّ واحدَه (فَعَل) محِرّك العين، وذلك أنّ الحركة عنده إذا حدثت بحذف حرف، ثم رُدَّ المحذوف ثبتت الحركةُ التي كانت على الساكن قبل دخولها عليه بحالها، ويشهد لذلك من مذهبه قوله:

يَدَيان بيضاوان عند محلَّمِ قد تمنعانك أن تُضام وتُضهَدا هذا مع إجماعهم على أنّ (يدا) فَعْل من غير خلاف بين الفريقين»(٣).

وسيبويه على أنه (فَعْل) كما ذهب في كلامه على تكسير ما أصله (فَعْل) كيد ودم فقال: «وأمّا ما كان أصله (فَعْلاً) فإنه إذا كسِّر على بناء أدنى العدد كسِّر على (أفعُل)، وذلك نحو: (يدٍ وأيدٍ) وإن كسرَّ على بناء أكثر العدد كسَّر على (فِعال وفُعول) نحو: (دماء ودُميّ). لمّا ردّوا ما ذهب من الحروف كسرّوه على تكسيرهم إيّاه

<sup>(</sup>۱) البيتان بلا نسبة في المنصف ٢/ ١٤٨ والحجة ١/ ١٣٥، وجمهرة اللغة/ ١٣٠٧ والرصف/ ١٦ وشرح المفصل ٥/ ٨٤ والخزانة ٧/ ٤٩٣،٤٩١ والأشباه والنظائر ٥/ ٩٧.

<sup>(</sup>٢) للمثقب العبدي ديوانه/ ٢٨٣ وصدره:

فلو أنّاعلى حجر ذبحنا

 <sup>(</sup>٣) التنبيه ٣٧/ ب وما بعدها. ورواية البيت في اللسان: قد يمنعانك بينهم أن تهضما ١٥/ ٤٢٠
 يدى.

لو كان غير منتقص على الأصل نحو: (ظَبي ودَلوِ)»(١) وكذلك ابن السراج (7).

واختاره الفارسي (٣). وقال ابن عصفور إن أصل يد (يَدْيٌ)، ودم (دَمْيٌ) لقولهم (دَمَيان). ومنهم من يقول (دموان) وهو قليل. وهو على هذه اللغة من باب ما حذف منه الواو. وقال بعضهم (دمان)(٤).

وذهب المبرد إلى أنه (فعَل) مفتوح العين (٥). وردّ عليه ابن جني بأن تحريك العين في (الدميان) لا يلزم منه أن تكون محرّكة في الأصل. قال: «لأنها لما جرى عليها الإعراب في قولهم (دمٌ ودماً ودم) ثم ردّ اللام في التثنية، بقّى الحركة في العين على ما كانت عليه قبل الردّ، كها قال الآخر (يديان بيضاوان). وقد أجمعوا على سكون العين من (يد)، وقد تراه قال (يديان فحرّكها عند الردّ لأنها قد جرت متحرّكة قبل الرد. والقول مثله في الدميان» (١٠).

وقد ردّ ابن مالك قصر (دما، ويدا وفها) إلى لغة من لغات العرب وعلى ذلك قيل في التثنية (يديان ودميان، وفموان)(٧).

\* \* \*

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

<sup>(</sup>٢) الأصول ٢/ ٢٤٦.

<sup>(</sup>٣) المسائل البصريات ٢/ ٨١٤.

<sup>(</sup>٤) الممتع في التصريف ٢/ ٦٢٤.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ١/ ٢٣١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٦) المنصف ٢/ ١٤٨ وانظر هذه المسألة في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>V) شرح التسهيل ١/ ٤٦،١٠٤.

## التذكير والتأنيث

## \* تأنيث المذكر للحمل على المعنى:

ذكر ابن جنّي أن العرب قد تؤنّث المذكّر حملاً على معنى التأنيث فقال معلقاً على قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيها الراكبُ المُزجي مطيّته سائل بني أسد ما هذه الصوت

«أنّت (الصوت) لأنّه ذهب به إلى الاستغاثة، ومثله كثير، وإن كان تذكير المؤنث أحسن منه، ومن طريف ذاك ما حكاه الأصمعيّ عن أبي عمرو بن العلاء، قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: (فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها) قال: قلت له: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليست بصحيفة؟ وفي القرآن وفصيح الكلام أشباه من هذا»(١).

وذهب في سرّ صناعة الإعراب إلى أنّ الصوت مذكّر لأنه مصدر بمنزلة الضرب والقتل والغدر والفقر وعدّ تأنيث المذكر في مثل هذا الموضع من قبيح الضرورة لأنه خروج عن أصل إلى فرع، وإنيّا المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير، لأنّ التذكير هو الأصل بدلالة أنّ الشيء مذكّر، وهو يقع على المذكّر والمؤنّث. وقال: ونظير هذا في الشذوذ:

(٢)	إذا بعـــض الســـنون تعرّقتنـــا
-----	----------------------------------

كفي الأيام فقد أبي اليتيم

الديوان/ ٢١٩ والكتاب ١/ ٥٢،٥٢ والخزانة ٤/ ٢٢٠.

<sup>(</sup>١) التنبيه ٣٢/ ب.

<sup>(</sup>٢) لجرير وعجزه:

وهذا أسهل من تأنيث (الصوت) قليلاً، لأنّ بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين. وليس الصوت بعض الاستغاثة، ولا من لفظها، ونظائر هذا كثيرة»(١).

وذكر حكاية الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء وساق شواهد من الشعر على ذلك. وذكرها في الخصائص في باب الحمل على المعنى (٢)، ونقل البغدادي كلامه (٣).

ومن هذا الباب ما ذكره المرزوقي من تأنيث المذكر للحمل على المعنى فقال: «وإنيًا (المخلخل)، و (المخلخل) مذكر لأنّ المخلخل من الساق، والساق مؤنّثة، وبعض الشيء إذا أطلق عليه اسم الكلّ أجري في الأحوال مجراه إلا أن يمنع مانع، وهذا كما قال الآخر:

..... كما شرقت صدر القناة من الدم(٤)

لأنّ صدر القناة قناة، كما أنّ المخلخل يقال له الساق»(٥).

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

الديوان/ ١٧٣، الكتاب ١/ ٥٢ المقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩، الأزهية/ ٢٣٨، الخزانة ٥/ ١٩٩، الأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥ الخصائص ٢/ ٤١٧.

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ١/ ١١.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ٢/ ٤١٦.

<sup>(</sup>٣) خزانة الأدب ٤/ ٢٢٠ وانظر الدرر اللوامع ٢/ ٢١٦.

<sup>(</sup>٤) للأعشى وصدره:

<sup>(</sup>٥) شرح ديوان الحماسة/ ٣٤١ والتنبيه ٥٨/ ب.

وظاهر كلام سيبويه أن تأنيث المذكر لغة لبعض العرب إذ يقول في الكتاب: «وربها قالوا في بعض الكلام (ذهبت بعض أصابعه)، وإنها أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه، لأنه لو قال: (ذهبت عبد أمّك) لم يحسن. ومما جاء مثله في الشعر قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدرُ القناةِ من الدم لأنّ صدر القناة مؤنّث. ومثله قول جرير:

إذا بعيض السنين تعرّ قتنا

لأنّ (بعض) ههنا سنون.

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به (اجتمعت أهل اليهامة) لأنه يقول في كلامه: (اجتمعت اليهامة) يعني: أهل اليهامة فأنّث الفعل في اللفظ إذا جعله في اللفظ لليهامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام.

وتركُ التاء في هذا الحدُّ والوجهُ »(١).

وذهب المبرّد إلى أنّ الأجود أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيداً لأنه غير خارج من المعنى، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿ فَظَلَتَ اَعَنَاقُهُم المُنافِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] إنها المعنى: فظلوّا لها خاضعين، والخضوع بينّ في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيداً. قال: «وكان أبو زيد الأنصاري يقول: أعناقهم جماعاتهم، تقول: أتاني عنق من الناس، والأول قول عامة النحويين »(٢).

<sup>(</sup>١) الكتاب ١/ ٥١ - ٥٣ شرح القصائد العشر للتبريزي/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

<sup>(</sup>٢) الكامل ٢/ ٦٦٨ وما بعدها.

وذكر الفرّاء من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَلْنَقِطُهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف: ١٠] في قراءة الحسن، وعلّل ذلك بقوله: «وذلك أنه ذهب إلى السيارة، والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث، وهو فعل له. أو هو بعض له، قالوا فيه بالتذكير والتأنيث ومنه قول الأعشى:

كما شرقت صدر القناة من الدم

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

وأنشدني يونس البصري:

سور المدينة والجبال الخُشَع(١)

للاً أتى خبر الزبير تهدّمت

وإنها جاز هذا كله لأنّ الثاني يكفي من الأول، ألا ترى أنه لو قال (تلتقطه السيارة) لجاز وكفى من (بعض) ولا يجوز أن يقول: (قد ضربتني غلام جاريتك) لأنك لو ألقيت (الغلام) لم تدل (الجارية) على معناه»(٢).

وقال في موضع آخر: «تسقى بهاء واحد ويسقى، فمن ذهب إلى تأنيث المزروع والجنات، ومن ذكّر ذهب إلى النبت» (٣).

وتأنيث المذكّر للحمل على المعنى كثير في القرآن (٤). قال الأخفش: ﴿ وَفَظَلَّتُ الْمَاعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] يزعمون أنها على الجماعات نحو: (هذا عنق من الناس) يعنون الكثير، أو ذكرٌ كما يذكّر بعض المؤنث لما أضافه إلى مذكّر... كما يؤنث

<sup>(</sup>۱) لجرير في وديوانه ٢/ ٩١٣ برواية تواضَعَتْ واللسان ٢/ ١٣٧ حرث وروايته في اللسان: تواضعت.

<sup>(</sup>٢) معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٦.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٩

<sup>(</sup>٤) انظر معانى القرآن للأخفش ١/ ١١٢، ١٣٩، ٣٢٧ والأمالي الشجرية/ ٢٥٦ وما بعدها.

لإضافته إلى المؤنث نحو قوله:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

و قوله:

وإن امر أ أهدى إليك ودونه لَحقوقــةٌ أن تســتجيبي لصــوته

من الأرض موماةٌ وبيداء خيفتُ وأن تعلمي أن المُعاق موفّيقُ

كما شرقت صدر القناة من الدم

فأنَّث (لمحقوق) وهو المرء، وإنها أنَّث لقوله (أن تستجيبي لصوته)، ويقولون: بنات عِرس وبنات نعش وبنو نعش، وقالت امرأة من العرب (أنا امرؤ لا أحبّ الشّر)، وذكر لرؤبة رجل فقال: كان أحد بناتِ مساجد الله؛ كأنه جعله حصاة»(۱).

وقال ابن الأنباري: «في باب ما يضاف من المذكر إلى المؤنث فيحمل مرّة على لفظ المذكر فيذكر، ومرة على لفظ المؤنث فيؤنث. لأنَّ البعض إذا أضيف إلى ظاهر جاز أن يُصرَف الفعل إلى المضاف إليه، ويكون الأول كالملغي، لأنه مما بعده يحسن السكوت عليه دونه، والمضاف المكنى لا يجوز أن ينوى به الإلغاء لأنه متصل بها بعده غير منفصل منه، ولا يحسن السكوت عليه دونه (٢)».

وقال الفرّاء: «إنها منعهم من حمل الفعل على الثاني إذا كَفُوا لأنّ الفعلين ربها ارتفع بهما جميعاً الظاهرُ، ولايجوز أن يرتفع بهما المكنيّ...

فهذا الذي فسره الفراء معناه أنّ المضاف إلى المكنى لايحسن السكوت عليه دونه، ولاينفصل منه».

<sup>(</sup>١) معاني القرآن للأخفش/ ٤٦٠ وانظر/ ٢٠٥.

<sup>(</sup>٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٩٥ وانظر المقتضب ٤/ ١٩٩،١٩٧.

## \* ألفاظ تأتي بالهاء وبغيرها:

ساق ابن جني ألفاظاً تأتي بالهاء وبغيرها وذلك في معرض تعليقه على قول طريف بن أبي وهب:

إلى حالبة أخرى وسوف ترول

ولا حالةٌ إلا ستُصررَف حالهًا

فقال:

«يقال: حالٌ وحالة، ودارٌ ودارة، وباب وبابة، ودم ودمَةَ، وزوج وزوجة، وبَعْل وبَعْلة، وهي أخته سَوْغُه وسَوغَتُه، وقالوا: بياض وبياضة، وكوكب وكوكبة.وهو كثير»(١).

وقد أورد ابن الأنباري بعض هذه الألفاظ عن يعقوب وأبي عبيدة والفراء وغيرهم. فقال: «قولهم: دار ودارة ومكان ومكانة، ومنزل ومنزلة. وقال يعقوب: يقال: حال وحالة، ويقال: هي بعلُه وبعلتُه، ويقال هي أخته سَوْغُه وسَوْغتُه، ويقال: هم أهله وأهلته...

وقال \_ أي السجستاني \_ قال أبو عبيدة: في عينه بياض وبياضة، وفي عينه كوكب وكوكية...

وقال يعقوب: قال أبو عبيدة: يقال: أنا من هذا الأمر بمرأى ومَسمَع، وبمرآةٍ ومَسْمَعةٍ، ويقال: ما في فلان مهاة وما في فلان مهاهة، أي لاخير فيه ولا طائل عنده.

ويقال: نزلنا ماء بني فلان وماءة بني فلان. وقال الفراء: مالطعامكم هذا أُدْمةٌ وأُدْم، وإدام وقال يعقوب: قال أبو قرّة الكلابي وغيره منهم: إنه لكريم من كرائم قومه. . ويقال: أتيتك قيظ عام

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٢٩/ أ.

أولَ وقَيظة عام أولَ، ويقال: ما ترك أبي مَغَدىً ولامَراحاً، ولامَغْدَاةً ولا مَراحةً، وبعضهم يقول: ولا رواحاً ولارواحةً.

ويقال: أغنيت عنك مَغنى فلان ومَغناة فلان ومُغنى ومُغناة فلان، وأجزأت عنك مجزأ فلان ومَغارة، ومعنى ومَعْناة، وحقيق خبرهم وحقيقة خبرهم»(١).

## \* مجىء أفعل لا فعلاء له وفعلاء لا أفعل لها:

قال ابن جنّى في قول أم عمران بنت وَقدان:

ألهاكم أن تطلبوا بأخيكم أكلُ الخزيرِ ولَعْقُ أجردَ أَمحَقُ

«هذا (أفعل) لم أسمع له فَعْلاء، أعني أمحق، لم يقولوا فيها علمت مَحْقاء، وعكسُه (فعلاء) لم ينطقوا منها بـ (أفعل) نحو: (هطلاء) وتقدّم ذلك (٢٠٠٠. وقال في موضع آخر: « (أوجل) من الصفات على (أفعل) لا (فعلاء) له، ألا تراهم لا يقولون امرأة وجلاء، استغنوا عنها بـ (وَجلة)، وقد تقصّيت هذا الموضع في كتابي في تفسير المقصود والممدود عن يعقوب (٣٠٠).

وذكر التبريزي من ذلك (الوطباء) العظيمة الثديين، قال: «وهي فَعلاء لا أفعل منها. (وديمة هطلاء) ويتناول الإنس دون سائره»(٤) وكذلك المرزوقي(٥).

<sup>(</sup>١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٩ ـ ٢٢.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ورقة ١٧٥/ أ.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٣٦/ بوما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٤/ ٣٦١.

<sup>(</sup>٥) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ١٨٧٠.

قال أبو حيان: «وأفعل الممنوع من الصرف قد يكون له مؤنث من لفظه نحو أحمر وحمراء ومن معناه نحو آلى وعجزاء في المشهور. وما لا مؤنث له لعدم المعنى فيه نحو آدر وأكمر»(١). وذكر مثل ذلك ابن مالك في شرح التسهيل(٢).

وفي الارتشاف أيضاً: «وقالوا ديمة هطلاء ولم يقولوا مطر أهطل»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن منظور: «إني لأوجل، ورجل أوجل ووجِل، والأنثى وَجِلة، ولايقال وَجُلاء»<sup>(٤)</sup>.

## \* أسهاء تقع على الذكور والإناث:

ذكر ابن جني من ذلك (الأفعى) من قول ابن أخت تأبط شراً:

مُطِرِق يَرْشَح مَوْتاً كما أط صرقَ أفعى يَنْفِثُ السمَّ صِلُّ

فقال: «هكذا الرواية أبداً (ينفث) بالياء، فهذا يدلّ على التذكير، وحكى سيبويه فيه الصرف، واختاره على ترك الصرف، وذكر أنة إنها يُمنَع الصرف في بعض اللغات، ف (أفعى) بمنزلة (أرنب) يصلح للذكر والأنثى، فإذا أرادوا إخلاصه للتذكير قالوا فيه (أفعوان) فهذا في اختصاصه المذكر بمنزلة خُزَر»(٥). وذكر مثل ذلك المرزوقي(٢).

<sup>(</sup>١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٩/ ، ١/ ٤٢٠.

<sup>(</sup>٢) شرح التسهيل ٣/ ٩٠.

<sup>(</sup>٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٢١.

<sup>(</sup>٤) لسان العرب ١١/ ٧٢٢: وجل.

<sup>(</sup>٥) التنبيه ١٠٤/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٦) شرح المرزوقي/ ٨٢٩.

وذكر ابن الأنباري مما يقع على المذكر والمؤنث: «الجَيْأَل وهو الضبع، والأفعى والعقرب والضبع يقعن على المذكر والمؤنث، فإذا أرادوا ما يكون إلا مذكراً قالوا: أفعوان وعُقْرُبان وضِبعان»(١) والذئب والبقرة، والشاة والقنفذ والطائر والجرادة والعسل.

وأورد المرزوقي من ذلك النعم فقال: «النعم يذكّر ويؤنث، والتذكير فيه أغلب، وفائدته في الإفراد الإبل في الأكثر، وإذا جُمِع دلّت على الأزواج الثمانية»(٢).

قال ابن الأنباري: «و (النّعم) قال أبو عبيدة: قال الكسائي: يذكّر ويؤنّث. وقال أنشدنا الكسائي وأبو الجراح أو أحدهما:

والأنعام: قال السجستاني: قال يونس والأخفش: والأنعام تذكر وتؤنث. قال الفرّاء: ذكّر الهاء لأنه ذهب إلى معنى النعم، لأن النعم والأنعام بمعنى (٤).

وقال أبو عبيدة: «الأنعام يذكر ويؤنث، وقال آخرون: المعنى على النعم لأن النعم يذكّر ويؤنث»(٥).

<sup>(</sup>۱) المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ۱۲۸،۱۳۲،۱۳۹،۱۳۹،۱۱۲،۱٤٤،۱٤۱ والمذكر والمؤنث لابن التستري/ ۹۹.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٤٦ وعنى بالأزواج الثمانية: الضأن والمعز والإبل والبقر.

<sup>(</sup>٣) رجز لقيس بن حصين في الكتاب ١/ ١٢٩ والخزانة ١/ ٤٠٩.

<sup>(</sup>٤) المذكر والمؤنث/ ٤٢.

<sup>(</sup>٥) مجاز القرآن ١/ ٣٦٢ واللسان ١٢/ ٥٨٥ نعم: (النعم: الإبل والشاء يذكر ويؤنث).

وقال الفراء: «إن النعم والأنعام شيء واحد وهما جمعان فرجع التذكير إلى معنى النعم إذ كان يؤدى عن الأنعام»(١).

## \* تذكير فعيل صفة للمؤنث:

ذكر ابن جنّي أنّ الكوفيين يقيسون تذكير فعيل بمعنى مفعول إذا جرى وصفا على مؤنّث فقال معلقاً على قول الشاعر:

ضَمَناكُمُ من غير فقر إليكم كما ضمّت الساق الكسيرَ الجبائرُ

«الكوفيون يقيسون تذكير (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) وجرى وصفاً على مؤنث نحو: (امرأة قتيل وصريع وجريح)، فعليه جاء (الساق الكسير)، وقياس مذهبنا نحن ألا يجوز قياسه، بل يروى المسموع منه بحاله»(٢). فالكوفيون يرون تذكير فعيل في مثل هذا الموضع لأنّ الأصل فيه التأنيث، فلمّا عدل عن وزن مفعول إلى وزن فعيل حذفت التاء ليكون ذلك فرقاً بينه وبين ما الفعل له، كما صرّح ابن الأنباري في كلامه على تذكير فعيل صفة للمؤنث فقال: «النعوت المؤنثة على خسة أوجه: أن يكون النعت مصروفاً من مفعول إلى فعيل، فلا تدخله الهاء، كقولك (كفّ خضيب، وعين كحيل، ولحية دهين)، الأصل فيه (عين مكحولة وكفّ مخضوبة ولحية مدهونة)، فلما عدل عن مفعول إلى فعيل لم تدخله الهاء ليكون ذلك فرقاً بينه وبين ما الفعل له، كقولك: (امرأة كريمة وأديبة وظريفة)، وإسقاط الهاء لهذه العلّة مذهب الفرّاء»(٣).

<sup>(</sup>١) معاني القرآن ٢/ ١٠٨.

<sup>(</sup>۲) التنبيه ۱۷۰/ ب.

<sup>(</sup>٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ ١٦٣.

وقد ألمع ابن جني إلى مذهب الفرّاء هذا، وذكر أنَّ البصريين يحملونه على فَعول المشبّه بفُعول المصدر الأقرب إلى التذكير فقال في معرض تعليقه على قول عبد الله بن العجلان النهدى:

سَـقيَّةُ بـرديِّ نَمَتْهـا غيولهـا جديدة سربال الشباب كأنها

«دخول الهاء في (جديد) شاذّ في الاستعمال على اطّراده في القياس، ومنه قول مزاحم:

وعهد المغاني بالحلول قديم تراهيا عيلي طبول القِبوار جديدةً

. . . وإنها قوّى قياس الهاء أنَّ حذفها ليس على قوّة من النظر ، وإنها ذلك لأنَّ (فعيلاً) المُشبِّه بـ (فَعول). و (فُعول) مصدر، والمصدر إلى التذكير، فسرى التذكير من (دُخول وخروج) إلى (صَبور كَفور)، ثـم إلى (جديـد وسـديس وحصيف وعسير)، وهذا وإن كان عندنا على هذا فإنه أقوى مما ذهب الفرّاء إليه، وليس هذا موضع بسطه»<sup>(۱)</sup>.

وقال في موضع آخر: «قد كثر فعيل في المؤنث بغير تاء نحو قولهم: (جُلَّة خصيف، ومِلحَفة جديد، وناقة قضيب وعسيرٌ وشديدٌ)، وقال:

عشيّةً لاعفراءُ منكَ بعيدة فتسلو ولا عَفراء منك قريب(٢)

وقال آخر:

التنبيه ١٤٥/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) البيت لعروة بن حزام ديوانه/ ١٠٦ خزانة الأدب ٣/ ٢١٥ وتهذيب اللغة ٢/ ٢٤٥ وتاج العروس ٤/ ٧ قرب.

..... باغين أعداء وهن صديق

وذلك أنَّ له محمول على فَعول وفَعول محمول على فُعول، وقد تقدّم ذكر ذكر ذكر الله (١).

وما ذكره ابن جني مذهب البصريين، ذكره سيبويه: «وأما فعيل إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة فعول، ولا تجمعه بالواو والنون، كما لا تُجمع (مقولاً) لأن قصّته كقصّته، وإذا كسَّرته على فعلى... وتقول شاة ذبيح كما تقول ناقة كسير، وتقول هذه ذبيحة فلان وذبيحتك، وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت، ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حية، فإنها هي بمنزلة ضَحّية»(٢).

وعلّل تذكير فَعول بقوله: «وزعم الخليل أنّ فَعولاً ومِفعالاً إنها امتنعتا من الهاء لأنهها إنها وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنّه يوصف به المؤنّث، كها يوصف بعَدْل وبرضا، ... فإنّ ما ذكرت لك مذكر وصف به مؤنث، كها أنّ ثلاثة مؤنث لا يقع إلاّ لمذكّرين»(٣).

وذهب ابن الأنباري أن فَعولاً إذا كانت بمعنى فاعل لا تدخلها التاء إذا كانت نعتاً لمؤنث نحو: (امِرأة ظلوم وغَضوب وقَتول)، وذلك أنها لم تبن على الفعل، لأنّ فاعلاً مبني على فَعَل، ومُفعِلاً مبني على أفْعل وفعيلاً مبني على فَعُل وفَعِلاً مبني على فَعِل، فلما لم يكن لفَعول فعل تدخله تاء التأنيث بني عليه كقولك: (قامت

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱٤٩/ س.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٣٨ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤١٦.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٢٣٧.

تقوم)، لزمه التذكير لهذا المعنى، فإذا كانت فَعول بتأويل مفعول دخلته الهاء ليفرّقوا بين ماله الفعل، وبين ما الفعل واقع عليه، فمن ذلك حَلوبة لما يُحتَلب. وربها حذفوا الهاء من فعولة إذا كانت بتأويل مفعولة لأنّه لا حظّ للمذكّر في الوصف به، فصار بمنزلة حائض وطالق وطاهر(۱).

وقال الأخفش: «ذكر قريب وهي صفة الرحمة، وذلك كقول العرب (ريح خريق وملحفة جديد وشاة سَديس)، وإن شئت قلت تفسير الرحمة ههنا المطر ونحوه فلذلك ذكّر، وإن شئت جعلته كبعض ما يذكروه من المؤنّث»(٢).

#### \* \* \*

### الإعلال والإبدال

### \* الإعلال في منايا:

قال المرزوقي: «ومنية ومنايا كصحيفة وصحائف، والأصل (منائي)، فاستثقلت الضمة في الياء فحذفت، ثم فروا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت الياء ألفاً، فصار (مَناءا) فأبدلوا من الهمزة لتوسطها ألفين ياء، فصار (منايا)»(۳).

وقد وقف سيبويه على هذه المسألة في باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء

<sup>(</sup>١) المذكر والمؤنث ٢/ ٧٢.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن/ ١٣٩ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦].

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ٤٠.

قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً كمطيّة ومطايا، وركيّه وركايا، وهديّة وهدايا، قال: «فإنها هذه فعائل كصحيفة وصحائف، وإنها دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعِل فتبدل ألفاً وذلك نحو: (مدارى وصحارى)، والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال، فلها التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسهاء ألزموا الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتلّ قبلها، وأرادوا ألا تكون الهمزة على الأصل في مطايا، إذا كان ما بعدها معتلاً، وكانت من حروف الاعتلال كها اعتلت الفاء في قُلت وبعت إذا اعتل ما بعدها، فالهمزة أجدر لأنها من حروف الاعتلال وإن شئت قلت صارت الهمزة مع الألف حيث اكتنفتاها بمنزلة همزتين لقرب الألف منها فأبدلت»(۱).

وذهب ابن جني إلى أنّ الهمز في باب فعائل إنها أصله لباب (رسالة وكنانة)؛ وذلك أنها لما جمعت على فعائل جاءت ألف الجمع ثالثة وبعدها ألف (رسالة)، فالتقت ألفان، فوجب حذف إحداهما أو تحريكها وحذف الأولى يبطل دلالة الجمع وحذف الثانية يغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بدله من حرف مكسور بين ألفه الثانية وحرف الإعراب كمفاعل، ولا يجوز تحريك الأولى لئلا يزول دلالتها على الجمع أو تنقلب همزة وتزول دلالة الجمع، فحر كت الثانية بالكسر كعين مفاعل، فقلبت همزة فصارت رسائل وكنائن، ثم شبهت بها الياء في صحيفة والواو في عجوز، وأصل الباب في هذا الهمز للألف لأنها أقعد في المدّ منها، ولا يجوز أن تردّ الألف والياء والواو في الجمع إلى أصلها لأنها زوائد لا تتحرك قط، فهمزت...(٢).

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٤/ ٣٩٠ و٥٦ و٣/ ٥٥٣.

<sup>(</sup>٢) المنصف ١/ ٣٢٦ وما بعدها وانظر ٢/ ٨٦ وما بعدها.

#### \* قلب الواوياءً:

ذكر المرزوقي أن الواو تقلب ياء إذا اجتمعتا وسكنت أو لاهما(١). وكذلك التبريزي(٢).

وذهب ابن جني إلى أن ياء التديُّر منقلبة عن واو لأن قياسها التدوُّر غير أنهم لمّا كَثُر استعمالهم دَيْر ودِيار ودِيَرة ودِيَرة ودِيارات، أنسِوا بالياء ووجدوا جانبها أوطأ جَسّاً وأَلْيَنَ مَسّاً اجترؤوا عليها فقالوا تديَّرنا داراً(٣).

وقال الأعلم: «إنهم هربوا من ثقل الواو إلى خفّة الياء وأصل دار الواو لقولهم أدوّر ودُور وانقلبت في (ديار) لاعتلالها في الواحد وانكسار ماقبلها، وأما دَيْر فأصله ديّر كسيّد وميّت فألزم التخفيف، كما يقال هَيْن وميْت»(٤).

وذكر ابن يعيش أن الواو والياء يجريان مجرى المثلين لاجتماعهما في المدّ وسعة المخرج.

فلمّا كان بينهما من الماثلة والمقاربة ما ذكر وإن تباعد مخرجاهما، قلبوا الواوياء وأدغموها في الثانية ليكون العمل من وجه واحد ويتجانس الصوت. واشترط سكون الأول، لأن من شرط الإدغام سكون الأول، فإذا كان الأول متحركاً امتنع الإدغام لفصل الحركة بين الحرفين، ولما أعلّوا العين بالقلب أعلّوها بالحذف تخفيفاً لاجتماع ياءين وكسرة كما في مَيْت وهَيْن (٥).

<sup>(</sup>۱) شرح المرزوقي/ ۱۶۸۵.

<sup>(</sup>۲) شرح التبريزي ۳/ ۱۱۶ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٩٠/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) شرح الأعلم/ ٢٤٠.

<sup>(</sup>٥) شرح الملوكي في التصريف/ ٤٦١، ٤٦٥.

# \* شذوذ تصحيح أغيَلَت، استحوذ، حَول:

ذهب ابن جنّي إلى أنّ صحّة الواو من (حَوِل) شاذّة، والوجه إعلالها وقلبها ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، كقولهم (كبش صافٌ) وأصله صَوِف، و (يوم راحٌ)، أي رَوح، و (رجل مالٌ) أي: مَوِل، و (رجل نالٌ) أي: نَوِل، و (حمار صاتٌ) أي: صَوِت، لكنّه شذّ، فخرج على أصله كـ (أغيلت واستحوذ)، ومثلها (رجل عَوِزٌ لَوِز)، وقرأ بعضهم ﴿إِنَّ بُيُّوتَنَا عَوْرَةٌ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و (رجل رَوع)، وكلّه شاذّ(۱).

قال سيبويه: «وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلّة بما أسكن ما قبله فيها ذكرت لك قبل هذا، شبّهوه بفاعلت إذا كان ما قبله ساكناً كها يسكن ما قبل واو فاعلت، وليس هذا بمطّرد، كها أنّ بدل التاء في باب (أولجت) ليس بمطّرد، وذلك نحو قولهم (أجودتُ، وأطولتُ، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيلت، وأغيلت، وأغيلت، وأغيلت، وأغيلت، وأغيلت واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كها بينوا في قالوا إلا استروح إليه وأغيلت واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كها بينوا في فاعلت فجعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيها تعتلّ فيه نحو: (اجتوروا) إذا توهموا تفاعلوا(٢).

وقال الفارسي بشذوذ هذه الحروف عن قياس نظائرها، وإن كانت مطّردة في الاستعمال (٣). ونقل ابن جني عن المازني أنّ هذه الحروف مما يحفظ ولا يقاس عليه لأن مجرى بابه خلاف ذلك. وعلّل خروج بعض المعتل على أصله بأنه مما جعل

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٤١/ أ، والشرح المعزوّ إلى المعرّى/ ٧٣٩.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٣٤٦.

<sup>(</sup>٣) المسائل الحلبيات/ ١٤٠.

تنبيهاً على باقي المعتل، وذكر أنّ اقتصارهم على تصحيح استحوذ وأغيلت يؤكّد اهتهامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وتنبيهاً على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيَّرة وعدّه من المطّرد في الاستعهال الشاذ في القياس؛ فالقياس يوجب إعلالهما لأنهما بمنزلة استقام وأبانت، ولكنّ السماع أبطل القياس فيهما، ونقل حكاية ابن السكيت: (أغالت المرأة وأغيلت) إذا سقت ولدها الغيل. وقال: ولا يعرف أصحابنا الاعتلال(١).

وعلّل الثمانيني تصحيح الواو والياء فيهما لأنهما في معنى ما يكتنفه ساكنان كاعورّ<sup>(٢)</sup>.

## \* اللات: وزنها وأصل اشتقاقها:

قال ابن جني: «سألت أبا عليّ عن اشتقاق (اللات) فقال: هي (فَعْلة) من (لَوَيت على الشيء) إذا أقمت عليه، قال: وذلك لأنّهم كانوا يعبدون آلهتهم ويقيمون عليها. قال الله سبحانه: ﴿ يَعَكُنُونَ عَلَ أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٣٨] (٣) وقال: ﴿ أَن اَمْشُواْ وَاَصْبِرُواْ عَلَى اَلْهَتِكُمْ ﴾ [ص: ٢] ومن أبيات الكتاب:

عَمَرْتُكُ اللهَ الجليلَ فإنني أَلْوي عليكِ لو انّ لبّك يهتدي(٥)

<sup>(</sup>١) المنصف ١/ ٢٧٦ وما بعدها و٣٣٣ والمبدع في التصريف/ ١٨٢ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح التصريف/ ٤٣٨ وما بعدها و٢٩٧ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦.

<sup>(</sup>٣) ﴿ وَجَنوزْنَابِ بَنِيَ إِسْرَ عِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوَا عَلَى قَوْمِ يَعَكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِ لَهُمْ قَالُواْ يَنمُوسَى ٱجْعَل لَنَا إِلَيْهَا كُمَا لَهُمْ ءَالِهَا ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

<sup>(</sup>٤) ﴿وانطلقَ الملا منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إنَّ هذا لشيء يُراد﴾[ص:٦].

<sup>(</sup>٥) لعمرو بن أحمر. في الكتاب ١/ ٣٢٣ والمقتضب ٢/ ٣٢٩ والمنصف ٣/ ١٣٢ والخزانة ٢/ ١٥.

وأصلها (لَوْية) فحذفت اللام تخفيفاً، فانقلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت (لاة)، وقصتها قصّة (شاة) البتّة، غير أنّ لام (شاة) هاء، ولام اللات (ياء).

فقلت لأبي عليّ رحمه الله: هل هذا شيء رأيته أنت أم اتبعت فيه من قبلك، فقال: بل شيء رأيته أنا(١)».

وظاهر كلام سيبويه في هذه اللفظة أنه لا يقطع بيقين على أصلها، وعليه يدلّ كلامه فيها.

قال أبو الحسن: «وقرأ بعضهم ﴿ أَفْرَءَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْمُزَّىٰ ﴾ [النجم: ١٩] بكسر التاء، وذهب إلى أنّ التاء فيها بدل من الياء التي هي لام الفعل بمنزلة التاء في (كيْت وذَيت)، قال: وهي مبنية على الكسر ك (ذيت وكيت)، فالكلمة على هذا مبدلة اللام لا محذوفتها، والتاء فيها كالتاء في (بنت وأخت وثنتان وذيت وكيت). قال: ولا تكون التاء فيمن كسرها تاء التأنيث مثلها في الهندات. قال لأنة يبقى الاسم على حرف واحد يعني اللام».

وما نقله ابن جني عن الفارسي من كون (لات) كشاة مذهب الفراء. قال: «قرأها الناس بالتخفيف في لفظ قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاسِ ﴾ [ص: ٣] وفي وزن شاة، وكان الكسائي يقف عليها بالهاء ﴿ أَفَرَءَ يَتُمُ ٱللَّتَ ﴾ [النجم: ١٩]. قال: وقال الفراء: وأنا أقف على التاء»(٢).

وذهب الأحفش إلى أنّ بعضهم يقف عليها بالهاء فيقولون (الاه) كما يقولون

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٢٦/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معانى القرآن للفرّاء ٣/ ٩٧ يقرؤها الله.

مناه، وبعضهم يقف عليها بالتاء يجعلونها من اللاتّ الذي يَلُتُّ. وذكر أنها لغة للعرب يسكتون على ما فيه الهاء بالتاء فيقولون رأيت طلحتْ. وكل شيء في القرآن مكتوب بالتاء تقف عليه بالتاء نحو نعمت ربكم (١)، وشجرت الزقّوم (٢).

وجعلها الزمخشري على (فَعْلة) من لوى، لأنهم كانوا يَلوُون عليها ويعكفون للعبادة كما ذهب الفارسي، أويلتوون عليها أي يطوفون، وذكر أنها قرئت بالتشديد (اللات) لزعمهم أنه سمي برجل كان يلتّ عنده السمن بالسويق ويطعمه الحاج (٣).

وقال أبو حيان: «والتاء في (اللات) أصلية لام الكلمة كالباء من (باب)، وألفه منقلبة فيها يظهر عن ياء لأنّ مادة ليت موجودة. وقيل التاء للتأنيث ووزنها فعُلة من لوى. وقرأ الجمهور (اللات) خفيفة التاء وابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو صالح وأبو طلحة وأبو الجوزاء ويعقوب وابن كثير في رواية بشدّها(٤).

وقال ابن منظور: «اللاهة الحيّة عن كراع، واللات صنم لثقيف وكان بالطائف، وبعض العرب يقف عليه بالتاء، وبعضهم بالهاء، وأصلها لاهة ... ثم حذفت منه الهاء كما قالوا (شاة)، وأصلها شاهة. قال ابن سيدة: وإنها قضينا بأنّ

<sup>(</sup>١) ﴿لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه﴾[الزخرف: ١٣].

<sup>(</sup>٢) ﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ نُزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُومِ ﴾ [الصافات: ٦٦] وانظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٦٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٧٢.

<sup>(</sup>٣) الكشاف ٥/ ٦٤١.

<sup>(</sup>٤) البحر المحيط ١٥/ ١٥

ألف اللاهة التي هي الحية واو، لأن العين واواً أكثر منها ياء، ومن العرب من يقول: ﴿ أَفَرَهَ يَتُمُ اللَّتَ وَالْفُزِّي ﴾ [النجم: ١٩] بالتاء. ويقول هي اللاتْ فيجعلها تاء في السكوت، وهي اللاتِ، فأعْلَم أنه جُرَّ في موضع الرفع، فهذا مثل (أمس) مكسور على كل حال، وهو أجود منه، لأنَّ ألف (اللات) ولامه لا تسقطان، وإن كانتا زائدتين، قال وأما ما سمعنا من الأكثر في اللات والعزّى في السكوت عليها فاللَّاه، لأنها هاء فصارت تاء في الوصل، وهي في تلك اللغة مثل (كان من الأمر كيتِ وكيت) وكذلك (هيهات في لغة من كسر، إلا أنة يجوز في (هيهات) أن يكون جماعة، ولا يجوز ذلك في اللات، لأنّ التاء لا تزاد في الجماعة إلّا مع الألف، وإن جعلت الألف والتاء زائدتين بقي الاسم على حرف واحد. قال ابن برّي: حقّ اللات أن تذكر في فصل لوي، لأن أصله (لَوَية) مثل ذات من قولك (ذاتُ مال) والتاء للتأنيث، وهو من لوى عليه يَلوِي، إذا عطف، لأنّ الأصنام يُلوى عليها ويعُكف. الجوهري: لاه يليه لَيْهاً: تستّر، وجوّز سيبويه أن يكون (لاهُ) أصل اسم الله تعالى أدخلت عليه الألف واللام فجرى مجرى الاسم العلم كالعباس والحسن»(١).

#### \* إبدال الهمزة من العين:

ذهب المرزوقي إلى أنّ أصل (آداه) أعداه، والألف الثانية همزة أبدلت من العين في الأصل، والمعنى أعانه، وجوّز أن تكون من الأداة، أي جعل له أداة الحرب وعدّتها(٢).

<sup>(</sup>١) لسان العرب ١٣/ ٥٣٩: لوه.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ٨٤٢.

واختار الأعلم أن تكون الهمزة بدلاً من العين، لأنّ اشتقاق الإعداء معلوم من عدا يعدو، واشتقاق الإيداء غير معلوم.

ولم يأت من هذا التأليف إلا (أَدَوْت)، إذا ختلته، وليس من معناه في شيء(١).

وفي الشرح المعزوّ إلى المعرّي: آداه: أعداه، أبدلت العين همزة، فصارت (أأدى) ثم أبدلت الهمزة ألفاً فصارت (آدى) كآمن، فلامه أيضاً واو لأنه من الأداة لقولهم فيها أدوات (٢) وجوّز الفارسي فيها ثلاثة أوجه:

الأول: إبدال الهمزة من العين التي هي فياء الكلمة، والأصل أعدِني، أي قوَّني في لغة أهل الحجاز فيها نقله عن التوَّزيّ.

الثانى: أن تكون غير بدل من الأداة.

الثالث: أن تكون أفعِلني من اليد في من أبدل من الياء التي هي فاء همزة (أَدْيٌ) في حكاية يعقوب عن بعضهم.

ونقل عن المبرد تجويزه الوجهين الأوّل والثالث. وأخذ عليه أنّ كونها (أفعِلني) من اليد ممكن في القياس، صعب في التأويل لأنه لم يعرف استعماله مقلوباً، وحمل الوجه الثاني على شبه السهو. وكأنه يميل إلى الوجه الأول<sup>(٣)</sup>٠

وذكر ابن جني أنّ يعقوب ساق هذه اللفظة في باب الإبدال، ورجّح أنّ كلاً من الهمزة والعين أصل برأسه ورجح أن تكون (آديته) أفعلته من الأداة لأنه الأظهر والأعرف. ونقل عن الفارسي أنّ يعقوب على أنّها من (أدْيهُ): فَعُلمةُ لغة

<sup>(</sup>١) شرع الأعلم/ ٤٥٠.

<sup>(</sup>٢) الشرح المعزو إلى المعرّي/ ٥٠٩.

<sup>(</sup>٣) المسائل الحلبيات/ ١١ وما بعدها.

في يده، والهمزة ليست بدلاً من الياء، أو من (الأَدْيَن) في قول المبرد. وخالف الفارسي لأنّ الهمزة لو كانت أصلاً برأسه لتصرّفت في هذه اللفظة تصرّف الياء، ورجح أنها قد تكون أفعلته من الأدْي بعد أن قلبت همزته عن (يَدْي)، وإلا فالياء هي الأصل، أو أنه أراد (أعديته)، فأبدل العين همزة (أأديته) ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها واجتهاعها مع الهمزة قبلها، وفي هذا الوجه ضعف لأنهم أبدلوا العين من الهمزة ولم يبدلوا الهمزة من العين. قال: فنحن نتبعهم في الإبدال ولا نقيسه، إلا أن يضطر أمر إلى الدخول تحت القياس والقول به (۱). وساقه ابن سيدة في باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً (۲).

أجاز ابن جنّي إبدال الشين من السين على مذهب الفارسي، وأن تكون أصلاً وذلك في قول أرطاة بن سُهيّة المرّي:

كف حَزَناً ألَّا تُردَّ تحيةٌ على جانبٍ ولا يُشَمَّتَ عاطِسُ

فقال: «كان أبو علي رحمه الله يذهب إلى أنّ الشين في (شمّت العاطس) بدل من السين، ويقول: كأنه إذا عطس انتقض، فإذا دعاله فكأنه أعاده إلى سمته وهَدْيه، وهذا ظاهرُ الحسن. ولو جعل عندي جاعلٌ الشين أصلاً، وأخذه من الشوامت، وهي القوائم، لكان وجهه صحيحاً أيضاً، وذلك أنّ القائمة هي التي تحمل الفرس ونحوه، وبها عِصمته، وهي قِوامه، فكأنه إذا دعا فقد ثبّت أمره وأنهضه، وأحكم دعائمه»(٣).

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٦.

<sup>(</sup>٢) المخصص ١٣/ ٢٧٤ وانظر الإبدال لابن السكّيت/ ٤٨.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٢٤/ ب.

وذهب في سرّ صناعة الإعراب إلى أنّ الشين تكون أصلاً لاغير، ونقل ماروي عن الأصمعي من إبدال الشين من السين في (جُعْسوس)، وأنه لا يقال بالشين فيه، عما يدلّ على أنّه ذهب إلى أنها بدل. وذكر أنها لا تكون بدلاً من السين في (تنسّمت)، (وتنسّمت) لأنّ كلّ واحد منها وجه قائم (۱). وعن يعقوب وأبي عبيدة أنّ السين لغة، والشين أعلى وأفشى في كلام العرب. وعن ثعلب أنّ الأصل فيها السين (۱).

وساقها ابن سيدة في باب ما يجيء مقولاً بحرفين وليس بدلاً (٣).

#### \* إبدال الهمزة هاء:

ذكر التبريزي أنّ الهاء في (لَهِنّك) بدل من همزة (إنّ) في قول البصرييّن، وهي في قول غيرهم بمعنى لله إنّك<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: «وهذه كلمة تَكلَّم بها العرب في حال اليمين، وليس كلّ العرب تتكلّم بها، تقول لَهنَّك لرجل صدق، فهي إنّ، ولكنهّم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: (هرقت) ولحقت هذه اللام (إنّ) كها لحقت (ما)»(٥).

واختاره الفارسي(٦) وابن جني الذي جعل إبدال الهمزة في (هيّاك ولهنّك قائم)

<sup>(</sup>١) سم صناعة الإعراب/ ٢٠٥.

<sup>(</sup>٢) حكاها في اللسان عن يعقوب ٢/ ٥٢ وفي تهذيب اللغة عن أبي عبيدة ١١/ ٣٢٩ شمت.

<sup>(</sup>٣) المخصّص، ج ١٣/ ٢٧٤ وانظر الإبدال لابن السكيت/ ١٠٩.

<sup>(</sup>٤) شرح التبريزي ٤/ ٣٥٩. ذهب ابن يعيش إلى أنّ الإبدال خاص بأن المفتوحة. شرح المفصل ٨/ ١٤٩.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٣/ ١٥٠.

<sup>(</sup>٦) المسائل العسكريات/ ١٤٤.

أصل. وأصلها لإنك قائم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلت في هِيّاك، وهرقت الماء، فلم زال لفظ الهمزة وحلّت محلّها الهاء صار ذلك مسّهلاً للجمع بينهما إذ حّلت الهاء محلّ الهمزة، فزال لفظ إنّ، فصارت كأنها حرف واحد(١).

وأما الأخفش فذهب إلى أنّها بدل في (هيّاك) في لغة فقال: «ومن العرب من يقول هِيّاك بالهاء يجعل الألف من (إيّاك) هاء، فيقول: هياك نعبد كها تقول: (إيْهَ وهِيْهَ)، وكها تقول هرقت وأرقت(٢).

وخالف البصريين في لهنّك، فحملها على الحذف، فقال: «ويقولون (لَهِنّك لظريف)، يريدون إنّك لظريف ولكنّ الهمزة حذفت كما حذفوا في قولهم:

لاهِ ابن عمك لا أفضَلْت في حَسَبٍ عنّي ولا أنت دَيـــّاني فــتخزوني (٣)

وذهب أبو حاتم إلى أنّ المراد بـ (لهنّك) لله إنّك، فحذف كما نقل عنه أبو زيد، وقال: قال أبو الحسن: أما قول أبي حاتم في هذه الأبيات التي فيها (لَهِنّك) يريدون فيها ذكر (لله إنك) فليس بشيء عند أصحابه البصريين، لأنه حذفٌ مُخِلٌ بالكلام، وذلك أنه حذف حرف الجر وجملة الاسم المجرور إلا الهاء، وهذا لا يجوز عند أهل العربية، ولا نظير له، ولكن تأويل قولهم (لهنّك) لإنّك، فأبدل الهاء من الهمزة لأنها تقرب منها في المخرج، كما قالوا: أرقت وهرقت، وحكى أبو الحسن اللحياني (أنرت الثوب وهنرته، وأرحت الدابة وهَرَحتها)، ولاأعلم أحداً حكى

<sup>(</sup>١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٧١ و٥٥١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن ١/ ١٨.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٧ والبيت لذي الإصبع العدواني وهـ و في أدب الكتـاب/ ١٥٠ والأزهية/ ٢٧٩ وجمهرة اللغة/ ٥٩٦ والخزانة ٧/ ١٧٣ ـ ١٧٧، اللسان ١١/ ٥٢٥ فضل.

هذين الحرفين غيره، وعلى ما ذكرت لك يجريان، والبدل لا يُقاس، وأنشدتني أعرابية من بني كلاب:

ف تعلَّمَنَّ وإن هَوَيْتُ كَ عَنِّ ي قَطَّاعُ أرمام الحبال صَرومُ

فقلت ما هذا، قالت: هذه عَنَّتُنا. وبعضهم يقول عنعنة بني فلان، فكما أبدلت الهاء من الهمزة لقربها منها في المخرج، أبدلت منها العين لأنّ العلّة واحدة (١).

#### \* إبدال المضعّف ياء:

قال الأعلم: «وقوله (إيها) أراد إمّا، فأبدل من إحدى الميمين ياء كراهة التضعيف، كما قالوا: تظنيّتُ والأصل تظنّنت، ودينار والأصل دِنّار »(٢). وذلك في بيت الشاعر:

ياليتها أمنا شالت نعامتها إيها إلى جنّه إيها إلى نار

ونقل ابن جني عن الفارسي قوله في (لبيك): «وقال لي في لبيّك على قول يونس إنها فَعْلل من (لبّ)، فأصلها لبّب، ثم أبدل الأخيرة لكثرة الباءات فصارت لبّى ك: (تقضّى البازي) وكذا أظنّه ذهب قديماً في هَنّا»(٣).

وعده سيبويه من البدل الشاذ فقال: هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطّرد، وذلك قولك: تسريت وتظنيت وتقصّيت من القصة \_ وأمليت، كما أنّ التاء في أسنتوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخفّ عليهم

<sup>(</sup>١) النوادر في اللغة/ ٢٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ١١٥١. وهذا الإبدال عزى إلى تميم.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٤٢/ ب.

منها وأجلد، كما فعلوا ذلك في (أَتْلَج)، وبدلها شاذّ هنا بمنزلتها في (ستّ). وكل هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ كثير جيد»(١).

ونقل ابن سيدة ما استدركه الفارسي على سيبويه من الأحرف التي جاء فيها مثل هذا الإبدال الشاذ في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنَهَا ۞ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنَهَا ﴾ [الشمس: ٩، ١٠] من إبدال الياء من السين الأخيرة ثم قلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها (٢).

ونقل ابن السكّيت عن أبي عبيدة أنّ العرب تقلب حروف المضعف إلى ياء كتظنيّت وتقضّي في تقضّص ودسّاها في دسّسها<sup>(٣)</sup>.

وفي المقتضب: تبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا مثل دينار وقيراط وأمللت وأمليت وتقصّيت وتسرَّيت (٤).

وجعل ابن عصفور مثل هذا الإبدال لازماً من النون والباء والراء في دينار وأصله دِنّار وديباج في دِبّاج وقيراط وشيراز، وغير لازم من الصاد والضاد والميم في تقضّى وقصّيت وإيماً وديماس (٥).

وذكر أبو حيان أن الحجازي يعوّض من المضعف المحذوف ياء والتميمي لا يعوّض (٦).

<sup>(</sup>١) الكتاب ٤/ ٤٢٤، ٢٣٩. وانظر اللسان حمم ١١/ ١٥٩.

<sup>(</sup>٢) المخصص ١٣/ ٢٨٨.

<sup>(</sup>٣) الإبدال لابن السكيت/ ١٣٣.

<sup>(</sup>٤) المقتضب ١/ ٦٢.

<sup>(</sup>٥) الممتع في التصريف/ ٣٧١، ٣٦٩، ٣٧٤، والمبدع في التصريف/ ١٥٣.

<sup>(</sup>٦) الارتشاف١/ ٢٤٨ وشرح الشافية ٣/ ٢١١.

وعد ابن جني من هذا الإبدال (عدوليّ) منسوباً إلى (عَدَوْلي) وذهب إلى أنه أراد (عَدَوْلَل) على (فَعَوْلل) بمنزلة حَبَونن، ثم أبدل الثاني من المثلين ياء، ثم أبدل الياء ألفاً، فصار عدولي.

و (عنيَّتهُ) فعّلته من عنيت، أبدلت اللام ياء لاجتماع الأمثال(١).

## \* إبدال الواو تاء:

قال الأعلم: « يقال: (تَجِهَ يَتْجَهُ تُجَاهاً)، والتاء بدل من واو، كما أبدلت في التراث»(٢).

وذهب التبريزي إلى إبدالها تاء في (مُتّله) مفتعِل من الوَلَه، أبدل من الواو تاء كقولك (اتّقى واتّجه)، ثم أدغم إحدى التاءين في الأخرى (٣).

وسيبويه على أن هذا الإبدال غير مطّرد قال: «وربها أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولاً مضمومة، لأن التاء من حروف الزيادة والبدل كها أن الهمزة كذلك، وليس إبدال التاء في هذا بمطّرد، فمن ذلك قولهم تُراث وإنها هي من ورث كها أن أناة من ونيت، كها أن أحداً من واحد وأجم من وجم، حيث قالوا أجم كذلك، ... ومن ذلك التُخمَة لأنها من الوخامة والتُكأة لأنها من توكّلت، والتُجاه لأنها من واجهت»(٤).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۲۸/ ب، ۹۶/ ب.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٣٩٤.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ٢٠٥.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٤/ ٣٣٢، ٣٣٩ والمقتضب ١/ ٦٣ والأصول ٣/ ٢٦٩ والإبدال لابن السكيت/ ١٣٩.

وفي المبدع في التصريف أنه لا ينقاس(١).

وعلل الثهانيني هذا الإبدال بقوله: «اعلم أن التاء قد أبدلوها من الواو إذا كانت الواو فاء، وكثر إبدالها، والسبب في ذلك أن الواو حرف معتل، والحركة فيه تثقل، والواو مخرجها من الشفة، ومخرج التاء من طرف اللسان وأصول الأسنان، فلّها قارب مخرج التاء لمخرج الواو، وكانت التاء أَجْلَدُ من الواو وأَحْلَ للحركة، قلبوا التاء من الواو فقالوا (تُجاه) وأصله وُجاه، وقالوا تُراث وأصله: وُراث لأنه وُراث (ث).

## \* إبدال الياء في التكسير واواً:

ذهب ابن جني إلى أن الأصل في فُعول إذا كان مكسّراً أن تقلب واوه ياء. لا أن تقلب ياؤه واواً كما في فتوّ من قول ابن أخت تأبط شرّاً:

وفُت و لله عجروا ثمروا المروا المروا

فقال: « (فتق) طريف التصريف، وذلك أن لاَمه ياء، بدلالة قول الله سبحانه: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَكَانِ ﴾ [يوسف: ٣٦] (٣)، وفُعول: إذا كان مكسراً ولامه واو قلبت إلى الياء، وذلك نحو: (عُصِيّ، ودُلِيّ، وحُقِيّ)، فأمّا أن تكون ياءً ثم تقلبُ في التكسير واواً فقلْبُ القضيّة ونقض الطريقة، غير أنّ هذا يتخرّج على مذهب أبي الحسن، ذلك أنه يذهب إلى أنّ لام (فتيً) يصلح أن يكون واواً وأن يكون ياءً، ولاقاطعَ عليه في فتيةٍ ولا في فتيان، لأنّ له أن يقول إنه كصِبية وصِبيان، وقد ذكرت هذا

<sup>(</sup>١) المبدع في التصريف/ ١٥٧.

<sup>(</sup>٢) شرح التصريف للثمانيني/ ٣٤٩.

<sup>(</sup>٣) ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَمَانُّ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنَّ أَرَىنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦].

الحرفَ أيضاً في تفسير كتاب يعقوب، وذكرت أيضاً ما شذّ من قولهم: (إنكم لتنظرون في نُحُوَّ كثيرة)، وقولهم: (ابنٌ وبُنوٌّ، وأبُّ، وأُبُّوُّ). ذكرت هذا كله بشواهده هناك»(۱).

وجعله سيبويه من القليل في (فُتوَّ وفِتُوَة) كما أبد لوها في (عُتيَّ، وعُصيّ، ونحوهما)(٢).

وجعله ابن السراج من البدل الشاذ<sup>(٣)</sup>.

### \* إبدال الواو المفتوحة همزة:

ذهب ابن جني في قول أبي حيّة النميري:

رَمَتْ الضُّحى في مأتم أيِّ مَأْتَم (١٤) وَود الضَّحى في مأتم أيِّ مَأْتَم (١٤)

إلى أنّ إبدال الواو المفتوحة إذا وقعت فاء همزة لا ينقاس تبعاً للبصريين، ولكن لمّا جاز همزها في المصدر لضمّها ساغ ذلك في الصفة لشبهها بالفعل وبالمصدر. وعبارته:

«أصل (أناة) وَناة، لأنها (فَعْله) من الوُنِيّ، لأنها توصف بالفتور والكسل، وتلقيّ أصحابنا هذه الهمزة بأنّ قلبها عن الواو المفتوحة على غير قياس، وعندي فيه شيء، وذلك أن (أناة) صفة، والصفة تشبه الفعل والمصدر كما أنّ كل واحد منهما يشبهها، ومصدر هذه الصفة (الوُنِيّ)، وواوُه كما ترى مضمومة، وهمزها

<sup>(</sup>١) التنبه ١٠٤/ أ.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢٤١ وانظر المخصص ١٣/ ٢٧٠.

<sup>(</sup>٣) الأصول ٣/ ٢٦٨.

<sup>(</sup>٤) ديوانه/ ٧٥ وروايته (نؤوم الضحي).

حسن جائز لضمتها، فتقول: الأُنيّ، فلمّ كان ذلك سائغاً في الصفة من هذه اللفظة أجري أيضاً عليها الصفة، كما أنّ العين لمّل أعلّت في الماضي نحو: (قام وباع) أعلّت في المضارع نحو: (يقوم ويبيع)، كما أن اللام لمّا أعلّت في المضارع نحو: (يُغزي ويستقصي) أعلّت أيضاً في الماضي، نحو: (أغزيت واستقصيت)، وكما أنّ العين لمّا صحّت في الفعل نحو: (لاوذ، يُولاوذ) صحّت أيضاً في (لوواذ وعواذ العين لمّا صحّت في الفعل نحو: (لاوذ، يُولاوذ) صحّت أيضاً في (لواذ وعواذ وعوال) مصدري (جاولتُ وعاوذتُ)، ولمّا أعلّت في نحو: (قام يقوم) أعلّت أيضاً في نحو: (قام). وعلى هذا أيضاً تتأوّل قولهم في (وَجَم)، لقولهم في مصدره (الوجوم)، والوجوم معرّض لإبدال فائه همزة فيصير: (الأُجوم)، وقد قالوا أيضاً للطائف (وجّ وأجّ)، وقالوا لوَبَلة الطعام (أبَلة)، حكاها أبو عبيدة»(١).

وعد الأعلم إبدال الواو المفتوحة همزة من القليل النادر (٢)، وقال المرزوقي: لم يأت ذلك: إلا في أحرف قليلة هي (أناة، وأحد، وأبله وأجِمت) (٣).

وعلل سيبويه هذا الإبدال بقوله: «وقالوا (وجم وأجم، ووَناة وأناه)، وقالوا: (أحد) وأصله (وَحَد). لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطّرداً في المفتوحة»(٤).

وعده المازني من الشاذّ النادر الذي لا يتّخذ أصلاً يقاس عليه (٥). وعلّل ابن جنى هذا الشذوذ بأن ذلك لمّا لم يطّرد في الواو المكسورة مع ثقل الكسرة

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٥٢/ أو ما بعدها.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٨١٦.

<sup>(</sup>٣) شرح المرزوقي/ ١٣٦٨.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٤/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٥) المنصف ١/ ٢٣١ وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ٩٢.

فالمفتوحة لخفّة الفتحة يجب ألا تهمز فمن هنا كان شاذاً.

وذكر الرضى أن همز المفتوحة لا ينقاس بالاتفاق(١١).

## \* إبدال التاء زاياً أو دالاً:

قال المرزوقي: «وقوله (إذا ازّيّنت) أراد تزيّنت، فأراد الإدغام فيها، وأبدل من التاء زاياً، فسكّن أوّلها فجلب ألف الوصل ليتوصّل إلى النطق بساكن فصار كما ترى»(٢).

و (ادّخر): افتعل من الدُّخر، لكنه أبدل من التاء دالاً، فأدغم الدال فيه، فلك أن تقول ادّخر، ولك أن تقول اذّخر. ذكره التبريزي<sup>(٣)</sup>.

وفي الكتاب: "إن وقع مع ما هو من خرجه أو قريب من خرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة لأنهم لا يستطيعون أن يبتدؤوا بساكن، وذلك قولهم في فعل من تطوّع (اطوّع)، ومن تذكر (اذّكر)، دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف، وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال. ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذّكروا واطوّعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حرّكوا الخاء في (خِطف)، وتصديق ذلك قوله عزّ وجل: ﴿ فَا دَرَةَ ثُمّ فِيهَا ﴾ [البقرة: ٢٧] (٤) يريد فتدارأتم، و (ازيّنت) إنها هي تزيّنت) "ربينة من الله عن المناه الم

<sup>(</sup>۱) شرح الشافية ۳/ ۷۹.

<sup>(</sup>٢) شرح المرزوقي/ ١٨٨٢ وشرح التبريزي ٤/ ٣٧٤.

<sup>(</sup>٣) شرح التبريزي ٣/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٤) ﴿ فَأَذَارَهُ ثُمَّ فِيهِ أَوَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكُنُّمُونَ ﴾ [البقرة: ٧٧].

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٤/ ٢٥٥.

وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَادَّكُر بَعَدَ أُمَّةٍ ﴾ [يوسف: ١٤٥]: ﴿إنها هي افتعل من ذكرت، فأصلها اذتكر، ولكن اجتمعا في كلمة واحدة ومخرجاهما متقاربان، وأرادوا أن يدغموا، والأول حرف مجهور، وإنها يدخل الأول في الآخر والآخر مهموس، فكرهوا أن يذهب منه الجهر، فجعلوا في موضع التاء حرفاً من موضعها مجهوراً وهو الدال، لأن الحرف الذي قبلها مجهور، ولم يجعلوا الطاء مع الجهر مُطبَقة، وقد قال بعضهم: (مُذّكر) فأبدل التاء ذالاً ثم أدخل الذال فيها (١٠).

وأما ادّارأتم فأصلها تدارأتم، أدغمت التاء في الدال لأنها من مخرجها فلمّا أدغمت حوّلت دالاً مثلها وسكنت، فجعلوا ألفاً قبلها حتى يصلوا إلى الكلام بها ومثله في القرآن كثير. ويُفعل هذا بكل ما قرب مخرجه (٢).

### \* إبدال الهمزة واواً أو ياءً:

ذهب ابن جنّي إلى أن الواو في (لُوْمها) من قول حاتم الطائي:

أعاذلَ إنّ الجُودَ ليس بمُهْلِكي ولا يُخلِدُ النفسَ الشحيحةَ لُومُها(٣)

بدل من همزة لؤمها لا مخففة عنها متبعاً مذهب الأخفش في مثل ذلك لأنه محض القياس وعبارته: «قياس قول أبي الحسن في نحو هذا أن تكون الواو في (لومها) بدلاً من همزة (لؤمها) بدلاً محضاً، على حدّ قولك: (قَرَيت وتَوضّيت)، لا على حدّ التخفيف في نحو: قرأت وهدأت)، ألا ترى أنّ أبا الحسن قال في قوله:

<sup>(</sup>١) معاني القرآن ١/ ٣٩.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١/ ١١٤ وانظر المنصف ٢/ ٣٣٠.

<sup>(</sup>٣) ديوانه/ ٨٧.

كأنّ مكان الرَّدف منها على رالِ(١)

إنّه أبدل همزة (رأل) إبدالاً، ولم يخفّفها تخفيفاً، قال: وذلك لأنها مخفّفة على حكمها محقّقة، فكما لا تكون الهمزة رِدفاً محقّقة، فكذلك لا تكون مخفّفة، وهذا محض القياس (٢٠).

فكذلك واو (لومها) في بيت حاتم هذا ينبغي أن تكون بدلاً من همزة لومها لا مخفّفة عنها، ألا ترى أنّ باقي القصيدة مُرْدَف نحو: (خِيْمُها وأضيمها ورَمُها) وغير ذلك.

وقياس قول أبي عمرو أن تكون هذه الواو في لومها همزة مخفّفة، وذلك

(١) البيت لامرئ القيس وصدره:

وصمٌّ صِلابٌ ما يَقينَ من الـوجي

الديوان/ ٣٦ والتهام/ ٢٥٩ والمخصّص ٨/ ٥٦ واللسان ١١/ ٢٦٢ رأل ١٥/ ١٩٠.

(٢) ذكر الفارسي أنّ الألف أبدلت من الهمزة في العدّة التي يجوز معها تحقيق الهمز، وذلك إذا كانت رِدفاً في نحو: ولم أورا بها. ونحو على رال.

فلو لم تنزَّل منزلة الألف التي لا تناسب الهمزة لم يجز وقوعها في هذا الموضع. وجاز ذلك فيها، مع أنَّ الهمزة قد يجوز أن تخفَّف في نحو: (أوْرا) إذا لم يكن ردفاً. الحجة للقراء السبعة / ٨٦ م وما بعدها وانطر ٢/ ١٣.

وذكر ابن جني أن تخفيف الحركة الضعيفة في الهمزة المخففة أجدر بالجواز وإن كان إبدالها البتة على رأي أبي الحسن في قوله:

وصم صلابٍ ما يقين من الوجى كان السردف منها على رال فهو أمر واضح إلا أن القول الأول أشبه لأنه تخفيف قياسي، وهذا الثاني إبدال ضروري. التهام.

لأنّه عامل اللفظ. وقياس قوله هذا أن يكون على قول من قال (رُيّا وُريّة)، وعليه قول الخليل في تخفيف (فُعُل) من (وأيت) أوْيُّ، فأجرى غير اللازم مجرى اللازم، وله نظائر. ويقوّي قول أبي عمرو شيئاً أنّه إذا أبدل فقد تجشّم مكروها، وإذا خفّف فكأنْ لم يُحدِث أمراً ولم يتكلّف شاقاً، ومعه أيضاً اللفظ الذي عليه مدار أكثر أحكام الشعر وسألت يوماً أبا عليّ عن نحو هذا، فقلت له: ما يقول أبو الحسن في قوله: عجبتُ من ليلاك وانتيابها من حيث زارتنى ولم أورا بها(١)

ألا ترى أنه إن كان أبدل همزة (أورا) البتة فقد أخرجها إلى بنات الياء، فكان يجب أن يحذفها للجزم، كما يقول من أبدل (أحظينت) لم يحظِ، فيجريها مجرى أعطيت ولم يُعْطِ، فثبات الألف في موضع الجزم يقضي بأنها همزة مخففة كما يقول أبو عمرو، أو كلاماً هذا نحوه. فقال: جاء به على قول من قال:

ألم يأتيك والأنباء تنمي المساء المس

وهذا تجشُّمٌ على مذهب أبي الحسن فيه استكراه، غير أنّ رأي أبي الحسن أجرَى على قوانين أحكام الهمز.

ومن طريف ما مرّ بي في هذا المعنى قول رؤبة:

أغــرِفُ مــن ذي حَــدَبٍ وأُوزِي(٣)

<sup>(</sup>١) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٤٤ والحجة ٢/ ٨٦ واستشهد به سيبويه على تخفيف همزة أُوْرَأ.

<sup>(</sup>۲) البيت لقيس بن زهير وعجزه بها لاقت لبون بني زياد. الخزانة ۸/ ۳۵۹، ۳۲۱، اللسان ۱۶/ ۱۶.

<sup>(</sup>٣) نسب لرؤبة وليس في ديوانه.

فهذا (أُفعِل) من الإزاء للحوض، وأصله (أُأزي) فأبدل الثانية البتّة على حدّ (قَريت وأخطيت) وإذا فعل ذلك فهي ردف بلا خلاف، ومع هذا فليس في هذه الأوجوزة بيت مردف غيرها بل هي كلها مجرّدة (١٠).

وقال المرزوقي إنّ الياء في (لمِيم) من قول عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة:

شققتِ القلبَ ثم ذررتِ فيه هواكِ فليمَ فالتام الفُطورُ

مبدلة من الهمزة والمراد بها (لئم) من الالتئام ثم أبدل، فألحق ببنات الياء فصار إلى مثل بِيع وقِيل، وهذا من نحو قولهم: (المراة والكَماة ومُتار) وذلك الباب(٢).

وفي الشرح المنسوب إلى المعري أنها بدل وعن بعضهم تليين الهمزة<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن عصفور أنّ الواو تبدل من الهمزة باطّراد إذا كانت ساكنة وما قبلها ضمة، وذلك غير لازم، نحو بؤس ونؤي، تقول فيهم إذا أردت التخفيف بُوْس ونُوْي (٤).

وقال المبرّد: تبدل من الهمزة إذا انضمّ وكانت ساكنة نحو جُؤْنه (٥).

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة إذا كانت ساكنة فهي في لغة من يخفّف الهمزة إن كان ما قبلها مكسوراً جعلوها ياء نحو ﴿أَنْبِتْهُم بِأَسْمَآمِهِمٍ ﴾[البقرة: ٣٣] ونحو

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۸٦/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقى/ ۱۳٥٤،٤٩١.

<sup>(</sup>٣) الشرح المعزوّ إلى المعرّي/ ٨٨٩ وشرح الأعلم/ ٧٨٣.

<sup>(</sup>٤) الممتع في التصريف/ ٣٦٢.

<sup>(</sup>٥) المقتضب ١/ ٦٦ قرئت أنبيهم.

نبيّنا، وإن كانت مضمومة جعلوها واواً نحو: (جُوْنة)، وإن كان ما قبلها مفتوحاً جعلوها ألفاً نحو: (راس وفاس)(۱)، وقال: «ومنهم من يقول (النبآء) الذين يهمزون النبيء، فيجعلونه مثل عريف وعرفاء، والذين لم يهمزوه جعلوه مثل بنات الياء فصار مثل وصيّ وأوصياء، ويقولون أيضاً: هم وصيّون، وذلك أنّ العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء، يجتمعون على ترك همزة نحو: (المِنسَاة)، ولا يكاد أحد يهمزها إلا في القرآن، فإنّ أكثرهم قرأها بالهمز وبها نقرأ، وهي من (نَسَأتُ)»(۱).

#### \* \* \*

### أصل اشتقاق بعض الكلمات وأوزانها

# \* أصل اشتقاق أُشيّ ووزن أشياء:

قال ابن جني: «قال لي أبو عليّ بحلب: قد ذهب قوم إلى أنّ (أشياء) من لفظ أُشّي هذا، فهي على هذا فعلاء لا أفعال ولا أفعلاء ولا لفعاء، ولامه مجهولة، وهي تحتمل الحرفين، والياء كأنها أغلبُ على اللام.

<sup>(</sup>١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٠٦. قال تعالى في سورة سبأ: ﴿ فَلَمَّا فَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَمُّمُ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا لَكُمُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيْنَتِ ٱلْجِفَ أَن لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَكُونُ مَا خَرْتَ بَيْنَتِ ٱلْجِفَ أَن لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَكُونُ مَا عَلَى مَاللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا عَلَيْكُونُ الْفَيْفَ عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَيْهُ عَلَى مَا عَلَيْكُ عَلَى مُوْقِهِ عَلَمْ مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَيْكُ مَنْ اللَّهُ عَلَى مَا عَلَى مَعْمَلُولُ مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَوْقِهِ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَيْكُ مَا عَلَى عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى عَلَى مُوا عَلَى مَا عَلَى عَلَى مَا عَلَى عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى عَلَى مَا عَلَى عَلْمَ عَلَى ع

وتحقيق الهمز لغة الحجاز، وأما تميم فتسهّل الهمزة. وهي من نسأت البعير: زجرته لبزداد سبره.

ولا يجوز على هذا أن يكون (أشيٌّ) من لفظ (وَشَيت). همزت فاؤه لانضهامها كأجوه وأقتّت، لقولهم (أشياء) بالهمزة، ولو كان منه لوجب (وَشياء) لانفتاح الهمزة، ولاتقيس على (أحد) و (أناة) لقلّته. وينبغي لـ (أشيٌّ) أن يكون مصروفاً، لأن ظاهر أمره أن يكون فُعيلاً، و (فُعَيل) أبداً مصروف عربياً كان أم أعجمياً.

وقد روي (أشيّ) هذا غيرَ مصروف، ولا أدفع أنّ ذلك جائز فيه، وهو أن يكون تحقير (أفعَل) من لفظ (شويت) حقَّر وهو صفة، فيكون أصله (أشوى) كر (أحوى)، حقَر فحذفت لامه كحذف لام أحوى، ولم يصرف كما لا يَصرف سيبويه ويونس تحقير نحو: (أحوى)، فأما قياس قول عيسى فينبغي أن يُصرَف، وإن كان تحقير (أفعل) صفة.

ولو كان من لفظ (شويت) لجاز فيه أيضاً (أَشَيُو) كإجازة من أجاز (أُحَيُو) غير أنّ ما فيه من علميّته يسجّله فيحظر عليه ما يجوز فيه حال إشاعته وتنكيره. وقد يجوز عندي في (أشيّ) هذا المصروف أن يكون من لفظ (أشاءة) فاؤه ولامه همزتان وعينه شين (أشأ)، فإذا كان كذلك احتمل أن يكون مكبّرُه (فَعْلاً) كأنه (أُشءٌ) أوأحد أمثلة الأسهاء الثلاثية العشرة، غير أنه حقّر فصار تقديره (أُشَيء) كد (أُشَيْع)، ثم خفّفت همزة بأن أبدلت ياءً وأدغمت فيها ياء التحقير فصار (أُشيّ).

وقد يجوز أيضاً أن يكون (أشيّ) من قوله: (وادي أشيّ) تحقير (أشأى): أَفْعَل، من لفظ (شَأَوْت) أو (شأيت)، حقَّر فصار إلى (أُشَيْء) كـ (أُعَيْم) ثم خفّفت همزته فأبدلت ياء وأدغمت ياء التحقير فيها كقولك في تخفيف تحقير (أرؤس): أُريَّس فاجتمعت معك ثلاث ياءات: ياء التحقير، والتي بعدها بدلاً من الهمزة، ولام الفعل فصارت إلى (أشّيّ). ومن حَذَف من آخر تحقير (أحوى) فقال: (أُحيّ) مصروفاً، أو غير مصروف لم يحذف من هذه الياءات الثلاث شيئاً، وذلك أنه ليس معه في الحقيقة ثلاث ياءات، ألا تعلم أن الياء الوسطى منهن إنها هي همزة مخفّفة، والهمزة المخفّفة عندهم في حكم المحقّقة، فكها لا يلزم الحذف مع تحقيق الهمزة في أشيء من قولك: (هذا أشيء ورأيت أشيءً) كذلك لا يحذف في (أشيّ)، أولا تعلم أنك إن حقّرت (يرى) اسم رجل في قياس قول يونس في ردّ المحذوف، ثم خفّفت الهمزة لزمك أن تقول: (هذا يُريّ)، فتجمع بين ثلاث ياءات ولا تحذف منهن شيئاً، من حيث كانت الوسطى منهن همزة مخفّفة. وقياس قول العرب في تخفيف (رؤيا): (رئيا)، وقول الخليل في تخفيف (فعنل) من (أويت): (أويّ)، وقول أبي عثمان في تخفيف الهمزتين معاً من مثال افعوعلت من (وأيت): (أويت)، أن تحذف حرفاً من آخر (أشيّ) هذه، فتقول: أشيّ مصروفاً أوغير مصروف، على خلاف القوم فيه، فيجري غير اللازم مجرى اللازم.

وقد يجوز في (أشيّ) أيضاً أن يكون تحقير (أشأى) وهو (فَعْلى) ك (أرطى) من لفظ (أشاة)، حقَر ك (أُريْط) فصار (أُشي)، ثم أبدلت همزته للتخفيف ياء، فصار (أُشَيّ)، واصْرفه في هذا البتة، كها تصرف (أُريط) معرفة ونكرة، ولا تحذف هنا ياءً، كها لم تحذفها فيها قبل، لأن الطريقيتين واحدة، لكن من أجاز الحذف على إجراء غير اللازم مجرى اللازم أجاز الحذف هنا أيضاً.

وفيه ما هو أكثر من هذا، ولو كانت مسألة مفردة لوجب بسطُها، وفي هذا الكتاب كافِ»(١).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ورقه ۱۵۵/ ب\_ ۱۵۲/ ب.

وما نقله ابن جني هنا عن شيخه الفارسي أمران: الكلام على وزن (أشياء) وعلى أصل اشتقاق (أشيّ). فأما أن يكون وزن (أشياء) فَعْلاء فاعتهاداً على ما ذهب إليه قوم من أنهًا من لفظ أشيّ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون (أفعالاً) ولا (أفعِلاء) ولا (لفعاء). وتكون لامه مجهولة تحتمل أن تكون واواً أوياء، وإن كان غلّب الياء على الواو بقوله: «والياء كأنها أغلب على اللام»(١).

وأما أنّ وزن (أشياء) أفعال فمذهب الكسائي (٢) وقد ردّه الرضي بقوله: «لو كان (أفعالاً) لكان مصروفاً كأبيات وأجمال وأعباء، إذ لاموجب لمنع الصرف »(٣).

أما أن وزنها (أفعِلاء) فمذهب الأخفش والفرّاء (٤) اللذين قالا إنّ أصلها (أشيئاء)، حذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف. وقد ردّ ابن عصفور مذهبها هذا واستدل على فساده بأنّ حذف اللام لم يجئ منه إلا (سؤته سَوَايَة)، والأصل سوائية كرفاهية، وذلك من القلّة بحيث لا يُقاس عليه والقلب أوسع منه. وعلى فساد مذهب الفراء الذي خالف الأخفش. في أن مفرد أشياء (شيّىء) على فيعل، ثم خفّف فصار (شيء) وليس (فعُلاً) كها ذهب الأخفش. وذلك أنّه لم ينطق بهذا الأصل الذي ذكره (شيّئ) في موضع من المواضع. واختار مذهب الخليل لأنه ليس فيه أكثر من القلب (٥). على أنّ الفارسي يرجح مذهب

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ١٥٦/ ب.

<sup>(</sup>٢) المبدع في التصريف/ ١٩٤ والإنصاف/ ٨١٣.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ١/ ٢٩ وما بعدها.

<sup>(</sup>٤) الممتع في التصريف ٢/ ١٤٥ وشرح الشافية ١/ ٣٠.

<sup>(</sup>٥) الممتع في التصريف ٢/ ١٤٥ وما بعدها.

الكسائي في حمل أشياء على فعلاء. وأما أصل اشتقاق (أُشَيّ) فيحتمل عنده وجوهاً: الأول: أن تكون فاؤه همزة ولامه مجهولة، ورجح أن تكون ياء (أشيِّ). وتكون

أشياء من هذا الأصل ووزنها فَعلاء.

الثاني: أن يكون من (وشيت) همزت فاؤه لانضهامها كأجوه وأقتت<sup>(۱)</sup>، وهذا يوجب أن تكون وشياء لانفتاح الهمزة.

الثالث: أن يكون غير مصروف، فيكون تصغير (أَفْعل) من (شويت)، وأصله (أَشُوى) كأحُوى: حقّر فحذفت لامه كحذف لام (أَحُوى)(٢) ولم يصرف كما لا يصرف سيبويه ويونس تحقير (أحوى)، وقياس قول عيسى صرفه(٣)، وإن كان تحقير (أفعل) صفة، ولو كان من (شويت) لجازفيه (أُشَيْوٍ) كإجازة من أجاز أُحَيُو(٤).

<sup>(</sup>١) المسائل البصريات/ ٣١٥.

<sup>(</sup>٢) حذفت الياء لتوالي ثلاث ياءات. قال المبرد: «فعلى هذا تقول في تصغير أحوى (أُحَىّ)، فاعلم على قولك (أسيّد)، ومن قال (أسيود) قال أُحَيْو» المقتضب ٢/ ٢٤٦.

<sup>(</sup>٣) انظر الكتاب ٣/ ٤٧٢ والمسائل البصريات/ ٣١٥ والتسهيل/ ٣٠٧ وشرح المفصل ٥/ ١٢٦.

<sup>(3)</sup> قال الرضي: وقياس أحوى (أُحَيِّ) غير منصرف، وعيسى يصرفه، وقال أبو عمرو: أحيَّ، وعلى قياس أسيود. انظر شرح الشافية ١/ ٢٢٦ و٢٢٤ وقال أبو حيان: «فإن كان ذلك من باب أحوى وألوى فإن صغّرت على قول من أظهر فقال أسيود قلت أُحَيْو رفعاً وجراً وأُحَيوي نصباً، أو على قول من قال (أسيَّد) فأدغم. فأبو عمرو: أحيًّ رفعاً وجراً، وأُحَيْي نصباً، جعله كأعيم، وعيسى بن عمر أُحَيَّ محذوف الياء مصروفاً جعله كعُطيّ. ويونس يحذف الأخيرة ويجعل فيها يليها الإعراب ويمنع الصرف وهو اختيار سيبويه والمبرد». الارتشاف ١/ ٣٥٥.

الرابع: أن يكون من (أشاءة) من (أشأ)، مكبَّره (أَشْء)، صغّر فصار (أُشَيْء) ك (أُشَيْع)، خفّفت همزته ثم أبدلت ياء، وأدغمت فيها ياء التحقير فصارت (أشيّ) كقولك في تحقير (كمء) مع تخفيف الهمزة (كميّ).

الخامس: أن يكون تحقير (أشأى) على أفعل من (شأو) أو (شأي) حقّر فصار (أُشَيْء) كـ (أُعيم)(١) خفّفت الهمزة فأبدلت ياء وأدغمت ياء التحقير فيها مثل (أرؤس وأُريَّس). اجتمعت ثلاث ياءات: ياء التحقير وبدل الهمزة ولام الفعل فصارت (أُشيّ). ومنع حذف واحدة من هذه الياءات لأنّ الوسطى منهن مخفّفة وهي في حكم المحقّقة، وقاس عدم جواز ذلك على عدم حذف ياء (يرُيّ) تصغير (يرى) علماً، وعلى تخفيفهم (رؤيا) على (رئيّا)(٢).

السادس: أن يكون تصغير (أشأى) على زنة (فَعْلى) كأرطى من (أشاة) حُقَر كأريط فصار (أُشَيّ). وهو في هذا كأريط فصار (أُشَيّ). وهو في هذا يصرف معرفة ونكرة. ولا تحذف هنا الياء لأنها مخففة من الهمزة، لكن من أجاز الحذف على إجراء غير اللازم أجاز الحذف هنا أيضاً.

<sup>(</sup>١) وهو مذهب أبي عمرو كما ذكر أبو حيان في الارتشاف ١/ ٣٥٥.

<sup>(</sup>۲) قال المبرّد: إنّ الهمزة إذا كانت ساكنة وأردت تخفيفها فإنها تقلبها على ما قبلها فتخلصها ياء أو واواً، المقتضب ١/ ١٥. وكذلك رؤيا إذا خففت الهمزة أخلصتها لأن الهمزة الساكنة إذا خففت انقلبت على حركة ما قبلها، ولم يجز في هذا القول أن تدغمها لأنها مدّة، ولأن أصلها غير الواو فهي منقلبة كواو (سُوير)، وأما من قال (ريّا) و (ريّة) فعلى هذا المذهب المقتضب ١/ ١٧٦ وانظر الكتاب ٢/ ٣٧٣ والمسائل الحلبيات/ ٥٥ والمنصف/ ٢٦ - ٢٩ وتصريف المازن/ ٢٤٣ وما بعدها.

### \* الأوار:

ذكر ابن جني أن ظاهر لفظ الأوار من قول المنخَّل اليشكريّ: وفوارس كأوار حرِّ النارِ أحلاسِ الذكور

من (أور)، وأن الكسائي ذهب إلى أنه من (وأر) واستحسنه فقال: «ظاهر لفظ (أوار) أنّه من (أور) كأنه من لفظ ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

..... بــــين قُـــــدْسِ وآرِت (١)

غير أنّ الكسائي ذهب فيه مذهباً حسناً، وذلك أنّه أخذه من لفظ (ورأت النار) و (الإرة) لموقد النار فقال: أصله (وُآر) فخفّفت الهمزة، فانقلبت واواً، فصار في التقدير (وُوار)، فأجرى الواو العارضة للتخفيف مجرى الواو اللازمة، كما أجراها الخليل في قوله في (فُعْل) من (وَأَلت) إذا خفّف (أُول) فلما صارت الواو الثانية في (وُواو) كأنها أصل وغير بدل همز الأولى لاجتماع الواوين في أول الكلمة فصارت (أُوار)، ولم يحمله على القلب. وأن ينقله من فُعال إلى عُفال كراهية منه لتعجرف القلب فيه ما وجد مندوحة ووجهاً لسلوك طريق الصنعة دون المعازّة والاقتسار له.

(١) نسبه أبو زيد في النوادر إلى زهير بن مسعود وتمامه:

عُداويّة هيهات منك محلَّها إذا هي ما احتلَّت بقدس وآرت قال عداوية. نسبها إلى بني عداوة: حيّ من اليمن، وقدس وآرت موضعان. النوادر/ ٣٩. وفي اللسان: الأوار شدّة حرّ الشمس، ولفح النار ووهجها، والعطش. وقيل: الدخان واللهب والجمع: أُوْر. لسان العرب ٤/ ٣٥ أور.

ويحتمل عندي أن تكون طريقه غير هذه، وهو أن يقدّره على الأصل (وُآر) كما قال غير أنه أبدل الواو الأولى لانضهامها ضمّاً لازماً همزة كأجوه وأقتت ونحو ذلك فصار تقديره (أُآر)، فوجب قلب الثانية لانضهام الأولى قبلها واواً، فصار (أوار)»(۱).

وساقه في الخصائص في باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطّف لا بالإقدام والتعجرف كقلب لفظ (وأيت) إلى (أويت)وذلك ببناء فَوْعل من وأيت، فيصير وَوْأي تقلب اللام ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فيصير (وَوْأَيّ)، وتقلب الواو همزة لاجتماع الواوين أولاً فيصير (أوْأي) فتخفّف الهمزة، وتحذف، وتلقى حركتها على الواو قبلها فيصير (أواً). وكذا بناء فَوْعال (وَوْآي) ثم (أوْآي) ثم (أوآي) فتخفف فتصير (أواء). وكذا فعلت العرب في أواروذكر مذهب الكسائي(٢).

وذكره أيضاً في باب في وجوب الجائز وجعله على ضربين: ما توجبه الصنعة فلا بدّ منه وما تعتزمه العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره وذلك كأوار. وذكر مذهب الكسائي وقال: «ولم يأت منهم على أصله (وُآر)، ولا مخففاً مبدل العين وُوار، وكلاهما يبيحه القياس ولا يحظره»(٣).

وساقها الفارسي في الحلبيات مثالاً لكون الهمزة أصلاً وليس بزائد في القياس. وأنّ القياس في الهمزة إذا كانت في اسم أن تكون فاء(٤).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۷٦/ ب ـ۷۷/ ب.

<sup>(</sup>٢) الخصائص ٢/ ٨٨ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ٣/ ٨٥ وما بعدها وانظر لسان العرب ٤/ ٣٥ أور.

<sup>(</sup>٤) المسائل الحلبيات/ ٣٧١.

## \* أُليّاء:

ذهب ابن جنى إلى أنّ (أليّاء) من قول الشاعر:

لعمرك ما أليّاء بن عمرو بني لونين مُخْتلَفِ الفَعال

فعيلاء ك (قَرِيثاء وعَجيساء)، ولامها تحتمل أن تكون واواً من لفظ (ألوت) (ألوياء)، أو أن تكون همزة مخففة من لفظ (الألية) (أليياء)، أو تكون همزة مخففة من لفظ (الألاءة) (أليئاء) كها ذهب سيبويه فيها، ويكون أصلها (أليّاء) ك (عليعاء) وأُلزِمت الهمزة التي هي لام التخفيف فأبدلت إلى ماقبلها وأدغمت الياء الزائدة فيها فصارت كحظيّة ورضيّة. وروى عن ابن الأعرابي ما ظاهره أن لام الألاءة ياء بمنزلة العباءة، وذلك قولهم سقاء مَأْلي إذا دبغ بالألاءة (١).

وذهب سيبويه إلى أن همزة ألاءة وأشاءة أصلية ولو كانت مبدلة لقيل فيها ألاية كعباية وصَلاية وسحِاية. وليس لها شاهد في الياء والواو. ولذا فهي مهموزة وعبارته: «وأما ألاءة وأشاءة فَأُليِّئة وأُشَيَّئة، لأنّ هذه الهمزة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه (ألايةٌ)كها كانت في (عَباءةَ: عَباية، وصَلاءةٍ صَلاية وسحاءة سحاية) فليس له شاهد في الياء والواو.

فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولاتُخرِجها إلا بأمرٍ واضح، وكذلك قول العرب ويونس «٢٠).

## \* أبينون:

(أبينون) تصغير (أبناء) على غير قياس، ومجازه أن يُبني على لغة مُكَبّره

<sup>(</sup>۱) التنبه ۷۰/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٥٥٩.

كما قالوا (لُيئلة وأُنيْسيان وعُشَيْشِية وأُصَيْلان)، ونحو ذلك من شاذ التصغير، أو يكون مقصوراً من أبناء فيصير (أبناً) على زنة (أعمى)، ثم يصغّر (أبينا) على زنة (أُعَيمى) ثم يجمع بالواو والنون فيقال (أبينون) كما يقال (أُعيمون) وكلا القولين نادر.

وذكر ابن جني في معرض تعليقه على بيت سُلميّ بن ربيعة:

زعمت تماضر أنني إما أمت يسدد أبينوها الأصاغر خلّتي

أن مذهب سيبويه أنّ واحده المحبَّر (أبنى) على وزن (أفعَل) مفتوح العين بوزن (أعمى) حقَّر فصار (أُبيْن) كـ (أُعَيم) ثم جمع بالواو والنون فصار أبينون وحذفت النون للإضافة. وأما الفراء فكسّر (ابناً) على (أفعُل) مضموم العين ككلب وأكلُب واستشهد بقولهم (أبيكرينا) جمع القلة الذي جمع بالواو والنون.

ومذهب البغداديين أنّ هذه المحذوفات سواكن الأعين (أُبيْن) كـ (أُديْل) و (ابن) كـ (أُديْل) اسماً واحداً مفرداً غير مكسر لأمرين.

الأول: أن (ابْن) عنده (فِعْل) لأنهم كسّروه على (أفعال: أبناء) وليس من باب فَعْل أو فُعْل.

الثاني: أنه لو كان أفعُل لكان كمثال القلة، ولقَبُّح جمعه بالواو والنون.

ورأى أنه جاء في أسهاء الجموع المفردة غير المكسَّرة ماهو (أَفْعَل) مفتوح العين مثل (أَثْأَبة وأَثْأَب وأضحاة وأضحى)، وهي مفردة، وكذلك (أروى)، وله نظائر.

قال ابن جني: ويمكن حمل (أبيكرينا) كما رواه الفرّاء على قياس مذهب

سيبويه أن واحدها (أبكر)، ولم ينكر الخروج عن الواحد مرة إلى جمع مكسّر وأخرى إلى اسم لجمع مفرد غير مكسر، كقولهم في: (رجل: رجال ورَجْلة) فصاغوا للجمع اسماً مفرداً، و (الجهال والأجمال) هذا مع (صحبة). وكذلك لا يُنكرَ أن يكون (أبكرٌ) بضمّ العين جمعاً مكسّراً، ويكون واحد (أبيكرين) المكبّر (أبكرٌ) وإن لم يسمع مكبّراً، يدلّ عليه ما انحرف سيبويه عنه من اعتقاد جمع أمرين لمعنى واحد.

ويقاس على (أبينون) (أكيرعات)، فيمكن أن يقال: الألف والتاء وضعتا للقلّة وضع الواو والنون لها، فلا يحسن كون واحدها المكبّر (أكْرَعة) ولا (أكْرُعاً) لأنّها للقلّة، بل يقال: واحده المكبر (أفعَل) كالأروى والأعمّ.

ويمكن حمل أبينيك على أن الياء فيه علامة الجمع السالم، أو على أنه واحد (الأَبنَيْن) فيكون على قول الفراء تحقير (أبنى) كأعمى، أو على قول الفراء تحقير (أبنى) كَأَدْلِ وأَحْقِ، والياء لام الكلمة(١).

وقد ذكر سيبويه أن (أبينون) مما صغّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام (إنسان) كلام العرب، فقال: «ومما يحقّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام (إنسان) تقول (أُنيْسِيان) وفي بنون (أُبينون)، كأنهم حقّروا (إنسيان)، وكأنهم حقّروا (أفعَل) نحو: (أعمى)، وفعلوا هذه بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم، وهم مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره، كما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل. ومثل ذلك ليلة، تقول (لُيئلِيّة)، كما قالوا في (ليالِ)، وقولهم في رجل (رويجل)، ونحو هذا»(٢).

<sup>(</sup>١) التنبيه ٨٢/ ب وشرح المرزوقي/ ٥٤٨.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٣/ ٢٨٤.

ونقل عن يونس أنه كلام لبعض العرب وعدّه من الشاذّ الذي يحفظ ولا يقاس عليه (١).

وذهب الفرّاء إلى أنّ (أبيكرينا) جمع بالواو والنون لأنه أرادبه العدد الذي لا يحد، وكذلك ما ليس له بناء من واحد واثنين يجمع منه المذكر والمؤنث بالنون(٢).

وذهب الفارسي إلى أنها من الأشياء التي جاءت تصغيراً للأصل المرفوض استعماله فقال: «القياس في هذه الأشياء قد رفض بدلالة تركهم استعماله مع استعمالهم ما يوجبه، فلا يجوز تحقير هذه الأشياء على القياس، وتحقيرها على القياس بمنزلة إعلال (استحوذ)، ذا لا يجوز»(٣) وذكر أن أبا العباس ذهب إلى أن تصغيره تصغير (أبناء) بحذف الزيادة وأن هذه الأشياء الأجود فيها أن يحقر على القياس وليس شيء منها أزيل إلّا إلى شيء يجوز وفصل القول في هذه المسألة في كتات الشعر، فنقل مذاهب النحويين فيها وذكر أنهم ذهبوا إلى أنها تحقير (أبناء) مقصوراً من (أفعال) أو تحقير (أفعل)، أو يكون اسها صيغ في التحقير. فرد أن يكون مقصوراً من (أفعال) لا نعدام النظير لأن (أفعال) لم يقصر في موضع غير هذا، ومنع أن يكون تحقير (أفعل) كها ذهب بعض البغداديين، وإن دل على أدنى العدد لأنه لا يستقيم أن تجمع بين الواو والنون وبين بناء أدنى العدد لاجتماع شيئين بمعنى واحد في الكلمة. واختار مذهب سيبويه في أنه اسم صيغ في

<sup>(</sup>١) الكتاب ٣/ ٤٥٦ وما بعدها وانظر ٣/ ٤٩٤.

<sup>(</sup>٢) معاني القرآن ٣/ ٢٤٧.

<sup>(</sup>٣) المسائل البصريات/ ٣٧٥.

التحقير، كأنك حقّرت (أبنا) مثل أعمى، وذهب إلى أنّ ماورد في الكتاب من قول الشاعر:

قد شربت إلا دهيد هينا قليَّصات وأبيكرينا(١)

ضرورة. وذلك أن (أفعُل) من جموع القلّة، ولمّا وافقت (أفعلِة وفِعلة) في كونهما للقلّة قدّر لزوم التاء فيها لجواز تأنيث الجمع فيهما، فلما لم تثبت عوض منها الياء (أبيكرين)، ولم يجوز فيها أن يجتمع علامتان لمعنى.

وأما (أبينون) فلا ضرورة فيه، وذلك أنّ التصغير قد يصاغ فيه الأسهاء التي لاتكون في التكبير ك (عشيشية وأنيسيان) فحمل (أبنا) على ذلك دون (أفعل)، فلذلك لزم فيه اجتماع شيئين لمعنى. والواو والنون أصلهما للقليل، وإن وقعا للعدد الكثير فأصلهما للقليل كما أن وقوع (شسوع) على العدد القليل لم يرفع عنه حكم الكثرة فيسوغ فيه التحقير(٢).

قال الأخفش: وفي الأبناء: أُبيناء وأُبينون (٣).

وذهب ابن الشجري إلى أنه جمع لتصغير اسم الجمع، وليس بجمع، ولكنه

<sup>(</sup>۱) البيت في الكتاب ٣/ ٤٩٤ بلا عزو في باب تحقير ما لم يُكسَّر عليه واحد للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع. وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٧ والأصول ٣/ ٥، وشرح التسهيل ١/ ٧٧ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١٨ والرصف/ ٤٣١ وشرح الشافية ١/ ٢٧٠ والخزانة ٨/ ٣٢ ع ٤٩٠ ٥، واللسان ٤/ ٧٩ بكر و١٣٥/ ٤٩٠ دهده

<sup>(</sup>٢) كتاب الشعر ١/ ١٣٦ \_١٣٩.

<sup>(</sup>٣) معاني القرآن ١/ ٦.

كنفر ورهط، وهو مما قدّروه ولم ينطقوا به مثل (أبنى) مقصور، حقّر فصار (أبين) ثم جمع فصار (أبينون) وأصله (أبينيون)، ففعل فيه ما فعل في (القاضون)، ولم يجوز أن تكون جمعاً لمصغّر (ابن) أو لمصغر (أبناء)، وإلا لجاز فيه (بنيون وأبيناؤون)(۱). وهذا الذي اختاره مذهب سيبويه.

ونقل البغدادي خلاف النحاة فذكر مذهب سيبويه وأن قياس قول الفراء أن يكون تحقير (أُبْنِ) كأذْلِ فتكون لامه ياء. وذكر ما نقله التبريزي عن أبي العلاء من ذهابه إلى أنها تصغير (أبناء) وأنّه أوّل عبارة سيبويه بأن الألف التي في (أبناء) وبعدها الهمزة تحذف فيصير تصغيره كتصغير (أفعل) فمكبر جمعه (أبنى) حقّر فصار (أُبين) ثم جمع بالواو والنون. وقال: ويحسن أن يقال جمع (أبناً) على أفعُل كزمن وأزمُن صغّره وجمعه. ونقل عن قوم قولهم إنه إنها أراد بنيّون من ذوات الواو فنقلها إلى أول الاسم ثم همزها للضمة كأجوه، ولخّص الأقوال فيها:

- ـ جمع أُبين مصغّر أبني كأعمى.
  - \_جمع أُبين مصغر أَبن.
  - \_جمع أُبين مصغّر ابن.
- \_مصغّر بنين على غير قياس(٢).

وقال أبو حيان: وشــنّت العرب فجمعت ما لا يعقل جمـع المذكر العاقل، واستغنت بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل. قالوا (مغيربان وعشيشية وعُشَيّان

<sup>(</sup>١) الأمالي الشجرية ٢/ ٦٩ وانظر ١/ ٤٣ وما بعدها.

<sup>(</sup>۲) خزانة الأدب ٨/ ٣٤\_٣٦/ ٣٠\_٣١.

ولييلية ورويجل وأبينون) في (مغرب وعشية ورجل وليلة وبنين)(١).

#### \* دىمة:

قال ابن جني: «وقال جابر بن الثعلب الطائي:

ويُـزري بظَـرْفِ المـرءِ قِلّـةُ مالــه وإن كان أقوى من رجـالٍ وأحْـوَلا

ويروى (وأحْيَلا). أمّا من رواها بالواو فأمُره ظاهر، وذلك أنّ العين في الأصل واو، حكى أبو الحسن: (هما يتحاولان). وأمّا الياء في (أحْيَلا) فشاذّة، وسببُها أنه قد كَثُر عنهم حِيلة وحِيَل، فجنحوا إلى الياء لخفّتها ولاعتيادهم إيّاها، وقد حكي أيضاً عنهم (لا حَوْل) و (لاحَيْل إلاّ بالله)، فإنْ لم تكن الياء لغة في هذه العين فينبغي أن يكون على ما قدّمناه من إيثارهم إيّاها وعدولهم إليها لخفّتها، ونحو من ذلك قولهُم: (ادّكر ومُدَّكِر، ويَدَّكر)، ونحو ذلك، فلمّا كثر إبدالهُم الذال دالاً لمكان تاء (افتعل)، أَسْرَوا ذلك فيها وجعلوه كالأصل لها، فقال:

من بعض ما يعتري قلبي من الدَّكْرِ (٢)	
. 9	

بالدال، وإن زالت من هنا تاء افتعل. ومن ذلك قولهُم: (دِيمة ودِيم)، فلمّا كَثُر ذلك قال الراجز:

إنْ ديَّموا جادوا وإن جادوا وَبَلْ

<sup>(</sup>۱) ارتشاف الضرب ۱/ ۳۹۰.

<sup>(</sup>٢) البيت لتميم بن مقبل وصدره: ياليت لي سَـلْوةٌ تُشفى النفوسُ بها. وهو في الخصائص ١/ ١٤٠ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٨٨ والمنصف ٣/ ١٤٠ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٩.

كذا رواها أبو زيد، ورواها أيضاً (إن دَوّموا)، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا (دامت السماء تدُيم)، فهذا إن لم يكن (فَعِل يفعِل) من الواو كقول الخليل في (طاح يطيح، وتاه يتيه) فإنه بين أمرين:

إمّا أن يكون (فَعَل يفعِل) من الياء كـ (باع يبيع) ويكون ذلك لغة في العين. وإمّا أن يكون لمّا غلبت الياء في (الديمة والديّم ودَيَّموا) جاء بها على صورة ذوات الياء البتّة، على أنّ يعقوب حكى عنهم: (دامت الساء تديم دَيْماً) فظاهر هذا أنه كـ (باع يبيع بيعاً).

ومثل هـذا هو (أَحْيَل منك) قولهم: (هـو أَلْيَطُ بقلبي)، قالـوا: جاؤوا بـه للفرق بينه وبين المعنى الآخر، وإنها هو من (لاط الحوض يَلُوطه) إذا أصلحه ومَدَرَه. وقد يجوز عندي أن يكون من (اللَّيْط) وهو اللون، والتقاؤهما أنّ لونَ الشيء لاصقٌ به، وهو من الياء لا محالة، لقولهم في تكسيره: (ألياط)»(١).

وذكر ابن عصفور أنّ الأصل فيها الواو فقال: «وإن كان على (فِعَل) من الواو بكسر الفاء وفتح العين جمعاً لِما قُلِبت فيه الواو ياء أو ياء أو ألفاً، فإن الواو تنقلب فيه ياء لانكسار ما قبلها، مع أنهم أرادوا أن تعتل في الجمع كما اعتلّت في المفرد وذلك نحو: (قامَة وقيَم، ودِيْمة ودِيَم، وقيَمة وقيم)، والأصل (قِوَم ودِوَم) لأنهما من (قام يقوم، ودام يدوم)»(٢).

وعدّه نظيراً لتصحيح (ضَيَاوِن) لتصحيح (ضَيْوَن) أعلّ الجمع لعلّة الواحد وإن لم يكن ما في الواحد من سكون الواو الذي إذا انضمّ إليه الكسرُ قبله

<sup>(</sup>١) التنبيه ٥٣/ ب وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الممتع في التصريف ٢/ ٤٧١.

أوجبا القلب، ولولا قلب الواحد لوجب تصحيح الجمع كما صحّ (عِوَض وطِوَل وحِوَل) لمّا لم يكن واحدٌ منهما جَمْعاً لواحد معتلّ، فإعلال (دِيمَ) لعلّة (ديمة) بمنزلة تصحيح ضَياوِن لصحّة ضَيْوَن أو قريب منه، ولولا صحّة ضَيْوَن لمحتّ ضَياوِن (۱).

## \* زِنْمَرْدة:

نقل عن ثعلب روايتها في البيت (زِمَّردة) وذلك في قول أبي الغَطَمَّش: مُنيْـــتُ بِزَنْمَــرْدَةٍ كــا لعصــا ألــصَّ وأَخْبَــثَ مِــن كُنْــدُشِ

والزنمردة المرأة التي تشبه الرجل في خَلْقها وخُلُقها، وشبّهها بالعصا لقلّة لحمها وهزالها واستواء صدرها وظهرها، وكُنْدُش: لقب لصّ معروف عندهم.

وبين أنها ليست مدغمتها، إذ لو كان أول المدغمين نوناً لما جاز إدغامه لئلا يلتبس الرباعي بالخهاسي فقال: «الذي قرأته على أبي بكر محمد بن الحسين عن أحمد بن يحيى في هذا (بزمَّردة) مشدَّد الميم، وهذا فِعَّل لامحالة من ذوات الأربعة، ولا يجوز على هذا أصلُ (زمَّردة) (زِنْمَرْدة)، لأنه لو كان كذلك من ذوات الخمسة: (فِعلَلَّ) بمنزلة (حِنْزَقر، وحِنْبُرْ، وقِرْطَعْب وجِرْدحْلِ)(٢) وإذا كان كذلك فواجب إظهار النون لئلا يلتبس خماسي هو (فعْلَل) برباعي هو (فعَّل)، فيقع اللبس من موضعين: أحدهما التباس أصلي، والآخر: التباس مثال بمثالي، وإذا كانوا قد أظهروا نحو: (زَنْهاء ومنية، وقَنواء) وزنهاء من زنم، وهي بمثالي، وإذا كانوا قد أظهروا نحو: (زَنْهاء ومنية، وقَنواء) وزنهاء من زنم، وهي

<sup>(</sup>١) المنصف ٢/ ٤٧ و٣/ ٥٧ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) والحنزقر القصير الذميم من الناس. اللسان ٤/ ٣١٧ حنزر. والحنبتر: الشدة، وقرطعب: دابة وجردحل: جمل غليظ، والوادي. اللسان ١١/ ١٠٩.

الشاة ونحوها إذا قطعت من أذنها هَنَة وتركت معلّقة.

لئل تلتبس بباب زَمَن الناقة، وبباب مَيّة، وبباب قوّة مع أنّ الأصل محروس، لأنّ الجميع ثلاثي، فألاّ يجيزوا في (زِنْمَرْة) مظهرة (زُمَّرْدة) مدَّغمة مخافة التباس أصل بأصل ومثال بمثال أجدر فاعرفه، ولهذا قلنا إن الأوّل من (همّرِش) نون، وإنه أدغم لما لم يخافوا لبساً، لأنه ليس في الكلام (افّعل)، هذا مَقادٌ لا مَعِدل عنه. فأمّا من رواه (زنمردة) فإنّه عنده خماسي كـ (حِنْزَقْر)، ولا يجوز ادّغامه لما تقدم»(۱).

فِرِمَّرِدْة غير زنمردة لأنَّ الأولى رباعية مضعّفة العين فِعَّلَّة، والثانية خماسية فِعْلَلَّة.

قال سيبويه: «هذا بابٌ لحاق التضعيف فيه لازم كها ذكرت لك في بنات الثلاثة، فإذا ألحقت من موضع الحرف الثاني كان على مثال فِعَّل في الصفة وذلك (العِّلكُد والهلَّقْسُ والشَّنَّعْم)(٢).

ولا نعلمه جاء إلا صفة ويكون على مثال فَعَّلِل، وهو قليل، قالوا (الهَمَّرِش)»(٣).

وذكر أنهم ألحقوا بالخماسي من الثلاثي ومن الرباعي على مثال (فَعْلَلِل) في الصفة قالوا قَهْبِلْسٌ وحَجْمرِش وصَهْصَلِق، وليس مثله في الأسماء. ومالحقه من بنات الأربعة هَمَّرِش على فِعْلَل، فالاسم نحو: (قِرْطَعْب وحِنْبَتْر)، والصفة نحو:

<sup>(</sup>١) التتبيه/ ٦٧٢.

<sup>(</sup>٢) العِلَّكُد: العجوز الصخّابة، والمرأة القصيرة اللجيمة الحقيرة القليلة الخير. اللسان ٣/ ٣٠٢ علد. والهِلَّقْس: الشديد من الناس والإبل. اللسان ٦/ ٢٥٠ هلس. والشِّنَّغُم: الحريص. اللسان ٢١/ ٣٢٨ شمم.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٤/ ٢٩٨.

(جِرْدَحْل وحِنْزَقْر)، وما لحقه من الثلاثي إزْمَوْل لأن الواو قبلها فتحة وليست بمدّ، فإنها هي بمنزلة النون في أَلَنْدَد وكذلك إرْزَبُّ الزائد الباء كنون ألندد(١).

### \* سيد، صِيق:

قال ابن جني: «وقالت كنزة أيضاً:

لهفي على القوم الذين تجمَّعوا بذي السِّيد لم يَلْقَوْا عِليّاً ولا عَمْرا

تقبّل سيبويه عين (السيد) على ظاهرها، فاعتقد فيها كونها ياء، ألا تراه قال في تحقيره (سُيَيد) ولا اعتبار بقولهم في تحقير عيد: (عُيَيْد) لقلّته وشذوذه، فحصّلنا بذلك أصلاً نعتقده، وذلك أن نحمل الشيء أبداً على ظاهره حتى يستنزلنا عن ذاك أمر نتبعه فاعرفه أصلاً مأخوذاً به مرجوعاً إليه»(٢).

فابن جني هنا يستنتج أصلاً من أصولهم وهو وجوب الحمل على الظاهر إلا أن يكون هناك دليل يدفعه وذلك اعتهاداً على ما ذهب إليه سيبويه من أن عين (السيْد) ياء لتحقيره إياه على سييد إذ قال في باب تحقير كل اسم ثانيه ياء تثبت في التجقير: «وذلك نحو بَيت وشيخ وسيد فأحسنه أن تقول شُيخ وسُييد فتضم، لأن التحقير يضم أوائل الأسهاء وهو لازم له كها أنّ الياء لازمة له، ومن العرب من يقول (شِييَخ وبِييَت وسِيَيْد) كراهية الياء بعد الضمة»(٣).

وأما عيد فذهب إلى أن تحقيره عييد لأنّ الياء مبدلة من الواو بدلاً لازماً

<sup>(</sup>١) الكتاب ٤/ ٣٠١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٣٦/ أ.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٣/ ٤٨١.

ولمّا ألزموا هذا البدل في الجمع فقالوا أعياد ولم يقولوا أعواد كما قالوا أقوال ألزموه في التحقير لأنه صار بمنزلة همزة قائل التي هي بدل من واو. قال: «فإن قلت فقد يقولون (دِيَم)، فإنما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة كما قالوا في الشّور ثِيرَة، فلو كسّروا ديمة على أفعُل أو أفعال لأظهروا الواو. وإنما (أعياد) شاذ»(١).

وجعل ابن جني مثله (صِيق) في قول رجل من شعراء حمير:

من رأى يومَنا ويومَ بني التيب حم إذا التفَّ صِيقُه بدمه

فقال: ظاهر أمر العين من (صيق أنها ياء حملاً على الظاهر، كذلك مأخذ هذا النحو، ألا ترى سيبويه حمل (سيداً) على أنّ عينه ياء فقال في تحقيره (سييد) حملاً على ظاهر أمره، ومعنا قريباً من هذا اللفظ قولهم (صوائق)، وحمله على باب (عوارِض ودواسر) أولى من حمله على باب (حُطائط وبُطائط)، فهو إذاً من (صاد، وهمزة، قاف) أو من (صاد، حرف علة، قاف) ألا ترى أنك لو بَنيت من (قُلت أو بعت) مثل عوارض لقلت (قوائل وبوائع)، تهمز كما في (فواعل) ونحوِها من (فياعل) وفعاوِل) وغير ذلك. وقال رؤبة في تكسيره:

يَتْرُكُنَ تُسرْبَ القاع مَجنونَ الصَّيقُ (٢)

ولا دليل في هذا، إلا أنه يمكن أن يكون ك(قيمة وقيم)، غير أنّ الظاهر ما عَرَّ فتُك(٣).

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٣/ ٤٥٨.

<sup>(</sup>٢) رجز لرؤبة في ديوانه/ ١٠٦.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ٥٧/ ب وشرح المرزوقي/ ٣٣٠.

وقال ابن جني في باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره: «اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه والعمل عليه والوصية به فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه، ألا ترى أن سيبويه حمل سيداً على أنه مما عينه ياء فقال في تحقير سُينُد كديك ودييك، وفيل وفيل، وذلك أنّ عين الفعل لا يُنكر أن تكون ياء، وقد وُجدت في (سِيد) ياء فهي من ظاهر أمرها إلى أن يرد ما يَستنزِل عن بادي حالها. فإن قلت فإنّا لا نعرف في الكلام تركيب (سَيَد) فهل قاو وهو خلك حمل الكلمة على ما في الكلام مثله وهو ما عينه من هذا اللفظ واو وهو السؤود، ونحو ذلك.

قيل: هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم، وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة وتنتظمه القضيّة حُكِم به وصار أصلاً على بابه وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألّا يحكم به حتى يوجد له نظير، وذلك أنّ النظير لعمري مما يؤنس به، فأمّا ألّا تثبت الأحكام إلّا به فلا (۱). وفصّل القول فيها.

### \* شيبان:

وقف ابن جني على وزن شيبان وأصل اشتقاقها وذلك في قول رجل من بلعنبر ـ قال ابن جنى وتروى لأبي الغول الطهوي:

بنو اللقيطة من ذهل بن شَيبانا

لو كنت من مازنٍ لم تستبح إبلي

وذكر أنها تحتمل وجهين:

<sup>(</sup>١) الخصائص ١/ ٢٥١\_٢٥٥.

الأول: أنها (فَعْلان) من (شاب يشيب).

الثاني: أنها (فيَعْلان من (شاب يشوب) كهيبان وتيحّان، وأصله (شَيْوَبان)، قلبت الواوياء لاجتهاعها مع ياء ساكنة قبلها، ثم أدغمت في الياء (شيبان) ثم حذفت العين للتخفيف كحذفها من (هيّن وميّت)، فبقيت (شيبان) وساق من نظائره (ريحان ورَيْدانة وقياديد).

ثم تكلم على (ريدانة) فذهب إلى أنها في الأصل (رَيْوَدانة) على (فَيْعلانة) من (راد، يرود). قلبت إلى (ريدانة) فحذفت العين كـ (هَيْن ومَقْيت). ومثلها قياديد مفرده قَيْدود من (القود) أصله (قَيْوَدود: فَيعلول)، قلبت العين ياء ثم أدغمت ثم حذفت.

ومثلها (الكينونة والديمومة) أصلها (كيونونة ودَيْوَمومة)، ثم قلبت وألزم الحذف.

وأما (ديمومة) فمصدر دام يدوم، وزنها (فيعولة) وهي غير ديموم: فَيعُول. وكذلك ذكر سيبويه دياميم في فياعيل، ونقل عن الفارسي أنها من (دَمَّه يَدُمُّه) إذا أهلكه.

ووزن (القياديد) فياليل، والعين محذوفة، ولو ردّت العين لوجب حذف الياء الزائدة فتصير (القواديد)، وفي تركهم العين محذوفة في التكسير أقوى دليل على صحة قول سيبويه في تركه ردّ المحذوف قبل التحقير بعده. كقولهم في تحقير هارٍ هُوَير، فالعين لمّا حذفت في المفرد أُقرّت على حذفها في الجمع. وأمّا قولهم في تكسير (ريحان) على رياحين فيحتمل أمرين:

الأول: أن يكون أقرّ العين المحذوفة في التكسير على ماكانت عليه مع الإفراد.

الثاني: أن يكون (ريحان: فَعْلان) أصله (رَوْحان)، قلبت عينه ياء لضرب من الخقة، ولاطراد القلب في هذه العين من هذا الأصل اطراداً قياسياً وآخر استخفافياً، فالقياسي كقولهم: (ريح ورياح ومستريح وأرياح وارتياح) والاستخفافي فقولهم: (فيه أريحية) وقياسها (أروحية) لأنها من (الرَّوْح). وحكي عن عُهارة أنه كسّر (ريحاً) على (أرياح) فلمّا نبه عليه عاد فقال (أروُح). وقد حكى فيها بعض الرواة (أرياح)، ويقال لكل شيء واسع (أريّح). فلما اطرد القلب في هذه العين قياساً واستخفافاً جاز أن يأتي (ريحان) عليه، فيكون في (ريحان) قولان: أنه مخفّف من فَيْعلان أو أنه (فَعُلان) غيّرت عينه إلى الياء استخفافاً واستحساناً، فلما جاز البدل في الواحد على هذا القول أقرّ في التكسير بحاله.

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تكسير (شيبانيّ) على شيابنة وبيّن أن ظاهره يدلّ على أن شيبان من شاب يشيب، وإن كان لاينكر أن يكون من شاب يشوب وقال: من ذهب إلى أنه (فَيْعلان) محذوف العين بقّى العين محذوفة في التكسير كما كانت في الإفراد: ومن ذهب إلى أنه (فَعْلان) مبدل العين فذهب به إلى مثل ذلك في (شيبان) ضعيف، وذلك أن (ريحان) جاز فيه ذلك لا طّراد القلب فيها في (ريح ورياح ومستريح وارتياح وأرياح وأريحية)، ولم يشع مثل هذا في غير شاب يشوب، فيجوز حمل (شيبان) على أنه (فَعْلان) من شاب يشوب قياساً على جوازه في (ريحان) فإن قيل فقد جاءت (مشيب)، والياء عين الفعل، فتجعل (شيبان: فَعْلان) من شاب يشوب، أبدلت عينه تخفيفاً ولقلبها في مشيب قياساً على قلبها في (ريحان) من شاب يشوب، أبدلت عينه تخفيفاً ولقلبها في مشيب قياساً على قلبها في (ريحان) من الرَّوح.

قيل: الفرق ضيق (مشيب) وشذوذه وقلّته بالإضافة إلى (رياح وأريحية وأرياح) فإن كان كذلك كان فَعْلان من شاب يشيب، وإن شئت قلت: أصله

فيعلان من شيبان كهيبان وتيحّان، إلاّ أنه ألزم التخفيف بالحذف وهذا وُجَيه، ولكنّ الأجود الأقوى ما قدّمنا من كونه (فَعْلان) من الشيب فاعرفه(١).

فابن جني هنا يجوز وجهين ويختار الأقوى فيرجح أنه (فَعْلان) من شاب يشيب، وهو اختيار ابن دريد(٢). وساقه ابن منظور في شيب(٣).

ولم يكتف ابن جني بالكلام على وزن شيبان وأصلها، بل ساق نظائر لها ليؤكد ما ذهب إليه كريحان وريدانة وقياديد، فيبين أصلها وما طرأ عليها حتى الت إلى هذا الوزن، ليصل بعد ذلك إلى تأكيد مذهب سيبويه في تركه ردّ المحذوف قبل التحقير بعده، وذلك في باب تحقير ماحذف منه ولا يردّ في التحقير ما حذف منه إذ قال: "ومن ذلك قولهم في (هارٍ: هُوَير)، وإنها الأصل (هائر) غير أنهم حذفوا الهمزة كها حذفوا ياء (ميّت)، وكلاهما بدل من العين» (٤).

وذكر ابن منظور أن اشتقاق (قيدود) من القَودْ، كالكينونة من الكون، فكأنها في ميزان فَيعول وهي اللفظ فَعْلول، وإحدى الدالين من القيدود زائدة، ونقل عن بعض أصحاب التصريف أنه إنها أراد تثقيل فَيعول بمنزلة (حَيْد وحَيْدود) وعن آخرين: ترك اللفظ على كُونونة، فقلبت الواو الأولى ياء لقبح توالي الواوين والضهات ليشبهوها بفيعول، ولأنه ليس في كلامهم فُوْعول حتى قالوا في تعريب فَوْروز نيروز فراراً من الواو(٥).

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۲/ ب ع.

<sup>(</sup>٢) الاشتقاق لابن دريد/ ١٢.

<sup>(</sup>٣) لسان العرب ١/ ٧٠٥ وشيبان قبيلة وهم الشيابنة.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٥٥٦.

<sup>(</sup>٥) لسان العرب ٣/ ٣٤٦.

### \* صُيّاب:

قال ابن جني في معرض تعليقه على بيت حُريث بنِ عَنَّاب:

ه الله مَن عُرَج أعن مقاذعتي عبدَ المَقَدِّ دعيّاً غير صُيّابِ

«و(صُيّاب) طريفة وذلك أنهًا (فُعّال) أي ثابتٌ راسي القدم فيها، وقياسه (صُوَّابة)، غير أنهم آثروا الياء استحساناً لا وجوباً، وأنشد ابن الأعرابي قال: أنشدني أبو الغمر لذي الرمّة:

أَلاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ بنةُ مُنَذِدٍ فَإِ أَرَّقَ النيَّامَ إِلاَّ سلامُها(١)

قال أنشدنيه بالياء، على أنّه قد جاء عنهم (صاب السهمُ الهدف يَصيبه)، وعليه ست الكميت:

..... أسهمها الصائدات والصُّبُ بُ (٢)

فيجوز أن يكون (صُيّاب) من هذا، لامن صاب يصوب»(٣).

فابن جني يذهب إلى أنّ القياس في صُيّاب صُوَّاب وجوّز فيه أن يكون من صاب يصيب وعدّه ابن عصفور شاذاً لأن عين فُعّال إذا كانت واواً لا تقلب ياء لبعدها من الطرف وعبارته: «فأمّا (فُعّال) نحو: (صُوَّام) فلا تقلب الواو فيه ياء

<sup>(</sup>۱) البيت لذي الرمة ديوانه/ ١٠٠٣ والممتع في التصريف ٢/ ٤٩٨ وشرح الشافية ٣/ ١٤٣ والحزانة ٢/ ٤١٩ واللسان ١٢/ ٥٩٦ نوم.

<sup>(</sup>٢) للكميت بن زيد في شرح هاشميات الكميت/ ١٠٨ وصدره:

وأستبى الكاعب العقيلة إذ

وفي اللسان ١/ ٥٣٨ صيب وتاج العروس ٣/ ٢٢٥.

<sup>(</sup>۳) التنبيه ۱۷۰/ ب.

لبعدها من الطرف. وقد جاء حرفان شاذّان وهما قولهم: (فلان في صُيّابة قومه) يريدون (صُوَّابة) أي صميمهم وخالصهم وهو من صاب يصوب إذا نزل، كأن عِرقَه فيهم قد شاع وتمكّن (١٠).

### \* العَيدان:

قال ابن جنّي: «نون العَيْدان أصل، ومثاله فَيْعال، من (عدن بالمكان) إذا أقام به، وذلك لطول لبث النخل، ومنه ﴿جَنَّتِ عَدْنِ﴾[التوبة: ٧٧](٢) أي جنّات إقامة، ومنه المَعْدِن، وهو مَفْعِل منه. ويؤكّد كون النون أصلاً لحاق الهاء لها في (عَيْدانة)، قال:

عَيْدان شَـطّى دِجلةَ اليخضور .....»(۳)

وذهب البغدادي إلى أن العَيْدان النخل الطوال، واحدتها عَيْدانة، قال: «هذا إن كان فَعْلان فهو في هذا الباب، فإن كان فيعالاً فهو من باب النون»(٤).

## \* عِفِرَّين:

قال ابن جنّي: «وقال آخر في ابن له:

<sup>(</sup>١) الممتع في التصريف ٢/ ٤٩٨.

<sup>(</sup>٢) وردت في أكثر من سورة: منها التوبة ﴿ وَمَسَكِنَ طَيِّبَةً فِ جَنَّتِ عَدَّنْ وَرِضَوانَ أُمِّنَ اللهِ أَكْمَ مَنَ اللهِ أَكْمَ مِن سورة: منها التوبة ﴿ وَمَسَكِنَ طَيِّبَةً فِ جَنَّتِ عَدَّنْ وَرِضُوانَ أُمِّنَ اللهِ أَكْمَ أَلُهُ أَكْمَ اللهِ أَكْمَ أَلُهُ التوبة (٧٦ أو التوبة (٣٠ أو التوبة

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٨٠/ ب.

<sup>(</sup>٤) خزانة الأدب ٦/ ٥٩.

لا تعلِيلِي في حُنْدج إنّ حُنْدُجاً وليتَ عِفِرينٍ عليّ سواء

هذا المثال أحد الفوائت في الكتاب، وذلك أنّ سيبويه لم يأتِ به فيها، وأقرب ما يُصَرف إليه أنة كانّه (فِعِلّ) نحو: (طِمِرّ وفِلِزّ)، وكأنّ النون والياء لحقتا على لَفظِ لحاقها للجمع، ثم نُقِل فسمّي على إعراب نونه، كما أنك إذا أعربت النون من (مسلمون) بعد التسمية به قلت في اسم رجل (هذا مسلمينٌ) منّون كعفرّين، فجرى مجرى قولهم (هذه قنسرين وهذه فلسطين)، فإن قلت إن (فلسطين وقنسرين) قد سمع في كل واحد منها إعراب النون وترك إعرابها نحو: (هذه فلسطون وفلسطين) ولم يسمع في (عفرين) عفرّون.

قيل: لا يُنكر الاقتصار في الاستعمال على بعض ما يُؤذِن به القياس، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ﴿ كُلّا إِنَّ كِنْبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلْتِينَ ﴿ وَمَا أَدَرَنكَ مَاعِلِيُّونَ ﴾ [المطففين: ١٨] ولم يسمَع في هذا (هذا عليّين) وإن كان القياس لا يمنع منه، فقد يرد الاستعمال بأحد الأمرين الجائزين كليهما. وقلت مرّة لأبي عليّ: وفوائتُ أمثلةِ الكتاب تقرأ عليه، وقد مرّ بنا منها (عُياهِم: فُياعِل) فقلت له: تكون بدلاً من همزة (أياهم: أفاعِل) كرأ حامِر وأُجادِر وأُباتِر)، فقال: هذا عجبٌ من العجب. وقد وقع التقصي على الجميع هناك بها أسقَط عن سيبويه عامّة الاعتراض فيه عليه (١٠).

وساقه في الخصائص مع الأمثلة الفائتة للكتاب، وذكر أن سيبويه ذكر في الخصائص مع الأمثلة الفائتة للكتاب، وذكر أن سيبويه ذكر في خَرِّر، فكأنه ألحق علم الجمع كالبِرُحين والفُيتكرين إلا أنه سمع في عفرين الواو. ولم يسمع في الرفع بالياء

<sup>(</sup>۱) التنبيه ٤٨/ ب وما بعدها.

وإنها سمع في موضع الجرّ، وهو قولهم (ليثَ عفرّين) فيجب أن يقال فيه في الرفع هذا عِفرّون، وقال: «لكن لو سمع في موضع الرفع بالياء لكان أشبه بأن يكون فيه النظر، فأما وهو في موضع الجر فلا يستنكر فيه الياء.

وأمّا (عُياهم) فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول، وذكرت أبا علي رحمه الله يوماً بهذا الكتاب فأساء نَثاه، فقلت له: إنّ تصنيفه أصحّ وأمثل من تصنيف الجمهرة. فقال الساعة لو صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أكانت تعتدّ عربيّة لجودة تصنيفها، أو كلاماً هذا نحوه، وعلى أنّ صاحب العين أيضاً إنها قال فيها: وقال بعضهم: (عُياهِم وعُياهِم كعُذافِرة وعُذافِر)، فإن صحَّ فهو فُياعِل، ملحق بعُذافر وقلت فيه لأبي على: يجوز أن تكون العين فيه بدلاً من همزة كأنه (أياهم كأباتر وأحامِر)، فقبل ذلك»(١).

ونقل ابن منظور كلامه كاملاً (٢).

وقال ابن عصفور: «فأمّا عفرّين فهو جمع في الأصل لـ (عِفِرّ)، على وزن طِمِرّ، وسمي بالجمع وجعل الإعراب في النون، وهذا أولى من أن يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن فِعِلّين، لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات وكذلك (كِفِرّين)»(٣). وعده من المزيد الثلاثي غير المضعّف.

وقال في موضع آخر: «فأمّا قولهم: (رجل مقْتَوِينٌ) فإنه جمع مَقْتَويٌ على حذف ياءي النسب، والأصل مقتويّون، فحذفت ياءا النسب كما حذفتا من

<sup>(</sup>١) الخصائص ٣/ ١٩٩.

<sup>(</sup>٢) لسان العرب ٤/ ٥٨٧ عفر.

<sup>(</sup>٣) الممتع في التصريف ١/ ١٣٧، ٢/ ٢٧.

(الأعجمِيْن والأشعِرين والأشقرين)، ووصف المفرد بالجمع تعظيماً كما قالوا: (ضَبْع حضاجِر وثوب أكياش) وجعل الإعراب في النون على حدّ قولهم عِفِرّين، وقد تفعل العربُ ذلك بالجمع من غير أن تسمّي به، وعلى ذلك قوله:

ولقد ولدتَ بنينَ صدق سادة ولأنتَ بعدَ الله كنت السيّدا(١)

فجعل الإعراب في نون بَنين، وحذفَ التنوين من النون للإضافة»(٢).

### \*عنوان:

قال ابن جنّي: (وقال الأخنس بن شهاب التغلبيّ:

فلابنةِ حِطّانَ بنِ قيسٍ منازلٌ كما نَمَّق العنوانَ في الرِّقِّ كاتبُ

في (العنوان) ثماني لغات: عُنُوان، وعِنوان، وعُلُوان، وعِلُوان وعُنيان، وعِنيان وعِنيان وعَليان وعَنيان. وحدثنا أبو على عن أحمد بن يحيى قال: يقال (عنونت الكتاب وعَلْوَنْته وعنَّنُهُ وعنَّيْتُه)، وزاد غيره: (عَنَنْتُه) خفيفة.

ويحتمل (عُنوان) أن يكون (فُعْلان) من عَنا يَعْنو، أي ذَلَ، والتقاؤهما أن الكتاب يذلّ لقارئه بعنوانه.

فإن سمَّيْت به على هذا لم تصرف لزيادة نونه. ويحتمل أيضاً أن يكون (فُعُوالاً) من عَنَّ يَعِنَ، إذا عَرَض، كأنّه عارضَ قارئ الكتاب قبل فضه وابتدائه بقراءته، ومثل (عنوان) في هذا قولهم (بنو عتوارة).

وأمّا (عِنوان) فيكون (فِعْلان) من عَنَوْت، ويمكن أن يكون (فِعُوالاً) من

<sup>(</sup>١) انظر البيت في الممتع في التصريف ١/ ١٤٣ وشرح المفصل ٥/ ١٢ والخزانة ٨/ ٦١.

<sup>(</sup>٢) الممتع في التصريف ١/ ١٤٣ وانظر المزهر ٢/ ٢٧.

عنّ يعنّ كـ (قِرُواح ودرُواس) ويمكن أن يكون (فِيعالاً) من العَوْن، والتقاؤهما أنه يعين القارئ على معرفة الكتاب كما يذلّله. وأما (عُلُوان) فيكون (فُعْلان) من عَلَوْت، والتقاؤهما أنّ العُلُوان أعلى ما يلقاك من الكتاب، ويجوز أيضاً أن يكون (فُعْوالاً) من العلانية، والتقاؤهما أنّه يُعْلِن بحال الكتاب.

و (عِلْوان) أيضاً فِعلان من عَلَوْت، ويحتمل أن يكون فِعُوالاً من العلانية كـ (شِرُواط وقِرْواح).

وأمّا (عُلْيان) فغريب، وذلك أنّه ليس معَنا (فُعْيال) أصلاً، ولايكون أيضاً (فُعْلان) لأنّا لانعرف في اللغة تركيب (علي)، وأمثَل ما يصُرَف إليه أن تكون لامُه بدلاً من نونٍ، فيكون (فُعْلان) من عَلَوْت، وأصله عُلُوان، فأبدلت واوه ياء لضرب من التخفيف. وأمّا (عِلْيان) فيجوز أن يكون (فِعيالاً) من العلانية، ويجوز أيضاً أن يكون (فِعيالاً) من عَلَوْت، غير أنّ الواو التي هي لام قلبت للكسرة قبلها، وإن حَجَزَت اللام بينها لمّا كانت ساكنة، والساكن لا يكاد يُحصّن لضعفه. وأما (عُنيان) ف (فُعْلان) من عَنيْت، ولا تكون نونه لاماً، لأنه ليس في الكلام (فُعْيال).

وأمّا (عِنيان) فيكون (فِعلان) من عَنَيْتُ، ويكون أيضاً فِعْيالاً من عنّ يعنّ، ويجوز أن يكون (فِعلان) من عَنَوْتُ، وأصله على هذا (عِنوان)، فأبدلت واوه للكسرة وضَعُف الحاجز لسكونه بينها على ما تقدّم، كنحو: (صِبية، وعِلْية، وقِنْية، وفِدْية، وحِدْية، وعِدْية، وعِدْي وصبيان).

ويجوز أن يكون فِيعالاً من العَيْن؛ كأنّ العنوان ينمّ على الكتاب فهو عَيْن عليه ومُؤَدِّ لما فيه.

وأمّا (عَنْوَنْتُ) ف (فَوْعَلْتُ) من عنَّ يَعِنَّ، ومَن كان عنده (سَنْبَلَ الزرعُ): فَنْعَلَ اعتباراً لقولهم (أَسْبَل الزرع) جاز أن يكون عَنْوَنْتُ فَنْعَلْت من العَوْن.

وأما (عَلْوَنت) فـ (فَعْوَلت) أيضاً من العلانية، وأما (عنَّنتُه)، فـ (فَعَّلْتُه) من عَنَّ يَعِنّ.

وأمّا (علّيتهُ) فـ (فَعَلْتُه) من (عَلَوْت). وأما (عنّنتُه) فـ (فَعَلْته) من عَنَوْت، ويكون أيضاً فعَلْته من عنيت، فأبدلت اللام ياء لاجتهاع الأمثال، كها أبدلت في نحو: (تظنّيْت وتَسَرَّيْت، وتقضّيْت) من القِضّة في قوله: تقضَّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ.

ويجوز أن يكون (عنَّيْته) فَعْلَيتهُ) من عَنِّ مثل (سَلْقَيْتُهُ وجَعْبَيْتَهُ)، وهذا أقلُّ مما قىله»(۱).

وفي اللسان: «عُلُوان الكتاب سِمَته كعُنوانه، وقد علَّيْته. هذا أقيس. ويقال (عَلُونته عَلْوَنَةً وعُلُواناً، وعنونته عنونة وعنواناً).

قال أبو زيد: (عُلُوان) كلّ شيء ما علا منه، وهو العنوان وأنشد:

وحاجة دون أخرى قد سمحت بها جعلتها للذي أخفيت عنوانا(٢)

أي أظهرت حاجة وكتمت أخرى، وهي التي أريغُ، فصارت هذه عنواناً لما أردتُ...

قال الجوهري: العرب تبدل اللام من النون في حروف كثيرة مثل لعلّك ولعنك، وعَتَله إلى السجن وعتَنَه، وكأن (علوان الكتاب) اللام فيه مبدلة من

التنبيه ۹۳/ ب\_۹۶/ ب.

<sup>(</sup>٢) لسوار بن المضرب كما في اللسان ٢/ ٤٩٢ سنح و١٣/ ٢٩٤ و١٥/ ٩٢ علا وتاج العروس ٦/ ٤٨٨ وتهذيب اللغة ٣/ ١٩١.

النون. وقد مضى تفسيره»(١). فعدّه من (علا).

أو من (عنى) فقال: «عنوان الكتاب مشتق فيها ذكروا من المعنى، وفيه لغات: (عنونت وعنينت وعننت وعنينت وعنينت وعنينت وعنينت ألغنه الأخفش: (عَنَوْتُ الكتاب واعْنُه).

قال ابن سيدة: (العُنوان والعِنوان) سمة الكتاب، وعنوَنَه عَنْوَنَةً وعِنْواناً وعنّاه، كلاهما وسمه بالعنوان.

وقال أيضاً: و (العنيان) سمة الكتاب، وقدعنّاه وأعناه، وعنونتُ الكتاب وعَلْوَنتهُ. قال يعقوب: وسمعت من يقول: أطِن وأَعِن، أي عَنوِنْه واختمه (٢٠).

أو من عنن فقال: «عَنَّ الكتاب يَعُنَّه عَنَّا، وعَنَنه: كعنونه، وعنونته وعلونته بمعنى واحد، مشتق من المعنى. وقال اللحياني: عننتُ الكتاب تعنيناً وعنيتُه تعنينة إذا عنونته. أبدلوا من إحدى النونات ياء، وسمّي عنواناً لأنه يَعُنَّ الكتاب من ناحيتيه، وأصله عُنَّان، فلمّ كثرت النونات قلبت إحداها واواً، ومن قال: (عُلُوان الكتاب) جعل النون لاماً لأنّه أخف وأظهر من النون.

قال الليث: (العُلْوان) لغة في العنوان غير جيدة، والعُنوان بالضم هي اللغة الفصيحة... وقد يكسر فيقال عِنوان وعِينان»(٣).

## \* عِيْص:

قال ابن جني: «وقال الأخرَم السِّنْسِي:

<sup>(</sup>١) لسان العرب ١٥/ ٩٢ علا.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ١٠٦/١٠٩ عني.

<sup>(</sup>٣) لسان العرب ١٣/ ٢٩٤ عنن.

بها قُضُ بُ هندواني تُ وعِيضٌ تَزاءَرُ فيه الأسود

الياء في (عيص) أصلٌ وليست ببدلٍ كـ (عيد وريح)، يدلّ على ذلك قولهم في تكسيره (أعياص)، ولو لا هذا التكسير لما كان بعيداً أن تكون هذه العين واواً في الأصل، وتأخذه من الشيء العويص، وهو المشتبك المتداخل، ومنه الخطّة العَوْصاء، وقد قالوا: العيصاء.

ولم يُبْنَ من العيصاء فعيل ك (عَوِيص) من الواو، وذلك أنه ليس في كلام العرب مثالٌ على فعيل عينه ياء، ألا ترى أنه لم يأتِ عنهم نحو: بَييع وكييل، فإنّ كانت اللام مع ذلك معتلة جاء فيه فعيل نحو: (عَبِيّ وحَبِيّ)، وهذا أحدُ ما يدلُّك على أنّ (فعيلاً) إنها بابُه (فَعُل)، نحو: (ظرُف فهو ظريف، وكرُم فهو كريم)، ولمّا لم يكن في كلامهم فَعُل مما عينه ياء لم يأت عنهم فعيل منه، ولم يمرر بنا ذلك إلا في حرف واحد وهو قولهم: (قد هَيُو الرجل) من الهيئة، وجاء هذا الثلاثي أيضاً صحيح العين غير مُعَلّها. وسببه عندي أنه لو أُعِلّ فقيل فيه (هاءً) لوجب أن يقال في مضارعه (يهوء)، فتنقلب الياء واواً، وفي ذلك خروج من الأخفّ إلى الأثقل، لاسيّا مع سَعَة الفعل وتصرّفه، فرَأُوا إخراج الماضي على صحّة عينه أسهلَ عندهم من قلبها واواً مطّردة في نحو: (يهوء وأهوء وتهوء ونهوء)، وفي هذا كاف بإذن الله)(١).

وفي تاج العروس أنّ (العيص) عُرْض من أعراض المدينة، وهو موضع على ساحل البحر والأعياص من قريش أولاد أمية بن عبد شمس الأكبر بن

<sup>(</sup>١) التنبيه ٩١/ أوما بعدها.

عبد مناف وهم العاص وأبو العاص والعِيص، وأبو العيص(١).

وفي اللسان: العِيص: مَنِبتُ خيار الشجر، والعيص: الأصل، وعِيص الرجل مَنِبت أصله، وأعياص قريش كرامهم ينتمون إلى عِيص، وعِيصٌ في آبائهم (٢). \* غوانق:

قال ابن جني: «وقال عمرو بن الأيهم التغلبي:

رسم لقاتلة الغرانق ما به إلّا الوحوشُ خَلَتْ له وخلالها

النون في (غرانق) أصل، وذلك أنها قد وقعت موقع الأصول، فيجب أن تكون أصلاً إلى أن يقوم دليل على زيادتها، فالغرانق كالغلافق، وغُرنوق كذُعلوق، وغُرنيق، وغُروْنَق كَجَلَوْنَق.

و (غُرنَيْق) مشكل، لأنّا لا نعرف رباعياً على هذا الوزن، لكنه إذا ثبت كوئها أصلاً في هذه الكلمة علمتَ بذلك كوئها في (غرنيق) أصلاً.

وقال لي أبو عليّ بالشام: والدليل على أنّ نون (غُرْنَيق) أصل أنهم قد ألحقوا به (العُلَيْق)، فجعلَ العينَ في ذوات الثلاثة مضعّفة للإلحاق، وهذا شيء معدوم عندنا في ذوات الثلاثة، إنها تضعّف العين في ذي الثلاثة للمعنى وتوكيده نحو: (فَعَّل ومُفَعَّل وفَعَّال وفَعيّل وفُعّال وفِعّال) وما جرى مجراه، كلّ ذلك للمعنى لا للإلحاق، لكنّ العين قد تكون في ذوات الأربعة للإلحاق نحو: (عِلَّكُد، وزَمَّرْد)»(٣).

<sup>(</sup>١) تاج العروس ١٨/ ٥٣ وما بعدها عيص.

<sup>(</sup>٢) لسان العرب ٧/ ٥٩ عيص.

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٥٤/ ب.

وكذلك ابن عصفور عدّ النون فيها أصلاً فقال: «وعلى فَعاليل: ولا يكون فيها إلاّ إذا كُسَر عليه الواحد للجمع فالاسم نحو: (قناديل)، والصفة نحو: (غرانيق)(١).

وكذلك سيبويه وذلك قوله: «يكون على مثال فعالِل وفَعاليل فيهما نحو: (قراشِب وحبارِج وقناديد وقناديل وغرانيق»(٢).

وعدّها زائدة السيوطي فجعل غُرنوقاً على فُعنول(٣).

وفي اللسان: «قال ابن جنّي: وذكر سيبويه الغُرْنيَق في بنات الأربعة، وذهب إلى أنّ النون فيه أصل لازائدة، فسألت أبا عليّ عن ذلك فقلت: من أين له ذلك ولا نظير له من أصول بنات الأربعة يقابلها؟ وما أنكرتُ أن تكون زائدة لما لم نجد لها أصلاً يقابلها كها قلنا في (خُنثُعْبة، وكَنَهْبَل، وعُنْصُل، وعُنظُب) ونحو ذلك. فلم يزد في الجواب على أن قال: إنّه قد ألحق به العُلَيق والإلحاق لا يوجد إلا بالأصول، وهذه دعوى عارية من الدليل، وذلك أنّ العُليق وزنه فُعيل، وعينه مضعّفة، وتضعيف العين لا يوجد للإلحاق ألا ترى إلى (قِلَف وإمَّعة وسكين وكلاب)، ليس شيء من ذلك بملحق لأنّ الإلحاق لا يكون من لفظ العين، والعلة في ذلك أنّ أصل تضعيف العين إنما هو للفعل نحو: (قطّع وكسَّر)، فهو في الفعل مفيد للمعنى، وكذلك هو في كثير من الأسهاء نحو: (سكّير وحمّير وشرَّاب في الفعل مفيد للمعنى، وكذلك هو في كثير من الأسهاء نحو: (سكّير وحمّير وشرَّاب وقطاع)، أي يكثر ذلك منه وفيه، فلها كان أصل تضعيف العين إنها هو للفعل

<sup>(</sup>١) الممتع في التصريف ١/ ١٥٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٢٩٤.

<sup>(</sup>٣) المزهر في علوم اللغة ٢/ ١٧.

على التكثير لم يمكن أن يجعل للإلحاق، وذلك أنّ العناية بمفيد المعنى عند العرب أقوى من العناية بالملحق، لأنّ صناعة الإلحاق لفظيّة لا معنوية، فهذا يمنع من أن يكون (العُلّيق) ملحقاً بغُرْنَيْق، وإذا بطل ذلك احتاج كون النون أصلاً إلى دليل وإلا كانت زائدة. قال: والقول فيه عندي أن هذه النون قد ثبتت في هذه اللفظة أنّى تصرّفت ثبات بقية أصول الكلمة، وذلك أنهم يقولون: (غُرْنَيق وغُرْنوق وغُرانِق وغَرُوْنق)، وثبتت أيضاً في التكسير فقالوا: (غَرانيق وغرانقة)، فلمّا ثبت النون في هذه المواضع كلها ثبات بقية أصول الكلمة حكم بكونها أصلاً» (۱).

### \* القنين:

قال ابن جني: «وقال عامرُ بنُ شَقيقِ الضبّيّ:

فإنكِ لو رأيتِ ولن تريبِ أكف القوم تخرِقُ بالُقِنينا

قياس قوله: (بالقنينا) أن يكون حذف لام القناة فبقيت في التقدير (قَنَة)، ثم جمعها بالواو والنون عوضاً مما حذف منها، فصارت إلى ما ترى، كما ذهب إليه أبو على في قول الكميت:

وبالعَـــذَواتِ مَنْبِتُنــا نُضــار ونَبْـعٌ لا فصافصُ في كُبينـا(٢)

قال: حذف لام (الكبا) ثم جمعه بالواو والنون عوضاً مما حذفوه، ولا يجوز أن يكون جَمْعُه هكذا من غير حذف، لأنّه إذا كان تاماً لم يُتَدارك بهذا الجمع، ولم

<sup>(</sup>١) لسان العرب/ ٢٨٧ وما بعدها (غرنق).

<sup>(</sup>٢) للكميت الديوان ٢/ ٧٢ وتهذيب اللغة ١٠/ ٤٠٠ واللسان ١٥/ ٢١٤ كبا.

يُعَوَّضه من التوهين اللاحق له، غير أنه ضمَّ القاف من (القنين) لضرب من ضروب التغيير، كما كُسِرت السيْن من (سِنين) لما ذكرنا. ولو كسرت القاف فقيل بالقِنين لكان أشبه بـ (سنين). وعلى أنه قد روي أيضاً بكسر القاف، ولوجرّ الكلمة فقال (بالقِنين) لكان القول فيه أن يكون كسَّر القناة على (القِنيّ). وهو (فعول) كر (عصاوعِصيّ)، ثم أبدل اللام التي هي في اللفظ الآن ياءٌ نوناً، فقال: بالقِنين، كما أنّ النون في قولهم في جمع الاثنين (أثانين) إنها هي بدل من ياء (الأثاني). و (أثانيّ) هذه تكسير (أثناء) الذي هو تكسير (اثن) ك (أصرم وأصاريم، وأعراب وأعاريب). والكلام هنا يطول، وفيها ورد منه كافِ بإذن الله»(۱).

ووقف عليها في المنصف وعدها مما ذكره سيبويه أنهم يستغنون فيه بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً لاسيها إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عين الفعل، وهذا التسكين لا يكون في المفتوح البتة. قال: «فإن قلت إنّا قد رأيناه في هذا الحرف، فإن نفس الشيء المتنازع فيه لا يكون حجّة على الخصم، إنها يكون حجة ما ثبت بلا خلاف، فأما ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة. ونظير هذا الذي ذهبت إليه في هذه الكلمة من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به، وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه أبو علي في قول الكميت يريد جمع (الكُبا) وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة، ويقال الكبا بالكسر والقصر يريد جمع (الكُبا) وهو كُساحة البيت مثل الزُّبالة، ويقال الكبا بالكسر والقصر أيضاً، قال أبو علي، إنها يجمع من هذا المعتل بالواو والنون ما كان محذوف اللام نحو: (بُرَةٍ وبُرون، وظُبَةٍ وظُبون)، وكُباً ليس بمحذوف اللام. فإما أن يكون خذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف، وإمّا أن يكون جمع

<sup>(</sup>١) التنبيه ٨٩/ أوما بعدها.

واحدٍ محذوف اللام لم ينطقوا به، واستغنوا عنه بهذا التام، فهذا ما عندي في هذه الكلمة»(١).

وذكر الفارسي مثل ذلك في (مقتوين) إذ جمع بالياء والنون بعد حذف ياءي النسب فقال في باب من الجمع بالواو والنون مما حذف فيه ياء النسب وكان حقّه أن يثبتا فيه: «فكما أجري الواحد على الجميع كذلك في (مَقْتَوينَ) وصف الواحد بالجميع على لفظ واحد، فلما دخله الواو والنون وكانا معاقبين لياءي النسب. صارتا كأنهما لغير معنى كما كانتا في (ثُبة وبُرة) لمّا كانتا عوضاً من اللام المحذوفة لم يكونا على حالهما في غير ما هما فيه عوض (٢).

## \* لِيَّة:

قال ابن جني: «وقال صخر بن عمرو أخو الخنساء:

إذا ذُكِرَ الإخوانُ رقرقت عَبْرةً وحيّيْت رمساً بين لِيّـة ثاويا

(لِيَّه) فِعْلة من لويت<sup>(٣)</sup>، كالطيَّة من طَوَيت، والنيَّة من نويت، ويجوز أن يكون فِعْله من لفظ قوله:

<sup>(</sup>١) المنصف ١/ ٢٢ وانظر لسان العرب ٥/ ٢١٤ كيا.

<sup>(</sup>٢) كتاب الشعر ١/ ١٥٥.

<sup>(</sup>٣) لية: قال المبرد: والأحسن في النسبة إلى حيّة: حيويّ، تحرّك ما قبل الياء الثانية لتقلبها ألفاً، فإنها إذا كانت كذلك انقلبت واواً في النسب. وإن تركت على حالها جاز، وفيه قبح لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة، وذلك قولك حَيِّيّ، ومن قال حيويّ قال في النسب إلى ليّة \_ وهو المصدر من لويت \_ لَوَويّ، لأنها لَوْية في الأصل، فلما زال الإدغام أظهرت الواو.

# فلأياً بلأي ما حملنا وليدنا (١)

فيكون أصلُها على هذا (لئية)، ثم خفّف الهمزة فأبدلها ياء، ثم أدغم الياء المبدلة من الهمزة في التي هي لام فصارت (لِيّة). ومن قال في تخفيف (رؤيا) فلم يدغم لم يجز له ذلك في تخفيف (لئية)، وذلك أنّ اختلاف الحرفين في (رؤيا) مع ما يقدّر من الهمز منعا الإدغام. وأما (لئية) فإذا خفّفت فإنّ الحرفين مثلان، فليس هناك غير الإدغام، وعليه قراءة من قرأ ﴿أَحْسَنُ أَثَنَا وَرِءْ يَا ﴾ [مريم: 19](٢).

قال أبو علي: فيكون تخفيف (رِئيا)، ويكون أيضاً فعِلاً من (رويت). قال: لأنّ للريّان نضارة وحسناً. ولا يجوز أن تكون (لِيّة) فيمن جعلها من (لَوَيْت) فُعْلَةً، قياساً على قولهم (قَرنٌ ألوى، وقرون ليّ) من قِبل أنهم قد قالوا في ذلك (ليٌّ وَ لُيُّ)، ولو كانت (لِيّة) فُعْلة لسمع فيها الضمّ، فإن سُمِعت (ليّة) بالكسر البتّة دلالة على كونها (فِعلة) لاغير، وبهذا نفسه أنكر أبو علي رحمه الله على الفرّاء قوله في قول الشاعر:

وقد نرى إذ الحياة حِيُّ الله الحياة حِيُّ

أنه أراد (فُعْلاً) وكسَّر (حياة) على فُعُل، كقولهم: (خَشَبة وخُشُب، وأكَمَةٌ وأُكُم).

على ظهر محبوكِ السّرَاة مُحَنَّبِ الديوان/ ٥٠ ولسان العرب ١/ ٣٣٥ حَنب، تاج العروس ٢/ ٣١٨.

<sup>(</sup>١) البيت لامرئ القيس وعجزه:

<sup>(</sup>Y) قرئت: أحسن أثاثاً وريّا

<sup>(</sup>٣) رجز للعجاج الديوان ١/ ٤٨٦ وبعده وإذ زمان الناس ذَعْفَلِيُّ والحجة ٤/ ١٣٠.

قال أبو على: لو كانت (حِيّ) فُعْلاً لسمع فيها حُيّ بالضم أيضاً، كما سُمِع في جمع ألوى ليّ وليٌ جميعاً.

وهذا عندي ساقط عن الفرّاء، لأنّ له أن يقول لأبي على: القياس يوجب فيها الضمّ كما سُمْتَ، غير أنها في هذا الموضع لم يكن الضمّ فيها لوقوع الياء الساكنة قبلها، فأتبعت بقية القوافي، نحو: (البكيّ والصبيّ ودَعفليّ ودوّاريّ) ونحو ذلك، وأمّا لية فلم تقع قافية في البيت فكانت خليقة أن تروى بالضم كما رويت بالكسر، وعلى ذلك يحمل قول الآخر:

ياليتـــه بـــالبحر أوبليّــة ......

وهو بلد بنواحي البحرين، فاعرف ذلك»(١).

وذكر في سر صناعة الإعراب أن أصل (لَيّة وطَيّة) لَوْية وطَوْية، فقلبوا الواو ياء وأدغموا الياء المنقلبة في الثانية فقالوا ليّة وطيّة (٢)

وذكر الفارسي أن (رِيّا) بالتخفيف والإدغام قراءة عامر ونافع وأهل المدينة (٣) وجعلها الأخفش فِعلاً من رأيت (٤) وذكرها الفراء عن بعضهم من رُويت (٥).

قال الفارسي: ومن خفّف الهمزة من (رئيا) لزم أن يبدل فيها الياء لانكسار

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٣٠/ أو بعدها.

<sup>(</sup>٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٨٥ والمنصف ٢/ ٢٨، ٣٧ الخصائص ١/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٣) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٠٩ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٧١.

<sup>(</sup>٤) معاني القرآن ٢/ ٤٣٩ وهو اختيار الفارسي في الحجة ٥/ ٢١٠.

<sup>(</sup>٥) المصدر نفسه ٢/ ١٧١.

ما قبلها، كما تبدل من ذيب وبير، فإذا أبدل منها الياء وقعت ساكنة قبل حرف مثله، فلا بّد من الإدغام وليس يجوز الإظهار في هذا كما جاز الإظهار للواو في نحو: (رُوْيا وروية ونوُي) إذا خففت الهمزة فيها، لأن الياء في (رِيّا) قبل مِثْلِ، ووقعت في (رُويا) قبل ما يجري مجرى المقارب، فإن خففت الهمزة على ما روي عن عاصم من قوله (ريئاً) حذفتها وألقيت حركتها على الياء التي قبلها فقلت (رِيّا) فِلعاً، ومن قال سُوءٌ وسِيٌّ قلب على قياس قوله (رِيّا)»(١).

ورد على من زعم أن (حَيّ) جمع حياة كبَدَنةٍ وبُدْنٍ، وخطّأه، لأنّ المصادر لا تجمع ولو كان جمعاً لـ (فَعَل) لجاء فيه الضم والكسر كما في (ليٍّ)، ولم يُسمع في الحيّ إلا الكسر ولم يحك فيها غيره ولم يُدّع فيها أنها فَعَل ولذا لا يجوز ما ذهب إليه(٢).

\* المرّوت:

قال ابن جنّي في معرض تعليقه على قول البرج بن مُسهِر الطائي:

سرت من لِوَى المَرُّوتِ حتى تجاوزت إلى ودوني مِن قناةَ شُعجونُها

(المرّوت: فَعُول) من لفظ المرْت، وهي الأرض التي لا نبت فيها. ولا يجوز أن يكون (فَعُلوتاً) من لفظ المرّ، لأن فَعُلوتاً ليس من أمثلتهم. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون في الأصل (فَعَلوتاً) كالرَّغَبوت والرَّهَبوت، غير أنّه أسكن استثقالاً لاجتماع المثلين متحرّكين. قيل: هذا يَفشُد من موضعين: أحدهما: أنّ مثال (فَعَل) من المضاعف لا يُدَّغم، نحو: (شرَر وطلَل وزمم)، فإذا كان (فَعَل) يظهر ولا يُدّغم فمثال (فَعَلوت) أولى بالصحّة لما انضمّ إليه من الزيادة التي بايَنَ فيها شَبَه الفعل،

<sup>(</sup>١) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٢١٠.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه ٤/ ١٣٠.

وإذا جاز لأبي الحسن أن يقول في (فَعِلان) من رَدَدْتُ، و (فَعُلان) بالإظهار (ردِدان ورَدُدان)، ويحتجّ للظهور بالزيادة اللاحقة لها، فأن يجوز هذا في (فَعَلان) أجدر.

والآخر: أنه لو كان فَعَلوتاً لكان مُلْحقاً به (قَرَبوس وزرَجون) بمنزلة (المَلككوت والحَلَبوت)، وإذا كان ملحقاً وجب إظهاره وامتنع إدغامه ك (قَرْدَد، وسُرْدُد، وعَفَنْجَح، وسَبَهْلَل، وقَنَعْدَد)، فلو كان كذلك لوجب فيه (مَرَدُوت)، ومثله من شَدَدوت شَدَدوت»(۱)

وما ذهب إليه ابن جني من أن وزنها الفَعّول مذهب شيخه الفارسي الذي يرى أنّه ليس في الكلام (فَعْلوت) يرى أنّه ليس في الكلام (فَعْلوت) فيكون فيه بعض حروف الحيّ، وليس منه، والتاء لام الفعل، فإن قلت فقد جاء المرّوت في قوله:

وما خليجٌ من المَرّوتِ ذو حَـدَبٍ يرمي الضريرَ بعودِ الأيْكِ والضالِ المرّوت: الأرض التي لا تنبت شيئاً.

فإنّه أيضاً (فَعّول) من المَرْت، ولا يكون فَعْلوتاً من المرور، لأنّ هذا الوزن لم يجيء في شيء.

فإن قلت: فهذا التأليف الذي هو (حيّوت) لم نعلمه في موضع، فإن ذلك أسهل من يدخل في الأبنية ما ليس منها، وإن قلت: فما تنكر أن يكون (حَيّوت) فَعَلوت كالرَّغَبوت، فالتاء فيه زيادة، وإنها أُسْكِن لكراهة المثلين كما أبدل في الحيوان لكراهة المثلين، ومع ذلك فلو لم يدغم ويثبت للزمك أن تجري اللام التي هي ياء بالضم، وإذا لزم تحريكها لزم إسكانها، فإذا لزم إسكانها لزم حذفها

<sup>(</sup>۱) التنبيه ۱۹۰/ بوما بعدها.

لالتقاء الساكنين فأسكنت العين من فَعَلوت لتحتمل الياء الحركة لسكون ما قبلها، كما قلبت اللام من (طاغوت وحانوت وجالوت) لمّا لزم حركتها بالضم في فعلوت، فلما قلبت الكلمتان انقلب حرف العلة فيهما، فإسكان العين من فَعَلوت في الحيُّوت كقلب اللام من (طاغوت وحانوت) فذلك إن قاله قائل أمكن أن يقول. وتقول: إنّ المعتل يختص بأبنية لا تكون في الصحيح، فكذلك فَعَلوت جاء حَيُّوت عليه لما قدّمنا وإن لم تجيء في غير المعتل»(۱) وساقها ابن منظور في مرت وهذا يوافق كلام ابن جني والفارسي(۲).

وذكر سيبويه وزن فَعُول في الاسم كسَفّود وكَلُّوب وفي الصفة كسَبّوح وقد وسلام، وأن التاء تلحق خامسة فيكون الحرف على فَعَلوت في الأسهاء كها قالوا رَغَبوت ورَهَبوت وجَبروت ومَلكوت، وقد جاء وصفاً كحَلبوت وتربوت للخيار الفارهة من النوق.

## \* مَوْماة:

قال ابن جني: «وقال تأبّط شرّاً:

يظلّ بموماة ويُمْسي بغيرها بحجيشاً ويَعْرَوْري ظهورَ المهالك

ذهب سيبويه إلى أنّ (مَوْماة) فَعْللَة من مضاعف الميم والواو. ومثّلها بـ (مَـرْمـرة) فإن قيل: ما يُنكَر أن تكون (فَعْلاة) كأرطارة وعَلْقاة. قيل

<sup>(</sup>١) الحجة للقرّاء السبعة ٤/ ١٣٦ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) لسان العرب ٢/ ٨٩ وما بعدها. وذكر أنها بلد لباهلة وقيل لكليب وفي الصحاح أنه اسم واد مرت.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٤/ ٢٧٥ و٢٧٢ وانظر المنصف ١/ ١٣٩. السفّود: عود من حديد يُنظم فيه اللحم ليُشوى.

يمنع من ذلك شيئان:

أحدهما: أن (فَعْلَلَة) أكثر من (فَعْلاة). والآخر: أنَّك إنْ حملتها على (فَعْلاة) خَلَجْتَها عن سَعة الباب إلى ضيقِه، وكنت تَعدِل بها عن باب (صرصر وجمجم) إلى باب (سَلِس وقلق).

فإن قلت ما أنكر أن تكون (مَفعَلة) كَمدْعاة ومَوْ لاة. قبل: لو فعلت ذلك لعَدَلْتَ به عن باب (فَعْلَلْت) المضاعف إلى باب ما اعتلّت فاؤه و لامه من نحو: (وفيت ووشيت)، وهذا أقل من باب (صَلْصَلُت وقَرْقَرْتُ). وقد كسَّرَها على (موام)، وقالوا فيها أيضاً (مَيام) بالياء، وقد أكثرنا من الشواهد على هذا ونحوه في شرح تفسير شعر المتنبي، ولو كانت (مَوْماة) مفعَلة لما كانت لامُها إلَّا ياء، لأنّه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلاّ قولهم (واو)»(١).

وذهب سيبويه إلى أنّ (الَمُوْماة) بمنزلة الدَّوْداة والَمُرْمَر لا بمنزلة تَمَسْكَن؛ لأنّ ما جاء هكذا والأول من نفس الحرف هو الكلام الكثير، وأنك لا تكاد تجد في هذا الضرب الميم زائدة إلا قليلاً (٢). فالميم فيها ليست زائدة بل أصل ووزنها فَعْللَة.

وذكر ابن سيدة في المخصص أنّ جمعها (موامى) كالسباسب والميامي وأنها معاقبة لغرر علَّة إلا طلب الخفّة (٣).

وذكر ابن منظور من نظائرها: الشَوْشاة والدوداة والجمع موام وعن ابن جني ميام<sup>(٤)</sup>.

<sup>(</sup>١) التنبه ٢١/ س.

<sup>(</sup>٢) الكتاب ٤/ ٣٩٤.

<sup>(</sup>٣) المخصص ١٠/ ١١٣.

<sup>(</sup>٤) لسان العرب ١٢/ ٥٦٦ موم: وهي المفازة الواسعة الملساء أو الفلاة لا ماء بها ولا أنيس.

ونقل الزبيدي عن المبرّد قوله فيها المَوْماة والبَوْباة (١).

## \* موسى:

قال ابن جني: «وقال وضّاح بن إسهاعيل بن عبد كلال:

فإن شِئتَ فاقتُلْنا بموسى رَمِيضة جيعاً فقطّعنا بها عُقَد العُرا

(موسى) لا يصرفها الكوفيّون، ويعتقدون فيها أنهّا (فُعْلى)، وهي عندنا نحن (مُفعَل)، ويحكي أصحابُنا (أَوْسَيْتُ رأسَه)، أي حَلَقْتُه ويصرفونها، وهذا يوجب علينا أن يكون مذكّراً، لأنه لو كان على ما نذهب إليه وهي مؤنّثة لوجَب فيها (مُوْساة)، ك (مَفْصاة ومَعْطاة)، والجواب عن هذا أنه قد يجوز ألاّ يكون صفة فيلزم تأنيثه، بل يكون ك (مخدّع ومُصْحَف)، غير أنة مؤنث، كها أنّ (السراويل والذراع واللسان) كل واحدة منهن مؤنثة»(٢).

واختار مذهب البصريين ابن عصفور فقال: «وعلى مُفعَل ويكون فيهما؛ فالاسم نحو مُصحَف ومُحَدَع ومُوسى، ولم يكثر هذا في الكلام اسماً، وهو في الوصف كثير نحو مُكرَم ومُدخَل»(٣).

وذكر سيبويه أن موسى وعيسى أعجميان لا ينصرفان في المعرفة وينصرفان في النكرة. وأن موسى على (مُفعَل) وعيسى (فِعلى)، والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى، (موسى الحديد) مُفعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها

<sup>(</sup>١) تاج العروس ١٣/ ٤٦٩ موم.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٧١/ ب.

<sup>(</sup>٣) الممتع في التصريف ١/ ٧٩.

بمنزلة (معزى)، إلا أنّ الياء في موسى من نفس الكلمة(١).

## \* وزن يَرَمْرَم:

ذهب ابن جني إلى أن (يَرَمْرَم) من قول الشاعر:

ينمي وعيدهما إليّ وبيننا شُمٌّ فوارعُ من هضابِ يرمرما

من الثلاثي الملحق بالخماسي وليست من الرباعي فقال: «وأمّا (يَرَمْرَم) فإنّه ثلاثي، ومثاله (فَعَلْعَل) وهو من باب (صَمَحْمَح) و (بَرَهْرَه)، ولا يكون من مضاعف بنات الأربعة نحو: (قَلْقَلْتُ) و (صعصعت)، لأنه كان يكون (يَفعُلل)، وهذا فاسد من موضعين:

أحدهما: أنّ هذا مثالٌ معدوم.

والآخر: أنْ ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوّلها إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها نحو: (مُدَحرِج ومُسَرْهِف)، وبهما تعلم أنّ (أَلُلَماً ويلملماً) من بنات الثلاثة، وهما (فعلعل)، وهذا واضح في التصريف»(٢).

فالياء في (يرمرم) أصل لازائدة، كما ذهب سيبويه في ياء (يَسْتَعُور)، فعدّها بمنزلة عين عضر فوط، وذلك أنّ الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلّا الميم الذي يكون على فعله، فصار كفعل بنات الثلاثة المزيد<sup>(٣)</sup>.

وقال في باب الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا: «فيكون الحرف على (فَعَلْعَل) فيهما فالاسم نحو: (حَبَرْبَر. وحَوَرُور، وتبربر) والصفة نحو:

<sup>(</sup>۱) الكتاب ٣/ ٢١٣.

<sup>(</sup>٢) التنبيه ١٦٧/ أ.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٤/ ٣١٣ والمنصف ١/ ١٤٥ و٣٠٢.

(صمحمح، ودمكمك، وبَرَهْرَهةٍ)... ويكون على فُعَلْعَل، وليس في الكلام فِعِلْعِل وفُعُلْعُل»(١).

وعلل ابن جني عدم لحاق الزوائد بنات الأربعة أصلاً لأنه ليس لها تصرف ذوات الثلاثة وكثرتها، وذلك أن أول الكلمة لا تتمكن فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعل كمنطلق ومستخرج. ولذلك عدّت الهمزة في كلمة (إسطبل) أصلاً والكلمة خماسية لأنها لم تجر على فعل كها ذهب سيبويه وأبي الحسن (٢٠. وكذلك همزة إبراهيم وإسهاعيل بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون. ولذلك عدّ من الملحق بالخهاسي من الأسهاء ما تكرر فيه الحرفان الرابع والخامس بمنزلة تكرير حاء صمحمح وكاف دمكمك. فيكون فعلعلاً. وقال: «وقد ألحقت الثلاثة بالخمسة بأن كرّروا العين واللام فقالوا: (صمحمح وبرهرهة وجُلَعْلَع ودمكمك) وأحرفاً كثيرة على هذا المثال تعادل باب (حبنطى) في الكثرة أو أكثر منها فاجعلها قياساً في إلحاق الثلاثة بالخمسة»(٣).

\* يَرْنا:

قال ابن جني في قول العُدَيْل بن الفَرْخِ العِجليّ:

فَما تُرْب يرنا لوجمعت ترابَها بأكثر من إبني نزار على العدِّ

«(يَرْنا) يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون (فَعْلى)، والآخر أن يكون (يفعل).

يؤكد (فَعْلى) كثرتها في الاسم، ويؤكّد (يفعل) أنّا لا نعرف في الكلام

<sup>(</sup>١) المصدر نفسه ٤/ ٢٧٨ وانظر ٣٠١، ٢٩٠ والمنصف ١/ ١٧٦.

<sup>(</sup>٢) المنصف ١/ ١٤٤.

<sup>(</sup>٣) المصدر نفسه ١/ ١٧٦.

تركيب (يرن)، وفيه تركيب (رنو)، فكأنها (يفعل) من (رَنُوت)، وقد يجوز أن يكون أراد (أَرْنا) فَعْلى من لفظ (الأرَن)، ثم أبدلت الهمزة ياء كها أبدلت الهمزة ياء في قولهم (باهلة بن يعصر)، ألا تراهم ذكروا أنه إنها سمّي بذلك لقوله:

أَخُلَيْدَ إِنَّ أَبِ الَّهِ غِيَّرَ جِسْمَه كُرُّ اللَّيالِي واختلافُ الأعْصُرِ (١)

رنأ يرنأ: الرنء الصوت، واليَرَنّأ واليُرَنّأ: اسم للحنّاء ويرنأ لحيته يصبغها باليرَنّأ. والأرن النشاط. وأما (الُيرَنّا) فهو يُفعّل، وذلك أنّ زيادة الياء أوّلاً أكثر من زيادة الهمزة آخراً، ألا ترى إلى كثرة (يَرْمع ويعمُل ويعسوب ويقطين) وقلّة (هضباء)، ولو سمّيت به (يُرنّا) لم تصرفه معرفةً لأنه كـ (يُقَطّع)، فهو من باب (التُنوّط والتُبشّر)»(٢).

فابن جني يجوز في (يرنا) أن تكون على فعلى من (يرن) أو من (أرن)، وأن يكون يفعل من (رنو). وذهب ابن عصفور إلى أنه يفعل وعده من ملحق الثلاثي المزيد على وزن الرباعي (٣٠). غير أنه جعله مهموز الآخر (يرنأ).

\* \* \*

<sup>(</sup>۱) البيت لباهلة بن أعصر وهو في المخصص ٦/ ٣٣ واللسان ٤/ ٥٨١ عصر، وتاج العروس ١٣/ ٦٩. يرن ويرنا: اسم رملة. اللسان ١٣/ ٤٥٧ يرن ويرنا: اللسان ١٣/ ٤٥٧ (يرن).

<sup>(</sup>٢) التنبه ٩٦/ أ.

<sup>(</sup>٣) الممتع في التصريف ١/ ١٨١،١٦٧.

اليَرْمَع: حجارة ليّنة رقاق بيض تلمع. اللسان ١٣/ ٤٥٧ يرن.

اليعمُل واليعمُلة: الناقة التي يُعمل عليها.

التَّنَوُّط والتُّنُوِّط: طائر، اللسان ٧/ ٤٢٠ نوط.

التُّبُشِّر والتُّبُشِّر: طائر يقال هو الصُّفاريّة ولا نظير له إلا التُّنوِّط وهو طائر.

#### اللهجات

## \* إشباع الحركة:

جوّز الأعلم في (نكيرة) من قول دريد بن الصمّة:

فإنّا للحم السيف غير نكيرة ونلجمه وليس بذي نُكر

فقال: «وقوله (غير نكيرة): أي غير حال منكورة، ويجوز أن يريد (غير نكرة)، ثمّ أشبع الكسر ضرورة فحدثت بعدها ياء كها يستمرّ ذلك في الجموع كالصياريف ونحوه، وكها تقول:

وقال الآخر:

أدنـــــو فــــــأنظور(١	••••••••
	كــــأنّ في أنيابهــــا القرنفـــول(٢)
نشأت بعدها واو»(۳).	أراد القرنفل، فأشبع الضمّة حين
د تشبع الضمّة فتحدث بعدها واو <sup>(۱)</sup>	وقِد ذكر ابن جنّي أنّ العرب ق

ويروى يُشري في سرّ صناعة الإعراب١/ ٣٣٨، ٢٦، ٢/ ٣٣٨ والتهام في تفسير أشعار هذيل/ ١٦١ وانظر تاج العروس١٤/ ٢٥٣ نظر، والتكملة٣/ ٢١٣ والإنصاف/ ٢٤

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

والمغني/ ٤٨٢. (٢) رجز في الإنصاف ١/ ٢٤ واللسان/ قرنفل.

وأننى حيث ما يثنى الهوى بصري

(٣) شرح الأعلم/ ١٤٥ وما بعدها.

<sup>(</sup>١) البيت لابن هرمة، تمامه:

وقال ابن دريد هي لغة طيّع (٢)، وذكر الزبيدي أنّها لغة لبعض العرب (٣)، وعدّه ابن عصفور من زيادة الحرف للضرورة وتجيء في الألف والواو والياء (٤).

#### \* حذف نون التثنية لغير إضافة:

جوّز ابن جنّي في قول تأبّط شرّاً:

هما خطّت المما إسار ومِنّةٌ وإمّا دم والقتل بالحرّ أجدر (٥) وجهين:

الأول: إضافة (خطّتا) إلى (إسار) وعدم الاعتداد بإمّا فاصلاً بينهما.

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٠ والإنصاف ١/ ٢٣\_٣٠ وعدَّها ضرورة.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ٧٦٤.

(٣) تاج العروس١٤/ ٢٥٣ والتكملة ٣/ ٢١٣ والأمالي الشجرية ١/ ٢٢٢.

(٤) ٢٢٢ شرح الجمل ٢/ ٥٥٧ قال ابن عصفور: «ومن ذلك زيادة حرف مد ولين إشباعاً للحركة فمها جاء من ذلك في الياء:

يجبك قلبي ما حييت فإن أمت يحبّبك عظم في الستراب تريب أراد (تَرِباً) ومما جاء من ذلك في الألف قوله:

أعــوذ بـالله مـن العقـراب الشـائلات عقـد الأذنـاب ومما جاء من ذلك في الواو قوله:

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ»

(٥) الديوان/ ٨٩ وروايته فيه: لكم خصلة إما إسار ومنّة.

والثاني: حذف النون من (خطّتان) على لغة من يحذف نون المثنّى لغير إضافة، لأنّه حكي ذلك عن العرب، وذكر مما يعزى إلى كلام البهائم قول الحجلة للقطاة (بيضك ثنتا وبيضي مئتا).

وذكر أنَّ الفرّاء ذهب إلى حذف النون استخفافاً من قول الشاعر:

له متنتان خطاتا كم أكبّ على ساعديه النّمر (١) وقول الآخر:

لنا أعنُـزٌ لُـبْنٌ ثـلاثٌ فبعضها لأولادها ثنتا وما بيننا عنــزُ (٢) مستدلاً على ذلك بقول الآخر:

ومتنتـــــان خظاتــــان كزحلــوفي مــن الهضـــب<sup>(٣)</sup>

وذكر في سرّ صناعة الإعراب عن الكسائي أنّه أراد (خطَتا)، فلمّا حرّك التاء ردّ الألف التي هي بدل من لام الفعل التي حذفت لسكونها وسكون التاء، فلمّا تحرّكت التاء ردّها، فقال (خطاتا).

ورد عليه بأن ذلك يُلزمه أن يقول في (قَضَتا وغزتا: قضاتا وغزاتا)، ثمّ قال: إلا أن له أن يقول إنّ الشاعر لمّا اضطر أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة

<sup>(</sup>۱) البيت لامرئ القيس الديوان/ ١٦٤ وسر صناعة الإعراب٢/ ٤٨٤ والأشباه والنظائر ٥/ ٤٦ والخزانة٧/ ٥٠٠ واللسان١٣/ ٣٩٨ متن وشرح المرزوقي/ ٨٠.

 <sup>(</sup>۲) البيت في الخصائص ۲/ ٤٣٠ وسر صناعة الإعراب ۲/ ٤٨٧ والممتع في التصريف ۲/ ۷۲۰ وشرح شواهد الشافية/ ١٥٩ والخزانة ٧/ ٥٨٠ وشرح المرزوقي/ ٨٠.

<sup>(</sup>٣) التنبيه ١٧/ س.

اللازمة في نحو: (قولا وبيعا وخافا)، وأنّ مذهب الفرّاء حذف النون من (خظاتان) كما في قول أبي داود الإيادي:

ومتنتان خظاتان كزُحلوفِ من الهضان كرُحلوفِ من الهضان

ورجّح قول الكسائي لأنه أقيس عنده من قول الفرّاء، وذلك أنّ حذف نون التثنية شيء غير معروف(٢).

وذكر في الخصائص أنّ القول بحذف نون التثنية لغير إضافة مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup>.

وعدّه ابن هشام من الضرائر(٤).

### \* ذو الطائية:

ذهب المرزوقي إلى أنّ (ذو) من قول الشاعر قوّال:

قـولا لهـذا المـرء ذو جـاء سـاعيا هَلُـمَّ فـإنّ المشـرِفيَّ الفـرائض

اسم موصول بمعنى الذي وهي لفظة طائية تجيء بهذه الصورة في كلّ حال و لا تُغرّ (٥).

<sup>(</sup>١) الديوان/ ٢٨٨ والحماسة البصريّـة ٢/ ٣٢٧ وسر صناعـة الإعراب ٢/ ٤٨٤، ٤٨٧ والممتع في التصريف٢/ ٥٢٦.

<sup>(</sup>٢) سر صناغة الإعراب ٢/ ٤٨٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) الخصائص ٢/ ٤٣٠.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب/ ٨٤٣.

<sup>(</sup>٥) شرح المرزوقي/ ٦٤٠ و/ ١١٥٩ و١٧٤٧ وانظلر شرح الأعلم/ ٣٨٧.

وذكر التبريزي أنّ (ذو) لفظة طائية في معنى الذي، يقولون : (هذا ذو قال ذاك، ورأيت ذو قال ذاك، ومررت بذو قال ذاك)، فيحتاج من الصلة إلى مثل ما يحتاج إليه الذي، لكنها تقع في لغتهم للمذكر والمؤنث، ولهذا صلح أن يقول:

والبئر مؤنثة<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن جني فذكر أنّ لغة طيئ أن يقال: (ذو) للمذكر و (ذات) للمؤنث، وعبارته:

«ومن أبيات عارق أيضاً:

لئن لم تغير ما قد صنعتم لأنتَحِين للعظم ذو أنا عارقُه (٣)

هذه لغة طائية تقول: (هذا ذو رأيت، ووجدتُ ذو طلبتُ، ومررتُ بذو تعرف) أي الذي.

ويقال في المؤنث: (هذه ذات رأيتُ، وكلّمت ذاتُ تعرف، ومررت بذات في الدار)، فتلزم الضمة في المؤنث كالواو في المذكر، ولغات الذي والتي كثيرة جداً»(٤).

(١) البيت بتمامه:

فات الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

- (٢) شرح التبريزي ٢/ ١٥٢ و٣/ ١٥٦ وشرح الأعلم/ ١٦٨.
- (۳) كتاب الشعر٢/ ٤١٥ والمحتسب١/ ١٤٢. ونسب في اللسان إلى قيس بن جروة ١٠/ ٢٥٠ عرق.
  - (٤) التنبه ١٩٠/ ب.

وفي المحتسب عدّ وقوع الواو بعد الضمة في آخر الاسم شاذاً وذكر أنّ هذا لم يأت إلا في الفعل نحو: (يغزو، ويدعو، ويخلو)، وأمّا ذو الطائية فشاذ، وذهب إلى أنّ منهم من يغيّر هذه الواو في النصب والجرّ، فيقول) رأيت ذا قام أخوه، ومررت بذي قام أخوه. ثم قال: «وسألت أبا عليّ عن حكاية أبي زيد (فعلته من ذي إلينا)، فقال: أراد من الذي إلينا، فقلت: فهذا يوجب عليه أن يقول: من ذو إلينا. فقال وهو كها قال قد تغيّر هذه الواو في النصب والجرّ، وعلى أنّ (ذو) هذه لمّا كانت موصولة وقعت واوها حشواً فأشبهت واو طومار، كهاأشبهت عند صاحب الكتاب ياء معديكرب ياء دردبيس»(۱).

ويؤكد ما ذهب إليه ابن جنّي قول ابن الشجري: «والسادسة أنّ منهم من يقيم مقام الذي (ذو) ومقام التي (ذات)، وهي لغة طيئ، يقولون: (زيد ذو قام، وهند ذات قامت) بمعنى التي قامت:

فإنّ بيت تميم ذو سمعت به فيه تَنمَّتْ وأرستْ عِزَّها مُضَرُ و (ذو) موحّدة على كلّ حال في التثنية والجمع، وكذلك (ذات) موحّدة مضمومة في كلّ حال.

قال الفرّاء: سمعت بعضهم يقول: (بالفضل ذو فضّلكم الله به، وبالكرامة

الدردبيس: خرزة سوداء كأنّ سوادها لون الكبد إذا رفعتها واستشففتها رأيتها تَشِفُ مثل لون العنبة الحمراء تتحبّب بها المرأة إلى زوجها توجد في قبور عاد وقيل الشيخ الكبير الهِمُّ. اللسان ٦/ ٨١ درس.

<sup>(</sup>١) المحتسب ١/ ١٤٢. الطومار: الصحيفة. اللسان ٤/ ٥٠٣ طمر.

ذات أكرمكم الله بها). ومنهم من يجعل (ذو) بمعنى الذي والتي، فيقول: (هذه هند ذو سمعت بها، ومررت بها، ومررت بها، ورأيت أخويك ذو مررت بها، ومررت بالقوم ذو سمعت بهم) كما جعلوا (مَن) للذكر والأنثى وللاثنين والجميع. قال سنان بن الفحل الطائي:

فان الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

قال بعض النحويين: وربها ثنّوا وجمعوا، فقالوا: (هذا ذوا تعرف، وهؤلاء ذووتعرف، وهاتان ذوا تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف)، ويضمّون التاء على كلّ حال»(۱).

وذكر الفارسي في كتاب الشعر مجيء (ذو) اسماً موصولاً بمعنى الذي(٢).

وذهب ابن مالك إلى أنّ ذو الطائية مبنية غالباً، وحكى حكاية الفرّاء وقال: «وبناؤها هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف كها يعرب (ذو) بمعنى صاحب... ومنهم من يقول رأيت ذات فعلت وذوات فعلن، بمعنى التي فعلت، واللاتى فعلن»(٣).

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها (٤). ونقل أبو حيّان عن الأزهري أنَّ (ذو) في لغة طيئ تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما،

<sup>(</sup>١) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٥.

<sup>(</sup>٢)كتاب الشعر ٢/ ٤١٥.

<sup>(</sup>٣) التسهيل/ ٣٤ وشرحه ١/ ١٩٥.

<sup>(</sup>٤) المقرّب ١/ ٥٦ والخزانة ٦/ ٣٤.

وأمّا (ذات) فالأفصح فيها ألاّتثنّى ولا تجمع، يكون هذا للمؤنثة وتثنيتها وجمعها مبنية على الضمّ رفعاً ونصباً وجرّاً. وعن بعضهم إعرابها إعراب ذات بمعنى صاحبة (١).

## \* الحِباب:

ذهب الأعلم إلى أنّ الجِباب لغة في الحُبّ لهذيل فقال: «والحباب الحبّ بلغة هذيل. ويقال هو جمع حُبّ، ويقال هو بمعنى المُحابّة، مصدر حاببتُه كالخِلال والمخاللة من خالَلته»(٢).

وجاء في اللسان الحباب بالكسر: المُحابّة والمُوادّة والحُبّ. قال أبو ذؤيب:

يُدَلِّيك للخير الجديد حِبابُها(٣)

فقلتُ لقلبى يالك الخيرُ إنّا

وقال صخر الغي:

عاودَني من حِبابها الزُّوَّدُ(٤)

إنّي بِـــدهماءَ عَـــنَّ مـــا أجِـــدُ

\* أفّ:

ساق ابن جنّي لـ (أفّ) سبع لغات نقلها عن الفارسي فقال:

تَقَلَّبُ تِساراتِ بنسا وتَصَسرَّفُ

فـــأُفُّ لـــدنيا لايـــدوم نعيمُهـــا

<sup>(</sup>١) الارتشاف ٢/ ١٠٠٧.

<sup>(</sup>٢) شرح الأعلم/ ٢٢٩.

<sup>(</sup>٣) الديوان/ ٣٤.

<sup>(</sup>٤) اللسان ١/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠.

أخبرنا أبو عليّ أنّ في (أفّ) سبعَ لغاتٍ: (أفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ، وأفّ وأفٌّ، وأقّى ممال)، وهو الذي يقول فيه العامّة (أفّي) بالياء. وزاد غيره (أفُ) خفيفة.

وهذه اللفظة أحد الأسهاء المسمّى بها الفعل في الخبر، وهي اسم لأتضجّر كها أنّ (آه) اسم أتألمّ، و (هيهات) اسم بَعُد، و (شتّان) اسم افترق، و (لبّ) اسم أجيئك، و (دهددين) اسم بطك، و (ويك) اسم أعجب، و (إيّاي) اسم أتنحّى، وقد ذكرنا ذلك في غير موضع، وهي مبنيّة من حيث بنيت بقيّة هذه الأسهاء.

فمن ضمّ أتبع الضمّ مثله، ومن فتح هرب إلى الفتحة لخفّتها من ثقل التضعيف، ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن نوّن أراد التنكير، أي تضجُّراً، ومن لم ينوّن نوى التعريف، أي التضجُّر، ومنحذف فكقَط تخفيفاً وهرباً من ثقل التكرير، ولكن نقول من قال (أفّى) فأمال طريف، وذلك أنّك تجد بذلك اسماً مبنيّاً فيه ألف التأنيث، وذلك عزيز جدّاً، وإنّما ذلك فيما فيه تاء التأنيث، نحو: (ذَيَّة، وكَيَّة، وذَيت، وكيتَ)، ومثل ذلك قولهم: (هَنّا) في معنى ههنا»(۱).

وقال الأعلم: «ومعنى (أفّ) الزجر والإبعاد، وهي اسم من أسماء الفعل، وجب لها البناء لوقوعها موقعه، وتقديره بُعداً وسُحقاً، إلاّ أنّ بُعداً مصدر جارٍ على فعله فانتصب به، وأف صوت لم يؤخذ من فعل، وإنّما هو كناية عنه، كما كانت (هلُمّ وإيدٍ)ونحوهما فلم تعرب.

وفيها لغات: تُضمّ وتفتح وتكسر، وتنوّن إذا أريد بها النكرة، وإن أريد بها

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٤٢/ أوماً بعدها. ونقله صاحب الشرح المعزوّ إلى المعرّي/ ٧٤٧.

المعرفة لم تنوّن. وقديقال فيها (أُفّا) بألف و (أَفْ) مخفّفة كقَطه (١٠).

وذكر الأخفش من لغاتها (أفّاً) جُعلت مثل (تَعساً)، و (أُفَّ)، وذلك أنّ بعض العرب يقول (أفَّ لك) على الحكاية، أي لاتقل لهما هذا القول. وعدّ الرفع قبيحاً لأنّه لم يجئ بعده اللام، وذهب إلى أنّ من كسر فقال (أفِّ) كثير وهو أجود.

وأنّ بعضهم كسر ونوّن فقال (أفّ)، وبعضهم قال (أفّي)، كأنّه أضاف القول إلى نفسه فقال (أُفّي هذا لكما). وهذه اللغة الأخيرة التي ذكرها عدّها ابن جني من قول العامة وردها إلى الإمالة، وجعل الأخفش المكسور من هذا منوّناً وغير منوّن، على أنه اسم غير متمكّن، نحو أمسِ وما أشبهه، والمفتوح بغير نون كذلك (٢).

## \* علّ لغة في لعلّ:

قال الأعلم: وقوله (علّ) أراد لعلّ، وهي لغة (٣) ومذهب سيبويه أنها الأصل في (لعلّ)، واللام الأولى زائدة. قال:

«ولعل حكاية، لأنّ اللام ها هنا زائدة بمنزلتها في لأَفعلَنَّ، ألا ترى أنّك تقول: (علّك)»(٤).

وذكر ابن هشام أنّ (علّ) لغة في لعلّ، وهي أصلها عند من زعم زيادة

<sup>(</sup>١) شرح الأعلم/ ٧٢٠ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) معانى القرآن للأخفش ٢/ ٤٢١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٣) شرح الأعلم/ ٨٧٥.

<sup>(</sup>٤) الكتاب ٣/ ٣٣٢ واختاره المبرد وبعض البصريين شرح المفصل ٨/ ٨٠.

اللام. (١) ونقل عن بعض أصحاب الفرّاء أنّ لعلّ تنصب الاسمين، وعن يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى (لعلّ أباك منطلقاً). قال: وعقيل يخفضون بها المبتدأ(٢).

والقول بزيادة اللام مذهب البصريين، وذلك أنّهم وجدوها تستعمل في كلامهم كثيراً عارية عن اللام بمعنى لعلّ فاستدلّوا على زيادتها.

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ اللام أصلية، لأنّ لعلّ حرف، وحروف الحروف أصلية، وحروف الزيادة تختصّ بالأسماء والأفعال. واختار الأنباري مذهب الكوفيين، وردّ على البصريين بأنّ اللام إنها حذفت من لعل كثيراً في الشعر لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعّبت العرب بهذه الكلمة فقالوا: (لعلّ، ولعَلْنَ، ولَعَنَّ بالعين غير معجمة، ورَعَنَّ وعَنَّ، ولغلّ، وغلّ)، فلمّا كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال.

واختار ابن جني مذهب البصريين(٤).

وزاد ابن يعيش: (عنّ، ولغَنّ، وأنّ، لأَنّ)(٥).

## \* رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع:

ذهب صاحب الشرح المعزو إلى المعري إلى أنّ رفع المستثنى بإلاّ في

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب/ ٢٠٦.

<sup>(</sup>٢) المصدر نفسه/ ٣٧٧.

<sup>(</sup>٣) الإنصاف ١/ ٢١٨ وانظر المغني/ ٣٧٩.

<sup>(</sup>٤) الخصائص ١/ ٣١٦.

<sup>(</sup>٥) شرح المفصل ٨/ ٨٧ وما بعدها.

الاستثناء المنقطع لغة تميم. قال:

ليس عليهم إذا يفِدون أردية إلاّ جيادَ قِسيِّ النبع واللُّجُم

(إلاَّ جياد) بالنصب لأنَّـه منقطع مما قبلـه، وبنو تميم يرفعون مثل هذا على البدل»(١).

وذكر أبو حيّان أنّ الاستثناء المنقطع إذا صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه وتأخّر فبنو تميم يجيزون الإتباع فيه كالمتصل، وأنّ النصب عندهم أفصح من البدل. أما الحجازيون فيوجبون نصبه، فإن تقدّم على المستثنى منه لم يجز فيه إلاّ النصب(٢).

وقال سيبويه: «هذا باب يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: (ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً)، جاؤوا به على معنى (ولكنّ حماراً)، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكنّ)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون (الأحدفيها إلا حمارٌ)، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً الأن يُعلم أن ليس فيها آدميّ، ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانها، ... ومثل ذلك (ما لي عتاب إلاّالسيف)، جعله عتابه، كما أنّك تقول: (ما أنت إلاّ سيراً) إذا جعلته هو السير... وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل»(٣).

<sup>(</sup>١) الشرح المعزو إلى المعري/ ٩١٩.

<sup>(</sup>٢) الارتشاف ٣/ ١٥١١.

<sup>(</sup>٣) الكتاب ٢/ ٣٢١\_٣٢٤ وانظر الإنصاف/ ٢٦٩ وشرح المفصل ٢/ ٣٢٠ والتصريح (٣) ١١٧ . ٣٥٣.

## \* قلب الياء ألفاً في لغة طيئ:

ذهب ابن جني إلى أنّ طيّئ تقلب الياء ألفاً، فيقولون في: (فني: فني)، وفي (رضي: رضا)، وفي (بقي: بقي)، فقال:

«قال كلثوم بن صعب:

فليت غداً يوم سواه وما بقى من الدهر ليل يحبس الناس سرمدا

هذه لغة طائية، يقولون في نحو: (بقي وفني: بقى وفنى)، غير أنّ هذه الفتحة عندهم عارضة غير معتدّة، يدلّك على ذلك قولهم في المضارع (يفنى ويبقى)، ورَضا: يرضى)، فلو كانت فتحة الماضي معتدّة عندهم وببال في اعتقادهم لما فتحوا العين في المضارع، ولوجب أن يقولوا (رَضا، يرضو، وبقى يَبقي)، وأيضاً فإنهم يقولون في (جارية: جاراة، وفي ناصية: ناصاة)، وقد وقع الاجتماع على أنّ من قال في (مَدارٍ ومعايٍ: مدارى ومعايا) لم يقل في (قاضٍ: قاضى)، ولا في (ساعٍ: ساعى)، مخافة أن يلتبس فاعل بفاعل، من حيث كانا مثالين موجودين في الكلام، فخافوا التباس أحدهما بصاحبه، وليس في الكلام شيء على مثال مفاعل مفتوح العين فيلتبس به مدارى ومعايا، وقد تراهم مع هذا قالوا: جاراة وناصاة، ولم يخافوا التباس فاعِلة بفاعلة، فلولا أنّ لغة طبّئ في نحو هذا، وإن كانوا إنّها أرادوا يخافوا التباس فاعِلة بفاعلة، فلولا أنّ لغة طبّئ في نحو هذا، وإن كانوا إنّها أرادوا الكسر إلى الفتح مع ما اجتنبوه في غيره من التباس مثال بمثال.

ونحو من هذا التغيير الذي لابال به عندهم فتح العين في (يَطَأُ ويَسَع)، لمّا كانت عارضة لأجل حروف الحلق لم يعتدّوها، وأقرّوا الفاء محذوفة بحالها، هذا على أنّهم قد تصوّروا فيه أيضاً ما يقلّ نحوُه، أعنى مجيئه على أنّ أصله (فَعَل،

يَفعِل)، فتركوا الاعتداد بالفتحة، وعاملوا المثال معاملة ما عينه مكسورة البتة، وإذا لم يحفلوا بفتحة عين نحو: (بقى، وفنى، ورَضا) لأنها في بعض اللغات وعند قليل يغرق في جمّة الكثير أحرى وأحجى (١٠).

وعلّل المرزوقي قلب الياء ألفاً في هذه اللغة بأنهم فرّوا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت الياء ألفاً (٢).

وذكرها ابن جني في موضع آخر وذلك في قول بعض بني بولان من طبّئ: نستوقد النبل بالحضيض ونصب طاد نفوساً بُنَتْ على الكرم(٣)

وقال إنّ قوله: (بنت) بمعنى (بنيت)، وهي طائية، وكذلك (فَني) من قول طفيل الغنويّ:

فلمّا فنى ما في الكنائن ضاربوا إلى القرع من جِلد الهِجان المُجَوَّبِ

وذهب إلى أنّ الكسرة المبدلة في نحو هذا فتحة مُبقّاة الحكم غيرُ منسيّة ولا مطّرحة، لأنّ من قال في (فني: فنى) وفي (رضي: رَضا)، لا يقول في مضارعه إلاّ (يبقى ويفنى) البتة، ولو كان الفعل مبنياً عنده على (فَعَل) أو منصر فا به عن إرادة (فَعل) معنى، كما انصر ف به عنه لفظاً لوجب أن يقول يَرضو ويَفنو، كقولك يغزو، وقولهم فنى يفنى ورَضى يرضى دليل عل إرادة الكسرة عندهم في الماضي، وعلى أنها في حكم الملفوظ به، وإذا كانوا اعتدّوا حركة العين في نحو: (خاف

<sup>(</sup>١) التنبيه ١٥٥/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>۲) شرح المرزوقي/ ۱۹۲،۱۳۸۹.

 <sup>(</sup>۳) البیت فی شرح الشافیة ۳/ ۱۱۱ وشرح شواهدها/ ٤٨ واللسان ۱٤/ ۸۰، ۹۶ بقی،
 بنی وشرح المرزوقی/ ۱٦٥.

ونام) وإن لم تظهر العين البتة، فأن يعتدوا بكسرة العين التي تظهر في أكثر اللغات عند أغلب الأحوال أجدر وأخلق (١).

وذكر الأنباري أنهم يقولون: (باقاة) في باقية فيبدلون من الكسرة فتحة، فتنقلب الياء ألفاً (٢).

وقال ابن الحاجب: «وإن كان على فعِل فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالاً، وطيئ تقول في باب بقي يبقى: بقى يبقى. وأما فضِل يَفضُل، ونعِم يَنعُم فمن التداخل»(٣).

وذهب الرضي إلى أنهم يجوّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسورٌ ما قبلها نحو بَقى، ودُعى، وناصاة (٤).

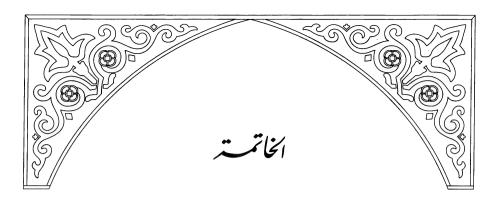
000

<sup>(</sup>١) التنبيه ٣٢/ أوما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الإنصاف ١/ ٧٥.

<sup>(</sup>٣) شرح الشافية ١/ ١٣٤.

<sup>(</sup>٤) المصدر نفسه ١/ ١٢٥.



# (نت الج البحث)

\_اختلفت مقاصد شرّاح الحماسة في شروحهم؛ فقصر ابن جني شرحه على ما في الحماسة من مسائل مشكلة في النحو والصرف والاشتقاق والعروض. وانصرف المرزوقي إلى نقد الشعر وتفسير معاني الأبيات وتوضيح غريبها وإعراب ما فيها لتوضيح المعنى وسوق المتشابه والمختلف، وبيان ما أجاد فيه الشعراء وما قصروا عنه، وأراد التبريزي أن يقدم شرحاً جامعاً لما في شروح غيره، فجمع التفسير والنقد والأخبار والإعراب والاشتقاق، فاقتصر عمله في أغلب الأحيان على جمع ما تناثر في بقية الشروح. وأما الأعلم وصاحب الشرح المعزو إلى المعرّي فقد قدّما شرحاً موجزاً يتناول المعنى العام وتوثيق الأشعار والروايات.

- لا يخفى على قارئ هذه الشروح إفادة بعضها من بعض، ولا سيها شرح ابن جني، إذ أفادوا منه جميعاً، كها يرى نقل التبريزي الواضح عن المرزوقي وكأنه ضمّن كتابه شرح المرزوقي كاملاً. وأضاف إليه ما نقله عن ابن جني من اشتقاق أسهاء الشعراء وبعض التعليقات، وما نقله عن غيرهما كالعسكري وأبي رياش والرياشي والنمري والأعرابي والمعرّي من تحقيق عزو الأبيات والأخبار والروايات واللغة.

- أوجز الشرّاح عدا ابن جني في تناول المسائل النحوية والصرفية، وعدّوا

الإسهاب فيها من الفضول، ولخصوا مذاهب النحويين فيها، ولم يعنوا كثيراً بعزو الآراء إلى أصحابها. أما ابن جني فكان يسهب غالباً في عرض المسائل ويناقش جوانبها، ويزيل عنها كلّ لبس أو إبهام، ويوجز أحياناً فيكتفي بسوق الشواهد والأمثلة.

- يقوم منهج ابن جني في شرحه على الاختيار؛ فيختار من الأبيات ما فيها من مسائل مشكلة. أما المرزوقي والتبريزي فيقوم منهجها على تفسير الأبيات بيتاً بيتاً.

- تظهر براعة ابن جني في كثرة التأويلات والتعليلات وعرض المذاهب وتحليلها ومناقشتها وتحديد الجيد والأجود أو عرض وجه لم يروه، واختيار ما يتوافق مع مذهبه أو مع مذهب البصريين.

\_ يربط ابن جني المعنى بالصنعة النحوية، فيقبل ما يوافقها، ويذكر وجوهه المجائزة، ويرفض ما يخالفها ويردّه. ويجعلها رائده في توجيه المعنى مراعباً أصولهم النحوية، وإذا تعارضا يلجأ إلى التأويل، وقد يعدل عن وجه إلى آخر يجده أهون في الصنعة فيعدل عن ضرورة أشدّ إلى ضرورة أهون لتخريج البيت، ويستنتج الأصول التي يقوم عليها كلام العرب، فيبيّن ما يجوز وما لا يجوز حمله عليه لأنه خلافه، ويدعو إلى الحمل على الظاهر ما أمكن، ويذكر بعض أصولهم من ذلك أنّ العرب إذا نقلت شيئاً عن موضعه إلى موضع آخرمكنته في الثاني وثبّت قدمه عليه، فإذا نقلت الأسهاء إلى الوصف بها أعملتها فرفعت بها الظاهر. وقد يتطرّق إلى ما يخالف أصولهم كتأنيث المذكّر لأنه مفارقة أصل إلى فرع ويقيس عليه.

ـ يتّخذ ابن جني من السماع والقياس تكأة له ويعوّل عليهما كثيراً في تعليل

أحكامه وفي مناقشة المسائل وعرض آراء النحاة وترجيح الأصول، فيقيس ما يرد على المسموع من القرآن والشعر، ويبيّن ما يجوز في القياس وما لا يجوز وما يضعف وما يقلّ في السهاع، وإذا تعارضا غلّب السهاع. وقد يتّخذ منها وسيلة للرّد على خالف سيبويه وينتصر له ويثبت صحّة مذهبه، وينبّه على ما شذّ عن القياس ويبيّن وجه القياس فيه فيقيس المسألة على نظائرها، ويقيس على مذاهب النحاة، ويؤوّل الكلام وفق ذلك، كما يقيس على أصولهم كإجراء الشيء مجرى نقيضه كما يجروه مجرى نظيره. وقد يختار من آراء البصريين ويحتج بها ويقيس عليها، وقد يجيز فيها وجها آخر أو يخالفها.

- يعتمد في اختياره على السهاع والقياس ولزوم الظاهر فيجوّز قياس قلب الواو الواقعة فاء همزة مخالفاً البصريين، ويختار مذهب الأخفش لأنه محض القياس، ويقيس مذهباً على مذهب آخر فيردّ مذهب الأخفش في رفع الاسم بعد إن وإذا على الابتداء إلى مذهب يونس في تجويزه عطف المبتدأ وخبره على الشرط وجوابه لمضارعته للمبتدأ وخبره، وقد يحمل معنى أداةً على معنى غيرها قياساً على غيرها، فيحمل لو على معنى لولا على تقدير حذف (لا) منها وتعويض كان منها في قول الشاعر:

وتركتنا لحماً عملى وضمم لوكنت تستبقي من اللحم كها حذفت كان وعوضت ما منها في قوله:

أب خراشة أمّا أنت ذا نفر في وفي لم يأكلهم الضبع وحمل (لا) على (ليس) في رفع النكرة من غير تكرار وإضهار الخبر. واتّخذ من وقوع (أنْ) بعد الفعل (تودّ) دليلاً على تعدّيه إلى مفعولين لأنها تقع بعد هذه

الأفعال وتعلّقها عن العمل وتسدّ مسدّ المفعولين. كما ضعّف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأنّ القياس يكاد يحظره، وجوّزه المرزوقي والتبريزي إذا اختصّت الصفة.

وذهب إلى أنّ حذف حرف الجرّ لا ينقاس لأنّ حذف يؤدي إلى اختصار المختصر تبعاً للفارسي، وعدّ من ذلك مجيء الحال الدالة على الترتيب اتساعاً للبناء في الحال.

واستدلّ على قوّة شبه الظرف بالفعل بنصب (كم) الاستفهامية على الظرفية أو على المصدرية، وبعطف الجار والمجرور والجملة الاسمية على الفعلية، وبالشرط بالظرف مع أنّ الشرط بابه الفعل، وألمع إلى أنّ العرب قد تستعمل الشيء موضع الشيء كاستعمال تكسير القلّة مع إرادة الكثرة، واستعمال تكسير الكثرة موضع القلّة.

ـ تكلّم على الشاذ في الاستعمال والمطّرد في القياس والاستعمال، فنبّه على ما يأتي شاذاً في جمع التكسير والنسب والتصغير وتأنيث المذكر والبدل كإبدال المضعف ياء، وإبدال الواو تاء إذا وقعت فاء، وإبدال التاء في التكسير واواً، وإبدال الواو المفتوحة همزة، وتصغير أبناء على أبنيون، والجمع على حذف الزيادة، وتصحيح أغيلت واستحوذ، وإقامة الصفة مقام الموصوف، وأنّ التزام الشاعر من الضرورة في غير ضرورة شاذ في الاستعمال وغير مطالب به على وجه القياس.

ـ نبّه على ما يأتي ضرورة كوضع لم موضع ما، وما يأتي على غير ضرورة كوضع لا موضع ما.

ـ خالف من لا يجيز الإخبار عن ضمير المتكلّم لوروده في السماع والقياس.

ـ تطرّق أحياناً إلى ما تلحن فيه العامّة.

- احتفى شرّاح الحماسة بآراء البصريين واختاروها في أكثر القضايا التي تناولوها، وصرّحوا بأنهم بصريّون، وساقوا مذهب الكوفيين، واكتفوا أحياناً بعرض المذهبين.

- فاختاروا مذهب البصريين في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل خلافاً للكوفيين، ومنع تقديمها على عاملها الظرفي خلافاً للأخفش وفي تضعيف عطف الظاهر على ضمير المتكلم حتى يؤكّد، وفي منع توكيد النكرة، وفي جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب في بدل البعض والاشتهال ومنعه في غيره تبعاً للفارسي، وفي منع إبدال الكل من البعض خلافاً للفارسي، وفي إعهال مبالغة اسم الفاعل، ومنع تقديم جواب الشرط عليه خلافاً للمبرّد، وفي إعهال الثاني في التنازع، ومنع نيابة حرف عن حرف، ونصب الفعل بعد الفاء بأن مضمرة، وجواز الترخيم في غير العلم، وتذكير (فعيل) صفة للمؤنث، وإعهال (كأنُ ) مخفّفة، ومجيء كلا مفرداً لتوكيد المثني، وإعهال (ربّ) محذوفة بعد الواو والفاء وبل.

- اتسم ابن جنّي بالموضوعية في عرض مذاهب النحويين واختيار الأصوب منها، فكان يحترم آراءهم ويقف عندها محلِّلاً ومناقشاً ليبيّن الأعلى والأقوى مما يتوافق مع الصنعة النحوية ولا يجرِّح أو يغضّ من آرائهم، ويؤوّل البيت على مذاهبهم، ويستحسن ما يراه صواباً وقد يجيز وجهاً آخر.

- وإذا رأى في بعض آرائهم ما يجانب الصواب أبدى رأيه فيه وعلّل ما ذهب اليه كما فعل في تخطئته لثعلب في رواية زمردة موضع زنمردة على إدغام النون في الميم لأنّ ذلك يؤدّي إلى التباس وزن بآخر.

- نقل ابن جنّي عن الفارسي كثيراً واستشهد بآرائه وقاس عليها وتابعه في كثير منها وأشاد به في غير موضع من كتابه، وعزا بعض ما نسب إليه من غلط إلى أخذهم كلامه على ظاهره، فقد تابعه في جواز إبدال الشين من السين وجوّز أن تكون أصلاً، وفي مجيء المبدل منه في مواضع كثيرة في حكم الحاضر غير المستغنى عنه، وفي مجيء (جميعاً) منصوباً على المصدر لأنه عدّه من المصادر التي جاءت على فعيل، وخالفه في بعض المسائل وردّ عليه. فقد خالفه في جعله لام الرشاء ياء وذهب إلى أنها واو. وأخذ عليه تجويزه شيئاً لم يجزه غيره كتجويز كون كاف الإضهار وصلاً تشبيهاً له بهائه، وأخذ عليه إمعانه في التأوّل ةتقدير المحذوف في بعض المواضع وردّ عليه، وخالفه في ردّه على الفرّاء في كلامه على لِيّ وحِيّ، ورأى في ردّه على الفرّاء في كلامه على لِيّ وحِيّ، ورأى في ردّه على الأخفش وبيّن أنّ رأيه عض القياس.

- كان يسوق آراء سيبويه ويتابعه في بعضها كوجوب الحمل على الظاهر ما أمكن ويرجّحه على رأي الخليل، ويحتجّ بآرائه لتأكيد ما يذهب إليه، وخالفه في بعض المواضع من ذلك ما حمله على الغلط في الجر بالمجاورة، وفي جواز رفع الاسم بالظرف، واستدرك عليه بعض الأمثلة التي فاته استعمالها في الكتاب كعَدولي وعِفرين وعُياهم.

- اختار ابن جني مذهب الأخفش في جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب حملاً على المعنى لا مطلقاً ومخالفاً الجمهور الذين خصوه بالضرورة، ورجّح مذهبه على مذهب سيبويه في حذف الجار والمجرور، وفي تجويز زيادة الباء في خبر المبتدأ، وفي مجيء (أن) الموصولة نكرة مع صلتها إذا عطف موضعها على اسم نكرة، وفيمجيء الكاف اسماً، واختار مذهب الكوفيين والأخفش في

جواز مجيء (من) لابتداء الزمان وفي جواز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجارّ.

واختار مذهب الكوفيين في جواز مجيء الحال معرفة، وفي تجويز مجيء حرف جر بمعنى آخر، واختار مذهب الفرّاء في تجويز مجيء الحال جملة طلبية.

وخالف سيبويه وعامّة النحويين في جواز مجيء فاعل (نعم وبئس) نكرةً مختصّة متابعاً الفارسي، وخالف البصريين في جواز وصف فاعل نعم وبئس. وضعّف وجهاً أجازه سيبويه وأكثر النحويين وهو جواز وصف (أيّ) باسم الإشارة تبعاً للفارسي، كها جوّز الوصف بالجامد الذي عدّه سيبويه قبيحاً مستكرهاً. وخالف الأخفش والمبرّد اللذين ذهبا إلى أنّ (لا) المختصّة بنفي المستقبل قد تنفي الحال فذهب إلى أنّ الحال يراد به الاستقبال.

وخالف الأخفش في تلحينه ترك إظهار الضمير مع اسم الفاعل والصفة المشبهة إذا جريا على ما قبلهما صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً، فعدها على شذوذها من وضع الضمير المتصل موضع المنفصل.

- نبهوا على خلاف بين النحويين في بعض المسائل وأوّلوا الأبيات عليها، وبيّنوا الأجود والأحسن كما في الكلام على زيادة الفاء في جواب لمّا، ولم يتابعوا البصريين في المسائل كلها ولاسيّما ابن جنّي الذي ناقش مذاهب النحويين واختار الأقوى والأقرب إلى القياس والأبعد عن التأوّل والحذف.

ـ تناولوا الأدوات التي وردت في الأبيات واقتصروا على المعنى أو الوجه الذي وردت فيه، كما تطرّقوا إلى بعض أحكامها وأحكام معمولاتها وأنواعها وصورها ومواقعها، ومعانيها وعملها، ومواضع زيادتها، وحذفها، وإضهارها،

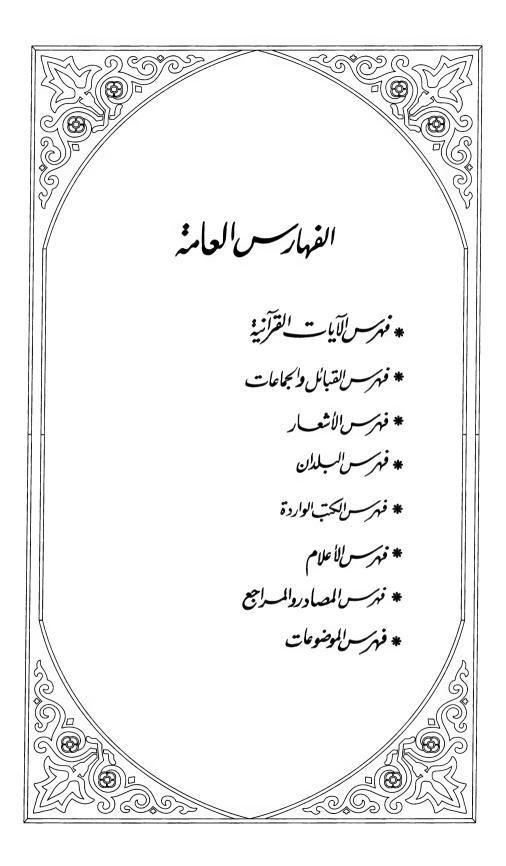
وإعمالها وتمييزها من غيرها.

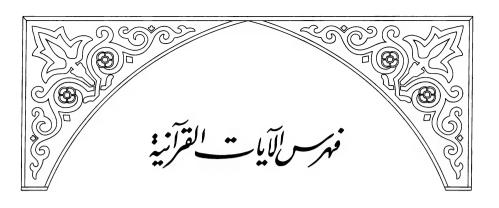
وإذا كانت تحتمل أكثر من وجه ذكروها ورجّحوا الأقوى معوّلين على المعنى، وأوّلوا المعنى في كلّ وجه، وإذا وردت على لغة ما نبّهوا عليها.

- ـ قد يختلفون في معنى الأداة في البيت الواحد، وقد يذكر التبريزي أحكاماً للأدوات أغفلها المرزوقي كما في الكلام على إذن.
- ـ لم يقف الشرّاح كلُّهم على الأدوات كلِّها. وقد يتخذون من استعمال الأداة في بيت ما دليلاً على صحّة كلام سيبويه أو شاهداً لحجّة المخالف له.
- \_ يستطردون أحياناً فيتطرّقون للكلام على أداة في معرض كلامهم على أداة وردت في البيت.
- ـ تفرّد ابن جنّي بتجويز وقوع (لم) في جواب القسم، وتبعه المرزوقي والتبريزي، وعدّه ابن مالك نادراً وفي غاية الغرابة.
  - كان ابن جني أكثر وقوفاً على المسائل الصرفية من باقي الشرّاح.
- تطرّق إلى معاني الصيغ وأصل اشتقاق الكلمات وأوزانها وما يطرأ عليها من إعلال أو إبدال وإلى جمع التكسير وغيرها مما يشكل.
- ـ نبّه على الخلاف في أوزان بعض الكلمات وذكر الوجوه التي تحتملها الكلمة.
  - ـ وقف على المعاني والدلالات الدقيقة كمعنى التاء في جمع التكسير.
    - ـ اختار ما يرى فيه الصنعة مما يحتاج إلى إعمال الفكر والتأوّل.
      - ـ نقل عن الفارسي كثيراً وتابعه في كثير من المسائل.
      - ردّ كثيراً من المسائل إلى الحمل على المعنى أو اللفظ.

- ـ قد يسهب في شرح مسألة ما ويستطرد ويقيس على نظائرها ثم يقيس على على نظائرها ثم يقيس علىها.
- كان يبين مواضع الزوائد ويميّز الأصلي من الزائد. ويميّز الأصول من بعضها؛ فيميّز الثلاثي الملحق بالخماسي من الرباعي الملحق به دفعاً للوهم الذي قد يتبادر إلى الذهن لمشابهة وزن ويعلّل أحكامه.
- يختار الوزن ويدفع ما قد يشبهه مما تحتمله الكلمة اعتماداً على معرفته بسنن كلام العرب.
  - ـ يتناول كلمات لم يقف عليها غيره.
- ـ لا يأخذ الكلمات على ظاهرها، بل قد يجوّز فيها أكثر من وجه إن كانت تحتمل ذلك.







الصفحة	رقم الآية	طرف الآية
		وَيُنْ فَالْهُ فَالْمُ
705	٣٣	﴿أَنْبِشْهُم أِسْمَآيِهِمْ ﴾
١	٤٨	﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْشُ عَن نَفْسٍ شَيْعًا ﴾
789	<b>YY</b>	﴿ فَأَذَّرُهُ ثُمْ فِيهَا ﴾
110	۸۳	﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾
277	٨٥	﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَتَوُكُمْ تَقَنَّلُوكَ أَنفُسَكُمْ ﴾
187	4.	﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَتَمِ كَتِهِ عَرُرُسُ لِهِ ، وَجِبْرِيلَ وَمِيكُ لَلَ ﴾
840	1.4	﴿ وَمَا أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَ يْنِ بِبَابِلَ هَنرُوتَ وَمَنْرُوتَ ﴾
717	1.7	﴿ أَلَمْ مَّا لَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرُ ﴾
7.7	140	﴿ فَكَا آصْ بَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّادِ ﴾
45	١٨٧	﴿ الرَّفَتُ إِلَىٰ نِسَآ إِكُمْ ﴾
4.4	190	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُرْ إِلَى النَّهَاكَةِ ﴾
79	197	﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوتَ ﴾
710	*11	﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ فِتَالِ فِيدٍّ قُلْ فِسَالٌ فِيهِ ﴾
009	7 8 0	﴿ مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾
۲۸.	757	﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَوْكَالَّذِى مَسَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾	709	411
﴿وَيُكُفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	**1	1.1
﴿ لَهَا مَا كُسَبَتَ وَعَلَيْهَا مَا أَكُتَسَبَتْ ﴾	۲۸۲	०२६
٥٤٤٤		
﴿ مَنْ أَنْصِكَادِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	٥٢	7 £ 1
﴿ هُمْ دَرَجَنتُ عِندَاللَّهِ ﴾	175	715
٩		
﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾	٤	٤٧٩
﴿ وَقُلْ لَهُ مَدْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾	78	0.4
﴿ أَوْجَا أَهُ وَكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	4.	277
﴿ لِتَعَكُّمُ بَيْنَ النَّاسِ مِمَا أَرَىكَ اللَّهُ ﴾	1.0	٤٧
﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا ٓ إِنَاثًا ﴾	117	٥٩٣
﴿إِنِ ٱمْرُقًا حَلَكَ ﴾	177	44
35 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10		
﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْبِرِ يُحِيُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَل		
ٱلكَفِرِينَ ﴾	٤٥	01.
﴿ لَوَلَا يَنْهَمُهُمُ ٱلرَّبَيْنِيُونَ ﴾	74	P 7 3
﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾	114	•••

الصفحة	رقم الآية	طرف الآية
		٩
٥١٠	44	﴿ وَهَاذَا كِتَنْبُ أَنزَلْنَهُ مُبَارَكُ ﴾
440	178	﴿ اللَّهُ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتُهُ ﴿
**	1 & A	﴿مَا أَشْرَكَنَا وَلا مَابَا وُنَا ﴾
		٩
481	٤	﴿ وَكُمْ مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكُنُهُ افْجَآءَهَا ﴾
***	74	﴿ وَإِن لَّرَ تَغْفِرُ لَنَا وَرَّبْحَمَّنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾
740	١٣٨	﴿يَعَكُنُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾
79	194	﴿ سَوَاةً عَلَيْكُمْ أَدَعُوتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُدْ صَنْعِتُوك ﴾
		المُن الله الله الله الله الله الله الله الل
١٧٣	11	﴿ إِذْ يُغَيثِيكُمُ ٱلتُّعَاسَ ﴾
179	٣٣	﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾
		٤
YÁO	٣	﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيَّ * مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴿ ﴾
٤٠٧	Y	﴿ فَمَا اَسْتَقَنَّمُوا لَكُمُ فَآسَتَقِيمُوا لَمُمْ ﴾
4.0	40	﴿ وَضَافَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبُتُ ﴾
£1V	١٠٨	﴿لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوْلِوبَوْمٍ ﴾
٤٥٤	114	﴿بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ ﴾

الصفحة	رقم الآية	طرف الآية
		ۺؙٷٛڴٷٚؽٚۺ
٤٥٥	4	﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبُّ أَنَّ أَوْحَيْنَآ ﴾
4.	**	﴿ جَزَآهُ سَيِنَتَعِ بِيثِلِهَا ﴾
		يْنُوْلَوْهُوْكَيْنِ
477	1.4	﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾
		ۺؙٷٛڴڮٛؽؽٚڣ
777	1.	﴿ يَلْنَقِطُهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾
40	*1	﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّيجِنَ فَتَكِيانِ ﴾
۲۷٦	٣3	﴿إِن كُنتُدُ لِلرُّهُ يَا مَّعْبُرُونَ ﴾
70.	٤٥	﴿ وَاذَّكُرَ بَعْدَ أُمَّةً ﴾
		﴿ أَلَمْ تَعْلَمُواْ أَكَ أَبَاكُمْ فَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِنَ ٱللَّهِ وَمِن
113	۸٠	فَتِّلُ مَا فَرَّطَتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾
		٩
		﴿هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفَ اوَطَمَعًا وَيُنشِقُ
718	14	السَّحَابَ النِّقَالَ ﴾
		٩
443	٥	﴿ وَذَكِرْهُم بِأَيَّا بِمِ ٱللَّهِ ﴾
		٩
41.	4	﴿ زُبُمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾

الصفحة	رقم الآية	طرف الآية
7.9.079	77	﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلْرِيْنَعَ لَوْقِعَ ﴾
		٢
207	٥٨	﴿ وَإِذَا لِمُثِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنْفَىٰ ظَلَّ وَجَهُهُ مُسْوَدًا ﴾
		يْنِوْنَ فَالْاسْسَاءُ
417	٦٢	﴿ أَرَهَ يَنْكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَى ﴾
		٤٤٤٤
٥٨٤	14	﴿ أَيُّ لَلْحِزْيَةِ إَحْصَىٰ لِمَا لِمَدُّوا أَمَدًا ﴾
670	**	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلَّبُهُمْ
000	97	﴿ ءَا تُونِيَّ أَفْرِغُ عَلَيْدِ قِطْ رًا ﴾
<b>٤٧٩</b>	1.4	﴿ قُلْ هَلْ نُلَيْتَكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَدُ ﴿ ﴾
		٩
44	٧٤	﴿ ثُمَّ لَنَهْزِعَتَ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِنِيًّا ﴾
797	79	﴿ أَحْسَنُ أَنْنَا وَرِءْيَا ﴾
		﴿ تَكَادُ السَّمَوْتُ يَنَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَنَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ
070	91_9.	هَدًّا ۞ أَن دَعَوْا لِلرَّحْنِنِ وَلَدًا﴾
		٩
•••	٧٤	﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ رَجَّهِ مِمَّا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَعْيَىٰ ﴾
100	٧٨	﴿ فَغَشِيهُم مِّنَ ٱلْيَمْ مَا غَشِيهُمْ ﴾

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
٤		
﴿ إِنَّ هَـٰذِهِ وَأُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَرَحِـدَةً وَأَنَـٰ أَرَبُكُمْ فَأَعْبُدُونِ ﴾	97	۸۰
٩		
﴿ فَ اَجْتَ نِبُواْ الرِّيفِ ﴾	۳.	٤٢٠
٩		
﴿ تَنْبُتُ بِٱلدُّمْنِ ﴾	۲.	۳1.
﴿سَلِمِزَا تَهُجُرُونَ ﴾	77	۲۸۱
٨		
﴿ أَصْحَنُ الْجَنَّةِ يَوْمَهِ ذِخَيَّ أَسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾	4 £	041
﴿وَرُولَالْلَكِمُ تَنزِيلًا ﴾	40	۰۲۰
﴿ يُضَاعَفَ لَهُ ٱلْعَسَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيسَمَةِ ﴾	79	77
١٤٤٤ المِيْنَعَ الْمُونَافِقُوا المِيْنَاعِ الْمُؤْنِقُوا المِيْنَاعِ الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِعِ الْمُؤْنِقِ الْمِلْمِينِي الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِي الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِي الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِي الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِ الْمُؤْنِقِي الْمُؤْنِقِ الْ		
﴿ فَظَلَّتَ أَعْنَاقُهُمْ لَمَا خَضِعِينَ ﴾	٤	171
﴿ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿ وَٱلَّذِي		
يُمِيتُنِى ثُمَّرُهُ مِينِ ۞ وَٱلَّذِى ٓ ٱطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيتَقِي بَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ ٢٧ بريده المريد ٢٧	PV_YA	٣٧
المُنْ مَا مَا مِنْ مَا مِنْ مُنْ الْمُنْ الْمُنْمِ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ		****
﴿ قُلْ صَبَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ ٢٧ - چواو ۲۷ ، ۲۰	٧٢	471
٩		
﴿ وَإِن تُصِبُّهُمْ سَيِّنَةُ كُنِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَظُونَ ﴾	٣٦	441

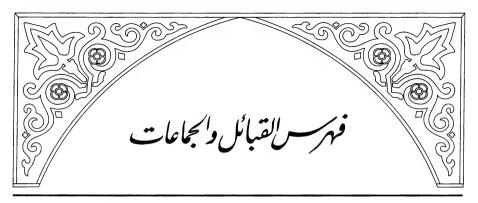
الآية رقم الآية	رقم الآية	الصفحة
مَرَبَ لَكُمْ مَشَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَكُمْ مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُنُكُم		<b>،۸۰</b>
رَكَآءَ فِمَارَزَفَنَكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآةٍ ﴾	44	1.7.1.4
٩		
بُوتِنَاعُورَةً ﴾	۱۳	377
مَا يَلِينَ لِإِخْرَنِهِمْ هَلُمُ إِلَيْنَا ﴾	۱۸	241
٩		
لَمْ فِي ٱلْغُرُفَنَتِ ءَامِنُونَ ﴾	۳۷	714
يَنْ فَا كُلُونَ فَا كُلُونَ الْمُعَالَىٰ اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّ اللَّا اللَّا اللَّا اللَّاللَّ		
مَايَشْتَوِىٱلْأَمْيَآءُ وَلَاٱلْأَمْوَاتُ ﴾	**	474
٩		
عَلَلَكُمْ مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا ﴾	۸٠	717
٩٤٤٤ المَيْنَ الْحَالَةُ الْمَالِيَةُ الْحَالَةُ الْحَلَقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُةُ الْحَلَقُلُولُ الْحَلِقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلِقُةُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلَقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُةُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلَقُلُولُ الْحَلَقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلَقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِيلُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلْمُ الْعِلْمُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ الْحَلِقُلُولُ		
المَوْرَةِ الْمُحِيدِ ﴾	66	174
جَرَةُ ٱلزَّقُومِ ﴾	77	747
ؽؙؽٚۅٛڴڲؙٚػۣڒڹؿ		
لَاتَ حِينَ مَنَاصِ ﴾	٣	747
اَنْشُواْ وَاصْبِرُواْ ﴾	٦	740
مْمُ ٱلْعَبَدُّ إِنَّهُۥ أَوَّابُ ﴾	۲.	111

طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
٩		
﴿ وَأَيْرَتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾	17	٣٧٠
﴿ قُلَّ أَفَعَنَرُ ٱللَّهِ تَنَا مُرُوِّتِيٓ أَعَبُدُ ﴾	7.8	777
﴿حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَنُهُمَّ ﴾	٧١	***, \$**
٩		
﴿ سَوَآءً لِلسَّآبِلِينَ ﴾	١.	۱۷۳
يُنْخُونَ فَالْكِثَبُونَ وَالْكِثِبُونَ وَالْكِثِبُونَ وَالْكِثِبُونَ وَالْكِثِبُونَ وَالْكِثِبُونَ وَالْكِثِبُ		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْ * ﴾	11	411
﴿ وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	44	٥٧٤
﴿ وَجَزَرُواْ سَيِّعُةِ سَيِّعَةٌ مِثْلُهَا ﴾	٤٠	۳۰۷،۹۰
﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرِ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحَيًّا أَوْ مِن وَرَآيِ جِمَابٍ أَوْ		
پُرْسِلَ رَسُولًا ﴾	01	***
٩		
﴿ نِعْمَةَ رَيْكُمْ ﴾	١٣	747
يُنْكُونُ الْبُحَالِيَ الْمُعَالِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ الْمُعِلِمِ لِلْمُعِلِمِ الْمُع		
﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾	19	ገ <b>۳</b> ۸ ، ገ۳٦
﴿ أَعِندُهُ، عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُو يَرَى ﴾	40	1.4
٨		
﴿ أَعْجَازُ نَخْلِ شُنْفِعِ ﴾	۲.	318

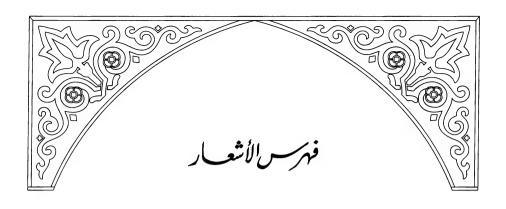
طرف الآية	رقم الآية	الصفحة
٤		
﴿ يَغَرُجُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُوُّ وَٱلْمَرْجَاتُ ﴾	**	794
﴿ فِيهِ مَا فَكِكِمَةً وَغَقَلُ وَرُمَّانًا ﴾	٦٨	184
﴿ مُتَّكِخِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُفْمِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾	٧٦	717,710
٢		
﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِعُواْ فُورَ ٱللَّهِ ﴾	٨	***
٩		
﴿ سَوَآءُ عَلَيْهِ مِ أَسْتَغَفَرَتَ لَهُمْ أَمْ لَمُ تَسْتَغْفِرْ ﴾	٦	714
٩		
﴿سَيْمِوا تَهْجُرُونَ ﴾	14	١٨٦
ۺؙٚٷٙڴ؋ٛڹ		
﴿ وَاللَّهُ أَنْبُنَّكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	1٧	٥٦٠
ينيو كالمراث المراث الم		
﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَنِجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدَّعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾	10	۲۱۷،۳۱٦
يَنْ وَكُولُ الْحَرِّيْ الْمُنْ الْمُلْمُ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ لِلْمُنْ الْمُنْ		
﴿ وَبَّبَتَلْ إِلَيْهِ بَّلْتِيلًا ﴾	٨	٥٦٠
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ تَهْنَى ﴾	۲.	***

رقم الآية الص	طرف الآية
٩	
7 77	﴿ مَأَنَّةً أَشَدُ خَلَقًا أَمِ ٱلسَّمَآ ﴾
٤	
نَ ﴿ وَمَا أَدْرَنَكَ مَاعِلِيُّونَ ﴾	﴿إِنَّ كِنَكِ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلْتِهِ
٣	
1	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾
المُنْ وَكُوا السَّامَةُ مِنْ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الل	
i o	﴿ وَأَلْسَّمَآ وَمَا بَلَكُهَا ﴾
١٠	﴿ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنَهَا ﴾
٤	
كَنْدِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ١٦_١٥	﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ
٤	
•	﴿إِنَّا رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾

000



الصفحة	الجماعة/ القبيلة
133	أزد شنوءة
77,50,007,815	أسد
133	بلحارث
114	بنوبويه
· • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	تميم
۵۳، ۲۵، ۱۹۶، ۵۰۲، ۲۲۲، ۱۷ <i>۷</i> ،	طيئ
V17.7/V	
70,377,717	عقيل
33,00, 176,371,071,710	قيس بن ثعلبة
140	بنو نبهان
187,113,87,53,811,531	هذيل



الصفحة	القائل	البحر	القافية
	الهمزة		
0 8 4	محرز بن المكعبر الضبي	الطويل	سواءً
٤٠٨	محرز بن المكعبر الضبي	الطويل	رجاءً
۱۸۸	بعض بني العنبر	الطويل	لوامم
٦٨٠	-	الطويل	سواء
889	حسان بن ثابت	الوافر	وماء
۱۸۸	عديّ بن الرعلاء	الخفيف	الأحياء
١٨٨	عديّ بن الرعلاء	الخفيف	الرجاء
144	قيس بن الخطيم	الطويل	أضاءَها
144	قيس بن الخطيم	الطويل	ماوراءَها
۵۸۷،۱۸۳	قيس بن الخطيم	الطويل	بلاءَها
711111	قيس بن الخطيم	الطويل	وأفاءها
197	قيس بن الخطيم	الطويل	بقاءها
<b>V</b> Y	-	الطويل	من ورائها

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	الباء		
٥٧٤	كعب بن سعد الغنوي	الطويل	مجيبُ
7.7.7	الأخنس بن شهاب التغلبي	الطويل	كاتبُ
744	عروة بن حزام	الطويل	قريب
٤٨٠	المخبل	الطويل	تطيب
779	الغطمّش الضبي	الطويل	وينسبُ
774	الغطمّش الضبي	الطويل	منجبُ
400	الأخنس بن شهاب	الطويل	الزرائب
**•	أبو حية النميري	البسيط	القضب
Y0A	عبدالله بن عنمة	البسيط	ومرهوبُ
744	عبدالله بن عنمة	البسيط	مكروب
097	سلامة بن جندل	البسيط	تأويب
44	-	الوافر	الكذوب
097	حزاز بن عمرو	المتقارب	الراغبُ
۸۷۶	الكميت	المنسرح	الصيُبُ
***	عبد الله بن مسلم الهذلي	الطويل	طَربا
**	سعد بن ناشب	الطويل	جانبا
••	سعد بن ناشب	الطويل	صاحبا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
***	سعد بن ناشب	الطويل	الكتائبا
٤٢	مرة بن محكان	البسيط	الطنبا
٣٦	الحطيثة	البسيط	منتقبا
118	ربيعة بن مقروم	الوافر	التهابا
٧١٥	طفيل الغنوي	الطويل	المجوّب
01.	النابغة الذبياني	الطويل	الكواكبِ
٤٧٦	النابغة الذبياني	الطويل	الكتائبِ
٧٣	-	الطويل	الحبائب
148	مرداس بن همام الطائي	الطويل	الحقائب
148	مرداس بن همام الطائي	الطويل	بالمتقاربِ
4.5	حاتم الطائي	الطويل	راکبِ
440	-	الطويل	غالبِ
۷۰۲، ۸۰	-	الطويل	بني أبي
47	خالد بن نضلة	الطويل	مجرِّب
47	خالد بن نضلة	الطويل	مركبِ
1.1	إياس بن الأرتّ	الطويل	کربِ
٤٤	وجيهة بنت أوس الضبية	الطويل	ذنبِ
797	امرؤ القيس	الطويل	محنّبِ
٦٨	عهارة بن عقيل	الطويل	ذاهبِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٦٢	<del>-</del>	الطويل	بمشرب
١٦	ابن جني	البسيط	الكتبِ
٦٧٨	حريث بن عنّاب	البسيط	صيّابِ
**.	أبو حية النميري	البسيط	القضب
۰۰۳	منذر بن حسان/ أبو العتاهية	الوافر	الإهاب
150	موسى بن جابر الحنفي	الكامل	كالغائب
٤٠٧،٥٠٧	أبو دؤاد الإيادي	الهزج	الهضب
454	ابن زيابة	السريع	فالآيب
V• <b>4</b>	أبو ذؤيب	الطويل	حبائها
40	الأحوص/ أبو ذؤيب	الطويل	غرابها
141	-	الطويل	ترابها
£ £ V	نصيب	الطويل	حبيبها
٤٣	أبو النشناش	الطويل	ركائبه
	-	الطويل	ضاربه
4 • £	أبو النشناش	الطويل	أقاربُهُ
454	نهشل بن حري	الطويل	مضاربُهُ
التاء			
719	رويشد بن كثير الطائي	البسيط	الصوتُ
٥٣	رويشد بن كثير الطائي	البسيط	فَوْتُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
7.٧		الوافر	طويت
857	عمرو بن معدیکرب	الوافر	اسبطرّتِ
٨٤	عمرو بن معدیکرب	الوافر	کرّتِ
457	عمرو بن معدیکرب	الوافر	فاستقرّتِ
١٣٤	سليهان بن قتّة العدوي	الوافر	حلّتِ
154	-	الوافر	هناتِ
71. • 17.	برج بن مسهر	الوافر	الثباتِ
***	برج بن مسهر	الوافر	الشتاتِ
٤٢، ١٤٧	برج بن مسهر	الوافر	هنا <i>تِ</i>
01	سلمي بن ربيعة	الكامل	تعلّني
71	سلمي بن ربيعة	الكامل	فالحلّتِ
۲۷،۰۲۱	سلمي بن ربيعة	الكامل	خلّتي
٦٧٣			
144	سلمي بن ربيعة	الكامل	جڵؾؚ
1.4	سلمي بن ربيعة	الكامل	عَلَّتِ
	الجيم		
٣١٠	أبو ذؤيب	الطويل	نشيجُ
	. تو تو . الحجاء	0.0	9
	احاء		
<b>07V</b>	أشجع السلمي	الطويل	فارحُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٤١	أشجع السلمي	الطويل	الصفائح
804	أشجع السلمي	الطويل	الصحاصحُ
7.9	الحرث بن نهيك	الطويل	الطواثح
4.4	عتيبة بن بجير المازني	الطويل	الطوائحُ
487	أبو ذؤيب	الوافر	صحيخ
717	ابن عبدل الأسدي	الكامل	الذبُحُ
*17	ابن عبدل الأسدي	الكامل	سرُ حُ
٥٨٦	سعد بن مالك	مجزوء الكامل	فاستراحوا
177	ابراهيم بن هرمة	الوافر	صحاحا
177	ابراهيم بن هرمة	الوافر	نباحا
177	ابراهيم بن هرمة	الوافر	الصراحا
177	أبو ذؤيب	متقارب	مشيحا
***	أبو الطمحان القيني	الطويل	براثحِ
777	قسام بن رواحة السنبسي	الطويل	الجوانح
711	رجل من يشكر	الوافر	النطاحِ
711	رجل من يشكر	الوافر	الجئلاحِ
474	-	المتقارب	الطلاحِ
	الدال		
414	زيد الفوارس	الطويل	مفائدُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
۳۰۲	ذو الرمّة	الطويل	عاهد
144	العباس بن مرداس	الطويل	فارد
441	-	الطويل	فيعود
٥٤٤	أبو عطاء السندي	الطويل	وفود
۷۳، ۹۱	عبد الله بن ثعلبة الحنفي	الطويل	جديد
279	-	البسيط	تصريدُ
٥٢	عقيل بن علفة	الوافر	أذودُ
٤٠٠	مسجاح بن سباع	الوافر	لوأبيدُ
۲۳، ۳۰	عويف القوافي الفزاري	الكامل	الأرفادُ
٣٣	عويف القوافي الفزاري	الكامل	العوّادُ
٦٨٦	الأخرم السنبسي	المتقارب	الأسودُ
V·9	صخر الغي الهذلي	المنسرح	الزوَدُ
**	الأعشى	الطويل	المسهّدا
**1	الأعشى	الطويل	قائدا
41	عقبة بن الحارث	الوافر	الحديدا
*••	عمرو بن معدیکرب	مجزوء الكامل	عدّا
*••	عمرو بن معدیکرب	مجزوء الكامل	زندا
477, 773	عمرو بن معدیکرب	مجزوء الكامل	بُرْدا
*7	عمرو بن معدیکرب	مجزوء الكامل	قِدّا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٦٨٢	-	الكامل	السيّدا
717	-	مجزوء الكامل	تضهدا
174	عبد الله بن سبرة	الطويل	من عهدِ
100	غسان بن وعلة	الطويل	سعلِ
٤٦٣	حاتم الطائي	الطويل	<b>وَ</b> حْدي
10.	العديل بن الفرخ العجلي	الطويل	العدِّ
P7, 707	رجل من كلب	الطويل	قدي
404	طرفة	الطويل	حاجزه قدِ
891	دريد بن الصمة	الطويل	يدي
	محمد بن أبي شحّاذ	الطويل	أنجد
777,377	طرفة	الطويل	مخلدي
***	زاهر أبو كرام التيمي	البسيط	جلادِ
8 8 4	النابغة الذبياني	البسيط	سالف الأبد
***	-	البسيط	آخر الأبد
***	-	البسيط	بيدي
48	قیس بن زهیر	الوافر	بن <i>ي</i> زياد
<b>YV1</b>	عبدالله بن الحشرج	الوافر	تلادي
***	ابن ميادة	الكامل	معاهِدِ
٧٥	رجل من خثعم	الكامل	الأسود
۳۷٦	ابن میادة	الكامل	عاهِدِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٥	رجل من خثعم	الكامل	الموصدِ.
740	عمرو بن أحمر	الكامل	يهتدي
404	النابغة الذبياني	الكامل	وكأنْ قَدِ
190	الحيسين بن مطير	الطويل	يعيدُها
441	أبيّ بن حُمام المُرّي	الطويل	ذائِدُهٔ
YA£	کعب بن زهیر	الوافر	موقدوها
3.97	الأعشى	المتقارب	رقّادها
091	الأعشى	المتقارب	أزنادها
٥٢٢	الأعشى	مجزوء الوافر	فتفتقده
	الراء		
411	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	حضّرُ
۸۲۶	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	الجبائرُ
٣٠٦	المنصور بن المسجاج الضمي/ أبو ذؤيب	الطويل	ومعاصر
109	إياس بن مالك	الطويل	ضوامِرُ
7 £ Y	إياس بن مالك	الطويل	الخواطؤ
777	ذو الرمة	الطويل	جازرُ
877	أبو صخر الهذلي	الطويل	القطۇ
۴٧	أبو صخر الهذلي	الطويل	الأمرُ
717	أبو العطاء السندي	الطويل	سِحرُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٨٨	فائد بن منذر	الطويل	ولاخرُ
<b>40</b> V	سلمة الجعفي	الطويل	الحشرُ
٧٣	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	تنظرُ
19.13.1.	تأبط شرآ	الطويل	أجدرُ
۲۳، ۲۵، ۲۸،	تأبط شرأ	الطويل	تصفرُ
١٢٨			
74	أعرابي	الطويل	يتنوَّرُ
V•V	-	البسيط	مضرم
**	يزيد بن حمار السكوني	البسيط	مختار
V•Y	ابن هرمة	البسيط	فانظورُ
***	هلال بن رزین	البسيط	نصير
<b>*</b> 7A	مالك بن جعدة	البسيط	بعيرُ
704	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	البسيط	الفطور
<b>0</b> ¥\$	مسلم بن الوليد	الكامل	الأخطار
441	الشمردل	الكامل	مجير
<b>£</b> ٣ <b>£</b>	عمرو بن معدیکرب	الرمل	جديرُ
771	الأفوه الأودي	الومل	فغاروا
٧٠،٢٩	-	الطويل	فأدبرا
77	حذيفة بن أنس الهذلي	الطويل	مئزرا
٣٨٠	-	الطويل	حيرا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
۲۰۳	النابغة الجعدي/ زفر بن الحارث	الطويل	أصبرا
110	عمرو بن مخلاة الكلبي	الطويل	تجبرا
۳۳	الرمّاح بن ميادة	الطويل	فلا صبرا
140	سالم بن واصبة	الطويل	هُجْرا
140	سالم بن واصبة	الطويل	وقرا
747	وضاح بن إسماعيل	الطويل	العُرَا
٤٠٨	الفرزدق	الوافر	افتقارا
804	شمعلة بن أخضر	الوافر	خمارا
777	كنزة	الكامل	ولا عَمْرا
0 2 0	الأعشى	المتقارب	بصيرا
7 2 7	إياس بن مالك	الطويل	الخواطرِ
041	زياد الأعجم	الطويل	العواهر
78	زياد الأعجم	الطويل	الأعاصر
41	-	الطويل	لا ندري
٣٠١	شریح بن قرواش	الطويل	معكر
7.1	دريد بن الصمة	الطويل	شطر
14.	بعض آل المهلّب	البسيط	الدارِ
14.	بعض آل المهلّب	البسيط	الجارِ
٥٢، ٨٥	النابغة الذبياني	البسيط	أم عيّادِ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٦٦٨	تميم بن مقبل	البسيط	الدِّكْرِ
48.	الصمة	الوافر	فالضمارِ
749	الصمة	الوافر	القِطار
٤٧٠	الصمة	الوافر	من عرار
07Y	أبان اللاحقي	الكامل	الأقدار
۵۸۸ ،۵۸۷	الفرزدق	الكامل	الأبصار
٧٠١	باهلة بن أعصر	الكامل	الأعصرِ
07	رجل من وائل	الكامل	المتمطّر
7.90	يزيد بن حاتم بن قبيصة	الكامل	المشتري
۱۰۸	عدي بن زيد	الرمل	اعتصاري
754	سعد بن قرط	السريع	إلى نار
11.	حزار بن عمرو	السريع	عمرو
189	المنخّل اليشكري	السريع	الذكور
144	امرؤ القيس	الطويل	سكڑ
144	طرفة	الرمل	طِمرً
١٢٦	أبو العتاهية	السريع	قيصر
177	أبو العتاهية	السريع	بالعصفر
177	أبو العتاهية	السريع	أشقر
44	أبيّ بن سلمي بن ربيعة	المتقارب	الحجَمَوْ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٠٤،١١٩،٤١	امرؤ القيس	المتقارب	النِمرُ
79	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	صدورُها
٥٠٤	الأعشى	الطويل	كسورها
99	أبو النشناش/ ابن حبناء التيمي	الطويل	قادرُه
الزاي			
091	الشماخ	الطويل	المعاوزُ
٧٠٤	-	الطويل	عنـزُ
	السين		
78.	أرطاة بن سهية	الطويل	عاطش
٤٣	المتلمس	الطويل	يتأيُّس
3 P Y	المتلمس	الطويل	يرمِسُ
٤٨٨	أبو زبيد الطائي	الوافر	السريس
£AY	حسيل بن سجيح الضبّي	الطويل	الملابسا
0 A £	العباس بن مرداس	الطويل	القوانِسا
7.0	الأشتر النخعي	الكامل	شموس
الشين			
٦٧٠	أبو الغطمَّش	المتقارب	كندشي
الصاد			
109	امرؤ القيس	الطويل	قليص

الصفحة	القائل	البحر	القافية	
	الضاد			
٤١٣	برج بن مسهر	الطويل	المباغِضُ	
٧٠٥	قوال الطائ <i>ي</i>	الطويل	الفرائضُ	
٤٠٧	أبو خراش الهذلي	الطويل	الأرضِ	
١٨٦	الحكم بن عبدل	الطويل	الدحضِ	
770	أبو خراش الهذلي	الطويل	بعضِ	
٤٩	خطّاب بن المعلّى	السريع	العرض	
7 £ •	خطّاب بن المعلّى	السريع	بعضِ	
804	ابن كنـزة	الطويل	بيوضُها	
	الطاء			
***	المتنخل	الوافر	الرياط	
	العين			
٥٢	الكروّس بن زيد	الطويل	صانعُ	
787	متمم بن نويرة	الطويل	واقعُ	
099	ذو الرمّة	الطويل	رواجع	
184	-	الطويل	متتابعُ	
440	جميل	الطويل	يجزَعُ	
714	البراء بن ربعي	الطويل	أجزع	

الصفحة	القائل	البحر	القافية
۲۸۰	مجمِّع بن هلال	الطويل	تشرع
١٣٤	هشام أخو ذي الرمّة	الطويل	أوجع
,411,434,	العباس بن مرداس	البسيط	الضبع
Y19,217			
4.	رجل من تميم	الوافر	يستطاع
770,717	أبو ذؤيب	الكامل	سلفعُ
£ Y A	مويلك المزموم	الكامل	لو تسمع
777	جريو	الكامل	الخشع
410	تأبط شرّاً	الطويل	أصلعا
***	تأبط شرّاً	الطويل	مسفّعا
٤٠٣	الصمة	الطويل	المقنعا
**	-	الطويل	يصلعا
100	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	مجزعا
100	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	تقنّعا
***	المثلم بن رياح	الطويل	أودعا
404	القطامي	الوافر	انصداعا
889	القطامي	الوافر	الوداعا
٠,٢٥	القطامي	الوافر	اتّباعا
07.197	القطامي	الوافر	الرتاعا
70.	ابن الدمينة	الطويل	ومربع
			,

الصفحة	القائل	البحر	القافية	
۲۱۱،۸۳۱	يزيد بن الحكم الكلابي	الطويل	المضاجع	
414	أرطاة بن سهيّة	الطويل	غدِ معي	
٥٠٢	قطري بن الفجاءة	الوافر	اليراعِ	
<b>۲۹،</b> ۲۸	أنس بن العباس بن مرداس	الرمل	الواقع	
٤٨	الأصمعي	السريع	أربع	
٤٨	عبدالله بن أوفى الخزاعي	المتقارب	الأربع	
٣٠	ابن المقفع	الطويل	وقغ	
722	ابن المقفع	الطويل	طمع	
455	ابن المقفع	الطويل	الجزع	
۸۱۱،۱۲۹،	الصمة	الطويل	شفيعُها َ	
100				
788	الصمّة	الطويل	لا أطيعها	
٤١	إياس بن قبيصة	الطويل	لاتباعِها	
	الفاء			
**1	حرقة بنت النعمان	الكامل	نتنصّف	
V•4	حرقة بنت النعمان	الكامل	تَصَرَّفُ	
197	حرقة بنت النعمان	الطويل	يصرف	
القاف				
74.	-	الطويل	صديق	

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٦٢٣	_	الطويل	خيفقً
774	-	الطويل	موفّق
٤٠	الشهاخ	الطويل	معلّق
141 00	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	مطلق
1.7.79	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	أفرق
1.7	جعفر بن علبة الحارثي	الطويل	أخرق
740	أم عمران بنت وقدان	الكامل	أمحق
۱۸، ۲۰۵	قتيلة بنت النضر بن الحارث	الكامل	معرق
240			
377	-	الكامل	يعتقُ
177	-	البسيط	العنقا
7 • £	-	الطويل	التراثقي
17.	-	الطويل	المفارق
٥٨٧	القناني	الطويل	السوابق
1.0	بشر بن أبي خازم	الوافر	ساقي
٤٠٥	-	الوافر	الخليق
777	قيس بن جروة الطائي/ عارق الطائي	الطويل	عارقه
الكاف			
0 2 0	المتنبي	الوافر	بذاكا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
181	طرفة	الطويل	بعض ذلكِ
1 2 1	طرفة	الطويل	حبالكِ
1 £ 1	طرفة	الطويل	السنابكِ
75, 771	تأبط شرآ	الطويل	مالكِ
۸۰،۳٦	تأبط شرآ	الطويل	المهالك
114	متمم بن نويرة	الطويل	قبر مالكِ
££V	أم السليك بن السلكة	مشطور المديد	شَغَلَكُ
اللام			
£77	زُمَيل بن أُبَيْر	الطويل	تباعل
177	جعفر بن علبة	الطويل	متطاول
191	جعفر بن علبة	الطويل	المباسل
171	جعفر بن علبة	الطويل	سلاسل
1.4	معدان بن جواس	الطويل	قاتلُ
451	معدان بن جواس	الطويل	الأنامل
<b>474</b>	طرفة	الطويل	ذليل
178	-	الطويل	جليل
00	عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي	الطويل	جميل
444	-	الطويل	بديل
121	السموءل	الطويل	قتيل

الصفحة	القائل	البحر	القافية
178	_	الطويل	ينيل
171	معدان بن عبيد/ السموءل	الطويل	جهول
171,177	-	الطويل	لجهول
177	-	الطويل	فتطول
375	طريف بن أبي وهب	الطويل	تزول
7 2 2	الأبيض العنسي	الطويل	قفول
٤٧	عبد الملك بن عبد الرحيم	الطويل	سلول
	الحارثي		
٥٧	أوس بن حجر	الطويل	من علُ
۳۷، ۹۸،	زفر بن الحارث الكلابي	الطويل	فيقتل
107,383			
770	العباس بن مرداس	الطويل	وتحوّل
94.5.	معن بن أوس	الطويل	أوّلُ
۸۲٥	الشنفرى	الطويل	أتخيّلُ
089,90	الأعشى	البسيط	نُزُل
177	أبو تمام	البسيط	قتلوا
۲۰۳	-	البسيط	مشغول
Y • £	-	البسيط	معقول
184	شمير بن الحارث	الوافر	الصهيل
£ £ A	ابن عنمة الضبي	الوافر	السبيل

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٨	كثير عزة	مجزوء الكامل	خلَلُ
787,90	ابن أخت تأبط شراً	المديد	حلُّوا
777	ابن أخت تأبط شراً	المديد	صِلُّ
0 \$ 0	ابن أخت تأبط شراً	المديد	يفلُّ
٣٦.	حجر بن خالد	الطويل	نائلا
٦٦٨	جابر بن الثعلب الطائي	الطويل	أخولا
٥٩٠	عبد الله بن عنمة الضبي	البسيط	أخوالا
٦.	المتنبي	الوافر	الجلالا
٦.	المتنبي	الوافر	زوالا
474	حجر بن خالد	الكامل	أحوالا
448	الأعشى	المنسرح	مهلا
٦٠٦	أبو ذؤيب	الطويل	مطافلِ
٦٠٣	الطرماح	الطويل	الأوائل
۳0٠	عمرو بن كلثوم	الطويل	العقل
701	امرؤ القيس	الطويل	على راكِ
48.	امرؤ القيس	الطويل	فحوملِ
404	امرؤ القيس	الطويل	يفعلِ
44.	امرؤ القيس	الطويل	وأوصالي
454	امرؤ القيس	الطويل	عقنقل

من ع <u>ل</u>
س حنِ
متطوّلِ
بعسجل
تعقلِ
جندلِ
مؤتلِ
الرحلِ
نَعْلِ
تُسلي
بسبيل
الضالِ
ومالي
الرجال
صِقال
الفعال
بالآلي
أوصالي
بالِ
لم يحلل

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٧٣	أبو كبير الهذلي	الطويل	الهوجل
707	بغثر بن لقيط الأسدي	الطويل	المنصل
18.	ربيعة بن مقروم الضبي	الطويل	من علِ
117	امرأة من بن <i>ي</i> الحارث	المتقارب	وكل
4∨	زينب بنت الطثرية	الطويل	صاملُهٔ
1	رجل من عامر	الطويل	نواقلُهٔ
4∨	زينب بنت الطثرية	الطويل	مشاغلُه
777	كثيرة عزّة	الطويل	لا أقيلُها
779	عبد الله بن العجلان النهدي	الطويل	غيولهًا
454	-	الطويل	رعالها
Y • £	باعث بن صريم	الطويل	أسبالها
7.1	-	مجزوء البسيط	تزواله
244	بشامة بن حزن	الكامل	قتالهًا
44.	باعث بن صريم	الكامل	مالها
٦٨٧	عمرو بن الأيهم التغلبي	الكامل	وخلا لها
770,777	جميل	الخفيف	جملِه
314,774	جميل	الخفيف	جلله
٣٠٦	عبيد بن ماوية	المتقارب	نالها
٤٤٠	-	المتقارب	أمثالها

الصفحة	القائل	البحر	القافية
	الميم		
779	مزاحم	الطويل	قديمُ
٤٠	حاتم	الطويل	لئيمُ
<b>0 Y Y</b>	عملّس بن عقيل	الطويل	رحيم
£0Y	يزيد بن قُنافة	الطويل	حاتم
198	أبو تمام	الطويل	أعلم
7 2 0	علقمة بن عبدة	البسيط	مصروم
757	زیاد بن منقذ	البسيط	حلمُ
٥٩	زیاد بن منقذ	البسيط	الأطُمُ
7.7.09	زیاد بن منقذ	البسيط	إدَمُ
697,313	زیاد بن جمل	البسيط	الحرم
440	زیاد بن جمل	البسيط	قُدمُ
٤١٦	أبو دهبل الجمحي	البسيط	نَعَمُ
474	محرز بن المكعبر	البسيط	الجذم
809	الحزين الليثي	البسيط	يبتسم
۰۰۳	أمية بن أبي الصلت	البسيط	الكلمُ
7 .	الفرزدق	البسيط	الكرمم
£ • A • Y • Y	محرز بن المكعبر الضبي	البسط	ولا إرم
۸۱	الأحوص	الوافر	السلام

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٧٧	البرج بن مسهر	الوافر	الأديمُ
0.0	-	الوافر	النديم
44	أمية بن أبي الصلت	الوافر	مقيمُ
7.1	قیس بن زهیر	الوافر	صميم
199	الأخطل	الكامل	محرومم
788	أعرابية من بني كلاب	الكامل	صروم
249	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	عظيمُ
***	قتادة بن مسلمة الحنفي	الكامل	كريم
£47	أبو القمقام الأسدي	الكامل	حميم
727,727	يزيد بن الحكم	مجزوء الكامل	اليتيم
448	الأسدي	الطويل	كراكها
<b>Y9</b> V	الأسدي	الطويل	صداكها
144	غلّاق بن مروان	الطويل	الأشائيا
٤٨٥	عمرة الخثعمية	الطويل	بأباهما
711	الأسديّ	الطويل	سواكما
131,	عامر بن الطفيل الكلابي	الطويل	تحمحها
YOV	-	الطويل	مرجما
140	الوقاد بن المنذر	الطويل	مغنها
7.7	الحصين	الطويل	مسوّما

الصفحة	القائل	البحر	القافية
717	حسان بن ثابت	الطويل	دما
717	الحصين بن حمام المري	الطويل	الدما
799,789	قرواش	الكامل	يرمرما
*•٧	قرواش	الكامل	تسأما
444	قرواش	الكامل	الأعلما
717	-	الومل	عدما
717	-	الرمل	دمی
7 5 4 4 4 4 4	أبو حية النميري	الطويل	مأتم
٠٢٢، ١٢٢،	الأعشى	الطويل	الدم
775, 775			
ovo	أوس بن حجر	الطويل	يترموم
٥٦	امرأة من طبئ	الطويل	يكلم
878	حميد بن ثور	الطويل	اسلمي
373	حميد بن ثور	الطويل	تكلمي
٥٧٠	عملّس بن عقيل بن عُلّفة	الطويل	خصوم
408	عبدالله بن همام السلولي	الطويل	عِلْم
497.4.	القتال الكلابي	الطويل	مندم
170	-	الطويل	المسدّم
٧١٣	-	البسيط	اللجم
۲.,	عصام بن عبيد الزمّاني	البسيط	الذام

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٢٠	معقل بن عامر	الوافر	النجوم
70	بعض بني أسد	الوافر	الكريم
411	زينب بنت فروة بن مسعود	الوافر	بالكريم
711,175	جرير	الوافر	اليتيم
<b>۶</b> ۳، ۲۰	بعض بني بولان من طيئ	المنسرح	الكومِ
79.	قطري بن الفجاءة	الكامل	لجامي
177	عنترة	الكامل	المغنم
1 2 4	عنترة	الكامل	تحمحم
171	عنترة	الكامل	الأسحم
۱۸۸	عنترة	الكامل	بتوأم
۷۱۹،٤٠١	الحارث بن وعلة الذهلي	الكامل	اللحم
***	أبو صخر الهذلي	الومل	جسمي
07	بعض بن <i>ي</i> أسد	الخفيف	الكريم
<b>۶</b> ۲،۲۲۰	راشد بن شهاب اليشكري		تذممُ
٦٧٨	ذو الرمة		سلامُها
107	الفرزدق	الطويل	التئامها
70.	حاتم	الطويل	لومُها
1.0	أبان بن عبدة بن العيّار	الطويل	خواتمهٔ
***	طرفة	الطويل	قدمُه

**V7V** 

الصفحة	القائل	البحر	القافية
188	بعض شعراء حمير	المديد	قتمِهٔ
مر، ۲۷۳	شاعر من حمير	المديد	بدمِهٔ
	النون		
10.	قيس بن الخطيم	الطويل	قمي <i>نُ</i>
١٣٢	شهل بن شيبان	الهزج	كانوا
177	شهل بن شيبان	الهزج	إقرانُ
177	شهل بن شيبان	الهزج	غضبان
177	رجل من بلعنبر	البسيط	إحسانا
۷۲، ۲۲، ۱۲۰ ۱۲۰	رجل من بلعنبر	البسيط	شيبانا
٠٣١، ٤٧٢			
۸۳،۶۶،۳۲۱	رجل من بلعنبر	البسيط	وحدانا
ለግን ነፖን	رجل من بلعنبر	البسيط	צט
771,189			
٤٦	رجل من بلعنبر	البسيط	برهانا
385	سوار بن المضرب	البسيط	عنوانا
٠٢٠	سوار بن المضرب	البسيط	نسيانا
٤٨	الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب	البسيط	تقلونا
۷۸،٤٥	بشامة بن حزن النهشلي	البسيط	فادعينا
00	بشامة بن حزن النهشلي	البسيط	فاسقينا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
17.	بشامة بن حزن النهشلي	البسيط	أيدينا
۳٦٨	بشامة بن حزن النهشلي	البسيط	المصلينا
318	القطامي	الوافر	حسانا
114	الكميت	الوافر	كُبينا
144	عبدالشارق بن عبدالعزّى الجهني	الوافر	عينا
127	عبدالشارق بن عبدالعزّى الجهني	الوافر	وازعينا
749	عبدالشارق بن عبد العزى	الوافر	علينا
440	عبدالشارق بن عبد العزي	الوافر	فارتمينا
115	عامر بن شفيق الضبي	الوافر	بالقنينا
744	عارق الطائي	الكامل	هوانا
777	عارق الطائي	الكامل	الأقرانا
41	امرؤ القيس	الطويل	تنهملانِ
4.5	الأرقط بن دعبل العنبري	الطويل	یہانِ
118	ودّاك بن ثميل المازني	الطويل	سفوان
٣٣٦	وداك بن ثميل المازني	الوافر	الحدثان
178	بشر بن أُبي	الطويل	هوان
198	أبو تمام	البسيط	إخواني
784	ذو الإصبع العدواني	البسيط	فتخزوني
٤١٨	هدبة بن خشرم	الوافر	هجاني

الصفحة	القائل	البحر	القافية	
119	النابغة	الوافر	منّي	
144	أبو الغول الطهوي	الوافر	المنونِ	
4~ 5	أبو حيّة النميري	الوافر	تحوّفيني	
717	المثقب العبدي	الوافر	اليقين	
7.7	أبو الغول الطهوي	الوافر	بلين	
٥٤	سلمي بن ربيعة	الوافر	الأمون	
٧٤	أدهم بن أبي الزعراء	الطويل	حبوئها	
٤٥	أدهم بن أبي الزعراء	الطويل	سكونها	
***	أدهم بن أبي الزعراء	الطويل	سنهينُها	
١٠٨،١٠٧	البرج بن مسهر	الطويل	شجوئها	
٥٣	-	الطويل	يعينها	
	الألف المقصورة			
710	سويد المراثد الحارثي	الطويل	هوی	
184	سويد المراثد الحارثي	الطويل	من أتى	
Y 1 0	سويد المراثد الحارثي	الطويل	الثرى	
799	الراعي النميري	الطويل	فتى	
الياء				
40	زهير بن أبي سلمى	الطويل	جائيا	
٤٧٧	النابغة الجعدي	الطويل	الأعاديا	

الصفحة	القاثل	البحر	القافية
٤٧٧	النابغة الجعدي	الطويل	باقيا
178	جعفر بن علبة	الطويل	تلاقيا
178	جعفر بن علبة	الطويل	بواكيا
٤٠١	الشميذر الحارثي	الطويل	مدانيا
١٨٣	منظور الفقعسي	الطويل	كفانيا
٤١٠	حفص بن عليم	الطويل	کہا ھي
444	أبي بن حمام المري	الطويل	واهيا
١٠٤	صخر أخو الخنساء	الطويل	ليّة ثاويا
177	عوانة ـ النابغة الجعدي	الطويل	الدهر ثاويا
۲0	رجل من ط <i>بئ</i>	البسيط	مداويا
11	-	الرمل	هويّا
	الأرجاز		
۳۰۸	-		أتى به
79,707	-		انتيابها
79,707	-		أورا بها
071	رؤبة		الحضب
001	رؤبة		نسيت، لا تموت
975	-		علّاتي
071	-		قيلاتي

الصفحة	القائل	البحر	القافية
۳۲٦	أبو النجم العجلي		مكسوحا
717	العجاج		روّدا
717	العجاج		فالنجادا
<b>6</b> 7A	أبو النجم العجلي		العاردا
474	-		صَرِدا
٥٦٨	-		يَرِدا
٥٦٨	-		عَرِدا
۸۶٥	-		بَرِدا
079	-		مُلْتَبِدا
44	حميد الأرقط		قدي
٦٠٦	العجاج		بالعواور
707	رؤبة		أوزي
٨٢٥	-		السالسِ
٨٢٥	-		غضارسِ
*17	جران العود		أنيسُ
109	-		قِلاص
104	-		بانقياص
774	ر <b>ۇبة</b>		الصّيق
101	-		افتراق

			•
الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٠٣،٥٩	-		المرفق
4 • £	-		دونكا
4.8	-		يحمدونكا
٥٧	أبو النجم العجلي		من علِ
414	الأعرج المعني		بجل
199	-		حِوَلْ
.110.11.	الأعرج المعني		الأجل
***			
V•Y	-		القرنفول
899	-		طِوَل
٦٦٨	-		وَبَلْ
۱۲۸	رؤبة		دائہا
١٢٨	=		صائها
199	-		السلامُ
899	-		سنام
899.1	-		الطعام
71.737	العجاج		أمبرمُهٔ
711,737	العجاج		أعصمه
***	رؤبة		قتمُهٔ
744	قیس بن حصین		تنتجونه

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	القافية
777	_		أبيكرينا
797	العجاج		<u>۽</u> حِي
197	-		ماليا
197	-		غاديا
1.4	-		الأرشية





الصفحة	الاسم
117	الأبيَوَرْدي
174	الأديب، مسلم بن أحمد
178	الأزهري
1 & •	أبو إسحاق
٤٧٣	ابن أَصْبَغ
٤٣	الأصمعي
0,4	ابن الأعرابي
40	الأعشى
174	الأعلم الشنتمري
108	ابن بابشاذ، طاهر
17	الباخرزي، أبو الحسن
178	ابن بدر، حذيفة
178	البرقي
445	ابن برّي
***	ابن برهان
14	البصري، عبد السلام
***	أبو البقاء الحوفي
10	بهاء الدولة

الصفحة	الاسم
۳.	تأبّط شرآ
۸۵۳،۸	التبريزي
14.	أبو تمّام
140	ابن تميم، العنبر بن عمرو
140	ابن تميم، مازن بن مالك بن عمرو
٣٦	التميمي، ابن زيّابة
14	ثعلب
١٧	الثمانيني
104	الجرجاني
<b>YY</b>	الجرمي
7 6 0	الجزولي
۸،۷	ابن جنّي
108	الجواليقي، موهوب
178	ابن الحاجب
١٦٣	الحارثي، سويد المراثد
٤٦	الحارثي، عبد الملك بن عبد الرحيم
177	ابن الحباب، والبة
111,111	الحجاج
۳۸۰	أبو الحجّاج بن يسعون
144	الحرّاني، أبو سهل
٤٠١	الحضرمي، عبيد الله بن عمر بن هشام

الصفحة	الاسم
٣٦	الحطيئة
Y • 0	الحنفي، منصور بن يحيى
Y • 0	الحنفي، موسى بن جابر
••	أبو حيان
113	ابن الخبّاز
4.4	ابن خروف
YAV	ابن الخشّاب
٤٧٦	خطّاب، أبو بكر
Y • A	ابن الخطاب، زید
108	الخطيب البغدادي
141	ابن الخطيم، قيس
۵۶، ۲۷	الخليل
£11.£10	ابن درستويه
۱۷۸،۱۳۷	ابن درید
<b>440</b>	الدّماميني
104	ابن الدّهان
108	الدهباني اللغوي، أبو محمد
£44	الدينوري، أحمد بن جعفر
7/3	الدينوري، أبو علي
۰۳، ۲۲	أبو ذُويب
٤٠١	الذُّهلي، الحارث بن وعلة

الصفحة	الاسم
108	الرازي، أبو الفتح سليم بن أيوب
747	ابن أبي الربيع
774	ابن ربيعة، سلمي
844	الرَّبعي
104	ابن رجاء، الحسن
111111111111	الرَّضي
104	الرّقي، عبد الله
177, 577, 107, 377, • 87	الرُّماني
7.0.7.1.781.3.7.1.78	أبو ريّاش
۱۷۸ ۵۸	الرَّياشي
178	ابن الرَّيْب، مالك
188	الزّاهد، أبو عمر
۷۰۳،٦ <b>٩</b> ۸	الزبيدي
188.41	الزَّجاج
110	الزّجا <i>جي</i>
7 8	الزَّمّاني، الفِنْد
111,773	الزَّمخشري
٥٣٢	الزّيّادي
14, 241, 231, 231, 21, 21	أبو زيد
١٦٨	ابن سبرة، عبد الله
٧١	السجستاني

الصفحة	الاسم
198	السّدوسي، مؤرج بن فيد
7V2 VV2 • P2 F P2 1 • 12 • 3712	ابن السرّاج
141	
۸۰۳، ۱۹۲، ۱۹۲	السكاكي
7.1.13.001.701.14	ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق
174	ابن سلام، سلام بن عبد الله
108	السَّلْفي
14	السّمسميّ، أبو الحسن
120,00	السموأل
**1	السَّمين الحلبي
108	ابن سهل الأندلسي
777, 7A7, VAY, 0/3, P/3	السُّهيلي
٦٢	سيبويه
174, 084, 413	ابن السيّد
110	ابن سيدة
7.7	السِّيرافي، اسهاعيل بن نضر
100,0017	السيوطي
٤٠٧	أبو شامة
£44.	الشافعي
177, 137, 707, 197,	ابن الشجري
444, 444	

الصفحة	الاسم
١٦٧	ابن شرحبيل، شُريح
10	شرف الدولة
777, 377, 677	الشلوبين
Y • Y	الشّيباني، أبو عمرو
***	الصفّار البطليوسي
10	صمصام الدولة
700	الصَّيْمري
441	ابن الضائع، أبو الحسن
144	الضرير، أبو سعيد
104	الطائي، أبو تمام
148	الطائي، مرداس بن همام
277, VT7, • T3	ابن طاهر
108	الطبري، القاضي
174	ابن الطراوة
۲۴، ۱۶۰، ۱۸۲، ۱۸۲	طرفة
٥٣٣	ابن طلحة، أبو بكر
174	ابن أبي العافية، أبو عبد الله بن محمد
174	العامري، محمد بن إبراهيم بن غالب
14	ابن عبدون، عبد المجيد بن عبد الله
147,1,7,17	أبو عبيدة

الصفحة	الاسم
1.4.1.4	العجّاج
٧١٧	العسكري
191,11,183, 48, 11,101	ابن عصفور
10	عضد الدولة
7 2 7	ابن عطية
141	ابن عقيل
001	العكبري
144	بن عبّار، محمد
144	أبو عمرو بن العلاء
174	ابن عمرو بن مرثد
٨٧	عیسی بن عمر
174	الغسّاني، أبو علي
٧	ابن فارس
17	الفارسي، أبو علي
37, 80, 05	ابن الفجاءة، قطري
13,14,54,3.1	الفرّاء
14.101	الفرزدق
<b>٣19</b>	ابن الفرس، أبو محمد عبد المنعم
140	ابن قرفة، بهدل
195	الفقعسي، مُرَّة بن عدّاء
١٨٣	الفقعسي، منظور بن سعيد

الصفحة	الاسم
10	ابن فهد، سليهان
174	ابن فندلة، أبو بكر محمد بن عبد الغني
7 £ Y	القتبي
197	القرَيعي، الحرش بن هلال
104	القصباني المفضّل
147	القطامي
188,184,41	قطرب
108,107,117	القفطي
٤٢٠	القيرواني، عبد الدائم
١٦٨	ابن قيس الأشعث
440	الكفيف، بو عبد الله محمد
110,00	الكلابي، يزيد بن الحكم
£44, £ • 0, 400 , 400	ابن کیسان
414	لبيد
14, 74, 371, 831	الكساثي
179	اللخمي، إسماعيل بن عيسى بن الحجاج
0 8 Y	اللخمي، ابن هشام
417,774	الليث
۶۱، ۲٤، ٤٤، ۳۲، ۲۷، ع <b>۸</b>	المازني
0.4	المالقي
٥٢، ٠٥، ٢٢، ٣٧، ٥٧	ابن مالك

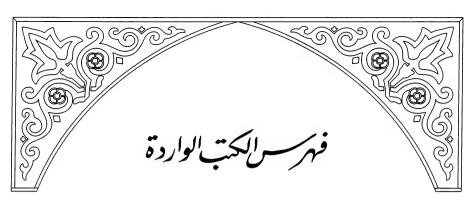
الصفحة	الاسم
١٦٨	بنت مالك بن بحدل، ميسون
140 : 111 : 371 : 071	المبرّد، أبو العباس
777, 777, 777, 177, 077	المرادي
۸، ۹، ۳۲، ۲۷، ۲۱	المرزوقي
170	المرقش الأكبر
044	ابن مضاء، أبو جعفر
۲۰۷،۸٤،٥٨،۲٤	ابن معدیکرب، عمرو
174	ابن معديكرب، وليعة
177,104,4	المعري
171,171,171	ابن منظور
719	المهاباذي
108	ابن ناصر أبو الفضل
٤٣٠ ، ٣٩٩	ابن الناظم
<b>707</b> , 77, PP	النحاس، أبو جعفر
195	ابن نُدبة، خفاف
14	ابن نصر، الحسين بن أحمد
٧٢٧، ٢٨٣	النَّضْر
٧، ٣٢، ٤٢١، ٢٧١، ٧٧١،	النّمري
AVI, W. Y. 3 · Y	
ه کی ۵۵، ۸۷، ۲۰، ۱۳۰	النَّهشلي، بشامة بن حزن
011, 707, 707, PP7, • 77	الهروي

الصفحة	الاسم
148	هشام
1 • 1 • 4 • • • • • • • • • • • • • • •	ابن هشام
۰۷۰	الهوّاري
110	ابن وابصة، سالم
71,711,201	ياقوت الحموي
١٦٨	يزيد
1.0.2.49.19	يعقوب
177, 777, 107, 007, 707	ابن يعيش
PY, WF, 3F, 1V, 1A	يونس بن حبيب

000



الصفحة	البلد
174	إشبيلية
104	بابرز
104	بلاد الشام
108	بغداد
108	تبريز
10	حلب
10	دار السلام
174	شنتمرية
٨٨	عفرين
۸۹	فلسطين
174	قرطبة
٨٩	قنسرين



الصفحة	الكتاب
0.9.277	البديع
100	أسرار الصنعة في النحو
٤١٣	إصلاح الخلل
***	إعراب القرآن للزجاج
114	الإعلام
14	الألفاظ من المهموز
114	الأمالي
14	إنباه الرواة
97.0.	الإنصاف
114	الأزمنة والأمكنة
Y#1	البسيط
ev1	بُغيّة الآمل
۲.	بُغيَة الوعاة
٤٣	تاج العروس
108	تاريخ بغداد
***	التذكرة
14.	تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه

الصفحة	الكتاب
٤٧٦	الترشيح
44	التصريح
14	التصريف الملوكي
١٨	تفسير أرجوزة أبي نواس
١٨	تفسير علويات الرضي
١٨	التعاقب
۱۸	التلقين غي النحو
۱۸	التهام في شرح أشعار الهذليين/ التهام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري
19	التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة
19	التنبيه في الفروع
1.7	التهذيب
100	تهذيب إصلاح المنطق
107	تهذيب الألفاظ
100	تهذيب غريب أبي العلاء
100	تهذيب غريب الحديث
۲.,	الجمل
19	الخاطريّات
19	الخصائص
١٦	دمية القصر
٧	ديوان الحماسة
41	الارتشاف

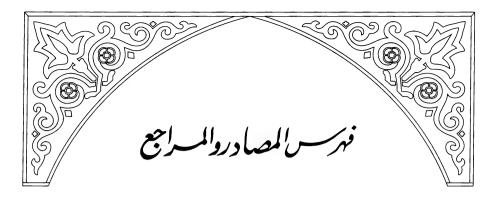
الصفحة	الكتاب
104	الردّ على حمزة الأصبهاني
19	رسالة في مدّ الأصوات
19	سر صناعة الإعراب
ovo	الشافية
14.	شرح أبيات الجمل
114	شرح أشعار هذيل
Y0	شرح التسهيل
19	شرح تصريف المازني
۱۸۰	شرح الجمل/ الأعلم
٥٧٠	شرح الجمل في النحو للزجاجي
107	شرح الحماسة الكبير والأوسط والصغير/ التبريزي
14.	شرح الحماسة/ المرزوقي
100	شرح الدريدية
144	شرح ديوان الحماسة للأعلم
VV	شرح ديوان زهير بن أبي سُلمي
14.	شرح ديوان طرفة
١٨٠	شرح ديوان علقمة الفحل
100	شرح سقط الزند
107	شرح شعر أبي تمام
179,71	شرح ديوان المتنبي/ تفسير ديوان المتنبي
14.	شرح شعر الشعراء الستة

الصفحة	الكتاب
100	شرح شعر المتنبي
19	شرح فصیح ثعلب/ شرح الفصیح
701	شرح القصائد العشر المختارة
107	شرح قصيدة بانت سعاد
100	شرح اللّمع
100	شرح المفضّليات
107	شرح المقدمات الخمس والعشرين في إثبات وجود الله ووحدانيته
19	شرح المقصور والممدود ليعقوب
14	شرح المقصور والممدود للفارسي
114	شرح الموجز
114	شرح النحو
٧٦	الشّعر
14	العروض
19	الفائق
۲.	الفرق بين كلام الخاص والعام
114	القُولَ في ألفاظ الشمول والعموم والفضل بينهما
۲.	الكافي شرح القوافي للأخفش
100	الكافي في العروض والقوافي
۰۲، ۳۳	الكتاب
114	كشف الظنون
٤٣	لسان العرب

الصفحة	الكتاب
۲.	اللصوص
۲.	اللّمع
۲.	المبهج في اشتقاق أسماء الحماسة
۸۱	مجالس ثعلب
٧.	محاسن العربية
٥٣	المحتسب
٧.	مختار تذكرة الفارسي
۲.	المذكر والمؤنث
٥٧٩	المزهر في علوم اللغة وأنواعها
144	المسائل العسكريات
107	مشكاة المصابيح
٤٦٨	المصباح
۲.	معاني المحرّرة
19	معجم الأدباء
٣٦	المعرب في تفسير شعر المتبنّي
*1	المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين
100	مقدمة في النحو
۲.	مقدمات أبواب التصريف
١٨	المغرِب
19	المنصف
*1	المهذب في النحو

الكتاب	الصفحة
الموازنة بين العربية والأعجمية	104
النَّقْض على ابن وكيع	*1
النكت على كتاب سيبويه	۱۸۰
النوادر الممتعة في العربية	*1
هدية العارفين	104
الوقف والابتداء	<b>Y1</b>





- القرآن الكريم.
- الإبدال: أبو يوسف يعقوب ابن السكيت. تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، علي النجدي ناصف. الهيئة العامة لشوؤن المطابع الأميرية. القاهرة ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- -أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ٢٧٦ه) تحقيق: د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط٢/ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ه). تحقيق: د.رجب عثمان محمد، د.رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ١/ ١٤١٨ه/ ١٩٩٨.
- الأزهية في علم الحروف: على بن محمد الهروي (٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- أساس البلاغة: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود. ١٩٨٢م، دار المعرفة، بيروت، وطبعة دار صادر، بيروت.
- أسرار العربية: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (١٣٥ ٥ اسرار العربية: بركات يوسف هبّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: محمد بهجت البيطار، ط١، ١٩٥٧، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ـ الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن بن زيد دريد الأزدي (٣٢١هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة المثنى بغداد، ط٢/ ١٣٩٩هــ ١٩٧٩م.
- ـ أشعار الشعراء الستة الجاهليين، مختارات من الشعر الجاهلي: الأعلم الشنتمري (يوسف بن

- سليهان بن عيسى)، شرح وتعليق: د.محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، دار الجيل، بيروت.
- الأصول في النحو: ابن السرّاج، (٣١٦ه) تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت. ط١/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس (٣٣٨ه) تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الأعلام. قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط ٥/ ١٩٨٠م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين)، تحقيق وإشراف: لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة، بيروت، ط٦، ١٩٩٣م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ـ أمالي الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط1، ١٣٨٢هـ. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري. دار المعرفة، بيروت. وطبعة حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ.
- ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة: القفطي (علي بن يوسف)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.ط١/ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي (٥١ ٧٧٥) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى. مصر . ونسخة مصورة من دار الفكر بدمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (عبدالله جمال الدين بن يوسف) ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٥، ١٩٧٩م، دار الجيل، ببروت.
- ـ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر ط١/ ١٣٨٩ \_ ١٩٦٩.
- ـ البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت ١٤١٢ ـ ١٩٩٢.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع (٥٩٩ ٦٨٨) تحقيق: د.عّياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط١/ ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر. ط1/ ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤. وط٢، ١٩٧٩م، دار الفكر، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.
- ـ تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) ط٢/ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م. تحقيق: السيد أحمد صقر.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (٥٣٨ ـ ٦١٦ه). تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العيثمين، دار الغرب الإسلامي ط١/ ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام (عبدالله بن يوسف). تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي. ط١٩٨٦ م، المكتبة العربية، بيروت.
- ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي. مصر. ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة العربية محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية برجشتراسر، ١٩٢٩، ترجمة د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٧ ١٩٩٧.
- التكملة والتذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومراجعة: د. محمد مهدى علام، ١٩٧٣م، مطبعة دار الكتب المصرية.
- التهام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لأبي الفتح عثمان بن جني/ ٣٩٢ه. تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مطلوب، راجعه. مصطفى جواد. مطبعة العانى. بغداد. ط١/ ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
  - ـ التنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة: لابن جني، مخطوط.
- ـ التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: عبدالله بن بري. تحقيق: مصطفى حجازي وغيره. ط٢، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ـ تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢ ـ ٣٧٠هـ). تحقيق: علي حسن هلالي،

- محمد على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، ط١، ١٩٦٤م، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.
- ـ الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل. إربد. ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ه). تحقيق: فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة. بيروت ط١/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- ـ جمهرة اللغة: ابن دريد (محمد بن الحسن). حققه وقدم له: د.رمزي منير البعلبكي، ط١، ١٩٨٧ م، دار العلم للملايين، بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب، ط١/ ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م. وط٢، ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الحجّة للقرّاء السبعة: أبو على الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث. دمشق/ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- ـ حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢/ ١٤٠٦هــ١٩٨٦م.
- ـ الخاطريات: ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (۱۰۳۰ ـ ۱۰۹۳ه). تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢/ ١٩٧٩م، وط٣، ١٩٨٩م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
  - \_الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم. دمشق ط١/ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية: أحمد بن الأمين الشنقيطي

- (۱۹۱۳\_۱۹۳۱) دار المعرفة بيروت. ط٢/ ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م. وط١، ١٩٨١م، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- درّة الغوّاص. القاسم بن علي بن محمد الحريري. تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل بيروت. مكتبة التراث الإسلامي. القاهرة ط1/ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- ـ ديوان الأحوص الأنصاري: تحقيق وشرح: د.سعدي ضنّاوي، ط١، ١٩٩٨م، دار صادر، بيروت.
- ـ ديوان الأخطل: (غياث بن غوث التغلبي): شرح راجي الأسمر، ط١، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت. وطبعة دار الثقافة، ١٩٧٩م، بيروت.
- ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي: (ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩هـ) تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م، لا ناشر.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس): شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط۷، ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت. وط١، ١٤١٥ه، ١٩٩٤م، تحقيق: د.محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عيان.
- ديوان امرئ القيس: تقديم وشرح وتعليق: د.محمد حمود، ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر اللبناني،
   بيروت.
- ـ ديوان أمية بن أبي الصلت: جَمَعَهُ بشير يمّوت، ط١، ١٩٣٤م، بيروت. وديوانه: تحقيق: د.عبد الحفيظ السطلي، لا ط، لا ت.
- ـ ديوان أوس بن حجر: تحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، بيروت.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: تحقيق: عزة حسن، ط٢، ١٩٧٢م، منشورات دار الثقافة، دمشق.
- ـ ديوان تأبط شراً: (ثابت بن جابر) جمع وتحقيق وشرح: علي ذوالفقار شاكر، ط١، ١٩٨٤م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ديوان جرير: (جرير بن عطية الخطفى) تحقيق: د.نعيان أمين طه، ط٣. دار المعارف بمصر، وطبعة دار صادر، بيروت.
- ـ ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، ط١، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ـ ديوان حاتم الطائي: تقديم وشرح وتعليق: د.محمد حمّود، زهير عبدالله. ط١، ١٩٩٥، دار الفكر اللبنان، بيروت.
  - ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق د.وليد عرفات، دار صادر بيروت ط١/ ١٩٧٤م.
- ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق سيّد حنفي حسنين، ١٩٧٧م، دار المعارف بمصر. وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
  - ـ ديوان الحطيثة (جرول بن أوس): شرح أبي سعيد السكري، ١٩٨١م، دار صادر، بيروت.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي داؤد الإيادي: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان أبي حيّة النميري: (الهيثم بن الربيع): تحقيق: يحيى الجبوري، ط١، ١٩٧٥، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- ديوان دريد بن الصمة: جمع وتحقيق: محمد خير البقاعي، قدّم له: الدكتور شاكر الفحام. دار قتيبة، ١٩٨١م، دمشق.
- ديوان ابن الدمينة: صنعة أبي العبّاس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق: أحمد راتب النفّاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدنى، المؤسسة السعودية.
- ـ ديوان أبي ذؤيب الهذلي، حياته وشعره: تحقيق: نورة الشملان. نشر عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م، الرياض، السعودية.
- ديوان ذي الإصبع العدواني: (حرثان بن محرث)، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الدليمي. ١٩٧٣م، الموصل. ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره.
- ديوان ذي الرمة: (غيلان بن عقبة): شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق: د.عبد القدوس أبي صالح، ط١، ١٩٨٢م، مؤسسة الإيهان، بيروت.
  - ـ ديوان رؤبة بن العجّاج: تحقيق: وليم بن الورد، ط٢، ١٩٨٠، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ـ ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين): جمعه وحققه: راينهرت فاييرت، نشر فرانتس شتايز بفيسيادن، ط١، ١٩٨٠م، بيروت.
- ـ ديوان ابن الرومي (على بن العباس): شرح وتحقيق: عبد الأمير على مهنا. ط١، ١٩٩١م، دار

- ومكتبة الهلال، بيروت.
- ـ ديوان السمو ءل بن عادياء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد. دار صادر، بيروت.
- ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك): جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، ط٢، ١٩٩١م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان طرفة بن العبد: ١٩٨٠م، دار صادر، بيروت. وديوانه (شرح الأعلم الشنتمري): تحقيق: درية الخطيب، لطقى الصقال، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ديوان طفيل الغنويّ (طفيل بن عوف): تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، ١٩٦٨م، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- ديوان العباس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى الجبّوري، ١٩٦٨م، بغداد، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.
- ـ ديوان أبي العتاهية = أبو العتاهية أشعاره وأخباره: تحقيق: د.شكري فيصل، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م، مطبعة جامعة دمشق.
- ديوان العجّاج (عبدالله بن رؤبة)، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تحقيق: عبد الحفبظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
- ديوان عديّ بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث.
- ـ ديوان عروة بن حزام: جمع وتحقيق وشرح: أنطون محسن القوال. ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، دار الجيل، بيروت.
- ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة: تقديم وترتيب وشرح: قدري مايو. ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، عالم الكتب للطباعة والشر، بيروت، لبنان.
  - ـ ديوان عمرو بن كلثوم: جمع وتحقيق: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩١م، بيروت.
- ـ ديوان عنترة بن شدّاد: تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، ط٢، ١٩٨٣م، المكتب الإسلامي، بيروت.
  - ديوان الفرزدق (همّام بن غالب بن صعصعة): طبعة ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، دار صادر، بيروت.
- ـ ديوان القطامي (عمير بن شييم): تحقيق: د.إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. ط١، ١٩٦٠م، سلسلة المخطوطات العربية ٦، دار الثقافة، بيروت.

- ـ ديوان قطري بن الفجاءة، حياته وشعره: تحقيق: د.وليد قصّاب. ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، دار الثقافة، مكتبة الغزالي.
  - ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، ط٢، ١٩٦٧م، دار صادر، بيروت.
  - ديوان كعب بن زهير: تحقيق وشرح: على فاعور، ط١، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان المتنبي (أبو الطيّب) بشرح أبي البقاء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح الديوان: تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ديوان المثقب العبدي (عابد بن محصن): تحقيق: حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٦، ١٩٧٠م، القاهرة.
- ـ ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٧٧م، دار المعارف بمصر.
- ـ ديوان أبي النجم العجلي: صنعه وشرحه: علاء الدين آغا، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، النادي الأدبي، الرياض.
  - ديوان الهذليّين: دار الكتب المصرية، ط١، ١٩٦٥م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٧ه) تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م. وط١، ١٩٧٥م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ـ سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢) تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق ط١/ ١٤٠٤هـ ١٤٠٤م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي: أبو عبيد البكري (عبدالله بن عبد العزيز) تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط٢، ١٩٨٤م، دار الحديث، بيروت.
- شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨ه) تحقيق: محمد الخطاب، ط١، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، المكتبة العربية بحلب.
- ـ شرح أبيات سيبويه: السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد)، ٣٣٠ ـ ٣٨٥هـ. تحقيق: د.محمد علي سلطاني، ١٩٧٩م، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

- ـ شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو كتاب الشعر: أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، مطبعة المدني، القاهرة.
  - ـشرح اختيارات المفضّل: الخطيب التبريزي. تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح أشعار الهذليّين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري، رواية: أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكّري. حقّقه عبد الستار أحمد فرّاج، وراجعه محمود أحمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): الأشموني (علي بن محمد) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٩٥٥م، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك: للشارح الأندلسي أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهوّاري الأندلسي. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ١٤٢٠هم، ٢٠٠٠م، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.
- ـ شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ـ شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبدالله الأزهري. وبهامشه حاشية يس بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة.
- شرح التصريف: عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢ه). تحقيق: د. إبراهيم النعيمي. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. الرياض، السعودية، ١٤١٩هم، ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، الشرح الكبير: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: د.صاحب أبو جناح، ١٤٠٠ه، ١٩٨٠م، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
- ـ شرح حماسة أبي تمام، تجلي غرر المعاني عن مثل صور المعاني والتحلي بالقلائد من جوهر الفوائد في شرح الحماسة: تأليف أبي الحجاج، يوسف بن سليبان بن عيسى الأعلم النحوي الشنتمري، تحقيق وتعليق: د علي المفضل حمّودان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبيّ، ١٩٩٢م.
- شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث): صنّفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعدّ فهارسه: إيليا سليم الحاوي. ط٢، ١٩٩٧م، دار الثقافة، بيروت. وشرح راجي الأسمر، ١٩٩٢م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- شرح ديوان امرئ القيس، ومعه أخبار المراقسة في الجاهليّة والإسلام: حسن السندوسي، ط٤، ١٩٩٧م، المكتبة التجارية الكبرى. وطبعة دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٢م، بيروت.
  - ـشرح ديوان أبي تمّام (حبيب بن أوس): ضبطه وشرحه: شاهين عطية. دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة. أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٢٠٥ه) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة.
- ـ شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (٤٢١هـ) تحقيق أحمد أمين، عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ط1/ ١٣٧١\_١٩٥١.
- ـ شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري: دراسة وتحقيق: د.حسين محمد نقشة. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: صنعة الإمام أبي العبّاس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب. مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٣ه، ١٩٤٤م، القاهرة.
- ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق د.رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط1/ ١٩٩٢م.
- ـ شرح ديوان المتنبّي (أحمد بن الحسين): وضعه عبد الرحمن البرقوقي. ١٩٨٠م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (١٨٦ه)، مع شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي، بيروت ١٩٨٧هـ ١٩٧٥م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
- شرح شذور الذهب: (ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف): رتبه وعلّق عليه وشرح شواهده: عبد الغنى الدقر. دار الكتب العربية، ودار الكتاب.
  - ـشرح شواهد المغنى: السيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ـ شرح قطر الندى وبل الصدى: (ابن هشام، عبدالله جمال الدين بن يوسف)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى: تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، ١٩٦٣م، المكتبة التجارية الكبرى.
  - ـشرح الكافية: الرضى. دار الكتب العلمية بيروت/ ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥.

- -شرح الكافية الشافية: ابن مالك. تحقيق د.عبد المنعم هريدي. دار المأمون للتراث دمشق، بيروت. ط١/ ١٤٠٢\_١٩٨٢.
- شرح كتاب سيبويه. المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف. تحقيق خليفة محمد خليفة بديوي. طرابلس. ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية/ ١٩٩٥.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري (٢٥٦هـ). تحقيق د.فائز فارس. السلسلة التراثية (١١) مطابع كويت تايمز التجارية. الكويت. ط١/ ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
  - ـ شرح المفصل: ابن يعيش. عالم الكتب بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة.
- ـ شرح المقدمة الجزولية الكبرى: الشلوبين. تحقيق د.تركي بن سهوا العتيبي. مؤسسة الرسالة بيروت. ط٢/ ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- \_ شرح الملوكي في التصريف. ابن يعيش. تحقيق د.فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب ط١/ ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- شرح هاشميات الكميت: ابن زيد الأسدي: تفسير أبي ريّاش، أحمد بن إبراهيم القيسي. تحقيق: داود سلوم ونوري حمّودي القيسي. ط٢، ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، تاريخ المقدمة ١٩٦٩م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ـ شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق: عادل سليهان جمال، ١٩٧٠ م، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
  - ـ شعر الحسين بن مطير الأسدي: جمعه وشرحه وقدم له: حسين عطوان، دار الجيل، بيروت.
  - ـ شعر الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتقديم: داود سلوم، ١٩٦٩م، مكتبة الأندلس، بغداد.
- ـ شعر ابن ميّادة (الرماح بن أبرد): جمعه وحققه: حنّا جميل حدّاد. راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، ط١، ١٩٨٢م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ـ شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبدالله): تحقيق: عبد العزيز رباح، ط١، ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي، بيروت.

- ـ الشعر والشعراء: (ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم): تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٧٧م. وط١، ١٩٧٧هم وط١، ١٩٧٧هم وط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، تحقيق: د.عمر الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السليلي (٧١٥ ـ ٧٧٠ه). تحقيق د. الشريف عبد الله بن على الحسيني البركاتي. المكتبة الفيصلية مكةط١/ ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق د.مصطفى الشويمي. مؤسسة بدران للطباعة والنشر. بيروت ١٣٨٢\_١٩٦٣.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق إبراهيم محمد دار الأندلسي للطباعة والنشر بيروت. ط٢/ ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- العقد الفريد: (ابن عبد ربه، أحمد بن محمد): شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، ١٩٨٣م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش: صنعة: عاصم بهجة البيطار، ط٢، ١٩٩٠م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- فهارس لسان العرب: أشرف على برامجه: أحمد أبو الهيجاء، صنّفه وقدّم له: خليل أحمد عمايرة، ط١، ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
  - قطري بن الفجاءة: إبراهيم يونس، مطبعة المدني، نشر المؤسسة الأفروعربية للنشر، القاهرة.
    - -الكافية: ابن الحاجب. دار سعادة تركيا. ١٣٢٠ ه.
- الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة بيروت ط1/ ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.
- الكتاب: سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب بيروت. وطبعة مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م، القاهرة.
- ـ كتاب اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (٣٣٧ه) تحقيق: د.مازن المبارك، ط٢، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، دار صادر، بيروت.
  - الكشاف: الزمخشري (جار الله، محمود بن عمر). دار المعرفة، بيروت.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة. دار الفكر بيروت/ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ـ لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر بيروت.
- اللمع في العربية: (أبو الفتح عثمان بن جني). تحقيق: حامد مؤمن. مكتبة النهضة العربية بيروت ط٢/ ١٩٨٥-١٩٨٥. وط١، ١٩٧٩م، تحقيق: حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة.
- ـ المبدع في التصريف: أبو حيان الأندلسي تحقيق د.عبد الحميد السيد طلب. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت ط1/ ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- المبهج في تفسير أسهاء شعراء الحماسة: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (٢١٠هـ)، تحقيق: د.محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي. مصر ط١/ ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- ـ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر ، ط٢.
  - مجموع أشعار العرب: تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح إسهاعيل شلبي. لجنة إحياء كتب السنّة/ ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، القاهرة.و ط، ١٣٨٩ه، ١٩٦٩م، القاهرة.
  - ـ مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه. عني بنشره. ج.برجشتراسر. ١٩٩٠م، مكتبة المتنبي، القاهرة.
    - ـ المخصّص: (ابن سيدة، على بن إسماعيل، ٥٨ ٤ه). دار الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ـ المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (٣٢٨) تحقيق د.طارق الجنابي دار الرائد العربي. بيروت، ط٢/ ١٤٠٦هــ ١٩٨٦.
- ـ المذكر والمؤنث: ابن التستري الكاتب (٣٦١هـ). تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي. مكتبة الخانجي القاهرة، دار الرفاعي. الرياض، ط١/ ٣٠٠هـ ١٩٨٣م.
- مراتب النحويين: (أبو الطيّب اللغوي، عبد الواحد بن علي) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.
- -المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ عمر٥ ٦٧ هم). تحقيق على حيدر

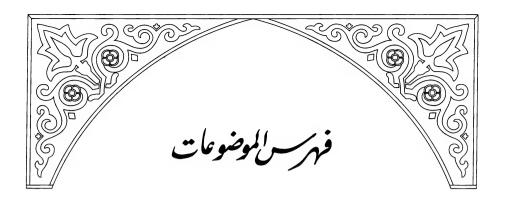
- مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١. ومصورة دارالفكر ودار الجيل، بيروت.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني القاهرة/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
  - المسائل البغداديات: الفارسي. تحقيق: رفاه طرقجي. رسالة جامعية. دمشق/ ١٩٨٥.
- ـ المسائل الحلبيات: الفارسي. تحقيق: د.حسن هنداوي. دار القلم. بدمشق. دار المنارة بيروت ط١/ ١٤٠٧هــ١٩٨٧م.
- ـ المسائل العسكريات: الفارسي. تحقيق: إسهاعيل أحمد عهايرة، مراجعة د.نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية/ ١٩٨١م.
  - ـ المسائل العضديات: الفارسي. تحقيق: شيخ الراشد. منشورات وزارة الثقافة: دمشق/ ١٩٨٦م.
- ـ المسائل المنثورة: الفارسي. تحقيق: مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، دار الفكر بدمشق.
  - ـ معاني الحروف الرمّاني: أبو الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (٢٩٦ ـ ٢٩٨هـ).
    - تحقيق: د.عبد الفتاح إسهاعيل شلبي دار الشروق، جدّة. ط٣/ ١٤٠٤ ـ ١٩٨٤.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد. مكتبة النهضة العربية. عالم الكتب بيروت ط١/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعده. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي مصر، ط١/ ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
  - ـ معاني القرآن للفراء: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد على النجار. عالم الكتب بيروت ط٢/ ١٩٨٠.
  - معاني القرآن: علي بن حمزة الكسائي. تحقيق: عيسى شحاتة عيسى، دار قباء. القاهرة/ ١٩٩٨م.
    - ـ معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت.ط١/ ١٤١١ ـ ١٩٩١.

- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر. بيروت/ ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك. أ.محمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت.ط١/ ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ـ مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية بيروت/ ٢٠٠٠م.
- المفصل في علوم اللغة: جار الله المزمخشري. تحقيق د. محمد عز الدين السعيدي. دار إحياء العلوم بيروت/ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
  - -المقتضب: محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب/ ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣م.
- المقدمة الجزولية: الجزولي. تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد. دار المعارف القاهرة. ط١/ ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- -المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري ط١/ ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- -المقصور والممدود للفراء (٧٠٧هـ) تحقيق د.عبد الإله نبهان. محمد خير البقاعي، دار قتيبة/ ١٩٨٣م.
- ـ الممدود والمقصور. أبو الطيب الوشاء (٣٢٥هـ) تحقيق: د.رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، مصر/ ١٩٧٩م.
- ـ الممتع في التصريف: ابن عصفور (٩٧٠ م-٦٦٩) تحقيق د.فخر الدين قباوة. المكتبة العربية بحلب ط١/ ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م. وط٤، ١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- المنصف: ابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط١/ ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، على محمد عوض. دار الكتب العلمية. بيروت/ ١٩٩٢م.
- \_النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (١٥٥هـ). دار الكتاب العربي بيروت ط٢/ ١٣٧٨هـ ١٩٦٧م.
- هدية العارفين، أسماء المؤلفين. وآثار المصنفين من كشف الظنون: مصطفى بن عبد الله القسطنطى

الرومي الحنفي المشهور بالملاّ كاتب الحلبي المعروف بحاجي خليفة. دار الفكر ١٩٨٢م، بيروت.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: السيوطي. تحقيق عبد العالم سالم مكرم (ج ـ ج٣) مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٢. أو (ج٤ ـ ج٧): دار البحوث العلمية الكويت (١٤١٣هـ ١٩٧٩م).

000



الموضوع الصفحة

## (*الْفَصْلُ(الْأُوَّلُ* أصحاب شروح الحماسة مناهجهم

* الإهداء	0
* مقدمة	٧
* ابن جني	١٥
لتنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة لابن جنّي	۲۱
منهج ابن جني في شرحه على الحماسة	**
مواقفه من آراء النحاة	٧٠
موقفه من البصريين والكوفيين	٧٢
موقفه من آراء سيبويه	<b>v</b> 4
موقفه من آراء الأخفش	۹٠
موقفه من الخلاف بين سيبويه والأخفش	97
موقفه من آراء شيخه الفارسي	• 1
* المرزوقي	17
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي	14
منهج المرزوقي في شرحه على الحماسة	۲.
* التبريزي	٥٣

الصفحة	الموضوع
107	شرح ديوان الحماسة للتبريزي
١٥٨	منهج التبريزي في شرحه
174	* الأعلم الشنتمري
١٨٠	منهجه
19.	منهج صاحب الشرح المعزو إلى المعرّي
	<u>رَلْفَصْلُ (لِكَثَّا</u> بِي الأ <b>دوات النحوية</b>
*11	الهمزة
418	أجل
717	إذ
***	إذا
741	إذن
۲۳۸	
749	إلى
784	^f
40.	أما
707	أمًا
405	
Y0V	إنْ
777	i
17.1	إِنَّ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<b>Y</b>	أنَّ

الصفحة	الموضوع
79.	je
494	أي
٣.٣	الباء
٣١١	بجل
۳۱۳	بل
414	بلى
417	ثم
44.	حتى
444	حيث
440	رُبّ
447	السين
444	<u>سوی</u>
۲۳۲	عسى
۲۳۲	علّ
440	على
***	عن
444	الفاءالفاء
40.	<u>ني</u>
401	قد
401	قطّ
401	الكاف
418	كأن

الصفحة	الموضوع
410	كلا
411	كّلا
<b>41</b> 4	اللام المفردة
٣٨٠	
474	¥
441	لات
444	لكنّ
448	
447	
447	Le
٤٠٣	Lek
٤٠٤	l
٤١٧	مِنْ
173	مَنْ
277	نون التوكيد الخفيفة ِ
\$7\$	نعم
540	
474	هل
473	هلاّ
173	هلمّ
1773	الواو
133	وا

الصفحة	الموضوع
2 2 7	يا
	ولِفَصْلُ اللِّينِينَ
	المسائل النحوية
٤٤٧	الإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب للإخبار عن النكرة بالمعرفة في الواجب
٤٥٠	الإخبار عن الجثة بالظرف
107	مجيء كان وأصبح وأمسي وظلّ بمعنى صار
204	إجراء كاد مجرى كان في مجيء اسمها ضمير الشأن
100	عمل كان الناقصة في الحال
203	فاعل نعم وبئس
٤٥٨	نيابة المفعول لأجله عن الفاعل
173	مجيء الحال معرفة
	استغناء جملة الحال الاسمية عن الواو أو الضمير ووجوب تقدير قد مع
<b>£</b> 70	الفعلية الماضية
£77	شبه الحال بالشرط
478	سد الحال مسدّ الخبر
٤٧٠	وقوع المصدر حالاً
٤٧١	تقديم الحال على عاملها
£,VY	تقديم المستثنى على المستثنى منه، أو على صفته
٤٧٨	مجيء التمييز جمعاً
٤٨٠	جواز تقديم التمييز على عامله
283	جواز إجراء الظرف مجري المصدر لشبهه بالفعل

الصفحة	الموضوع
٤٨٤	عمل الظرف الرفع فيها بعده
٤٨٨	نصب (حقاً) على الظرفية
٤٩٠	علَّة بناء الآن
297	بناء حين
191	عوضُ
190	لدن غدوةً
193	شذوذ إضافة (ذو_ذوو) إلى المضمر
191	حذف الجارّ والمجرور
0 * *	زيادة من في الواجب
٥٠٢	الوصف بالجامد
٥٠٨	تقديم الصفة على الموصوف
0.9	تقديم النعت المفرد على النعت الجملة
011	حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
017	توكيد النكرة
018	إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب
010	إبدال الكل من البعض
٥١٧	تقديم البدل على المبدل منه
٥١٨	قد لا يكون المبدل منه في حكم المستغنى عنه
٥٢.	العطف على التوهم/ على المعنى
٥٢٣	حذف حرف العطف
040	حذف حرف العطف للاتساع في الحال
047	تقديم المعطوف على المعطوف عليه

الصفحة	الموضوع
٥٣٠	عطف الظاهر على الضمير المرفوع
٥٣١	العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار
٥٣٣	إعمال مبالغة اسم الفاعل عمل اسم الفاعل
	إذا جرى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة على غير من هو له لا
040	يحتمل الضمير
270	اشتراط الاشتراك في الصفة في أَفْعَل التفضيل
٥٣٨	صوغ اسم التفضيل على أفعل من فوق الثلاثي
٥٣٩	عمل اسم التفضيل الرفع في الظاهر
٥٤١	إعمال المصدر مكسّراً
0 8 Y	تقديم معمول المصدر عليه
0 £ £	يشترط في جواب الشرط الدلالة على الاستقبال
٥٤٨	مضارعة الشرط وجوابه للمبتدأ وخبره
007	حذف جواب الشرط إن تقدّم معناه
008	العامل في التنازع
	ولفَصْتُ لاتَرَابِعُ
	المسائل الصرفية.
009	معاني الصيغ
009	مجيء المصدر على حذف الزيادة
170	مجيء المصدر على وزن فاعل
۳۲٥	مجيء التَّفعال للكثرة
078	ريادة اللفظ لزيادة المعنى

الصفحة	الموضوع
<b>٥</b> ٦٦	مجيء ألفاظ على حذف الزيادة
٧٢٥	مجيء الصفة المشبهة من فعِل اللازم على فَعِل ومن المتعدي على فاعل
۰۷۰	فَعول أَشدٌ مبالغةً من فَعيل
<b>0</b> \ \ \	مجيء فعيل بمعنى مفعول
077	مجيء فعّلت لمعنى الإزالة ونفي الحدث وكذلك مُفعَّل ومفعول
٤٧٥	مجيء استفعل بمعنى أفعل وبمعنى فَعِل وفعَل
PV3	مجيء تفاعَل وتفعَّل بمعنى واحد
٥٧٧	التصغير
٥٧٧	ألفاظ مصغّرة لم يسمع مكبّرها
٥٧٩	تصغير الترخيم يكون في العلم وغيره
٥٨١	النسب
٥٨١	من شواذّ النسب
٥٨٤	النسب إلى الجملة
٥٨٥	النسب يشبه الصفة
۲۸۵	جمع التكسير
647	تكسير فاعل على فواعل
0 A <b>9</b>	تكسير فعيل بمعنى مفعول على فِعال
09.	تكسر فَعْل على أفعال
997	تكسير فِعال على فِعال وفُعْل على فُعْل
090	اختصاص فَعَلة بالصحيح وفُعَلة بالمعتلِّ
097	الكلام على أندية
1.1	الهاء في جمع التكسير

الصفحة	الموضوع
7.4	يجوز في الأوائل أن تكون تكسير الأولى أو الأول
7.7	وزن مَفاعِل تكسيراً لــ (مُفعِل) أكثر من (مُفعِلة)
٦٠٧	جمع هَنَة
7.9	جمع الاسم على حذف الزيادة
71.	تكسير أيم
717	قد يأتي تكسير القلّة يراد به الكثرة
718	جواز وصف اسم الجنس بالواحد وبالجمع
717	الدِّمي
719	التذكير والتأنيث
719	تأنيث المذكر للحمل على المعنى
377	ألفاظ تأتي بالهاء وبغيرها للمستسمين
740	مجيء أفعل لا فعلاء له وفعلاء لا أفعل لها
٦٢٦	أسهاء تقع على الذكور والإناث
٦٢٨	تذكير فعيل صفة للمؤنث
141	الإعلال والإبدال
741	الإعلال في منايا
٦٣٣	قلب الواوياء
74.5	شذوذ تصحيح أغيَلَت، استحوذ، حَوِل
740	اللات: وزنها وأصل اشتقاقها
٦٣٨	إبدال الهمزة من العين
78.	إبدال الشين من السين

الصفحة	الموضوع
781	إبدال الهمزة هاء
784	إبدال المضعّف ياء
780	إبدال الواو تاء
787	إبدال الياء في التكسير
787	إبدال الواو المفتوحة همزة
789	إبدال التاء زاياً أو دالاً
70.	إبدال الهمزة واواً أو ياءً
708	أصل اشتقاق بعض الكلمات وأوزانها
708	أصل اشتقاق أُشيّ ووزن أشياء
77.	الأوار
777	أليّاء
777	أبينون
٦٦٨	ديمة
٦٧٠	زنمردة
777	سيد، صيق
٦٧٤	شيبان
٦٧٨	صيّاب
779	العيدان
779	عفرّين
785	عنوان
٩٨٥	عيص

الصفحة	الموضوع
٧٨٢	غرانق
7.49	القنين
791	ليّة
798	المرّوت
797	مَوْ ماة
741	موسى
799	وزن يرمرم
٧.,	يَرَنا
V•Y	اللهجات، إشباع الحركة
٧٠٣	حذف نون التثنية لغير إضافة
٧٠٥	ذو الطائية
V• <b>9</b>	الحباب
V• <b>9</b>	أفّ
<b>Y11</b>	علَّ لغة في لَعَلَّ
٧١٢	رفع المستثنى في الاستثناء المنقطع
٧١٤	قلب الياء ألفاً في لغة طبّئ
٧١٧	* الحاتمة (نتائج البحث)
	الفهارس العامنه
<b>٧</b> ٢٩	* فهرس الآيات
<b>٧٣٩</b>	* فهرس القبائل
V£1	* فهرس الأشعار

الصفحة	الموضوع
٧٧٥	* فهرس الأعلام
۷۸٥	* فهرس البلدان
٧٨٧	* فهرس الكتب الواردة
٧٩٣	* فهرس المصادر والمراجع
۸٠٩	* فهرس الموضوعات

